

مراجعة الرسالة واستدراكه  
ملاحظات لجنة المناقشة  
محمد بن عبد الحميد  
د. عبد الله بن محمد  
د. محمد بن عبد الحميد

وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا العربية  
فروع اللغة



# تنقيح كتاب في شرح خوارزمي

لأبي الحسن علي بن محمد بن خوارزمي الشيبلي  
المتوفى سنة ٦٠٩ هـ

من أول القطعة المتاحة إلى نهاية باب التصغير  
« تحقيق ودراسة »

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد  
صالح أحمد مسفر العبادي

إشراف  
الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الحميد

المجلد الأول

١٤١٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ملخص رسالة دكتوراه

العنوان: تنقيح الألطاف في شرح غوامض الكتاب

لأبي الحسن علي بن محمد بن خروجه الأشبيلي المتوفى سنة ٦٠٩ هـ

من أول القطعة المتاحة إلى نهاية باب التصغير

تحقيق ودراسة

الحمد لله وحده وبعد: فقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون العمل فيه على قسمين:

القسم الأول: تضمن دراسة النص المحقق واشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول، عن حياة ابن خروجه وعصره، وتضمن الحديث عن اسمه ونسبه ومصادر ترجمته ونبذة عن العصر الذي عاش فيه ومكانته في علم النحو وشيوخه وتلاميذه، والتمييز بينه وبين الشاعر، أما الفصل الثاني فكان عن منهجه في الشرح واشتمل على الحديث عن الجوانب التي عُني بها: وهي بيانه مراد سيبويه، وإعرابه بعض كلام سيبويه. وفيه بيان لمصطلحات ابن خروجه وشواهد ومصادره وجهده في تقويم نص الكتاب وأثر هذا الشرح في الخالفين، ووقع الفصل الثالث في قسمين أولهما عن آراء ابن خروجه في الأبنية والإعراب والعلة والتراكيب وفي ثانيهما بيان لأهم معالم نحو هذا الشارح.

أما النص المحقق فهو ما تضمنه القسم الثاني وقد صُدِّر بوصف لنسختي الشرح وبيان لمنهج التحقيق الذي قام على قراءة النص قراءة متأنية ومحاولة إضاءته بالرجوع إلى مصادره من كتب النحو واللغة والشواهد حتى يسهل فهم مراده، ويقرب من أذهان المطلعين عليه والاكتفاء بإثبات ما كان ضرورياً من التعليقات لإيضاح مبهم أو تفسير غامض وجاءت الفهارس التي تكشف عن مضمون النص في نهاية التحقيق وبلغت أربعة عشر فهرساً.

ومن أهم نتائج البحث إخراج هذا النص من شرح غوامض كتاب سيبويه محققاً ومصحوباً بدراسة وهذا من الأهمية بمكان؛ لأن فهم كتاب سيبويه مرقاة إلى فهم كتاب الله عز وجل، ولأن مؤلفه مشهور بإتقان الكتاب وقد جود شرحه غاية الإجاداة حتى عُذَّ من مליح مصنفات أهل الأندلس، وهو من النصوص الفريدة التي تعالج غوامض هذا الأصل العظيم من كتب العربية الجديرة بأن تنال حظها من التأمل والبحث وقد جلى هذا البحث مكانة نحوي هو علم من أعلام الأندلس، وامتناز بأنه يقف الدارسين على جوانب مفقودة في موسوعات النحو والله من وراء القصد

عميد كلية اللغة العربية  
أ.د/ حسن محمد باجودة

المشرف  
أ.د/ محمد إبراهيم البنا

الطالب  
صالح أحمد مسفر آل عبادة الغامدي

## مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي علّم بالقلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبيه الأكرم وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد فقد نال كتاب سيبويه منذ ظهوره من الخطوة ما نال، وتلقاه العلماء بالقبول والإعجاب وأحلوه محل الأرفع، واتصلت به عنايتهم جيلاً بعد جيل، وتوفروا على روايته ودرسه، وأخذوا أنفسهم بالصبر في تلقيه عن متقدميهم ممن انتصب لأقراءه وتعليمه، وظل هذا دأبهم رغبة في فهمه وإتقانه، وكان لذلك أعظم الأثر في خدمة العربية - لغة القرآن الكريم - تنفيذاً لما اقتضته إرادة الباري - عز وجل - من حفظ كتابه، وقد تأذن بحفظه حيث قال سبحانه : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وظهر أثر ذلك جلياً واضحاً في ثقافتهم ومؤلفاتهم النحوية التي أداروها عليه شرحاً واختصاراً، وتعليقاً وانتقاداً، ورداً واستدراكاً، وهو بهذا قمين؛ إذ هو صنعة أستاذ ذكي تعلق من كل علم بسبب وضرب فيه بسهم وتلقى علومه عن جلة من العلماء الأفاضل منهم : أبو عمرو بن العلاء، وأبو الخطاب الأخفش الكبير، ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وحماد بن سلمة، ولازم الخليل بن أحمد وورث علمه، وكان أعلم الناس بعده، فجاء ثمة جهود تضافرت على بنائها الأجيال، وأصبح المنهل الصافي والمورد العذب لمن أتى بعده، ممن علّ منه ونهل، وإليه ورد وعنه صدر، حتى غدا علماً بالغلبة، فإذا قيل: أقرأ فلان الكتاب أو نصفه - عُرِفَ أنه كتاب سيبويه. وكان ما



كان من إطالتهم صحبتته حتى حفظه بعضهم عن ظهر قلب<sup>(١)</sup> وكان منهم من يَحْتَمِه كل خمسة عشر يوماً<sup>(٢)</sup>، وتخرَّق في كم المازني<sup>(٣)</sup>، ووجد بعضه تحت وسادة القراء<sup>(٤)</sup>، وكان الجرمي يفتي الناس في الفقه معتمداً عليه، إذ كان يتعلم منه التفتيش والنظر<sup>(٥)</sup>، فإنه لم يَشِدَّ عنه من أصول هذا العلم إلا ما لا خطر له<sup>(٦)</sup>. وإنما كان أولئك الأعلام أعلم الناس بالنحو وأحفظهم لمسائله لأنهم كانوا يديمون النظر فيه، ومنهم من لا يبي عن مطالعته في حال فراغه وشغله، وصحته وسقمه<sup>(٧)</sup>، وأشادوا به وبجهده سيويه فيه حتى دعا ذلك المازني أن يقول : من أراد أن يؤلف كتاباً كبيراً في النحو بعد سيويه فليستح<sup>(٨)</sup>. وفي هذا يقول أبو الفتح بن جني : "وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجَّر أذراءها المترامية على سَعَةِ البلاد، وتعادي ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهلها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصُّرَحَاءِ والهُجَنَاءِ، والعبيد والإماء، في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض، ما بين منشور إلى منظوم، ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات

(١) الضلة ٥٥٤ .

(٢) بغية الوعاة (ص ٢٨٩) .

(٣) " " (ص ٣٦٦) .

(٤) مراتب النحويين (ص ٨٨) ومعجم الأدباء (١٢٢/١٦) .

(٥) تفسير القرطبي (١/٢٢، ٢١) .

(٦) معجم الأدباء (١١٧/١٦) .

(٧) طبقات الزبيدي (ص ٢٩٩) .

(٨) الفهرست (ص ٨٦) .

الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صرّارِ الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم الموسوسين في جدّهم وهزلهم، وحربهم وسلّمهم وتغاير الأحوال عليهم، فلم يخلل من جميع ذلك على سعته وانبثاته، وتناشره واختلافه إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافئة على البحث والاعتبار... لجدير أن يُعلم بذلك توفيقه، وأن يُخلّى له إلى غايته طريقه<sup>(١)</sup>.

واستمر الاشتغال بقراءته وحفظه ومدارسته ونشأ عن ذلك حركة علمية خدمت القرآن الكريم والعلوم التي انبثقت عنه كما أسلفنا وشرّق وغرّب وكان للأندلسيين من ذلك نصيب الأسد، إذ مدوا في التصنيف فيه يداً، وبلغوا في ذلك شأواً بعيداً وهو أمر بين مشهور أحسن نعته أبو حيان حيث قال: "ومما برعوا فيه علم الكتاب، انفردوا بإقراءه منذ أعصار دون غيرهم من ذوي الألباب، أثاروا كنوزه، وفكروا رموزه، وقربوا قاصيه وراضوا عاصيه، وفتحوا مغلقه، وأوضحوا مشكله، وأنهجوا شعابه، وذلّلوا صعابه،... فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب إذ هو المطلع على علم الإعراب، والميذي من معالنه ما درّس، والمنطق من لسانه ما خرس"<sup>(٢)</sup>. وليس هذا بعجيب على من يرون أن من كان عالماً بالنحو ولم يقرأ كتاب سيبويه لا يعرف في النحو شيئاً<sup>(٣)</sup>، وما دام فهم الكتاب مرقاة إلى فهم الكتاب كما قال أبو حيان - رحمه الله - فما أحوجنا أن نأخذ أنفسنا بما درج عليه

(١) الخصائص (١٨٦/٣).

(٢) البحر المحيط (٣/١).

(٣) انظر فهارس سيبويه . د. محمد عظيمه (ص ٩).

أسلافنا من الإقبال عليه والاشتغال به، وبالدراسات التي قامت عليه وفي مقدمتها شروحه، وشروح شواهدده، وغوامضه وعيونه، وما أشكل منه، وغرائبه ومختصراته، ولا بد لنا في فهمه من العناية بشروحه والعكوف عليها على حين لم يخرج منها شرح وافٍ للأسف إلى يوم الناس هذا، وسيبقى الكتاب بدونها مستغلقاً على الأفهام، يستعجم على كثير من الدارسين، حتى إنهم لا يقوون على تفتيشه والاهتداء بهديه إلا في النادر اليسير.

ولما كان للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف النحوي - كلام عالٍ شرحه به وسماه "تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب" - جوّده غاية الإجادة حتى عُدَّ من مליح مصنفات أهل الأندلس، لم ينل حظّه من الدّرس والتأمّل مع أنه يعالج غوامض هذا الأصل العظيم من كتب العربية، اضطلع به عالم أديب، أتقن الكتاب، ولَقِنَ أغراضه وانتصب لتدريسه عُمره كُلُّهُ، وأخذ عنه جِلَّة من العلماء وأقرأوه بعده ونفع الله بهم، فكرت في تسجيله موضوعاً لنيل درجة الدكتوراه، ثم علمت أن بعض من تهيأ لذلك صدف عنه، فقلت في نفسي لعل سبب عزوف الباحثين عنه ما وقع في مقدمة القطعة المتاحة منه من طمس بعض الكلمات واضطراب في الموضوعات، ولم أَمْضِ في قراءته شوطاً حتى تبين لي أن إعادة ترتيب الصفحات التي تبدأ بها القطعة لا يلبث أن يستقيم معه الأمر، وقد كان .

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون عملي على قسمين :

القسم الأول : دراسة النص المحقق وتشتمل على  
ثلاثة فصول :

الفصل الأول : حياته وعصره وفيه مباحث  
اشتملت على الحديث عن : اسم الشارح، نسبه ،  
مصادر ترجمته، نبذة عن العصر الذي عاش فيه، علمه،  
خلقه، أسرته، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته، التمييز بينه  
وبين الشاعر، مكانته بين نحاة عصره وموقفه منهم.  
ذوقه الأدبي.

الفصل الثاني : منهج ابن خروف في الشرح

١ - تمهيد:

أ - زمن تأليف التنقيح

ب - ثناء العلماء على التنقيح، وتمجيدهم له

٢ - المنهج

أ - بيانه مراد سيبويه

ب - إعرابه بعض عبارة سيبويه

ج - مصطلحاته.

د - شواهد.

هـ - مصادره.

### الفصل الثالث :

أ - آراء أبي الحسن ابن خروف

١ - في الأبنية

٢ - في العلة

٣ - في الإعراب

٤ - في التراكيب

ب - معالم نحوه

القسم الثاني : النص المحقق مذيلاً بفهارس فنية ..

وفي الختام أشكر الله عز وجل أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً، ثم أشكر جامعة أم القرى ممثلة في مسئوليتها وعلى رأسهم معالي الدكتور/ راشد الراجح إذ أتاحوا لي فرصة إكمال دراستي العليا، وأشكر أستاذي المشرف/ الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا الذي استأنف مسيرة الإشراف عليّ بعد أستاذي الدكتور محمود محمد الطناحي الذي واكب بداية هذا العمل، فقد كان من صنع الله لي أن سعدت بإشراف الدكتور محمد البنا فأفدت من رعايته الكريمة وتوجيهاته السديدة وصحبته للكتاب وتمرسه بأساليب القدماء وخبرته بطرائق نحاة الأندلس، وكانت حفاوته بالنص بالغة أشعرت قلبي حبّ التراث وتلقيه بما ينبغي من الحيلة والحذر، وكابد معي ما كابد في قراءة النص وتقويمه باذلاً في سبيل ذلك المزيد من أوقاته، كل ذلك بسخاء نفس وطيب قلب، وإنني لأرجو أن يجد أجر ذلك وذخره عند الله عز

وجل يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، فهو المسئول سبحانه أن يجزيه  
 وجميع أشياخي عني أحسن الجزاء ويشيب كل من قدم لي مساعدة أو أفضل عليّ  
 بتوجيه من أساتذتي وزملائي وأخص منهم بالذكر الدكتور/ عبدالرحمن سليمان  
 العثيمين على إسهاماته ومؤازرته ، سائلاً المولى عز وجل أن يمدّه بالصحة والعافية  
 ويوفقه لكل خير، ويصلح نياتنا وأعمالنا ويجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه  
 الكريم إنه أكرم مسئول وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه .

## **القسم الأول : الدراسة**

## **الفصل الأول : حياته وعصره**



### اسمه ونسبه

هو علي بن محمد بن علي الحضرمي<sup>(١)</sup> الاشبيلي<sup>(٢)</sup> المعروف بابن نحروف<sup>(٣)</sup> النحوي، يكنى أبا الحسن<sup>(٤)</sup> نشأ في بيئة إشبيلية وعاصر دولة الموحدين التي تعد من

- (١) الحضرمي : نسبة إلى حضرموت "وكان عرب الأندلس يتميزون بالقبائل والعمائر والبطون والأفخاذ" انظر نفح الطيب (٢٩٣/١)، ومعجم البلدان (٢٧٠/٢) .
- (٢) الإشبيلي : نسبة إلى إشبيلية مدينة عظيمة من مدن الأندلس تقع على نهر الوادي الكبير الذي يصب في البحر الأعظم - الأطلسي - . انظر معجم البلدان (١٩٥/١) والمعجب في تلخيص أخبار العرب (ص ٣٠) .
- (٣) ترجمته في :

برنامج شيوخ الرعي ٨١، الذيل والتكملة (٣١٩/٥)، صلة الصلة (١٢٢/٧) نفح الطيب (١٨٧/٢)، (١٨٤/٣)، المختصر في أخبار البشر (١١٥/٣)، معجم الأدباء (٧٥/١٥ - ٧٦)، البداية والنهاية (٥٣/١٣)، لسان الميزان (٢٥٧/٤)، سير أعلام النبلاء (٢٦/٢٢) (٢٠)، مرآة الجنان (٢١/٤)، إنباه الرواة (١٨٦/٤)، بغية الوعاة (٢٠٣/٢)، وفيات الأعيان (٤٣٣/١)، فوات الوفيات (٧٩/٢ - ٨١)، كشف الظنون (ص ٦٠٢، ٦٠٣، ١٤٢٧)، هدية العارفين (٧٠٤)، جنوة الاقتباس للمكناسي (٤٨٤/٢)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١٧٢/١)، الأعلام (١٥١/٥) .

- (٤) رأيت صاحب تحصيل الأمل في شرح الجمل يكتنيه بأبي محمد وعنه نقل في غير موضع، والتحصيل لا يزال مخطوطاً وهو مجهول المؤلف، ولقبه بعض من خلط بينه وبين الشاعر بنظام الدين وضيائه وهما يطلقان على الشاعر وحده وسيأتي التفريق بينهما .

أرقى دول المغرب حضارةً وعلماً، حيث حظي العلم والعلماء برعاية ولاة الأمر وتشجيعهم منذ عهد عبد المؤمن بن علي الذي "كان مؤثراً لأهل العلم محباً لهم، محسناً إليهم يستدعيهم من البلاد إلى السكون عنده والجوار بحضرته، ويجري عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم والإعظام لهم"<sup>(٥)</sup>.

ومن قبل كانت الحركة الثقافية نشطة في بلاد المغرب والأندلس في أثناء عهد المرابطين لا سيما ما يتعلق بالفقه المالكي خاصة، ثم استمر الأمر على ذلك واتسع نطاقه في عهد الموحيدين نتيجة استقرار الأوضاع وتشجيع الولاة للعلم والعلماء مما أعان على تأسيس المدارس وعمارة المعاهد وجلب العلماء الذين اقترحوا تدوين الكتب وعقدوا المناظرات وأسسوا الخزائن العلمية، ونشأت المراكز الثقافية في مراكش وفاس، ونافست قرطبة بغداد حاضرة العباسيين والقاهرة عاصمة الفاطميين منافسة تثير الإعجاب وتستحق التقدير، وارتفع ذكر إشبيلية وحازت قصبَ السبق في ذلك المضمار.

ولنا أن نعدَّ عظمة الدولة الموحدية وبلوغها أوج قمتها في عصر عبد المؤمن بن علي وولده أبي يعقوب يوسف، وحفيده أبي يوسف يعقوب بن المنصور ابتداءً من سنة ٥٢٤هـ - ١١٢٩م - وهذا التأريخ يوافق سنة ولادة أبي الحسن بن خروف عند بعض مترجميه ورأيته مثبتاً بالجزء الرابع من شرحه على الكتاب لدى اطلاعي على نسخته بمكتبة جامع ابن يوسف بمراكش - إلى سنة ٥٩٥هـ - ١١٩٨م وهي

(٥) المعجب (ص ٢٦٩).

حقبة من سبعين عاماً ظهرت فيها عظمتها في جميع الميادين : السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية<sup>(١)</sup>.

ونخلاصة ما يقال عن هاته الدولة أنها كانت حامية للعلوم على اختلاف أصنافها، وحامية لأهل العلم في الوقت نفسه، وقد نبغ في عهدها عدد كبير من العلماء في مختلف العلوم وعصرها يعد من أحفل عصور التاريخ المغربي في الحركات العلمية<sup>(٢)</sup> التي عمت أنواع الثقافات، ولم يكن ميدان من ميادين الانتاج العلمي إلا واشتهر فيه علماء كبار تركوا آثاراً ثمينة وتآليف مفيدة .

---

(١) انظر عصر المرابطين والموحدين (١/٣٣٦)، ومظاهر النهضة الحديثة في عهد

يعقوب المنصور الموحدي (١/٤٥) .

(٢) انظر مظاهر النهضة الحديثة (ص ٤٦، ٧٣) .

### علمه وخلقه

وصِفَ أبو الحسن بالإمامة وجلالة القدر وسعة العلم، وشهد بفضله تلامذته وبدت آيات ذلك في مصنفاته، قال ابن عبد الملك<sup>(١)</sup> : "كان تلميذه محمد بن يحيى العبدري الصَّدْفِيُّ الذي أكمل عليه الكتاب تفقهاً وتقييداً وضبطاً يذكر عنه أضعاف ما وقع له في كتابه الذي شرح به الكتاب، وقلَّ موضع من نكته ومواضعه إلاَّ وقد قيَّد عنه فيه ما لم يثبت في كتابه، وكان يعظِّمه كثيراً ويقول : لم يُضَمَّن شرحه الكتاب مما كان يورد في إقرائه إلاَّ بعضاً من كلِّ وقليلاً من كثير، سمعت هذا منه وشاهدته وقد سئل في بعض مشكلاته يأتي بما خلَّصَ الموضوع أتمَّ تخلص".

وليس هذا بغريب عليه وقد عاش محباً للعلم منقطعاً له مولعاً بالعربية مع خلوص سربه ولزومه شيخه أبا بكر ابن طاهر حتى لقِّنَ عليه الكتاب<sup>(٢)</sup> ثم انتصب لتدريسه عمره - وقد نساأ الله في أجله - فأخذه عنه جلة وأقرءوا بعده، ونفع الله بهم<sup>(٣)</sup>.

وحظيت مؤلفاته بالقبول والإعجاب وسأذكر بعض ما نعت به كتابه تنقيح الألباب في موضعه إن شاء الله تعالى . وهو مع ذلك متعدد المعارف وصفه ابن عبد الملك بقوله : وكان مقرئاً مجوداً حافظاً للقراءات نحويّاً ماهراً، عدديّاً فريضياً ،

(١) انظر الذيل والتكملة (٥١٢/٨، ٥١٣).

(٢) برنامج شيوخ الرعيني (ص ٨١) والذيل والتكملة (٣١٩/٥).

(٣) صلة الصلة (١٢٢/٧).

عارفاً بالكلام وأصول الفقه وقد صنف في كل ما ينتحله من العلوم مصنفات مفيدة شرقت وغربت وتداول الناس انتساخها رغبة فيها وشهادةً بجودتها" (١) .

ونعته ابن الزبير بالأستاذ وقال : كان من عليّة نُحاةٍ وقته" (٢) .

ثم قال : كان رحمه الله حسن التعليم قاصد العبارة، وطياً في المناظرة" .

أما عن خلقه فقد وصف بالصدق وطهارة الثوب والصيانة والعفاف، وقد بدا لنا ما كان من تعظيم تلميذه العبدريّ له، ومن هذه البابة ما نقله محقق السفر الثامن من الذيل والتكملة ، عن صلة الصلة المخطوط مما أجاب به الصدّقي وقد سُئِلَ عن أبي ذر الخشني وابن خروف أيهما أعرف بالكتاب، فذكر أن الخشني شديد التوقار ولم يكن يُلح عليه في سؤاله ومباحثاته، ولا يقدم عليه مع معرفته، أما ابن خروف فكان شديد الانبساط للطالب غير مهيب قال : فكنا نسأله، فاعتمدت عليه في الكتاب (٣) .

أما اتخاذه الخانات سكناً فهذا أمر مألوف في عصره، وهي بالخاء المعجمة جمع خان قيل : هو الذي يكون للتجار (٤) وقد كان متجولاً يدير بضاعته التي كانت في

(١) الذيل والتكملة (٥/٣١٩-٣٢٣) .

(٢) صلة الصلة (٧/١٢٢، ١٢٣) .

(٣) حاشية (ص ٥١٣) ، الجزء الثاني في السفر الثامن من صلة الصلة .

(٤) انظر اللسان (خون) .

إقامة الأواني المخروطة، ويتصدر للتدريس ريثما يقضي شأنه، وربما كانت بمثابة الخلوات للعلماء وطلاب العلم .

### أسرته

لم تذكر المصادر شيئاً عن أسرة ابن خروف وجاءت كتب التراجم خالية عن ذكر شيء من ذلك سوى ما ذكر من أنه كان - رحمه الله - ضرورة لم يتزوج قط ولا تسرى، ومع ذلك اشتهر بطهارة الثوب والعفاف والصيانة، وقد أقسم بالله أنه ما حل مئزره على حلال ولا حرام قط، وحسبك بها شهادة منه على نفسه - رحمه الله - وإنما كان هجيراً طلب العلم وبذله لطالبيه، وفي هذا السبيل قضى عمره وعليه وقف حياته .

### شيوخه

تلمذ ابن خروف لمشيخة جليلة واشتغل على فضلاء وقته، وأعاناه على ما كان بسبيله رغبته في تحصيل العلم، ودأبه في ذلك، ومشافهته الأشياخ، وخلو سربه، وتنقله في البلدان حتى تنوعت معارفه ومهر في العربية والأدب والقراءات وشارك في الفقه والفرائض وغيرها، ثم انتصب لتدريس العربية وأخذ عنه الكتاب وكانت له مؤلفات مشكورة، ويأتي أبو بكر ابن طاهر في مقدمة من تلقى عليهم، فقد

اختص به وألزم نفسه خدمته واقتسام ما يحصل عليه مما يكتسبه معه، ولزمه حتى أتقن عليه الكتاب.

ولهذا سأفرده بكلمة لشهرته واختصاص أبي الحسن به على حين سأتي على ذكر بقية شيوخه المشهورين على وجه الاختصار .

#### (١) أبو بكر بن طاهر<sup>(١)</sup> :

هو محمد بن أحمد بن طاهر، أبو بكر الأنصاري الإشبيلي، يعرف بالخدب أخذ العربية عن أبي القاسم بن الرماك، وأبي الحسن بن مسلم، وساد أهل زمانه في العربية وكان يرحل إليه فيها، موصوفاً بالحدق والنبيل ودرّس في بلاد مختلفة، وكان قائماً على كتاب سيبويه، ويقال: إنه كان على لسانه، وله عليه تعليق سماه "الطرر" لم يُسبق إلى مثله، أجلّ من أخذ عنه ابن خروف .

ولما كان ركناً من العلم باذخاً فقد أوى إليه ابن خروف وأدام ملازمته وكان شديد الإعجاب به، ووشى شرحه بنقول عن طرره تلك . واحتفظ لنا بنصوص منها في غاية الأهمية منها قوله في باب "هذا ما ينصرف وما لا ينصرف" وقد غيّر أبو بكر بن طاهر الأبيات التي قيلت في موانع الصرف وزاد فيها علة وهي ألف اللاحق فقال :

موانع صرف الاسم عشرٌ فهاكها ملخصة إن كنت في العلم تحرصُ

(١) ترجمته في : التكملة لابن الأبار (٥٣٢/٢) . الذيل والتكملة (٦٤٨/٥ ، ٦٥١)،

لسان الميزان (٤٨/٥)، بغية الوعاه (٢٨/١) .

فجمع وتأنيث وعدل وعجمة      ووصف وتعريف ووزن مخصص  
وما زيد في علقي وعمران فانتبه      وعاشرها التركيب هذا ملخص

وقد فقدت هذه الطرز فيما ضاع من كنوز تراثنا مع أن السيوطي ذكر  
عندما ترجم له أنه وقف على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة<sup>(١)</sup> وإننا لنرى رأي  
ابن خروف في ابن طاهر ملخصاً وقد جرى ذكره مقروناً بأبي إسحاق بن ملكون  
عند حديثه عن بعض الأبنية في القطعة التي بين أيدينا من الشرح<sup>(٢)</sup> ضمن الكلام  
على باب: علل ما يجعله زائداً، إذ قال عن شيخه أبي إسحاق: وقد قرأت عليه  
الأبنية للزبيدي بعد قراءتي سيبويه على الأستاذ أبي بكر، فما سألته قط في غامض  
ففتحها ولم يزد على ما ذكر الزبيدي، ولا شرح حرفاً جهنه الزبيدي. ثم قال:  
وللأستاذ أبي بكر في كتاب الأبنية عجائب من تبين مشكلها وتحقيق المستدرک  
منها، وشرح الألفاظ المجهولة فيها وتعليل ما لم يصح استدراكه والتنبيه عليه، وغير  
ذلك مما انفرد به - رحمه الله - واجتمع في هذا الكتاب من ذلك العجب العجيب،  
وما أظنك يا نحوي تجده مجموعاً ملخصاً هذا الجمع والتلخيص في كتاب، وجميع  
حسناتي منه رحمه الله تعالى.

أما اعتماده طوره وتضمينه إياها في شرحه فهذا مثار فخر أبي الحسن واعتزازه  
ولاسيما وهو ممن أطنب في الثناء عليه وله فضل التعريف بها ومنه عرفنا أن لشيخه  
طوراً أخيراً على الكتاب ومثل هذا ما ذكره عن رجوع شيخه عن بعض آرائه في

(١) البغية (٢٨/١).

(٢) التنقيح (ص ٢٨٠).



الإقراء الثاني، وإن القطعة المتاحة لنا من الشرح لترينا مدى أصالة مصادره وتَنوعِها وأنه اعتمد على شيخه فيما اعتمد ولم يأل جهداً في التعويل على كبار الأئمة وأعلامهم، وشهرة أبي الحسن وإمامته كفيلتان بالرد على من يرى أن في ذلك إزرأً عليه، أو شيئاً مما يعاب به. وقد كان - رحمه الله - مع إجلاله لشيخه واستحسانه بعض آرائه يناقشه ويرد عليه أحياناً، وإذا تابع شيخه فإنما يصدر في ذلك عن قناعة واستحسان وفيما يلي ذكر بعض ردوده عليه، وسبتناول ذلك في صورة أشمل عند حديثنا عن آراء ابن خروف النحوية .

(١) قوله عند شرحه مثال سيبويه : "أعندك زيدٌ أم لا" : وتقدير المعادلة فيهما : أي هذين كان ؟ ثم اعترض على شيخه في قوله : لا يُعادل بين الجواب والمسألة. بأن هذا في نظره لا معنى له<sup>(١)</sup>.

(٢) قول ابن خروف : وأجاز الأستاذ أبو بكر في "سحر" أن يكون علماً ولو كان علماً لكان مصروفاً، ولا علة له إلا العدل<sup>(٢)</sup>. والصواب أن يقال: ولو كان غير علم لكان مصروفاً ولا علة له إلا العدل . ولعله من أخطاء النساخ .

(٣) ذكر في باب ما جاء معدولاً عن حدة من المؤنث نحو : "حلاق" أنك بالخيار إن شئت لم تجعل لهذا المعدول موضعاً كما تجعله للفعل إذا ضارع، وإن شئت نصبت كنصبك المصادر المعاقبة ثم حكى قول الأستاذ أبي بكر عن هذا

(١) الكتاب : باب أم منقطعة وانظر (ص ١٦٦) من النص المحقق .

(٢) الشرح (ص ٢٤٦) .

الأخير : وهو القياس. وعَقَّب عليه بقوله : "قلت" وهو قياسٌ بعيدٌ؛ لأن الذي عُدِل عنه لا موضع له، ولم يضارع شيئاً<sup>(١)</sup>.

(٢) داود بن يزيد أبو سليمان الغرناطي السعدي :

من أهل قلعة يحصَّب، روى عن ابن الباذش ولازمة إلى أن مات وكان أجل أصحابه وتصدر للإقراء في حياته وكان يجُلُّه ويؤثره بطائفة من طلبته، أستاذ فاضل ورع زاهد، صدر النحويين في عصره وبقية الزهاد في دهره، توفي بقرطبة سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة<sup>(٢)</sup>.

(٣) إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون الحضرمي الإشبيلي

أبو إسحاق، أستاذ نحوي جليل، له تأليف حسان، منها كتابة على التبصرة للصيمري، والجمع بين التنبيه والمبهج لابن جني توفي بإشبيلية سنة إحدى وأربع وثمانين وخمسمائة<sup>(٣)</sup>.

(٤) القاسم بن عبد الرحمن بن القاسم بن دحمان

بلنسي سكن مالقه، كان كبير الأساتيد بمالقه وصدر المقرئين بها، خيراً فاضلاً متواضعاً، طال عمره وعظم الانتفاع، وبها توفي سنة خمس وسبعين وخمسمائة<sup>(٤)</sup>.

(١) الشرح (ص ٣١٥، ٣١٦).

(٢) الذيل والتكملة (٣١٩/٥)، برنامج الرعيبي (٨٢)، بغية الوعاة (٥٦٣/١، ٥٦٤).

(٣) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص ١٨)، الوافي بالوفيات (١٣٠/٦)، البغية

(٤٣١/١).

## (٥) قاسم بن الحاج محمد بن مبارك الإشبيلي أبو محمد الزقاق

كان مقرئاً مجوداً، متقدماً في صنعة التجويد متحققاً بالنحو ماهرأ فيه أديباً، حافظاً حسن الخلق متواضعاً عني بالعلم عناية تامة، أقرأ بإشبيلية وبفاس وسلا وغيرها. مات بسلا سنة ٥٥٩ هـ<sup>(٢)</sup>.

## (٦) محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف.

وقيل صياف، من أهل إشبيلية أخذ القراءات عن أبي الحسن بن شريح والعربية عن أبي القاسم ابن الرماك وغيرهما وأجاز له جماعة، وكان عارفاً بالقراءات والعربية مقدماً فيها مع الضبط والإتقان توفي سنة ٥٨٦ هـ<sup>(٣)</sup>.

## (٧) محمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد الحفيد.

قرطبي حدث عن أبوي القاسم : أبيه وابن بشكوال وأبي جعفر بن عبد العزيز وأبي الفضل عياض وأبي مروان بن مسره، وأخذ العربية عن أبي بكر بن سمحون والطب عن أبي مروان بن جريول البلنسي وكان متقدماً في علوم الفلسفة والطب حسن الخلق جميل المداراة فصيح العبارة، أخذ الناس عنه واعتمدوه إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة والركون إليها وصرف عنايته جملةً نحوها، وحاد عما عليه أهل السنة، فترك الناس الرواية عنه. ولابن خروف رد عليه سيأتي ذكره عند الحديث عن ردوده على العلماء<sup>(٤)</sup>.

(٢) الذيل والتكملة (٥٧١، ٥٧٠/٥).

(٣) التكملة (٥٣٨/٢)، الذيل والتكملة (١٨٨/٦)، بغية الوعاه (١٠٠/١).

إليها وصرف عنايته جملةً نحوها، وحاد عما عليه أهل السنة، فترك الناس الرواية عنه.

ولابن خروف رد عليه سيأتي ذكره عند الحديث عن ردوده على العلماء<sup>(٤)</sup>.

#### ٨) خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال

أبو القاسم الأنصاري من أهل قرطبة، كان متسع الرواية شديد العناية بها عارفاً بوجوهها حجة فيما يرويه ويسنده توفي سنة ٥٧٨ هـ<sup>(١)</sup>.

#### ٩) محمد بن خير بن عمر بن خليفة أبو بكر الأموي اللمتوني الإشيلي

كان حافظاً مقرئاً نحوياً لغوياً متقناً أديباً واسع المعرفة متقناً في علوم اللسان متقدماً في النحو واللغة منها، تصدر للإقراء، أحد المقرئين المحدثين المشهورين، حسن الضبط وإتقان التقييد، أغنى الناس بإكثار الرواية، اعتنى وقيد وأتقن وكتب كثيراً، ولما مات بيعت كتبه بأعلى أثمانها، كانت وفاته سنة خمس وسبعين وخمسمائة<sup>(٢)</sup>.

(٤) تاريخ قضاة الأندلس (ص ١١١)، الذيل والتكملة (٢٠/٦).

(١) التكملة لابن الأبار (٣٠٤/١)، شذرات الذهب (٢٦١/٤).

(٢) الوافي بالوفيات (٥١/٣)، بغية الوعاه (١٠٢/١)، والذيل والتكملة القسم الثامن (٣٠٠/١).

## (١٠) محمد بن عبد الرحمن بن محمد الرعيني

الحافظ المتكلم، يكنى أبا عبد الله يعرف بالركن رحل إلى المشرق فحمل عن القاسم ولد أبي القاسم بن عساكر صاحب تاريخ دمشق وعن غيره. أقرأ بإشيلية ومالقة، ثم رحل إلى بلاد العدو فأقرأ بها، ورحل إليه ابن خروف إلى المعدن<sup>(٣)</sup>، وكان ولي خطة القضاء بها، فقرأ عليه علم الكلام، وأخذ عنه وأجازته وبها توفي سنة ثمان وتسعين وخمسمائة هجرية<sup>(٤)</sup>.

## (١١) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك بن قزمان

يكنى أبا مروان، كان من الجلة الفضلاء وكبار العماء ومتقدمي الأدباء، نسأ الله في عمره، فعلت روايته ورحل إليه الناس وأنحدوا عنه، وكانت له إجازة عامة لكل من كان موجوداً سنة أربع وستين وخمسمائة، توفي في هذه السنة بحصن أشونة في غرب الأندلس، وكان من سكانها، وأصله من قرطبة<sup>(٥)</sup>.

---

(٣) معدن عوام بالقرب من فاس .

(٤) صلة الصلة القسم الثالث (ص ٢٤)، الذيل والتمكلة (٦/٣٦٤) .

(٥) صلة الصلة القسم الثالث (ص ١٨٣) (ص ١٨٤) .

## تلاميذه

كان ابن خروف كثير التجوال كما مرّ بنا يفيد أهل كل بلدة يحل بها، قال ابن الزبير : وأقرأ العربية عمره ونفع الله به لحسن تعليمه ومعرفته، أقرأ برُندةً وبإشبيلية وقرطبة وبفاس وسبتة، وأخذ عنه كتاب سيوييه جلةً، وأقرءوا بعده، ونفع الله بهم<sup>(١)</sup> وإنَّ شهرته بالترحال وانتصابه للتدريس طَوَّالَ عمره كفيلان بكثرة تلاميذه والآخذين عنه. وفيما يلي ذكر أشهرهم :

١ - أحمد بن عبد المؤمن بن موسى الشريشي<sup>(٢)</sup> شارح المقامات كان مبرزاً في المعرفة بالنحو حافظاً للغات . ذاكراً للآداب كاتباً بليغاً فاضلاً ثقة، عني بالرحلة في طلب العلم وتعددت مؤلفاته. مات بشريش سنة تسع عشرة وستمائة<sup>(٣)</sup> .

٢ - عمران بن موسى بن ميمون الهواري السلاوي، أبو موسى : كان مفسراً حافظاً أديباً نحويّاً، أقرأ العربية بغرناطة قال ابن الزبير : وكان أخذ العربية — فيما أظن — عن ابن خروف، وروى عن أبي القاسم بن سمحون وأبي عبد الله بن الفخار المالكي ومات في حدود سنة أربعين وستمائة<sup>(٤)</sup> .

٣ - علي بن عبد العزيز بن مقاتل القيسي، من أهل مدينة المنكب، يكنى أبا الحسن، ويعرف بابن عَيْنِ الزُّجَاج، أخذ عن أبي محمد عبد الصمد الغساني المقرئ

(١) ، (٢) صلة الصلة (١٢٢/٧) .

(٣) بغية الوعاة (٣٣١/١) .

(٤) صلة الصلة (١٦٦/٧)، بغية الوعاة (٢٣٣/٣) .

وأبي عبد الحق بن بونة وأبي بكر بن أبي زمنين، وأخذ كتاب سيبويه عن أبي الحسن بن خروف وكان يكتب الوثائق ويعمل الفرائض ويتقن ذلك كله<sup>(٥)</sup>.

٤ - علي بن جابر بن علي الإمام أبو الحسن الدباج الإشيلي اللخمي النحوي كان نحويًا أديبًا مقرئًا جليلاً فاضلاً، قرأ النحو على ابن خروف وأبي ذر بن أبي ركب، والقرآن على أبي بكر بن صاف ونجمله وتصدر لإقراءهما قرابة نصف قرن توفي بإشيلية سنة ٦٤٦ هـ<sup>(١)</sup>.

٥ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي القاسم سيد الناس وغلبت عليه كنيته حتى صارت كالاسم، وربما كُني أبا الفضل، كان حافظاً للقرآن منسوباً إلى تجويده وإتقان أدائه، ذا حظ من التفسير ورواية الحديث ومشاركة في العربية، وقرض الشعر، روى عن بن خروف وسمع كلامه على بعض مسائل نحوية<sup>(٢)</sup>.

٦ - عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشيلي الأستاذ النحوي المشهور بأبي علي الشلوين. كان متقدماً في العربية كبير أساتذها بإشيلية مبرزاً في تحصيلها ومستبحراً في معرفتها متحققاً بها، حسن الإلقاء والتعبير عن أغراضها، وله

(٥) صلة الصلة (١٢٣/٧).

(١) برنامج شيوخ الرعيي (٨٨)، الذيل والتكملة (١٨٩/٦)، صلة الصلة (١٣٧/٧)،

بغية الوعاه (١٥٣/٢).

(٢) الذيل والتكملة (٦٥٣/٥)، فما بعدها، عنوان الدراية (٢٩١)، شذرات الذهب

(٢٩٨/٥).

فيها مصنفات نافعة وتنبهات نبيلة، قال الشيخ محمد بن محمد بن مخلوف: أخذ عن ابن خروف<sup>(٣)</sup>.

٧ - علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم التَّجِيبِي الأندلسي المالكي المعروف بالحرَّالي<sup>(٤)</sup>، عالم مشارك في تفسير القرآن والأصول والفرائض والفلك والمنطق والطبيعات، أخذ النحو عن ابن خروف، ولقي العلماء وجال في البلاد وكثرت مصنفاته، توفي سنة ٦٣٧هـ<sup>(٥)</sup>.

٨ - علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيبي الاشبيلي أبو الحسن صاحب البرنامج، كان من الجُلَّة في دينه وعلمه، واعتنى بالرواية والنقل والقراءات توفي سنة ٦٦٦هـ<sup>(١)</sup>.

٩ - علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى الغافقي، من أهل سبته يكنى أبا الحسن، ويعرف بالشاري. قال ابن الزبير: أكثر من الأخذ عن أبي الحسن بن خروف، وكان ابن الزبير قد رحل إلى الشاري وسمعه وقرأ عليه، وتلا الكتاب

(٣) شجرة النور الزكية (ص ١٨٢).

(٤) نسبة إلى حرَّالة من أعمال مرسية.

(٥) وفي شجرة النور الزكية أن وفاته سنة ٨٣٧هـ وهو خطأ من النساخ.

وانظر: عنوان الدراية (٢٦)، نفح الطيب (١٨٧/٢)، معجم المؤلفين (١٣/٧)،

شجرة النور الزكية (١٧٢/١).

(١) الذيل والتكملة (٣٢٣/٥)، صلة الصلة (١٤٠/٧).



العزیز ونعته بأنه كان شيخاً فاضلاً وراوية ثقة، وعدلاً جليلاً متحريراً ضابطاً متيقظاً عارفاً بالأسانيد والطرق والرجال بقية سالحة وذخيرة نافعة، توفي سنة ٦٤٩ هـ<sup>(١)</sup>.

١٠ - علم الدين محمد بن أحمد بن الموفق اللورقي ذكر القفطي أنه يكنى أبا القاسم وسماه ياقوت : القاسم وتبعه السيوطي وقال : إن الأصح أن اسمه محمد، إمام في العربية عالم بالقراءات، اشتغل في صباه بالأندلس وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه، فصار عيناً للزمان، وما من علم إلا وله فيه أوفر نصيب، أكثر الترحال طلباً للفوائد، ذكر استفادته من ابن خروف ونعته بالفضل، ومن مصنفاته كتاب شرح المفصل في عشر مجلدات وكتاب شرح مقدمة الجزولي، مجلدان، نسأ الله في عمره فعاش مائة سنة تقريباً، ومات في سابع رجب سنة إحدى وستين وستمائة بدمشق<sup>(٢)</sup>.

١١ - يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم النميري، أبو بكر كان صدرًا مبرزاً من أهل العلم والفضل اعتنى بعلم العربية، أخذ عن أبي علي الرندي وابن خروف والشلوين، وأقرأ ببلده غرناطة مدة ومات سنة ٦٤٨ هـ<sup>(٣)</sup>.

(١) صلة الصلة (١٤٩/٧)، جذوة الاقتباس (٤٥٨/٢).

(٢) إنباه الرواه على أنباه النحاه (١٦٧/٤، ١٩٢) معجم الأدباء (٢٣٤/١٦) بغية الوعاه (٢٥٠/٢).

(٣) بغية الوعاه (٣٤٠/٢).

١٢ - محمد بن يحيى بن محمد العبدري، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بالصدفي، من أهل فاس، إمام في العربية، ذاكر للغات والأدب، متكلم أصولي، فقيه متفنن حافظ عالم زاهد ورع أخذ علم العربية والأدب عن النحوي أبي الحسن بن خروف، وعن النحوي الأديب أبي ذر الخشني وأكثر عنهما، وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقهاً وتقييداً وضبطاً، وله في الإشادة بابن خروف والتنويه بفضله وعلمه كلام جليل أثبتناه عند الحديث عن علمه نقلاً عن صاحب صلة الصلة، توفي الصدفي شهيداً على ما ذكر ابن الزبير سنة إحدى وخمسين وستمائة، وكان فارق بلده آخر عمره رحمه الله تعالى (١).

١٣ - أبو الفرج بن فاخر الفاسي ثم الاشيلي : كان متقدماً في الأصول والفقه نحويًا عارفاً، أخذ بفاس كتاب سيويه عن ابن خروف تفقهاً، وأخذ بإشيلية هذه العلوم وتفقه به جماعة، مات بها قبل سنة ثلاثين وستمائة (٢).

١٤ - عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأستاذ / أبو القاسم بن رحمون المصمودي النحوي، أخذ كتاب سيويه عن ابن خروف، وكان ذا لسان وفصاحة، من عليّة أساتيد سبته في وقته، مشاركاً في فنون من العربية وعلم الكلام وأصول الفقه وغيرها، توفي سنة ثمان أو تسع وأربعين وستمائة (٣).

(١) صلة الصلة - القسم الثالث (ص ٣٢) فما بعدها. الذيل والتكملة السفر الثامن (٥١٢/٢)،

٥١٣ بغية الوعاه (٥٦٦/١)، وجذوة الاقتباس (٢٢١/١).

(٢) بغية الوعاه (٢٤٤/٢).

(٣) صلة الصلة - القسم الثالث - (ص ٢٢٤ ، ٢٢٥)، بغية الوعاه (٨٦/٢).

وقال ابن الزبير : ذكره كثير من شيوخننا، ولازمه جماعة منهم كأبي الخطاب  
بن خليل، وأبي الحسن الغافقي، وأبي القاسم بن رحمون، وأبي عبد الله الصدي،  
وأبي القاسم بن ربيع، وغيرهم<sup>(١)</sup> .

---

(١) صلة الصلة (١٢٣/٧) .

## مؤلفاته

تعددت مؤلفات أبي الحسن بن خروف ولقيت من الناس قبولا ، وتداولوا انتساخها رغبة فيها وبدت اثارها فيمن جاء بعده، ومنها :

١ - تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب ، وموضوعنا هذا هو تحقيق ودراسة لجزء من القطعة المتاحة منه ، وسنأتي على وصف نسخته في نهاية هذه الدراسة.

٢ - شرح الجمل : منه نسخة في جامع ابن يوسف بمراكش برقم ٢١٤ تشتمل على ٩٧ ورقة بخط مغربي والقراءة فيها عسيرة ، بها نقص من آخرها وبمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مصورة لها رقمها ٤٧٨ ذكر اسمه فيه في المقدمة : علي بن محمد بن علي الحضرمي . وقد سجلت هذا الشرح الطالبة سلوى عرب لنيل درجة الدكتوراه .

٣ - المقنع في الفرائض ذكره الرعييني في برنامجه ٨١ ، وانظر أيضا : صلة الصلة (٢٢/٧) وبغية الوعاة (٢٠٣/٢) وفوات الوفيات (٨٤/٣) .

٤ - تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو ، ردّ به على ابن مضاء في كتابه : تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان .

انظر : الذيل والتكملة (٣٢٠/٥) ، جذوة الاقتباس (٤٨٤/٢) .

وبغية الوعاة (٣٠٢/٢) وكشف الظنون (٤٩٤/١ ، ٤٩٥) .

٥ - مفردات السمع، انظر: برنامج الرعييني(ص ٨١) .

وفي صلة الصلة (١٢١/٧) أن له مشاركة في علم القراءات، وكذا قال المراكشي أيضا ، وذكر ابن الزبير: أن له شرحاً على الإيضاح كما في الذيل قال : ولم أسمعه من غير الشيخ، وجدير بالذكر أنه ذكر في آخر ترجمته له أسماء بعض أشياعه الذين تلمذوا على ابن خروف ولم يذكر أنه سمع من أحدهم شيئاً عن أن له شرحاً على الإيضاح .

## التمييز بينه وبين الشاعر

يلتبس ابن خروف النحوي بسميه ومعاصره الشاعر أما الأخير فهو :

الشاعر المحسن بارع التشبيهات علي بن محمد بن يوسف القيسي المعروف بابن خروف الشاعر<sup>(١)</sup> من أهل قرطبة يكنى أبا الحسن أيضاً، شاعرٌ مطبوع، له رحلة إلى المشرق، حج فيها وأقام بحلب واتصل بقاضيه ابن شداد، وأسند إليه الإشراف على مارستان نور الدين فاستقر هناك، وتوفي بها متردياً في جب، وهو القائل فيها :

حلبتُ الدهرَ أشطُرَه      وفي حلبٍ صفا حَلْبِي

ومن شعره قوله :

رفقاً بهن فما خُلِقن حديداً      أو ما تراها أعظماً وجلودا

يفلين ناصية القلا بمناسمٍ      خضب الرِّحَا بدمائهن البيدا

فكأنهن نشرن ورداً بالخطا      ونظمن منه بسيرهن عقودا

يحسِن قتلي بالغرام كأنما      جعلت لهم أكوارهن لحدودا

وله في نيل مصر :

(١) ترجمته في : الذيل والتكملة (٣٩٦/٥)، صلة الصلة (١١٤/٧)، الغصون الياقة

(١٣٦) المغرب في حلى المغرب (١٣٧٦/١)، الاعلام (٣٣٠/٤) .

ما أعجب النيل ما أبهى شمائله      في ضفتيه من الأشجار أدواح  
من جنة الخلد فياضاً على ترع      تهبُّ فيها هبوب الريح أرواح  
ليست زيادته ماءً كما زعموا      وإنما هي أرزاق وأرواح  
وأنشد له في الكأس :

أنا جسمٌ للحميِّ      والحميِّ اليَ روحُ  
بين أهل الظرف أغدو      كلُّ يوم وأروح

قال ابن سعيد<sup>(٢)</sup> : نشأ بقرطبة ورحل قبل أن يعظم اشتهار ذكره في المشرق  
فطبق ذكره الآفاق، وامتلاً بمحاسنه مسامع الشام والعراق .

وقد اختلط الأمر على بعضهم<sup>(١)</sup> فظنهما شخصاً واحداً، فنسب أشعار الشاعر  
للنحوي، وللشاعر مؤلفات النحوي، وكانا متفقين في الاسم والكنية والأدب

(٢) الغصون اليبانة (ص ١٣٠) .

(١) انظر معجم الأدباء (٧٥/١٥)، والجامع المختصر (٨٤/٣)، ونفع الطيب

(٦٤٠/٢)، وجذوة الاقتباس (٤٨٤/٢)، وبغية الوعاه (٢٠٣/٢) .

والأدب مختلفي النسب والبلد والوفاة، وقد مرّ بنا أن النحوي اشبيلي حضرمي .  
واختلف في تاريخ وفاة الشاعر والأقرب أن وفاته كانت سنة أربع وستمائة كما  
قال ابن سعيد أي قبل النحوي بخمس سنوات وكانت وفاة النحوي عن خمسة  
وثمانين عاماً وقال بعض مترجميه إنه عاش قريباً من ثمانين سنة، وإذا اعتدنا بما  
جاء بحاشية نسخة المغرب من أن ولادته كانت سنة ٥٢٤هـ ووفاته سنة ٦٠٩هـ  
فإن القول الأول أقرب وأولى والله أعلم .



## مكانة ابن خروف بين نحاة عصره وموقفه منهم

سبقت الإشارة إلى أن الموحدين كانوا يقدرون العلم والعلماء، ويولونهم عنايتهم، وأنهم حظوا برعايتهم فنشأت في عهدهم المعاهد، وشهدت الأندلس نشاطاً علمياً كبيراً في مختلف الجوانب، ونال النحو واللغة النصيب الأوفر من تلك الحركة العلمية، وقد كان صاحبنا أبو الحسن محظوظاً إذ أظله ذلك العصر وشارك فيه إبان مرحلة الطلب فصادف موافقة لما اتسم به من رغبة في التحصيل وتعطش للاستزادة ودأب ومثابرة وعزز ذلك بطول صحبة الأشياخ، وخص الكتاب بمزيد عنايته حتى صار علماً من أعلام عصره، وشارك أستاذاً مرموقاً بين من تصدر من النحاة الذين شغلوا الناس أيام الموحدين وكانت لهم مكانتهم وسجل لهم التاريخ أنصع الصفحات نذكر منهم على سبيل المثال : أبا بكر بن طاهر (ت ٥٨٠هـ) وابن ملكون (ت ٥٨١هـ) وأبا القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ) وابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) وأبا ذر الحشني (ت ٦٠٤هـ) والجزولي (ت ٦٠٧هـ) وأبا علي الرندي (ت ٦١٦هـ) وليس ذكره رهناً بذكر هؤلاء الصفوة من العلماء، بل يذكره من يأتي على ذكر نحاة الأندلس وأعلامهم، وإن النص الذي بين أيدينا ليشهد على مكانة أبي الحسن وثقافته المتعددة الجوانب، فهو دالٌّ على قدرته على معالجة الأفكار التي يتناولها، وحسن التأني في تعبيره عنها، ويمكننا أن نقول : إنه كان شيخ نحاة إشبيلية بعد وفاة شيخه ابن طاهر (٥٨٠هـ) وابن ملكون (٥٨١هـ) ومعاصره السهيلي (٥٨١هـ)، فقد كان أقرب من غيره إلى نص الكتاب، وأقدر على سبر أغواره، وتفسير غوامضه، وتخليص مسائله، هذا إلى أنه كان حسن التعليم وطيء

المناظرة كما قال ابن الزبير<sup>(١)</sup> ، وكان مفضلاً عند التلامذة على أبي ذر الخشني مع إمامته . أما تصدره فقد كان قبل ذلك بكثير بلا شك وكان - رحمه الله - معاناً في ذلك بإتقانه الكتاب، وبهذا وصف، ودقة المتقدمين في وصفهم للشيوخ معلومة .  
ومما يدل على تمكنه ومبلغ ما وصل إليه في عصره تواليقه وردوده على العلماء ومنها :

- ١ - رده على الأعلام الشنتمري أبي الحجاج في رسالته الرشيدية<sup>(٢)</sup> وغيرها .
  - ٢ - رده على ابن الطراوة في مقدماته على أبواب سيبويه<sup>(٣)</sup> .
  - ٣ - رده على أبي اسحاق ابن ملكون شيخه<sup>(٤)</sup> .
  - ٤ - رده على إمام الحرمين أبي المعالي في كتابه الإرشاد والبرهان وقد رأيت قدراً مما رد به عليه عند الزركشي في البحر المحيط منه قوله :
- (١) قال ابن خروف : إذا ظرف لما يستقبل غالباً نحو : قمت إذا قام زيد وزعم أبو المعالي أنها تكون للماضي كـ "إذ" وخالف الجماعة .

---

(١) صلة الصلة (١٢٢/٧)

(٢) انظر برنامج الرعيبي (ص ٨١) وفي الجزء المحقق من التنقيح قدر صالح من أمثلة ردوده على الأعلام ولذلك أمثلة وردت في الدراسة عند الحديث عن آراء ابن خروف النحوية ومنهجه .

(٣) برنامج الرعيبي (ص ٨١)، والذيل والتكملة (٣٢٠/٥) .

(٤) برنامج الرعيبي (ص ٨١)، والذيل والتكملة (٣٢٠/٥) .

٢) إذا اقترن "إلى" بمن دخلت الغاية وإن لم يقترن بها احتمل الغاية وأن تكون بمعنى "مع"، قال إمام الحرمين إنه مذهب سيويه، وأنكره عليه ابن خروف قال : ولم يذكر سيويه منه حرفاً ولا هو مذهب والذي قاله في كتابه : إن "إلى" منتهى الابتداء، تقول : من مكان كذا إلى كذا ... إلى أن قال : ولها في الفعل حال ليس لإلى، تقول : قمت إليه، فتجعله منتهاك من مكانك<sup>(١)</sup> .

٥ - رده على أبي الوليد بن رشد الفيلسوف شيخه<sup>(٢)</sup> .

٦ - رده على أبي القاسم السهيلي في مسائل نحوية وفقهية<sup>(٣)</sup> وله رد على السهيلي في العلة سنورده في موضعه من الدراسة عند الحديث عن آرائه .

٧ - رده على ابن مضاء كتابه "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان" بكتاب سماه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو" ولذلك حديث يذكر في مبحث العلة إن شاء الله .

---

(١) انظر : لسان الميزان (٢٥٧/٤) وجذوة الاقتباس (٤٤٨/٢) وبرنامج الرعيبي (ص ٨١) والذيل والتكملة (٣٢٠/٥) وصلة الصلة (١٢٢/٧) والبحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي (٣١/٢، ٦١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٠٤، ٣٠٦) (١٤١، ١٣٧، ١١٣/٣) .

(٢) الذيل والتكملة (٣٢٠/٥) .

(٣) انظر برنامج الرعيبي ٨١، والذيل والتكملة (٣٢٠/٥) ، وجذوة الاقتباس (٣٨٤/٢) .

وجرت بينه وبين السهيلي مناظرات ومناقشات منها أنه ذكر بعض الناس محجورين في عقد له يتضمن ذكوراً وإناثاً، فاحتاج في خلال العقد إلى ذكره أنثى منهم، فقال : إحدى المحجورين، فمنع من ذلك السهيلي ورد عليه ابن خروف قائلاً: "إحدى المحجورين" صحيح يعضده السماع والقياس مستدلاً بآيات من القرآن وشواهد من الشعر العربي، ونقض السهيلي أدلته ولذلك حديث في الأشباه والنظائر (٢١٩/٣) فما بعدها ختمه السيوطي بقوله : قال ابن الحاج : ورد ابن خروف هذه الفصول كلها بما لا يشفي وأبان أنه لم يفهم عن السهيلي شيئاً، ولم يذكر ابن الحاج الرد .

وربما كان أمثل ردود ابن خروف على السهيلي ما رد به عليه في العلة فيما ينصرف وما لا ينصرف كما بيناه في موضعه، ولولا أن لأبي الحسن كلاماً وجيهاً في تلك المناظرات لما انتصر أبو علي الرندي لشيخه السهيلي . ولعله يتضح مما تقدم أن أبا الحسن كان من أبرز نحاة عصره، وأنه كان مرجعاً يرجع إليه في مشكلات النحو واللغة .

**فوقه الأدبي**

مما يرد مثلاً لهذا أنه انتقد قول الأعلم عن قول هذبة بن الخشرم :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

إن الشاعر يخاطب رجلاً من قومه أسر وقال : إنه فاسد لأن القصيد الذي فيه البيت ينفيه . والرواية بفتح التاء وضمها من أمسيت أثبتتها ابن خروف ، والنحويون إنما يروونه بالضم كما نقل البغدادي عن ابن المستوفي ونسب إليه أنه يرى الفتح أولى قال : لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه في السجن ليسليه به لما رآه من خوفه في كلام آخر لابن المستوفي ختمه بقوله : ولا يمتنع ضم التاء على أن يريد به : لا يضيق صدرك بشيء فإن الكرب الذي أمسيت فيه يكون له فرج قريب فيزول ما عندك .

وهذبة شاعر فصيح من بادية الحجاز ، كان يروي للحطيئة وهو من أسرة شاعرة ، قتل زيادة بن زيد بن مالك لأنه رجز بأخته فاطمة وهما مقبلان من الشام في ركب من قومهما يريدون الحج ، ولم يزل يطلب غرة زيادة حتى أصابها فقتله وهرب ، ثم أقبل حتى أمكن من نفسه لما بلغه أن سعيد بن العاص وهو والي المدينة يومئذ حبس عمه وأهله وقد أقر بين يدي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه إذ قال ارتجالاً :

ألا يا لقومي للنوائب والدهر والمرء يردي نفسه وهو لا يدري

فلا تنقي ذا هيبة لجلاله ولا ذا ضياع هن يُتركن للفقير  
حتى قال :

رُمينا فرامينا فصادف رمينا منايا رجال في كتاب وفي قدر  
وأنت أمير المؤمنين فما لنا وراءك من معدى ولا عنك من قصر  
فإن تك في أموالنا لا تضق بها ذراعاً وإن صبر فنصبر للصبر  
والبيت من قصيدته التي مطلعها:

طربت وأنت أحيانا طروب وكيف وقد تعلاك المشيب  
وذكر أبا نعيم في قوله:

يؤرقني اكتئاب أبي نعيم فقلبي من كآبته كئيب  
ويؤيد ضم التاء قوله:

ألا ليت الرياح مسخرات بحاجتنا تباكر أو تؤوب  
فتخبرنا الشمال إذا أتننا وتخبر أهلنا عنا الجنوب  
فإننا قد حللنا دار بلوى فتخطئنا المنايا أو تصيب  
فإن يك صدر هذا اليوم ولّى فإن غداً لناظره قريب

## **الفصل الثاني**

**منهج ابن خروف في الشرح**

## ١ - تمهيد

## أزمن تأليف التنقيح

يبدو أنَّ اشتغال أبي الحسن ابن خروف بشرح الجمل كان في أثناء اشتغاله بشرح الكتاب، وإن كان متأخراً فقد أشار إلى التنقيح في أول شرحه على الجمل عند ذكر أنواع الخير إذ قال<sup>(١)</sup>: وينقسم - أي الخير - إلى نيف على سبعين ذكرتها في غير هذا الكتاب وهو شرح سيبويه رحمه الله تعالى . على حين ذكر شرح الجمل في شرحه لباب الوقف من كتاب سيبويه قال<sup>(٢)</sup>: قد ذكرت في شرح

---

(١) شرح الجمل لوحة ١٩/أ

(٢) التنقيح لوحة ٢٤٧ .



الجمال نحو أربعين وجهاً في الوقف ثم قال : عامتها في الكتاب وهذا الباب يقع في أثناء الربع الأخير فهو قريب من آخر الكتاب، ويفهم من هذا أن بدء اشتغاله كان بشرح الكتاب كما أسلفنا، وأنه فرغ من شرح الجمل قبل أن يفرغ منه ويبدو لنا أيضاً أن التنقيح من أوائل كتبه وأنه أخذ منه وقتاً طويلاً في تأليفه وتنقيحه، والله أعلم

### بثناء العلماء على التنقيح ونجدهم له

تنقيح الألباب أهم كتب ابن خروف وأشهرها وبه عرف، وكتبه كلها مشهور . قال ابن عبد الملك : وقد صنف في كل ما ينتحل من العلوم مصنفات مفيدة شرقت وغربت وتداول الناس انتساخها رغبة فيها وشهادةً بجودتها<sup>(١)</sup> بيد أن شرحه على الكتاب حظي بمزيد من الشهرة وبعد الصيت . قال أبو الحسن الرعيني تلميذه في سياق حديثه عن تواليف شيخه<sup>(٢)</sup> : منها كتابه الكبير الذي سماه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب" وقال ابن الزبير<sup>(٣)</sup> : شرح كتاب سيبويه شرحه المشهور . وقال القفطي : له كلام على كتاب سيبويه جوّده غاية الإجادة، وهو من مليح مصنفات أهل الأندلس<sup>(٤)</sup> . وصدر اليافعي في مرآة الجنان كتبه

(١) انظر الذيل والتكملة (٣١٩/٥) فما بعدها .

(٢) برنامج شيوخ الرعيني (ص ٨٢) .

(٣) صلة الصلة (١٢٢/٧) .

(٤) انباه الرواه (١٩٢/٤) .

بشرح الكتاب واصفاً إياه بالجودة ونعت ابن خروف بأنه "كان فاضلاً في علم العربية وله فيها مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه"<sup>(٥)</sup> . وقال ابن كثير<sup>(٦)</sup> : شرح سيبويه وقدمه إلى صاحب المغرب فأعطاه ألف دينار ونحو هذا قال المترجمون المتأخرون ما حاصله نعته بأنه شرحٌ جليل القدر عظيم الفائدة .

---

(٥) مرآة الجنان وغيرة اليقظان (٢١/٤) .

(٦) البداية والنهاية (٥٣/١٣) .

## ٢ الملهج

### أبيان من السيوي

اهتم ابن خروف فيما اهتم - وهو الحريص على توضيح نص الكتاب - ببيان مراد سيويه ببعض عباراته، ولا سيما ما كان يرى أن فيه إشكالاً وغموضاً على دارسي الكتاب والمتلقين له، ولعله أفاد في هذا من تجربته الطويلة في التدريس وهو أمر ظاهر لكل مطلع على هذا الشرح، وأمثله إلى الكثرة ما هي، وسأضرب لذلك مثالين مكتفياً بهما خشية الإطالة، ففيهما إن شاء الله ما يدل على ذلك.

أولهما: أنه فسّر قول سيويه: "هذا باب من أبواب أن تكون فيه أن مبنية على ما قبلها" بقوله: <sup>(١)</sup> "هذا بناء بمنزلة بناء (أن) على (لولا) في عبارته ويريد أن الفتح لزم مع (حقاً)" <sup>(٢)</sup> فجعلها مبنية عليها كما لزم أن (لولا) فعبّر عنها بالبناء على (لولا) ثم قال: يريد اللزوم ولا يريد البناء الصناعي، فحقاً هو المبني على (أن) لأنها مبتدأ و(حقاً) منصوب على الظرف وهو خبرها، وكذلك جميع ما انتصب قبل أن عنده، ولا حكم لهمزة الاستفهام هنا، ودليل مراده تشبيهه بقولهم: "غداً الرحيل" وهو مبتدأ وخبر، و(أن) بعد (لولا) مبتدأ والخبر محذوف "وهكذا يمضي في شرحه

(١) الكتاب ٤٣١/٣.

(٢) أي في قول سيويه "حقاً أنك ذاهب".

وربما أفاض في الاستشهاد والتمثيل والتنظير للمسائل، وغاية ما يرمي إليه هنا بيان أن المراد بالبناء اللزوم كما ذكر <sup>(١)</sup>.

ثانيهما: <sup>(٢)</sup> أنه لما تحدث عما جاء في باب "الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام" من قول سيبويه: "ثم أدخلت ألف الاستفهام" قال: ليست ثم هنا للعطف على ما تقدم، وإنما هي كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وعقب بقوله: "ولم تُشرك ما بعدها مع ما قبلها" ولعل أبا الحسن يريد أن: ثم ليست للترتيب؛ لأن جعل الزوج ليس مرتباً على خلقهم من نفس واحدة، والمخالفون في اقتضاء ثم الترتيب تمسكوا بشواهد من القرآن الكريم والشعر منها آية الزمر هذه التي ذكرها الشارح، وكلامه هنا في غاية الأهمية، لا سيما وقد جاءت هذه الكلمة بفتح الثاء المثلة في طبعة الكتاب ونصه: "وذلك قولك: هل وجدت فلاناً عند فلان؟ فيقول: أو هو ممن يكون ثم؟ أدخلت ألف الاستفهام" وهذا وهم فإن ثم بالفتح ظرف لا يتصرف يشار به إلى المكان البعيد كما هو معلوم، ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن خروف أن ثم جاءت مثبتة في نص السيرافي بعد قوله: عنده لدى شرحه هذه العبارة ونصه: وذلك قوله: هل وجدت فلاناً عند فلان فتقول: أو هو ممن يكون عنده، ثم أدخلت ألف الاستفهام وقد تشبه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها وانظر مثلاً: مغني اللبيب: ١١٧/١ فما بعدها.

(١) الكتاب: (١٣٤/٣)، والشرح: ص ١٠٢.

(٢) الكتاب: ١٨٩/٣، والسيرافي: ٧٠/٤، والشرح: ص ١٨٧.

### بدإعراب بعض عبارة سيويه:

جعل ابن خروف من همّه ووكده حين شرح الغوامض أن يعرب بعض كلام سيويه إذا اقتضى الأمر، وإنما كان يرمي من وراء ذلك إلى فك رموز النص المستغلقة أو التعليل للأوجه المحتملة إن وجدت قاصداً توضيح العبارة كما أسلفنا ومن أمثلة ذلك:

١. عن قول سيويه: "لأضربنه ذهباً أو مكث، كأنه قال: لأضربنه ذاهباً أو ما كثاً - ولأضربنه إن ذهباً أو مكث" قال ابن خروف: والمعنى فيه معنى الشرط ولا يصلح إلا عليه، وذهب أو مكث في موضع الحال من الهاء في (لأضربنه) ولذلك قدره - ذاهباً أو ما كثاً - ولذلك جاء بالماضي هنا، ولو تصرّح لفظ الشرط لم يكن حالاً، ولا موضع له؛ لأنه شرط ملغى<sup>(١)</sup>.

٢. قال في قول سيويه: "إني ممّا أن أفعل" تقديره إني من الأمر أن أفعل، أي: فعلي، ف(فعلي): مبتدأ وخبره (من الأمر) والجملة في موضع خير (إني). ومنهم من يجعله بدلاً من الأمر أي: إني من فعلي لكثرة الفعل منه بمنزلة الإقبال والإدبار<sup>(٢)</sup>.

٣. في حديثه عن آية آل عمران: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ قال ابن خروف: غرضه فيها الكلام على اللامين، جعل الأولى لام التوطئة كالتي في قولهم:

(٣) الشرح: ص ١٨١، ١٨١.

(٤) الشرح: ص ١٣١.

” لأفعلن والثانية كالتى فى الجواب الذى هو لأفعلن“ ثم قال: ونذكر هنا فى الآفة رسماف ففعلم منه إعرابها ومعناها وقد أفاض فى أعارفه مستدلا بالقراءات القرآنية لما فذهب إلفه من أعارفب ظهر معها أنه ففجل القراءات وفستشهد منها بالسبعفة وما فوقها (١) .

٤. قال فى قول سففوفه: ”مره فففرها“ ففزم على جواب الأمر والمعنى مره فالففر فففر، والفار والففرور لـ (مر) ففذف كما تقول: مره فالفقام ففقم ففذف (٢)

٥. وقال عن قول سففوفه: ”قل له فقل ذاك“ و ﴿قل لعباءف الذى آمنوا ففقموا الصلاة﴾ (٣) والمعنى قل له قل فقل، وقل لهم أقموا ففقموا إلى أن قال: لأن القول لا معنى له دون معموله، فلم ففم (قل) الثانية، كما تقول: قل له فففرج، وقل له فأكل، المعنى: قل له اففرج فففرج وقل له كل فأكل، ففذف مفعول القول لفدالة الجواب علفه؛ لأنه من لفظه، والفزم على جواب الملفوظ به لا ففالة؛ لأن الثانف مفعول للأول (٤) .

(١) الشرح: ص ٦٢، ٥٨ .

(٢) الشرح: ص ٣٦ .

(٣) سورة إبراهيم: ٣١ .

(٤) الشرح: ص ٣٦ .

### جم مصطلحاته:

فرّق أبو الحسن ابن خروف بين الوزن والمثال والبناء إذ قال في باب التصغير: "إنما أراد بهذه الأمثلة الثلاثة الوزن لا المثال والبناء ألا ترى أنه يكون على مثال أَفْعِلْ وفُعْيِلْ وعلى فُعْيِلْ، وعلى مُفْعِلْ وعلى فُويْعِلْ، وعلى فُعْيِلْ" (١) ويعني بالوزن الصورة اللفظية غير مراعى فيها الأصول والزوائد، أما المثال والبناء فهو ما روعي فيه ذلك.

وعند الرضي أن هذه كلّها واحدة. قال: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها" (٢)

هذا مثال لمصطلحاته ومما ذكره منها أيضاً قوله: إن الألف الميَّنة هي الساكنة، والألف الحية هي الهمزة" (٣)

### شواهد:

أبانت شواهد ابن خروف من آيات الذكر الحكيم عمّا يؤيد ما وسم به من أنه "كان مقرئاً مجوداً حافظاً للقرءات"، (٤) فمثلت تلك الشواهد معيناً لا ينضب أظهر

(١) انظر الشرح: ص ٤٧٥ .

(٢) شرح الشافية: ٢/١ .

(٣) الشرح: ص ٤٧٨

اعتداده بالقرءات المختلفة، وجاءت رديفة لشواهده من الحديث النبوي، وكان من أوائل الأئمة الذين استكثروا من الاستشهاد به كما هو معلوم وهذا مما يُحمد له.

بيد أن شواهده الحديثية فيما حققناه من التنقيح لم تزد على ثلاثة عشر حديثاً على حين نيفت شواهده القرآنية على مائتي آية فيما عدا المكرر، أما أقوال العرب وأمثالها وتعبيرات النحاة وتراكيبهم فبلغت ستة وسبعين شاهداً، وإذا ما استثنينا المكرر من شواهده الشعرية فقد قاربت ستمائة شاهد أولاهما عنايته مبيناً وجه الاستشهاد بها، وشارحاً ما يحتاج إلى شرح، ومفسراً غامضها، وكان ينسب البيت إلى قائله أو يصحح نسبته إذا ما رأى حاجة لذلك، وما تركه غفلاً من النسبة فلعله إنما رأى أنه من الواضح بحيث لا يحتاج إلى من ينسبه، وهذا دأب الأئمة فقد كانت الشواهد من أوائل ما حفظوا؛ لأن الشاهد عدّة النحوي في تقرير القاعدة ولذلك كان الأغلب على شواهد الشعر عنده أنها من عصور الاحتجاج، وإذا استأنس بشعر المحدثين أبان عن وجهة نظره فيه وربما حكم عليه. ومن ذلك أنه نعت بالقبح قول الأنخفش الظريف:

أتهجرون فتى أغرى بكم تيهاً حقاً لدعوة صب أن تجيئوها

قال: لأنه بمنزلة قولك: قد علمت أن تقوم، وهو موضع أن الثقيلة. قلت: ووجه القبح هنا أنه جعلها خفيفة بعد حقاً، ونصب بها، وأدخلها على الفعل وهو مضارع متصرف دون فصل بأحد الفواصل المعروفة وهي: لا، والسين، وسوف،



وقد، ولن . مع كون الفعل ليس جامداً وليس بدعاء . يظهر هذا من قول سيويه في موضع آخر: "وأما قوله أن بسم الله فإنما يكون على الاضمار لأنك لم تذكر مبتدأً أو مبنياً عليه، والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح : قد عرفت أن يقول ذلك، حتى تقول أن لا أو تدخل سوف أو السين أو قد ..."(١)

### همصادر

استوى النحو العربي على سوقه أو كاد قبل عصر ابن خروف وهذا أتاح لأبي الحسن الإفادة من مصادر أصيلة، فصير التنقيح معرضاً لآراء أعلام النحاة على اختلاف مذاهبهم بدءاً بأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وانتهاءً بشيخه أبي بكر ابن طاهر، إذ ضمن شرحه بعض الطرر وتعليقات الشيخ، وكنا قد ألقنا إلى أن هذا دليل وفاء من أبي الحسن ومثال اعتزاز، ولقد رأينا يجمع الأشتات ويضم النظائر إلى بعضها في المسألة الواحدة من كلام سيويه نفسه مفيداً منها في شرحه، فإن هذا الإمام ربما عالج المسألة الواحدة في غير باب وما كان أبو الحسن قادراً على ذلك لولا أنه كان مؤيداً بالمام واسع بالكتاب فقد كان متقناً له. والحاصل أنه يمكن تصنيف مصادره على قسمين:

الأول: أئمة أكثر من النقل عنهم منتصراً لهم أو مستدركاً عليهم كما سنرى عند الحديث عن آرائه إن شاء الله تعالى، ومن هؤلاء: الخليل بن أحمد إذ تتكرر

(١) الكتاب: ١٣٤/٣، ١٣٧، ١٦٥، الشرح: ص ١٠٤ .

آراؤه من خلال الكتاب كما هو معلوم وكذا يونس ابن حبيب والأخفش في كتابه الأوسط وطرره الملحقه بالكتاب والمبرد في شرحه على الكتاب والكتاب المقتضب والكامل وغيرهما، وابن ولاد في الانتصار ويعقوب بن السكيت في اصلاح المنطق والألفاظ، وأبو علي الفارسي في تعليقه على سيبويه، والتذكرة والإيضاح أو المسائل المنشورة والعسكريات والشيرازيات وغيرها، والسيرافي في شرحه على الكتاب، وأبو الفتح ابن جني في الخصائص وسر الصناعة والمنصف، وأبو بكر بن السراج في الأصول وغيره، وأبو زيد الأنصاري في النوادر واللغات، وكتاب المغزى وكراع النمل في المجرّد والمنضد والمنتخب، والأعلم في النكت وتحصيل عين الذهب.

الثاني: إفادته من آخرين من الأئمة غير مستكثر، منهم: أبو عثمان المازني، وأبو عمر الجرمي في كتاب الفرخ، والشيباني في نوادره، وأحمد بن يحيى ثعلب، والربعي في القوافي، ومحمد بن حبيب في مختلف القبائل ومؤلفها، وابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب، والزحشرى في المفصل وغير هؤلاء.

ومن سمات أبي الحسن أنه ينسب النصوص إلى قائلها غالباً، وهناك نماذج قليلة تركها غفلاً دون نسبة كما حصل في بعض ردود ابن ولاد في الانتصار مما نبهنا عليه في مواضعه من التحقيق، وقد أكثر من التحويل على القراء لا سيما في معانيه، ولعله كان جارياً في هذا على سنن شيخه أبي بكر ابن طاهر فقد عمل على تضمين طرر ابن طاهر كما أسلفنا، وكان هذا الأخير كثير التحويل على القراء من قبل.

### وجهد في تقويم النص:

سبق الحديث عن إحكام أبي الحسن الكتاب وأنه أتقنه، ولقن أغراضه على شيخه أبي بكر بن طاهر، ثم كان ما كان من تصدُّره لتدريسه عمره في عديد من البلدان حتى أخذه عنه جلة من العلماء نفع الله بهم .

وقد كان لهذا الإتقان أثرٌ جلي يّسن بدت آثاره واضحة من خلال القطعة المحققة وقد أحسن غاية الإحسان في شرحه الغوامض، فليس الكتاب بمستعجم على جيل اليوم فحسب، بل الغموض سمة من سماته وهذا أمر أقرّ به المتقدمون كما هو معلوم حتى دعا ذلك ابن كيسان أن يقول : نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضوع الذي يستحقه ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح، لأنه كتاب ألف في زمانٍ كان أهله يألِفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم<sup>(١)</sup> .

والاشتغال بالكتاب قراءة وإقراءً وتأليفاً كلُّ ذلك كان يمثل هدفاً سامياً لابن خروف، ينشد من ورائه توضيح العربية وترغيب الناس فيها وحملهم على حبها والإقبال عليها، يدل عليه ما وُصِفَ به من أنه كان حسن التعليم وطياً في المناظرة، ويدل عليه أيضاً قوله<sup>(٢)</sup> لبعض الطلبة معاتباً :

ما عزمتم على إكمال الكتاب؟ ما أخذتم أنفسكم بتلك المآخذ !

(١) انظر الخزانة (١٧٩/١) .

(٢) الذيل والت/كلمة (٣٢١/٥) .

وله رحمه الله لمحات هي غاية في الدقة بوسع من يحقق الكتاب في عصرنا أن يفيد منها، منها ما يدخل في تفسير الكتاب ويعين على قراءة نصوصه، ومنها ما يبين النصوص المقحمة عليه وزيادات شراحه وقرآته، ومنها ما يوضح فروق النسخ ويوجه بعضها ويصوب أخرى، وربما ذكر ما كان منها في طرة الكتاب مما حواه المطبوع، وقد يذكر منها ما لم يرد في المطبوع - وله ردود على العلماء ونقد لكلام بعضهم، وانتصار للآخرين أو اعتذار عنهم. ولقيت الشواهد عنايته فوجه الغامض منها وأولى الألفاظ اللغوية عناية مماثلة، وله أعاريب وآراء واختيارات ومتابعات للسابقين من العلماء أظهر فيها اعتداده بآرائهم، إلى غير ذلك مما تطالعنا به صفحات هذا الشرح ممثلة في القطعة المحققة وستراه إن شاء الله ضمن الحديث عن آرائه .

أما لمحاته تلك التي أشرنا إليها فمن أمثلتها ما فسر به في باب الشيعيين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، قول سيبويه<sup>(١)</sup> :

"وزعم الخليل أن الذين قالوا صه" . إذ قال : " هنا تم الكلام ثم ابتدئ كلام آخر فقال : " ذاك أرادوا " ، وأضاف : " ثم بين ذاك بالنكرة فجعلها بدلاً من ذاك كأنه قال : الاسم النكرة أرادوا ، فذاك مفعول بأرادوا ، ويمكن أن تكون النكرة على إضمار فعل أي : أعني النكرة . " ولم ينبّه المحقق في المطبوع على هذا بل جاء الكلام فيه متصلاً .

(١) انظر الشرح (ص ٣٤٧) .

ومن نصوصه التي تعين على فهم الكتاب إشارته في باب الإضافة إلى كل شيء لأمه ياءً أو واو وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة إلى أن كلام سيبويه ينتهي بقوله: لم يخرجوها وأن قوله: لم يَفِرُّوا إلى الياء لكذا<sup>(١)</sup> كلام مستأنف .

ومن النصوص المقحمة مما ورد في المطبوع من الكتاب قول السيرافي: <sup>(٢)</sup> "وليس هذا بقوي في الكلام كقوة أن لا يقول، لأن - لا - عوض من ذهاب العلامة، ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء فيقولون: قد علمت أن عبد الله منطلق"<sup>(٣)</sup> فقد قال ابن خروف عن هذا النص كله إنه من كلام المفسر وهو في شرحه على الكتاب. وفي الباب لطيفة أخرى تدل على إتقانه الكتاب، إذ ذكر أن سيبويه اعتذر ليجيء الفصل بلا والسين وسوف مع المضارع، ومع الماضي بقد، ولجيء الابتداء بعدها من غير فصل بقوله في آخر أبواب أن: "وإنما جاز قد علمت أن زيداً ذاهباً، لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما يكون بعده لو ثقلته وأعملته .....".

ثم ذكر أن ذلك يرد ما جاء من قول المفسر، وسياق حديثه في الأصل على باب "هذا ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي".

وفي النسب إلى الرباعي: قال سيبويه: "وقال الخليل: الذين قالوا: تَغَلَّبِي ففتحوا مغيرين كما غيروا حين قالوا: سُهْلِي وبصري في بصري، ولو كان ذا

(١) انظر (ص ٤١١) من الشرح .

(٢) الكتاب: ٧٤/٣، وانظر: ص ٢٠١ من الشرح وشرح السيرافي على سيبويه ٢٣٤/٣

(٣) انظر (ص ٢٠١) من الشرح وشرح السيرافي على سيبويه (٢٣٤/٣) .

لازماً كانوا سيقولون في يشكر: يَشْكُرِيَّ وفي جُلُّهُم : جُلِّهَمِيَّ وأن لا يلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم، وهذا قول يونس

كذا في المطبوع ليس فيه بيان نهاية كلام الخليل ولا بداية كلام يونس وقد قال ابن خروف معقباً<sup>(١)</sup> : "وقوله : ولو كان ذا لازماً هو كلامه عن يونس . وهذا كما ترى من النصوص المهمة في فهم الكتاب . لأن ما جاء في المحقق يوهم أن هذا كله كلام الخليل .

ومنها ما جاء في نسختين للكتاب من قول المبرد : "بدا لهم فعلٌ، والفعل لا يخلو من فاعل، ومعناه عن النحويين أجمعين : بداهم بدؤوا قالوا ليسجنته، وإنما أضمرُوا البدؤَ لأنه مصدر يدل عليه قوله : بداهم، وأضمرُوا كما قال تعالى جده : ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب، سلام عليكم﴾<sup>(٢)</sup> ولا يكون ليسجنته بدلاً من الفاعل لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة" :

قال ابن خروف بعد تنبيهه على ذلك: وبين فسادُه وخالفه النحويون<sup>(٣)</sup> فيه .

ومن الأدلة على دقته - رحمه الله تعالى - عنايته ببيان فروق نسخ الكتاب التي كانت بين يديه، إذ ذكر منها ما ليس في المطبوع كما أسلفنا، ومنها ما حواه المطبوع لكنه حظي بتوجيه أبي الحسن أو تصويبه أو ترجيحه أو التنبيه على

(١) الشرح (ص ١٠٤) .

(٢) الرد / ٢٣، ٢٤ ، الشرح: ص .

(٣) الشرح: ص ٦٦ .

واضعه<sup>(١)</sup> وأنه مما دخل في نص الكتاب وليس من كلام سيويه أو أنه لا يشبه كلامه .

من ذلك قوله في باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي : وقد وقع بعد قول سيويه : ولا نعلم هذا جاء في شعر البتة . قال الشاعر :

لَطَالَمَا حَلَّأَتْمَاهَا لَا تَرُدُّ

” فلا ترد ليس بمجزوم ولكن الشعر مقيد، ومعناه لئلا ترد كما أن معنى لا يقطع اللص، لئلا يقطع اللص “ .

ثم قال<sup>(٢)</sup> : ” هذا الكلام ثابت في النسخ الشرقية “ ..... ، ولم يزد البيت في هذا الموضع من طبعي الكتاب وربما كان من زيادات الشراح، ومثله آية البروج<sup>(٣)</sup> التي وقع الاستشهاد بها وهي قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ فقد نبه ابن خروف على أنه جاء بعدها في الشرقية قال أبو العباس : أنا وضعتها في الكتاب وقول أبي العباس هذا لم يرد في طبعة الكتاب .

وما جاء في التنقيح من قول سيويه<sup>(٤)</sup> : ” لَأَنَّ إِنَّ لَا تُبْتَدَأُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ “ أولى مما زيد في المطبوع وعبارته : لأنَّ إِنَّ لَا يُبْتَدَأُ [بها] .

(١) انظر كتاب (١٠١/٣) .

الشرح (ص ٤٤، ٤٣) :

(٣) آية رقم ١٠ . وانظر الشرح (ص ٤٧) .

(٤) الشرح (ص ١٠٣) .

ومثله قول ابن خروف عن "زيد الطويل" : " و زيد الطويل مبتدأ وخبر، وهو محكي". ثم قال : ولا يحذف تنوينه ويبقى في النداء على رفعه وتنوينه " والذي في المطبوع : يا زيد الطويل، بالضم من غير تنوين، ومعلوم أن الأعلام المحكية عن الجمل لا تتأثر بالعوامل لفظاً<sup>(١)</sup>.

ومنه قوله<sup>(٢)</sup> : وأما شَتَوِيٌّ فذهب بعضهم إلى أنه منسوب إلى الشتوة ولم يجعله سيبويه منسوباً إلى الشتاء حتى سمع ذلك وتحققه . ويروى : شَتَوِيٌّ بفتح التاء وكذا وقع في النسخ الشرقية ولأبي نصر في رواية الرياحي فهذا أيضاً على غير قياس في القولين .

وهو في طبعة الكتاب بفتح التاء ونصه : " وفي شِتَاء : شَتَوِيٌّ " .

وربما أشار إلى انفراد بعض النسخ بنسبة بعض الشواهد كما في قول الشاعر :  
في فتية كسيوف الهند قد علموا

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

إذ ذكر أنه وقع في نسخة الفارسي أنه للأعشى<sup>(٣)</sup> .

أما قول العجير السلوي :

(١) الشرح (ص ٣٩١) والكتاب (٣/٣٣٣) .

(٢) الشرح (ص ٣٩٦) والكتاب : ٣/٣٣٦ .

(٣) الشرح (ص ١) .



وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي

ولكن متى ما أملك الضرب أنفع

فقد ذكر اختلاف النسخ الشرقية والرباحية ونسخة أبي نصر في توجيه الرفع فيه في "أنفع" وجواز وقوعه في "أملك" فمنه<sup>(١)</sup> قوله : ووقع في الشرقية ويكون أملك واقعاً على متى، على موضع الجزاء، وما : لغو . قال : وهو جيد . يريد : أن أملك فعل الشرط وهو الناصب لمتى، ومتى شرط وما : زائدة .

وقوله : ووقع أيضاً في نسخة أبي نصر : "ويكون أملك رفعاً على أن متى في موضع المبني عليه" . قال : يريد أن الرفع في أملك جائز على أن تكون متى استفهاماً، وهي متعلقة بأملك، أي : ولكن أنا أنفع في كل وقت أملك الضرب، يريد أنه متى قدر على من ضره ينفعه ولا يضره .

ومن ذلك قوله : ووقع في الرباحية : "ويكون أملك على متى في موضع جزاء رفعاً على أن متى في موضع المبني عليه وما : لغو"<sup>(٢)</sup> ثم عقب عليه بقوله : وهذا نص فيه سقط وصوابه زيادة "لا" أي : لا يكون أملك جزاء وهي مرفوعة، بل إن رفعتها صار الكلام استفهاماً، ومتى متعلقة به<sup>(٣)</sup> .

(١) الشرح (ص ٨) وانظر الكتاب (٧٩/٣) .

(٢) ، (٣) الشرح (ص ٩) .

ومن ذلك قوله ووقع في الكتاب<sup>(٣)</sup> : صغفص بصادين وصاد وضاد قال : وهو الصواب لسقوط الضاد . وهذا النص لم يرد في المطبوع والذي فيه : سغفص بسين وصاد .

ومثله ما ذكر أنه وقع في بعض النسخ من قول سيبويه<sup>(٤)</sup> : " لا توصل وحروف المعاني توصل " وأنه جاء بعد قوله : " ليست تدرج عندهم " ، ثم قال : ووقع في بعضها في الأصل عوض التفسير : وإذا قلت : واحد ، اثنان ففيه ثلاث لغات :

يقولون : واحد اثنان فتقطع الألف ، ومنهم من يقول : واحد اثنان فيصّل الألف ، ومنهم من يقول : واحد اثنان فيقطع الألف " .  
وهذا النص لم يرد في المطبوع .

وربما أشار إلى انفراد إحدى النسخ بزيادة كما في قوله<sup>(١)</sup> :  
وثبتت زيادة قول سيبويه : " ولست تسأل عن الفضل " . في الشرقية وهذا ثابت في المطبوع .

وقد يذكر ضمن تنبيهه على اختلاف النسخ ما ورد في نسخة شيخه أبي بكر بن طاهر كما في قوله<sup>(٤)</sup> : ووقع في كتاب الأستاذ : " إلا في هذا الموضع لما

(٣) الشرح (ص ٣٠١) . وانظر الكتاب (٢٦٩/٣) .

(٤) الشرح (ص ٢٩٦) . وانظر الكتاب (٢٦٥/٣) .

(١) الشرح (ص ١٧٣) . وانظر الكتاب (١٧٩/٣) .

ذكرت لك في الدعاء". قال ابن خروف: "وأبدله من هذا الموضع". ثم قال: "وفي أكثر النسخ من الدعاء". وفسر ذلك بأنه جعلها تيسيراً لاسم الموصول "ما". والشارح يفسر هنا نصاً ورد في المطبوع مثبتاً في الحاشية عن نسختين ونصه:

"أما تقع بمنزلة حقاً، فتفتح أن بعدها، وتكون بمنزلة ألا فتكسر إن بعدها. فلما قالوا في الدعاء: أما إن جزاك الله خيراً، يريدون إنه، كان جواز هذا في المفتوحة ألزم، لأنها التي تحذف في الكلام وتعوض، ولم يجئ هذا في المكسورة إلا في هذا الموضع، لما ذكرت لك في الدعاء<sup>(٥)</sup>".

ومما فسر من نصوص لم ترد في المطبوع ماعزاه إلى النسخة الشرقية من قول ابن أحرمر<sup>(٦)</sup>:

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاك ما قد غيبتني غيايا

فقد ذكر أنه وقع بعد قول سيبويه: ومن العرب من يقول: خذه بما عز وهان<sup>(١)</sup>.

--

(٤) الشرح (ص ١٥٢).

(٥) انظر الكتاب (١٦٨/٣)، وحاشيتها رقم ٣.

(٦) الشرح (ص ١٨٠، ص ١٨١).

(١) الكتاب (١٨٥/٣).

قال ابن خروف : يريد البثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث . ويرد في نطاق  
تصحيحه نسبة الشواهد قوله عن البيت<sup>(٢)</sup> :

أبا مالكٍ هل لمتني مذ حضضتني

على القتل أو هل لا مني لك لائم

والصواب أنه للجحاف بن حكيم السلمي يقوله: للأخطل وساق قصة  
المناسبة. والبيت منسوب في الرباحية إلى زفر بن الحارث وهو المثبت في المطبوع  
وفي الشرقية . وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : قالوا"

ولابن خروف فضل إيراد القصة وتصحيح النسبة على أهميته ربما كان معولاً  
فيه على بعض نسخ الكتاب التي بين يديه أو على الشنتمري. وانظر كذلك حاشية  
رقم ٤ من ص ١٧٦ من الجزء الثالث من الكتاب ولعله آثر عدم الاسترسال  
فأمسك عن الإطالة بذكر ذلك .

ومثله ما ذكر من أن رواية قول صفية بنت عبد المطلب<sup>(٣)</sup> في النسخة الشرقية:

أم قرشياً صقراً

قال ابن خروف : والرواية الصحيحة ما ورد في الرباحية :

أم قرشياً صارماً هزبراً

(٢) الشرح (ص ١٧٠) .

(٣) الشرح (ص ١٧٥) .

ومن أعاريه قوله في قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

لا يحمل الفارس إلا الملبون      المحض من ورائه ومن دُون

والملبون: الفرس الذي يسقى اللبن، والمحض: بالنصب مفعول بالملبون أي: المسقى اللبن المحض وهو الخالص، ومن رفع جعله مبتدأ والجاران والمحروران بعده خبره.

وفي قول أمية بن الصلت :

سماء الإله فوق سبع سمائيا

قال : " ارتفع سماء الإله بالابتداء والخبر ما بعده " <sup>(١)</sup> .

وفي قول ساعدة بن جؤية<sup>(٢)</sup> :

وعاودني ديني فبت كأنني      خلال ضلوع الصدر شرع مُمدد

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه      سباع تبغي الناس مثنى وموحد

قال: " شاهده في البيت: جري مثنى وموحد على السباع "، ثم قال: " ويجوز رفعها على الابتداء والخبر محذوف تقديره : منها مثنى ومنها موحد " ثم قال: " فلا

(٤) الشرح (ص ٣٣١ - ٣٣٢) .

(١) الشرح (ص ٣٦٨) .

(٢) الشرح (ص ٢٤٥) .

يكون في البيت حجة، ولكن كونها صفاتٍ أشهرُ من ذلك“ وترجيحه - رحمه الله -  
كونها صفات أولى .

ومن أخبار الشيوخ التي ذكرها وهو طريف لمن تتبع أخبارهم في باب أم عند  
حديثه عن الآية الكريمة ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ قوله (٣) :

”وسأل الأستاذ أبو بكر شيخه أبا القاسم بن الرماك في “أم” فقال : لم جعلها  
سبويه منقطعة وقدرها تقدير المتصلة ؟ فهلا كانت متصلة ؟ وواقفه في ذلك، ولم  
يُحِر جواباً، فجمع كتبه في وعائها وأنشد :

وإذا جفوت قطعت عنك لباني      والدُّرُّ يقطعه جفاء الحالب

وانصرف عن المجلس غاضباً وبقي جمعةً لم يقرئ أحداً حتى استعطفه فرجع  
إلى إقرائه قال : فما واقفته بعد ذلك“.

### ٣ . أثر تنقيح الألباب في الخالفين

سبق أن أشرنا إلى أن النحاة جعلوا كتاب سيوييه معتمدهم في حفظ أصول النحو ومسائله، وأنهم توفروا على حفظه ودرسه، وأداموا النظر فيه، والتنقيح وهو شرح لغوامض هذا السفر العظيم حظي بما حظى به الكتاب من اهتمام النحاة فجعلوه من مصادرهم وكثر في كتبهم النقل عنه والحكاية لأقواله .

وسأكتفي بذكر بعض الأمثلة لذلك :

أولاً : لعل من أوائل من أكثر من النقل عن ابن خروف وكان حفيماً بآرائه النحوي أبا الحسن بن الضائع المتوفى سنة ثمانين وستمائة الذي بلغ الغاية في النحو وكان له في مشكلات الكتاب عجائب، فهو في شرحه على جمل الزجاجي، لا يكاد يدير وجهه<sup>(\*)</sup> عن أبي الحسن وليس هذا بغريب عليه وقد جمع بين شرحه وشرح السيرافي باختصار حسن<sup>(١)</sup>، فمما نقله عنه من التنقيح وهو بحروفه في القطعة التي بين أيدينا قوله:

١ - قال ابن خروف : أبدل ربح الجنوب من الشمال من الريحين، لأن ما تمحوه أحدهما تحببه الأخرى ... وأجاز بعضهم - قياساً عليه - زيد مع عمرو منطلقان قال ومنه :

(\*) هذه النقول مما يؤيد توثيق نسبة الشرح إلى ابن خروف، والكلام عن صحة نسبة التنقيح إليه استفاض كلام القدماء عنه.

(١) انظر بغية الوعاة (٢/٢٠٤) .

أقول له كالنصح بيني وبينه هل انت بنا في الحج مرتحلان  
انظر الشرح (ص ٢٦١، ٢٦٢) وكلام ابن خروف هذا جاء ضمن حديثه عن  
قول الشاعر :

حالت وحيل بها وغير آيها ريح البلى تجري به الريحان  
ريح الجنوب مع الشمال وتارة رهم الربيع وصائب التهتان  
٢- قال ابن خروف : "هود عربي، أدخله مع الأعجمي"

انظر الشرح (ص ٢٥٨) .

٣ - قال ابن خروف : لم يجعل (أي سيويه) شتوي منسوباً إلى الشتاء حتى  
تحققه ويروى بفتح التاء، وكذا ثبت في النسخ الشرقية ولأبي نصر في رواية  
الرباحي .

انظر الشرح ص (٣٩٦) .

٤ - زعم ابن خروف أنه يجوز سُنَّين ، لا على رد اللام بل تزداد هذه الياء  
عوضاً من اللام المحذوفة كما يقال : سفيريج " . وقد نقل كلام ابن خروف هذا  
الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك ثم قال : قال ابن الضائع : وهذا عندي  
خطأ، لأن هذه الياء إنما تعوض من المحذوف بسبب التصغير، أما إذا كان الاسم  
محذوفاً قبل التصغير فلا ينبغي أن يكون عوضاً مما حذفت في غير التصغير، وإلى  
رأيه ذهب الشاطبي فالياء عنده عوض .

انظر كلام الشاطبي على هذا في الجزء الرابع عند شرحه قول الناظم :



ومابه لمنتهى الجمع وصل به إلى أمثلة التصغير صل  
وانظر الشرح (ص ٥٥٥) .

قال ابن الضائع زعم ابن خروف أن من قال الذين قال في التصغير : اللذين  
في الأحوال الثلاث ومن قال اللذين - وهم كنانة - قال : اللذين في الرفع  
واللذين في الخفض والنصب " .

انظر الشرح (ص ٥٤٩) .

ومما نقله أيضاً عن ابن خروف مختصراً أو كان مصوغاً بعبارة ويؤدي معنى  
ما في التنقيح قوله :

١ - زعم ابن خروف فيما أنشده سيويه من قول الشاعر :

لا يحمل الفارس إلا الملبون

المحض من ورائه ومن دون

أن أظهر فيه البناء على الضم لأنه يريد ولا بد ، من دونه فهو مقطوع عن  
الإضافة منوي في التعريف "

انظر الشرح (ص ٣٣١) .

٢- أجاز ابن خروف في ذا ، ذاي بالياء الظاهرة كراي في رايه . قال :  
لقولهم في تصغيره : ذياً " .

انظر الشرح (ص ٤٢٨) ولمراجعة أقوال ابن الضائع تجدها في مظانها من  
شرحه وفق الأبواب لأن النسخة غير مرقمة .

ثانياً - أكثر أبو حيان من حكاية أقوال ابن خروف ومن أمثلة ذلك في التذييل والتكميل :

١ - قوله تابع ابن طاهر وتلميذه ابن خروف الخليل فيما ذهب إليه من أن الكاف بمعنى لعل في قولهم: انتظرنني كما آتيك، وقال في موضع آخر: والكاف فيها غير جارة ... لكونها بمعنى لعل وهو مذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف . انظر التذييل (٨٤/٤ ، ٣٨٤) وانظر الشرح (ص ٧٤) .

٢ - وفي التذكرة قال أبو حيان إن معنى التسوية في قول سيبويه : "أردت أن تسوي علم المخاطب" عند ابن خروف: أردت أن تسوي علمه فيها مع علمك فحذف علمك" وهذا بنصّه في الشرح (ص ١٥٨) ، وانظر تذكرة أبي حيان (ص ٧٢٣) .

ثالثاً - أكثر بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي من النقل عن ابن خروف وسنكتفي بمثالين لتلك النقول .

أحدها: ما جاء في البحر المحيط من قول الزركشي: قال ابن خروف: لما كان كلامُ العرب لا يضبط بالحفظ انتدب له الأئمة ووضعوا قوانين يعلم بها كلامهم، فصار النوع الذي يدرك بالقياس هو الذي يسمى بالنحو والعربية، والنوع الذي لا يدرك بالقياس هو اللغة ويستوي في حملة العالم والجاهل لأنه قيد اللفظ" وهذا مما ورد بتصريف يسير وهو في الجزء المحقق من قطعة الشرح. انظر (١٩٢، ١٩٣) ، والبحر المحيط (٣١/٢) .

ثانيها : ما جاء في البرهان في علوم القرآن من قوله : وأما رأييت فبمعنى :  
 أخبرني " ولا يُذكر بعدها إلا الشرط وبعده الاستفهام ، على التقديم والتأخير  
 كقوله تعالى : ﴿ قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم ... ﴾<sup>(١)</sup> الآية ، ﴿ قل أرأيتم إن  
 أصبح ماؤكم غوراً ... ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿ أرأييت الذي يكذب  
 بالدين ... ﴾<sup>(٣)</sup> ، وأما رأييت الواقعة في كلام الفقهاء فهي كذلك ؛ قال ابن  
 خروف : إلا أنهم يلحنون<sup>(٤)</sup> فيها ، وصوابها : رأييت إن كان كذا وكذا ؟ كيف

---

(١) سورة الأنعام ٤٦ .

(٢) سورة الملك ٣٠ .

(٣) سورة الماعون ١ .

(٤) في طبعة البرهان يلحنون وهو خطأ .

## الفصل الثالث

أ. آراء أبي الحسن من خلال النص المحقق:

- ١ - في الأبنية
- ٢ - في العلة
- ٣ - في الإعراب
- ٤ - في التراكيب

ب. معالم نحوه:-

( ٧٠ )

## ١. في الأبنية

### النسب إلى أخت وبنت

مذهب سيبويه أنك إذا أضفت إلى أخت قلت : أخويُّ على القياس وهو قول الخليل، قال وأما يونس فيقول : أُخْتِي وليس بقياس ... وزعم الخليل أن من قال : بنتي قال : هُنْتِي ومَنْتِي، وهذا لا يقوله أحد .

وتبع ابن خروف مذهب الخليل وسيبويه وقال : يلزم يونس إذا قال في المؤنث بنتي أن يجمع بين تأنيثين في جميع الباب، وجميع ذلك فاسد . وقد فسّر السيرافي مذهبهما ووجه مذهب يونس بقوله :

واعلم أن تاء التأنيث قد دخلت على أسماء مؤنثة فجعلت عوضاً من المحذوف في أواخر تلك الكلمات وأجريت مجرى الحرف الأصلي وسكّن ما قبلها وخولف بها مذهب هاء التأنيث إذ كان هاء التأنيث يفتح ما قبلها، وهذه الأسماء يكون ما قبلها التاء فيها ساكناً، وذلك قولهم : بنت وأخت وهنت وذيت وجعلت أخت بمنزلة قُفْل، وبنت بمنزلة جذع، وهنت وذيت بمنزلة فُلْس، فصار للتأنيث في هذه الأسماء مذهبان : مذهب الحروف الأصلية لسكون ما قبلها، ومذهب هاء التأنيث لأنها لم تقع إلا على مؤنث، ومذكروها بخلاف لفظها كأخ وابن وهن فجمعتهما العرب وصغرتها بالرد إلى الأصل وترك الاعتداد بالتاء فقالوا : أخوات وبنات وهنات وقالوا في التصغير أخيه وبُنيّه وهُنَيْه أو هنيهة، فاختر النحويون ردها في الأصل إلى النسبة كما ردها العرب في التصغير والجمع إلى ذلك حين قالوا : أخيه وأخوات وإذا رُدُّوها إلى الأصل وجب أن يقال : بنوي في بنت، وأخوي في أخت وفتحت الباء لأن الجمع قد دلَّ على فتح الباء في الأصل ...

وكان يونس يميز بنّي وأختي على ما ذكرنا من الحاقهما بجذع وقفل واجراء الملحق بمنزلة الأصل، ولم يكن يقول في هُنْتُ وَمَنْتُ : هُنِّي وَمَنْتِي فقال الخليل: من قال: بنّي قال : هنّي ومنّي يعني يجب عليه أن يقول هذا، قال : وهذا شيء لا يقوله أحد وقال ابن عقيل : وجه مذهب سيبويه والخليل : أن التاء وإن كانت للالحاق معاملةً معاملةً تاء التأنيث لخصوص ما هي منه بالمؤنث وحين جمعت العرب رُدَّتْ إلى الأصل ولم تعتد بالتاء، ووجه مذهب يونس أن التاء للالحاق بقُفْل وجِذْع فأجرى الملحق مجرى الأصل .."

قلت : وإن كان مذهب يونس إجراء الملحق مُجرى الأصلي إلا أن اتباع مذهب الخليل وسيبويه أولى لموافقته القياس :

---

الكتاب (٣٦١/٣ - ٣٦٦)، السیرافي (١٥٩/٤ - ١٦٣)، الشرح (ص ٣٩٥)، شرح الرضي على الشافية (٦٠/٢)، المساعد (٣٧٧/٣) :

### قَرَقَارٍ وَ عَرَعَارٍ

يرى سيبويه والأخفش أن قَرَقَارٍ وعَرَعَارٍ اسما فعلٍ أمرٍ من قَرَقُرَ وعَرَعُرَ، وهما سما عيان عند سيبويه أما الأخفش فقد جعلهما من المقيس، وحكى أبو عمرو بن العلاء الفعل منهما وأنها صوتان غيرا، ولفظ الصوت قبل التغير عَارِعَارٍ، وقَارِقَارٍ فحذفا، وغير اللفظ فقليل عَرَعَارٍ وقَرَقَارٍ، فغيرا عن الحكاية كما غيروا غاق صوت الغراب بالحركة للساكنين، وتبع المازني والمبرد أبا عمرو في أنها حكاية صوت وليس معدولين عن قَرَقُرَ وعَرَعُرَ . وقد استبعد ابن خروف مذهب أبي عمرو، وخلص إلى أن المسألة قد خرجت من الشذوذ لوجود نظائر لها مثل دراك من أدرك وبادار من بادرت لأنه يقال : بدرت إليه وبادرت واستشهد بقول الشاعر:

بدارها من إبلٍ بدارها

قال : وحذفوا الزيادة من حيث كانت من حروف التغير، ولم يمكن ذلك في قَرَقَارٍ وعَرَعَارٍ. ولم يشر إلى المبرد مع أن هذه من المسائل التي رد بها على سيبويه وما ذلك إلا لأن المبرد تابع فيها أبا عمرو وقد ذكر أن في قوله بعدا كما ذكرنا، ومن قبل قال السيرافي: والأقوى عندي أن قول سيبويه أصح .

الكتاب (٢٧٦/٣)، السيرافي (١١٧/٤)، الشرح (ص ٣١١، ٣١٢)، الانتصار (ص ٢٣٤) —

(٢٣٥)، الرضي على الكافية (٧٦/٢)، ابن يعيش (٥١/٤)، الارتشاف (٣/١٩٨ - ١٩٩)



## وزن أولق

قول العرب: أَلِقَ الرجل فهو مألوق، ثَبَّتَ في كون الهمزة أصلاً والواو زائدة، ووزنه إذاً : فوعِل: هذا رأي سيويه وصححه ابن عصفور، وعند الفارسي ومن تبعه أن الواو أصل وأنشدوا :

جاءت به عنسٌ من الشام تَلِق

أي : تسرع ووزنه أفعل والهمزة زائدة. وفي الارتشاف أن الأخير مذهب الكسائي، وأن الفارسي جوز الوجهين، وعند ابن مالك أنه يقال : مألوق ومولوق ومثله ابن يعيش بأصدت الباب وأوصدته، فيكون مرة همزة ومرة واواً وأخذ ابن الأنباري على القتيبي قوله : هو من الولق فأبدل الواو همزة لأن إبدال الهمزة من الواو المفتوحة لا يجعل أصلاً يقاس عليه، وإنما يتكلم بما سمع منه، وقد تعقب ابن خروف أبا على في هذا الموضع بقوله : وقولهم : مألوق بالهمز دليل كونها أصلاً، ولو لم تكن أصلاً لقالوا : مولوق وهذا من أمثلة اعتداده بالسماع رحمه الله تعالى، لكن ما رأيك في السماع الآخر: جاءت به عنس...؟ ألا يدعوك هذا إلى ترجيح رأي ابن مالك ؟!

---

الكتاب (١٩٥/٣)، الشرح (ص ٢٠١)، المقتضب (٣/٣١٦)، ابن يعيش (٩/١٤٥)،  
شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٤٩)، الرضي على الشافية (٢/٣٤٣)، والارتشاف (١/٩٥)  
والمتع لابن عصفور (١/٤٢، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٥) واللسان "ألق".

## ألف المقصور المنون هل هي لام الكلمة أو بدل من التنوين؟

فيه مذاهب لخصها أبو حيان منسوبة إلى أصحابها بقوله :

أحدها : أن الألف بدل من التنوين، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة .

والثاني : أنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقاً، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه والخليل فيما قال أبو جعفر ابن الباذش .

والثالث : اعتباره بالصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجرح هي بدل من لام الفعل، وذهب إليه أبو علي في أحد قوليه، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين .

وتعقب ابن خروف أبا علي الفارسي فيما ذهب إليه في التذكرة من أنه كان يرى أن الألف في عصاً ورحاً لام الكلمة حتى رأى أبا عثمان قد ذهب إلى أنها عوض من التنوين، في كلام طويل . ومن حجة أبي علي فيه أن دخول الإمالة في هذه الألف إنما وقع لمعاقبها لام الكلمة فأجرى عليها ما كان يجري على السلام ولم يرتض ذلك ابن خروف ورأى أن فيه تعسفاً وتعصباً وتفسيراً لكلام سيبويه على غير ما أراد، ثم قال : "وهو دعوى"، والإمالة في النصب شاذة قليلة لا شاهد له فيها. وحمله كلام سيبويه أنه أراد الوقوف في الأحوال كلها على ألف التنوين خلاف لما ذهب إليه جميع النحويين وأبو عثمان المخالف له وإنما يريد سيبويه بقوله : "ولا تحذف في الوقف" غير المنون لأن الألف ليس معها ما يحذفها، فهي ثابتة في الوصل والوقف، لما عوضت من الياء والواو في الوصل ثبتت في الوقف ولم تحذف

فترد الياء والواو، وأما مراده بقوله : "يتمون الأسماء في الوقف" فإنهم يحذفون التنوين في الوقف في جميع الأحوال إذ كان التنوين تبدل منه الألف فرد الألف أولى .

أما السيرا في فبعد أن ذكر أن هذه الألف هي التي تكون في مثل عصا ورحا قال : وهذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي اللام التي كانت في الحرف لقوله : وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف .

وقال ابن يعيش : ويؤيد هذا أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب نحو قوله :

وربّ ضيفٍ طرق الحيّ سُرَى      صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى

فألف "سُرَى" هنا روي، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا، وقال عن مذهب المازني : إنه قول لا ينفك من ضعف، لأنه قد جاء عنهم "هذا فتى" بالإمالة ولو كانت بدلاً من التنوين لما ساغت فيها الإمالة إذ لا سبب لها .

وقال الرضي : ولا يعطى كلام سيبويه ما نُسب إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً وما نسب إليه مذهب أبي علي في التكملة ثم قال في سياق تعليقه : وهذا كله خبط .  
وفيما ذهبوا إليه أعني الرضي وابن يعيش ما يؤيد ابن خروف في اعتراضه مذهب أبي علي في التذكرة . وخرّج ابن مالك ما ذهب إليه المازني على لغة الأزد، وهي أن يوقف على المنون بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الفتحة، وياءً بعد الكسرة كقولك : رأيت زيدا وهذا زيدو ومررت بزيدي .

الكتاب (٣٠٩/٣، ٤٨٧/٤)، السيرافي (١٦٦/٥)، الشرح (٣٥٨ — ٣٦٤)، ابن  
يعيش (٧٦/٩ - ٧٧)، شرح الشافية للرضي (٢٨٠/٢)، شرح الكافية الشافية (١٩٧١/٤)،  
١٩٨٤)، الارتشاف (٢٩٣/١)، المساعد على التسهيل (٣٠٥، ٣٠٣/٤).

### طاغوت مفرد

الطاغوت يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وعند سيبويه أنه اسم واحد لمؤنث يقع على الجميع كهيئة الواحد، قال الله عز وجل : ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها﴾ ومثل الجوهري للأفراد مع التذكير بقوله تعالى : ﴿يريدون أن يتحكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾، قال: وقد يكون جميعاً، قال الله تعالى : ﴿أولئك أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات﴾<sup>(١)</sup> ووزنه فعلوت ودخله القلب المكاني لأن أصله : طغيوت، قدمت اللام بين العين والفاء فقليل : طيغوت ثم قلبت الياء ألفاً فصار: طاغوت وعلى هذا يكون وزنه فلعلوت . وذهب المبرد إلى أنه جمع، وتَعَقَّبَهُ ابن خروفٍ قائلًا : ولا يعلم فعلوت في الجموع وصوابه عنده ما ذكر سيبويه .

وفي اللسان : "قال الليث : إنما خبر عن الطاغوت بجمع لأنه جنس على حد قوله تعالى : ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾ . وقال الكسائي : الطاغوت واحد وجماعٌ وبهذا يظهر أن تخصيص المبرد الطاغوت بالجمع غير سديد أما أن اللفظ يقع عليه كما قال سيبويه فهذا أولى .

---

الكتاب (٢٤٠/٣) الشرح (ص ٢٦٣ - ٢٦٤) اللسان "طغى"، المذكر والمؤنث للمبرد (ص ٩٧).

### النسب إلى فعولة

انتصر ابن خروف لسيبويه في النسب إلى عدوة وبابها، ورمى المبرد بالتحكم، وكان سيبويه قد جعلها من باب شنوءة وقال : إنهم غيروها كما غيروا حنيفة لأجل تا التأنيث، لما حذفوها وأبدلوها في الوقف هاء حذفوا حرف اللين من الكلمة فأتبعوا التغير التغير، فإن أضفت إلى عدوة قلت : عَدَوِيُّ من الهاء . وأبو العباس كما يقول ابن خروف : لا يفرق بين ما فيه التاء وما ليست فيه، ويفرق بين الياء والواو، فيحذف الياء منهما، ولا يحذف الواو، فالإضافة إلى عدوة عنده يقال فيها : عَدَوِيُّ، كما يقال في : سلول : سُلُولِيَّ .

وفسر أبو الحسن مراد سيبويه بأنهم لم يخصوا الواوات من الياءات وأنه ليس الموجب عنده اجتماع الياءات قط، بل الموجب لذلك تاء التأنيث، فأجروا الواو بحرى الياء في هذا الباب . أما ما ذهب إليه المبرد فهو تحكم منه ورد على العرب وتكذيب لسيبويه فيما حكى عنهم فلا يلتفت إليه .

وإذا كان ابن خروف قد رمى المبرد بالتحكم فقد انتصر له الرضي إذ قال : الذي غرَّ سيبويه شنوءة فإنهم قالوا فيها شنتي، ولولا قياسها على نحو : حنيفة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه، لأن فَعْلِيًّا كعَضُدِيٍّ وعَجْزِيٍّ موجود في كلامهم، فسيبويه يشبه فُعُولَةً مطلقاً قياساً بفعيلة في شيئين : حذف اللين وفتح العين، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط، ثم قال : وقولُ المبرِّد متينٌ ها هنا كما ترى، ويمثل هذا قال ابن يعيش، ثم عقب بأن قول سيبويه أشدُّ من

جهة السماع، أمّا ابن عقيل في شرحه على التسهيل فكان ممن انتصر لسيبويه، وقد ختم كلامه بعد عرض المسألة بقوله : والصحيح قول سيبويه .

والحق أن المبرد لم ينفرد بهذا الرأي بل سبقه الأخفش والجرمي . ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن هذا مما انتصر فيه ابن ولاد لسيبويه، ولم أره مذكوراً في كلام أبي الحسن مع أن كلاهما يخرج من مشكاة واحدة خلا أن ابن خروف فرّع المسألة ونظر لها وأطال ذيل الكلام فيها، والمعول عليه السماع كما سلف . وأول من أشار إليه - فيما أعلم - ابن ولاد إذ قال : وهذا بالكذب لما حكاه - يريد سيبويه - أشبه منه بالرد والاحتجاج لأنه إنما حكاه عن العرب ولم يدع أنه استنبطه وقاسه .

---

الكتاب (٣٣٩/٣ - ٣٤٥)، السيرافي (١٤٩/٤)، الشرح (ص ٣٩٦ - ٤٠٤)، الانتصار (ص ٢٤٤ - ٢٤٥)، ابن يعيش (١٤٦/٥ - ١٤٧)، الرضي على الشافية (٢/٢٠ - ٢٥)، الارتشاف (٢٨٣/١)، المساعد (٣٦٥/٣) .

## التسمية بالفعل المتصل بألف الاثنين أو واو الجماعة

إذا سميت بضرباً وضربوا ففيه وجهان :

**الأول :** أن تكون الألف والواو علامتين للثنية والجمع على لغة : أكلوني البراغيث فيجب زيادة النون، تقول: ضربان وضربون . ويجوز أن يعربا إعراب المثنى والجمع على حده، وهذا الإعراب يجوز في المضارع إذا سُمِّيَ به في هذا الوجه، تقول : هذان يضربان وهؤلاء يضربون فيكون الإعراب على الحروف قبل النون . ويجوز فيه أيضاً أن يجعل الإعراب على النون .

**الثاني :** أن يكون الألف والواو ضميرين ففيه الحكاية فحسب، لأنه من التسمية بالجمع . وَوَهْمَ ابْنُ خُرُوفٍ الْمِرْدَ إِذْ تَأُولُ عَلَى سَيَبِيهِ خَطَأً أَنَّهُ جَعَلَ يَضْرِبُونَ بِمَنْزِلَةِ ضَرْبَيْنِ فِي كُلِّ حَالٍ وَرَدَ عَلَيْهِ قَالَ : وَنَصَ سَيَبِيهِ : وَكَذَلِكَ يَضْرِبُونَ فِي هَذَا الْقَوْلِ " أَيِ إِذَا أُعْرِبَ بِالْحُرُوفِ هُوَ بِمَنْزِلَةِ ضَرْبَيْنِ فِي الرِّفْعِ بِالْوَاوِ، وَفِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ بِالْيَاءِ، وَقَوْلُ سَيَبِيهِ : وَصَرْتُ كَأَنَّكَ سَمِيتَ يَبْرِينَ " يَرِيدُ : أَنَّكَ تَقُولُ ضَرْبَيْنِ كَمَا تَقُولُ يَبْرِينَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ أَيِ : فِي لَزُومِ الْيَاءِ وَهَذَا مَا عَبَّرَ عَنْهُ النَّاطِلُ بِقَوْلِهِ :

ومثل حينٍ قد يرد ذا البابُ

قال الأشموني : فيكون معرباً بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء، وعقب ابن خُرُوفٍ بقوله : وتشبيه سيبويه صحيح بديع، ويرين لا ينصرف في التعريف على كل حال لمكان الزيادة في أوله والوزن عنيت بلداً أو رجلاً وسيبويه هو الذي علم بهذا، وهو يرد بهذا قول المبرد : وصرف يبرين لو لم يكن اسم بلدة ولكن إذا



سميت بها رجلاً خطأً، وابن ولاد له فضل السبق في تخطيطه المبرد، فقد بسط القول على هذا في الانتصار .

---

الكتاب (٢١٠، ٢٠٩/٣)، السيرافي (٨٤/٤)، الشرح (ص ٢١٩)، المقتضب (٣٧٠/٤)،  
الانتصار (ص ٢٢٧، ٢٢٨)، الرضي على الكافية (١٤٤/٢)، الأشموني (٨٦/١) .

### التسمية بذو

عند سيبويه أن أصل ذو "فَعَلٌ" فإذا سميت رجلاً - ذو - قلت : هذا ذواً قد أقبل، فحكم بتحريك العين ثم حذف، وهو مذهب الفراء أيضاً. وذهب الخليل إلى أنك تقول: هذا ذو. قال السيرافي : "من حجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها إلا بثبت، ولم يقم الدليل على أن العين متحركة".

ورأى ابنُ خروف أن كلا المذهبين قياس قال : وليس في حركته دليل أقوى من آباء لأنه أفعال وهو جمع لَفْعَلٍ ومثله جمع (ذو) على - أذواء - والحجة أيضاً في قوله تعالى : ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ فإنه تشنية مؤنث - ذو - وقد تحركت في العين وهو مفرد وعلى هذا فقد سلم عنده البناءان وهو فيه تابع لشيخه ابن طاهر أفاده قوله : وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يغلب قول سيبويه وربما غلب قول الخليل، وفي مناقشته لهذا الأمر رد ابن خروف قول سيبويه : "كما أن أبوان دليل" وقال ليس فيه حجة لأنه لا يمكن أن تكون الحركة فيه فرعاً لأنها قد استمرت في المفرد، لكن آية الرحمن السابقة تمثل الحجة لسيبويه فيما ذهب إليه.

قلت : لأنها نظيرة ما احتج به من قول العرب : هاتان ذواتا مال .

---

الكتاب (٢٦٢/٣، ٢٦٣)، السيرافي (١١١/٤، ١١٢)، الشرح (ص ٢٩٢)، ما ينصرف

(ص ٦٨ - ٦٩)، اللسان (ذو - ذوات) .

## ٢) في الحلة

### العلة عند ابن خروف

تمثل العلة عند النحاة "الوصف الذي يكون مظهره وجه الحكمة في اتخاذ الحكم - أو بعبارة أوضح - هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"<sup>(١)</sup>.

ولأبي الحسن بن خروف حديث عن العلة في النص الذي حققناه، يتضح منه أنه كان يرد به على السهيلي، وذلك قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف . هذه الترجمة يدخل تحتها جميع أبواب الصرف وترك الصرف وهو من أبدع أبواب العربية وأضبطها لما صرفت العرب وما لم تصرف، وبينه باباً باباً، وأتى في أكثرها بعجائب لا يشتغل بفهمها إلا من نَوَّرَ الله بصيرته إلى هذا العلم ولحق بالمحسنين فيه . ثم قال : ولضيق باع بعضهم فيه اعترض على سيبويه وأوهن حجته بزعمه، وتعقب كثيراً منها بالنقض بلا معرفة ولا إنصاف .

وكان السهيلي قد قال ناقداً علل النحاة فيما لا ينصرف: "زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعه الفعل؛ إذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتذكير، والثانيث فإنه فرع للتذكير والجمع فإنه ثانٍ للإفراد، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم، وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك

(١) انظر العلة النحوية لمازن المبارك (ص ٩١) .

أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم فقالوا : أضعف من حجة نحوي<sup>(١)</sup>

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل، لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها، كما تقول : الاسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل صحيح، لأن الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكر، ويُعدم بعدمه، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة .

ومن علل النحو ما يطرد وينعكس فيتبين صحتها كالأضافة فإنها علة للخفض يوجد بوجودها ويعدم بعدمها“ ..... إلى أن قال : ”أما علة امتناع الاسم من الصرف ففيها ما ذكرنا من الفساد والمناقضة، أما الفساد في العلة فعدم الاطراد فيها والانعكاس، أما عدم الاطراد فإننا نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى، وعملاً ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين كضارب ونحوه فإن فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تالٍ للاسم ووصف له ثم لم يمنعه الخفض والتنوين“. ثم استرسل في بيان تحكم النحاه في هذا الأمر من وجهة نظره والتمثيل له إلى أن قال : ”ثم لو كُوشِفَ منهم عاقل بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول

(١) من قول الشاعر :

تركيه تنمى لتركبي

مرت بنا هيفاء مجدولة

أضعف من حجة نحوي

ترنو بطرف فاتر فاتن

انظر معجم الأدباء (٨٧/٤)

وأمرض .... ولرأى هذا القول مما تلفظه الأذهان وتمجّه الآذان وتقدّره الطباع وتعافه النفوس»<sup>(١)</sup> .

وفي رده قال ابن خروف : " ولا بد من ذكر مقدمة هنا يستعان بها على فهم أغراض الأئمة وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربية وسقوط الاعتراضات عليهم ... وذلك أن الأئمة رحمهم الله - لمّا نظروا في كلام العرب ووجدوه متسعاً لا تضبطه الحدود ولا يحصره القياس اعملوا أنفسهم في حصر ما أمكن منه وردّه إلى قوانين يُعمل عليها، فيعلم بذلك من كلام العرب ما لا يمكن ضبطه بالحفظ فمن هنا احتاجوا إلى الكلام في أكثر العلل، وما لم يدخل لهم تحت قياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يقاس عليه ولا علة له .

فصار هذا النوع الذي يدرك بالقياس وهو الذي يسمى "النحو" و"العربية" أعظم في نفوسهم واضبط لمعارفهم وأنبه لخواطرهم وأنفع للنظر فيه وفي غيره من النوع الذي يسمى "اللغة" ويستوي في حمله العالم والجاهل إذا قيّد الألفاظ .

ولذلك قال ابن الجني : قال لي أبو علي الفارسي : لأنّ أعلم مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس . وقال : قال لي بحلب سنة بضع وأربعين وثلاثمائة : لأنّ أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ولا أخطئ في مسألة واحدة من القياس أحبُّ إلى .

ثم قال : وبالقياس ضُبط كلامهم وبالتفتيش والنظر لحقت أغراضهم وعُلم حقيقتهم ومجازهم وحصر أكثر ذلك ، فجمعوا الكثير الذي لا يضبطه الحفظ في

(١) انظر أمالي السهيلي (ص ١٩) فما بعدها .

القليل بالقياس، فاستغنى من أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عللهم، وما قيدوه بذلك عن حفظ ما لا ينحصر إذ قد فاتهم الأخذ عن العرب، فثبت بذلك للأئمة الفضل والزلفى عند الله تعالى . فمما قصدوا جمع الكثير من الكلام الذي لا ينحصر ولا يدخل تحت الحفظ في التزج بالقياس هذا الباب الذي نحن فيه ..... إلى أن قال : وبهذا الذي ذكر الأئمة قرب حصر الباب وسهل حفظه واستغنى به عن حفظ جميع ما تشتمل عليه هذه الأنواع التي لا يمكن حصرها بالحفظ، فلا فرق إذن بين قولك : كل اسم اجتمع فيه علتان من هذه العلل الموصوفة لا ينصرف وبين قولك : كل فاعل ومبتدأ مرفوع وكل مضاف إليه مخفوض، فهذه علل موجهة عند العرب مطرده، فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوزها ويبحث عن أصول تلك العلل، ولأي شيء صارت عللاً، فإذا وفق لذلك وعرفها كان أعظم فائدة وأكثر تصرفاً وأنه خاطراً وأبعد من الزلل وأعرف بحكمة العرب من الأول . وكلاهما متبع ما وجد من كلامهم وقد قالت الحكماء : من التمس البرهان على كل شيء فهو أبله، لأنه لا فرق بين من التمس من المهندس إقناعاً ومن التمس من الخطيب برهاناً، وأن كل واحدٍ منهما أبله، فمن التمس من المهندس برهاناً في صناعته فهو عالم حكيم وهمته الحق ومن التمس من الخطيب إقناعاً على أن زيداً عفيف فهو أيضاً عالم حكيم همته الحق وأعطى كل شيء حقه، ومن علل النحو ما هو برهان ومنها ما هو إقناع" .

في كلام له آخر نفيس أتينا على ذكر أهم ما جاء فيه على أنه كله في غاية الحسن والنفاسة وانظر إلى قوله : وقد قالت الحكماء من التمس البرهان على كل

الخطيب برهاناً، فإنه بديع ولعل كلامه هنا من أفضل ردوده على أبي القاسم السهيلي<sup>(١)</sup>.

وقد مضى<sup>(٢)</sup> أنه ردّ على ابن مضاء اللخمي كتابه المسمى "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان" بكتاب سماه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو" ومعلوم أن ابن مضاء قد دعا إلى إسقاط القول بالعامل وإسقاط العلل الثواني والثالث وتمازين التصريف جارياً في هذا على سنن ابن حزم الظاهري ومتبعاً طريقه<sup>(٣)</sup>. ولهذا رأى ابن خروف أن في ذلك نقضاً لما بناه النحاة وأرسوا قواعده على مدار السنين، وهذا قد يفضي إلى القضاء على النحو العربي والتشكيك فيه، وقد مرّ بنا ما كان من رده على السهيلي في باب الصرف ومنعه على أنه لم يقبل بعض التعليقات. ومما يؤيد ذلك في القطعة التي بين أيدينا من التنقيح قوله في باب إضافة المنقوص :

"أبو علي : سمعت أبا اسحاق ينكر أفعي في الوصل بالياء، قال : لأنه رجوع إلى ما فرّوا منه، وذلك أنهم قلبوها في الوصل إلى الألف فراراً من الياء، وليس يعتد بقلبها في الوقف كما اعتدّ به في الوصل، لأن الوقف غير لازم كما لازم في الوصل، ولذلك لم يجعلوا الأصل في تاء التأنيث أن تكون هاءً، وفي التنوين أن يكون ألفاً، ولا التضعيف في الوصل كما فعلوه في الوقف قال : قلت له : الوصل والوقف

(١) انظر الشرح (ص ١٩٢) فما بعدها وأما السهيلي (ص ١٩) فما بعدها .

(٢) انظر: ماسبق ص ٣٦

(٣) انظر الرد على النحاة لابن مضاء تحقيق د. محمد إبراهيم البنا (ص ٩) من الدراسة .



يتعاقبان علي الكلمة فلم صار الوصلُ بالاعتداد أولى من الوقف ؟ قال : لأن وضع الكلام للفائدة ، والفائدة لا تحصلُ إلا بالترتيب ولا تكون إلا في الوصل .

ثم يعقب علي هذا بقوله : "قلت: هذه جعجة ولا طحن، فيا ليت شعري متى كانت الياء في أفْعِي ونظائرها عند هؤلاء ألفاً ثم ردّوها ياء، أفي النوم أم في اليقظة وهم لم ينطقوا بها في الوصل والوقف إلا بالياء، ولم يقلبوها، وإنما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس، فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض وما ذكره لا معنى له" (١) . وتعقبه هذا دليل علي ما ذهبنا إليه .

---

(١) انظر الشرح (ص ٤٧٣)، (ص ٤٧٤) .

### لم منع صرف المعدول من العدد ؟

منع المعدول من العدد الصرف للعدل والوصف عند البصريين، فأحاذ عند سيبويه جاء محدوداً عن وجهه، فترك صرفه لأنه نكرة يوصف به نكرة، ومنعه الكوفيون الصرف للعدل والتعريف، واختار ابن خروف ما ذهب إليه سيبويه قال : لأن المعنى كما ذكر، وجميعها نكرة والحجة :

١ - قول أبي عمرو في الآية : ﴿أولي أجنحة مثني وثلاث ورباع﴾ فهذا صفة كأنك قلت : أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ...

٢ - قول ساعدة بن جؤيئة :

وعاودني ديني فبت كأثني      خلال ضلوع الصدر شبرع ممدد  
ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه      سباع تبغى الناس مثني وموحد

وكان الفراء قد ذهب إلى أنها معارف بالآلف واللام في النية ومنع دخولها في اللفظ لأنها في تأويل الإضافة عنده قال : ومن جعلها نكراتٍ صرف، وأنشد :

فإن الغلامَ المستهامَ بذكره      قتلنا به من بين مثني وموحد  
لأربعة منكم وآخر خامس      وساد مع الإظلام في رمح معبد  
والعرب تقول : ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثاً ثلاثاً .

ولم ينف ابن خروف هذا الرأي بدليل أنه عقب على قوله : إن الشاهد في بيتي ابن جؤيئة السابقين جري مثني وموحد صفة بقوله : ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر محذوف تقديره : منها مثني ومنها موحد ثم قال : "فلا يكون في

البيت حجة ولكن كونهما صفاتٍ أشهرُ " وترجيحه - رحمه الله - كونها صفات  
أولى وهذا مما انتصر فيه لسيبويه .

---

الكتاب (٢٢٥/٣ ، ٢٢٦) ، الشرح (٢٤١ ، ٢٤٤) ، المقتضب (٢٨١/٣) ، وابن يعيش  
(١/٦٢ ، ٥٧/٨) ، والرضي على الكافية (٤١/١) ، شرح الكافية الشافية (٤٣٢/٣ ، ٤٤٦)

### جازم جواب الطلب

اختلف النحاة في جازم الفعل بعد الطلب بم انجزم ؟ على مذاهب :

الأول : أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم .

الثاني : أن الأمر والنهي وباقيها نابت مناب الشرط، أي : حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت .

الثالث : أن الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب .

الرابع : الجزم بلام مقدرة، فإذا قيل "ألا تنزلُ تُصِيبُ خيراً" فمعناه : لِتُصِيبُ خيراً، وهذا ضعيف .

ومذهب سيبويه أن الطلب ناب مناب الشرط، وأنه إنما انجزم بالطلب نفسه. ورأى أبو علي الفارسي أن الشرط محذوف دل عليه ما قبله . وبقوله أخذ أكثر المتأخرين، ورد عليه ابن خروف نافيا ذلك وقال : بل الأمر على ما زعم سيبويه لأنها نابت مناب الشرط ومعموله فعلت عمله، وأيده ابن مالك بقوله : والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ إن، بل تَضْمَنُ لفظ الطلب لمعناها مُغْنِي عن تقدير لفظها كما هو مغن في أسماء الشرط نحو : من يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ، وهو مذهب الخليل وسيبويه . وقد كان ابن خروف دقيقاً إذ نصَّ على نفي تقدير الشرط بعد هذه الصدور لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى إن فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً كما قال الرضي .

---

انظر : الكتاب (٩٣/٣)، الشرح ص ٢٨ ، ابن يعيش (٤٨/٧)، شرح الكافية الشافية (١٥٥١/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٤٠/٤)، الأشموني (٣٠٩، ٣٠٨/٣)، الرضي على الكافية (٢٦٦/٢) .

### علة منع سراويل من الصرف

قال سيبويه : "وأما سراويل فشئ واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآخر، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة". وقد ذهب الفارسي إلى أن سبب المنع علتان : إحداهما التأنيث، والأخرى صيغة منتهى الجموع قال: وهذان السببان لا يفارقان سراويل في معرفة ولا نكرة ثم قال : وهذا ينبغي أن يكون قول سيبويه . ورد ابن خروف بأن ما ذكره عن سيبويه ليس في كلامه ما يدل عليه، ولا يحتاج سيبويه ولا غيره مع صيغة منتهى الجموع إلى علة أخرى .

وتعقب ابن خروف في محله، لأن صيغة منتهى الجموع تقوم مقام علتين، فالعلة التي أضافها الفارسي ليس بنا إليها حاجة، والوزن في غنية عنها ألا ترى أنهم منعوا شراويل من الصرف لهذا الوزن مع أنه مذكر .

---

الكتاب (٢٢٩/٣)، الشرح (ص ٢٤٩ — ٢٥٠)، المسائل المشورة (ص ٢٧٥)،  
الارتشاف (٤٢٧/١)، ابن يعيش (١/٦٤، ٦٥) .

### علام يدل اسم الفعل فداء ؟

يرى الخليل أن " فداء لك " بمنزلة : أمس وقال السيرافي : يعني أنه مبني، وإنما بني لأنه في موضع الأمر، وعلة بنائه عند الفارسي أنه اسم لقولك : أفد وهي كدراك فبني لوقوعه موقع المبني . وتعقبه ابن خروف قائلاً : إن ما ذهب إليه ليس بشيء، لأن الأسماء المرفوعات التي بعده تمنعه من ذلك وهي : فداء لك أبي، وفداء لك نفسي، وفداء لك خالتي، وفداء لك ما تَقِلُّ النُّعْلُ . ثم قال : وهذا كله لا يصح رفعه في الأمر للمخاطب بغير لام الأمر . وإنما فداء المكسور اسم للفعل في الخبر كشتان وهيئات، والتنوين فيه للتنكير وفيه معنى لتفدك نفسي أو ليفدك أبي ويؤيده ابن يعيش إذ قال وإنما بني لوقوعه موقع فعل الأمر ثم أضاف : وهذا تقريب والحق في ذلك أن علة بنائه إنما هي لتضمنه معنى لام الأمر .

الكتاب (٣٠٢/٣)، السيرافي (١٣١/٤)، الشرح (ص٣٤٨)، الإنصاف (٥٣٤/٢)،

ابن يعيش (٧٢، ٥٠/٤، ٢٩/٩) .

### علة منع صرف يهود

يهودٌ ومجوسُ اسمان لجماعة أهل هاتين الملتين، فإذا كانا مصروفين فعلى نية الجمع وإذا منع الصرف فعند سيبويه أن ذلك للعلمية والتأنيث، وعند المبرد أن الياء زائدة في يهود فمنع الصرف فيها للعلمية ووزن الفعل، قال: ولو أراد الحي لم يصرف. ومذهبه عند ابن خروف غير سديد قال: لأن الياء ليست للغائب فيكون فيها وزن الفعل والتعريف وبيت الأوسي يرد ذلك. يشير إلى ما أنشده سيبويه من قول الأنصاري:

لنخرجن يهوداً من مجالسنا

فلا يُجالسنا من بينهم أحدٌ

وكان ابن ولاد قد قال في الانتصار: لو أن اسماً مؤنثاً معرفة وقع في الكلام على وزن الفعل المضارع لمنعاه الصرف بالتأنيث والتعريف وألغينا العلة الثالثة.

---

الكتاب (٢٥٤/٣)، السيرافي (١٠٨/٤)، وما لا ينصرف (٦٠)، الانتصار (٢٢٩، ٢٣٠)،

الشرح (ص ٢٨٠).

## ٣) في الإعراب



### التسمية بالمركب من النعت والمنعوت

إذا سميت رجلاً بعاقلة لبيبة، أو عاقلٍ لبيب، صرفته وأجرته مجراه قبل أن يكون اسماً، هذا مذهب سيبويه قال : "وكذلك في الرفع والجر منون، لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينون، وينون لأنك نوتته نكرة وإنما حكيت " .

وبين ابن خروف أنه يشير بقوله : حكيت إلى اثبات التنوين قال : وقد بين قريب آخر الباب أن عاقلة لبيبة معرب . ولم يرتض ما ذهب إليه الفارسي من أن عاقلة لبيبة علماً جملة محكية من باب شاب قرناها .

وتعقبه قائلاً : وهذا الذي وجه به قول سيبويه في جواز الحكاية في " عاقلة لبيبة " غير جيد، لأن العرب لم تعامل الضمير في الصفات ولا المرفوع بها الظاهر، ولم يرد سيبويه إلا حكاية "دعنا من تمرتان" أي المفرد، وأما حكاية المفرد في التسمية فقبیح لقلته ولأنه ليس بقياس .

وكان السيرافي قد جعلها من باب التسمية بالمفرد أيضاً لا من باب التسمية بالجملة، وهو أولى وأوفق لبيان مراد سيبويه .

الكتاب (٣٢٩/٣)، السيرافي (١٤١/٤، ١٤٢)، الشرح (ص ٣٨٦)، التعليقة، باب .

### وضع أن في مثل : ما منعك أن تأتينا

حذف الجار مع أن وأن قياس مطرد إذا أمن اللبس، واختلف في موضعهما بعد حذف الجار، فعند الخليل والكسائي أنهما في محل نصب، وعند الأخفش أنهما في محل جر وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين إذ نقل النصب عن الخليل ثم قال : ولوقيل إن الموضع جر لكان قوياً، وأيد ابن خروف رأى سيبويه في كون الجر وجهاً قوياً، حين نصّ على أنه مجرور إذ قال في شرحه : وتقول ما منعك أن تأتينا كقوله : قال ما منعك عن كذا ومن كذا، ثم قال : ويكون منعك من كذا على وجه آخر كقوله :

منعت تميماً منك أني أنا ابنها

فالمجرور هنا طالب في المعنى وفي الأول مطلوب، وقد يكون ما منعك أن تأتينا على حد : ما منع منك إتياننا فحذف، واستطراده هنا دليل على توسعه في الإعراب ويؤيده قوله : وكل حسن .

---

انظر : الكتاب (١٥٥/٣)، وشرح الكافية الشافية (٦٣٢/٢) وفيه وفي التسهيل سهو في نقل المذاهب نبه عليه ابن عقيل في المساعد (٤٢٩/١، ٤٣٠)، والخضري في حاشيته على ابن عقيل (١٨١/١) وتبع الأشموني ابن مالك في الجزء الثاني (ص ٩٢)، وانظر الشرح (ص ١٣٠) .

### سبأ بين الصرف ومنعه

يَرَى سيبويه أن صرف سبأ على إرادة الحي، ومنعه على إرادة القبيلة، في كثرة الاستعمال سواء، ومن شواهد الصرف :

١ - قوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ سبأ آية ١٥ .

٢ - قوله تعالى : ﴿مَنْ سَبَأَ بَنِي يَقِينٍ﴾ النمل آية ٢٢ .

٣ - قول النابغة الجعدي :

أضحت يُنْفَرُهَا الْوَالِدَانِ مِنْ سَبِإٍ

كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دَفْنِهَا دَحَارِيحُ

واستشهد للمنعم بقراءة أبي عمرو، فقد كان لا يصرف سبأ لأنه يجعله علماً

للقبيلة في الآيتين السابقتين، هذا في الكلام، وفي الشعر بقوله :

مَنْ سَبَأَ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذْ      يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

ولم يرتض ابن خروف قول الأعلام : إن النابغة أراد بقوله : (من سبأ) الحي أو

الأب لفساده عنده قال : لأن سبأ ليس من أسماء الآباء ولا الأمهات لأنه لا يقال :

بنو سبأ . كما لا يقال : بنو ثمود ولا بنو قريش، فالأمران عند أبي الحسن لا

يستويان وذلك أن سبأ عنده في حالة الصرف لا يحتمل إلا أن يكون اسماً للحي،

كما رد قول المبرد من أنه لاحجّة في البيت لأنه شعر، ولا شاهد فيه لإمكان

الضرورة . قال : ولم يأت به سيبويه إلا بعد النص على جواز الوجهين فيه في

السعة. ثم ذكر أنه في الشعر كذلك وليس بضرورة . وقال السيرافي : ما كان في

صرف سبأ في الشعر حجة لولا أن الوجهين مشهوران في الكلام . ومثله قال

ابن ولاد، وأضاف : وإذا كان ينصرف في الكلام فهو في الشعر أجوز، وما من شك في أن ابن خروف أفاد من رده، وله فضل تهذيب العبارة والتعليل، ولم يرد في كلامه إشارة إلى الانتصار .

---

الكتاب (٢٥٢/٣، ٢٥٣)، النكت (٨١٤/٢)، الشرح (٢٧٨، ٢٧٩)، ما ينصرف (ص ٥٩)، الانتصار (ص ٢٢٨)، السيرافي (١٠٨/٤)، المقتضب (٣٦٤، ٣٦٥/٣) .

## التسمية بجمع المؤنث السالم

إذا سمي بجمع المؤنث السالم ففيه ثلاثة مذاهب:

**الأول :** بقاؤه منوناً بعد التسمية بالنظر إلى الأصل تقول : هذه عرفات، وهي لغة أكثر العرب، نبه على هذا سيبويه .

**الثاني :** منعه من الصرف، وإعرابه إعراب جمع المؤنث بالضممة رفعاً والكسرة نصباً وجراً بلا تنوين، قال ابن خروف : وهو مذهب الأخفش والمبرد، وإليه ذهب أبو علي الفارسي، ولم يجوز فيه الفتحة في حالة النصب، وفسر به كلام سيبويه إذ قال : من قال : أخو عانات بالكسر ولم ينون لم يقل : رأيت عانات فيفتح. ووهمه في ذلك ابن خروف نافياً أن يكون في كلام سيبويه ما يدل عليه قال : لأنه لم يزد على أن قال : "ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول : هذه قريشيات كما ترى، شبهوها بهاء التأنيث"، وأضاف : غير أن قوله شبهوها دليل على جريها مجرى ما فيه الهاء في الحركات وترك التنوين والجرّة، وأن الحركة في التاء قد خرجت من شبه تاء الجمع .

**الثالث :** إجراؤه بالحركة غير منون مجرى ما فيه هاء التأنيث إذا كان علماً، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، وبه أخذ السيرافي، وحمل عليه كلام سيبويه وأيده فيه ابن خروف ثم قال : وكلّ تكلم به العرب، وعلى هذه اللغات روى قول الشاعر :

تنورتها من أذرعاتِ وأهلها

بيثرب أدنى دارها نظر عالي

الكتاب (٢٣٣/٣)، المقتضب (٣٣٣/٣)، والسيرافي (٩٩/٤)، وأصول ابن السراج  
(١٠٧/٢)، الشرح: ص ٢٥٦، شرح الكافية الشافية (١٤٢٦/٣)، الخزانة (٥٦/١).

### حالات أفعل بين الصرف ومنعه

لأفعل ثلاث حالات :

الأولى : ما إذا كان غير مختص بشيء كقولك : كلُّ أفعلٍ فإنه يحتمل أن يكون مثلاً للاسم والفعل والصفة فهذا مصروف .

الثانية : إذا خلصَ للاسم صرف .

الثالثة : إذا كان خالصاً للوصف نحو : رجلٌ أفعلٌ أو كان فعلاً نحو : أفعلٌ رجلٌ فهذا غير مصروف .

وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الصواب الصرف، وخطأً سيبويه في ترك صرف هذا رجلٌ أفعلٌ قال : لأنه مثالٌ لا صفة، وأيده السيرافي، وخطأه المبرد، وذهب مذهب سيبويه ثم حكى عنه اتباع المازني ومن أيد المازني أيضاً أبو بكر بن طاهر . ورد ابن خروف قول المازني وقال : إنه ساقط، وأضاف : قد علمنا أنه مثال لكنه لمَّا لم يشركه الفعل والاسم أجرى عليه حكم الوصف كآدم وأحمر وبهذا يتضح ضعف ما اعترض به السيرافي حيث مثل بقولهم : هؤلاء نسوةٌ أربعٌ ومررت بنسوةٍ أربعٍ فإن أربعاً وإن كان وصفاً هنا إلا أنه لم يخلص للوصفية لأنه في الأصل اسم عدد، قال ابن مالك :

وألغينَ عارضَ الوصفية

كأربع .....

وقال الأشموني : نحو مررت بنسوةٍ أربعٍ فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً للأصل " . فلا بد من التفريق بين ما يقع وصفاً

هو وصف في الأصل، ودقة ابن خروف هنا ظاهرة إذ قال : لمَّا لم يشركه الفعل والاسم، ثم ختم كلامه بقوله : والصواب ما ذهب إليه سيبويه .

---

الكتاب (٢٠٤/٣)، الشرح (ص ٢٠٩) فما بعدها، المقتضب (٣/٣٨٣، ٣٨٤)، السيرافي (٨٢/٤)، والرضى على الكافية (٢/١٣٤) الأشموني (٣/٢٣٥، ٢٣٦) .



### صرف أسماء القبائل والأحياء ومنعه مبنيان على المعنى

إذا أريد الأب أو الحي صرف تقول : هذه بنو تميم وهذه بنو سلول ما لم ترد على أخرى مثل تغلب، وإن أردت القبيلة في الموضعين لم تصرف، هذا رأي سيويه وعليه أنشد

فإن تبخل سدوس بدرهميها

ورد المبرد صرف سلول وسدوس وقال هما مؤنثان فإذا قلت، بنو سدوس . وبنو سلول، لم تصرف . وتعقبه ابن خروف بأنه إنما أوقعه في ذلك قلة الحفظ مستدلاً بقول محمد بن حبيب : سدوس بن دارم وسدوس بن ذهل ... وسدوس بن أصمع، وسلول بن مرة، وسلول بنت زيان ... وسلول بن كعب .  
والحق أن هذا إنما خرج من كيس السيرافي وله فضل السبق في الرد ولم يزد ابن خروف على اختصار ما ذكره، أمّا الاختصار لأقوال العلماء فأمر درج عليه أبو الحسن، وأما نسبة أقوال العلماء إليهم فالغالب على أمره أنه يعزو الكلام إلى قائله، وقد نبهنا على هذا في موضعه من التحقيق .

---

الكتاب (٢٤٦/٣)، والشرح (ص ٢٧٣)، المقتضب (٣/٣٦٤)، شرح السيرافي (١٠٦/٤)، المساعد (٢٦/٣) .

### إعراب الظروف المضافة إلى الجمل جوازاً

يجب إضافة الظروف إلى الجملة إذا كانت الظروف مبنية مثل حيثُ وإذا وما شابهها، ويجوز إضافة الظروف المعربة إلى الجمل في مثل قول الله عزَّ وجلَّ ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقُهُمْ﴾ ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع أو إلى جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بـمماضي، ويجوز عند الكوفيين الوجهان، في كل ذلك، واختار ابن خروف مذهب البصريين إذ قال : وإذا أضفت إلى فعل الحال والمستقبل لم يحز في لفظ الظرف إلا الإعراب فرقاً بينه وبين الماضي . وما كان لأبي الحسن أن يقصر الأمر فيه على الإعراب لأن البناء جائز أيضاً وجاء في قراءة السبعة : ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقُهُمْ﴾ بالرفع على الإعراب والفتح على البناء وقال ابن مالك :

وقبل فعلٍ معربٍ أو مبتدأ      أعرب ومن بنى فلن يفنداً

انظر الكتاب (١١٧/٣)، الشرح (ص ٧٧) والمغني (٥١٨/٢)، المساعد (٣٥٥/٢)،

حاشية الخضري علي ابن عقيل (١٠/٢، ١١).

### الظروف الملازمة للإضافة إلى المفرد

لها أربع أحوال : تعرب إذا أضيفت لفظاً، أو حذف ما تضاف إليه ونوي اللفظ، وتكون معربة منونة إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، وتبنى إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه دون لفظه ومن شواهد البناء ما أنشده سيبيويه من قول الشاعر :

لا يحملُ الفارسُ إلا الملبؤنُ

المحضُ من ورأيه ومن دُونُ

على نية إضافة - دون - معنى دون لفظ وبنائها على الضم في التقدير أي : دون. وقال المبرد : لا شاهد في البيت لكونه موقوفاً - مسكناً - وقال : يجوز ألا تنوي فيه الضم وإن كان الضم فيه أظهر، وهو قول فاسد عند ابن خروف قال : "لأنه إذا أراد المعرفة فرد الضمير على الأول لم يجز فيه إلا ما قال سيبيويه" وهذا ظاهر فإن أبا الحسن يريد أن يقول : إن الشاعر أراد المعرفة لأنه عطف على قوله : "من ورأيه" فلذلك لا يجوز في دون إلا الضم، لأن المضاف إليه منوي معناه دون لفظه.

الكتاب (٢٩٠/٣)، الشرح (ص ٣٣١)، انظر ابن عقيل بحاشية الخضري (١٦/٢)،

الأشموني (٢٦٧/٢) .

### شتان وسبحان بين الصرف والمنع

هُما في التسمية بهما سواء لا ينصرفان في المعرفة للتعريف والألف والنون،  
وينصرفان في النكرة بعد التسمية، وإن لم تُسمَّ بهما كانت سبحان منصوبة معرفة  
مضافة وإن قطعت عن الإضافة نوّنت كقول أمية بن أبي الصلت :  
سبحانه ثم سبحاناً يعود له

وقبلنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُودُ.

وقد جاءت غير منونة فيما أنشده سيبويه من قول الأعشى :  
أقول لما جاءني فخره

سبحان من علقمة الفاجر

وقال إن : سبحان الله براءة من الله عند أبي الخطاب - الأخفش الكبير -  
ورأى أبو عثمان المازني أنهما منصرفان سواء أكانا منقولين إلى العلمية أم غير  
منقولين، أما شتان فاسم فعل التنوين فيه في حالة العلمية تنوين التمكن، وفي حالة  
البناء تنوين التنكير، وأما سبحان فاسم مصدر ملازم للإضافة فإذا قطع عنها نوّن  
وإذا نقل إلى العلمية كان تنوينه تنوين التمكن، وترك التنوين في سبحان في البيت  
الثاني لتنزله منزلة عثمان وبه قال أبو علي الفارسي والزمخشري ورد ابن مالك بأنه  
ليس علماً بل ترك التنوين لأنه مضاف إلى محذوف مقدر الثبوت كما قال الراجز :

[خالط من سلمى خياشيم وفا]

أراد : وفاها، فحذف المضاف إليه وترك المضاف بهيته التي كان عليها قبل  
الحذف .

وتعقب ابن خروف أبا عثمان في تسويته بينهما في النقل وعدمه وقال : هو فاسد لأنه لم يسمع إلا تنوين سبحان وحدها ولم تقع شتان منونة .

---

الكتاب (١/٣٢٤، ٣/٢٩٣)، الشرح (ص٣٣٤)، وأما لي بن الشجري (١/٣٤٧،  
٢/٢٥٠)، المسائل العسكرية (٤١٠، ٤١١) وابن يعيـش (١/٣٧، ١٢٠) الكافية الشافية  
(٢/٩٥٨) .

### قول العرب : لهنك لرجل صدق

للنحاة في هذا القول مذاهب، أحدها لسيبويه : وهو أن الهاء بدلٌ من همزة  
 إِنَّ كَيْيَاكَ وهَيَّاكَ، وَأَرَقْتَ وَهَرَقْتُ، فلما غُيِّرَتْ صورةُ إِنَّ بقلبِ همزتها هاءٌ جاز  
 بجامعة اللام إياها بعد الامتناع، فاللام الأولى عنده لليمين، والثانية لامٌ إِنَّ .

والثاني قول الفراء : وهو أن أصله والله إنك ثم حذف حرف الجر كما  
 يقال : الله لأفعلن وحذفت لام التعريف أيضاً كما يقال : لاه أبوك، ثم حذفت  
 المدة كما يقال : الحصاد والحصد، ثم حذفت همزة إِنَّ .

والثالث : ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم أن أصله : لله أنك واللام  
 للقسم فعمل به ما عمل في مذهب الفراء . واللام الأولى عند ابن يعيش وابن مالك  
 لام الابتداء، وهي كذلك عند ابن هشام، وعند الكسائي أن لهنك وهنك وواهنيك  
 بمعنى أنت، وقال ابن خروف : إِنَّ معناها عند علي بن حمزة لله أنت أو لأنت،  
 قال : وكلام سيبويه يرد ذلك .

وما ذهب إليه أبو الحسن من تأييده رأي سيبويه أوفق، وبه نعفي أنفسنا من  
 التكاليف التي تحوجنا إليها المذاهب الأخرى كما قال الرضي .

---

الكتاب (١٥٠/٣)، سر الصناعة (٣٧١/١)، الانصاف (٢٠٩/١)، ابن يعيش (٦٣/٨)،  
 الرضي على الكافية (٣٥٧/٢)، المغني (٢٣١/١)، المساعد (٣٢٤/١)، الشرح  
 (ص ١٢٣، ١٢٤)، اللسان "لهن" .

### إعراب المضارع المنفي بلا التي يصلح قبلها . كي .

عند سيبويه أنه لا يكون في مثل قول العرب : "آتي الأمير لا يقطعُ اللصَّ" إلا الرفع في يقطع ما لم يرد في شعر، وهذا حاصل جواب الخليل إياه حين سأله، وحكى الفراء عن العرب الجزم والرفع، وهو الموضع الذي تقع فيه (لا) موقع (أن) وأنشد :

[لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا أو جئتنا ماشياً لا يُعرفِ الفرسُ]  
ومنه عنده قول العرب : ربطت الفرس لا يتفلَّت، وأوثقت العبد لا يفرَّ، وإلى مثل هذا أشار ابن مالك في الكافية بقوله:  
والجزمُ والرفعُ رَوَا في تَلَوِ "لا"

إن كان ما قبلُ به مُعَلَّلاً  
ولدى شرحه كلام سيبويه هنا قال ابن خروف : "المعنى فيه لثلاً، فحذف أنْ ورفع الفعل، وهو عذر للمجيب، ومنع الجزم في الواجب وخطأه في الكلام، وأجازه في الشعر، ولم ينشد فيه شعراً، واعتذر لسيبويه بأن ذلك لم يصل إليه، قال: ولذلك قال بعد اخباره به : "ولا نعلم هذا جاء في الشعر البتة" فلولاً أنه أعلم بأنه جائز في الشعر لمنعه البتة لأن مثل هذا لاحظ للقياس فيه .

انظر معاني الفراء (٢٨٣/٢، ٢٨٤)، شرح الكافية الشافية (١٥٥٦/٣)، المساعد على التسهيل (١٠٥/٣)، الشرح (ص ٤٢، ٤٣) .

### إعراب ما بعد رأيت التي بمعنى أخبرني

لا يقع بعد رأيت التي بمعنى أخبرني عند ابن خروف إلا الشرط وبعده الاستفهام وهي عنده حينئذ معلقة على الجمل بعدها قال : ومجيئها بهذه المثابة كثير في القرآن ومنها : ﴿ أرعيت الذي يكذب بالدين ﴾ فالذي فيه مبتدأ وجوابه ﴿ فذلك ﴾ ، والفاء وصلة لما دخل الذي من معنى الشرط ودخلت على الخير لمكان الشرط، كذا تعرب عنده، أما المفسرون والنحاة فلا تخلو آراؤهم - فيما اطلعت - من أحد احتمالين : إما أن تكون بمعنى رؤية القلب فتنصب مفعولين، وإما أن تكون بصرية أو عرفانية فت نصب مفعولاً واحداً، فأية الماعون السابقة يكون فيها ﴿ الذي ﴾ مفعولاً أول، والمفعول الثاني محذوف على أن رأيت قلبية، وإذا كانت من رؤية العين فتكتفي بما ذكر وقال أبو حيان: زعم كثير من النحاة أن رأيت تعلق كثيراً وانتقدوا على سيبويه قوله : إنها لا تعلق مستدلين بآيات من القرآن . قال : " وتأول ذلك من انتصر لسيبويه " ، وممن أيد ابن خروف الجمل في الفتوحات الإلهية إذ قال : إن جملة (الذي) اسمية .

وذهب ابن مالك إلى أن الرفع بعد رأيت التي بمعنى أخبرني ممتنع، وذكر ابن عقيل في المساعد أنه استدل بقول أبي علي في التذكرة : لا تعلق رأيت بمعنى أخبرني فلا تقول : رأيت زيداً أبو من هو ؟ لأنه بمعنى أخبرني، يعني أنه بمعنى ما لا يُعَلَّق . وما في شرح التسهيل يؤيد ما في المساعد .

وإذا كان ابن خروف قد رأى التعليق هنا فلعله إنما أراده في المواضع التي يليها الشرط وبعده الاستفهام، وأن ذلك مخصوص بمواضع ذكرها وردت في القرآن بدليل قوله بعد ذلك: إن تعليقها على الجمل في هذه المواضع كلها . وما أخذ النحاة على سيبويه من أنها لا تعلق كما أشار أبو حيان واضح من كلامه في باب ما لا يعمل فيه ما



قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره . إذ قال : وتقول أرايتك زيدا أبو من هو، وأرايتك عمراً أعندك هو أم عند فلان، لا يحسن فيه إلا النصب في زيد . ألا ترى أنك لو قلت : أرايت أبو من أنت، وأرايت أزيذاً ثم أم فلان، لم يحسن فيه معنى أخبرني عن زيد" .

---

انظر الكتاب (٢٣٩/١، ٢٤٠)، مشكل إعراب القرآن لمكي (٥٠٤/٢)، البحر المحيط (٥١٦/٨، ٥١٧)، الفتوحات الإلهية (٥٩٢/٤)، ابن يعيش (١٣٤/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٩١/٢)، المساعد (٣٧٠/١)، الارتشاف (٧٣/٣)، الكواكب الدرية (٥٦/١)، الشرح (ص ١٥٣) .

## ٤) في التراكييب

## إن بين كسر همزة وفتحها في بيت الفرزدق

أَتَغْضِبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيْبَةً حُزَّتَا      جَهَاراً وَلَمْ تَغْضِبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ

البيت في رواية الخليل وسيبويه بكسر همزة إِنْ لأن الفصل بين أن الناصبة والفعل قَبِيْح كفتح الفصل بين كي والفعل، فلما كان ذلك قَبِيْحاً ولم يَجْزْ كما قال الخليل حمل على إِنْ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال .

وردَّ المبرد كسر إِنْ هنا البتة وقال: هذا خطأ لأن إِنْ لِمَا لم يَقَعْ، والشعر قد قيل بعد قتل قتيبة ولكنه أراد المخففة من الثقيلة كأنه قال: أَتَغْضِبُ أَنَّهُ أَذْنَا قَتِيْبَةً أي: لأنه . وتعقبه ابن خروف ولم يرتضِ صنيع ابن ولاد ولا ما ردَّ به في الانتصار عليه، وقال عن عدم اجازة المبرد الكسر واعتقاده أنها المخففة من الشديدة : وبش ما صنع! وهما أوثق منه في الرواية - وهي رواية الفراء، والمعنى في الكسر بديع، ثم قال: ورد ابن ولاد عليه فيه فساد وذلك أنه جعل (حُزَّتَا) في موضع المستقبل، ولا يمكن ذلك لأن الحز قد كان قبل قول البيت، واحتج بأنها لو كانت مفتوحة لوقع اللبس بين المخففة والناصبة لكونها بغير فصل، ومنع وقوع الماضي في خبر أن المخففة . وحكم ابن خروف بفساد هذا كله لأن عدم الفصل قد يأتي في الشعر وفي قليل من الكلام كما قرئ بالرفع والنصب قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ و - لا - ثابتة في القراءتين قال : فقد وقع اللبس الذي اعتلَّ به، والرافع للبس الإعراب وثبات النون في المخففة في الخط وحذفها في الناصبة، وقد وقع الماضي في خبرها قال تعالى : ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ كما استبعد ما احتج به الأعلام أيضاً لسببويه من أن الشرط قد يقع لما مضى في المعنى وقال : لا يقع البتة

إلا مستقبل المعنى . وتوجيه رواية الكسر عنده على أن الشاعر أراد أن يقول :  
أَتَغْضِبُ إِنْ يَذْكَرُ قَتْلَ قَتِيْبَةٍ وَيُفْتَخِرُ بِهِ وَرَوَايَةَ الْفَتْحِ عَلَى أَنَّهَا الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

---

الكتاب (١٦١/٣)، السيرافي (٤٩/٤)، الشرح (ص ١٤١ - ١٤٣) معاني الفراء (٢٧/٣)  
- (٢٨)، الانتصار (ص ٢٢٣ - ٢٢٥) المساعد (١١٥/٣)، المغني (٢٦، ٣٥)، شرح أبياته  
(١١٧/١)، الخزانة (٦٥٥/٣، ٧٨/٩) .

### عمل إن النافية عمل ليس

هذه المسألة كانت مثار خلاف بين النحاة، وتعد مثالا صالحاً للمح أثر<sup>(١)</sup> أبي الحسن ابن خروف في فهم نص الكتاب، وترد ضمن أمثلة أخرى كنا قد تبناها على بعضها لأنها تبين قيمة هذا الشرح وترينا مدى عناية مؤلفه بالكتاب ومحاولته شرح غوامضه ومشكلاته، فقد اختلف النحاة في النقل عن سيبويه في إعمالها، فمن حكى عنه الإهمال : الزحشري وتبعه ابن يعيش، وقال ابن عقيل : إن مذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً، ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل ليس، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو الفتح ابن جني، واختاره ابن مالك، وزعم أن في كلام سيبويه إشارة إلى ذلك قال في الكافية الشافية :

وملحق ب ما : إن النافي لدى

محمد فيه الكسائي أنشدا

إن هو مستولياً - اعلم - وأبو

بشر يلمأ إلى ذا يذهب

ثم شرحه بقوله : نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأوماً سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله : وتكون إن كـ "ما" في معنى ليس " .

(١) انظر جهده في تقويم النص ص ٥١ فما بعدها.

وَتَصَرَّفُ ما إلى الابتداء كما صرفتها - ما - إلى الابتداء . يريد : أنَّ إنَّ إذا دخلت عليها ما النافية منعها عن العمل، و - ما - إذا دخلت عليها إن النافية منعها العمل أيضاً ثم قال : فهذا نص بعمل إنَّ .

ورأيناه - رحمه الله - في موضع متأخر من الشرح نفسه حين فسر نص سيبويه : "وتكون إن ك - ما - في معنى ليس" يقول : أوجب لها العمل، محتجاً بإنشاد الكسائي قول الشاعر :

إنَّ هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

وهناك أمر آخر هو أن ابن خروف اعترض على السيرافي في تفسيره كلام سيبويه هنا بأنه يعني إنَّما في قوله : إنَّما زيد أخوك وقال : إن هذا فاسد لأن الضمير في "صرفتها" راجع إلى إنَّ المذكورة، ولم يجز ل - إنَّ ذكر، ثم قال : فتدبره وهو بديع، وما ذهب إليه أبو الحسن من أنه لم يرد لإنَّ الثقيلة ذكر في الباب حق، ولعل السيرافي إنَّما أراد التنظير من جهة أن عمل إنَّ الثقيلة يكف بما كما أنَّ إنَّ النافية إذا سبقتها ما تكفيها عن العمل، وقد سبق المبرد السيرافي في هذا إذ ذكر من أوجه إنَّ المكسورة أنها تدخل زائدة مع "ما" فتردها إلى الابتداء، كما تدخل "ما" على (إنَّ) الثقيلة فتمنعها عملها، وتردها إلى الابتداء في قولك : إنَّما زيد أخوك وهذا غاية ما فيه تنظير مسألة بمسألة أخرى كما أشرنا . والله أعلم .

انظر الكتاب (١٥٣/٣)، (١٢٢/٤)، السيرافي (٤٢/٤)، والمقتضب (٣٦٠/٢)، وابن يعيش (١١٢/٨، ١١٣)، وشرح الكافية الشافية (٤٤٦/١)، وابن عقيل بحاشية الخضري (١٢٢/١)، والأشعوني (٢٢٥/١)، والقسم المحقق من الشرح (ص ١٢٧)، والمخطوط (ص ٢٥٧) .

## زيادة أم

جعل أبو الحسن الأخفش أم في آية الزخرف ﴿أليس لي ملك مصر وهذه  
الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون \* أم أنا خير﴾ متصلة . وجعلها سيبويه  
منقطعة . قال المبرد : وهذا قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافاً فيه ، أمّا أبو  
زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم ويقول أم زائدة وأنشد :

يا دهر أم ما كان مشيي رقصاً

بل قد تكون مشيي توقصاً

ثم عقب على ذلك بقوله : وهذا شيء لا يعرفه المفسرون ولا النحويون .  
قال ابن خروف : "قلت وأبو زيد ثقة ، ولم يرو إلا ما سمع ، ولا تحتل في البيت  
غير الزيادة ، وأجازه الأستاذ "يعني ابن طاهر" في البيت والآية " .

وممن ذكر زيادتها الجوهري وأجازها أبو حيان وعدّ زيادتها من  
أقسام أم وكذا فعل ابن هشام اعتماداً على أبي زيد . ثم قال : والزيادة ظاهرة في  
قول ساعدة بن جؤية :

ياليت شعري ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم  
وإنما عول على ابن الشجري في أماليه ، فقد قال واستشهدوا على زيادة أم  
بقول ساعدة بن جؤية وأنشد البيت ، وقال البغدادي : خص ابن عصفور زيادتها  
بالشعر وقال بعد إنشاد البيتين :

وأجاز الفارسي زيادتها في قول أبي ذؤيب :

فأجبتها أمّا لجسمي أنه أودي بني من البلاد فودعوا

أن يكون الأصل : أم ما وتكون أم : زائدة وما : بمعنى الذي .  
والحاصل أن هذا وإن كان قليلاً لكنه مؤيدٌ بالسماع عن العرب ، فاعتراضُ  
ابن خروف على المبرد سديد ومُتَّجِهٌ .

---

الكتاب (١٧٢/٣) المقتضب (٢٧٩/٣) المنصف (١١٨/٣) الأماي الشجرية (٣٣٦/٢)  
تذكرة النحاة (ص ٤٧) و (ص ٣٢٣) مغني اللبيب (٤٨/١) والخزانة (٦٣/١١) الصحاح (أمم)  
الشرح (ص ١٦٤) .



**ظَنَنْتُ لَهْنَ زَيْدًا لَيَنْطَلِقَنَّ**

ومن التراكيب التي أجازها ابن خروف : ظننت لهنَّ زيداً لَيَنْطَلِقَنَّ، ولزيد لينطلق، قال : وذلك حملاً على قولك : ظننت لئن جئتني لأكرمك لأن المعنى هنا على الجواب والخبر . قلت : وهذا من القياس عنده .

---

انظر الشرح (ص ١٢٣، ١٢٤)

### المضارع المقترون بالفاء إذا وقع جواباً للشرط

منع سيبويه النصب في قولك : إن تأتي فأحدثك . قال : "ولا يكون الفعل الآخر إلا رفعا، وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب بين المخزومين أن هذا منقطع من الأول، ألا ترى أنك إذا قلت : إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أحدثك، فالحديث مُتَّصِلٌ بالأول شريك له، وإذا قلت : إن يكن إتيانٌ فحديثٌ ثم سكتَ وجعلته جواباً لم يشرك الأول، وكان مرتفعاً بالابتداء".

قال ابن خروف : "وأجاز الأستاذ أبو بكر في قوله : إن تأتي فأحدثك النصب من غير جواب وهو الذي منع سيبويه قال : قد يجوز النصب في الشعر وتكتفي حملاً على المعنى إذا كان واجباً".

قال في شرحه : "يريد أنه من حيث يتقدر بالشرط وهو واجب بوقوع الأول يراعى المعنى فيجعل كالمنقطع، ولا يلتفت فيه إلى تقدير الاتصال بالعطف لأنه تمثيل لا ينطبق به لما ذكر" ثم قال : "وهو جائز على هذا التأويل ولا يكون إلا في الفاء ويكون معنى الكلام: إن يكن إتيانٌ يكن حديثٌ، لأنك لو أخرجت الفاء لجزمت فروعي ذلك".

ويبدو أن هذا الذي ذهب إليه ابن طاهر وأيده فيه ابن خروف من عدم الحاجة إلى تقدير مبتدأ بعد الفاء في مثل هذا التركيب هو مذهب المبرد فقد قال في المقتضب : الأصل الفعل والفاء داخلة عليه لأنها تؤدي معناه لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء موجود ...".

وقال الرضي: مذهب سيبويه تقدير المبتدأ، يريد في قول الله تعالى : ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ المائدة ٩٥ ليكون جملة اسمية في التقدير ثم قال : وقال المبرد لا حاجة إليه " .

وقال ابن عقيل : ويمكن جعل الفاء رابطة كهي في الجملة الاسمية ولا حذف، بل المقترن بالفاء هو الجواب ..

---

الكتاب (٨٩/٣)، السيرافي (٢٤٤/٣)، الشرح (ص ٢٥)، المقتضب (٥٨/٢)  
المساعد (١٥٢/٣)، الرضي على الكافية (٢٦٣/٢) .

### حذف أن في خبر عسى

اقتران خبر عسى بأن كثير وتجريده منها قليل، هذا مذهب سيبويه، وعند أبي علي الفارسي أن الأكثر الاقتران ولا يلزم، ولم يرتض ابن خروف ما قاله الأعلم من أن هدبة بن خشرم حذف أن ضرورةً في قوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه      يكون وراءه فرج قريب

وقال : إنه فاسدٌ لأن سيبويه يقول : واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل فجعلها لغة قليلة لا ضرورة وإليه أشار الناظم بقوله :

وكونه بدون أن بعد عسى

نزر . . . . .

وقد يقول قائل : ألا يَحْتَمِلُ أن الأعلم قد بين الشاهد على مذهب غير سيبويه فقد قال ابن عصفور : وهو قليل (يريد الحذف) وبابه الشعر" وقال ابن عقيل : وجهور البصريين على أن حذف أن من خبر عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر، وقال الصبان : وقيل: تجردها من أن خاص بالشعر، فيجاء بأن ما ذهب إليه الأعلم، وإن كان غير متفرد به، إلا أن مراد أبي الحسن ابن خروف أن توجيه كلام سيبويه على أنه أورد البيت شاهداً على الضرورة ليس بسديد، لأن هذا قد ورد في كلامهم المنثور، والضرورة كما هو معلوم أن يضطر الشاعر إلى لون من ألوان الصياغة تلجئه إليه ضرورة الشعر لا يسوغ في الكلام، كما في قصر الممدود، ومدّ المقصور، وصرف الممنوع وغيرها، وعلى هذا فإن تعقبه وارد ولا سيما أنهما بصدد بيان مراد صاحب الكتاب بشواهد، وهو

بها أدري و قد عقب سيبويه بعد ذكر هذا الشاهد بقوله : يشبّـهـا بكاد يفعل ثم  
أضاف فيفعل حيثنـد في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الغوير أبوساً هذا  
مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان" .

---

الكتاب (١٥٨/٣)، الشرح (ص ١٣٦ ، ١٣٧)، الأغاني (١٧٥/١)، تحصيل عين  
الذهب (٤٧٨/١) النكت (٧٩٠/٢)، ابن يعيش (١١٧/٧)، المقرب (ص ١٠٧) المساعد  
(٢٩٧/١)، الخزانة (٣٢٨/٩) فما بعدها، الصبان على الأشموني (٢٦٠/١)، حاشية الخضري  
(١٢٤/١) .

### شَبَّ وَدَبَّ بَيْنَ التَّعْدِيَةِ وَاللُّزُومِ

هذان الفعلان من الأفعال التي تتعدى تارة ولا تتعدى أخرى عند الفارسي، أفاده جوابه وقد سئل : كيف قالوا : مُدَّ شَبَّ إلى دَبَّ وهما لا يتعديان؟ فقال : هما كشَاءَ وشَعَثَ .

وعقب ابن خروف بقوله : والتعدي في شَبَّ الصبي ودَبَّ لا يتصور، والظاهر في شاء أنه متعدٍ أبداً ... وشَبَّ ودَبَّ مردودان لما لم يُسم فاعله ولا يتعديان لكنهما بنيا للمصدر، أي : مذ شَبَّ شَبَّيتي إلى أن دَبَّ دَبَّيتي . وفي اللسان : شَبَّ يَشِبُّ شباباً وشبيبةً، ودَبَّ يَدِبُّ دَباً وديباً .

وعلى هذا فهما لازمان، وأما شَبَّ النار تَشَبُّ، فهذا لازم ومتعدٍ، كما قال صاحب القاموس، ولكنه بناء آخر عين مضارعه مضمومة، ولهذا رأينا أبا الحسن قيّد عدم التعدي بشَبَّ الصبي ودَبَّ، وما في اللسان يؤيده أيضاً في أنَّ شاء متعدٍ أبداً ونصه : المشيئة الإرادة . شَعَثَ الشيء أشأوه شيئاً ومشيتة ومشاةة .

---

الكتاب (٢٦٩/٣)، الشرح (ص ٣٠٠)، السيرافي (١١٥/٤)، الإنصاف (٥٢٢/٢)،  
شرح الشافية (٣٧/١)، مجمع الأمثال (٦٢٨/١)، القاموس واللسان (دب) (شَبَّ) .

# ب - معالم نخوه

## معالم نحوه

لم يقتصر ابن خروف فيما ألف على فن واحد، بل كتب في كل ما ينتحله من العلوم مؤلفات نالت الاستحسان ولقيت القبول كما مرّ، لكنه احتشد للتنقيح احتشاداً، فجاء شرحه مع كبر حجمه منبئاً عن "مقدار ما بلغه من قدرة فائقة على فهم كتاب سيبويه وتوضيح غوامضه وتحليل شواهد" (١) وكانت شهرته سبباً في التعريف بصاحبه، لكننا في نهاية حديثنا عن طائفة من آرائه من خلال ما حققناه منه نجد أنه يتعين علينا أن نبين أبرز معالم نحو هذا الشارح في إيجاز شديد لئلا يكون الكلام معاداً مكروراً، فقد ظهر لنا أنه ذو شخصية مستقلة في معالجة القضايا النحوية، ووجدنا أنفسنا أمام عَلم أطال العكوف على التراث النحوي وأحسن النظر فيه وأبان عن قدرة على معالجة تلك القضايا، شرحاً وتفسيراً، وعرضاً وتحليلاً، ونقداً واستدراكاً، وهو يصدر في ذلك عن نهج ارتضاه عن قناعة واستحسان، ولناخذ من موقفه من سيبويه مثلاً، فإن إعجابه به كان ظاهراً في أثناء ما مرّ بنا من التنقيح، ولذا وافقه في كثير من الآراء معللاً لذلك، ومن أمثلة موافقته إياه تأييده ما ذهب إليه من أن "أم" في آية الزخرف ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ هي المنقطعة، مخالفاً للأحفش في أنها متصلة، وأبي زيد في زيادتها (٢)، كما أنه صوّب ما ذهب إليه من أن (موسى وعيسى) أعجميان (٣) ومن أمثلة مخالفته إياه ما ذهب إليه من أن

(١) الذيل والتكملة: ٣٢١/٥ .

(٢) الشرح ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٣) الشرح: ص ٢٢٥ .



(الخانوي) قد يكون منسوباً إلى الخانة، لا إلى (حان) كما رأى سيبويه<sup>(١)</sup>، كما ذهب إلى أن الفتى من ذوات الواو، واصفاً قول سيبويه إن الفتوة متقلبة عن ياء بالضعف<sup>(٢)</sup> ومما استدركه عليه قوله: إنَّ رفع الفعل في قول سيبويه: "إن تأتني زيدٌ يقلُّ ذاك" هو الوجه الجيد، أي: زيد يقول ذاك، ويكون حيثخذ على الفاء كما في قول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاً

وهذا عنده أولى من مراعاة اللفظ<sup>(٣)</sup> وقد أجتزأنا بهذه الأمثلة لندل بها على صاحبنا، فإذا كان هذا دأبه مع سيبويه فهو مع سواه أخرى وفي آرائه التي أسلفنا ما يدل على ذلك، فالموافقة عنده أو المخالفة أو الترجيح رهن بظهور ما يراه صواباً يستند إلى حجة ويعتمد على برهان، وإشارته للاختيار من أقوال النحاة بصريين أو كوفيين أو غيرهم يخضع لهذا ويستند إليه.

(١) الشرح ص ٤٠٠ .

(٢) الشرح ص ٤٤٨ .

(٣) الشرح ص ٧٠ .

القسم الثاني  
**النص المحقق**

## وصف نسختي الشرح

لتنقيح الألباب نسختان خطيتان - فيما أعلم - ربما يزيد مقدارهما مجتمعين على ثلث الشرح قليلاً، أمّا أولاهما فهي نسخة المكتبة التيمورية وهي مخرومة الأول والآخر تبدأ بباب "ماتكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي" وتنتهي بباب "نظائر ما مضى من المعتل" عدد صفحاتها (٣٠٤) كل صفحة بها خمسة وعشرون سطراً وفي السطر عشرون كلمة تقريباً ورقمها بدار الكتب المصرية ٥٣٠ نحو تيمور ولها مصورة بجامعة أم القرى - مركز البحث العلمي - وإذا ما استثنينا الطمس الذي وقع لبعض كلماتها في الصفحات الأولى، وحاجتها إلى إعادة ترتيب بعض الصفحات في بدايتها، فإنها تعد أكثر وضوحاً من المغربية، وهي مكتوبة بخط أندلسي متقن، مجهولة النسخ، وبمقارنة الجزء المتفق من النسختين وقع في ذهني أنهما منسوختان من أصل واحد لانعدام الفروق بينهما إلا ما كان غير ذي بال مثل تقديم كلمة على أخرى كأن يكون في أحدهما مثلاً: شامي وتهامي وفي الأخرى تهامي وشامي وهكذا، وذكرني اتقان التيمورية بما قاله ابن عبد الملك المراكشي في الذيل<sup>(١)</sup>: من أنه ذكر له بعض الرحالين أنه رأى بمدرسة الفاضل البيساني من القاهرة نسخة بخط المصنف في مجلد واحد ثم قال: وقد انتسخ لنفسه ولرؤساء عصره، والتشابه بين النسختين كبير حتى في بعض الإضافات التي وقعت بحاشية النص، وقد أعدت ترتيبها وفق أبواب سيبويه لأن ترقيمها حديث فهي تنتظم من ١ إلى ١٠ ثم تكون صفحة الترتيب ١٠، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢١، ٢٢، .... وما بعدها يكون الترقيم فيه موافقاً للكتاب، وقد اتخذتها أصلاً لتفردا بمعالجة موضوعات تبدأ بباب الجزء وتنتهي بباب "الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام" وهذا هو القدر الذي قمت بتحقيقه ودراسته بالإضافة إلى بابي النسب والتصغير وهو مما تشترك فيه مع هذه النسخة المغربية. ويوافق ذلك مجتمعاً من طبعة الأستاذ هارون من ٧٣/٣ إلى ٤٩٦/٣.

وأما الثانية: فهي نسخة مكتبة جامع ابن يوسف بمراكش رقم ٥٦٦ تقع في ٤٠٥ صفحات خطها أندلسي تبدأ بباب الإضافة (النسبة) وتنتهي بباب ما قيس من المعتل. وتشتمل على السفر الرابع من الشرح ففي الصفحة الأخيرة منها ما نصه (كمل السفر الرابع وبكماله كمل شرح كتاب سيبويه - رحمه الله - وكمل الكتاب أيضاً ...) وناسخها عبيد الله بن أحمد بن أسدون - انتهى من النسخ في العشر الوسط من جمادى

الآخرة عام اثنين وأربعين وستمائة وبها طمس في بعض أوراقها بسبب الرطوبة ونقص من الوسط وتحتاج إلى إعادة ترتيب أيضاً . وبعض أوراقها باهته ولذلك لا تتضح بالتصوير، وتتفق مع التيمورية في بابي النسب والتصغير من الجزء الذي حققناه كما أسلفنا .

ولما كانت النسختان على النحو الذي أشرنا من حيث التشابه بينهما في كل شيء تقريباً خللت الحواشي من تعليقات تبين الفروق بينهما . ويجدر بنا أن نشير إلى أنهما قولتا على أصل المؤلف كما جاء بالهامشية عند الكلام على (باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء) وانظر القسم المحقق (ص ٤٠٦) .

#### توثيق نسبة الكتاب إلى ابن خروف:

سبق أن ذكرنا في حديثنا عن أثر أبي الحسن بن خروف في الخالفين من النصوص المنقولة من هذا الكتاب، ما يؤيد نسبة هذا الشرح إليه، ونكتفي بذلك هنا.

### منهج التحقيق

لقد بذلت غاية الجهد في قراءة هذا النص، وحاولت أن يخرج على النحو الذي صدر عليه من المؤلف، واستعنت في سبيل هذا الغرض بالرجوع إلى مصادره من كتب النحو واللغة والشواهد، ولم يكن هدفي في التعليق إلا إضاءة النص حتى يسهل فهم مراده، ويقرب من أذهان المطلعين عليه، واكتفيت بأن أثبت من التعليقات ما رأيت ضرورته لإيضاح مبهم أو تفسير غامض أو ما شابه ذلك، كما استعنت بالوسائل الحديثة من علامات الترقيم، وترتيب فقرات الكتاب، وضبط المشكل من النصوص. وما إن فرغت من ذلك حتى اتبعت النص المحقق بالفهارس المتنوعة التي تكشف عن مضمونه.













١ / ويُقال<sup>(١)</sup> : حَقَّقْتُ الشَّيْءَ وَحَقَّقْتُهُ بمعنى تَحَقَّقْتُهُ، وقولُ الشاعر<sup>(٢)</sup> :  
أَكْأَشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا      على مأساءٍ صاحِبِه حَرِيصُ  
شاهده: ....<sup>(٣)</sup> اسمها فيها، وعلى هذا خُفِّفْتُ، ويقع بعدها المبتدأ والخبرُ  
من غير فصلٍ، ولذلك وقع بعدها كلانا مرفوعاً بالابتداء، وكذلك يقع بعدها  
الشرط والجزاء، وأكاشيره: أضحكه، ومعنى البيت معلومٌ.

ووقع بعده في نسخة الفارسي : وهو الأعشى، وقول: ...<sup>(٤)</sup>  
في فِتْيَةٍ كَسِيوْفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا      أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ  
شاهده : تخفيفُ أَنَّ وإِضْمَارُ اسمِهَا فِيهَا، ولذلك ارتفع بعدها  
المبتدأ والخبرُ ....<sup>(٥)</sup> لَمَّا ذَكَرَ الْفِعْلَ بَعْدَ أَنَّ أَتَى بِالْعَوَاضِ، وَهِيَ لَا، وَقَدْ اعْتَدَرَ لِلْجَمْعِ  
الْفِعْلُ بِلَا وَالسَّيْنِ، وَسُوفَ مَعَ الْمُضَارِعِ مَعَ الْمَاضِي بَقْدَ، وَلِجَمْعِ الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَهَا  
مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ فِي آخِرِ أَبْوَابِ أَنَّ، فَقَالَ<sup>(٦)</sup> : "وَإِنَّمَا جَارَ — قَدْ

(١) من هنا تبدأ نسخة الأصل - التيمورية - ويوافق حديثه شرح بيت الراعي :  
فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ      وَإِنْ كَانَ سَرَّحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَّرَعَا  
والبيت في الكتاب (٧٣/٣) .

(٢) هو - عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ - كَمَا فِي بَعْضِ نَسَخِ الْكِتَابِ (٧٣/٣)، وَالْبَيْتُ فِي الْمَقْتَضَبِ (٢٤١/٣)،  
وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ (٤٤٠/١)، وَالْأُمَالِي الشَّجَرِيَّةُ (١٨٨/١)، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ عَلَى  
الْمَفْصَلِ (٥٤/١)، وَلَمْ يَرِدْ فِي دِيْوَانِهِ وَلَا مَلْحَقَاتِهِ.

(٣) طَمَسَ مَقْدَارَهُ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ، وَلَعَلَّ النَّصَّ : "تَخْفِيفُ أَنَّ وَإِضْمَارُ اسْمِهَا ....".

(٤) كَلِمَةُ مَطْمُوسَةٌ وَلَعَلَّ النَّصَّ : وَقَوْلُ الشَّاعِرِ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْأَعْشَى (ص ٥٩)، وَانْظُرْ :  
الْخَصَائِصَ (٤٤١/٢)، وَالْمَنْصَفَ (١٢٩/٣)، وَابْنَ الشَّجَرِيِّ (٢/٢)، وَابْنَ يَعِيشَ  
(٨١، ٧٤/٨)، وَالْخَزَانَةَ (٥٤٧/٣، ٢٥٦/٤) .

قال السِّيرَافِيُّ : "وَفِي حَاشِيَةِ كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ مِزْمَانٍ : هَذَا مَعْمُولٌ وَالْبَيْتُ :

أَنَّ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحَيْلُ

(٥) طَمَسَ مَقْدَارَهُ خَمْسَ كَلِمَاتٍ .

(٦) يَتَحَدَّثُ الشَّارِحُ عَنِ الْآيَةِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا سَيَّبُوهُ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ  
يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه : ٨٩) .

(٧) الْكِتَابُ (١٦٨/٣، ١٦٩) .

علمت أن زيداً ذاهباً" لأنك قد جئت بعده باسمٍ وخبرٍ كما يكون بعده لو ثقلته وأعملته، فلما جئت بالفعل بعد أن جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقلته. فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مُثَقَّلًا، فجعلوا هذه الحروف عوضاً، يعني لا والسين وسوف وقد، وهذا النص يُردُّ ما وقع هنا من قول المفسر<sup>(١)</sup>: "وليس بقوي" إلى آخر الباب، وليس من كلام سيبويه .

---

(١) المفسر هو : أبو سعيد السيرافي، وعبارته التي في الكتاب من قوله : "وليس بقوي" إلى "قد علمت أن عبد الله منطلق" . انظر : الكتاب ٧٤/٣، وشرحه على الكتاب ٢٣٤/٣ .

## باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء

يَبَيِّنُ هذا الباب<sup>(١)</sup> في باب الجزاء إذا أُدْخِلَتْ فيه الاستفهام، ذكر في هذا الباب إِذْ وَمَا وَحِينَ وَإِذَا وَلَكِنْ وَلَا، فما كان من هذه لا يقع بعده إلا المبتدأ جاز في أسماء الشرط بعده أن تكون شرطاً أو موصولاً، وذلك إذا التي للمفاجأة ولكن، فتقول : أَتَذْكُرُ إِذَا مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ؟ إذا جعلتها موصولة، وتقول في الشرط: أَتَذْكُرُ إِذَا نَحْنُ مِنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ؟ ويجوز أن تضمّر المبتدأ فتقول : أَتَذْكُرُ إِذَا مِنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ؟ على تقدير : إِذَا نَحْنُ . وكذلك لكن . وأجاز فيما يقع بعده المبتدأ ويقع بعده الفعل أن تكون موصولة ولا تكون شرطاً إلا في الشعر، إلا أن تذكّر مبتدأ فيجوز الشرط فيها في السَّعَةِ . تقول في الصَّلَةِ : أَتَذْكُرُ إِذَا مِنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ، وفي الشرط : أَتَذْكُرُ إِذَا مِنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ، تكون جملة الشرط والجواب في موضع خفضٍ بإِذْ، وتقول إذا ذكرت المبتدأ : أَتَذْكُرُ إِذَا نَحْنُ مِنْ<sup>(٢)</sup> يَأْتِينَا نَأْتِيهِ . وكذلك ما، تقول : مِمَّنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ وَمَا نَحْنُ مِنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ في السَّعَةِ، وفي الشعر ما مِنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ .

والأخفش لا يجيز وقوع الشرط بعد شيء منها إلا على إضمار مُبْتَدَأٍ....<sup>(٣)</sup> اسم الشرط قد أضفت إليه الظرف وله صدر الكلام . وليس كما زعم، بل الجملة من الشرط والجواب هي التي في موضع خفضٍ....<sup>(٤)</sup> كانت في موضع خبر الإبتداء، ولم يقع من ذلك طلب المبتدأ للخبر بالرفع، وكما وقعت جملة

(١) انظر : الكتاب (٣/٧٤ - ٧٩ - ٨٢) .

(٢) في الأصل : إِذَا نَحْنُ مَا ...

(٣) طمس مقداره كلمتان .

(٤) طمس مقداره كلمة واحدة .

المبتدأ والخبر في ....<sup>(١)</sup> كانت في موضع الصفة والمضاف إليه وغير ذلك وهي على ما كانت عليه من التصدر .

وأما أبو العباس ....<sup>(٢)</sup> الباب في السعة من وقوع الشرط بعده من غير إضمار مبتدأ، ونظر سيبويه إلى السماع لأنه لم يجد الشرط بعد ....<sup>(٣)</sup> لمبتدأ إلا في الشعر وعضده القياس، وذلك أنه وجد أن "لا" تصلح بعدها لعمومها وأيضاً فإن الظرف مختص ....<sup>(٤)</sup> هو الذي يخصه ولا تكون مختصة إلا بالصلة، فإذا أضاف الظرف إلى صلة وموصول فقد أضافه إلى فعل ....<sup>(٥)</sup> إضافة إلى شرط وجزاء لم يثبت فعلاً، واحتمل أن يقع وألاً يقع فبعد وقوع الشرط بعد الظروف وأما ما ...<sup>(٦)</sup> في نحو : ما إن تأتينا نأثرك، وأما إذا ولكن فلا يقع بعدهما إلا المبتدأ فجاز، ولكن الشرط بعدهما بإضمار / المبتدأ ....<sup>(٧)</sup> ادعى الإضمار معها ٢ من حيث كان الشرط والجواب جملة، ويحتمل الشرط أن يقع وألاً يقع ...<sup>(٨)</sup>

(١) طمس مقداره ثلاث كلمات .

(٢) طمس مقداره ثلاث كلمات .

اعترض أبو العباس المبرد على سيبويه وغلطه في هذا الباب لأنه يرى أن الجزاء لا يمتنع بعد هذه الحروف فامتنع بعد إنَّ وكانَ لأنهما تختصان بالدخول على الأسماء والعمل فيها فلا مدخل لدخولهما في الأفعال وفيما يعمل فيها ، وأما إذ فإنها لا تختص بالدخول على الأسماء والعمل فيها دون الأفعال كما كان ذلك في إنَّ وكان ، ألا ترى أنك تقول: كان هذا إذ قام زيد، وإذ زيد منطلق فلا يمتنع من الدخول على واحدة منها". وانظر الانتصار (ص ٢٠٢) والتعليقة للفارسي وإحالاتنا عليها في الباب نفسه من الكتاب إلا ما كان في غيره فإننا نبه عليه في موضعه

(٣) طمس مقداره أربع كلمات .

(٤) ، (٥) طمس مقداره خمس كلمات .

(٦) طمس مقداره ست كلمات .

(٧) طمس مقداره كلمتان .

(٨) طمس مقداره كلمة .

بعد إذ وما في الشعر من غير إضمار، وهذه صنعة بديعة . وأما وقوع جملة الشرط في الصلة فكوقوعها في خير المبتدأ، وليس ذلك كوقوعه في مضاف الظرف، لأن الجملة بعد الظرف تخص الوقت، والجملة في الصلة والخير لا تخص، والمعرف في الموصول الألف واللام أو نيتهما، وفي الخير آلات التعريف كلها، فإذا أضفت الظرف إلى جملة الشرط أمكن أن يقع الشرط [وَالأَيُّ يَقَعُ] <sup>(١)</sup> فهذا ضعف، ومن حيث وقعت الجملة بعدها جاز أن يقع الشرط .... <sup>(٢)</sup> كما ذكرنا . ولا يحسن في هذا الباب ... <sup>(٣)</sup> ولو ولا لماً ولا لولاً، وقد تقدمت في الباب ما الحجازية وهي بمنزلة ليس، فلا يقع الشرط بعدها لأنه لا يستتر مضمراً <sup>(٤)</sup> ... هي التي لا يجوز بعدها الشرط من غير إضمار إلا في الشعر .

وقد روى النحاس في هذه الحروف في الكتاب أمّا، فقال: "وأما من يأتيها نأية"، وأجاز المجازة بعدها في الشعر فدخلت أمّا فيها والجرمي يجوز وقوع الشرط بعدها، والإضمار فيها حسن، وقوله: "فهو بمنزلة إذ لا يجوز فيها الجزم" <sup>(٥)</sup> يريد في الكلام كما تقدم .

(١) موضعها مطموس وبها يلتزم الكلام .

(٢) طمس مقداره ثلاث كلمات .

(٣) ، (٤) طمس مقداره كلمة .

(٥) الكتاب (٧٦/٣) . قال السيرافي : "وإضمار - هو - كثير بعد إذا مستحسن كقولك مررت به فإذا أجمل الناس، ومررت به فإذا أيما رجل على معنى فإذا هو أجمل الناس وإذا هو أيما رجل". وهو ما استحسن سيبويه، وفي الانتصار قال ابن ولاد : "فأما الكلام في إذ وإذا وقبح دخولهما على حروف المجازة فإن هذه وإن كانت أسماء فهي تجري بحرف المعاني، فإذا للماضي وإذا للمستقبل وفيهما توقيت ليس في حروف المجازة وكل حرف من هذه الحروف فله معنى، فإذا أوقعته على كلام قد دخله معنى شيء آخر لربما أفسد الكلام دخوله وربما احتملها جميعاً. وإنما قبح مع إذ وإذا لأن المجازة قبل دخولها أشد إبهاماً منها مع دخولها، ألا ترى أنهم يقولون : آتيك إذا احمر البسر، ولا يحسن أن تقول : إن احمر البسر فتجعل إن هاهنا مكان إذا، لأن إذا لها توقيت ووقت احمرار البسر معلوم وإن مبهمه فقبح دخولها هاهنا، فكذلك إذا وقعت إذا وإذا على إن التي للجزاء أو على اسم يقوم مقام إن - فإنما يزيلها عن معناها في الإبهام ويقربها من التوقيت فلذلك قبح دخولها عليها، وقد أجازها على استكرها لأن في إذا ضرباً من الجزاء . الانتصار (ص ٢٠٢) .

وقولُ لبيد<sup>(١)</sup> :

على حين من تلبث عليه ذنوبه

يرث شربه إذ في المقام تدابرُ

الشياني في نواتره : تدائرُ : أي كثرة . شاهده وقوعُ

الشرط والجزاء بعد - حين - . ولو كان في السعة لم يُستشهد عليه، لأن

الظروف لا تضاف إلا إلى الأخبار لا لما فيه حرف معنى يُغيّر المعنى، لكنه

جاز لما ذكرنا من التشبيه بالجميل غيرها .

ذكر لبيدُ مقاماً فاخرَ فيه غيره، وهو موضع الاجتماع فكثُرَ

فيه اللجاجُ فضرَبَ الذنوبَ لذلك مثلاً، وهي الدلو المملوءة ماءً، لما أدلى به

من الحجة وشربه : حفظه من الماء، وراثَ يرثُ : أبطأ، والتدابرُ التقاطعُ

وأصله أن يُدبرَ كلُّ واحد من المتقاطعين عن الآخر، والتدائرُ : التزاحم وهو

من الدثر وهو الكثير .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "فإن لم تُضمّر وجعلت إذا هي لمن، فهي بمنزلة إذ لا

يجوز"، يريد أنها لا بد لها في السعة من أن تعتمد على

(١) ديوانه (ص ٢١٧) . وعجزه فيه برواية [يجد فقدّها وفي الذناب تدائر] ويروى

أيضاً: [يجد فقدّها إذ في المقام تدابر] .

وانظر : إصلاح المنطق (ص ٣٦١)، الإنصاف ٢٩١ ، الخزائن ٦٤٩/٣ ،

وهمع الهوامع (٤٣٤/٤) .

(٢) الكتاب (٧٦/٣) .



الخبر وهو الجواب وإذا هذه هي لابتداء الأسماء فيبعد الشرط بعدها إلا أن تُضمّر .

قال الأستاذ أبو بكر<sup>(١)</sup> : وقد يجوز ذلك من حيث لم تعمل . و - لا - في هذا الباب كما ذكر لكثرة اتساعهم فيها، ولدخولها، ولا تُغيّر ولا تُحدّث معنى فجاز معها ما لا يجوز مع غيرها وقد بين ذلك .

وقول ابن مقبل<sup>(٢)</sup> :

وقدّر ككفّ القرد لا مستعيرها يُعار، ولا من يأتها يتدسّم  
شاهده : وقوع الشرط والجزاء بعد - لا - لما ذكر وليس مما يختصّ  
بالشعر، وإنما يذمّ...<sup>(٣)</sup> ولوم صاحبها .

ويقال : إنّه رأى الأحنف بن قيس يطبخ قدراً فقال هذا .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "ولكن أحمق" يريد : أنت أحمق، كما قال...<sup>(٥)</sup> الناس .

قال الأستاذ أبو بكر : "قياس بل في هذا قياس لكن، لأنهما في  
الاشتراط سواء، وقد حكى الرفع بعدهما والمجانسة...<sup>(٦)</sup> لأنهما من حروف  
العطف .

وأنشد لمزاحم في الادغام<sup>(٧)</sup> :

قدّر ذا ولكن هل تُعين مُتيمّا

على ضوء برقي آخر الليل يسطع

(١) هو الأستاذ محمد بن أحمد بن طاهر - الحيدب - من حذاق النحويين، أجل من

أخذ عنه أبو الحسن ابن خروف وعليه عول، ويقال : إن كتاب سيبويه كان  
على لسانه وله عليه طرر لم يُسبق إلى مثلها . مرّ ذكره في الدراسة .

(٢) ملحقات ديوانه (ص ٣٩٥)، وانظر : الكتاب (٧٧/٣)، الخصائص (١٦٥/٣)،

المخصص (١٦/١٧)، اللسان (دسم) .

(٣) ، (٥) طمس مقداره كلمتان .

(٤) الكتاب (٧٨/٣) .

(٦) طمس مقداره كلمة .

(٧) الكتاب (٤٥٩/٤) وهو في طبعة بولاق ٧١٧/٢ ويروى بالإدغام (متعين)، ابن يعيش (١٤١/١٠)، (١٤٢) .

قال : "وَأَمْ مِثْلُهَا لِقَوْلِهِمْ : أَمْ هَلْ، قال : وأنا أجزئ بعد ذلك أن تعطف في لكن وبل دون إضمار". وفيه رجوع إلى قول ....<sup>(١)</sup> بعدها شيئاً .

وقول طرفة<sup>(٢)</sup> :

ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد  
شاهده : إضمار المبتدأ بعد لكن، تقديره : ولكن أنا والتلاع : جمع  
تلعة، وهي مخرى الماء . يريد أنه لا يخفى عن ....<sup>(٣)</sup> العطاء، ويسترفد : يطلب  
الرّفْد ...<sup>(٤)</sup> / .

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متى ما أملك الضر أنفع<sup>(٥)</sup>  
شاهده : حمل لكن على إضمار مبتدأ، ورفع أنفع على ...<sup>(٦)</sup> وأملك  
مجزوم بمتى، وجوابه محذوف يدل عليه أنفع، وهو على التقديم والتأخير . ووقع في  
الشرقية : "ويكون أملك واقعاً على متى، على موضع الجزاء، وما لغو" . وهو جيد .  
يريد أن أملك فعل الشرط وهو الناصب لمتى، ومتى شرط وما زائدة .  
ووقع أيضاً في نسخة أبي نصر : "ويكون أملك رفعاً على أن متى في  
موضع المبني عليه"، يريد أن الرفع في أملك جائز على أن تكون متى استفهاماً، وهي  
متعلقة بأملك، أي : ولكن أنا أنفع في كل وقت أملك الضر، يريد أنه متى قدر على  
من ضره ينفعه ولا يضره .

(١) طمس مقداره كلمتان .

(٢) ديوانه (ص ٤٦) . والبيت من المعلقة . انظر : شرح القصائد التسع المشهورات لأبي

جعفر النحاس (ص ٢٥٥) .

(٣) طمس مقداره ثلاث كلمات .

(٤) طمس مقداره خمس عشرة كلمة تقريباً.

(٥) البيت للعجير السلولي ديوانه ص ٢١٩ . وهو من شواهد سيبويه ٤٤٢/٢ بولاق و انظر :

الخزانة ٧٠/٩، وهو بلا نسبة في الأصول ١٩٤/٢ .

(٦) طمس مقداره كلمة لعلها : على خبره .

ووقع في الرباحية<sup>(١)</sup> : "ويكون أملك على متى في موضع جزاء - رفعاً على أن متى في موضع المَبْنِي عليه - وَمَالِغَوْ" . وصوابه زيادة "لا"، أي : لا يكون أملك جزاءً وهي مرفوعة، بل إن رَفَعَهَا صار الكلام استفهاماً، ومتى مُتَعَلِّقَةٌ به .  
ووقع في بعضها : "ولا يكونُ أملك رفعاً"، يعني إذا أردت الشرط. ووقع في شعره :

ولكن إذا لم أملك الضر أنفع

وقوله<sup>(٢)</sup> : "وَحَسُنْتَ لَأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ بِهَا"، يريد أن الشرط بعد أمّا ضعيف فَحَسُنَ وقوعه بعدها أن الفعل في الشرط والجواب غير مجزومين .  
وقوله<sup>(٣)</sup> : ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾ فضلة لما بَعْدَ الْفَاءِ، بمنزلة غداً في "أما غداً فلك درهم"، وبمنزلة ﴿أما اليتيم فلا تقهر﴾<sup>(٤)</sup>، و"أما في الدار فزيد قائم"، ولا يجوز أن يتقدم الجواب الذي بعد الفاء، وتقدمت فضلته لتكون عوضاً من الفعل الذي أُبدلت منه "أمّا" ولئلا تتصل الفاء بأمّا، فقدم هنا الشرط، و"أمّا" فيها معنى الشرط، والجواب للأول، وصار الثاني مُلغى، لا حكم له، ومما يوضحه قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنكُمْ مِّنِي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ﴾، وقال تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنكُمْ مِّنِي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ﴾ وهو كثير . وتقدير الكلام - والله أعلم - فإذا يأتينكم مني هُدًى فلا خوف على من اتبعه، ولا يَضِلُّ من اتبعه .

(١)، (٢) الكتاب (٧٩/٣) .

(٣) سورة الواقعة : (٩٠، ٩١) .

(٤) سورة الضحى : ٩ ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنكُمْ﴾ .

(٥) سورة البقرة : ٣٨ .

(٦) سورة طه : ١٢٣ .

فقدّمت الفضلة وأدخل عليه الفاء، وجُزِمَ بالاسم فصارت الفاء للأول، والثانية  
للثاني في اللفظ والمعنى، على أن الشرط وجوابه للأول، ولو تقدّم لدخلت عليه الفاء،  
واستغني عن الأول، لأنه كان يعود جاراً ومجروراً إلى آخر الكلام .

وأبو الحسن<sup>(١)</sup> يراه جواباً لهما جميعاً، ولا يُجيز ذلك إذا جُزِمَ، والجواب الآخر  
عند سيبويه للأول في اللفظ وهو في المعنى لهما جميعاً، لأن الثاني من فضلات الثالث، ولما  
قدّم على حكم الشرط صار الآخر له، وللأول من جهة المعنى .

وأما قول ابن هرمة<sup>(٢)</sup> :

وعليك عهد الله إن أنبأت

أهل السبالة إن فعلت وإن لم

فإنه قدّم جواب إن الأولى عليها، وكلاهما جواب للثانية وكلام العرب  
في الشرطين يكون لهما جواب واحد، وليس أحدهما معطوفاً على الآخر أن يقدموا  
المُعَمَلَ منهما، ويأتوا بجوابه إلى جانبه، ثم يأتوا بعد بالثاني، ومثله قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ  
آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمُثَبِّتًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ لا يجوز غيره، فإن قدموا الشرط

(١) معاني القرآن للأخفش (٦٩/١)، البحر المحيط (١٦٨/١)، الدر المنثور (١٦٨/١) فما بعدها.

ولم يذكر هذا أبو الحسن في هذا الموضع من المعاني . وفي بعض نسخ الكتاب وقعت عبارة  
(وأبو الحسن يراه جواباً لهما ...) في نص سيبويه . انظر حاشية الكتاب (٧٩/٣)، والعبارة  
أيضاً في تعلية أبي علي علي سيبويه .

(٢) ديوانه (ص ٢٠٠) برواية :

وعليك عهد الله إن خبرته

أحداً ولا أظهرته بتكلم

في الأغاني (٣٥٢/١١) قال أبو الفرج : إن المغنين غيروا هذا البيت وأنشدوه :  
وعليك عهد الله إن أعلمته

أهل السبالة إن فعلت وإن لم

وانظر : خزائن الأدب (٦٢٨/٣)

(٣) سورة البقرة : ١٠٣ .

أدخلوا الفاء في الثاني وصيروه مع جوابه جواباً...<sup>(١)</sup> واعتمدوا على الجواب  
كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ .

---

(١) طمس مقداره كلمة لعلها : للأول .

(٢) سورة البقرة : ٣٨ .

باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تُجَازي بها  
حروف الجر<sup>(١)</sup> لم تغيّرْها عن الجزاء

البابُ يبيّن في غاية البيان وموضّعه على أن حروف [الجر تدخل]<sup>(٢)</sup> على أسماء الشرط وتعمل فيها، وكذلك الأسماء تحذفها بالإضافة ويعمل فيها فعل الشرط، وكذلك في الاستفهام نحو: بمن تمرُّ؟ وغلّام....<sup>(٣)</sup> المضاف وحرف الجر لما كانا معمولين لما بعدهما، وقول ابن همام<sup>(٤)</sup> :

لما تمكّن دُنياهم أطاعهم في أيّ نحو يُميلوا دينه يميل

أدخل حرف الجر على اسم الشرط وهو معمول لفعل الشرط يصف....<sup>(٥)</sup> بالسلطان فضيّع دينه، لاتباع هوى مخدومه / وكلّ الناس اليوم ذلك الرجل .

فإن علّقت حرف الجر بفعل الجزاء احتجّت في الأول إلى ضمير وكانت "من" موصولة نحو: "بمن تمرُّ به أمرٌ"، ولا يجوز الشرط إلا أن يتسلّط بفعل الشرط على حرف الجر الأول، وإن شئت أتيت للثاني بضمير أو تحذفه نحو "بمن تمرُّ أمرٌ"، تريد "به". ويجوز "بمن تمرُّ أمرٌ" تريد "بمن تمرُّ به أمرٌ" فتضمّر للصلة وتعلّق الجار الأول بفعل الجزاء .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "وقد يجوز أن تقول : بمن تمرُّ أمرٌ" يريد "أمرٌ به وأنزل عليه" والمنجور الأول لفعل الشرط، وعليه

(١) في الأصل (الجزاء) . وانظر الكتاب (٧٩/٣) .

(٢) طمس في الأصل ولعل النص كما أثبتنا .

(٣) طمس مقداره أربع كلمات، ولعله: "وغلّام من تضرب أضربه فيدخل" .

(٤) الكتاب (٧٩/٣)، الأعلام (٤٤٢/١)، الأشموني (١٠/٤)، اللسان (مكن) .

(٥) طمس مقداره كلمتان لعلهما [رجلاً اتصل] .

(٦) الكتاب (٨١/٣) .

أنشد بيت الأعرابي<sup>(١)</sup> :

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يعتمَلُ

إنَّ لم يجدْ يوماً على مَنْ يتكلُّ

حذف الجارَّ والمجرورَ من يتكلُّ، كما حذفه في المسألة، وفي البيت زيادةً تليقُ بالشعر، وذلك أنَّه كان الوجهُ : "إنَّ لم يجدْ من يتكلُّ عليه" فحذف حرفَ الجرِّ من موضعه مع الضمير، وزاده متقدماً في "مَنْ" أو قدمه فصار التقديرُ: إنَّ لم يجدْ على مَنْ يتكلُّ عليه . وأبعدُ من هذا ما أنشده أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> :

أَجْرُعُ إنَّ نفسَ أتاها حِمَامُهَا فَهَلَّا التي عنْ بينَ جنبيكَ تدفعُ

يريد : فهلاً تدفعُ عن التي بين جنبيكَ، فأحرَّ "عنْ" عنْ موضعها وفصل بها بين الصلَّة والموصول وترك الظرف منصوباً . وأنشد :

[ولا أراها تزالُ ظالمةً]<sup>(٣)</sup>

أرادَ : وأراها لاتزالُ ظالمةً . وهذا أشد من ذلك .

وذهب الفراء إلى أن "يَجِدُ" بمعنى "يَذُرُ" أي إن لم يدر

(١) من الشواهد المجهولة القائل :

انظر: الكتاب (٨١/٣)، العقد (٣٩٢/٥)، الخصائص (٣٠٥/٢)، المحتسب (ص ٢٨١)، أمالي ابن الشجري (١٦٨/٢)، شرح شواهد المغني (ص ١٤٣)، شرح أبيات المغني (٢٤١/٣)، اللسان (عمل) ويعتمَل: يحترَف لإقامة العيش.

(٢) هو لزيد بن رزين بن الملوح كما في المولف والمختلف (ص ٢٩١) برواية عجزه فيها:

(فهل أنت ما بين جنبيكَ تدفع) وهو على هذا لا شاهد فيه .

وانظر: المحتسب (٢٨١/١)، ذيل أمالي القالي (ص ١٠٥، ١٠٦)، ضرائر الشعر لابن عصفور (ص ٢١٣)، مغني اللبيب (ص ١٤٩)، وشرح أبيات المغني (٣٠٣/٣).

(٣) معاني الفراء (٥٧/٢)، وهو صدر بيت لابن هرمه القرشي عجزه : تحدث لي قرحةً وتنكؤها .

وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي (٢٠٣/٦) . والبيت في (ص ٥٦) من الديوان .

وعلى متعلقه بـ "يَتَكَلَّ" عُلِّقَتْ عَلَيْهَا "يَجِدُ" وهي<sup>(١)</sup> استفهام: أي إن لم يَذَرِ على أيِّ الناسِ يَتَكَلَّ. قال يحيى: أنشدنيهِ غَيْرُ واحدٍ من العرب، يريد بـ"إن" لم يَجِدْ إن لم يَذَرِ، وهي في بني عامرٍ .

قلت : ولا يثبت أنها لغة بهذا البيت لأن يجد في البيت على بابها في تفسير غيره، وفي المعنى، فَإِنْ وَجِدَتْ بمعنى ذَرَيْتُ في غيره كانت<sup>(٢)</sup> لغةً وُوقِفَ مع السماع .

ونحالف المبرد<sup>(٣)</sup> سيبويه فيها، وحملها على أحد وجهين : على الاستفهام ولا يحذف شيئاً لـ "يَتَكَلَّ"، ويحذف لـ "يَجِدُ" مفعولاً كأنه : إِنْ لَمْ يَجِدْ فعلى مَنْ يَتَكَلَّ ؟ وحذف الفاء . وهذا فاسدٌ لأن الجملة لا موضع لها، ولا دلالة على الفاء .

والآخر أن يكون "يَجِدُ" بمعنى "يَذَرِ" وهو أشبه من الأول الذي قال إن ثَبَّتْ لغة .

وخرَّج ابن ولاد<sup>(٤)</sup> قول سيبويه على وجه لم يُرِدْهُ الخليلُ ولا تَنْشَرِحُ إليه النفوسُ، وردَّ به على المبرد . وذلك أنه قال<sup>(٥)</sup> "إِنَّمَا أَرَادَ سيبويه" : أن حرف الجر متعلِّقٌ بـ "يعتَمِلُ"، فلذلك حَذَفَ من "يَتَكَلَّ" مجروره، والمعنى : إِنْ الْكَرِيمُ يَكْتَسِبُ على مَنْ يَتَكَلَّ عليه، وله به عنايةٌ إِنْ لم يكن له مالٌ، مِنْ وَجَدَ إِذَا اسْتَغْنَى .

(١) كذا في الأصل ولعلها : وَمَنْ .

(٢) في الأصل : وكانت .

(٣) ، (٥) الانتصار (ص ٢٠٦، ٢٠٧) .

(٤) هو أحمد بن محمد بن ولاد، نحويّ ابن نحويّ كان بصيراً بالنحو أستاذاً، وكان شيعه الزّجاج يفضله على أبي جعفر النحاس ولا يزال يثني عليه عن كل من قدم من مصر إلى بغداد. مات سنة اثنين وثلاثين وثلاثمائة



والمعنى الذي يُعطيه اللفظُ وتشرح له النفسُ الذي فسر به مراد الخليل، ولا مزية  
 أن المعنى الذي أراد الشاعرُ : أن الكريمَ يحترفُ إذا لم يجدْ من يُعينه، وقول الفراء جيداً إن  
 ثبتَ "يجد" بمعنى "يذر"، ومعنى سيبويه في البيت أَلَيَقُ به .

## باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام

أسماء الشرط لا تتضمن...<sup>(١)</sup> شرطاً واستفهاماً، فلذلك تدخل الهمزة عليها إذا أردت الاستفهام، وانفردت الهمزة بالدخول عليها لأصالتها<sup>(٢)</sup> في الباب...<sup>(٣)</sup> مبنية على ما بعدها وحاملة ما بعدها على ما قبلها في الحكاية التي ذكر، ويعادل بها ويدخلها التقرير، فانفردت بالدخول على الشرط، فصارت في هذا الباب بمنزلة واو العطف وفائه، و"لا" المذكورة في الباب قبل، لا تُغيّر ما دخلت عليه عن حاله . وقوله : "أزيد"<sup>(٤)</sup> حكاية لفظ المخبر بالهمزة، ولم يغيّره عن جرّه، دليله إعادة الكلام كله بأسره في قوله أمررت بزيد...<sup>(٥)</sup> دليل على أنه مخفوض في قول الحاكي، على ما كان في كلام المخبر .

قال الأستاذ في تعليقه الأخير : "الجيد عندي رفع ....<sup>(٦)</sup> بحذف الباء، يقول من حذف الجر ....<sup>(٧)</sup> كقوله<sup>(٨)</sup> : ليس بقرشياً، ودعنا من تمرّتان / . اللفظ مخالف للموضع منهما" .

وقوله<sup>(٩)</sup> : "فإن هذا الكلام مُعْتَمِدٌ لها"، ردّ لاعتراضه على نفسه في قوله : "فإن الألف لا بد لها من أن تكون معتمدة على شيء" . أي : مبنية على ما بعدها، كما كانت هل كذلك، فقال "مابعدا اعتمدت عليه كما اعتمدت الذي عليه حين قلت :

(١) ، (٥) طمس مقداره كلمة .

(٢) انظر : مغني اللبيب (١٦/١) .

(٣) طمس مقداره كلمة، ولعلها : فجاءت .

(٤) ، (٩) الكتاب (٨٣/٣) .

(٦) طمس مقداره كلمتان .

(٧) طمس مقداره سبع كلمات .

(٨) الكتاب (٤١٣/٢)، شرح السيرافي (١٧٨/٢)، سر صناعة الأعراب (٢٣٢/١)، ابن يعيش (٢٠/٤) .

"الذي إن تَأْتِه يَأْتِكَ زَيْدٌ". فصارت متصلة بما بعدها، ويُحْمَل ما بَعْدَهَا على ما قَبْلَهَا، وليس هلْ كَذَلِكَ . ومما يُقَوِّي بناءها على الكلام كما ذكر قوله تعالى (١) : ﴿قَالُوا طَاعُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، ألا تراه حذفَ الجواب، وهو أيضاً دليلٌ على أن الجواب محذوف في قوله تعالى (٢) : ﴿أَفَإِذَا كُنَّا تُرَاباً أَهْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ثم قال : "فإن رفع يَأْتِيكَ بعد "الذي" يلزمه أن يرفعَه بعد "أنا" من قوله: "أنا إن تَأْتِي آتِيكَ" والرفع لا يجوز في شيءٍ من ذلك إلا في الشعر للجزم بالشرط ورفع الجواب، فإن كان فعلُ الشرط ماضياً جازاً، وجملَةُ الشرط وجوابُهُ "صلةٌ" للذي، وخبرٌ لأنا .

وكان يونس يرفع بعد الاستفهام، ورُدُّ عليه بأن الاستفهام في هذا كغيره مما يقعُ الشرط بعده، فلا يكون ما حُكِيَ عنه في قوله : "أإن تَأْتِي آتِيكَ"؟ إلا في الشعر، وإن كان الكلام استفهاماً . والكوفيون يميزون الوجهين مع الاستفهام الرفع والجزم، وشاهده في الآية (٣) وقوعُ الشرط والجزاء بعدَ الهمزة .

(١) سورة يس : ١٩ .

(٢) سورة الرعد : ٥ .

(٣) وهي قوله تعالى : ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ . سورة الأنبياء : ٣٤ .

الكتاب (٨٣/٣) .

### باب الجزاء إذا كان القسم في أوله

يقال : ألغيت<sup>(١)</sup> الكلمة أسقطتها، واللغو : الباطل. قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

كما ألغيت في الدية الحوار<sup>(٣)</sup>

أي : لم تأخذه وأبطلته.

إذا اجتمع القسم والشرط والابتداء كان الجواب للسابق منها، ويجوز في

الشعر غيره، أنشد الفراء<sup>(٤)</sup> :

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل

أمامك بيت من بيتي سامر

قال : وكذلك قوله<sup>(٥)</sup> :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً

أصم في نهار القيظ للشمس بادياً

وقوله<sup>(٦)</sup> : "أنا - والله إن تأتي لا آتيك"، يجوز فيه الجزم على أن يكون الشرط وجوابه

خبر أنا والقسم ملغى، ويجوز رفع - لا آتيك - على جواب القسم والقسم وجوابه

خبر "أنا" والشرط ملغى، وأحسن منه أن تجعل "أتيتني" في موضع

(١) يفسر الشارح اللغو في قول سيبويه (٨٤/١) : "واليمين لا تكون لغواً".

(٢) هو ذو الرمة، ديوانه (١٣٧٩/٢).

(٣) صدره : ويهلك بينها المرتئي لغواً.

(٤) المعاني (٦٩/١، ٢٣٦/٢)، وانظر : المقرب (ص ٢٠٨)، والخزانة (٣٤١/١١).

(٥) قال الفراء : "وأنشدتني امرأة عقيلية فصيحة"، ثم ذكر هذا الشاهد وبعده :

وأركب حماراً بين سرج وفروية

وأغر من الخاتام صغرى شيماليا

المعاني (١٣١/٢، ٦٧/١)، وراجع اللسان (ختم)، الخزانة (٣٣٦/١١)، الأشموني

(٢٩/٤)، الهمع (٢٥٢/٤).

(٦) الكتاب (٨٤/٣).

"تَأْتِنِي" بحذف الجواب كما تقدم<sup>(١)</sup> .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "ألا ترى أنك لا تقول : "لئن أتيتني لا آتاك" . يريد في السعة، ويجوز في الشعر معاملة الآخر، وقد أنشدت عليه .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "ولا يحسن في الكلام - لئن تأتني لا أفعل ذلك -" يريد لمكان الجزم في الأول، والثاني مرفوع، إلا في الشعر. فإن وضعت الماضي في موضع تأتني حسن.

وقوله<sup>(٤)</sup> : وهو معنى "لا آتاك". يريد أنه تحذف - لا - الوصلة كقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿تَفْتَنُ تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ وقد بينه، ولا يجوز أن يكون إيجاباً إلا باللام والنون نحو "لآتيتك" وقد بينه بقوله<sup>(٦)</sup> : "فإن أردت أن الإتيان يكون فهو غير جائز" . وقول الفرزدق<sup>(٧)</sup> :

وَأَنْتُمْ هَذَا النَّاسِ كَالْقِبْلَةِ الَّتِي

بِهَا أَنْ يَضِلَّ النَّاسُ يَهْدِي ضَلَالُهَا

أدخل البيت في الباب لرواية من روى "إن يضل" بكسر الهمزة، والرواية الحسنة أن بالفتح، وأن مفعول من أجله و"يُهدي ضلالها" صلة للتي، كأنه: "وأنتم للناس كالقبة التي بها يُهدي ضلال...<sup>(٨)</sup>، أي يُهدي بكم الضلال، وأضاف الضلال إلى ضمير القبة من حيث كان لا يزال بها، وقدم "أَنْ يَضِلَّ"، لأن الهدى إنما يكون عنها...<sup>(٩)</sup> أعدته أن يميل الحائط فأدعمه . وأفرد "هذا" على لفظ الناس .

(١) الكتاب (٦٦/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٦) الكتاب (٨٤/٣) .

(٥) سورة يوسف: ٨٥ .

(٦) ديوانه (٧٦/٢)، وانظر : الكتاب (٨٤/٣) ، (٨٥) .

(٨) طمس مقداره كلمة لعلها: الناس.

(٩) طمس ولعل النص (كقوله: الخشب) .

وقال الأعلَمُ<sup>(١)</sup>: " رد الضمير المضاف إليه الضلال إلى الناس [لتأنيث<sup>(٢)</sup>] الجماعة " وهو فاسدٌ، لأنه لا يكون ذلك إلا في جموع التكسير كقوله: [قالت الأعراب<sup>(٣)</sup>، وقالت الأنصار، ولا يقال: قالت الناس، [ولا الناسُ قالت<sup>(٤)</sup>].  
كما قالوا<sup>(٥)</sup>:

وقال الله قد سَيرتُ جُنْدًا      هم الأنصارُ عرضتُها اللِّقاءُ  
وبها - تبيينٌ - وجعل الفعل للضلالِ على ...<sup>(٦)</sup> وأما قول العُدَيْلِ بن الفرخ<sup>(٧)</sup>:  
لعمري لئن رمتُ الخروجَ عليهمُ

بعمرٍو على عوفٍ، وكعبٍ على سعدٍ/

وضيعتُ عمرًا والربابَ ودارما

وعمرٍو بن أدٌ كيف أصبرُ عن

أدٌ

فإنه حذفٌ للطولِ جوابَ القسم .

وإن دخل الاستفهامُ في جوابِها لزمته الفاءُ وتقدمَ عليها الألفُ، وشاهده قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِي تَتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾، وكذلك قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿أَرَأَيْتَ مِنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ من في الآية. والله أعلم

(١) تحصيل عين الذهب (٤٤٥/١) .

(٢) ، (٤) غير واضحة في الأصل ولعلها كما أثبتنا .

(٣) سورة الحجرات : ١٤ .

(٥) هو حسان بن ثابت . ديوانه (١٨/١)، وانظر : الخزائن (٢٣٢/٩) .

(٦) طمس كلمة ولعل النص - على الجاز - وانظر : تحصيل عين الذهب (٤٤٥/١) .

(٧) شرح الحماسة للمرزوقي (٧٣٤/١، ٧٣٥)

وقد أتى الشاعر بالجواب في قوله:

لكنك كمهريق الذي في سقائه      لرقراق آلٍ فوق رابيةٍ صُلْدٍ

ويمكن الحذف إذا كانت الرواية:

فكنك كمهريق الذي في سقائه

(٨) سورة الجاثية : ٣١ .

(٩) سورة الفرقان : ٤٣ .

شرطاً أو موصولة . وأما قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ  
إِيمَانِكُمْ﴾ فعلى قولٍ محذوفٍ بالفاءِ كأنَّهُ : فَيَقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ .

---

(١) سورة آل عمران : ١٠٦ .

### باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

يعني بالجزمين الشرط والجواب . وذكر أنه يقع بينهما مرفوعاً كل فعل يصلح أن يكون حالاً، فإن لم يصلح فيه الحال لم يقع فيه، ويجوز أن يكون بالواو نحو: متى تأته وتمشي وتكون الواو للحال .

وذكر أنه يقع الفعل بينهما مجزوماً على بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، وذكر أنه يقع بينهما الفعل بحرف العطف مجزوماً على التشريك بينه وبين الأول، ومنصوباً على الجواب بعد الفاء والواو وهو ضعيف، لأن معناه قريب من معنى العطف نحو: "إن تأتني فتحسن أقصدك" على معنى: إن تأتني محسناً . وذكر في الباب الجزم على العطف على الجواب والرفع على وجهين، على القطع، وعلى الحال، فيما يصلح فيه الحال، والنصب على الحمل على الجواب وهو أضعف من النصب مع التقديم، لما ذكر آخر الباب .

ومسائل الباب كلها في غاية من البيان - وقول زهير<sup>(١)</sup>:

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه

ولا يُغْنِهَا يوماً مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ

شاهده: الفصل بين المجزومين بخبر "زال" وجزم يُغْنِهَا بالحمل على "يَزَل"، ولو رَفَعَ "يُغْنِهَا" في الكلام لكان معطوفاً على خبر "لا يَزَل"، أي من لا يَزَلْ لَأُغْنِيَهَا<sup>(٢)</sup>. ولا فرق بين الخبر والحال في وقوعها بين المجزومين .

(١) ديوانه (ص ٣٢)، وانظر: الكتاب (٨٥/٣) المقتضب (٦٣/٢)، الخزانة (٩٠/٩) .

(٢) هذا تفسير لعطفها على (يَزَل) .



وقولُ الخطيئة (١) :

متى تأتِه تعشُو إلى ضوءِ نَارِه

تجدُ خيرَ نَارٍ عندها خيرُ موقِدٍ

شاهده : رفعُ تعشو وهو في موضع الحال من فاعل تأتِي، أي : تأتِه عاشياً،

أي : قاصداً ناره بليلٍ، قال ابن قتيبة : "يسمى كلُّ قاصدٍ عاشياً" . ولما أنشد الخطيئةُ

عمرَ بن الخطاب البيتَ قال : كذبتَ تلكَ نارُ موسى عليه السلام . والموقدُ الممدوحُ

هو بغيضُ بن شماسٍ السَّعْدِي . وقبله :

كسوبٌ ومتلافٌ إذا ما سألتَه تَهَلَّلَ واهتزَّ اهتزازَ المَهْنَدِ

وخيرُ موقدٍ : فاعل بالمجرورِ لأنه في موضع الصفة لـ "نار" .

وقولُ الشاعر (٢) :

متى تأتِنَا تُلمِمَ بنا في ديارِنَا

تجدُ حطباً جزلاً وناراً تأججاً

وقول الآخر (٣) :

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَخْفِلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

(١) ديوانه (ص ١٦١)، وانظر : المقتضب (٢/٦٥)، مجاز القرآن (٢/٢٠٤)، معاني القرآن

للفراء (٢/٢٧٣)، المقصور والممدود لابن ولاد (ص ٧١)، ما ينصرف وما لا ينصرف

للزجاج (ص ٨٨)، ابن يعيش (٧/٤٥)، الخزانة (٩/٩٤) .

(٢) هو عبيد الله بن الحر الجعفي . شعره (ص ٩٨)، وانظر : النكت (٢/٧٤٤)، الخزانة (٣/٩٠) .

(٣) لم يعرف قائل البيتين . انظر : الكتاب (٣/٨٦، ٨٧)، الحيوان (٣/٤٧٧)، أمالي القالي

(٣/٨٣)، شرح أبيات سيوييه (٢/١٩٠)، المحتسب (٢/٧٥، ٧٦)، الانصاف (ص

٥٨٤)، ابن يعيش (١/٣٦)، الخزانة (٩/٩١) .

وقوله : "أُنشِدْنِيهَا الْأَصْمَعِيُّ" الأظهر منه أن يريد "متى تأتينا" والذي بعده، والشاهد في الأول والثاني، وقد بيّنه غاية البيان .

والإلمام: الإتيان والزيارة، ويصلح في "تأججاً" أن يكون مضارعاً وحذفت إحدَى تاءَيْه، والألف بدل من النون الخفيفة الداخلة ضرورة، لأنه مُوجِبٌ، ويجوز أن يكون ماضياً وتكون الألف ضمير النار والخطب، وغلب المذكر، ويجوز أن يُردّ على النار وذكر مع التأخير ضرورة، والألف للقفائية .

ولا يحفلوا: لا يبالوا . والشعرُ المَرَجَلُ: الممشوط المَلِينُ بالدَّهْنِ، والبدل فيه من "لا يحفلوا" بحملته .

وقوله<sup>(١)</sup> : "إلا أن تُجيزَه على ما جاز عليه في تَسألُنَا"<sup>(٢)</sup> . يريد على بدل الغلط، ولم يُجَزْ هنا جوايين، كما أجاز في الابتداء خيرين، لأنه في الأسماء يحمل على المعنى، فلو صحَّ في الفعل لجاز، وقد حمل عليه الفراء :  
[ومهما يُكْتَمُ الله يعلم]<sup>(٣)</sup> .

وليس هذا كالخيرين للمبتدأ، لأن الخيرين لشيء واحد، فيقدران باسم واحد، فينزلاً منزلته كقولهم: "حلو حامض"، لأن تأويله: مُزٌّ .

وقوله<sup>(٣)</sup>: "ولا يجوز في ذا الفعل الرفع". هذا كما ذكر في الفاء و"أو" و"ثم" وأما الواو فيجوز بعدها الرفع على / الحال كما ذكرنا بتقدير "وأنت تسألني" أو في هذه

(١) الكتاب (٨٧/٣) .

(٢) يريد قوله قبل: (إن تأتينا تسألنا نعطك)

(٣) البيت بتمامه :

فلا تَكْتُمَنَّ اللهُ ما في نفوسِكُمْ

ليخفى ومهما يُكْتَمُ اللهُ يَعْلَمُ

والذي بعده: يُؤخَّرُ فيوضع في كتابٍ فيدَّخِرُ

ليوم الحساب أو يعجل فيُنقِمُ

القاتل زهير بن أبي سلمى . ديوانه (ص ١٨) طبعة دار الكتب، وانظر : أمالي

ابن الشجري (٢١٩/٢) .

(٣) الكتاب (٨٨/٣) .

الحال ويجوز النصبُ معها، ومع الفاءِ وقد بيناه، وَمَنْ نَصَبَ فَتَحَدَّثَنِي حَمَلَ عَلَى مَعْنَى كَأَنَّهُ: إِنْ تَأْتِيَنِي مَحَدَّثًا . وتقدير الكلام في العطفِ إِنْ يَكُنْ إِيَّانَ، فحديث يكن كذا، وهذا تمثيلٌ لا يُنطِقُ به كما تقدّم، لأن المعنى على غير ذلك، والجزمُ أحسن لقرب المعنيين، فَحَمَلُهُ عَلَى الْفِعْلِ أَوَّلَى كَمَا ذَكَرَ . وأما تقديرُهُ "مَتَى تَأْتِيَهُ وَعَاشِيًا" فمحال كما ذكر، وإذا كان الفعلُ مع الواوِ حالاً لَمْ يَقْدَرْ إِلَّا جُمْلَةً . أي وَأَنْتَ تَعِشُوا . كما ذكرنا .

وقول ابن زهير<sup>(١)</sup>:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً      فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ تَزَلُّقُ  
شاهده: على النصبِ قبل الجوابِ، وهو هُنَا حَسَنٌ، لِمَكَانٍ - لَا - أَي: من لَا يُقَدِّمُهَا مُثَبَّتًا لَهَا تَزَلُّقُ .

قال الأستاذ أبو بكر: "النصبُ هنا أحسن منه فيما تقدم لمخالفةِ الأوّل الثاني ولا يكون إلا على الوجه الذي ذكر، لقوله "تَزَلُّقُ" . ألا ترى أنه أثبت تقديرَها مطمئنةً ويعني إثباتَها . وهو مَثَلٌ لِمَنْ لَمْ يَتَأَهَّبْ لِلْأَمْرِ قَبْلَ وَقُوعِهِ .

وأجاز الأستاذ أبو بكر في قوله<sup>(٢)</sup>: "وَإِنْ تَأْتِيَنِي فَأَحَدُثْكَ" النصبُ من غير جوابٍ وهو الذي منع سيبويه . قال: قد يجوز النصبُ في الشعرِ، وتكتفي حملاً على المعنى، إذا كان واجباً في معنى الحديثِ .

يريد أنه من حيثُ يُتَقَدَّرُ بالشرطِ، وهو واجب، بوقوع الأول، يُرَاعَى الْمَعْنَى فَيُجْعَلُ كَالْمَنْقَطِعِ، وَلَا يُلْتَفَتُ فِيهِ إِلَى

(١) الصواب أنه لزهير . راجع ديوانه (ص ٢٦٠) تحقيق د. فخر الدين قباوة، والبيت في

الكتاب (٨٨/٣، ٨٩)، ونسبة الشارح موافقة له .

(٢) الكتاب (٨٩/٣) .

تقدير الاتصال بالعطف، لأنه تمثيل لا ينطق به لما ذكر وهو جائز على هذا التأويل، ولا يكون إلا في الفاء، ويكون معنى الكلام "إن يكن إتيان يكن حديث" لأنك لو أخرجت الفاء لجزمت فروعاً ذلك .

وقوله (١) : "إلا أنه قد يجوزُ النصبُ بالفاء والواو". هو - والله أعلم - على حديث الأعشى (٢) الآتي بعد .

وقوله (٣) : " فالرفعُ هاهنا الوجهُ إذا لم يكن محمولاً على "إن" (٤) ووقع هنا على "إن" وعلى "لن" (٥) والمعنى واحد . أي إن تحمل أستقبلك على "لن"، ومنصوبها الذي هو الجواب رفعت، وإن لم تحمل أستقبلك أيضاً على "إن" أي على جواب "إن" الذي هو "لن" أوديك رفعت .

ويبين في هذا الموضع الأحسن في وقوع الفعلين في الشرط والجزاء، فقال: الجزمُ فيهما أحسن، ولا يكون الجزمُ إلا في مُستقبلٍ ثم بعدهما الماضيان، ثم الماضي والمستقبل، ثم المستقبل والماضي .

قال الأستاذ أبو بكر: "ولم أفعلْ مع أفعلْ أحسن من فعلتْ مع أفعلْ، لأن لفظ "لم أفعلْ" مجزوم، وإن كان ماضي المعنى، فقد وافقه في اللفظ وهو حسن" ولم يراعه سيبويه.

وقد بين ضعف النصيب بعد الجواب غاية البيان وشبهه

(١)، (٣) الكتاب (٩١/٣) .

(٢) قوله :

وتدفن منه الصالحات وإن يُسئ

يكن ما أساء النار في رأس ككبها

(٤) من جهة أن الأداتين تكونان للاستقبال .

(٥) في الأصل أن .

بقوله (١):

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْيِحَا (٢)

وقوله (٣): "أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، جَزَاءٌ فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ شَاءَ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَشَأْ.

وقولُ الأعشى (٤):

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزِلُّ يَرَى (٥)

البيتين شاهده فيهما: نصب "تُدْفَنُ" بعد الواوِ بالحمل على الجوابِ . والرفعُ فيه روايةٌ على القطع، ولو أمكن الجزمُ لجازَ .

وكانَ قد تغرَّبَ عن قومه، فجرت عليه ظُلامَةٌ فقال الأبياتَ ومسحِباً " من سحبتُهُ إِذَا جَرَرْتَهُ"، و"كَبْكَبُ" جبلٌ، وجعل النار فيه لكثرة شهرتها فيه .

(١) المغيرة بن حنبل . انظر: الكتاب (٣٩/٣)، ابن يعيش (٢٧٩/١)، العيني (٣٩٠/٤)،

الأشموني (٣٠٥/٣)، شرح شواهد المغني (ص ١٦٩) .

(٢) صدره : سأترك منزلي لبني تميم .

(٣) الكتاب (٩٢/١) .

(٤) ديوانه (ص ١١٣) تحقيق د. محمد محمد حسين، وانظر : معاني الفراء (٢٩٠/٢)، اللسان

(ككب) .

(٥) رواية الديوان :

مَتَى يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَجِدُ لَهُ

عَلَى مَنْ لَهُ رَهْطٌ حَوَالِيَهُ مُغْضِبًا

وَيُحْطَمُ بِظُلْمٍ لَا يَزَالُ يَرَى لَهُ

مِصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمُسْحَبًا

وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يَسَى

يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

## باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل

العرض والتحضيض متقاربان في المعنى...<sup>(١)</sup> واحد، والعرب إذا أدخلت في هذه الأشياء التي ذكر معنى الشرط جزمت الجواب لأنها جازت على امثال المأمور به واجتناب<sup>(٢)</sup> المنهي عنه، وعلى وقوع التمني والمستفهم عنه والقرينة التي فهمت منها هذه المعاني الجواب المجزوم والنصب بالفاء، وكل ما / ينجزم بعدم الفاء ينتصب بالفاء، وليس كل ما ينتصب بالفاء ينجزم بعدمها، فمما ينتصب فيه ولا ينجزم الجحد وقد نص عليه في الباب، وكذلك كثير من مسائل النهي نحو: لا تدن من الأسد فيأكلك، ولا يجوز فيه الجزم كما ذكر بعد ذلك الآية الكريمة<sup>(٣)</sup>: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾، والجازم في هذا الباب للجوابات الكلام الذي دخله معنى الشرط، لأنه في معنى "إن تأتيني آتاك" والعامل في جواب الشرط الصريح حرف الشرط ومجزومه، وكذلك ما ناب منابه وتضمن معناه، وليس الشرط مقدراً بعد هذه الصدور كما قدر الفارسي<sup>(٤)</sup>، بل على ما زعم سيويه لأنها نابت مناب حرف الشرط ومعموله، فعملت عملهما، وأما الجزم في قوله : لا تفعل يكن خيراً لك، فحسن لأن التقدير : إلا تفعل يكن خيراً لك، وممن

(١) طمس مقداره كلمة .

(٢) محو في الأصل ولعل النص ما أثبتنا .

(٣) سورة طه : ٦١ .

(٤) أبو علي : الشرط في هذا الباب يحدف لدلالة ما قبل الجزاء عليه كما حذف في مثل أنت

ظالم إن فعلت، لدلالة أنت ظالم على الجزاء، وذلك أن تقدير قولك إئتني آتاك: إئتني

فإنك إن تأتيني آتاك فدل إيتني على إن تأتيني كما دل أنت ظالم ونحوه على الجزاء .

التعليقة .

لا يُقَدَّر - لا - فقد أخطأ لأنه إذا حذف - لا - فقد سوَّى بين الأمر والنهي والتبسا وفسدَ المعنى، وهو من كلام العرب، ولذلك لم يَجْزُ - لا تدن من الأسد يأكلك<sup>(١)</sup> - لتقدير<sup>(٢)</sup> لا المذكورة في النهي، فهذا دليل على إبقاء - لا - في التقدير، ويجوز النصب في المسألتين، وهما: لا تفعل فيكون خيراً لك ولا تدن من الأسد فيأكلك أما الأولى فجازت لتقدير الشرط ومعناه، ولا يراعى العطف لفساد المعنى، لو قلت: لا تفعل فأن يكون لك لم يجز لأن ظهور "أن" يحقق العطف ويبرزه للوجود كما لم يَجْزُ: ما تأتينا فأن تحدثنا، لأنه يطلب بعطف صريح ويفسد فيه معنى النصب بالفاء، ألا ترى أن المعنى ما تأتينا محدثاً ومعنى العطف: ما يكون منك إتياناً وحديثاً فكذلك هذا يجوز النصب فيه على معنى الشرط، وإن لم يتصرح العطف، وأما النصب في: لا تدن من الأسد فيأكلك، فعلى تقدير العطف أي لا يكن منك دنو فأكُلْ والمعنى حسن، ولا يجوز الشرط، و"لا" في قوله: ألا تأتيني أحدثك ولا يريد ألا تأتيني أحدثك لفساد المعنى وقد نص على أنه استفهام، وقوله<sup>(٣)</sup>: "لو نزلت عندنا" يجوز في لو التحضيض والتمني، ولا جواب لها هنا، إلا كما كان جواب التمني والتحضيض بالنصب والجزم، قال الله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وهذه تمن<sup>(٥)</sup>، وأنشد الأستاذ على التحضيض وهو اختياره:

(١) في الأصل: فيأكلك .

(٢) في الأصل: لتقديرها لا .

(٣) الكتاب (٩٤/٣) .

(٤) سورة الشعراء: ١٠٢ .

(٥) روح المعاني (١٠٦/١٩) .

لو كُنْتَ إِذْ جِئْنَا حَاولْتَ رُؤْيَتَنَا

أَوْ جِئْنَا مَاشِياً لَا يُعْرِفُ الْفَرَسُ

قال : فجَزَمَ على جوابِ التحضيضِ، أنشدَه الفراء<sup>(١)</sup> وأنشد الكوفيون في لو<sup>(٢)</sup>:

فلو نِشَّ المقابرُ عن كُليبٍ فيحبرَ بالذنائبِ أي زيرِ

وقوله<sup>(٣)</sup> : ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ... الآية .

اختلف الناس في تأويلِ الجزمِ في يغفرُ، علامَ أنجزمَ ؟ فروي عن الفراء<sup>(٤)</sup>، أنه انجزمَ على جواب هل أدلكم، وخطئَ فيه لأنه ليس بالدلالةِ تحبُّ المغفرة، وإنما قوله يغفر لكم جواب لتؤمنون وهو أمر بلفظ الخير . وفي قراءة عبد الله<sup>(٥)</sup> ﴿آمنوا بالله﴾ فهذا يُقَوِّي هذا التأويلَ، قال الفارسي<sup>(٦)</sup> : " فيكون يغفرُ لكم جواباً لقوله تؤمنون"، فيصير كأنه قال: آمنوا يغفرُ لكم، فقد وافق قولُ الفراء<sup>(٧)</sup> قولَ سيبويه في ﴿تؤمنون﴾ أنه أمرٌ على لفظِ الخير .

قال المفسر<sup>(٨)</sup> : " وهذه دعوى على سيبويه لم يُشير سيبويه في الآية

إلى شيءٍ من ذلك، بل أدخل الآية على الجزمِ على الجواب، والظاهرُ من كلامه

(١) انظر معاني الفراء (٢/٢٨٤) .

(٢) قائله مهلهل بن ربيعة . انظر : الأصول (٢/١٨٥)، الجمهرة (١/٢٥٣)، العيني (٤/٤٦٣)، اللسان (ذنب) . وبعد البيت:

يوم الشعثمين لقر عيناً وكيف لقاء من تحت القبور

قال ابن هشام في المغني: وقال بعضهم هي (لو) الشرطية أشربت معنى التمني.

(٣) سورة الصف : ١١، وهي من شواهد الكتاب (٣/٩٤) . وفي أصلنا: واليوم الآخر ويتضح الشاهد بالتي قبلها والتي بعدها

(٤) المعاني (٣/١٥٣، ١٥٤) .

(٥) البحر المحيط (٨/٢٦٣)، روح المعاني (٢٨/٨٩) .

(٦) التعليقة على سيبويه .

(٧) كذا وهو الفارسي .

(٨) هو أبو سعيد السيرافي كما مر، انظر شرحه على الكتاب (٣/٢٤٩، ٢٥٠)، وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج . تحقيق د. عبد الجليل شلبي (٥/١٦٦) .



على ذلك فائدتها العملُ بها، كأنه إِنْ دُلِّتُمْ فَقَعَلْتُمْ يَغْفِرُ لَكُمْ، ولا يحتاج إلى أمرٍ بلفظِ  
الخبر، ومن قرأ "آمِنُوا" كان الجوابُ له، وإِنْ أريدَ بالاستفهامِ التقريرُ لم يكن له جوابٌ  
لأن الكلامَ واجبٌ .

وقول جابر بن حني<sup>(١)</sup> :

أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مَلُوكٌ وَتَتَّقِي مَحَارِمَنَا لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالدَّمِ

شاهده / : فيه الجزم على جواب الاستفهام وهو قوله<sup>(٢)</sup> : ومما جاء أيضاً مُنْجَزِمًا على  
جواب الاستفهام، والمعنى عليه لأنه في معنى إِنْ لَمْ يَفْعَلُوا لم يَفْعَلْ، وإنما كان هذا المعنى  
لأن الدماء قد وقعت بينهم، ولذلك لم يجز فيه التحضيض، لأنه كان يصير المعنى إِنْ تَفْعَلُوا،  
وقد وقع الفعل، وكانوا قد قُتِلَ منهم وَقَتَلُوا هم من قاتليهم فقال شاعرهم : إِنْ لم تنته  
عنا مُلُوكٌ في القتل لم يذهب الدم بالدم، أي لم يفِ ماقتلنا منهم بما قتلوا مِنَّا، فإن  
انتهت بَاءُ الدَّمِ بالدم، والبَوَاءُ : القَوْدُ، و﴿تَبَوَّءَ بِإِثْمِي﴾<sup>(٣)</sup> ترجع<sup>(٤)</sup>، بِإِثْمِي، ولا  
تقدر هنا إلا النَّفْيُ، فتقول: أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مَلُوكٌ لم تنته عن قتلهم، فأدخل الهمزة في  
البيت على لا تَنْتَهِي وهو نفي، وجزم لا يَبُوءُ على جواب الاستفهام، وسَكَّنَ للجزم<sup>(٥)</sup>  
وَحَذَفَ وَحَرَكَ للسَّاكِنِينَ، وفيه زحافٌ لأنه فَعُولٌ مفاعيلٌ، وبعضهم يَرُوْيه: لا  
يَبُوءُ الدَّمُ، على الأصل، وهو شاذ، والزَّحَافُ أحسن، وحمله الأعلام<sup>(٦)</sup> على

(١) الكتاب (٩٥/٣)، تحصيل عين الذهب (٤٥٠/١)، المفضليات (ص ٢١١)، اللسان (بوأ) .

(٢) الكتاب (٩٥/٣) .

(٣) سورة المائدة : ٢٩ .

(٤) انظر على سبيل المثال : الدر المصون (٢٤٢/٤) .

(٥) في الأصل : "سكن الجزم" ولعل الصواب ما أثبتنا .

(٦) تحصيل عين الذهب (٤٥٠/١) .

الأمرِ وقدرُهُ : لتنته عنا ملوك لا يُؤَيُّ أي : إن انتهت عنا لم تقتل مِنَّا لم ييؤ الدم بالدم، وهذا قلبُ المعنى، وقد نص سيبويه على أن الجزمَ على جواب الاستفهام<sup>(١)</sup>، ثم حذف "لا" في التقدير، وأفسد الأعلام اللفظ والمعنى .

وقول جرير<sup>(٢)</sup> :

متى أنام لا يُؤرِّقني الكري

وبعده :

ليلاً ولا أسمع أجراس المطي

يروى بالسكون المحض في القاف، ويروى باختلاس الحركة وإشمام القاف الرفع بعد السكون، فمن سَكَنَ جَزَمَ من غير إشمام، وجَزَمَ على جواب الاستفهام، والتقدير: "متى أنام في غير السفر لا يُؤرِّقني الكري"، لأنه كان صاحب سفر فمتى نام أيقظه المكاري فلم يعد نومهُ نوماً، فقال عن وقتٍ إن نام فيه لم يؤرِّق، أيكون أو لا يكون ؟ وحمله على هذا ولم يحمله على السكون للتخفيف في مثل :

[ اشتر لنا سويقاً ]<sup>(٣)</sup>

لأنه لو رفع القاف لاجتمع فيه مثال فعل، فتركه ولم يُوجَّه الرواية عليه وإن كان كالم متصل، فحُمِلَ على وجه حسن بديع المعنى، والذي أشم ذهب إلى ذلك فسكَّنَ لمثالِ فعل وهو رِقْنِي وأبقى الإشمام إعلاماً بأنه مرفوع، وحسن له السكون كون

(١) جاء بعده في الأصل قوله: "وسكن للجزم وحرك للساكنين" فكانه تكرر الأولى حذفه.

(٢) الشاهد مجهول القائل، وانظر : الكتاب (٩٥/٣)، الخصائص (٧٣/١ ، ٣١٥)، النصف (١٩١/٢)، اللسان (مطأ) . ولم أجده في الديوان .

(٣) شاهد على الجمع بين الحذف وتسكين ما قبله وهو جزء من قول العذافر الكندي :

قالت سليمي اشتر لنا سويقاً واشتر وعجل خادماً ليقاً

ويروى دقيقاً .

انظر: الخصائص (٣٤٠/٢) (٩٦/٣) شرح الملوكي في التصريف (ص ٤٥٩)، البحر المحيط (٤٦٨/٦).

الضمير متصلاً فصلاً بمنزلة "يَتَّقُهُ" (١) و"يَلِدُهُ" (٢) فكأنه في كلمة، فإذا كان يُؤَرِّقُنِي في موضع رفع كان في موضع الحال - أي متى أنام غير مؤرَّق ؟ وهما معنيان حسان، ولو رفع لانكسر البيت .

والكَرِّيُّ (٣) الْمَكَارِي .

وذكر الجزم في : ايتني آتِك، على ما تقدم، وأجاز الرفع على القطع، على خير ابتداء مضمير . ويجوز على الحال أي : ايتني في هذه الحال، ولم يقصد إليه، وقد ذكر الحال في المسائل بعد، ولا فرق بينهما .

وقول الأخطل (٤) :

وقال رائدُهم أرسُوا نزاوِلُها فكلُّ حتفٍ امرئٍ يمضي لمقدارٍ

شاهده : رفع نزاوِلُها على خير ابتداء مضمير على القطع أي، اثبتوا : نحنُ نعالِجُها . ولا يمتنع الحال وإن كان القطع فيها أظهر، ولو كان موضعُ يُجزم فيه لجاز الجزم على الجواب يقول : أرسَلُوا طالباً لهم خمرأً فظفر بها، فقال لهم : اثبتوا في مكانكم ونعالِجُ شراؤها والخديعة فيها والافتراس، ثم قال : الموتُ لا بد منه، فلتبادِرْهُ بإنفاقِ المالِ فيها وإكمالِ اللذة، وقول الأنصاري - قال ثعلب : هو عمرو بن

(١) قراءة "يتقه" من آية النور : ٥٢ ﴿ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه﴾ برواية حفص عن عاصم .

انظر حجة القراءات لابن زنجلة (ص ٥٠٣) والبحر المحيط (٤٦٨/٦) .

(٢) جزء من بيت شعر لرجل من أزد السراة هو بتمامه :

عَجِبْتُ لمولود وليس له أب وذِي ولد لم يلدْهُ أبوان

انظر: الكتاب (٢٦٦/٢)، أصول ابن السراج (٣٦٤/١)، (١٥٨/٣)، الخصائص (٣٣٣/٢)،

ابن يعيش (٤٨/٤، ١٢٣/٩)، شرح الرضى على الشافعية (٤٥/١)، الخزانة (٣٨١/٢) .

(٣) إصلاح المنطق (ص ٢٤٣، ٣٠٥) .

(٤) لم يرد في شعره، انظر: الكتاب (٩٦/٣)، ابن يعيش (٥٠/٧)، الخزانة (٨٦/٩) .

الاطنابة - وأنشده أبو عبيدة في حرب الأوس والخزرج لعمر و<sup>(١)</sup> بن امرئ القيس يجب  
مالك بن العجلان الخزرجي فقال:

يا مال والسيّد المعمّم قد	يُبْطِرُهُ بعدَ رأيهِ السَرَفُ
نحنُ بما عندنا وأنت بما	عندك راضٍ والرأي مُختَلِفُ
لا يُرفَعُ العبدُ فوقَ قيمته	والحقُّ يُؤتَى به ويُعترفُ
خالفتَ في الرأي كلَّ ذي فخر	يا مالِ والحقُّ عنده فقِفُوا
تؤتون فيه الوفاء معترفاً	بالحق فيه لكم فلا تكفُ

وهي قصيدة استشهد سيبويه بالعجز والصدر من البيتين من حيث كان  
فيهما الشاهد، وهو رفع تؤتون على القطع من الأمر، والجزم صالح / من جهة

المعنى

لو أمكن في الشعر، والحق منصوب بفعل مضمر يفسره قفوا، أي: الزموا الحق،  
قفوا عنده، لأن "قفوا" قد تعدى إلى ضميره بواسطة الظرف و"مُعترفاً" بكسر الراء  
وفتحها، حال من الوفاء، وبالحق متعلق به، وبه صلحت للحال للوفاء . ومن فتح الراء  
جعل "افتعل" كفعل أي معروفاً ويجوز الحال في تؤتون، والقطع أحسن .

وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

كُونُوا كمن آسى أخاه بنفسه نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا

شاهده : رفع "نعيش" على القطع أو على خبر "كان" بعد خبر ويجوز فيه الحال،  
والخبر في الجار والمجرور، والجزم صالح في المعنى على جواب "كونوا". ويريد بقوله<sup>(٣)</sup> :  
"فهو"

(١) انظر الكتاب (٩٦/٣) ، تحصيل عين الذهب (٤٥٠/١) ، زيادات ديوان قيس بن الخطيم .

(ص ٢٣٨ - ٢٣٩) ، معاني الفراء (٤٣٤/١ ، ٤٤٥ ، ٧٧/٣ ، ٣٦٣/٢) ، ونسبته في هذا  
الموضع لمرار الأسدي ، وابن السيرافي (ص ٢٧٩ ، ٥٩٢) ، الخزانة (٢٧٥/٤ ، ٢٧٦) ،  
اللسان (فجر) .

(٢) هو معروف الديري . انظر الكتاب (٩٦/٣) ، (٩٧) .

(٣) الكتاب (٩٧/٣) .

قبيحٌ إن جُزمت". يريد: لا يجوزُ وقد تقدم له ذلك، والفاء في قوله فإنّه يأكلُك<sup>(١)</sup> للعطف لا للجزاء ولا يجوز الرفع فيه على الحال كما جاز في "نعيش" فإذا دخلت الفاء نصبت على تأويل العطف كما تقدّم، لا على تقدير الشرط ويجوز الجزم على الحمل على "لا تدن" أي: لا تدن فلا يأكلُك عطفُ جملة على جملة .

وقوله: " والجزاء هنا مُحال "<sup>(٢)</sup> نصٌ بنفي الجزم من الجحد، وقوله<sup>(٣)</sup>: " وإنما قبح الجزم في هذا " يشير إلى الجزم في يأكلُك .

وقوله: " وإن أدخلت الفاء "<sup>(٤)</sup> ، يريد الفاء التي تنصب بعدها لا فاء العطف التي يرتفع ما بعدها .

وقوله<sup>(٥)</sup>: " لا تذهب به تغلب عليه " نصٌ برفع "لا تدن من الأسد يأكلُك" والحال في هذه المسائل التي ذكر بعد أحسن منها فيما تقدم، ولذلك ذكرها هنا، وسكت عنها هناك .

وأما قوله<sup>(٦)</sup>: ﴿ذرهم في طغيנם يعمهون﴾ فلم يقع في الكتاب العزيز هكذا، بل ﴿ونذرهم في طغيנם﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿ذرهم في خوضهم يلعبون﴾<sup>(٨)</sup> والجزم في ﴿لا تخف دركاً ولا تخشى﴾<sup>(٩)</sup> حسن والمسائل إلى البيت بينة .

وقول الأخطل<sup>(١٠)</sup>:

كرّوا إلى حرّيتكم تعمرونهما      كما تكرّوا إلى أوطانها البقر

(١) - (٤) الكتاب (٩٧/٣) .

(٥) الكتاب (٩٨/٣) .

(٦) انفردت بها إحدى النسخ التي كانت بين يدي الشارح فيما يظن، إذ لم يرد لها ذكر في طبعتي بولاق وهارون وفي سورة الأعراف: ١٨٦ قال الله عز وجل: ﴿من يضل الله فلا هادي له وينذرهم في طغيנם يعمهون﴾ .

(٧) سورة الأنعام: ١١٠ .

(٨) سورة الأنعام: ٩١ .

(٩) سورة طه: ٧٧ .

(١٠) شعره (ص ٢٠٦) مع اختلاف الرواية، والذي فيه يخرج الشاهد عن نطاق الاستشهاد وهو: كرّ إلى حرّيتهم يعمرونها وانظر: ابن يعيش (٥٠/٧)، المقرب (ص ٣٠٠) .

شاهده : رفع تعمرونها على القطع، أي : أنتم تعمرونها، أو على الحال، ولا فرق بين الحال في البيت، والحال في المسائل التي لم يُذكر فيها الحال .  
والحرّة : أرض ذات حجارة سود، وثناها بحرة أخرى تليها، والجزم صالح في غير الشعر .

وقوله<sup>(١)</sup> : "مُرّه يَحْفِرُهَا" . انجزم على جواب الأمر، والمعنى : مُرّه بالحفر يحفر، والجار والمجرور لـ "مر" محذوف كما تقول : مُرّه بالقيام يقيم، فَحُذِفَ .  
وقوله<sup>(٢)</sup> : "قُلْ لَهُ يَقلْ ذَاكَ" و﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٣)</sup>، والمعنى : قُلْ لَهُ قُلْ يَقُلْ، وقُلْ لَهُمْ أَقِيمُوا يُقِيمُوا، ولا فرق بينه وبين قوله "مره يحفرها" لأنه حذف مجرور الأمر، كما حذف هنا مفعول القول، وهذا لا خلاف فيه بين الأمة، لأن القول لا معنى له دون معموله، فلم يتم قُلْ هنا إلا بـ "قُلْ" الثانية، كما تقول : "قُلْ لَهُ يَخْرُجْ" و"قُلْ لَهُ يَأْكُلْ" المعنى : قُلْ لَهُ اخْرُجْ يَخْرُجْ وقُلْ لَهُ كُلْ يَأْكُلْ، فحذف مفعول القول للدلالة الجواب عليه، لأنه من لفظه، والجزم على جواب الملفوظ به لا محالة، لأن الثاني مفعول للأوّل .

وذكر المبرد في فرخ الجرّمي<sup>(٤)</sup>، أن الفعل المجزوم هنا على الجواب أمر مبني، أي : قُلْ لَهُمْ : أَقِيمُوا، فوقع المستقبل موقعه مبني، وهو قول مرغوب عنه، ولا ضرورة تُخْرِجُ إلى خروجه عن أصله، وبناءه .

(١) ، (٢) الكتاب (٩٩/٣) .

(٣) سورة إبراهيم : ٣١ .

(٤) الفرخ كتاب أبي عُمَرَ الجرّمي على سيبويه .

انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة (٨٢/١ ، ٨٣) .

وقوله<sup>(١)</sup>: "وقد جاء رفعه على مره أن يحفرها" يريد قالوا: "مره يحفرها" بالرفع، وفي كل ما يصلح فيه ذلك من المسائل فحذفت "أن" ورفع الفعل على ذلك المعنى، الذي هو "مره أن يحفرها" كقوله<sup>(٢)</sup>: "تسمع بالمعيدي لا أن تراه" فكأنه أوقع الفعل موقع اسم فاعل، وأوقع موقع المصدر المقدر بـ"أن" والفعل، فلما حذفت أن رفع الفعل، وإنما احتيج إلى تقدير اسم الفاعل ولم يقل: الفعل في موضع المصدر، لأن الفعل لا يقع موقع المصدر، فجعلوا اسم

الفاعل واسطة بينهما بالتخيّل، وهذا بمنزلة "عسى زيد يفعل" في الوجه الذي ذكر هنا وقد تقدّم الوجه الآخر<sup>(٣)</sup>، الذي هو التشبيه بـ"كان". فاللفظ / على الحال، والمعنى على ١٧ المفعول من أجله، وقد بين ذلك في كلتا الروايتين الواقعتين هنا، وعليه جاء: أحضر الوغى والدليل على أن الموضع للمصدر عطفه: "وأن اشهد" عليه والتقدير حاضراً الوغى<sup>(٤)</sup>، مغيراً من "أن احضر" فهذه معاملة لفظية والمعنى على المصدر.

يقول<sup>(٥)</sup>: "لما حذفت أن صيرها مراعاة في المعنى، كما فعل في "عسى"، وصير اللفظ واقعاً موقع الاسم المنصوب خيراً أو حالاً، ألا تراه يقول<sup>(٦)</sup>: "وأجروا اللفظ كما أجروه في "كنت" لأنه فعل مثله". يريد "عسى" وأخواتها.

ومن الدليل على مراعاة "أن" حمل المصدر على الفعل، ويقوي هذا ما ذكره في رفع الفعل حين قال<sup>(٧)</sup>: وكأنهم إنما

(١) الكتاب ٩٩/٣.

(٢) انظر الكتاب (٤٤/٤) الخصائص (٣٧٠/٢)، مغني اللبيب (٥٩٢/٢، ٦٤١)، الخزانة

(٣١٢/١، ١٤/٢)، أمثال أبي عبيد (ص ٩٧) وغيرها.

(٣) انظر الكتاب (١١/٣).

(٤) يشير إلى قول طرفة الآتي.

(٥) راجع الكتاب (٨/٣).

(٦)، (٧) الكتاب (١٢/٣).

مَنْعَهُمْ أَنْ يَسْتَعْمِلُوا فِي "كُذِّتَ" الْأَسْمَاءَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى مَا تَدْخُلُهُ أَنْ .  
ومن الدليل على أن الفعل لا يَقَعُ عِنْدَهُ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ قَوْلُهُ (١) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى  
مَعْنَى لَكِنْ: "وَلَوْ لَا "مَا" لَمْ يَجْزُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ كَمَا لَا يَجُوزُ [بَعْدَ] (٢) مَا أَحْسَنَ  
لِغَيْرِ مَا" .

وَأَمَّا وَقَوْعُ الْفِعْلِ مَوَاقِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ فَهُوَ كَثِيرٌ، لِلْمُضَارَعَةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا .  
وقول طرفة (٣) :

أَلَا أَتِيهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعْيِ

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

شاهده: رفع "أحضر" بعد اسقاط "أَنْ"، دليل ذلك دخول "أَنْ" على المعطوف،  
وأنه معمولٌ لـ "الزاجري" .

قال أبو علي الفارسي (٤) :

"وَرَوَى الْمَازِنِيُّ عَنْ [ابن] (٥) قُطْرُبَ عَنْ أَبِيهِ: أَحْضَرَ بِالنَّصْبِ .

وأما قوله تعالى (٦) : ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ فهي عنده (٧) على وجهين :

أحدهما: اعتمادُ الهمزة على "أَعْبُدُ" ونصبُ غيرِ بهِ، والغَيُّ تَأْمُرُونِي، والتقدير :  
قل : أَفَأَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ فِيمَا تَأْمُرُونِي بِهِ .

(١) الكتاب (٣٢٦/٢) .

(٢) في الأصل [بدل ما أحسن] وصحته من المطبوع .

(٣) ديوانه (ص ٣١)، انظر : مجالس ثعلب (ص ٣١٧)، الأمالي الشعرية (٨٣/١)، المقتضب

(٢/١٣٤)، سر الصناعة (٢٨٦/١)، العيني (٤٠٢/٤)، الخزانة (١١٩/١) .

(٤) المسائل العسكرية (ص ٢٠٢) .

(٥) زيادة من المسائل العسكرية لم ترد في النسخة والسياق يقتضيها .

(٦) سورة الزمر : ٦٤، وراجع البحر المحيط (٢٦٣/٨) .

(٧) الكتاب (١٠٠/٣) .



والثاني: كالأول، غير أنَّ تأمرؤني مرفوعٌ وحُذِفَت النون تخفيفاً، لاجتماع النونين، كقوله<sup>(١)</sup>:

يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

﴿فَبِمَ تَبَشِّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، أراد "فَلَّيْنِي"، و"تَبَشِّرُونَنِي"، وأراد: أن تأمرؤني، فَحُذِفَت أَنْ: وهو الذي يدلُّ عليه نصُّه لقوله<sup>(٣)</sup>: "وإن شئت كان" على كذا، ولم يتقدم إلا ذكرُ الإلغاء وهو بديع .

ويجوز في الآية<sup>(٤)</sup>: أن تعتمد الهمزة على "تأمرؤني" وغيرَ مفعولٍ ثانٍ لـ "تأمرؤني" بعد إسقاط الحرف ك: أمرتك الخير" و"أعبد" مرفوع بعد إسقاط "أَنْ". ولم يذكره سيبويه، والذي قال أحسن .

وخرج المبرد<sup>(٥)</sup> قولَ سيبويه على الوجه الأول، والوجه الثالث، وليس كما زعم لما ذكرنا .

(١) صدره :

تراه كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً

قائله : عمرو بن معديكرب . شعره (ص ١٨٠) .

انظر : الكتاب (٥٢٠/٣)، ابن يعيش (٩١/٣)، مغني اللبيب (٦٢١/٢)، اللسان (فلا)، الخزانة (٣٧١/٥) .

(٢) جزء من آية : ٥٤ من سورة الحجر : ﴿قال أبشرتموني على أن مسني الكبر فبم تبشرون﴾ .

(٣) الكتاب (١٠٠/٣) .

(٤) قوله تعالى : ﴿أفغير الله تأمرؤني أعبد أيها الجاهلون﴾ . سورة الزمر : ٦٤ والاستشهاد بها على قراءة نافع، بنون مخففة كما في الإقناع (٧٥١/٢) . وقد ضبطت النون مشددة في الكتاب . وليس عليها استشهاد سيبويه .

(٥) المقتضب (٨٥/٢) .

## باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي

قوله: "لأنَّ فيه" <sup>(١)</sup> الضمير عائدٌ إلى الباب أو إلى الكلام ومن قال "فيها" عاد إلى الحروف، هذه الثلاثة <sup>(٢)</sup> الأسماء لك فيها وجهان، إن شئت قدَّرت الخير محذوفاً غير منوي سدَّ الجواب مسدده وإن شئت كان الجواب هو الخير، لأن الكلام أمر، غير مُقتَرِ إلى شيء، والمعنى: اكتفى ينم الناس، وهذا الوجه أحسن. وكلُّها شاذ، ولفظها مخالفٌ لمعناها، بمنزلة "غفر الله لك" و"عَلِمَ الله لأفعلن" اللفظ خير، ومعنى الأول دعاء والثاني قسم، وهما على غير لفظ الدعاء والقسم.

وكذلك "اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه" <sup>(٣)</sup> المعنى <sup>(٤)</sup> فيه كما ذكر ولا يقاس على شيء منه.

ومعنى "شَرَعُكَ" و"كَفَيْكَ" و"حَسْبُكَ" واحد، وتشبيهه ﴿وَأَكُنْ﴾ <sup>(٥)</sup> بيت زهير <sup>(٦)</sup>، حسن، لأنه صريح حمل على المعنى وقد مضى البيت بشرحه. وحُمِلَ "سابق" على إرادة الباء في "مدرَك" و﴿وَأَكُنْ﴾ على إرادة الجزم في "أَصْدَق". وذلك أن النصب بالفاء بعد التحضيض حسن، وكذلك الجزم بعده بغير الفاء، فجزم

(١) الكتاب (١٠٠/٣).

(٢) هي: حسبك وكفيك وشرعك.

(٣) هذا قول الحارث بن هشام. وانظر: الكتاب (١٠٠/٣)، (٥٠٤)، النكت (٧٥٢/٢)، السيرافي (٢٥٤/٢)، نتائج الفكر (ص ١٤٦) وغيرها.

(٤) نحو في الأصل ولعل النص ما أثبتنا.

(٥) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾. سورة المنافقين: ١٠.

(٦) قوله: بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى

ولا سَابِقَ شَيْءٍ إِذَا كَانَ جَائِيَا

الكتاب (١٠٠/٣).

المعطوف على نية الجزم في المعطوف عليه .

وقرأ بعضهم<sup>(١)</sup> : ﴿وَأَكُونَ﴾ حمل اللفظ على اللفظ وحذف بعضهم الواو في الخط مع النصب هكذا "وأكن"، والقراءة بإثبات الواو، كقولهم : علي بن أبو طالب - كتبه بعضهم بالواو، وقراءته بالخفض على الأصل، ذكره الفراء<sup>(٢)</sup>، ومنه قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup> :

أو قديرٍ مُعَجِّلٍ /

خفض "قدير" على تَوَهُمِ الخفض في صيف بالإضافة، كأنه قال: مُنْضِجٌ صَيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ، والتنوين، والنصب هو الأصل، والإضافة حسنة .  
ومنه قول عمرو بن مَعْدِي كَرَبٍ<sup>(٤)</sup> :  
دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً      يوماً وَأَكْفِكَ جَانِباً  
وهذا مثل الآية<sup>(٥)</sup>، سواء .

وقول عمرو<sup>(٦)</sup> بن عمار الطائي، ووقع في الأشعار الستة

(١) وهي قراءة الحسن وابن جبير وأبو رجاء وابن أبي إسحاق ومالك بن دينار والأعمش وابن محيصن وعبد الله بن الحسن العنبري .

البحر المحيط (٢٧٥/٨)، روح المعاني (١٩/١٨)، النشر في القراءات العشر (٣٨٨/٢) .

(٢) المعاني (١٦٠/٣) .

(٣) ديوانه ص ١٢٢ والبيت بتمامه :

وظل طهارة اللحم ما بين مُنْضِجٍ      صَيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجِّلٍ  
وانظر : مغني اللبيب (٤٦٠/٢) .

(٤) شعره جمع مطاع الطرايشي (ص ١٦٩) .

وانظر: المفصل (ص ٢٥٧)، شرحه لابن يعيش (٥٦/٧)، الخزانة (١٠٠/١) .

(٥) هي آية المنافقين المذكورة آنفاً .

(٦) لم يرد ضمن المطبوع من الأشعار الستة، ونسبته في الكتاب (١٠١/٣) لعمرو بن عمار

كما نسب لامرئ القيس أيضاً، والبيت في ديوانه (ص ١٧٤)، وانظر : المقتضب

(٢٣/٢، ٦٧)، المعاني (١٤٦/٢)، اللسان (ذرا) .

لزهير في الزوائد:

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدْنَهُ      فيدرك من أخرى القطاة فتزلق  
لم يأت به شاهداً، وإنما أراد أنه نهى وأن الأفعال فيه مجزومة ومعطوف بعضها  
على بعض، وفيه عطف جملة نهى على أمر، كقولك<sup>(١)</sup>:  
لا تهلك أسي وتحمّل

ويروى: "فَيَذْرُكُ" أي "يسقط"، يقال: "أذراه" إذا أسقطه عن ظهره .  
ومعنى صَوِّبْ: خُذْ بِهِ الْقَصْدَ .

والقطاة: مَقْعِدُ الرَّدْفِ، وأخراها: أَخْرَجَهَا، يأمره بالرفقِ بِفَرْسِ رُكْبِهِ للصَّيْدِ، لئلا  
يرميه عن ظهره لنشاطه وقوته .

وقوله: "لا يُرِيْنِكَ"<sup>(٢)</sup> نهى للغايات، و"لا أُرِيْنِكَ"<sup>(٣)</sup> نهى لنفسه في اللفظ،  
والمعنى للمخاطب، كأنه قال: لا تتعرض لي فأراك، وهو كقوله<sup>(٤)</sup>:

ولا أُنبأَنَّ بَأَنَّ وَجْهَكَ شَانَهُ      خُمُوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ  
أي: لا تخمشي وجهك، فأخبر به .

وقيل: أنزل نفسه منزلة الغائب، والأول أجود .

وقوله<sup>(٥)</sup>: "أَتَيْتِ الْأَمِيرَ لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ" المعنى فيه "لئلا" فحذف "أن" ورفع الفعل،  
وهو عذرٌ للمجيئ .

(١) قائله امرؤ القيس ديوانه (ص ٩) والبيت بتمامه :

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطْيُهُم

يقولون لا تهلك أسي وتحمّل

(٢)، (٣)، (٥) الكتاب (١٠١/٣) .

(٤) صدره الفراء مع بيت قبله بقوله: وقد أنشدني المفضل الضبي، أما الأول منهما فهو:

أَفَاطَمَ إِنِّي هَالِكٌ فَتَبَيَّنِي      وَلَا تَجْزَعِي كُلَّ النِّسَاءِ تَعِيمٌ

المعاني (١٨٥/١) ، وفي إيضاح شواهد الإيضاح ص ١٣٧ أن قائل البيت عبد القيس بن خفاف  
البرجمي .

ومنع الجزم في الواجب، وخطأه في الكلام، وأجازه في الشعر، ولم يُشَد فيه .  
والكوفيون يميزون الجزم في "يقطع" من حيث كان عذراً ويميزونه في الكلام، إذا وقعت  
"لا" موقع "أن" .

وزعم الفراء<sup>(١)</sup> أن العرب تجزم هنا، وهو الموضع الذي يقع فيه موقع "أن لا" . وأنشد<sup>(٢)</sup>  
الفراء :

لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا      وجئتنا ماشياً لا يُعرفِ الفرسُ  
وغيره من الأبيات .

ولم يصل إلى سيبويه، ولذلك قال<sup>(٣)</sup> بعد إخباره به : "ولانعلم أن هذا جاء في الشعر  
البتة"، فلولا أنه أعلم بأنه جائز في الشعر لمنعه البتة، لأن مثل هذا لاحظ للقياس فيه . ووقع بعد  
قوله البتة، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

لَطَالَمَا حَلَّاتَمَاهَا لَا تَرْدُ<sup>(٥)</sup>

ف"لا ترد" ليس بمجزوم، ولكن الشعر مقيد<sup>(٦)</sup>، ومعناه "لئلا

(١) مثل الفراء للجزم بقول العرب: ربطتُ الفرسَ لا يَتَفَلَّتْ وأوثقتُ العبدَ لا يَفِرُّ بالجزم والرفع، قال

: وإنما جُزِمَ لأن تأويله "إن لم أربطه فر" فجزم على التأويل . انظر : المعاني ٢٨٣/٢ .

(٢) المعاني (٢٨٤/٢)، والبيت سبق أن استشهد به الشارح (ص ٣٠) .

(٣) الكتاب (١٠١/٣) .

(٤) لم يرد البيت في هذا الموضع من طبعتي بولاق وهارون وإنما وقع للشارح كما أشار بعد في  
النسخ الشرقية وربما كان من زيادات الشراح، وانظر قول أبي العباس الآتي في آية البروج  
: ١٠، أنا وضعتها في الكتاب .

(٥) من شواهد الفراء في كتابه الأيام والليالي والشهور (ص ٧٨) قول الراجز :

راع لها يدعي وساقٍ مُسْتَعِدٍّ      قد طالما حلَّاتَمَاهَا لا تَرْدُ  
فَحَلِيَّاهَا وَالسَّجَالُ تَبْتَرِدُ      تَشْفِي بَرِدِ الْمَاءِ مَا كَانَتْ تَحِدُ  
مِنْ حَرِّ أَيَّامٍ وَمِنْ لَيْلٍ وَمِدٍّ

والشاهد يرد في المصادر على أنه صدر بيت عجزه :

فَحَلِيَّاهَا وَالسَّجَالُ تَبْتَرِدُ .

وانظر مثلاً : المعاني (٢٨٤/٢)، اللسان (حلاً) .

(٦) القافية المقيدة هي ما كان رويها ساكناً .

تَرَدَّ" كما أنَّ معنى "لا يقطع اللَّصَّ : "لئلا يقطع اللَّصَّ" .

هذا الكلام ثابت في النسخ الشرقية وهو يبيِّن . ويجوز الجزم فيه عند الكوفيين .  
وقد تقدَّم الكلام على "أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلِقاً أَنْطَلِقُ مَعَكَ" وذكر<sup>(١)</sup> هنالك أنَّ "أَمَّا" هذه لا يظهر معها الفعل، وأن "مَا" لزمت لتكون عوضاً من ذهاب الفعل .  
وقد زعم بعض الكوفيين أنَّ "إِنْ" إذا وَلَّيْتَ الأسماء فتحت .  
فقال : "أَمَّا زَيْدٌ قَائِماً تَقُمْ" وقد حكاه ابن السراج<sup>(٢)</sup> وغيره .  
قال الأستاذ أبو بكر : "ولم أره ليحي" ، وكأنهم قاسوه على قوله<sup>(٣)</sup> :  
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... البيت

ومنعهُ الجزاء والاستفهام في "ما تدوم لي أدوم لك" ، و"كُلَّمَا تَأْتِينِي آتِيكَ" . هذا كله كما ذكر ما دامت موصولة . وقد صرَّح بذلك ولم يذكر فيما مثَّلَ به إلا الموصولة .  
قال أبو علي<sup>(٤)</sup> : "ولم يُرد بـ"كُلَّمَا" المضافة إلى الاستفهام كما ذكر المبرد، وردَّه عليه" .

وهي منصوبة على الظرف على حذف مضاف، أي: مُدَّة ما تدوم لي،  
والتقدير: أدوم لك مُدَّة دوايمك لي . فَحَذَفُ المُدَّةِ بمنزلة: مُقَدِّمِ الحَاجِ، وجعل "كُلَّمَا" بمنزلة مضافة إلى المصدر، ولا يجوز ذلك فيهما ما دام على هذه الصفة :

(١) الكتاب (١٠١/٣) .

(٢) الأصول (١٨٧/٢) .

(٣) قاله العباس بن مرداس، ديوانه (ص ١٢٨)، وانظر : المنصف (١١٦/٣)، الخصائص

(٣٨١/٢)، الأمالي الشجرية (٣٤/١، ٣٥٣، ٣٥٠/٢)، المقرب (ص ٢٨٤)، المغني (٣٥/١)،

٥٩) وغيرها وعجزه :

فإنَّ قومي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

(٤) الفارسي : ولم يرد كلما المضاف إلى ما التي للاستفهام كما رد أبو العباس في الغلط . التعليقة،

وانظر : الانتصار (ص ٢٠٨) .

الشرط والاستفهام، لأنَّ ما المصدرية حرفٌ عنده وهي التي تتقدَّر بالمصدر، وقد نص على أن الصلة تمنع الشرط في قوله<sup>(١)</sup> في آخر الباب "وان لم يُجزم لأنه صلة"، ولا يمتنع دخول الفاء في شيء منها، فإن آثرت الشرط والاستفهام صيرتَها اسماً كأسماء الشرط والاستفهام ولم تكن موصولةً وصارت عاملةً فيما بعدها، ومعمولةً له .

ولم يُجزَّ أحدُ الشرط فيها وهي حرفٌ . وكذلك تقع "مهما" من حيث كانت

"مأماً" أو "ممةً ما" . ألا ترى / إلى جريها في حُكمها وقد قال<sup>(٢)</sup> :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ      أَوَدْتُ بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

فاستفهم بها، وتقع مصدراً، قال<sup>(٣)</sup> :

وَذُو الرُّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ<sup>(٤)</sup>

المعنى : أي قولٍ يَقُلْ يَصْدُقُ فيه، فهي هنا مفعولة لـ "يَقُلْ" بمعنى المصدر من غير صلة، ولذلك كانت جزاء .

وإذا كان صريحُ الشرط بالأسماء كان مُستديماً لإِبْهَامِهَا، وكذلك بالظروف أيضاً -

لابْهَامِهَا - وإذا كان بالحروف اِحْتَمَلَ الوجهين، ألا ترى إلى قوله<sup>(٥)</sup> :

(١) الكتاب (١٠٢/٣) .

(٢) قائله عمرو بن مَلِيقُ الطَّائِي . انظر : نوادر أبي زيد (ص ٢٦٧)، المغني (٣٠٨/١، ٣٣٢)، شرح

أبياته (٣٦١/٢)، اللسان (مه)، الخزانة (١٨/٩، ٥٢٤) .

(٣) قال سيبويه : هو مصنوعٌ على طَرَفَةٍ وهو لبعض العباديين ولم أجده في ديوانه، وإنما وجدت بيتاً واحداً

من القافية ذاتها ولعله رديفه، أما الذي في الديوان (ص ١٠٠) فهو :

وَنَفْسِكَ فَانْعَ وَلَا تَنْعَنِ      وَدَاوِ الْكُلُومَ وَلَا تَبْرُقِ

(٤) صدره : أسعد بن مال ألم تعلموا .

وانظر : الكتاب (٢٥٥/٢)، تحصيل عين الذهب (٣٣٧/١) وسعد بن مالك : حي من بكر بن وائل،

وهم رهط طرفه .

(٥) قائله الأعشى وروايته في ديوانه (ص ٦٨) :

مَنْ يَلْمُنِي عَلَى بَنِي بَنِي حَسًّا      نَ أَلْمُهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

انظر : الكتاب (٧٢/٣)، الأماشي الشجرية (٢٩٥/١)، الإنصاف (ص ١٨٠)، ابن يعيش (١١٥/٣) .

إِنَّ مِنْ لَامٍ فِي بَيْتٍ حَسًّا      نَ أَلَمُهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ  
وقوله (١):

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا (٢)  
لا يريدُ بذلك رجلاً واحداً ولا امرأة .  
وفي الظروف:

مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا (٣)  
وقوله (٤) في الحروف :

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَى عَلَاتِهِ هَرَمًا (٥)  
وحكى الجرمي (٦) عن بعضهم: أَنَّ الْعَرَبَ تَجَزَّمُ بِـ"أَمَّا" قَالَ وَلَمْ يَحْكِهِ غَيْرُهُ . وَأَمَّا دَعْوَلُ الْفَاءِ  
- بعد - الذي والتي، وكلُّ رجلٍ يَأْتِينِي : فقد تقدم في باب (٧) الأمر والنهي من الاشتغال  
بأبدع بيان .

وأجاز الأستاذ أبو بكر: " كلُّ رجلٍ فَلَهُ درهمٌ " إذا أراد المبالغة في الرجولية، فقام  
ذلك مقام الفعل الذي يوصفُ به ثم منعه في الإقراء الثاني .

وينبغي ألا يُقاس هذا، لأن الجزاء في كل هذا غير مستحكم .  
ولما تَخَيَّلَ من تَخَيَّلَ أَنْ الْفِرَارَ مِنَ الْحَرْبِ يُنْجِيهِ مِنْ

(١) نسب للأخطل وليس في ديوانه . وانظر : الأمالي الشجرية (٢٩٥/١)، ابن يعيش (١١٥/٣)،

المقرب (ص ١٢٠، ٣٠٤)، المغني (٣٦/١)، الخزانة (٤٥٧/١، ٤٢٠/٥) .

(٢) عجزه :

يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءَ

(٣) من شواهد الشارح التي سبقت وانظر (ص ٢٣) وعجزه :

تَجِدُ حَطْبًا حَزْلًا وَنَارًا تَأْجَجًا

(٤) لزهير في ديوانه (ص ٧٦)، وانظر الأمالي الشجرية (٥٩/١) .

(٥) عجزه :

تَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

(٦) أبو علي : وحكى أبو عمر في كتابه عن بعض العلماء أظنه الأصمعي أنه حكى الجزاء بأمَّا

قال : ولم يحكه غيره . التعليقة .

(٧) كلام أبي الحسن في هذا الباب لم تتضمنه القطعة المتاحة من الشرح .



الموت، قيل له<sup>(١)</sup>: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ .  
 ووقع في الكتاب متصلاً بقوله: ﴿فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ : ومثل ذلك قوله<sup>(٢)</sup>: ﴿إِنَّ  
 الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ الآية . ووقع في الشَّرقية قال أبو العباس: أنا وضعتها في  
 الكتاب.

قلتُ : وليس فيها معنى زائد على ما تقدم .  
 وأما قوله<sup>(٣)</sup>: "وَمَنْ هَابَ أسبابَ المنية يُلْقَهَا"<sup>(٤)</sup> .  
 فإنه جعل تهيب أسبابها سبباً للقائها، إذ من لم يهبها عند هذا لم يلقها، وهذا على التجوز  
 والسعة وقد علم بلقائها<sup>(٥)</sup> تهيبها أو لم يتهيبها، فلا معنى لتهيبها .  
 وأما قوله<sup>(٦)</sup>: "إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكَتْ يَبُوتَهُمْ"<sup>(٧)</sup> .  
 فعلى معنى إن يفخروا بِقَتْلِكَ فخرت أنت بهذا لأن القتل قد وقع، ويونسُ بهذا  
 إنشاد (ح)<sup>(٨)</sup> في قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ .

(١) سورة الجمعة : آية ٨ .

(٢) سورة البروج : آية ١٠ .

وجاء في المسائل المثورة بعد ذكر هذه الآية قول أبي علي : قال أبو عمر : الفاء هاهنا دخلت  
 للتوكيد، قال : لأن هذا إيجاب مخالف للصفة لا للموصوف، وإذا كان هذا هكذا أدخلت  
 للتوكيد .

(٣) قائله زهير بن أبي سلمى . ديوانه (ص ٣٠) وانظر معاني الفراء (٦/٢) .

(٤) عجزه :

ولو نال أسبابَ السماءِ يُسَلِّمَ

(٥) لأبي علي تعليل نحو هذا، وانظر : المسائل المثورة (ص ١٦٨) .

(٦) لرجل من بني نصر . انظر : الجمهور (٢/٣٤٦)، أمالي القالي (٢/٧٢)، شرح الحماسة

للمرزوقي (٢/٨٤٥)، وروايته فقد ثلثت عروشهم .

(٧) عجزه :

بعثية بن الحارث بن شهاب

(٨) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، انظر المعاني (١/٦٠، ٦١) .

(٩) سورة البقرة : ٩١ .

ولبعضهم<sup>(١)</sup>:

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة<sup>(٢)</sup>

قال<sup>(٣)</sup>: "والجزاء للمستقبل، والولادة قد مضت"، والمعنى: إذا ما انتسبت لم أخز لأنني لم تلدني لئيمة.

وقد تجعل العرب جواب الشرط جواباً للشرط وحده، تفعله في الجواب الذي لا بد من وجوبه عاماً كقوله:

ومن هاب أسباب المنيّة يلقها

وقع الجواب هنا خصوصاً بمن هاب أسبابها وهو واقع بمن هابها ومن لم يهتها . وكذلك قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ . وكذلك قول عُمَرَ رضي<sup>(٥)</sup> الله عنه: "يرحم الله صهيياً لو لم يخف الله لم يعصه".

قال المبرد<sup>(٦)</sup>: "الحذف في هذه المواضع أفخم - يعني في الأجوبة - لأن المخاطب يتوهم كل شيء فإذا ذكر شيء معين انحصر الفهم فيه ووقف".

ومنه قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ والبواو

(١) قائله زائدة بن صعبعة الفقعسي يعرض بزوجه وكانت سرية، المعاني (٦١/١)، وراجع الحاشية و (ص ١٧٨) من الجزء نفسه .

(٢) عجزه :

ولم تجدي من أن تقرّي بها بدا

(٣) المعاني (٦١/١) .

(٤) سورة الجمعة : ١٠ .

(٥) انظر الأشباه والنظائر (٦٨٢/٣) فما بعدها .

(٦) قال أبو العباس: "حذف الجواب في هذه المواضع لأفخم لأن المخاطب يتوهم كل شيء بعينه حضره فهمه". التعليقة .

(٧) سورة طه : ٧٨ .

في ﴿وَفُتِحَتْ﴾<sup>(١)</sup> للعطف وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَأَوَّ الْحَالِ وَالْجَوَابُ مَحذُوفٌ وَعَلَى ذَلِكَ أَتَى بِهَا سَبِيوِيَه، وَجَعَلَهَا الْفَرَاءُ<sup>(٢)</sup> زَائِدَةً، وَالْجَوَابُ "فُتِحَتْ" .  
ومثله :

وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ حَقِيفٍ<sup>(٣)</sup>

وَالْأَحْسَنُ حَذْفُ الْجَوَابِ مِنْ هَذَا، لِقَبْحِ اللَّفْظِ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ جَامِعُتُهَا، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ وَعَلَيْهِ الْمَعْنَى، وَيُقَدَّرُ فِي كُلِّ مَحذُوفٍ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، وَلَوْلَا الدَّلِيلُ لَمْ يُحذف شيء.

والمعنى: حتى إذا جاؤوها<sup>(٤)</sup> وكذا وكذا، أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ أَوْ دَخَلُوا .  
وفي الثانية<sup>(٥)</sup>: لَعَلُّمُوا أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ فِي قِرَاءَةِ الْيَاءِ وَ"لَعَلَّمْتُ" فِي قِرَاءَةِ التَّاءِ.  
وفي الثالثة<sup>(٦)</sup>: لَرَأَيْتَ عَجَبًا وَأَمْرًا مَهُولًا . أَوْ مَا يَصْلُحُ بِالْمَعْنَى .  
قال الأستاذ أبو بكر: "وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ التَّاءُ وَالْيَاءُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ".  
الْفَرَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾،

(١) من قول الله جل ذكره: ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها﴾ سورة الزمر: ٧٣، الكتاب (١٠٣/٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤٤٣/٧)، تجد أبا حيان عرض الآراء ومنها أن الكوفيين ذهبوا إلى أن "فتحت" جواب إذا الشرطية والواو زائدة .

(٣) جزء بيت لامرئ القيس، ديوانه (ص ١٥) هو بتمامه :  
فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي

بنا بطن حقف ذي ركام عَقَقَلِ

(٤) حديثه عن المعنى لآية الزمر: ١٠٠: ﴿حتى إذا جاؤوها﴾ .

(٥) في آية البقرة: ١٦٥: ﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب﴾ والقراءة بالتاء في يرى، قرأ بها الحسن وقتادة وشيبة وأبو جعفر ويعقوب . البحر المحيط (٤٧١/١). وانظر المبسوط لابن مهران ص ١٣٩

(٦) يريد قوله عز وجل: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ سورة الأنعام: ٢٧ . راجع البحر المحيط (١٠١/٤) .

(٧) سورة البقرة: ١٦٥، وانظر: معاني القرآن (٩٧/١)، (٩٨) .

"وَقَعَ تَرَى عَلَى" أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً، وَأَنَّ اللَّهَ "وَجَوَابُهُ مَتْرُوكٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا﴾<sup>(١)</sup>. وَتَرَكُ الْجَوَابَ فِي الْقُرْآنِ / كَثِيرٌ لَأَنَّ مَعَانِيَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ مَكْرَرَةً ٢٠  
مَعْرُوفَةٌ .

وَأَجَازَ كَسَرَ "إِنَّ" فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَإِيقَاعَ الرُّوْيَةِ عَلَى "إِذَا" فِي الْمَعْنَى . قَالَ: وَالْفَتْحُ أَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ .

وَمَنْ قَرَأَ "وَلَوْ تَرَى" بِالنَّاءِ فُوجُهُ الْكَلَامِ الْكَسَرُ، لِأَنَّ الرُّوْيَةَ "عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا".  
وَأَجَازَ الْفَتْحَ عَلَى تَكْرِيرِ "تَرَى" وَ"تَرُونَ".  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ) مُتَعَلِّقَةً بِالْعَذَابِ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ. وَزَعَمَ أَنَّ  
الْعَرَبَ<sup>(٢)</sup> تَزِيدُ الْوَاوَ فِي جَوَابِ "حَتَّى" وَ"لَمَّا" فَقَطْ، وَأَنْشَدَ<sup>(٣)</sup>:  
حَتَّى إِذَا ثَقُلَتْ بَطُونُكُمْ      وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا  
وَقَلْبُتُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا      إِنَّ الْغَدُورَ الْفَاحِشُ الْخَبُّ  
وَقَوْلُ الشَّمَاخِ<sup>(٤)</sup>:

وَدَوِيَّةٌ قَفَرٍ تَمْشِي نَعَامُهَا      كَمْشِي النَّصَارَى فِي خَفَافِ الْيَرَنْدَجِ  
شَاهِدُهُ: حَذْفُ جَوَابِ "رُبَّ" عَلَى مَا زَعَمَ عَنِ الْخَلِيلِ .  
قَالَ الْمُبَرِّدُ<sup>(٥)</sup> وَأَصْحَابُهُ : وَمَا بَعْدَ مَخْفُوضِهَا لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَهُ لِلْمَعْنَى  
الَّذِي يَطْلُبُ بِذَلِكَ وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ التَّقْلِيلَ وَالتَّكْثِيرَ اللَّذَيْنِ دَخَلَاها يَنْوِيانِ مَنْابَ الصِّفَةِ .

(١) سورة الرعد : ٣١، المعاني (٦٣/٢) .

(٢) المعاني (١٠٧/١) .

(٣) المعاني (٥١/٢)، وانظر : المقتضب (٧٨/٢)، اللسان (قمل)، الخزانة (٤١٤/٤) .

(٤) ديوانه (ص ٨٣)، الكتاب (١٠٤/٣) .

(٥) المقتضب (٥٧/٣، ٦٥) .

وقد يَبَيِّنُ ذلك بأبدع بيان، وفيه دليلٌ أنَّ جوابَ "رُبَّ" في قوله "لا يُحذف" (١) إلا نادراً" ولو كان حذفه كثيراً كما زعم المبرد (٢) وأصحابه والسيراfi (٣) وغيره من المتأخرين لكان السؤال عنه فارغاً من الفائدة، وقد رُوِيَ الجواب في القصيدة متصلاً به وهو (٤) :

قطعتُ إلى معروفها مُنكراتها      وقد خبَّ آلُ الأُمعز المتوهِّج

ولم يقع للخليل ولا لسيبويه البيتُ فلا يُلحقهُما في ذلك نقص، وقدَّر الجواب كما قاله الشاعر، والدَّوْيَةُ : القفرُ الخالي .

ولذلك قال: تُمَشِّي نعامها . أي تُكثِرُ المشيَ لأنسها بالخلاء . وأسافلُ النعام سُودٌ، فلذلك شَبَّهَهَا بِخفافِ اليرْبَنْدَج وهي من جلودِ سود وخصَّ النَّصارى لكثرةِ لباسهم لها . أبو الحسنُ الأخفشُ فيما يكون معرفة ونكرة : ولا يجوز أن تقول : "رُبَّ رجلٍ وأخيه رأيتُ" إذا جعلتَ أخاهُ معرفةً ولكن تقول : "رُبَّ رجلٍ وأخاه قد رأيتُ" فتجزيه على موضعِ المخفوضِ برب لأنه في موضعِ مفعولٍ لـ "رأيتُ" على ما تقدم .  
وتقولُ : "رُبَّ رجلٍ وأخوه قد رأيتُهما" لأن موضعَ "رُبَّ رجلٍ" رفعٌ لأنك قد شغلتَ الفعلَ بهما فارتفعَا بالابتداء .

(١) لعل هذه العبارة مما انفردت به إحدى نسخ الشارح . وقد تكون العبارة للشارح يشير بها إلى

ما فهمه من كلام سيبويه .

(٢) المقتضب (٤/١٣٩، ١٤٠) .

(٣) شرحه على الكتاب (٤/٤) .

(٤) الديوان (ص ٨٤) .

## باب الأفعالِ في القسم

ذكرَ في هذا الباب (١) الأفعالَ المستعملةَ في القسم، وهي على قسمين: منها ما يرادُ به تأكيدُ الخبر، وهو الجوابُ، ومنها ما يرادُ به الاستعطافُ والطلبُ وذكرَ الوصلَ، وذكرَ ما يُعلّقُ عليه، وسائرُه متفرّق في أبوابِ شتى .

فالذي يرادُ به التأكيدُ، هو (٢) القسمُ حقيقةً، ويُتلَقَى فيه الجوابُ إن كان موجِباً ماضياً باللام وحدها، وباللام وقد كما ذكر. وقد يُتلَقَى بـ "قد" وحدها كقوله تعالى (٣): ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾، وقد تحذف اللام وقد كقوله تعالى (٤): ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ﴾، فإن كان نفيّاً تُلَقَّى بما وربما دخلت فيه (٥) لا وهو قليل وربما دخلت اللام على ما في النفي كقول النابغة (٦):

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ انْتَصِحْنِي (٧)

وكما قال نَهيكُ بنُ أسَافَةَ الأنصاري (٨):

حلفتُ لهم بالراقصاتِ إلى منى      وأيدي المطايا إذ وردنَ المواسِما  
لَمَّا لَبِنِي هِنْدٌ عَلَيْكَ ذِمَامَةً      بِسَعِيكَ فِيهِمْ لَا أَرَى لَكَ لائِماً  
وهذا صريحُ نفي .

وإن كان الجوابُ مستقبلاً تُلَقَّى باللام والنون وربما حُذِفَتْ

(١) الكتاب (١٠٤/٣) .

(٢)، (٥) في الأصل واو زائدة .

(٣) سورة الشمس : ٩ .

(٤) سورة البروج : ٤ .

(٦) ديوانه (ص ٣١) .

(٧) عجزه : وكيفَ ومنَ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي

وقبله :

فلا عَمَرُ الذي أُثْنِي عليه      وما رفعَ الحجيحِ إلى إلَالِ

وإِلَالِ جبل بمكة .

(٨) لم أجد من ذكرهما .

النون كقوله تعالى (١): ﴿لَأَقْسِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ في قراءة قُنْبُل . وبأبه الشعر .  
قال (٢):

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدُّنِي

إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

وَرَبِّمَا حُذِفَتِ اللَّامُ كَقَوْلِهِ (٣):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

وَزَعَمَ يَخِي أَنَّهُ "إِلَّا" و"لَمَّا" يَدْخُلَانِ فِي صَرِيحِ الْقَسَمِ ذَكَرَهُ فِي مَعَانِيهِ (٤) فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى (٥): ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ حَالًا أَدْخَلُوا السَّلَامَ لِأَنَّ

الْغَالِبَ عَلَى أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا فِي الْحَالِ، وَقَدْ تَكُونُ جَوَابًا / مِنْ غَيْرِ لَامٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَمْدُ

وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (٦) وَ﴿حَمْدُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مَبَارَكَةٍ﴾ (٧).

وقد ذكر في الباب أنها تكون للاستقبال من غير قسم وسيأتي - إن شاء الله -

وربما وقع الماضي هنا موقع المستقبل كقوله في الباب: "والله (٨) لافعلت" يريد "لا أفعل"،

(١) مفتتح سورة القيامة، هذا وقد خرج على أن الفعل حال . أو اللام للابتداء وليست للقسم كما في ﴿إِنْ رَبِّكَ لِيَحْكُمَ﴾ .

انظر السبعة لابن مجاهد ص ٦٦١ .

(٢) هو زيد الفوارس بن حصين الضبي . انظر: الحماسة بشرح المرزوقي ص ٥٥٧، المقرب (ص ٢٢٧)، الضرائر لابن عصفور (ص ١٥٧)، الخزانة (١٠/٦٥) .

(٣) السموأل بن عاديا . ديوانه (ص ٨١) دار صادر، شعره نشر لويس شيخو (ص ١٧٠)، عدد ٣ مجلة الشرق سنة ١٢ .

وانظر: مجاز القرآن (١/١٣٥)، إصلاح المنطق (ص ٢٧٧)، اللسان (قوت) .

(٤) المعاني (٢/٢٨، ٢٩) .

(٥) سورة هود: ١١١ .

(٦) سورة الزحرف: ١ - ٣ .

(٧) سورة الدخان: ١ - ٣ .

(٨) الكتاب (٣/١٠٨) .

فإن كان الجواب مستقبلاً منفياً دخلته "لا" وربما دخلته "ما" إذا أُريد به الحال ويجوز حذفها في السُّعة وهو كثير، وعلته التخفيف مع علة اللبس كما ذكر، قال الله تعالى (١): ﴿تَفْتَوُ﴾ وقال حسان (٢):

تالله أسمع ما حييتُ بها لك  
إلا بكيتُ على النبيِّ مُحَمَّدٍ

عليه السلام .

وإذا كان حالاً تُلقي بالجملة الابتدائية مع "ما" كقولهم "والله ما زيدٌ قائماً" بالرفع والنصب .

والقسم الثاني من أفعال القسم التي يراد بها الاستعطافُ والسؤال لا التأكيد يُتلقى بستة (٣) أشياء : الأمر، والنهي، والاستفهام، و"الأ" و"لما" مخففة، وبعضهم يقول "لما" مشددة، وحكى أبو محمد (٤) ثابت في الدلائل أن رسول الله ﷺ [قال] (٥): "أتاني آتٍ من ربي فخيرني بين أن يدخل نصف أمي الجنة، وبين الشفاعة، وإنني اخترت الشفاعة" قلنا : "يا رسول الله نشدك الله والضحابة لما جعلتنا من أهل شفاعتك" .

وقال الفارسي: "ليس أنشدك عبارة عن الطلب ألا ترى إلى قوله "فيه معنى الطلب" (٦)، ولم يقل عبارة عن الطلب، وعُرف أن من عَرَف شيئاً فهو طالب، وقال : ومعنى "لما" معنى "إلا" ومعنى الكلام : ما أطلب إلا فعلك، فهو على معنى النفي

(١) سورة يوسف : ٨٥ .

(٢) ديوانه (ص ٥٨) .

(٣) في الأصل "لستة" .

(٤) هو ثابت بن قاسم السرقسطي، والقطعة الباقية من الدلائل في غريب الحديث لا تتضمن الكلام على هذا الحديث وقد ورد بلفظه مرفوعاً من حديث عوف بن مالك الأشجعي في مسند أحمد (٢٨/٦) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) الكتاب (١٠٦/٣) .



كما قال الفرزدق (١) :

وإنما: يُدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي

أراد : ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا أو مثلي، فلذلك جاء بـ "أنا" مفصلاً، ولا تستعمل "نشدتك" و"عمرُك" و"قعدك الله"، إلا في الطلب، وكذلك "قعيدك" وليست مما يؤكد بهن الكلام، ولذلك دخلن على غير الواجب، ولا يمتنع القياس في دخول معنى القسم في جميع هذه الأفعال التي ذكر، إذا كانت للخطاب في باب الطلب إذا أريد بها ذلك .  
وقد رووا عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: يربُّ هذه البنية ما أردتُ. وقال الكميُّ (٢) :

أجهلاً تقولُ بني لؤيٍّ لعمرُ أبيك أم متجاهلينَا

فهذا كله سؤال وطلب في صريح أفعال القسم التي تأتي للتوكيد .  
وقد مضى الكلام على الاستعطاف، في المنصوبات بأبدع بيان فانظرها هناك (٣).  
و"إن" في قوله: "إِنْ كَانَ لَصَالِحًا" (٤)، هي المخففة من الثقيلة وقد بينها غاية البيان في باب الحروف (٥) الخمسة .

وأشار بقوله (٦): "واعلم أن من الأفعالِ أشياءَ فيها معنى اليمينِ"، احتاج إلى ذلك من حيث لم يُذكر معها مقسمٌ به في بعض الكلام، فقال: معناها القسمُ ذُكر معها مقسمٌ به أو لم يُذكر .

(١) ديوانه (١٥٣/٢) .

وُصدره :

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما

(٢) شعره (٣٩/٣) جمع وتقديم د. داود سلوم .

(٣) القطعة الموجودة من الشرح لا تتضمن الكلام في المنصوبات .

(٤)، (٦) الكتاب (١٠٤/٣) .

(٥) الكتاب (١٣٩/٢، ١٤٠) .

ومنها "آلَيْتُ" و"عَلِمَ اللَّهُ" و"يَعْلَمُ اللَّهُ" ذكرهما<sup>(١)</sup> في باب "ما علم بعضه في بعض" وفيه معنى القسم .

قال<sup>(٢)</sup>: ومعناهما والله لأفعلن، فهذا نص بعلم الله و"يَعْلَمُ اللَّهُ" أنهما قَسَمَ، وليس "يَعْلَمُ زيدٌ" كذلك .

وقد يُحذف الفعل ويبقى المقسم به، ويُحذف الفعل والمقسم به ويدلُّ الجوابُ على القسم، قال الله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾ وهو كثير .

وبيت امرئ<sup>(٤)</sup> القيس بين وشاهده فيه دخول اللام على الماضي و"حَلْفَةُ فَاجِرٍ" مصدرٌ مؤكَّدٌ، لا مُشَبَّهٌ به، وقوله<sup>(٥)</sup>: "لاتدخلُ على فعلٍ قد وَقَعَ"، يريد فعلاً ماضياً، ومعنى البيت الثاني<sup>(٦)</sup> بين، وشاهده فيه حذف "لا" مع النفي، و"لا" الأولى للتأكيد وإعلاماً بأن القسم على النفي.

ووقعت "لما"<sup>(٧)</sup> في الكتاب خفيفة، وهي بمنزلة "إلا" وهما زائدتان عند الأستاذ أبي بكر، ولم يمنع ما ذكر الفارسي<sup>(٨)</sup>

(١) الكتاب (١٠٤/٣)

(٢) الكتاب (٥٠٤/٣)، ونصه: "والمعنى: والله لأفعلن".

(٣) سورة طه: ١٧١ ﴿فَلَأَقْطَعَنَّ﴾ .

(٤) يشير إلى قوله:

حلفتُ لها بالله حَلْفَةَ فَاجِرٍ  
لناموا فما إن من حديثٍ ولا وصالي  
وانظر: الكتاب (٥٠٤/٣) فما بعدها .

(٥) الكتاب (١٠٥/٣) .

(٦) يريد قول الشاعر:

فحالف فلا والله تهبطُ تلعةً  
من الأرضِ إلا أنت للذلِّ عارفُ

وهو من الشواهد المجهولة القائل . وانظر الكتاب (١٠٥/٣) وحاشيتها .

(٧) الكتاب (١٠٧/٣)، في قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كُتُبٍ

وحكمة﴾ . سورة آل عمران: ٨١ . وهي بفتح اللام وتخفيف الميم قراءة العامة وحمزة وحده

على كسر اللام وابن جبير والحسن بالفتح والتشديد . انظر الدر المصون (٢٨٤/٣) .

(٨) أطل أبو علي الحديث في لما فمن كلامه: "اللام في لما آتيتكم إذا كانت ما بمنزلة الذي مثل اللام

في لئن، لأنه لما دخلت لام القسم على ما يتعلق به دخلت هذه أيضاً إلا أن التي في لما إذا كانت

فيها . و"فعلت" (١) في موضع "لتفعلن" ووقع الماضي هنا على جهة التفاضل بمنزلة "غفر الله لك" .

وإذا أخرجت عن يمين حلف بها إنسان فإن شئت حملت على المعنى فقلت: "أقسم ليفعلن" وإن شئت حكيت اللفظ الذي قال فقلت: / "أقسم لأفعلن" أي: قال: والله لأفعلن، وكذلك استحلفه ليفعلن. وقوله (٢): ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ جاء على حكاية ما قيل لهم: أي قلنا لهم لا تعبدون إلا الله، ولو كان على المعنى لكان "لا يعبدون إلا الله"، وكذلك "كَيْسَيْنَهُ لِلنَّاسِ" على المعنى و"لُتَيْنَهُ" (٣) على الحكاية. وقوله (٤): "فإنما يُخْبِرُ بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعل" يريد فعل الحال. يقول أُلزِمَتِ النونُ لئلا يلتبسَ بلامٍ "إن" فتكَّـبَ ذلك في سائر الباب ولزم أن تدخل على الحال، والاستقبال للمضارعة، وأكثر ذلك الحال لأنهم في أكثر الكلام إذا أدخلوها على المستقبل ألزموها النون وجعلوها للقسم، وسقطت "أن" وقد تقدم في

= =

كانت بمعنى الذي ليست التي في قوله : لئن فعلت لأن التي في لما لام ابتداء واللام التي تدخل على الاسم المبتدأ لا تدخل على الأفعال، والراجع من الصلة إلى الموصول الهاء المحذوفة كأنه قال لما آتيتكموه، وخير المبتدأ لتؤمنن به والراجع من خبره إليه الهاء في به، وقد قيل إن ما بمعنى الجزاء ولتؤمنن به الجواب وهذا مثل لئن فعلت لتفعلن وليست لام الابتداء التي كانت في ما إذا كانت بمعنى الذي لكنها الداخلة على الفعل وموضع - ما - نصب إذا كانت جزاء يأتينكم وموضع آتيتكم إذا كان بمعنى الجزاء جزم لأنه في معنى لما آتكم وإذا كانت ما بمنزلة الذي فلا موضع لآتيتكم لأنه في صلة الذي . التعليقة .

(١) مراده أن فعلت يحمل على نشدتك الله لأن فيه معنى الطلب كما أنه يجوز وقوع الماضي موقع المضارع الذي يكون بمعنى الطلب إذا أدخلت عليه اللام .

(٢) سورة البقرة : ٨٣ ، وانظر الكتاب (١٠٦/٣) .

(٣) قال الله عز وجل : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْمُؤُنَّهُ﴾ .

سورة آل عمران : ١٨٧ ، وانظر الكتاب (١٠٧/٣) .

(٤) الكتاب (١٠٧/٣) .

"باب من الاستفهام" يكون الاسم فيه رفعاً أنك تقول<sup>(١)</sup> : هذا ضاربٌ كما ترى فيجىء على معنى "هو يضرب" وهو يعمل في حال حديثك وتقول: "هذا ضارب" فيجىء على معنى "سيضرب". فهذا على ما ينبغي من وقوع الصفة منتظمة للزمانين على حكمين، كما يكون ذلك في غير الابتداء. إلا أنك إذا أدخلت اللام لم يكن إلا حالاً، كما أنك إذا أدخلت لام الفعل عليه لم يكن إلا مستقبلاً، وتلزمه النون في السعة للفرق حين دخلت لام الاسم عليه. وقوله<sup>(٢)</sup> : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كُتُبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ الآية .

غرضه فيها الكلام على اللامين جعل الأولى لام التوطئة كالتى في قولهم: "لئن فعلت"، والثانية<sup>(٣)</sup> كالتى في الجواب الذى هو "لأفعلن" وعليه نص كلامه<sup>(٤)</sup>.

وذهب يحيى<sup>(٥)</sup> إلى أنهما لام اليمين، ويجوز أن تكون مكررة كالتى في قولهم: "إني لبحمد الله لصالح" عجل بها ثم عاودها في محلها. وكذلك : ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾<sup>(٦)</sup> اللام الأولى معرفة بأن الموضع للقسم ثم جاء بلام الجواب، وهو كثير في القرآن وفي الكلام.

ونذكر هنا في الآية رسماً يُعلم منه إعرابها ومعناها - إن شاء الله - قلت : قرأها أبي<sup>(٧)</sup> وابن مسعود : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، وقرأها حمزة : ﴿لَمَّا

- 
- (١) الكتاب (١٣٠/١).  
 (٢) سورة آل عمران : ٨١، آتيناكم بالجمع قراءة نافع وقرأ الباقون بلفظ التوحيد. الكشف عن وجوه القراءات لمكي (٣٥١/١).  
 (٣) يريد التى في ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾.  
 (٤) الكتاب (١٠٧/٣).  
 (٥) المعاني (٢٢٥/١) وانظر (ص ١٢١) مما سياتي.  
 (٦) سورة الأعراف : ١٨.  
 (٧) الكشف عن وجوه القراءات (٣٥١/١، ٣٥٢) ولقراءة أبي وابن مسعود. انظر البحر المحيط (٥٠٨/٢).

آتَيْتُكُمْ ﴿ بكسر اللام والتوحيد، وقرأ سعيد بن جبير "لَمَّا" بالتشديد وفتح اللام .  
أخذ الميثاق هو الاستحلاف وإضافته إلى النبيين فيه أقوال، أحدها : أن يكون على  
ظاهره، وفيه بُعد لأن الأنبياء لم يكن منهم أحد في زمن النبي فيؤخذ منه الميثاق في نصرته  
والثاني: أن يكون الميثاق مضافاً إليهم على جهة الفاعلية كقوله: "ميثاق الله" و"عهد الله"  
كأنه قال : وإذ أخذ الله الميثاق الذي وثقه الأنبياء على أمتهم . والثالث : أن يكون على  
حذف مضاف، أي ميثاق أبناء الأنبياء وهم بنو إسرائيل . والرابع : أن يراد بالنبيين أهل  
الكتاب، جاء اللفظ على جهة التهكم بهم بقولهم نحن أولى بالنبوة من محمد لأننا أهل  
الكتاب ومنا كان النبوة كقوله تعالى (١) : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾، ويؤيد هذا  
القول، قراءة أبي، وابن مسعود .

وأما "ما" فتَحْتَمِلُ (٢) أن تكون الشرطية، والموصولة، فإن كانت الشرطية فهي  
مفعولة بـ "آتيناكم" و"آتيناكم" في موضع جزم بها .  
وإذا كانت الموصولة فهي مبتدأة، والعائد على "ما" محذوف أي "آتيناكموه"  
وعطف على فعل الشرط والصلة . جملة أخرى بـ "ثم" لأنها متأخرة عنها بالزمان المتطاول،  
ولا بد فيها من ضمير يربطها بالجملة الأولى إذا كانت صلة، أو بـ "ما" إذا كانت شرطاً،  
والذي يقوم مقام الضمير قوله تعالى: ﴿لَمَّا مَعَكُمْ﴾ لأن الذي معهم هو الذي أوتوا: الكتاب

٥ سورة الدخان : ٤٩ .

٥ انظر البحر المحيط (٢٧٧/٤)، والباب نفسه من تعلية أبي علي . الكتاب (ص ٥٣).

والحكمة، وهو ظاهر في موضع مضمّر، كأنه : ثم جاءكم رسولٌ مصدّقٌ به فليس فيه أكثر من وقوع ظاهر في موضع مضمّر، لدلالة المعنى فصار كقوله تعالى (١) : ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نُكَلِّفُ نفساً إلاً وَسَعَهَا﴾، وقوله (٢) : ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إِنَّا لا نضيق أجراً من أحسن عملاً﴾ ومثله كثير في الحمل على المعنى .

وأما اللام / الأولى فموطئة للقسم كقولهم: "لئن زرتني لأُخسِنَنَّ إليك"، ١٣  
و﴿لئن تبعك منهم لأملأن جهنم منكم أجمعين﴾ (٣)، إلا أن هذه اللام تدخل على حرف الشرط، ولا تدخل على أسماء الشرط إلا إذا كانت مبتدآت، و"ما" هنا مفعولة بالفعل المشروط .

واللام الثانية: لام الجواب، والضمير في (به) راجع لـ"ما" والذي في "تنصرونه" راجع إلى الرسول وقيل يرجعان إلى الرسول، والأول أظهر لفظاً ومعنى، أي: أخذنا الميثاق عليكم لتؤمنن بالذي آتيناكم، ولتنصرن الرسول .  
ومعنى "مصدق لما معكم" موافق له غير مخالف، والوجه في "ما" أن تكون موصولة .

وإذا اجتمع القسم والابتداء فالمعاملة مع المتقديم في السعة، ومن كسر اللام جعلها لام السبب والعلة، واللام الأخيرة على ما كانت عليه وعطف بـ"ثم" صلة على صلة، و"ما" مصدرية أو بتقدير "الذي" ويحتاج إلى ضمير، والأول لا يحتاج إليه، أي : لإيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لجئ رسولٍ مصدقٍ به، وهو الذي آتيناكم كما تقدم. وقدّم

(١) سورة الأعراف : ٤٢ .

(٢) سورة الكهف : ٣٠ .

(٣) سورة الأعراف : ١٨ .

السَّبَبَ لَعُودِ الضَّمِيرَيْنِ عَلَى مَرْجُوعِهِمَا، وَالْمَعْنَى : أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِالرَّسُولِ وَلِتَنْصُرُوهُ، لِأَجْلِ أَنِّي آتَيْتُكُمْ بَعْضَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ الَّذِي أَمَرْتُمْ بِالْإِيمَانِ بِهِ مُوَافِقٌ لَكُمْ غَيْرُ مُخَالَفٍ.

وَأَمَّا مِنْ شِدَّةِ الْمِيمِ فَإِنَّهُ جَعَلَهَا حَرْفَ وَجُوبٍ، وَقَدَّمَهَا عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ لِإِعَادَةِ الضَّمِيرَيْنِ عَلَى مَذْكُورَيْنِ، وَحَذَفَ جَوَابَهَا . تَقْدِيرُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِمَا كَانَ كَذَا وَجِبَ عَلَيْكُمْ الْإِيمَانُ بِهِ وَنَصْرَتُهُ . وَ"مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ" مَفْعُولٌ بِ"آتَيْنَاكُمْ" وَ"مِنْ" زَائِدَةٌ فِي هَاتَيْنِ الْقَرَاءَتَيْنِ لِلتَّبَعِيضِ وَهِيَ فِي الْأَوَّلَى زَائِدَةٌ لِلتَّبْيِينِ .

وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ لـ "لَمِيمًا" دَخَلَتْ "مِنْ" عَلَى "مَا" وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْمِيمِ، فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ مِيمَاتٍ فَحُذِفَتِ الْأَوَّلَى وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . وَاللَّامُ : لَامُ التَّوْطِئَةِ وَ"مِنْ" بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ لِلْعَلَّةِ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَ"مَا" فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ .

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

فَأَقْسَمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

شَاهِدُهُ فِيهِ دُخُولُ "أَنْ" أَوَّلًا كَاللَّامِ الْأَوَّلَى، وَالثَّانِيَةِ لَجَوَابِ الْقَسَمِ، وَتَنَوُّبُ مَنْابِ جَوَابِ "لَوْ" وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْجُزْأِ حَكْمُ هَذَا النَّوعِ، يَقُولُ : لَوْ التَّقِينَا فِي الْحَرْبِ لَأَوْقَعْنَا بِكُمْ فِصَارَ نَهَارِكُمْ لِيلاً لَشِدَّةِ الْأَمْرِ فِيهِ عَلَيْكُمْ .

وَوَقَعَ فِي الشَّرْقِيَّةِ (٢) بَعْدَ قَوْلِهِ : "وَلَا تُمْ لِلْجَوَابِ هِيَ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الْقَسَمُ" .

(١) المسيب بن علس . وانظر : الجمهرة (٣٨/١)، ابن يعيش (٤/٩)، المغني (٣٣/١)، شرح

شواهد (ص ٣٧)، الخزانة (٨٠/١٠) .

(٢) الكتاب (١٠٧/٣) .

وإنما احتاج إلى تقدير "لَيَظْلَنَ" (١) لأنه مستقبل في المعنى من حيث كان جزاءً .  
 وقوله (٢): "والله لا فعلتُ ذاك أبداً"، نص بوقوع الماضي موقع المستقبل وليس بشرط، وقد  
 منعه في أبواب "إن" (٣) بعد لقلته في غير الشرط، وليس مثاله يجزم، بل كدخول الوصل هنا  
 للمضارعة. دخلت "ما" على المستقبل في قوله (٤): "لئن زرتك ما يقبل منك" وبأبها الماضي أو  
 الحال كما تقدم .

وقال أبو العباس (٥) المبرّد: وتقول: "والله لا أضربك" و"والله ما أكرمك" ولا يحتاج إلى النون،  
 لأن "ما" تدل على الحال كما تدل "إن"، وتدل "لا" على ما لم يقع كدلالة النون، يقول: "إنَّ  
 (لا) توطئة" (٦) للقسم بمنزلة اللام الأولى، وكذلك حكمها لأنها (٧) زائدة، وأنشد يحيى (٨):  
 وإني لآتيكم تشكراً ما مضى من الأمر واستيجاب ما كان في غد

(١) الكتاب (١٠٨/٣) في تأويل قوله تعالى من سورة الروم آية ٥١: ﴿وَلئن أرسلنا ريحاً فرأوه مُصْفَرّاً لَظَلُّوا﴾، فقال: هي في معنى لَيَفْعَلْنَ كأنه قال: "لَيَظْلَنَ"، كما تقول: "والله لا فعلتُ ذاك أبداً، يريد معنى لا أفعل".

(٢) الكتاب (١٠٨/٣).

(٣) سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: "أحقاً إنك لذهاب، فقال: لا يجوز، كما لا يجوز يوم الجمعة انه لذهاب".

وزعم الخليل ويونس: أنه لا تلحق هذه اللام مع كل فعل. ألا ترى أنك لا تقول: وعدتك أنك لخارج، إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه. كما يتدأ بعدهن أيهم، فإن لم تذكر اللام قلت: قد علمت أنه منطلق، لا تبتدئه وتحمله على الفعل، لأنه لم يجرى ما يضطر إلى الابتداء وإنما ابتدأت إن حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل، فإذا حسن أن تحمله على الفعل لم تخط الفعل إلى غيره. ونظير ذلك قوله: إن خيراً فخير وإن شراً فشر، حملته على الفعل حين لم يجوز أن تبتدئ بعد إن الأسماء، وكما قال: أمّا أنت منطلقاً أنطلقت معك، حين لم يجوز أن تبتدئ الكلام بعد أمّا، فاضطررت في هذا الموضع إلى أن تحمل الكلام على الفعل. الكتاب (١٤٩/٣)، (١٥٠).

(٤) الكتاب (١٠٨/٣).

(٥) المقتضب (٣٣٤/٢، ٣٣٥).

(٦) في الأصل: يقول إن ولعل صوابه ما أثبتنا، والله أعلم.

(٧) كذا ولعل الصواب: لا أنها.

(٨) المعاني (١٨٠/١، ٢٤٤)، والبيت للطرماح، ديوانه (ص ١٤٦).



فوقعت "كَانَ" في موضع المستقبل، وليس بشرطٍ، وزعم يحي أن معناه الشرط .  
و"مَفْعَلٌ" إذا كانت في موضع "ما أَفْعَلُ" أحسنُ من "لا فَعَلْتُ" إذا أردت "لا  
أَفْعَلُ" لأنها دخلت على ماضي اللفظ، وكأنه يريد الحال المقدرة ألا تراه فسرها بما هو فاعل،  
وما هم تابعين<sup>(١)</sup> .

وإن بمعنى "مَا" وهو نصٌ بوقوعها جواباً كـ "ما" و"إن" في الآية مخففة من  
الثقيلة<sup>(٢)</sup> .

وكلاً اسمها، واللام هي التي في "إن" و"ما" نكرة موصوفة أو بمعنى الذي تقديره  
"لَخَلَقَ وَاللَّهُ / لِيُوفِينَهِمْ" أو للذين - واللّه - لِيُوفِينَهِمْ" .

١٤

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وقد يستقيم في الكلام : إنَّ زيدا ليذهب، وليضرب" ولما  
يقع<sup>(٤)</sup> ضرب، يريد أنه قد تكون إنَّ للاستقبال وإنَّ لم تكن قسماً لأنه لما قديم أنَّ "إنَّ" لا  
تكون إلا للحال قال بعد ذلك : وقد يستقيم الاستقبال فيها، والأكثر فيها تقديرها بالحذف  
ودخول اللام على الفعل، ولا يريد أنَّ إنَّ لا تكون إلا على اليمين، يريد : أنَّ الاستقبال  
جائز في "إنَّ" وليس بجواب قسَم . ويريد بقوله : "والأكثر على ألسنتهم كما خبرتُك في  
اليمين"، يريد الأكثر أن يصيروا اللام وُصْلَةً، ويُلزِمُون النون في الاستقبال .  
وقوله<sup>(٥)</sup> : "في اليمين" متعلق بـ "خبرتُك" ويمكن أن يرجع إلى الأكثر.

(١) الكتاب (١٠٨/٣، ١٠٩) .

(٢) الكتاب (١٠٩/٣)، والنافية هي آية فاطر : ٤١، وهي قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا زَالَاتِ الْإِنَّمَسُكُهُمَا  
مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ والمخففة يعني آية هود قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾،  
وقراءة التخفيف قرأ بها الحرميان وأبو بكر . انظر البحر المحيط (٢٦٦/٥) فما بعدها .

(٣) الكتاب (١٠٩/٣) .

(٤) النص في الكتاب "لم يقع" (١٠٩/٣) وكذا جاء في التعليقة .

(٥) الكتاب (١٠٩/٣) .

وإذا كان الأكثر في الكلام ما ذكر من اللام والنون كان الأكثر في "إن" الحال وهو بابها.

وقول لبيد<sup>(١)</sup> :

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

شاهده فيه: حمل الكلام على القسم بعد علمت وهي معلقة وكذلك بعد الظن، فجعل القسم في ظنه كما جعله في علمه وعليه قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق﴾ جعل "من" مبتدأ، و"ماله في الآخرة من خلاق" خبره واللام توطئة، والتقدير لمن اشتراه - والله - ماله في الآخرة من خلاق، فعلق العلم على الجملة .  
وتطيش تغذيل عن طريقها، يريد أن المنيّة إذا حانت لم يصرفها شيء .

وأما قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنّه﴾ ف"بدا" عند سيبويه معلق على الفاعل وهو القسم وجوابه لأن "بدا" تقرب من العلم، وكذلك "تيّن" و"ظهر" وقد حكاهما يحيى عن العرب، ومثلها سيبويه بـ"علمت" . وردّه المبرد<sup>(٤)</sup> وقال "لا يعلق على الفاعل لأنّ الفعل لا بد له من فاعل"، قال : والذي مثل به سيبويه من "علمت" إنما هو مفعول وقد يستغنى عنه .

وقوله فاسد لأنه كما علق على المبتدأ والخبر يعلق على الفعل والفاعل، ﴿ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ فهذا بمنزلة الفاعل في جميع أحواله

(١) الكتاب (١١٠/٣)، والبيت في المعلقة وانظر شرح شواهد المغني (ص ٢٨٠)، الخزانة (١٣/٤).

(٢) سورة البقرة : ١٠٢ .

(٣) سورة يوسف : ٣٥ . وانظر الكتاب (١١٠/٣) .

(٤) الانتصار (ص ٢١١، ٢١٤) .

وقد عُلّق عليه وقال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ وهذا مُعَلَّقٌ عَلَى الْفَاعِلِ . وقال يحيى<sup>(٢)</sup> في (طه) قد تَبَيَّنَ لِي أَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ أَمَّ زَيْدًا . وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا زَعَمَ الْمِرْدُ مِنْ اضْمَارِ الْمُضْدَرِّ لِلزِّمِ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةُ الْقَسَمِ بَدَلًا مِنْهُ، وَإِذَا كَانَتْ بَدَلًا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ تَكُونَ فَاعِلًا، وَيَحْيَىٰ مَعَ سَيَبُويهِ، وَاحْتِجَ بِأَيَّاتٍ مِنَ الشَّعْرِ، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَمَتَّ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ صَارَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَمَتَّ كَلِمَةُ رَبِّكَ يَمِينًا كَمَا تَقُولُ: "حَلْفِي لِأَضْرِبَنَّكَ" وَكُلُّ فَعْلٍ كَانَ تَأْوِيلُهُ بِلَغْنِي أَوْ قِيلَ لِي أَوْ انْتَهَىٰ إِلَيَّ فَإِنَّ اللَّامَ وَأَنْ تَصْلُحَانَ فِيهِ تَقُولُ بَدَا لِي لِأَضْرِبَنَّكَ، وَ"أَنْ أَضْرِبَ" وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ﴾ .

قال الأستاذ أبو بكر: "وقد يُضْمَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - السَّجْنُ لَتَقْدُّمِهِ" .

وذكر ح<sup>(٥)</sup> في سورة السجدة ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ وقد تكون "كم" في موضع نصب بـ "أهْلَكْنَا" وقد تكون "كم" في موضع نصب بـ "أهْلَكْنَا" وفيه تأويل الرفع فيكون بمنزلة قوله: "سواءً عَلَى أَزِيدًا ضَرَبْتُ أَمْ عَمْرًا" و"قد تَبَيَّنَ لِي أَزِيدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرًا"، ويريد بتأويل الرفع الفاعلَ أي في الكلامِ ذلك، قال: وقد يكون منه قول بشر<sup>(٦)</sup>:

نزعْتُ بِأَسْبَابِ الْأُمُورِ وَقَدْ بَدَا

لِذِي اللَّبِّ مِنْهَا أَيُّ أَمْرِيهِ أَصُوبُ

(١) سورة إبراهيم آية ٤٥ .

(٢) المعاني (١٩٥/٢) .

(٣) سورة هود : ١١٩، وانظر المعاني (٣١/٢) .

(٤) سورة يوسف : ٣٥ .

(٥) المعاني (٣٣٣/٢)، آية : ٢٦ من سورة السجدة.

(٦) بشر بن أبي خازم الأسدي، ديوانه (ص ٨)، تحقيق د.عزة حسن ١٣٧٩هـ .

قال ابن طاهر - رحمه الله -: "والأظهر أن تكون فيه - أي - بمنزلة الذي وحُذِفَ  
المبتدأ من الصلة".

ومن قوله (١) : بدا لهم فعلٌ - إلى آخر الباب - من كلام الميرد وقد يبين فساده  
وخالفه النحويون في ذلك، ولا حاجة إلى إضمار المصدر لما ذكرنا، ولا يُضْمَرُ إلا مع نقصان  
الكلام كقوله (٢) : "من كذبَ كان شراً له" لا بد من الفاعل فيه.

وكان ما ذكرنا من التعليق الكلام في تامّ بالمعلّق عليه من غير افتقار إلى شيء .  
ثمّ إضمارُ القول (٣) ففي الآية يصير الكلام به جملتين، وليس كذلك قوله تعالى (٤) :  
﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ﴾ لأنك إذا قدّرت : يقولون سلام عليكم كانت الجملة كلّها حالاً، ١٥  
فالجملتان واحدة .

وقوله (٥) : "ولا يكون (لَيْسَ جُنْتُهُ) بدلاً من الفاعل، لأنه جملة" لا يمتنع كونُ  
الفاعلِ جملة من حيث لم يمتنع في المبتدأ ووجه ذلك حمله على المعنى حيث أجازته  
العرب، والأمر فيه أيسر، وأبوابُ التعليقِ محمولة على المعنى، فاللفظُ هنا قَسَمَ والمعنى للاسم،  
كما كان اللفظُ في التسوية للاستفهام والمعنى للخير . وما يُخَالِفُ فيه اللفظُ المعنى في  
كلامهم كثير .

(١) أثبت النص في حاشية الكتاب (١١٠/١) عن بعض النسخ، دون أن يبينه إلى أنه من كلام الميرد.

(٢) الكتاب (٣٩١/٢)، الأصول (١٧٦/٢)، الانتصار (ص ٢١٢)، الأمالي الشجرية (١٣٢/٢)،  
الخزانة (١٢٠/١، ١٢٠/٨) .

(٣) تقدير الميرد هو : بدا لهم بدو قالوا : ليس جنته .

(٤) سورة الرعد : ٢٤، وانظر معاني الفراء (٦٢/٢) .

(٥) أي : الميرد، كما في حاشية الكتاب (١١٠/٣) .

## باب الحروف التي لا تتقدم فيها الأسماء الفعل

منزلة هذه الحروف في الأفعال منزلة "إن" وأخواتها في الأسماء، وكل ما ذكر في هذا الباب أنه لا يكون في الكلام يكون<sup>(١)</sup> في الشعر. ورفع "زيد" من قوله<sup>(٢)</sup>: "كي زيد يأتيك" بفعل مضمر يفسره الذي بعده و"يأتيك" منصوب بـ"كي".

وكذا تقدم في باب الاستقامة من الكلام والإحالة. وإذا أتى "لم زيد" يقل ذلك فهو على فعل مضمر كالأول، ولا يجوز الفصل في "أن". وحكى الكوفون جميع ذلك وقد تكون "لم" بمنزلة "لا" النافية لا تجزم كما أن "لا" قد تجزم في النفي، وعليه قوله<sup>(٣)</sup>: "لا يُعرف الفرس" وقد تقدم أنه جزم بها في الواجب.

والفصل بين الاسم الجار ومجروره أحسن من الفصل بين حرف الجر ومجروره، وهو فيما كان من الحروف على حرفين أو أكثر أحسن منه فيما كان على حرف واحد نحو قوله<sup>(٤)</sup>:

فأصبحن لا يسألنه عن بما به

ففصل بالباء بين "عن" و"ما" والباء تستعمل مكان "عن" في السؤال. يقال: سألت به، وسألت عنه، فجمع بينهما على جهة التأكيد باللفظ. قال تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿فَسئَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾، وقال<sup>(٦)</sup>: ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾.

(١) في الحاشية: يجوز.

(٢) الكتاب (٢٦/١)، ومثال سيبويه هنا (١١٠/٣): ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كي زيد. يقول ذاك.

(٣) هذا جزء من بيت من الشعر سبق تخريجه (ص ٣٠) وهو بتمامه:

لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا : أو جئتنا ماشياً لا يعرف الفرس

(٤) هو الأسود بن يعفر وعجزه:

أصعد في علو الهوى أم تصوباً

ديوانه (ص ٢١)، وانظر: معاني القرآن للفراء (٢٢١/٣)، المغني (ص ٣٥٤)، أوضح المسالك (٣/٣٤٥)، الخزانة (٤/١٦٢).

(٥) سورة الفرقان: ٥٩.

(٦) سورة الأحزاب: ٢٠.

وكذلك قوله (١) :

وَلَا لِلِّمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

ففصل بين اللام ومخفوضها باللام

وقوله تعالى (٢) : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ جاء على معنى التأكيد، كأنه فبرحمة رحمة، وكل هذا ليس فيه تقديم ولا تأخير، وفيه تأنيص بالفصل الذي ذكر في الباب .  
وقوله (٣) : "ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بحشو" .

يريد أنك لا تفصل بين الحرف الجازم ومجزومه، كما لا تفصل بين الحرف الناصب ومنصوبه . يُريد في الكلام، وجعل الفصل في حروف الجر وأسمائه أقوى منه في عوامل الأفعال لما ذكر من قلة الحروف العاملة في الأفعال، وكثرة الخافضة في الأسماء .  
وكذلك حروف الجزاء، لا يُفصل بينها وبين فعلها إلا في الشعر وهو أحسن مما تقدم، لما ذكر من وقوع الماضي الذي لا إعراب فيه بعدها، وخروجها إلى الاستفهام وتكون - أيضاً - موصولات فشبهها بالأسماء الجارة لا بالحروف، لأنها أشد اتصالاً منها، ألا ترى كثرة ما جاء منها على حرف واحد، وقد جاء الفصل فيما زاد نحو قوله (٤) :

على كان المسومة العراب

(١) قاله مسلم بن معن الوائلي وصدده :

فلا والله لا يُلقي لِمَا بي

وانظر : معاني القرآن للفراء (٦٨/١)، الخصائص (٢٨٢/٢)، المختضب (٥٦/٢)، الانصاف (ص ٥٧١)، المغني (ص ٣٠٢)، الأشموني (٨٣/٣)، الخزانة (٣٠٨/٢) .

(٢) سورة آل عمران : ١٥٩ .

(٣) الكتاب (١١١/٣) .

(٤) صدره :

سَرَاةُ نَبِيِّ أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي

وانظر: ابن يعيش (٩٨/٧، ٩٩)، أسرار العربية (ص ١٣٦)، الخزانة (٣٣/٤)، الأشموني (١٩٠/١)

ولم يُفصل الحرف الواحد إلا بالحروف نحو "فَبِمَا رَحْمَةٍ".

ورفع الاسم المتقدم فيها على الفعل بإضماره، يفسره فعل الشرط وكذلك إن كان منصوباً، فنصبه بإضمار فعل، يُفسره الذي بعده إلا "إن" فإن الفصل فيها كثير في الكلام والقرآن، لأنها أصل حروف الشرط، فجاز معها ما لا يجوز مع غيرها من أدوات الشرط، نحو: "إن الله أمكنني من فلان"، (١) «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره» ويحسنه كون الفعل غير مجزوم فإن كان مجزوماً ضعف نحو "إن زيداً يقيم أكرمه". ويجوز "إن زيداً يأتك تكرمه" على إرادة الفاء وهو ضعيف.

ولم يأت بـ"ضارب" (٢) إلا لتشبيه الشرط به في التصرف لا لأنه لا يكون الفصل إلا بين الأسماء الجارة ومجروراتها. وأراد بوقوع فعل بعدها أنها قد لا تجزم في اللفظ، وغيرها مما ذكر لا يقع بعدها إلا ما تعمل فيه.

وقول الشاعر (٣):

عَاوِذُ هَرَاةٍ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرَبَا

شاهدته: تقديم الاسم قبل الفعل / في إن مع بناء الفعل وارتفع بفعل مضمر ١٦ يفسره الظاهر، ولا معاملة مع الفعل المضمر لأن الفعل الملفوظ به الأخير هو الذي يُجزم مستقبلاً نحو: "إن زيداً تكرمه يُكرّمك"، وقوله (٤): "لأنّ" لم لا يقع بعدها فعل يريد: لا يكون بعدها إلا مجزوم.

(١) سورة التوبة: ٦.

(٢) من قوله: "نحو: ضارب عبد الله". الكتاب (١١٢/٣).

(٣) عجزه:

وَأَسْعِدِ الْيَوْمَ مَشْغُوفًا إِذَا طَرَبَا

لشاعر من أهل هراة - بلدة بخراسان - خربها التتر.

انظر: الكتاب (١١٢/٣)، النكت للأعلم (٤٥٧/١)، الأصول (٢٣٢/٢)، شرح الحماسة

للمرزوقي (١٧٤/١)، اللسان (هرا)، الخزانة (٣٩/٩).

(٤) الكتاب (١١٢/٣).

وقول عدي بن زيد<sup>(١)</sup>:

فَمَتَى وَاعِغْلُ يَنْبُهُمْ يُحْيُو  
هُ وَيُعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وقوله<sup>(٢)</sup>:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ  
أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ

شاهده في الأول: الفصل في "متى" مع حزم الفعل ورفع الاسم بفعلٍ مضمَرٍ يُفَسِّرُهُ "يَنْبُهُمْ".

وشاهده في الآخر: الفصل بين "أينما" ومجزؤمها .

و"الواغِلُ" الداحِلُ على القوم وهم يَشْرَبُونَ ولم يُدْعَ، و"يَنْبُهُمْ" يَنْزِلُ بهم، و"الصَّعْدَةُ" شَجَرَةٌ على مثالِ القنَّاءِ، و"الحائِرُ" المَوْضِعُ الذي يَسْتَقِرُّ فيه الماءُ ويتَحَرَّرُ . شبه امرأةً بها في نَعْمَتِهَا وَلِينِهَا وَتَشْيِهَا . ولا يجوزُ الابتداءُ بعد الشرطِ لطلبه للفعلِ مضمراً ومُظْهِراً، ولذلك قال<sup>(٣)</sup>: "إن زيدا رأيته يَكُنْ كَذَا" النَّصْبُ فيه أجودُ من الرفعِ وكلاهما على فعلٍ مضمَرٍ . وقد تقدَّم في الاشتغال . ورفع "زيد" في قوله<sup>(٤)</sup>: "إن تأتيني زيدٌ يقلُّ ذاك" على فعلٍ مضمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهر، كما كان زيدا ضربته منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ والموضعُ للابتداءِ فيهما لولا الشرطُ فصارَ الحكمُ له . "ويقلُّ ذاك" الجوابُ وعُومِلَ اللَّفْظُ، والجَيِّدُ رفعُ الفعلِ، ويكونُ على الفاءِ

(١) الكتاب (١١٣/٣)، وهو في ملحقات ديوانه (ص ١٥٦)، وانظر الأمالي الشجرية (٣٣٢/٢)، الإنصاف (ص ٦١٧)، ابن يعيش (١٠/٩)، الخزانة (٦٣٩/٣) .

(٢) الكتاب (١١٣/٣)، وفيه أن قائله كعبُ بن جَعِيلٍ وهو في بعض أصول إحدى النسخ منسوب لحسام بن صداء الكلبي كما في الحاشية . وانظر : معاني القرآن للفراء (٢٩٧/١)، أمالي ابن الشجري (٣٣٢/١، ٣٤٧)، الإنصاف (ص ٦١٨)، العيني (٤٣٤/٤، ٥٧١)، الخزانة (٤٥/١) .

(٣) الكتاب (١١٤/٣) .

(٤) الكتاب (١١٤/٣)، وفي الأصل "يأتني" وبالتاء أدق، وكذا وقع في طبعة الكتاب .



كقوله (١): "اللَّهُ يَشْكُرُهَا" كما ذَكَرَ وَقَوْلُ هِشَامٍ (٢) المرِّي:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتَ وَهُوَ آمِنٌ

وَمَنْ لَا نُجِرُهُ يُمَسِّ مِنَّا مُرَوَّعًا

شاهده: الفصلُ مَعَ "مَنْ" الشرطية فرفع "نَحْنُ" بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ لِمَا أَضْمَرَ الْفَعْلَ فارِغًا ظَهَرَ الْفَاعِلُ، فَإِنْ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ اسْتَرَّ الضَّمِيرَ فَقُلْتَ: "فَمَنْ نُؤْمِنُهُ" واستغنيت "عنِ الْفَعْلِ الثَّانِي لِأَنَّ الْفِعْلَ الرَّافِعَ وَالنَّاصِبَ فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ لَا يَظْهَرُ، فَإِنْ أَظْهَرْتَهُ حَذَفْتَ الثَّانِي - لَا مُحَالَةً - لِأَنَّهُ مِنَ الْفَعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ وَقَدْ مَضَى بَيَانُهُ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ ظَاهِرٌ .

(١) قطعة من قول حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وانظر: الكتاب (٤٣٥/١) بولاق وهو شاهد على حذف الفاء في الضرورة وليس في ديوان حسان.

(٢) ونسب أيضا لمروة بن كعب القرشي - شاعر جاهلي - وانظر الكتاب (١١٤/٣)، المقتضب

(٦٥/٢)، الإنصاف (ص ٦١٩)، المغني (ص ٤٠٣)، الخزائن (٣٨/٩). ويروى: مفزعا .

## باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل

هذه الحروف لا يليها الفعل إلا مظهرًا، ولا يحسن أن يليها مضمراً إلا في الشعر. فأما حروف التحضيض فلما ضارعت حروف الأمر أضمر فيها الفعل وقدم الاسم كما يفعل في الأمر. وبمنزلة هذه الحروف واو الحال، و"لولا" التي تدخل على الأسماء من حيث لم يقع بعدها إلا المبتدأ، فأما "إذا" التي للمفاجأة و"أما" فإنَّهُما وإن كانا للاسم خالصين فقد يحمل بعدهما على الفعل ولا يجوز أن يليهما.

قال الأستاذ: "ولم أسمع بذلك بعد "إذا" وإن أتى أمكن ذلك. وقوله: "وكذلك "ربما" و"قلما" وبمنزلةهما "كثير ما" و"طالما" وقد قال في باب "حتى" (٣) من قبل: أن "قلما" نفى لقولك كثير ما. وهي في كثرة دخولها على "ما" كـ "قل".

وذكر في باب النون الخفيفة (٣) والثقيلة أن يونس زعم أنهم يقولون: "كثير ما تقولن" وقد تقدم الكلام في "قلما" و"ربما" وكلامه هنا حسن جداً.

وقد فصل في سوف قال (٤):

سَوْفَ - حَقًّا - تُبْلِيهِمُ الْآيَاتُ

ولم يذكر أحدًا تقديم الاسم في "ربما" وكأنَّ ذلك فعلٍ لضعفها وقد تكون "ما" لغوا قال (٥):

(ربما ضربة بسيف صقيل)

(١) الكتاب (١١٥/٣).

(٢) الكتاب (٢٢/٣).

(٣) الكتاب (٥١٨/٣).

(٤) صدره: وكذاكم مصر كل أناس

وانظر الجمع (١٩٢/١)، الدرر (١٦٦/١).

(٥) لعدي بن الرُعلاء الغساني. وانظر الأصمعيات (ص ١٥٢). وعجزه:

بَيْنَ بُصْرِي وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ

انظر: الأمالي الشجرية (٢٤٣/٢)، العيني (٣٤٢/٣)، المغني (ص ١٣٧، ٣١٢)، التصريح

(١٢/٢)، الأشموني (٢٣١/١).

وكذلك قياسٌ في "قل" وقد يكون منه<sup>(١)</sup>:

وقلما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

فيرتفعُ وصالٌ بـ"قل" و"ما" زائدة، والأحسن ما ذكر في باب ما يحتملُ الشعر<sup>(٢)</sup>.

ومثل في حروف الاستفهام بـ"هل"<sup>(٣)</sup> و"كيف" وتنكّب الهمزة لأن المستفهم عنه مُقدّم .

وأنشد يحيى<sup>(٤)</sup>:

هَلَّا التقدُّمُ والقلوبُ صحاحُ

وأنشد أيضاً<sup>(٥)</sup>:

فلولا نفسُ ليلى شفيعُها

فوليها الأسماء من غيرِ فعلٍ وحملها على إضمارِ "كان" الشأنية والجملة بعدها

مفسّرة . وقوله : "والقلوب صحاح" جملةٌ حالٍ سدّت مسدّاً خيراً التقدّم ويجوزُ أن يكون

التقدّم اسمَ كان / المضمرة والخيرُ في جملة الحال ويجوز فيها التمام . أي هلا وقع التقدم في هذه

الحال . وكذلك قوله<sup>(٦)</sup>:

[لو بغير الماء خلقي شريقاً]

على إضمار كان الشأنية والجملة بعدها مُفسّره .

(١) للمرار الفقعسي ونسب في بعض نسخ الكتاب لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحقات ديوانه (ص ٤٩٤) وهو بتمامه :

صددت فأطولتِ الصدودَ وقلماً وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

وانظر : الكتاب (٣١/١، ١١٥/٣)، المنصف (١٩١/١)، المحتسب (٩٦/١)، أمالي

ابن الشجري (١٣٩/٢)، الإنصاف (ص ١٤٤)، ابن يعيش (٤٣/٤، ١١٦/٧، ١٣٢/٨)،

المغني (ص ٣٠٧، ٥٨٢) .

(٢) أي تكون كافة . وانظر الكتاب (٣١/١) .

(٣) الكتاب (١١٥/٣) .

(٤) المعاني (١٩٨/١) صدره : الآن بعدَ حاجتي تلحوني

(٥) لجنون ليلى . ديوانه (ص ١٩٥) صدره : ونبتُ ليلى أرسلتِ بشفاعةٍ . . . إلى . . .

(٦) هو عدي بن زيد وصدره : كنت كالغصان بالماء اعتصاري

ديوانه (ص ٩٣)، وانظر : الكتاب (١٢١/٣)، العيني (٤٥٤/٤)، المغني (ص ٢٦٨)، شرح

شواهد (ص ٢٢٥)، الخزنة (٥٠٨/٨)، اللسان (عصر) .

## باب الحروف التي يجوز أن يليها الفعل

ذكر فيه "لَكِنْ" و"كَأَنَّمَا" و"إِنَّمَا" و"إِذَا" ثم قال "ونحوهِنَّ، فيدخل في الباب أخوات "إِنَّ" إذا دخلت عليها "مَا" الكاف والمهيئة .

وأما قوله<sup>(١)</sup> : "انتظرنِي كَمَا "آتَيْكَ" فجعل الكاف و"مَا" مُرَكَّبَتَيْنِ وجعلهُمَا بمنزلة "لعل" وهذا لا يَطْرُدُ في كل موضع ويقوِّيه في ذلك رواية أبي الحسن<sup>(٢)</sup> :

أَنَا نَغْدِي الْقَوْمَ مِنْ شِوَاهِ

ومعناها: لعلنا نغدي، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ . وليس للكاف موضع كما ليس لـ "أنا" موضع، وهذا مذهب ضعيف، وأحسن منه ما ذهب إليه يحيى<sup>(٤)</sup>، حيث جعلها صلة لمصدر محذوف تقديره: انتظرنِي انتظاراً صادقاً مثل إتياني لك، أي: في لي بالانتظار كما أفِي لك بالإتيان وكذلك قوله<sup>(٥)</sup> : "كَمَا لَا تُشْتَمُ" كأنه: انته عن شتم الناس كانتهاهم عن شتمك . وإذا أدخلت الفاء تقدمت "كَمَا" وصار فيها معنى الشرط كقوله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً﴾، ثم قال : "فأذكروني"، ومعناها الشرط ولم تجزم كقولهم: "كَيْفَ تصنعُ أصنعُ" والكاف متعلّقة بالفعل

(١) الكتاب (١١٦/٣) .

(٢) يريد قول أبي النجم الآتي :

قلتُ لشيبان أدنُ من لقائه  
كما نغدي الناس من شِوَاهِ

وانظر الكتاب (١١٦/٣)، الإنصاف (ص ٥٩١) .

(٣) سورة الأنعام : ١٠٩ .

(٤) المعاني (٩٢/١) .

(٥) جزء من قول رؤبة :

لا تُشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

ملحقات ديوانه (ص ٨٣)، وانظر : الكتاب (١١٦/٣)، العيني (٤٠٩/٤)، الإنصاف (ص ٥٩١)، الهمع (٣٨/٢)، الخزانة (٥٠١/٨) .

(٦) سورة البقرة : ١٥١ .

المُتَّصِلِ بها، ومنه قوله (١): "كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ".  
وقد ذكر سيبويه هذا في أبواب "أَنَّ" (٢) بعد، وجَعَلَ بعضهم (٣) "كما" محذوفةً  
من "كيما" ورفَعَ الفِعْلَ بعدها حين غَيْرَهَا .  
وجعل بعضهم: "كَمَا لَا تُشْتَمُوا" منصوباً لجماعة، وأثبت الواو للضمير ونصب  
بـ "كَمَا" محذوفةً من "كيما"، ولا دليل على ما ذكر في البيت، ومن قال هذا قال: "لا  
تُشْتَمُوا" بالجمع .

وقد تليها الجملُ الاسميُّ والفعليةُ، كما قال في نسيب الحماسة (٤):  
فإنَّ بنا لو تعلمينَ لغُلَّةٍ إِلَيْكَ كَمَا بِالْحَائِمَاتِ غَلِيلُ  
وقال كثير (٥):  
جَزَيْتُ أَبَا بَكْرٍ عَنِ الْوُدِّ نُصْرَةً

كَمَا الْخَيْرُ مُحَمَّدٌ عَلَى الْقَوْلِ قَائِلُهُ  
وقد ذهبَ الفارسي [إليه] (٦) (١) في أحد قوليه في قولهم (٥): "كُنْ كَمَا أَنْتَ"  
وقول ربيعة:

لَا تُشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

- 
- (١) الكتاب (١٤٠/٣)، السيرافي (٣١/٤، ٣٤)، المغني (١٧/١)، همع الهوامع (١٩٥/٤) .  
(٢) الكتاب (١٤٠/٣) .  
(\*) هم الكوفيون وانظر الإنصاف المسألة ٨١ .  
(٣) شرح الحماسة للمرزوقي (١٢٩٦/٣) .  
(٤) لم أجده في ديوانه تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ، وفيه قصيدة على روى  
البيت وقافيته مطلعها :

أَمِنْ طَلَلٍ أَقْوَى مِنَ الْحَيِّ مَائِلُهُ

تُهَيِّجُ أَحْزَانَ الطُّرُوبِ مَنَارِلُهُ  
قال المحقق: "يبدو أنها غير خالصة النسبة لكثير فبعضها لجميل وبعضها لعلي بن بلال ومن  
آياتها ما نسب لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود".  
(\*) زيادة يقتضها السياق.

(٥) وللنحويين في هذا المثال أعاريب، وانظر المغني (١٧٧/١، ١٧٨، ٣١٠) .

قلتُ لشيئان : ادنُ من لقاءه أنا نُغدِّي القومَ من شِوائِه  
وبابُ نفي الفعل بين<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يجاب فيه على غير ما ذكر، والأصل ما ذكر،  
وأما دخول اللام على "ما" النافية كقوله<sup>(٢)</sup> :

لَمَّا أَغفلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصَحَنِي

فشاذَّ عن القياس، ولذلك لم يذكره .

وقد تقع "ما" في القسم موقعَ "لا"، كقوله: "لئن زُرْتَه ما يقبلُ منك" . ويكثرُ  
ذلك إذا دخلت على لفظ الماضي في معنى المستقبل كقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا  
الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾، وكقوله عز وعلا<sup>(٤)</sup>: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ  
بَعْدِهِ﴾، وقد ذكر ذلك في باب الأفعال<sup>(٥)</sup> في القسم .

(١) الكتاب (١١٧/٣) وقد أدخل الشارح الكلام على هذا الباب تحت عنوان الباب الذي قبله.

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٢)، وهو للنابعة، عجزه :

وكيفَ ومن عَطائِكَ جُلُّ مالي

(٣) سورة البقرة : ١٤٥ .

(٤) سورة فاطر : ٤١ .

(٥) الكتاب (١٠٨/٣ ، ١٠٩) .

### باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء<sup>(١)</sup>

أسماء الدهر تُضافُ إلى جميع الأفعال، ماضيها ومضارعها للحال والاستقبال كما ذكر، وإنما فعلوا ذلك لبيان الزمان كما فعلوا ذلك في المصدر حين جعلوا مكانه "أن" والفعل لبيان زمانه الذي وقع فيه، فإذا لم يريدوا تخصيص الزمان أضافوا إلى المصدر، وكان الأصلُ الإضافة إلى الحدث، واللفظُ مضافٌ إلى الفعل ما ذكرنا، وفعل ذلك للمناسبة التي بين الزمان والحدث، فأضيفَ إلى أمثله<sup>(٢)</sup>.

فإذا أضفتَ إلى الماضي جازَ الإعرابُ والبناءُ، وكذلك إذا أضفتَ إلى "إذا" وإلى الجملة الابتدائية جازَ الإعرابُ والبناءُ أيضاً، لأن الظرفَ بمعنى الماضي كـ"إذا".

وإذا أضفتَ إلى فعلِ الحال والمستقبل لم يَجُزْ في لفظ<sup>(٣)</sup> الظرف إلا الإعرابُ فرقاً / بينه وبين الماضي .

٢٢

فَمِنْ الْحَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صَدُقَهُمْ﴾، و﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup> لكونه مُعْرِباً . فإن كان هذا الفعلُ لجماعة مؤنثٍ جازَ الإعرابُ والبناءُ لكونه مبنياً كالماضي .

ولا يضافُ الظرفُ إلى الجملِ الإسميةِ إلا إذا كان بمعنى الماضي كـ"إذا" من حيثُ كانت تضافُ إلى الجملِ الاسمية .

وإذا كان بمنزلة "إذا" يرادُ به الحالُ والاستقبالُ لم يُضَفْ إلى الجملة التي ليس فيها فعلٌ، لا يقالُ : "أخرج يومَ

(١) الكتاب (١١٧/٣) .

(٢) أي الأفعال .

(٣) في الأصل : اللفظ .

(٤) سورة المائدة : ١١٩ .

(٥) سورة المرسلات : ٣٥ .

زيدٌ خارج"، فإن قلت: "يومَ زيدٍ يخرجُ" جازَ لأنَّ الظَّرْفَ في موضعٍ "إذا" ولا يمتنعُ أنخرجُ "إذا زيدٌ يخرجُ"، ويمتنعُ "إذا زيدٌ خارج"، وأنشد يحيى في الإضافة<sup>(١)</sup>:

تَذَكَّرَ ما تَذَكَّرَ من سُلَيْمَى      على حينَ التراجُعِ غيرُ دانٍ

فبنى "حينَ" لما أضافَ إلى الجملةِ والمعنى [ماضٍ]، ولا تضافُ أيضاً "إذا" إلى الجملِ الاسميةِ حتى يكونَ فيها الفِعْلُ أو معناه لا يقال "جئتُكَ إذْ زيدُ أبو عمرو" لأنها واقعةٌ موقعَ الفعليةِ في ذلك، والإضافةُ إليها من أجله حملاً على المعنى.

قال يحيى: "وزعم الكسائي: أن العربَ تؤثرُ الرفعَ مع المضارعِ في موضعه والنصبَ مع "فَعَلْ" و"إِذَا" والجملة".

قال الأستاذ أبو بكر: "ما أضفتَ من أسماءِ الدهرِ إلى اسمٍ غيرِ متمكنٍ أو فعلٍ غيرِ معربٍ كان لك فيه وجهان: تغييرُ إعرابه".

وما ذكر في الباب<sup>(٢)</sup> ممَّا يضافُ من غيرِ هذا فشاذٌ، وهو "آيةٌ" و"ذو". بمعنى صاحبٍ و"ريثٌ".

قال يحيى: "ولم تُضِفِ العربُ إلا هذه الأحرفُ، ولم يأتِ عنهم شيءٌ تُنكِره إلا "ريثٌ" فإنهم أنشدوا<sup>(٣)</sup>:

لَا يَسْجُنُ الرَّأْيَ إِلَّا رَيْثٌ يَبْعُهُ      وَلَا يَبِيتُ عَلَى مَالٍ لَهُ قَسَمٌ

فإنما أراد إضمار "ما" لأن المعنى: مقدار ما يبعثه، إلا أنها كثرت مع "يَفْعَلُ" فحُذِفَتْ وقد أظهرها معن بن أوسٍ فقال<sup>(٤)</sup>:

(١) وهو بلا نسبة في الهمع (٢١٨/١)، شرح الشذور (ص ٨٠)، الأشموني (٢٥٧/٢).

(٢) الكتاب (١١٧/٣، ١١٨).

(٣) للخطيئة ديوانه (ص ٩٥)، وانظر: الهمع (٢١١/٣)، الدرر (١٨٢/١).

(٤) ديوانه (ص ٩٤)، صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ط/ الأولى ١٩٧٧ م.



قلبتُ له ظهرَ المِحنِ ولم نَدُمُ على ذاكِ إلا ريثمًا نَتَحَوَّلُ  
وأما "مُدَّ" و"مُنَدُّ" فمن الظروف وهما مضافان إلى الفعل عنده، لا على حذف  
مضاف، ولولا ذلك لم يُدْخِلْهُمَا في الباب .

ولما كانت "مُدَّ" في الأزمنة بمنزلة "فِي" في الأمكنة وصُيِّرَتْ اسماً بقيت على  
معناها من أوَّل الغَايَةِ، وكذلك "مُنَدُّ" فيمن صيرها اسماً، وأنشدوا لأبي ذؤيب (١) :  
قَالَتْ أُمَامَةُ مَالِجِسْمِكَ شَاحِباً

مُنَدُّ ابْتَدَلَتْ وَمِثْلُ مَالِكٍ يَنْفَعُ  
ولا يجوز أن تَفْصَلَ وتُقَدَّر المضاف بعدها لأنه لا يُحذف في الفعل فـ"مُدَّ"  
و"مُنَدُّ" ظرفان مضافان إلى الفعل متعلقان بما قبلهما .

وقوله (٢) في أول الباب : "هذا يومٌ يقومُ زيدٌ" هو نص أنه لا يخرجُ شيء من  
الدهر من الإضافة إلى الفعل، على اختلاف أزمانه الثلاثة، ألا ترى أنَّ هذا إشارة إلى  
الحاضر، وقد ذكر مثالَ المستقبلِ والماضي، فأما "قَبْلُ" و"بَعْدُ" فإنما (٣) امتنعا من ذلك  
لِلزُّومِهما الإضافة ظاهرةً ومنوياً . وكذلك (أولُ) و(وَسَطُ) لأنهما لا معنى لهما في الإضافة  
إلى الفعل كـ"قَبْلُ" و"بَعْدُ" والعلة الأولى ضعيفة .

وقول الشاعر (٤) :

بِأَيَّةٍ تُقَدِّمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَاماً  
شاهده : إضافة "آية" إلى الفعل، وهي تُضاف إلى فعل المفردِ والمثنى والمجموع  
والمؤنث كما ذكر .

(١) شعر الهذليين (٣/١)، المفضليات (ص ٤٢٢) .

(٢) الكتاب (١١٧/٣) .

(٣) ذكر السهيلي علة الامتناع حيث قال : وذلك محال في "قَبْلُ" و"بَعْدُ"، لأنه يؤول إلى إبطال معنى  
القبليَّة والبعدية . نتائج الفكر (ص ٩٧) .

(٤) هو الأعشى كما في بعض نسخ الكتاب، وليس في ديوانه، وانظر الكتاب (١١٨/٣)، ابن يعيش  
(١٨/٣)، الهمع (٥١/٢)، الخزانة (٥١١/٦) .

وقد تكونُ قَسَمًا كقولهم : "باللهِ إِلَّا فعلتَ" و"نشدتُك الله إِلَّا فعلتَ" وتكون غيرَ قسم .

وليس في "آية" إلا الإعرابُ، ومعنى البيت مفهوم .  
والسَّنَابِكُ : جمع سُنْبُك وهو مُقَدَّم الحافِرِ . وشبهه العرقُ مُخْتَلِطاً باللِّمِّ بالخمرِ  
الْقَلْبِيَّةُ، وقولُ عمرو بن الصَّعِقِ (١) :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا      بآية ما تُجِبُونَ الطَّعَامَا

شاهده : "أيضاً" إضافة "آية" إلى الفعلِ و"ما" عنده زائدة، وإنما حملَ على ذلك  
لكثرةِ إضافتها إلى الفعل، ويجوز أن تكونَ "ما" مصدرية فتكونُ الإضافةُ إلى الاسمِ .  
وقال الأستاذُ أبو بكر : "ووجدتُ أنا في شعرِ ابنِ الدُّمَيْنَةِ قال مُزَاحِمُ بْنُ عَمْرٍو  
السلولي (٢) :

بآية الخالِ منها عند سرِّتها      وقولُ رُكْبَتِهَا قِضٌ حينَ تَنِيها

ومنه قوله (٣) : بآية ما أكلتُ معكم / حَيْسًا، ولا قَسَمَ في قوله (٤) :

٢٣

بآية ما تُجِبُونَ الطَّعَامَا

وخبرُ تَمِيمٍ في حُبِّ الطَّعَامِ مشهورٌ . وأما "ذو تسلم" فلا يضافُ إِلَّا لِمَا ذَكَرَ،  
ومعناها : القسمُ، والمعنى : بصاحب سلامتِكَ أَفْعَلُ، فلما خَرَجَ عن بابِهِ جاءَ على غيرِ حَدِّ  
القسمِ فَقَدِمَ جوابه عليه، وقد يتأخر .

وقوله (٥) : "بذي سلامتِكَ" تمثيلٌ وذكر بعدُ، وهو قسمٌ وذكره

(١) الكامل (ص ٩٨)، شرح شواهد المغني (ص ٢٨٣)، الهمع (٥١/٢)، الخزائن (٥١٨/٦) .

(٢) الهمع (٥١/٢)، اللور (٦٤/٢)، اللسان (قضض) .

(٣) هو ناشب بن بشامة العنبري، وانظر العقد الفريد (٨٢/٥)، البسيط (١٦٥/١)،  
الزهر (٥٦٩/١) .

وكان أرسل بحضرة أعدائه رسولا ينذر قومه يريد إن أخلاطا تجهزوا لغزوكم .

(٤) صدره :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا

(٥) الكتاب (١١٨/٣) .

في أول (١) "إن".

قال يعقوب<sup>(٢)</sup> في الإصلاح : " لا بذى تَسْلَمَ ما كان كَذَا وكذا" وللاتنين " لا  
بِذِي تَسْلَمَانِ" و"لا بذى تَسْلَمُونَ" وللمؤنث " لا بذى تَسْلَمِينَ"، وللجماعة " لا بِذِي تَسْلَمْنَ"  
. والتأويل : "لا والله يُسَلِّمُكَ ما كان كَذَا وكَذَا، لا وَسَلَامَتِكَ ما كان كذا وكذا".  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَنَايَةً عَنْ دَهْرٍ وَزَمَنٍ غَيْرِ أَنَّهُ اقْتَصَرَ بِهِ عَلَى غَيْرِ الْوَاقِعِ لِإِبْهَامِهِ .  
وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخ بَعْدَ قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> : "لَأَنَّكَ لَا تَقُولُ" يَكُونُ هَذَا إِذَا زَيْدٌ أَمِيرٌ"  
وَالنَّحْوِيُّونَ قَدْ يَجْسُرُونَ عَلَى هَذَا فَيَقُولُونَ : " يَكُونُ هَذَا يَوْمَ زَيْدٍ أَمِيرٌ" وَقَدْ خَطَّاهُ سَيِّبُوه .  
وَمَا بَعْدَهُ طُرَّةٌ، وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> فِي الطَّرَةِ : "لَمْ تُضَفْ إِلَّا إِلَى الْأَفْعَالِ خَطَأً، وَالصَّوَابُ :  
إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ فِيهَا فِعْلٌ".

(١) الكتاب (١٢١/٣) .

(٢) ليس في المطبوع .

(٣) الكتاب (١١٩/٣)، ولم ترد في المطبوع ولا الإشارة إلى وقوعها في بعض النسخ .

(٤) الكتاب (١١٩/٣) طرة كل شيء حرفه، والذي فيها قوله :

"جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخير، لأنه في معنى  
إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ، وإذا كان لما لم يقع لم تضاف إلا إلى الأفعال، لأنه في معنى  
إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال".

## باب إنَّ وأنَّ

هذا الباب مقدّم بين يدي الأبواب، وهو يبيّن، وجعل فيه "أنَّ" بمنزلة "أنَّ" الناصبة في كونها موصولة، ولا يكونان اسمين إلا بصلاتيهما وإن كان قد قال (١) : "أما أنَّ فهي اسمٌ" فقد بيّن في الباب في قوله (٢) : "ونظيرُ ذلك في أنَّه وما عمل فيه بمنزلة اسمٍ واحد"، أنها مع صلتها اسمٌ، وبعده وقبله، ولو كانا اسمين لعادَ عليهما عائدٌ من الصلة .

والفرق بين المفتوحة والمكسورة : أنَّ المفتوحة لا تقع إلا في موضعٍ يصلح فيه ذلك - أعني الاسم المفرد، إلا بعد "لو" فإنها فتحت فيه ولا يصلح فيه ذلك حملاً على "لولا" ويصلح بعد "لولا" ذلك لكونه اسماً محذوف الخبر، تقول: "لولا ذلك لكان كذا" . وأحد الموضعين للجملة الاسمية، والثاني للفعلية، فإن صلح في الموضع كلا الجملتين كانت فيه "إنَّ" مكسورة، من ذلك الابتداء، ومن ذلك الخبر مطلقاً والحال والصلة، وبعد حتّى، والقسم، وإذا دخلت اللام في خبرها وفي الاستثناء وبعد القول في أكثر اللغات وأشباه ذلك مما يصلح الموضع [فيه] (٣) للجملتين .

قال أبو الحسن : "كلُّ ما وقع بعد القول من "إنَّ" فهو مكسورٌ، وإن صلح مكانه "ذلك" من حيث كان معنى الجملة الحدث .  
وقوله (٤) : "كأنَّك قلتَ : بلغني ذلك" . فسرها بذلك لا بالحدث من حيث كان بأبها الحدث، و"ذلك" كناية عنه .

(١) الكتاب (١١٩/٣) .

(٢) الكتاب (١٢٠/٣) .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) الكتاب (١٢٠/٣) وفيه : بلغني ذاك .

وقوله (١): " الضاربُ أباه زيدٌ " فيه نص بأن ما عَمِلَ بعضُهُ في بعضٍ من الأسماءِ من قبيلِ المُفْرَدَاتِ، لا من الجُمْلِ، وإنْ عَمِلَ الاسمُ في مائةٍ معمولٍ، فَـ"الضاربُ أباه زيدٌ" بمنزلةِ "الرجلُ" في كونه مفرداً وقد رَفَعَ ونَصَبَ .

وقوله (٢): "فَهَذَا يُعْلَمُ" النصبُ المشارُ إليه بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ فذكرتُ هذا لِتَعْلَمَ كذا .

---

(١)، (٢) الكتاب (٣/١٢٠) .

## باب من أبواب أن

قوله<sup>(١)</sup> : "فَأَنَّ مَبِينَةً عَلَى: لَوْلَا" يريد أن "أَنَّ" عاقبتِ المبتدأ فصارت مع ما عملت فيه في موضع مبتدأ والخبر محذوف كما كان خبر المبتدأ محذوفاً، وأطلق البناء في الموضع على "لَوْلَا" من حيث لَزِمَ رفع الاسم بعدها من غير خبرٍ مذكور وكذلك "أَنَّ" بعد "لو" عنده والخبر محذوف وإن كانت لا يذكر بعدها إلا الفعل . وقد يقع الاسم بعدها وبعده الفعل أو الاسم في قولهم<sup>(٢)</sup>:

لو ذات سِوَارٍ لَطَمْتَنِي      و: [لو بغيرِ الماءِ حلقي شَرِق] <sup>(٣)</sup>

والاسمُ بعدهما فاعلٌ بفعلٍ مضمَر يدل عليه الظاهرُ، كالشرطِ في قولهم: "إِنَّ اللَّهَ أَمَكَّنَنِي مِنْ فُلَانٍ". وذهب أبو العباس<sup>(٤)</sup> إلى أَنَّ "أَنَّ" بعد "لو" فاعلةٌ كالأسماء الواقعة بعدها، والأحسن أن تكونَ على إضمارٍ كان الشأنيَّة، وتكون جملةُ الابتداء والخبر مفسَّره. ويجوزُ أن تكون الجملةُ الاسميَّة وَقَعَتْ مَوْقِعَ الفِعْلِيَّة. ووقع في الشَّرْقِيَّة / بعد قوله<sup>(٥)</sup>: "مُسْقَطًا"، ٢٤

(١) الكتاب (١٢٠/٣).

(٢) انظر مثلاً: نوادر أبي زيد (ص ٢٧٠)، أصول ابن السراج (٢٦٩/١)، أمثال أبي عبيد (ص ٢٦٨).

(٣) عجزه:

كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالماءِ اعْتَصَارِي

قائله عدي بن زيد، ديوانه (ص ٩٣)، وانظر: الكتاب (١٢١/٣)، وحاشيتها.

(٤) المقتضب (٧٧/٣).

(٥) الكتاب (١٢١/٣)، وأشار المحقق رحمه الله في الحاشية إلى ما ورد في الخزانة من أن سيبويه أنشد

بيت عدي السابق في نسخة أبي الحسن وحده، وقد جاء الساقط في المطبوع وهو قول الله عز وجل: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَرَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾. سورة الإسراء: ١٠٠، وبيت عدي بتمامه:

لو بغير الماء حلقي شرق      كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالماءِ اعْتَصَارِي

وفيه بعد سألته قول سيبويه عن قول العرب: ما رأيته مُدَّ أَنَّ اللَّهَ خلقي وهو ما تتضمنه باقي النسخ أيضاً.

وقال الله عز وجل : ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ وقال :

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقًا

وسأله . انتهى . ونص<sup>(١)</sup> هنا على أن الاسم لا يُستعمل في قولهم "بِذِي تَسْلَم" ، وأما "مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي" فيحمل على تأويلين . والظاهر من كلامه هنا أنه مضاف إلى "أَنَّ" بدليل قوله<sup>(٢)</sup> : "مُذْ ذَاكَ" ولا يُقدَّرُ محذوفاً كما فعل في إضافته إلى الفعل .

وقال الأستاذ أبو بكر في الاقراء الثاني : "من جرَّ بـ"مُذْ" كانت "أَنَّ" عنده في موضع خفض، ومن رفع ما بعدها كان "أَنَّ" في موضع رفع على حذفٍ مضاف كما قال الفارسي في إيضاحه<sup>(٣)</sup> .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "أَمَّا إِنَّهُ ذَاهِبٌ" و"أَمَّا أَنَّهُ مَنْطِقٌ" .

الفتح على وجهين<sup>(٥)</sup> : إن شئت جعلت "أَمَّا" بمنزلة "حقاً" في اللفظ والمعنى، ونصبه على الظرفِ يَجْعَلُهُ الخبر أو يُقَدَّرُهُ في حق . والثاني أن تجعله حرفَ تحقيق، ويكون الخبر محذوفاً، لأن "أَمَّا" في هذا الوجه حرفٌ، لكن تقديره له بـ"حقاً" يدلُّ على أنه عنده ظرف .

==

ولبيت عدي انظر أيضاً : العيني (٤/٤٥٤)، الهمع (٢/٦٦)، شرح شواهد المغني (ص ٢٢٥)، التصريح (٢/٢٥٩)، الأشموني (٤/٤٠)، اللسان (عصر) .

(١) حيث يقول : "كما كان تَسْلَمُ في ذلك بِذِي تَسْلَم في موضع اسم" (٣/١٢١) .

(٢) الكتاب (٣/١٢٢) .

(٣) الإيضاح العضدي (ص ٢٧٥)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط الثانية .

(٤) الكتاب (٣/١٢٢) .

(٥) انظر مغني اللبيب (١/٥٤، ٥٥)، وفيه نص على أن أما حرف عند ابن خروف وترجيح لقول سيبويه بظرفيتها .

ومن كَسَرَ جعل "أما" بمنزلة "ألا" كما ذكر .

وإذا أدخلت القسم بعد "أما" كان ملغى في الوجهين، لأنه متوسط والمعنى على ما تقدم من غير قسم كما ذكر<sup>(١)</sup>، إلا أن قوله : "كأنك قلت : قد علمت" دليل على أن "أما" هي العاملة وأنها الخير .

أبو الحسن : وقد قالت العرب : "أما والله إنك لمنطلق" فجعل "أما" في معنى "حقاً" لأن "أما" في المعنى "حقاً" كأنه ذكر "حقاً" فجعلها ظرفاً. قال : وأن تقول "حقاً أنك ذاهب" أجود، ويدل تفسير سيويه لها بـ "قد علمت" أنها حرف تحقيق أيضاً .

أبو الحسن : وأما قولك : "أما والله أن لو فعلت" فإنك تريد "أما والله لو فعلت لكان [خيراً لك قال] (٢) : هي زائدة مثلها بعد لما .

وقد نص سيويه<sup>(٣)</sup> على زيادتها في أفعال القسم، وحكى بعضهم "حقاً أنك ذاهب" على التقديم والتأخير، على تقدير أحق ذلك حقاً . قال : وهو قبيح .

(١) سيويه : وتقول أما والله أنه ذاهب، كأنك قلت : قد علمت والله أنه ذاهب، وإذا قلت : أما والله إنه ذاهب كأنك قلت : ألا إنه والله ذاهب . اهـ

ويشير أبو الحسن بقوله : والمعنى على ما تقدم إلى قول سيويه : وتقول : أما إنه ذاهب، وأما أنه منطلق، فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما أنه منطلق فإنه يجعله كقولك : حقاً أنه منطلق، وإذا قال : أما إنه منطلق، فإنه بمنزلة قوله : ألا، كأنك قلت : ألا إنه ذاهب . الكتاب (١٢٢/٣) .

(٢) طمس في الأصل ولعل النص ما أثبتنا .

(٣) جاء ذلك ضمن شرحه لما أجاب به الخليل لما سأله عن قول الله عز وجل : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ ... الآية . سورة آل عمران : ٨١ .

قال : ومثل هذه اللام الأولى أن إذا قلت : والله أن لو فعلت لفعلت . الكتاب (١٠٧/٣) .



وقول ساعدة بن جؤية<sup>(١)</sup> :

رَأَتْهُ عَلَى شَيْبِ الْقَذَالِ وَأَنَّهَا تُوَقِّعُ بَعْلًا مَرَّةً وَتَيِّمُ

شاهده : حمل "أَنَّ" على مفعول رَأَتْ أَيَّ ورَأَتْ أَنَّهَا . ومن فَتَحَ أَنَّ في الآية<sup>(٢)</sup>

كانت بمعنى لَعَلَّ ولم يعمل فيها شيء لانقطاعها مما قبلها . فروعي المعنى .

وقال يحيى<sup>(٣)</sup> : "يجوزُ أن تكونَ على "بابها" و"لَا" زائدة" التقدير - والله أعلم -

وما يشعركم لأنها إذا جاءت يؤمنون و"لَعَلَّ" هنا بمنزلتها في قوله<sup>(٤)</sup> : ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ .

وأما "أَنَّ" و"أَنْ" فلا تلي إحداهما الأخرى، ولا يبدأ بأَنَّ خفيفة ولا ثقيلة إلا

أن يتقدم الخبر نحو : عندي أنك ذاهبٌ ويبدأ بالنَّاصِبة للفعل دون أن يتقدم الخبر .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "لِمَ أَنَّهُ ظَرِيفٌ" أراد حكاية قول السائل الذي قال : لِمَ فعلت؟ قال

المسئول : لِمَ ! فكرر قوله، ثم قال : "أَنَّهُ ظَرِيفٌ" أي لأنه ظريف، وقد ذكر بعد أن أي

المفسرة لا تدخل إلا بعد كلامٍ مُسْتَعْنٍ ولا تُبْنَى على المبتدأ وقوله<sup>(٦)</sup> : "أي أني نجد"

المفتوحة محمولة على فعل والمكسورة محمولة على الابتداء .

(١) شرح أشعار الهذليين (٣/١١٥٨)، تهذيب إصلاح المنطق (١/٨٥)، تحصيل عين الذهب

(٤٦٢/١) .

(٢) ، (٣) معاني القرآن (١/٣٥٠)، وهذا جزء من آية الأنعام (١٠٩) قول الله عز وجل : ﴿وما

يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ وانظر الكتاب (٣/١٢٣) . ولهذه القراءة راجع البحر

المحيط (٢٠١/٢٠٣) .

(٤) سورة طه : ٤٤ .

(٥) ، (٦) الكتاب (٣/١٢٤) .

## باب آخر من أبواب أن

والبابُ يَنْ، وقوله<sup>(١)</sup>: "ذَاكَ وَأَنْ لَكَ عِنْدِي مَا أَحْبَبْتَ". "ما" فيه اسم "أَنْ" و"لَكَ" الخير، و"عِنْدِي" متعلقٌ به و"أَنْ" معطوفةٌ على "ذَاكَ" وهو خبرٌ ابتداءً مُضْمَرٌ تقديرُهُ: الأمرُ ذاكُ و"ذَا" مشارٌّ به إلى شيءٍ مُتَقَدِّمٍ، كأنه قال: الأمر ما ذكرته أولاً والأمرُ أَنْ لَكَ عِنْدِي مَا أَحْبَبْتَ، وعلى إضمار المبتدأ يُحْمَلُ كلُّ ما أتى مثله، نحو: ﴿ذَلِكَمُ وَأَنَّ اللَّهَ مُوْهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. و"مَنْ" في الآية التي ذكر<sup>(٣)</sup> مبتدأةٌ موصولةٌ، وخبرها القَسَمُ المُضْمَرُ وجوابُهُ وهو "لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ".

وقولُ الأُحْصِص :

عَوَّدْتُ قَوْمِي ... الأبيات<sup>(٤)</sup>

شاهده في هذه الأبيات كسر "إِنْ"، في البيت الأخير على القطع "مَنْ ذاك" كما قُطِعَتْ "مَنْ" ولم يقطعها لأجل اللام التي في خبرها . بل كما قطع "مَنْ" وهو نصه<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب (١٢٥/٣).

(٢) سورة الأنفال : ١٨ .

(٣) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾. سورة الحج: ٦٠ .

(٤) هي قوله :

عَوَّدْتُ قَوْمِي إِذَا مَا الضَّيْفُ نَبَّهَنِي      عَقَرَ الْعِشَارِ عَلَى عُسْرِي وَإِسَارِي  
إِنِّي إِذَا خَفِيتُ نَارًا لِمَرْمَلَةٍ      أَلْفَى بِأَرْفَعِ تَلٍّ رَافِعًا نَارِي  
ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِي لَنُو حَذَبٍ      أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يَحْنَى عَلَى الْجَارِ

شعره (ص ١٠٧) وانظر: الكتاب (١٢٥/٣)، الخصائص (١٧٥/٣)، الخزانة (٣٠٤/٤).

(٥) قطع من في آية الحج السابقة ومثله قطع أَنْ من ذاك في قول الأُحْصِص . قال سيبويه : " فمن ليس

محمولاً على ما حمل عليه ذلك، فكذلك يجوز أن يكون "إِنْ" منقطعةً من ذلك " اهـ

وهذا يختلف عما إذا شَرِكت ما قبلها فإن همزة أن فيها تكون مفتوحة كما في شواهد سيبويه في

أول الباب ومنها قول الله عز وجل : ﴿ذَلِكَمُ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ سورة

الأنفال : ١٤ . وانظر الكتاب (١٢٥/٣).

- وذهب الأعلام<sup>(١)</sup> في البيت إلى / أنها كُسِرَتْ لدخول اللام، وفسر بذلك قول ٢٥  
 سيبويه، وهو مخالف لنصه، ولو لم تدخل لجاز الفتح والكسر .  
 و"إن" في البيت الأوسط تروى بالفتح والكسر، الكسر على القطع، والفتح على  
 المفعول من أجله، أي : عودتهم لأنني كذا .  
 وذهب الأعلام<sup>(٢)</sup> إلى أن "أن" بدل من العقر . قال : لأن العقر يشتمل على النار  
 وهو بعيد ولا حاجة إليه، لأن العذر<sup>(٣)</sup> فيها جيد .  
 والعشار : جمع عَشْرَاءَ . وهي التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر . أي :  
 نَعَقْرُهَا في العسر واليسر .  
 والمُرْمِلَةُ : الجماعة التي نَفَذَ زادهم : و"رجل مُرْمِلٌ" : لا شيء له "كأنه لا يملك  
 غير الرمل . والتَّلُّ : المرتفع من الأرض ثم قال : ذاك، أي : أمرى ذاك أي : أمري  
 مذكروته .  
 ثم استأنف مدحا آخر، وهو الحنو والعطف على الجار، وهو الحذب، أي :  
 أعطف عليه، كما يعطف الكرام على جيرانهم .  
 وأما قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ﴾ فمبتدأ وخبر على معنى التسعير<sup>(٥)</sup>،  
 بمنزلة هذا بهذا .

(١) النكت في تفسير الكتاب (٧٦٨/٢) .  
 (٢) تحصيل عين الذهب (٤٦٤/١) .  
 (٣) مصطلح لسبويه في تفسير المفعول لأجله . انظر المصطلح النحوي (ص ٢٤) .  
 (٤) سورة غافر : ٧٥ .  
 (٥) التسعير معناه المقابلة، الباء فيه تدخل على الأعواض كما مثل، انظر القسم الثامن من معاني  
 الباء المفردة . مغني اللبيب (١٠٤/١) .

## باب آخر من أبواب أن

والباب يبين أيضاً، وقع في جميع النسخ : الرباحية والشرقية ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾<sup>(١)</sup> ولم يغيرها أحد من الأئمة، وأثبتوها كذلك والتلاوة : "فاتقون"<sup>(٢)</sup> في هذه الآية، كما فعل السلف الصالح من أهل الحديث، لم يُعَيَّرُوا، ما وقع في الصحاح من الرسم في الآيات وغيرها مخافة أن يُتَطَرَّقَ إلى تغيير ذلك .

ومذهب الخليل<sup>(٣)</sup> حذف حرف الجر من "أن" واعتقاد النصب في موضعها بعد الحذف حملاً على ما يظهر إعرابه، وسيبويه يُتَّبِعُهَا على خفضها حين لم يتصرَّح الخفض فيها. وحكى يحيى عن الكسائي، ما ذهب إليه سيبويه، ومذهبه مذهب الخليل وكلاهما ممكن لا بأس به

والبيت<sup>(٤)</sup> الذي أنشد يبين المعنى، وشاهده : النصب في "ادخاره" وفي "تكرما" بعد إسقاط الحرف، ولو تركنا على خفضها بعد الحذف لكان قبيحاً بمنزلة "لاؤه أبوك". وقوله<sup>(٥)</sup>:

(١) ، (٢) آية الأنبياء : ٩٢ ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾ بكسر الهمزة قال الأستاذ عبد السلام - رحمه الله - في حاشية الكتاب (١٢٦/٣) أنها وردت "فاعبدون" في نسختين وأن المراد آية المؤمنين : ٥٢، لأنها مفتوحة الهمزة وقبلها واو في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو مع نون مشددة، والباب بفتح الهمزة في أن لا بكسرها . وانظر اتحاف فضلاء البشر (ص ٣١٢) .

(٣) الكتاب (١٢٦/٣) .

(٤) البيت لحاتم وهو قوله :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ

وَأَعْرَضُ عَنْ ذَنْبِ الْفَقِيمِ تَكْرُمًا

انظر الكتاب (١٢٦/٣)، ديوانه (ص ١٠٨)، ابن يعيش (٥٤/٢)، الخزانة (٤٩١/١)، العيني (٧٥/٣) .

(٥) هو جميل بثينة، والبيت في ديوانه (ص ٥٢)، وروايته "كدت أقضي الغداة..."

وانظر: الخصائص (٢٨٥/١)، شرح المفصل (٢٨/٣)، الإنصاف (ص ٢٠٩)، ابن عقيل (١٣٨/٢) .

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ حَلَلِهِ<sup>(١)</sup>

ولم يُسَمَّ ذلك في المفعول له .

وقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾، مردوده<sup>(٣)</sup> على "ما" من قوله

عز وجل : ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ . وأجاز ابن طاهر - رحمه الله - أن تكون منصوبة بإضمار

فِعْلٍ يُفْسِرُهُ "عليم" أي واعلموا أَنَّ هذه أمتكم . والعامل في ﴿لَا يَلَا ف قَرِيشَ﴾<sup>(٤)</sup> ما بعد

الفاء، والفاء عند يحيى<sup>(٥)</sup> وسعيد<sup>(٦)</sup> زائدة .

وذكر بعد الكسر في قوله تعالى : ﴿إِنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾<sup>(٧)</sup> على الحكاية .

وقولُ المفسرين<sup>(٨)</sup> جيد، وهي محمولة على ما تقدم من أَنَّ وصلتْها في موضع رفع

على ما لم يُسَمَّ فاعله لـ "أوحى" .

وقول الفرزدق<sup>(٩)</sup> :

مَنْعَتْ تَمِيمًا مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا      وشاعِرُهَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ

شاهده: فتح أَنَّ على حذف الحرف . وقد حُكي الكسرُ فيها على الاستئناف . وقول

المفسر<sup>(١٠)</sup> : يعني أَنَّ اللامَ هي العاملة: يريد أَنَّها العاملة في المعنى لَمَّا لم تَظْهَرْ في اللَّفْظِ، وإنَّ

(١) الشطر الثاني كتب في الحاشية بخط مغاير .

(٢) سورة المؤمنون : ٥٢ . وانظر : المعاني للفراء (٢٣٧/٢) وذكر من تنمة الآية "وأنا"، ولعل

الناسخ ذكرها تبعاً لحفظه .

(٣) الرد بمعنى العطف والعبارة للفراء .

(٤) سورة قريش : ١ .

(٥) المعاني (٢٩٣/٣) .

(٦) معاني الأخفش (٧٤٣/٢)، تحقيق عبد الأمير الورد .

(٧) سورة القمر : ١٠ .

والكسر على تضمين دعا معنى قال وانظر إملاء ما من به الرحمن (٢٤٩/٢) .

(٨) قولهم عن آية الجن : ١٨ ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ أن فتح الهزمة بالعطف

على أوحى في أول السورة . انظر الكتاب (١٢٧/٣) .

(٩) ديوانه (٢١٣/٢)، وانظر الكتاب (١٢٨/٣) .

(١٠) شرح السيرافي على سيبويه (٢٧/٤) .

عَمِلَ الْفَعْلُ فِي اللَّفْظِ، وَيُرِيدُ بِمَا قَوَّى بِهِ قَوْلَ الْخَلِيلِ<sup>(١)</sup>: أَنَّ "أَنَّ" لَا تَكُونُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، لَا مَبْتَدَأً وَلَا مَفْعُولَةً لَهَا بَعْدَهَا، لَا يُقَالُ "أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ ظَنَنْتَ" وَإِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُهَا فِي : ﴿أَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا هُوَ اللَّامُ، وَهِيَ مَنْوِيَّةٌ فَتَقَدَّمَتْ بِعَامِلِهَا، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا بَعْدَ الْخَذْفِ الْفَعْلُ فَرُوعِي الْمَعْنَى.

(١) السيرافي : وقد قَوَّى سيبويه كونها في موضع جرٍّ من غير أن يُثْبِتَ قَوْلَ الْخَلِيلِ أَوْ يَرُدَّهُ.

شرحه على الكتاب (٢٨/٤) .

(٢) سورة الجن : ١٨ .

## باب إِنَّمَا وَأَنْمَا

والبَابُ بَيِّنٌ، وشاهده في البيت<sup>(١)</sup> فتح "أَنْمَا" لَأَنَّ "أَنَّ" لو كانت في موضعها لكانت مفتوحة، لأنها مفعولة بـ "أَبْلَغُ"، وإذا كسرت "إِنَّمَا" في البيت صارت حكاية، أي : أبلغه هذا الكلام، وكان الحارثُ بنُ ظالمٍ قد توَعَّدَ عمرو بنَ الإطنابة الأنصاري وهَدَرَ دَمَهُ، وكانَ قد قَتَلَ خالِدَ بنَ جَعْفَرِ بنِ كِلَابٍ نائماً، ثم لما سمِعَ الحارثُ بهذا البيتِ / أَقْبَلَ وعليه سلاحُه إلى عمرو بنِ الإطنابة، فاستصرخَ ٢٦ به، فلما بعدوا عن الحي قال له : أَلَسْتَ يَقْظَانُ ذَا سِلَاحٍ ؟ قال : بَلَى قال : أنا الحارثُ ابنُ ظالمٍ ؟ فاستحذى له، فَعَفَا عنه الحارثُ وتركه .

وإذا وقعت "مَا" بعد "إِنَّ" ووقع بعدها الجملة الاسمية كانت كافة، وإذا وقعت الفعلية كانت مهيئة<sup>(٢)</sup>، لأنها هيأت لها الدخول على الفعل .

وموضع "إِنَّمَا" مع ما بعدها موضع "إِنَّ"، ولم يحك سيبويه عمل "إِنَّمَا" في اسم وخبر كما حكاها في غيرهما .

وقوله : "وزعم<sup>(٣)</sup> الخليل"، الزعمُ هنا ملغى وتقديره : فيما زعم الخليل لأنه في معنى المصدر، والمصدر - أيضاً - هنا في موضعه، والمعنى واحد. وقوله : "بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ مُلْغَى" مثل "أَشْهَدُ لَزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ" هذا نصٌّ بِإِلْغَاءِ فِعْلِ الْقَسَمِ عَنِ الْجَوَابِ، وإنما هو مُعَلَّقٌ،

(١) قولُ ابنِ الإطنابة :

أَبْلَغِ الْحَارِثُ بْنُ ظَالِمٍ الْمَو	عِدَّ وَالنَّاذِرَ النَّذُورَ عَلَيَّ
أَنْمَا تَقْتُلُ النَّيَامَ وَلَا تَقْـ	تَلْ يَقْظَانُ ذَا سِلَاحٍ كَمِيَّا

انظر : الكتاب (١٢٩/٣)، ابن يعيش (٦٥/٨) .

(٢) في الحاشية بخط مغاير "ما كافة ومهيئة" .

(٣) في المطبوع : "فيما زعم الخليل" . الكتاب (١٣٠/٣) .

ألا تراه يقول<sup>(١)</sup> : "فإذا حَلَفْتَ على فِعْلٍ غيرِ مَنْفِيٍّ" . فهو محلوفٌ عليه في المعنى، فالإلغاء على هذا والتعليق واحد، إلا أن الإلغاء أكثرُ دونَ فصلٍ والتعليقُ بالفصل .

ومنعه فتحُ "إنَّ" في موضع المفعول الثاني في قوله<sup>(٢)</sup> : "وجدتُكَ أَنَّكَ صَاحِبُ كُلِّ خَنَى" و"وجدتُكَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ"<sup>(٣)</sup> جيد، والبابُ كسرُها لأنها في موضع الخبر، وقد جاء فتحُها في الفصح من الكلام .

قرأ حمزة<sup>(٤)</sup> : ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُطَمِّلِي لَهُمْ خَيْرَ لَأَنفُسِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> وهذه مفتوحة في موضع المفعول الثاني، وأنشد الكسائي<sup>(٦)</sup> :

لِسَانُ السُّوءِ تُهْلِدِيهَا إِلَيْنَا      وَجِئْتُ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا  
ومنه قوله<sup>(٧)</sup> :

نُبِّئْتُ أَحْمَاءَ سُلَيْمَى أَنَّمَا      بَاتُوا غَضَابًا يَعْلُكُونَ الْأَرَمًا

يُنْشَدُ بفتح "أَنْ" وكسرُها وجوازُ جميع ذلك على أحد الوجهين : على الإخبار بالمصدر عن الشخص، ولذلك منعه سيبويه . والثاني : على البدل من المفعول الأول، بدل الاشتمال، وتُسَدُّ "أَنْ" مسد المفعولين، كما سدت بانفرادها مسدَّهما، كأنه قال<sup>(٨)</sup> : حَسِبْتُكَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، وقد يكون منه :

(١) الكتاب (١٠٤/٣) .

(٢) الكتاب (١٣٠/٣) .

(٣) الكتاب (١٣١/٣) ولفظه : رأيتك عوض وجدتكَ .

(٤) الإقناع (٦٢٤/٢)، البحر المحيط (١٢٢/٣)، المغني (١٨٢/١) .

(٥) سورة آل عمران : ١٧٨ .

(٦) المغني (١٨٢/١) - همع الهوامع (٧٧٧/١)، (١٥٦)، شرح شواهد المغني للبغدادي (١٤٨/٤)، الدرر (٥١/١)، (١٤٨) .

ويروى : وجئت وما حسبتك أن تحينا .

(٧) نوادر أبي زيد (ص ٨٩)، المنصف (٥٧/٣)، المحتسب (٥٨/٢)، المخصص (١٢٦/١٣)، اللسان (أرم) .

في الأصل أحياء مكان أحماء، ويعكفون مكان يعلكون، وفي المصادر يروى (خُبِرْتُ) مكان نبئت وظلوا مكان باتوا ويحرقون مكان يعلكون، والأرم الأنياب .

(٨) كذا في الأصل ولعل الصواب حسبت أنك منطلق .



﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ (١) أبدل من "أَنْكُمْ" قبل تمامها، وأغني الثاني عن الأول، لأنه سد مسدده .

وقوله (٢) : و"أَنَّمَا" و"أَنَّ" يصيِّرَانِ الكلامَ شأناً وحديثاً فلا يكون (٣) الخيرُ ولا الحديثُ الرجلَ .

يريد أنها بتقدير حدث ولا يخبر بالحدث عن الشخص لأن الخير هو المبتدأ، وقد ذكر في باب "حقاً" (٤) أن "أَنَّ" تجعل الكلام "قصة وحديثاً" .  
فالشأن والحديث والخير والأمر والقصة سواء .  
وقول كثير (٥) :

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أَوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ  
شاهده : كسر "إنما" لأنها في موضع المفعول الثاني لـ "أرى" وهو بمعنى  
"أعلمني" .

ويعني مؤاخاة النساء، لتغزله بهنَّ، وهن يُوصَفْنَ بالبخل بأنفسهن على من  
أحبهنَّ، والباب بعده بين .

(١) سورة المؤمنون : ٣٥ .

وانظر الفتوحات الإلهية (١٩١/٣) .

(٢) الكتاب (١٣١/٣) .

(٣) في الأصل ولا يكون وبالفاء كما في طبعة الكتاب .

(٤) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٥) الكتاب (١٣١/٣)، ديوانه (٢٤٨/٢)، الخصائص (٣٣٨/١)، ابن يعيش (٥٥/٨)، الهمع

(٢٤٧/١) .

### باب تكون فيه "أن" بدلا من شيء ليس بالآخر<sup>(١)</sup>

مسائل هذا الباب على بَدَلِ الاشتغال، ولا خلاف في كون ﴿أَنَّهُا لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> بدلا من ﴿إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾، وقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بدل من ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على المعنى، لأن معناه : أَلَمْ يَرَوْا الْقُرُونِ الْمُهْلَكَةَ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ، وهو بمنزلة "قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ"، والمعنى : قد عرفت كنية زيد، و"أَبُو مَنْ هُوَ" بدل من "زَيْدٍ"، فكذلك : "أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ" بدل على المعنى لأن الموضع يطلبه "أَلَمْ يَرَوْا"<sup>(٤)</sup> بالنصب، و"كَمْ" مفعولة بـ "أَهْلَكْنَا" خبرية . وهذا مَذْهَبُ سيبويه وأجازها يحيى<sup>(٥)</sup> على وجهين : هذا، وأنْ تَكُونَ كـ "مَنْ" يعمل فيها "أَلَمْ يَرَوْا" وهي في قراءة عبد الله<sup>(٦)</sup> "أَلَمْ يَرَوْا مَنْ أَهْلَكْنَا" ولا يجوز حملها على لفظ "كَمْ" لِطُلَانِ الْمَعْنَى . وزعم "ح"<sup>(٧)</sup> في طه في قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ﴾ أن "كَمْ" في موضع نصب، والجملة فيها معنى الرفع، لأن "يَهْدِ" معلقة عليها . وقد أجاز رفعها<sup>(٩)</sup> بـ "يَهْدِ" بمنزلة "مَنْ" كما أجاز نصب "كَمْ" في الثانية بـ "يَرَوْا".

- 
- (١) الكتاب (١٣٢/٣) .  
 (٢) الآية : ٧ من سورة الأنفال قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ .  
 (٣) سورة يس : ٣١ .  
 (٤) الآية قوله عز وجل : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ .  
 (٥) المعاني (٣٧٦/٢) .  
 (٦) البحر المحيط (٣٣٤/٧) .  
 (٧) المعاني (١٩٥/٢) .  
 (٨) سورة طه : ١٢٨ .  
 (٩) في آية السجدة : ٢٦ ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾ . وانظر المعاني (٣٣٣/٢) .

وأما قوله تعالى (١) : ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ الآية فيحملها سيبويه (٢) على البديل المؤكّد أبدلَ "أَنَّ" واسمها من "أَنَّ" واسمها بدل التأكيد الذي ذكر / في باب البديل، وتسد ٢٧ "أَنَّ" الثانية مع اسمها وخبرها مسدّ خبر الأولى، كما سدت "أَنَّ" مع اسمها وخبرها مسدّ المفعول الثاني في قراءة حمزة (٣) ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا غَلَبَتْ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ بالشاء وفتح "أَنَّ" أبدلها من الذين كفروا وسدت مسد المفعولين كما تقدم، وقدم "أَنَّ" الأولى لما ذَكَرَ (٤)، وهي في قراءة عبد الله ابن مسعود (٥) ﴿أَيَعِدْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مَخْرُجُونَ﴾ وهذه القراءة تشهد للبديل لا للتوكيد .

يحي (٦) في قوله تعالى (٧) : ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ إن قيل : كيف اجتمع استفهامان في معنى واحد فالجواب - والله أعلم - أنه لما سبق الاستفهام إلى غير موضعه ردّ إلى موضعه لأن المعنى والله أعلم : أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ .

ومثله - والله أعلم - (أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ مَخْرُجُونَ إِذَا مِتُّمْ) (٨) قال : ومثله - والله أعلم - ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُّونَ أَن يَحْمَدُوا﴾ بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب (٩) فرد "تحسبنهم" مرتين وهو كثير في الكلام .

(١) سورة المؤمنون : ٣٥ .

(٢) الكتاب (١٣٢/٣) .

(٣) سورة آل عمران : ١٧٨، وللقرآن بالشاء انظر حاشية رقم ٤ (ص ٩٤) .

(٤) قال في الكتاب (١٣٣/٣) : " ولكنه إنما قُدِّمَتْ أَنَّ الأولى ليعلم بعد أي شيء الإخراج " .

(٥) البحر المحيط (٤٠٤/٦) .

(٦) المعاني (٤١٨/٢) .

(٧) سورة الزمر : ١٩ .

(٨) انظر الكتاب (١٣٢/٣، ١٣٣) وذلك حيث شرح سيبويه الآية : ٣٥ من سورة المؤمنون لما

استشهد بها، وانظر (ص ٩٥) .

(٩) سورة آل عمران : ١٨٨ .

وذكر يحي فيها التأكيد في الأنعام<sup>(١)</sup> وهو معنى قول سيبويه، وإليه ذهب الجرمي<sup>(٢)</sup>، ويجوز أن يكون موضعها مبتدأ و"إذا" خبرها، تقديره - والله أعلم - أنكم إخراجكم إذا كنتم تراباً وعظاماً، والجملة خبر "أن" الأولى ويجوز حذف خبر الأولى وتكون الثانية بدل اشتمال من "أن" الأولى .

وذهب الميرد<sup>(٣)</sup> إلى التأكيد واختاره ورد على سيبويه قوله، ولم يجزه إلا في عبارة البدل قط، وإذا قدرها سيبويه<sup>(٤)</sup> : "أبعدكم أنكم مخرجون إذا كنتم" فقد علق الظرف بـ "مخرجون" الموجود، وهو خبر لأن الأولى، ولذلك قدمه، و"أن" الثانية واسمها مكرران على البدل الذي يراد به التأكيد، وقد أتينا بأمثال ذلك.

وأجاز رفع "أن" الثانية بالظرف قبلها، ورده<sup>(٥)</sup> ابن ولاد ولا يمتنع، يجعل الظرف خبراً لـ "أن" وترفع "أن" الثانية به، تقدير الكلام - والله أعلم - أنكم ثبت إذا كنتم وفتنتم إخراجكم، كما تقول : "زيد غداً سفره"، والكافر يوم القيامة عذابه" وكلاهما متعسف غير مُحَقَّق، والمسألتان<sup>(٦)</sup> اللتان بعد الآية وقبل قوله : "ولا يستقيم" بمنزلة الآية سواء.

وأما قوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ إِحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ الفراء<sup>(٨)</sup> على فتح "أن" الثانية وهي

(١) المعاني (١/٣٣٧) .

(٢) انظر : المقتضب (٢/٣٥٤)، الانتصار لابن ولاد (ص ٢١٦) .

(٣) انظر : المقتضب (٢/٣٥٤)، وانظر ما كتبه الشيخ محمد عزيمة - رحمه الله - في حاشية (ص ٣٥٥) من الجزء نفسه والحاشيتين اللتين بعدها .

(٤) الكتاب (٣/١٣٢، ١٣٣) .

(٥) الانتصار (ص ٢١٦) .

(٦) هما قوله : ومثل ذلك قولهم : زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي . الكتاب (٣/١٣٣) وفيه ولا يستقيم عوض وقد يستقيم التي وردت في أصل الشارح وهو غلط من الناسخ .

(٧) سورة التوبة : ٦٣ .

(٨) المعاني (١/٣٣٧) .

في موضع ابتداء، لمكان الشرط، فما بعد الفاء يصلح للجواب، فيحتمل في كلامه وجهين : أحدهما أن يُحمَل على مثل ما تقدّم من الآيات فتكون بدلاً على جهة التأكيد ودخلت الفاء لمكان الشرط المتقدم .

وجعلها محي وأبو العباس<sup>(١)</sup> وغيرهما تأكيداً للأول، والمعنى واحدٌ والعبارة مختلفة، وكلاهما مفكّك لفظاً ومعنى، لأنّ البدل والتأكيد لا يكونان في الجواب، والفاء في الشرط لا يُتلقَى بها إلا الجواب .

والظاهر من كلام سيبويه حملها على المسائل التي ذكر بعد "ولا يستقيم" فيشير بقوله : وزعم الخليل<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - أن مثل ذلك أي قوله<sup>(٣)</sup> : "قد علمتُ زيداً أبوه خيرٌ منك"، "وقد رأيتُ زيداً يقولُ أبوه ذاك" . قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾ إلى المسائل التي يبتدأ فيها، فمن فتح "أن" جعلها خبر ابتداءٍ مضمر، لأنها في موضع جملة الجواب، تقديره : فأمره أن له نار جهنم أو جزاؤه، كقوله<sup>(٥)</sup> : ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ أي : والذي كسبوا السيئات أمرهم جزاء سيئة أو جزاؤهم .

وكذلك قوله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿قُلْنَا يَاذَا القرنينِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ . أي : إِمَّا أمرُهُم كذا وإِمَّا<sup>(٧)</sup> أمرُهُم كذا، وهو في الكلام كثيرٌ وهو مراد سيبويه والله أعلم . وهو نص الأخفش<sup>(٨)</sup> في الآيات .

(١) المقتضب (٣/٣٥٦) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٣/١٣٣) .

(٤) سورة التوبة : ٦٣ .

(٥) سورة يونس : ٢٧ .

(٦) سورة الكهف : ٨٦ .

(٧) في الأصل : (أو) .

(٨) انظر معاني القرآن (٢/٣٣٤) .

وإذا حُمِلَ على هذا صَلَحَ اللَّفْظُ والمعنى وكسر "إِنَّ" في الآية حَسَنٌ، لأن الجملة جوابٌ، فدخلت الفاء لذلك، وقد أجازَهَا بعد البيتين بغير فاء<sup>(١)</sup>، لإرادة الفاء، ولا وجه للتأكيد في الآية ولا للبدل . وقول ابن مقبل<sup>(٢)</sup> :

٢٨ وعَلِمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ / تَزَلْ      قَلَائِصُ تُخْدِي فِي طَرِيقِ ظِلَائِحُ  
وَإِنِّي إِذَا مَلْتُ رَكَابِي مُنَاحَهَا      فَإِنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحُ

شاهده : كسر "إِنَّ" بعد الفاء في جواب "إِذَا" كما كُسِرَت "إِنَّ" في جواب الشرط من الآية . وقول الأعلام<sup>(٣)</sup> : "لَوْ فُتِحَتْ حَمَلًا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى تَأْكِيدًا لَهَا وَتَكْرِيرًا لَهَا - غيرٌ جيد - أما فَتَحَهَا فَجَيِّدٌ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ، كَالْآيَةِ لَا عَلَى التَّأْكِيدِ، كَمَا زَعَمَ هُوَ وَغَيْرُهُ، وَلِلَّهِ دَرُّ أَبِي الْحَسَنِ .

والأَسْدَامُ : جمع سُدُمٍ والوَاحِدُ : سِدَامٌ، وهو ما تَغَيَّرَ مِنَ الْمِيَاهِ لِقَلَّةِ وَارْدِيهَا، يَرِيدُ أَنَّهُ عَالَمٌ بِدَلَالَةِ الْفَلَوَاتِ .

وَتُخْدِي : تُسْرِعُ، وَيُرَوَّى : تُخْدِي، وَالظَّلَائِصُ الْمُعَيَّةُ جَمْعُ طَلِيحَةٍ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : مَلْتُ رَكَابِي مُنَاحَهَا : إِلَى طَوْلِ السَّفَرِ وَالتَّعَبِ، وَالْجَامِحُ : الْمَاضِي عَلَى وَجْهِهِ . أَيِ : إِذَا أُعِيَتْ رَكَابِي لَا أَعْيَا وَأَمْضِي لِحَاجَتِي .

وَوَقَعَ فِي شَعْرِهِ أَحَدُ الْبَيْتَيْنِ<sup>(٤)</sup>، مَقْدَمًا عَلَى الْآخَرِ، وَوَقَعَ فِيهِ عِيُوضُ "مِنَ الْأَمْرِ"، "مِنَ الْأَرْضِ"، وَقَبْلَهُمَا :

(١) سيبويه : "وإن جاء في الشعر قد علمت أنك إذا فعلت أنك سوف تغتبط به تريد معنى الفاء جاز" . الكتاب (١٣٤/٣) .

(٢) ديوانه (ص ٤٦) .

(٣) تحصيل عين الذهب (٤٦٧/١)، النكت (٧٧٥/٢) .

(٤) البيت الثاني عند سيبويه مقدم على الأول في ديوان الشاعر طبعة د. عزة حسن، دمشق سنة

١٣٨١ هـ وقوله : نبا ما نبا عني من الأمر جاء قبلهما . فالأمر على ما قال أبو الحسن رحمه

نَبَا مَا نَبَا عَنِّي مِنَ الدَّهْرِ أَنَّنِي .

أَكَارِمُ مِنْ أَحَبَّبْتُهُ وَأَسَامِحُ

قالوا : فقلوه : "وعلمي" معطوف على "ما" في قوله "نبا ما نبا" وهي فاعلة والتقدير : وبنا عني علمي بكذا .

ووقع في شعره في شرح البيت الأول خلاف قول الأعلام أي : وأنى إذا لم تصب ركابي خيراً في وجهتها جامع، قال : يقول : ألزم نصيبي من الأرض ولا أطلب ما لا ينبغي، و"جامع" ماضي العزيمة إلى مالي منه حظ .

وقال أبو الحسن بن سراج : "هذا غلط من هذا الشارح، لأن معنى البيت يدفعه وإنما يريد أن يجمع" . أي : يمضي لا يثبت إذا ملئت ركائبه مناخها . ونعم ما قال ! .

## باب من أبواب "أَنَّ" تكون فيه "أَنَّ" مبنية على ما قبلها

هذا بناء بمنزلة بناء "أَنَّ" على "لَوْلَا" في عبارته<sup>(١)</sup>. ويريد أن الفتح لَزِمَ مع "حقاً" فجعلها مبنية عليها كما لزمت "أَنَّ" "لَوْلَا" فغير عنها بالبناء على "لَوْلَا" وهو يريد اللزوم ولا يريد البناء الصناعي، فحقاً هو المبنى على "أَنَّ" لأنها مبتدأ، و"حقاً" منصوب على الظرف وهو خبرها، وكذلك جميع ما انتصب قبل "أَنَّ" عنده، ولا حكم لهمزة الاستفهام هنا، ودليل مراده تشبيهه<sup>(٢)</sup> بقولهم<sup>(٣)</sup> : "غداً الرحيل" وهو مبتدأ وخبر و"أَنَّ" بعد "لَوْلَا" مبتدأ والخبر محذوف، وكل ما ذكر في الباب على التأكيد، ويستوي فيه الاستفهام والخبر، ولم يتقدم "يوم الجمعة"<sup>(٣)</sup> على "إن" لكونه معمولاً لخبر "إن" ولا سبيل إلى تقديم خبرها ولا معموله عليها، وكذلك "لا" ومنصوبها على "إن" المكسورة، لأنهما تأكيد لما بعد "إن" ومجرورها محذوف يعود إلى ما قبلها، أي : لأبداً من ذاك ولا محالة منه، والخبر محذوف أيضاً.

وزعم أبو الحسن : أنَّ من العرب مَنْ يقول : "حقاً أنك ذاهب" على القلب، فنصبوا على المصدر، كأنهم قالوا : أحق ذلك حقاً . وذكر سيبويه في الالغاء، وإنما ضَعُفَ هذا في الابتداء كما ضَعُفَ غير ذي شك زيد ذاهباً و"حقاً عمرو منطلق" ويشبه أن تُكسَرَ على مذهب القسم بعد حقاً .

(١) انظر الكتاب : ١٢٠/٣

(٢) في الأصل تشبيههم ولعل المراد ما أثبتنا .

(٣) الكتاب (١٣٥/٣) .

(٣) يريد التقديم في قوله "إنك ذاهب يوم الجمعة، ومثله إنك لا محالة ذاهب" .



وقد حكى يحيى: "حقاً لآتِيَنَّكَ" وعلى هذا يجوز أن يُنصَب على الفعل.  
 وقوله (١): "لَأَنَّ إِنَّ لَا تُبْتَدَأُ" هي تقطع ما بعدها مما قبلها كقطع حروف المعاني.  
 وقال الأسود بن يعفر (٢):

أحقاً بِنِي أُنْبَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ

تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَحَالِسِ

شاهده: رفع التهديد على الابتداء، و"حقاً" خبره، وضعوا المصدر موضع الظرف.  
 ومثله ما أنشد يحيى (٣) عن الكسائي:

أحقاً عَبَادَ اللَّهِ جُرْأَةُ مُحَلِّقٍ عَلَى وَقَدْ أَعْيَيْتُ عَادَ وَتُبْعَا

يُهَدِّدُ قَوْمَهُ بِالْهَيْجَاءِ، وَهُمْ رَهْطٌ مِنْ نَهْشَلِ بْنِ دَارِمٍ وَقَوْلُ الْعَبْدِيِّ (٤):

أحقاً أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

شاهده: وقوع "أَنْ" بعد "حقاً" وهي عنده في موضع مبتدأ و"حقاً" خبره

تقديره: أفي الحق ارتحال جيراننا ونهوضهم والنية: الجهة، وقول عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ (٥):

أَلْحَقَّ أَنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ / أَوْ أَنْبَتَ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرُ

شاهده: نصب "الحق" على الظرف، ورفع أَنْ بعده على الابتداء في التقدير، وجواب  
 الشرط محذوف للدلالة عليه، ومعنى "أَنْبَتَ" انقطع، وكُنِيَ بِالْحَبْلِ عَنِ الْوَصْلِ، وَكُنِيَ بِطَائِرٍ

(١) الكتاب (١٣٥/٣).

(٢) ديوانه (ص ٤٢)، وانظر: الكتاب (١٣٥/٣)، الخزانة (١٩٣/١).

(٣) معاني القرآن (٤٥٧/١، ٩/٢، ١٩).

(٤) هو المفضل النكري. انظر: الكتاب (١٣٦/٣)، الأصمعيات (ص ٢٠٠)، شرح شواهد

المغني (ص ٦٢)، العيني (ص ٢٣٥)، الهمع (٧١/٢)، اللسان (فرق).

(٥) ديوانه (ص ١٠١)، وانظر: الكتاب (١٣٦/٣)، التصريح (٣٦٦/٢)، الأشموني

(٤٧٨/٤) وينسب البيت لجميل بثينة وهو في ديوانه (ص ٨٣).

عن خافقي مضطرب أو ذاهل العقل، وقول الجعدي<sup>(١)</sup> :  
 ألا أبلغ نبي خلف رسولاً أحقاً أن أخطلكم هجاني  
 شاهده : فتح أن بعد "حقاً" كما تقدم، و"رسولاً" مصدر بمعنى رسالة  
 وبنو خلف رهط الأخطل، وكان بينهما مهاجاة .

وأنشد القالي<sup>(٢)</sup> في نوادره عن الأخفش الطريف شاعر كان مع المعتمد:  
 أتخرجون فتى أغرى بكم تيبها حقاً لدعوة صب أن تحيوها  
 وهو قبيح، لأنه بمنزلة قولك : قد علمت أن تقوم، وهو موضع أن الثقلة،  
 وقوله<sup>(٣)</sup> : أحق أنك ذاهب . أنشد يحيى في مصداق الرفع عن الكسائي :

أحق ما تقول أم احتلام أم الأهوال إذ صحبى نيام  
 وأبو العباس<sup>(٤)</sup> يرفع "أن" بعد "لا محالة"، و"لا بد"، على خير كان<sup>(٥)</sup>، كما  
 تقول: لا رجل أفضل منك، وقدر لا بد بقوله: غير منفرج عنك كذا، والوجه كونهما  
 جراً بتقدير: لا حيلة في كذا، أو لا تحول عن كذا ولا تباعد من كذا .

العين<sup>(٦)</sup> : لا بد من ذلك، أي : لا محالة، والمحالة الحيلة، لا خلاف في  
 ذلك، ولا يخلو من الصفة أو من الخير، والحذف تخفيف، وأن في تقدير الجر، أو تعلقة  
 بـ "لا محالة" بعد البناء مع "لا" .

وقوله<sup>(٧)</sup> : "حين لم يجز أن يحملوا الكلام على القلب" .

(١) النابغة الجعدي، ديوانه (ص ١٦٤)، وانظر : الكتاب (١٣٧/٣)، العيني (٥٠٤/١)، الهمع

(٢) (٧٢/١)، الأشموني (١٨٥/١)، الخزنة (٣٠٦/٤) .

(٣) الأمالي (٧٩/١)، وفيه قال : نشدنا أبو الطريف .

(٤) الكتاب (١٣٧/٣) .

(٥) المقتضب (٣٥٠/٢، ٣٥١)، وفي الحاشية خلاصة في توجيه فتح همزة إن وكسرها بعد

لا جرم وأنها نظير "لا بد" .

(٦) كذا، ولعل صوابه (لا) .

(٧) العين (٢٩٧/٣) .

(٨) الكتاب (١٣٧/٣) .

يريد أنه لا يحمل الكلام على القلب مع المكسورة من حيث كانت حرف ابتداء لها الصدر ولم تكن متصرفة في نفسها فَيَتَصَرَّفَ معمولُها، فبطل القلب لذلك فلم تَجُزْ المكسورة، وقد تقدّم جوازها في حكاية الأخفش وتوَوَّلَ على القسم.

وقوله (١): "لأنَّ فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء" وأجاز الأستاذ أبو بكر: يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنَّك ذاهبٌ لأجل الشرط. ولا يتعلق الظرفُ إلا بالجواب من حيث جاز تقديم الجواب، وأمَّا مع أمَّا فيجوز - أيضا - تعلُّقه بالجواب وبفعل الشرط، ولا يجوز تقديم معمولٍ "أنَّ" عليها إلا في "أمَّا" وما أشبهها مما يطلب العمل في شيء وإن شئتَ كان العامل في الظرف "أمَّا" وإن شئتَ كان الخبر وهو الأحسن.

وأما "لا جرم" (٢) فـ "لا" عنده زائدة ولزمت جرمَ كالمثل، وجَرَمَ فعلٌ ماضٍ يُرْفَعُ ما بعدها على الفاعل "فأنَّ" بعده في موضع الفاعل به، وقد بيَّن هذا غاية البيان.

و"أنَّ" تُصَيِّرُ "لا" مع جرم شيئا واحداً أمكنَ كما ذهبَ إليه المفسِّرون (٣) كلاً بُدِّ، وإليه ذهب يحيى (٤). قال: لا جرم كلمة كانت في الأصل - والله أعلم - بمنزلة لا بُدَّ أنَّك ذاهبٌ، جرت على ذلك، وكثُر استعمالُها حتى صارت بمنزلة "حقاً" ألا تراهم يقولون: "لا جرم لآتينك"، لا جرم لقد أحسنت. فتراها بمنزلة اليمين وكذلك فسرها المفسرون: حقاً أنَّهُم في الآخرة هم الأخسرون، وردَّ على قوله: جَرَمْتُ كقوله حَقَّتْ. ونصب فزارة وقال كَسَبَتْ.

(١)، (٣) الكتاب (١٣٧/٣).

(٢) الكتاب (١٣٨/٣).

(٤) انظر المعاني (٢٩٨/١) ولم أرَ ما عزاهُ إليه الشارحُ في معاني القرآن. وانظر لسان

العرب (٩٣/١٢): جرم.

وقول الفزاري<sup>(١)</sup> :

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

شاهده : رفع فزارة على الفاعل لـ "جرم" كما ذكر في المسائل .  
وبعضهم يرويه بالنصب في الكتاب، ويُقدِّره : حَقَّتْ لفزارة الغضب، وأنشوا : حَقَّتْ  
وفاعلها مُذَكَّرٌ، وهو أن يغضبوا وهو فاسد . وإن صحَّتْ الرواية بالنصب لم يكن في  
البيت شاهد، وانتصب فزارة بـ "جرمت" كما قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ  
قَوْمٍ﴾ أي : لا يُكْسِبَنَّكُمْ و"أن يغضبوا" مفعول ثانٍ أي "اكتسبْتَهُمُ"<sup>(٣)</sup> الغضب وهو في  
رواية الرفع على حذف حرف الجر، أي : لِلْغَضَبِ . ووقع في الكتاب "طعنت"  
و"طعنت" بالضم والفتح، والفتح الصواب . وهو لأبي أسماء بن الضريبة وقيل : لعطية  
بن عفيف يخاطب به كُرْزاً العُقَيْلي، وكان طعن أبا عينة حصن بن حذيفة الفزاري  
ودليله قوله فيه :

يا كُرْز إنك قد فتكت بفارسٍ بطل إذا هاب الكُماة وجبوا

/ وقوله<sup>(٤)</sup> : "أما جهد رأيي فإنك ذاهب" . ابتداء إن هو الوجه لمكان "أما" ٣٠

إذا لم ترد أن تقول : "أما في رأيي" فذهابك " فإذا أردت هذا المعنى جاز، وهو الذي  
ضعف<sup>(٥)</sup>، فجهد رأيي إذا كسرت إن ظرف لأن أي ليس بخبر، وهو الذي سماه بعد

(١) في الأصل وقول الفرزدق، وهو خطأ من الناسخ وليس في ديوانه وقائله عطية بن

عفيف أو أبو أسماء ابن الضريبة .

وانظر: الكتاب (١٣٨/٣)، المقتضب (٣٥٢/٢)، اللسان (جرم)، الاشتقاق (ص ١٩٠).

(٢) سورة المائدة : ٢ .

(٣) في الأصل : كسبتهم .

(٤) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٥) قال : وإن شئت قلت فأنت . وهو ضعيف .

مفعولاً، وسمّاه إذا كان خيراً ظرفاً وهو قوله<sup>(١)</sup>: "لَمْ يَكُنِ الْجَهْدُ إِلَّا ظَرْفًا لَأَنَّكَ جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا"،  
يعني لم يكن إلا خيراً لأنك لو جعلته مفعولاً فيه لَخَبِرَ "أَنَّ" كان من صلتها وسمّاه مفعولاً لأنه  
مفعولٌ فيه .

وقوله<sup>(٢)</sup>: " وَنَصَبْتَ جَهْدَكَ بِالْفَعْلِ لَا بِالظَّرْفِ . يَرِيدُ : نَصَبْتَهُ بِالْخَيْرِ وَلَمْ  
تَجْعَلْهُ خَيْرًا .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "أَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّكَ قَائِمٌ" الفتح والكسر فيه جائزان على معنيين كما  
ذكر، وفسر أنَّ بالشأن فيما تقدم، والحديث والخير والقصة، من حيث قُدِّرَتْ مع صلتها باسم  
مفرد حَدَّثَ شَرَحَ الْكُلِّ مِنْهَا، وَحُكِّمَهَا حَكَمُ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ أَوَّلًا فِي "أَنَّ" هُوَ  
الْأَصْلُ الَّذِي لَا يَفَارِقُهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُغَيَّرَةً مِنْ "إِنَّ" فَصَيَّرَتْ الْجُمْلَةَ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا إِلَى  
حَكَمِ اسْمٍ فِي مَعْنَاهَا كَالْخَيْرِ وَالْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ فَهَذَا الْأَصْلُ وَعَلَيْهِ الْحَكْمُ، وَقَدْ يُغَيَّرُ عَنِ الْفَعْلِ  
إِذَا كَانَ خَيْرَهَا وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهَا قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى مَا لَا رَائِحَةَ فِيهِ لِلْفَعْلِ وَلَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ مَعْنَاهُ  
كَقَوْلِكَ : "بَلِّغْنِي أَنَّكَ زَيْدٌ" و"أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ" وَلَيْسَتْ كَانَ مِثْلَهَا لِأَنَّهَا لَمْ تُجْعَلْ مَعَ مَا  
بَعْدَهَا اسْمًا مِثْلَهَا .

وَأَمَّا الظُّرُوفُ الْمَقْطُوعَةُ عَنِ الْإِضَافَةِ، الْمَبْنِيَّةُ عَلَى الضَّمِّ فَإِنَّ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: "أَمَّا  
بَعْدُ"، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ<sup>(٥)</sup>: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ﴾ فَلَا يَحْزُوزُ أَنْ تُبْنَى عَلَى مَبْتَدَأٍ فَلَا تَكُونُ

(١) ، (٢) لعل العبارة في الموضعين من نسخة الشارح، فهما ليسا في المطبوع .

(٣) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٤) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٥) سورة يوسف : ٨٠ .

أخباراً، وقد أجاز يحيى<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يَوْسُفَ﴾ أن ترفع "ما فرطتم" بالظرف قبله، وأجاز زيادة "ما" ونصبَ الظرف بـ "فرطتم"، وهي عند سيبويه<sup>(٢)</sup> زائدة وهذا الظرف المبني على الضم ملغى أبداً .

وأما "شدَّ ما"<sup>(٣)</sup> و"عزَّ ما" ففيهما وجهان عنده : أحدهما أن تكون "ما" كافة لـ "شدَّ" و"عزَّ" و"أن" بعدهما مبتدأه بمنزلة "لو" و"لو" لأنه لا يقع بعدهما إلا "أن" فهي هنا محمولة على "لو" .

والوجه الثاني : تصيرها بمنزلة "نعم الرجل"<sup>(٤)</sup> وقد جعل "ما" فاعلةً بالفعل قبلها، و"أن" مبتدأ، والخبر فيما قبلها . والوجهان يبينان من كلامه . ومنه لم يكن بين "لو" و"لو" إلا زيادة "لا" لنفي امتناع الأول وكانت "لو" لا يليها إلا المبتدأ . سهل ذلك عنده في "لو" إشعاراً بملاستها، وإن شاء أضمر "كان" بعد "لو" كما تقدم .

وأما قوله<sup>(٥)</sup> : "كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه" فهي كما ذكر، غير أنها من حيث تقدمت كما ودخلها معنى السبب والتوليد، ودخلت الفاء وإن كانت معمولة لما قبلها كقوله : "بزيد فامرر" .

قال أبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup> : "دخلت الفاء على "تجاوز" لأنه دعاء . وليس بشيء لأن مثل هذا الدعاء لا تدخله الفاء . وإنما

(١) المعاني (٥٣/٢) .

(٢) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٣) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٤) انظر التعليقة لأبي علي .

(٥) الكتاب (١٤٠/٣) .

(٦) لم أجد نصَّ كلام أبي علي وانظر كلامه على هذا الشاهد في التعليقة والبغداديات (ص ٣٣٣، ٣٣٤) .

دخلت بما تضمن الكلام من معنى الجزاء .

وقال يحيى<sup>(١)</sup> في وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> الكاف تكون شرطاً كما تقول: "كَمَا أَحْسَنْتَ فَأَحْسِن"، لأنها يدخلها معنى "إذا" ولذلك دخلت الفاء .

ولا يجوز كسر "أَنْ" بعد "كما" فيمن صَيَّرَهَا حرفاً من حروف الابتداء كقول كثير<sup>(٣)</sup>:  
جُزِيتَ أَبَا بَكْرٍ عَنِ الْوُدِّ نَصْرَةً      كَمَا الْخَيْرُ مُحَمَّدٌ عَلَى الْقَوْلِ قَائِلُهُ  
ومنه في الباب الثالث بعده "كما أنت هاهنا"<sup>(٤)</sup> .

وشاهدته في الآية العزيزة<sup>(٥)</sup> رفع "مثل" والنصب فيه يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُغْرَباً منصوباً على الحال من "الحق" كما كان الرفع صفةً له . وَأَنْ يَكُونَ مَبْنِياً لِإِضَافَتِهِ إِلَى "أَنْ" وَيَكُونُ صِفَةً لِحَقٍّ أَيْضاً كَقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup> :

مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتَ : سَوْفَ أَنَالُهُ

فالرفع والنصب على الإعراب والبناء وهي بدل مما قبلها في الوجهين كقوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾ بالرفع والفتح

على الفاعل، والفتح فيه بناءً، ويجوز النصب فيه على الظرف . ولا يمتنع في "مثل" أَنْ

(١) المعاني (٩٢/١) .

(٢) سورة البقرة : ١٥١ .

(٣) تقدم البيت في (ص ٧٥) وانظر تعليقنا عليه هنالك .

(٤) الكتاب (١٤٠/٣) .

(٥) قوله جَلَّ وَعَلَا : ﴿إِنَّهُ لِحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطُقُونَ﴾ . سورة الذاريات : ٢٣ .

(٦) هو النابغة الذبياني من قصيدته التي يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه، وعجزه:

وذلك من تلقاء مثلك رائع

وقبله :

أتاني أبيت اللعن أنك لمتني      وتلك التي تستك منها المسامعُ

وانظر : ديوانه شرح عباس عبد الساتر (ص ٥٤) ومعنى رائع مخيف .

(٧) سورة الأنعام : ٩٤، والقراءة بالرفع قراءة جمهور السبعة وبالفتح قرأ نافع والكسائي

وحفص . وانظر : البحر المحيط (١٨٢/٤) . .

يكون منصوباً على الحال من النكرة، وهو مذهب الجرمي<sup>(١)</sup>، وأن يكون / مبنياً صفة  
 ٣١ الحق وهو قول سيبويه<sup>(٢)</sup> والمازني<sup>(٣)</sup> ولا يمتنع عند سيبويه أن يكون معرباً حالاً للنكرة.  
 والمبرد<sup>(٤)</sup> يميزُ النصب على الإعراب والبناء . وأنشد أبو عثمان المازني<sup>(٥)</sup>:  
 وتَدَاعَى مِنْخَرَاهُ بِدَمٍ      مثلَ ما أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ  
 ويريد بقوله<sup>(٦)</sup> : "فلولا أنَّ ما لغو" زيادة "ما" .  
 وقول الجعدي<sup>(٧)</sup> :

قُرُومٌ تَسَامِي عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ      كَأَن يُؤْخَذُ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيُقْتَلَا  
 روايته برفع "يؤخذ" فلا يكون إلا على إرادة "ما" وحذفت و"أن"  
 هي المخففة من الثقيلة، وهي لثبات الحال، ولم يَفْصِلْ بين "أن" وخبرها بشيء، وبابها  
 الفصل بالسين أو "سوف" مع المضارع الموجب، وقد يندر ترك الفصل في الكلام. وأما  
 حذف "ما" ففي الشعر، وكذلك النصب بالفاء في الواجب ضرورةً وهو نصب  
 "فَيُقْتَلَا".

= =

- (١) انظر التعليقة لأبي علي والبغداديات (ص ٣٣٩) .  
 (٢) ، (٦) الكتاب (١٤٠/٣) .  
 (٣) قال أبو عثمان : "من قال مثل ما بنى مثل مع ما فجعله بمنزلة خمسة عشر وإن كانت  
 زائدة"، التعليقة وعزاه أبو علي لأبي عثمان ملخصاً في المسائل المتتورة (ص ٦٥) .  
 (٤) انظر المقتضب (١٧٤/٣، ١٧٥) .  
 (٥) انظر التعليقة والبغداديات (ص ٣٣٩)، المسائل المتتورة (ص ٦٦)، أمالي ابن الشجري  
 (٢٦٦/٢)، المقرب (١٠٢/١)، ابن يعيش (١٣٥/٨)، اللسان (حمض) .  
 (٧) ديوانه (ص ١٣١)، الكتاب (١٤١/٣)، الأصول (٣٣٨/١) .



وقول أبي عثمان<sup>(١)</sup> : "أنا لا أنشدُهُ إلا كأنَّ يؤخذَ بالنصب". ولا يلتفت إليه لأنه ردُّ على العرب، وسيبويه أوثق منه وأكثر تحرياً في الرواية، وقد رواه بالرفع، ولا يخرج إلا على ما ذكره، وكلتا الروایتين صحيحة، غير أن سيبويه أحسن معنى إذ رواية النصب على التشبيه بما سيكون، ورواية الرفع إخبار بما ثبت .

قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : سألت ابن السراج عن نصب "يُقتل" فقال: نصبه في رواية الرفع كقوله<sup>(٣)</sup> : "فأسترجاً" وفي النصب على الحمل على "أن" وقبله :  
وذا التاج من غسان ينظر جَاهِداً

ليجعل فيه خدَّ من هو أسفلاً  
والقروم : السادة، وتسامى ترتفع. أي: يفخر بعضهم على بعض لشرفهم .  
يريد أنَّ الوقوفَ عند بابِ هذا الملك كالقتلِ لِغَلْظِ حُجَّابِهِ وَبُعْدِ الوُصُولِ إليه.  
ويريد بقوله<sup>(٤)</sup> : كَمَا لَا تُحْذَفُ من "أنَّ" يعني كما لا تحذف من أمَّا العاطفة إلا في الشعر في مذهبه وقد مضى ذلك<sup>(٥)</sup> .

(١) التعليقة والمسائل البغداديات (ص ٣٣٤، ٣٣٥)، أصول ابن السراج (٣٣٨/١)، قال الأستاذ عبد السلام : "إن قول أبي عثمان هذا ورد في نسختين من نسخ الكتاب وبعض أصول الثالثة" . انظر (ص ١٤١، ١٤٢) حاشية ٣ .

(٢) التعليقة .

(٣) يعني أنَّه ضرورة وهو من قول المغيرة ابن حنبل :  
سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأسترجاً

والبيت من شواهد سيبويه ٣/٩٩ على نصب فأسترجاً بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى المنفي أو المطلوب.

اللسان (عق) .

(٤) الكتاب (١٤١/٣) . والشاهد في قول النابغة حذف "ما" ضرورة مسقطه من قوله "كأن يؤخذ" والتقدير عند سيبويه كما أنه يؤخذ . ومثله حذف ما من إما العاطفة الذي يجوز شعرا .

(٥) الكتاب (٢٦٧/١) .

### باب من أبواب (١) "إن"

لم يُجَزْ أن يُفْتَحَ "إن" بعد القول إلا من يُعْمِلُهُ عملَ الظن .  
أبو الحسن : وكل شيء جاء بعد القول فهو "إن" ولو حَسُنَ  
مكانه ذاك . والله درّه ! وعلته في منع فتح "إن" بعد القول أن "أن" شأن ولا  
يقال : قال الشأن .

وهذه العلة مُعْتَرِضَةٌ بقوله في الباب الذي يلي هذا : إن "أن" (٢)  
تكون حديثاً وقصة، وقال قبل ذلك (٣) : تكون خيراً وقال في هذا الباب لأن  
"إن" يُصَيِّرُ الكلامَ خيراً، فمزج الأمر والشأن والخبر والحديث والقصة والقول،  
وَفَسَّرَ جميعها "أن" وصلتها ولا يمتنع أن يقال : قال خيراً وحديثاً وقصة، فلا  
يُمتنع على هذا أن تفتح بعد القول، حتى دعا ذلك الأستاذ أبا بكر رحمه الله  
أن يَجِيزَ فَتَحَهَا إذا قُدِّرَتْ بالحديث والخبر والقصة، وذلك إذا لم يقع في خبرها  
فِعْلٌ، فإن كان خبرها فِعْلاً قدرها بالشأن . وهذا كُلُّهُ فاسد . لأن سيبويه لم  
يراع ذلك، بل قدرها بالخبر والحديث والقصة وخبرها فِعْلاً، وقَدَّرَهَا بالشأن  
والأمر والخبر أيضاً، وخبرها اسم لا رائحة فيه للفعل نحو "إن زيدا أبو  
عبد الله" (٤) فسبويه لم يقصد ما ذهب إليه، وإنما أراد أنها بتقدير اسم مُفْرَدٍ،  
لا مِن لفظِ القول ولا من معناه، فلا يَعْمَلُ فِيهِ القول .

لأنك إذا قلت : بلغني أنك مُنْطَلِقٌ معناه : بلغني  
انطلاقك وكذلك . بلغني أنك مرتحل تقديره : بلغني ارتحالك، وكذلك

(١)، (٢) الكتاب (١٤٢/٣) .

(٣) الكتاب (١٤٤/٣) .

(٤) لعله تمثيل من الشارح، وربما كان من نسخته .

بلغني أن زيدا أخوك، وأن زيدا أبو عبد الله : بلغني كون زيد أخاك وكون زيد أبا عبد الله، فلا يصلح أن ينصب القول شيئاً من هذا كله، وليس بمنزلة قوله تعالى (١): ﴿وقولوا للناس حسناً﴾ و(حسنى) و(حسناً) لأنه من معنى القول، أي : حسناً من القول وحسناً من القول، فلا سبيل إلى فتح "إن" بعد شيء من القول إلا في قول من يجعله كالظن فتدبره .

ومنع الأستاذ أبو بكر فتح : "إن" بعد القول - البتة - في الإقراء الثاني ولم يحل الشبهة بما ينبغي .

وقوله (٢) : وتقول : "قال عمرو" إنه منطلق، جعلت الهاء عمراً أو غيره " يريد أن قال لا تعمل في أن فتفتحها البتة . والكسر في قوله تعالى (٣) : ﴿إني مغلوب﴾ على / إرادة قال إني مغلوب . ومن الحكاية : قوله تعالى (٤) : ﴿إنما نطعمكم لوجه الله﴾ أي يقولون : إنما نطعمكم، ومن الحكاية بعد الدعاء قوله (٥) :

فدعوا : نزال فكنت أول نازل وعلام أركبه إذا لم أنزل  
معناه : فقالوا : نزال، ألا ترى أنه لا ينادى الفعل .  
ومنه قول المنخل (٦) :

فدنت وقالت يا منخل ما بجسمك من حرور  
ماشف جسمي غير حبك فأهدني عني وسيري

(١) سورة البقرة: ٨٣. و﴿حسناً﴾ بفتحين قراءة حمزة والكسائي ويعقوب، وحسنى على وزن فعلى قراءة أبي طلحة ابن مطرف . انظر: روح المعاني (٣٠٩/١) .

(٢) الكتاب (١٤٢/٣) .

(٣) سورة القمر : ١٠ .

(٤) سورة الإنسان : ٩ .

(٥) هو ربيعة بن مقروم . انظر ما بته العرب على فعال للصاغاني (ص ٨٧)، الخزانة (٤٩/٥، ٣١٧/٦)، اللسان (نزل) .

(٦) من رأيته المشهورة . وانظر مثلاً شرح الحماسة للمرزوقي (٥٢٩/٢) .

فاكتفى بالجواب بالمحكى من فعله . تقديره : قلت ما شف جسمي غير  
حُبك .

وقول : "أول ما أقول أنني أحمد الله" بالفتح والكسر، فمن فتح أخبر  
بمفرد عن مفرد، حدث عن حدثٍ تقديره : أول قولي حمد الله وأول القول قول .  
وقد رها سيويه<sup>(١)</sup> بـ "الحمد لله" اتكالاً على فهم المعنى، ألا تراه يقول<sup>(٢)</sup> :  
وإن كسرت حكيته، وفعل ذلك من حيث كانت كلاماً، وتكون ما موصولة  
وموصوفة ومصدرية، ومن كسر كانت حكاية في موضع الخبر و"ما" نكرة موصوفة أو  
موصولة تقديره "أول شيء أقوله، أو أول الذي أقوله أنني أحمد الله" ويجوز أن تكون  
مصدرية بتقدير : أول قولي أنني أحمد الله، كقوله عليه السلام<sup>(٣)</sup> : أفضل ما قلته أنا  
والنبيون من قبلي لا إله إلا الله" فهذا على الحكاية، وأخذ القول الذي في الصلة  
معموله .

وذهب الفارسي<sup>(٤)</sup> إلى جواز حذف الخبر و"إن" محكية للقول الذي في  
الصلة . أي : أول ما أقول أنني أحمد الله موجود .

وأجازه الأستاذ أبو بكر، وهو بعيد في اللفظ والمعنى، ولم يعرض له  
سيويه، والحديث دليل على ما ذكرنا جعل الجملة فيه محكية خبراً وأظهر مفعول القول  
الذي أضمره الآخر في المسألة .

(١) ، (٢) الكتاب (١٤٣/٣) .

(٣) جزء من حديث دعاء يوم عرفة، موطأ الإمام مالك (٢٩٢/١) . طبعة الشعب .

(٤) الإيضاح العضدي (ص ١٦٣ ، ١٦٤) ، المسائل المثورة (ص ١٨٨ ، ٢٣٥) .

### باب آخر من أبواب (١) إن

كلامه في مسألة "حتى" على الرفع وهو أن يدخل ما بعدها فيما قبلها، وهذا لا يمكن هنا، فإن لم تُرد ذلك وجعلته غايةً يُنتهي إليه كما يكون ذلك في "إلى" جازَ الجرُ وفتحت "أن" ولم يجرِ الفتح على المعنى الذي أراد، ويكون خبرَ مبتدأ، لأنه ليس من مواضع الإضمار، وانظر قوله (٢) : "لأنَّ" "أنَّ" وَصَلَتْهَا بِمَنْزِلَةِ الانْطِلَاقِ . فلم يجعلها اسماً إلاَّ مع الصلَّة . وقول الشاعر (٣) :

وكنْتُ أرى زيداُ كما قيلَ سيِّداُ

إذا إنه عبدُ القفا واللَّهَازِمِ

شاهده : كسر إن بعد "إذا" وهو موضعُ ابتداءٍ ويجوزُ الفتحُ على خبرِ ابتداءٍ لأنه من مواضع الإضمار . كأنه إذا أمره أنه كذا، وهي للمفاجأة في الوجهين .

وذهبت طائفةٌ منهم الأعلام (٤) إلى أن "إنَّ" مبتدأ وإذا خبرها وليس بشيءٍ وسيأتي بيانها في باب (٥) عِدَّةُ الكلام إن شاء الله .

ويريد أنك تتبين في قفاه ولهازيمة العبودية واللؤم، لأن القفا موضع الصفع، واللهازم موضع اللكر، وهي جمع لهزيمة، وهي مضغة في أصل الحنك .

(١) الكتاب (١٤٣/٣) .

(٢) الكتاب (١٤٣/٣، ١٤٤) .

(٣) الكتاب (١٤٤/٣)، النكت (ص ٧٨٣)، المقتضب (٣٥١/٢)، الخصائص (ص

٣٩٩)، الفصل (٦١/٨)، الخزانة (٢٦٥/١٠)، وهو من الشواهد المجهولة القائل .

(٤) تحصيل عين الذهب (١/٤٧٢)، النكت (٧٨٣/٢) .

(٥) الكتاب (٢١٦/٤) فما بعدها .

ومن خفض "حتى حمقك" <sup>(١)</sup> فعلى الغاية، ومن نصب فعلى العطف .  
 وقوله <sup>(٢)</sup> : "كَمَا أَنَّكَ هُنَا" لا يجوزُ فيها الكسرُ، وإن صلح في الموضع الابتداء لأن "إن"  
 تقطع ما بعدها مِمَّا قَبْلَهَا، والذي بعدها يَطْلُبُ الْأَوَّلَ بكاف التشبيه، والمبتدأ والخبر  
 تُحْمَلُ على المعنى بمنزلة قوله <sup>(٣)</sup> :

بعدها أفنانُ رأسِكَ كالثَغَامِ المُخْلِيسِ

ألا ترى أن المعنى بعد مَشْيِيكَ، فإذا دخلت "إن" لم يكن ذلك، وما مع  
 "أن" زائدة، ومع الابتداء كافة . وأراد أن يُرِيكَ <sup>(٤)</sup> أن معمول "إن" لا يَتَقَدَّمُ عليها .

(١) من قوله : عرفت أمورك حتى حمقك . الكتاب (١٤٤/٣) .

(٢) الكتاب (١٤٥/٣) وفيه ها هنا عوض هنا .

(٣) قائله : المرار الأسدي وهو بتمامه :

أعلاقة أمَّ الوليد بَعْدَمَا أفنان رأسك كالثغام المخلص

وهو في ديوانه ضمن شعراء أمويون القسم الثاني (ص ٥٣) وانظر : المقتضب (٣٦٦/١)

وهو من شواهد الكتاب وسيأتي (ص ١٣٢) .

(٤) قال سيبويه : "ألا ترى أنك لا تقول : يوم الجمعة إنك ذاهب، ولا : كيف إنك صانع،  
 فكما بتلك المنزلة" .

## باب آخر من أبواب (١) إن

ما بعد "إن" في جميع الباب حال إذا كسرت "إن"، والفتح جائز في جميع الباب على العذر (٢) والاستثناء المنقطع .  
 (وَأَنَّهُمْ كَفَرُوا) (٣) فاعل بـ (مَنْعَهُمْ) (وَأَن تَقْبَلَ) مفعول بعد إسقاط حرف الجر . وقول كثير (٤) :

مَا أُعْطِيَاني وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِرِي كَرَمِي

شاهده : كَسَرُ إنَّ من وجهين : من دخول اللام، ومن المعنى .  
 وذهب المبرد (٥) إلى أنه "أَلَا" بفتح الهمزة وتخفيف اللام، وَيَفْسُدُ المعنى لأنه يقول في هذه الرواية إنه لم يَسْأَلْ / ولم يُعْطَ ومشهور أن عبد الملك سألَهُ وأعطاه ٣٣  
 وكذلك عبد العزيز أخوه ابنا مروان، وفي ذلك قوله (٦) :

لئن عاد لي عبدُ العزيز ..... البيت

وإنما يريد أنه سألَهُمَا وأعطاهُ ثم شَكَرَ ولم يُلِحْ في المسألة، وحجزه كَرَمُهُ  
 عن ذلك، فمعنى البيت صحيح على رواية سيويه .  
 وقوله (٧) : "وتقول إذا أردت معنى اليمين" . هو كقولك

(١) الكتاب (١٤٥/٣) .

(٢) العذر تفسير للمفعول لأجله . هذا وانظر حد الاستثناء المنقطع في الاستغناء للقرافي (ص ٣٨٢)، وانظر كذلك (ص ٥٨٩)

(٣) الكتاب (١٤٦/٣)، من قول الله تبارك اسمه : ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ﴾ . سورة التوبة : ٥٤ .

(٤) ديوانه (ص ٢٧٣)، وانظر : الكتاب (١٤٥/٣)، المقتضب (٣٤٥/٢)، العيني (٣٠٨/٢)، الدر المصون (ص ٢١٢٨)، المسائل المنتورة (ص ٢٣٧)، الجمع (٢٤٦/١) .

(٥) المقتضب (٣٤٥/٢) .

(٦) هو بتمامه في الديوان (ص ٣٠٥) :

لئن عاد لي عبدُ العزيز يَمْلِكُهَا وأمكنني منها إذا لا أُقِيلُهَا

(٧) الكتاب (١٤٦/٣) .

بعدُ في "إِنَّ" وتكون "إِنَّ" مُبْتَدَأُ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين ولا يمتنع غيرُ اليمين في الموضعين، واليمينُ فيما ذكر الوجهُ . والتقدير : مَا وَاللَّهُ إِنَّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ حَيِّدٍ مَا مَعَكَ . قال الفارسي<sup>(١)</sup> : إِنَّمَا حُمِلَتْ عَلَى الْيَمِينِ، لِأَنَّهَا فِي الصَّلَةِ، وَالصَّلَةُ مِنْ تَمَامِ الْمَوْصُولِ . و"إِنَّ" تَقْطَعُ مَا بَعْدَهَا مِمَّا قَبْلَهَا، فَحَمَلُوهَا عَلَى الْقِسْمِ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ فَحُمِلَتْ لِذَلِكَ عَلَى الْقِسْمِ .

---

(١) أبو علي " إِنَّ لَتَلَقَّى الْقَسَمَ، وَقَدْ يُفَصِّلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِالْقِسْمِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ :

ذَلِكَ الَّذِي وَأَيْسَكَ يَعْرِفُ مَالَكَ

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

التعليقة .



### باب آخر من أبواب (١) إنَّ

أشهدُ في كلامهم على وجهين : تكون على بابها من الشهادة، تتعدى بالباء، وعليه قوله (٣) : ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ ولا تكون "إنَّ" بعده إلا مفتوحة. والوجه الثاني تكون بمعنى اليمين فتكسر "إنَّ" بعدها على الجواب، وهي مُلغاة ولا تُعَلَّق. لأنها ليست من أفعال التعليق كما ذكر (٣)، ولا يجوز فتح "إنَّ" بعدها إذا أردت هذا المعنى، وكان القياس فتحها في القسم لأن المعنى : أحلف على كذا . ولم يفتحها أحد في الجواب وحالها حال المبتدأ والخبر إذا وقع جواباً، ولذلك دخلت اللام عليها كما دخلت على المبتدأ وقد تكون جواباً بغير لام . قال تعالى (٤) : ﴿حم والكتب المبين إنا جعلناه﴾ و﴿حم والكتب المبين إنا أنزلناه﴾ (٥)، وقال (٦) : "أشهدُ بلكذا" فجاء باللام بيانا لفساد قوله (٧) : "أشهد أنك لذهب" بفتح أن وهي على إرادة حرف الجر . فلما حذف "أن" رد الباء وصرف اللام إلى أول الكلام وهو تقدير محال، واحتراز بقوله (٨) : "وتكونُ" "أشهدُ" بمنزلة "والله" . المعنى : لأنها تكون على حُكْمَيْنِ : إذا شهد بما يُقسَمُ به كانت قَسَمًا، وتكون للتعدي كقولك : حلفتُ بالله .

(١) الكتاب (١٤٦/٣) .

(٢) سورة آل عمران : ١٨ .

(٣) سيبويه : ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله خير من زيد، كأنك قلت : والله لعبد الله

خير من زيد، فصارت أن مبتدأة هنا كما كان عبد الله مبتدأ حين ذكرت اللام فيه

(١٤٦/٣) .

(٤) سورة الزخرف : ١ - ٣ .

(٥) سورة الدخان : ١ - ٣ .

(٦) ، (٧) الكتاب (١٤٧/٣) . وفيه بلذاك وما في التعليقة موافق للشارح .

(٨) الكتاب (١٤٧/٣) .

وفي الوجه الثاني : كقوله (١) :

شَهِدْتُ بِأَنَّ التَّمَرَ بِالزُّبْدِ طَيِّبٌ

وقد قال (٢) في باب إِنَّمَا : "فَأَمَّا "إِنَّمَا" فلا تكون اسماً وإنما هي - فيما زعم الخليل - بمنزلة فعلٍ مُلغًى، مثل : أَشْهَدُ لَزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ" . فهذا نصٌّ بالالغاء، وقال (٣) في آخر هذا الباب : وقد يجوز في الشعر : أَشْهَدُ إِنَّكَ ذَاهِبٌ" شبهها بقوله "والله إِنَّكَ ذَاهِبٌ" . جعلها من القسم حين لم يدخل في التعليق، ألا ترى أَنَّكَ تقول "أَشْهَدُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ" .

وقوله (٤) : "يُحْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ" نص بدخول "شَهِدْتُ" على "حَلَفْتُ" لأن الموضع لـ "حَلَفْتُ" فاستعملت "شَهِدْتُ" في معناها، ولا تدخل "حَلَفْتُ" على "شَهِدْتُ" فتكون في معناها ألا ترى إلى قوله (٥) :

شَهِدْتُ بِأَنَّ اللَّهَ لَا رَبَّ غَيْرَهُ

ولا تدخل هنا "حَلَفْتُ" على هذا المعنى الذي هو لـ "شَهِدْتُ" .

وقوله (٦) : "وإِنْ قُلْتَ أَشْهَدُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ وَأَنْتَ لَمَنْطَلِقُ . لم يجوز يريد لأجل اللام، فإن كسرت "إِنْ" جاز، ولا تكون اللام مع الفتح . والفرق بين "أَشْهَدُ إِنَّكَ لَمَنْطَلِقٌ" و"قد علمت إِنَّكَ لَمَنْطَلِقٌ" أن

(١) لم أعرف قائله .

(٢) الكتاب (١٣٠/٣) .

(٣) الكتاب (١٥٠/٣) .

(٤) الكتاب (١٤٧/٣) .

(٥) قائله سواد بن قارب الصَّحَابِيُّ، انظر الحماسة المغربية (٧٧/١، ٧٨) وحاشيتهما وروايته

فيها :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مُأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ

(٦) الكتاب (١٤٧/٣)، وأثبت في الكتاب : "لم يجوز [إلا الكسر في الثاني] .

"أشهد" بمعنى القسم "لغو" وقد ذكرت في باب "إنما" (١) و"علمت" معلقة هنا . ويريد بقوله (٢) : "في الموضوعين جميعاً" قد علمت إنه خير منك" و"قد علمت أيهم أفضل". وهذا نص بأن "علمت" ليس قسماً هنا .

يحي (٣) : وإذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه كقولهم : "إن زيدا لإليك لمُحْسِنٌ" لأن موضع اللام في "لمحسن" فلما دخلت في إليك أعيدت . ومثله قول الشاعر (٤) :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزَّةً      لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَابِدًا مَصْرَعًا

وسَمِعَ أَبُو الجراح يقول : إِنِّي لِبِحْمَدِ اللَّهِ لَصَاحٌ (٥) .  
وَيُعَلِّقُ عَلَى حُرُوفِ النْفِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ وَصَلَتْهَا . وقد عَلَّقَتْ فِي "لَوْ" في قوله (٦) :

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا      أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ أَمْسَى لَهُ وَفُرُ

ومن التعليق على الشرط / قوله تعالى (٧) : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ ٣٤  
مَأْوُكُمْ غُورًا﴾ ، وقوله تعالى (٨) : ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزَقَّتْ كُلُّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾  
بمنزلة قوله عز وعلا (٩) : ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ \* وَحُصِّلَ مَا  
فِي الصُّدُورِ \* إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ وهو على التقديم بمنزلته في  
قولهم : "أما يوم الجمعة فإنك ذاهب" ويجوز تعليق الطرفين في الآيتين بإضمار

(١) سيبويه : مثل : أشهد لزيد خير منك لأنها لا تعمل فيما بعدها ، ولا تكون إلا مبتدأة بمنزلة  
إذا لا تعمل في شيء . (١٣٠/٣) .

(٢) الكتاب (١٤٧/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) المعاني (٣٠/٢) . وانظر المساعد (٣٢٤/١) وجمع الهوامع (١٧٢/٢) .

(٦) حاتم الطائي ، ديوانه (ص ٢٠٢) ، تحقيق د. عادل سليمان جمال ، وانظر : الجمهرة

(٢/٤٠٣) ، اللسان (ثرى) ، (عذر) الخزانة (١٦٣/٢) .

(٧) سورة الملك : ٣٠ .

(٨) سورة سبأ : ٧ .

(٩) سورة العاديات : ٩ - ١١ .

فعل يفسره خبر "إن" كقوله<sup>(١)</sup> : ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾، ومن التقديم - والله أعلم - ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ أَوْ أَمَرَ بِالْتَّقْوَىٰ \* أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ \* أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله عز وجل<sup>(٣)</sup> : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾، و﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وأما قوله تعالى<sup>(٥)</sup> - وهو أعلم - ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ﴾ فمن باب التعليق على الشرط كقوله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ﴾ و﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾<sup>(٧)</sup>، وفي قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿إِنَّا اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ استفهام منصوبة بـ "تدعون" و"مِنْ شَيْءٍ" تبين لـ "ما" تقديره - والله أعلم - أن الله يعلم أي شيء تدعون من دونه .

قال الأستاذ أبو بكر في طُرَرِ كِتَابِهِ - الأخير: "ما" نفي ولا بُدَّ، و"مِنْ" زائدة وَقَدَّرَهُ بِقَوْلِهِ: مَا تَدْعُونَ شَيْئًا - نفي جميع الآلهة من حيثُ كَانَ وجودُهُمْ كَالْعَدَمِ . قال: وقد يكون "إِنَّا اللَّهُ يَعْلَمُ" بمعنى "عَلِمَ اللَّهُ لِأَفْعَلَنَ" ولا يكون ذلك إلا على أن تكون "ما" نفيًا

وقول الشاعر<sup>(٩)</sup> :

- 
- |     |  |
|-----|--|
| (١) | سورة يوسف : ٢٠ .   |
| (٢) | سورة العلق : ١١ - ١٤ .   |
| (٣) | سورة الأنعام : ٤٧ .  |
| (٤) | سورة الأنعام : ٤٦ .  |
| (٥) | سورة الكهف : ٦٣ .  |
| (٦) | سورة الملك : ٢٨ .  |
| (٧) | سورة الملك : ٣٠ .  |
| (٨) | سورة العنكبوت : ٤٢، وهي بقاء الخطاب في تدعون قراءة الجمهور. انظر البحر المحيط (١٥٣/٧).   |
| (٩) | قال ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : قال سيبويه قال الشمردل بن شريك اليربوعي وليس منسوباً للشمردل في طبعي بولاق وهارون، بل قال الأستاذ عبد السلام إنه من الأبيات المجهولة القائل . |
- وانظر : الكتاب (٤٧٤/١)، ط/بولاق، (١٤٩/٣)، ط/هارون، ابن السيرافي (١٤٠/٢)، (١٤١)، العيني (٢٢٢/٢)، اللسان (سنا)، الأشموني (٢٧٥/١) .

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنُ أُسُودَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا  
شاهده : تعليق "تري" لدخول اللام في خبر "إن" فلزم كسرُها و"سناها"  
ضوءُهُما. وهو مقصورٌ وسناء المجد ممدودٌ .

ومن قال : "وعدتُكَ إِنَّكَ لخارجٌ"<sup>(١)</sup> فَإِنَّمَا حَمَلَهَا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ عَلَى  
الحكاية لا على التعليق كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا  
الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ فهذا على القطع كـ "إن" لأنه قسم فهذا حكم ما  
كان في مذهب القول .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "لَأَنَّكَ لَمْ تُضْطَرَّ إِلَى شَيْءٍ" يشير إلى جوازه مع الاضطرار، وقوله<sup>(٤)</sup> :  
ولذلك تقول : "أشهدُ أَنَّكَ" إذا لم تذكرِ اللام "يريدُ : إذا لم تُردِ القَسَمَ . ووقع في بعض  
النسخ<sup>(٥)</sup> : لم يكن إلا الكسر يعني كسر "إن" ولم يكن إلا الرفع - يعني - : لم يكن  
الموضع إلا للرفع على الابتداء إذا ظهر فيه الاسم، فتكون فيه "إن" مكسورة .  
على بن حمزة : معنى لَهْنُكَ : لِلَّهِ أَنْتَ . قال : ويقول - أيضاً - معناها : لَأَنْتَ .  
وكلام سيويه<sup>(٦)</sup> يرد ذلك .

وقال الكسائي : يقال لَهْنُكَ وَهْنُكَ وَوَاهْنُكَ . معنى : أَنْتَ وَقَدْ أُسْقِطَ بَعْضُهُمْ  
اللام، والأكثرُ كما ذكر، قال الشاعر<sup>(٧)</sup> :

أَلَا يَا سَنَّا بَرَقَ عَلَى قُلُوبِ الْحِمَى      لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلَى كَرِيمٍ  
وَأَنْشُدُ أَبُو زَيْد :

(١) الكتاب (١٤٩/٣) .

(٢) سورة النور : ٥٥ .

(٣) ، (٤) الكتاب (١٥٠/٣) .

(٥) (١٥٠/٣) ، وفيه لم يكن إلا الكسر وأشار المحقق إلى أن ما ورد في نسختين من الأصول  
(لم يكن إلا الرفع) .

(٦) سيويه : تقول : لَهْنُكَ لِرَجُلٍ صَدَقَ، فَهِيَ إِنْ وَلَكْنَهُمْ أَبْدَلُوا الْهَاءَ مَكَانَ الْأَلْفِ كَقَوْلِهِ :  
هَرَقْتُ . (١٥٠/٣) . وانظر اللسان (هـن)، الخصائص (٣١٥/١)، شرح المفصل  
(٤٢/١٠) .

(٧) الخصائص (٣١٥/١)، سر الصناعة (٣٧١/١)، الخزانة (٣٥١/١٠) ونسبهُ لرجل من بني  
غدير وفيه والذي قبله فضل تخريج .

وأنشد أبو زيد :

لَهْنِي أَشَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِماً

لِدَوْمَةِ بَكَرٍ ضِيعَتِهِ الْمَوَاهِنُ<sup>(١)</sup>

ويجوز : "ظننتُ لَهْنٌ زَيْدًا لَيَنْطَلِقَنَّ" و"لَزَيْدٌ لَيَنْطَلِقَنَّ" حَمَلاً عَلَى قَوْلِكَ:

ظَنَنْتُ لَهْنٌ جِئْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ" لِأَنَّ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى الْجَوَابِ وَالْخَبَرِ .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "وَلَحِقَتْ هَذِهِ اللَّامُ كَمَا لَحِقَتْ "مَا" . يَعْنِي اللَّامُ الثَّانِيَةَ الَّتِي فِي

قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> : "لِرَجُلٍ صَدَقَ" كَمَا لَحِقَتْ هَذِهِ اللَّامُ "مَا" فِي قَوْلِهِ "لَمَّا لَيَنْطَلِقَنَّ" و"أَشْهَدُ

إِنَّكَ ذَاهِبٌ" أَحْسَنُ مِنْ "أَشْهَدُ أَنْتَ ذَاهِبٌ" لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ فِيهِ الْقِسْمُ مِنْ غَيْرِ لَامٍ، وَلَا

يُمْكِنُ مَعَ أَنْتَ إِلَّا بَزِيَادَةِ اللَّامِ أَوْ "إِنَّ" و"عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ" ضَعِيفٌ<sup>(٤)</sup> أَيْضاً وَهُوَ

بِمَنْزِلَةِ "عَلِمْتُ أَنْتَ ذَاهِبٌ" وَكِلَاهُمَا عَلَى إِرَادَةِ اللَّامِ، وَإِنْ طَالَ الْكَلَامُ كَانَ أَحْسَنَ،

وإِنَّمَا كَانَ جَمِيعُ هَذَا عَلَى إِرَادَةِ اللَّامِ، لِأَنَّهُا تَطْلُبُ بِالْقِسْمِ فَلَا بُدَّ مِنْهَا .

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّامَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ قَدْ لَا تَكُونُ وَصْلَةً قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحُرٍّ

وَلَا يَجُوزُ اعْتِقَادُ دُخُولِ "إِنَّ" عَلَيْهَا لِأَنَّهَا تُعَلِّقُ وَتَفْصِلُ فَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ،

وَلَمْ تَدْخُلِ اللَّامُ عَلَى الْمَاضِي، لِأَنَّهَا إِنَّمَا مَوْضِعُهَا الْأَسْمَاءُ ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ

لِلْمُضَارَعَةِ .

وَلَحِقَتْ كَافُ التَّشْبِيهِ اسْماً وَهُوَ "أَنَّ" وَمَا عَلِمْتُ فِيهِ فَرُكِبَتْ

(١) انظر : الخزانة (٢٨٥/١٢)، فهرس أجزاء الأبيات، ورد عجزه بعدة روايات فليراجع .

(٢) الكتاب (١٥٠/٣) .

(٣) الكتاب (١٥٠/٣) .

(٤) الكتاب (١٥١/٣) .

(٥) هو لامرئ القيس، وعجزه :

وَلَا مَقْصَرٌ يَوْمًا فَيَأْتِيَنِي بِقُرٍّ

ديوانه (ص ١٠٩)، وانظر : رصف المبانى (ص ٢٠٢) .

مَعَهَا / والمعنى : التشبيه، ودخول الكاف على "أن" الخفيفة أولى من تخفيف كَأَنَّ لأن المركب لا يُتَصَرَّفُ فيه . وشَبَّهَهَا بـ "كأَي" (١) و"كذا وكذا" في لحاق الكاف .

ولم يذكر "إن" بمعنى "أجل" في هذه المواضع وهي حرف جواب وتلحقها هاء السكت في الوقف ووقع في الشرقية بيت هنا وهو (٢) :

بَكَرَ الْعَوَاضِلُ فِي الصُّبُوحِ يَلْمُنُنِي وَالْوُحُوشُ  
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

وإذا وصلت قلت : "إن يافتي" وهي التي بمنزلة "أجل" . وقال بعضهم لبعض الأمراء (٣) : "لعن الله ناقة حملتني إليك !" . فقال : إن وراكبها . وأنشد (٤) :

يَا عَمَرَ الْخَيْرِ رُزِقْتَ الْجَنَّةُ  
ارْزُقْ بُنْيَاتِي وَأُمَّهُنَّ  
ارْدُدْ عَلَيْنَا إِنَّ إِنْهُ

(١) الكتاب (١٥١/٣) .

(٢) الكتاب (١٥١/٣) ، وهما لعبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه (ص ٦٦) ، البيان والتبيين (٢٧٩/٢) ، المنتخب (٦٢٢/٢) .

(٣) سر الصناعة (٤٥٥/٢) ، الخصائص (٣٢/٢) ، شرح المفصل (٤٤/١) اللسان (أوس) .

(٤) المنتخب لكراع (٦٢١/٢) ، غير منسوبة لقائل ، وروايته :

يَا قَتْمَ الْخَيْرِ ... وَتَمَّتْهَا :

وَاللَّهُ وَاللَّهُ لَتَفْعَلَنَّهُ

باب أن وإن<sup>(١)</sup>

"أن" الخفيفة تكون مع صلتها مصدرية، وتدخل على المستقبل فتنبه وعلى الماضي وعلى الأمر فلا تعمل شيئاً، وتكون أيضاً بمنزلة "أي" حرف عبارة وتفسير كقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا﴾، وتكون أيضاً زائدة بعد "لما"، وفي جواب الاستعطف مع "لو" نحو "أما والله أن لو فعلت"، قال<sup>(٣)</sup> :

أما والله أن لو كنت حراً فَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

وتكون أيضاً مخففة من الثقيلة، وقد بين جميع ذلك في مواضعها<sup>(٤)</sup>.

وأما "إن" الخفيفة فتكون للشرط، وتكون مخففة من الثقيلة فتعمل في اسمها وخبرها كقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَا يُؤْفِكُنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ﴾ ويبدأ ما بعدها، ويلزمها السلام كما ذكر هنا وفيما تقدم . وقد بين حكمها غاية البيان .

وليس قوله<sup>(٦)</sup>: "في معنى اليمين، وفي اليمين" بجزم، وقد لا يكون فيه ذلك وقد قدمه، ويريد بمعنى اليمين ما لم يظهر فيه اليمين، وعليه جاء بالآيات وتكون حرف نفى بمنزلة "ما" وتدخل عليها "إلا" وقد لا تدخل كقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّكُمْ فِيهِ﴾ أي: في الذي لم نمكنكم فيه. وقد تكون<sup>(٨)</sup> هنا نكرة موصوفة، وقال تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ بِهَذَا﴾، وقال<sup>(١٠)</sup>: ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾،

(١) الكتاب (١٥١/٣).

(٢) سورة ص : ٦ .

(٣) الانصاف (ص ٢٠٠)، المغني (ص ٣٣)، التصريح (٢٣٣/٢) .

(٤)، (٦) الكتاب (١٥٢/٣) .

(٥) سورة هود : ١١١، وبالتخفيف قرأ الحرمين وأبو بكر . انظر الكشف عن وجوه

القراءات السبع (١/٥٣٦) .

(٧) سورة الأحقاف : ٢٦ .

(٨) يريد (ما) في الآية السابقة .

(٩) سورة يونس : ٦٨ .

(١٠) سورة الأنبياء : ١٠٩ .



﴿وإن أدري لعله فتنة لكم﴾<sup>(١)</sup> و﴿إن أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا﴾<sup>(٢)</sup>. ولم يذكر سيبويه عملها عمل "ما" و"ليس" نصاً، لكن قوله<sup>(٣)</sup>: وتَصَرَّفُ ما إلى الابتداء كما صرَّفَتْها ما إلى الابتداء. يريد أن "إن" إذا دخلت عليها "ما" النافية منعها عن العمل و"ما" إذا دخلت على "إن" النافية منعها العمل "أيضاً" فهذا نص بعمل "إن". وقول المفسر<sup>(٤)</sup>: إنه إنما يعني في قوله: "إنما زيد أخوك" فاسند، لأن الضمير في "صرفتها" راجع إلى "إن" المذكورة ولم يجر لـ "إن" ذكر، فتدبره، وهو بديع. ورواه الكسائي وأنشد<sup>(٥)</sup>:

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين  
ونص سيبويه<sup>(٦)</sup> على كف "إن" لـ "ما" ككف "ما" لـ "إن" وهي قسم رابع، والمعنى الذي عملت فيه "ما" من أجله موجود في "إن". وقول فروة<sup>(٧)</sup> بن مُسَيْك:   
فما إن طُبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنا ودولة آخَرِنا

(١) سورة الأنبياء: ١١١.

(٢) سورة الجن: ٢٥.

(٣) الكتاب (١٥٣/٣)، وقد أثبت المحقق: وتصرف الكلام إلى الابتداء عوض وتصرف ما إلى الابتداء وخطأ الأخيرة ولا وجه لهذه التخطئة.

(٤) وجه فساده أن أبا سعيد قال إن سيبويه جعل إبطال إن لعمل ما في قول أهل الحجاز كإبطال ما عمل إن في قولك: إنما زيد أخوك لأن كل واحدة منهما أبطلت عمل ما قبلها وصار ما بعدها مبتدأ وخبر، على حين أن الضمير في قول سيبويه (صرفتها) راجع إلى (إن) لا إلى (إن) كما قال الشارح. وانظر الكلام على هذا في الدراسة (ص ١١٩). وانظر: الكتاب (١٥٣/٣)، شرح السراي (٤٣/٤).

(٥) قائله أبو ذؤيب الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٥٩/١)، وراجع المساعد على التسهيل (١٠٤/١)، ابن عقيل (٢٧٢/١)، العيني (١١٣/٢).

(٦) الكتاب (١٥٣/٣).

(٧) الكتاب (١٥٣/٣)، المقتضب (٥١/١)، الخصائص (١٠٨/٣)، المنصف (١٢٨/٣)، المحتسب (٩٢/١).

شاهد فيه : كف "إن" لـ "ما" وهي مؤكدة للنفي . يريد لم تكن علة قتلنا  
وسببه الجبن، ولكنه حضور المنية وتبديل الدولة .

## باب من أبواب (١) "أن"

أنشد في الباب قول عبد الرحمن بن حسان (١) :

إِنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا

شاهده : كون "أن" مع منصوبها بتقدير مصدر، مفعول ثانٍ لـ "رأيتُ"

كما قدر، و"حسبكم" المفعول الأول أي : رأيت كافيكم لبس الثياب والشبّع، كقوله (٢) :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لُبْعَتِهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فجعل مكارمهم لبس الثياب والشبّع . و"من المكارم" متعلق بفعلٍ من

معنى كافيكم، تقديره : يكفيكم من المكارم كذا . لأن حَسْبَكُمْ مصدر، ولا يتقدم عليه معموله، كقوله (٤) :

كان (٥) جزائي بالعصا أن [أجلدا]

والكوفيون يُجِيزُونَهُ فِي "أَنْ" وَلَا يَجِيزُونَهُ فِي الْاسْمِ. وهما عند البصريين

سواء، ومخرجه على التبيين، وتعليقه بالمصدر قبيح / وعامله المقدر لا يظهر كقوله تعالى (٦) : ﴿إِنِّي لَكَا لِمَنِ النَّاصِحِينَ﴾، ﴿وَكَا نَا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (٧)، وقوله (٨) :

(١) الكتاب (١٥٣/٣) .

(٢) الكتاب (١٥٣/٣)، الخزانة (١٠٤/٢)، الهمع (٣/٢) .

(٣) هو الخطيئة، ديوانه (ص ٤٥) .

(٤) الرجز للعجاج ويروى :

رَبِيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضْ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَحْرَدَا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ديوانه (ص ٧٦)، وانظر: المحتسب (٣١٠/٢)، المنصف (١٢٩/١)، ابن يعيش (١٥١/٩) .

(٥) في الأصل واو زائدة .

(٦) سورة الأعراف : ٢١ .

(٧) سورة يوسف : ٢٠٠ .

(٨) سورة القلم : ١٤ وهي قراءة حمزة . انظر البحر المحيط (٣١٠/٨)، الكتاب (٥٤/٣)،

وقرأ الحسن وأبو جعفر وحمزة (أن كان) . انظر إعراب القرآن للنحاس (١٠/٥) .

﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ متعلقٌ بمعنى ﴿أَسْطِيرَ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١)</sup>. أي : لأن كان كذا جَحَدَ وَكَفَرَ  
إذا تُلِّيتُ عَلَيْهِ آيَاتُنَا، وقال الأعشى<sup>(٢)</sup> :

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَضَرَّ بِهِ      رَبُّ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبَلٌّ خَبِلَ  
شاهده فيه : حذفُ حرفِ الجرِّ من "أَنْ" وهي مصدرية .

والبيت متصل بقوله :

صَدَّتْ هُرَيْرَةٌ عَنَّا مَا تُكَلِّمُنَا      جَهْلًا بِأَمِّ خَلِيدٍ حَبِلَ مَنْ تَصِلُ  
وَالْمُنُونُ : الدَّهْرُ، وَرَبُّهُ : مَا يَرِيبُ مِنْهُ، وَالْخَبِلُ : الْكَثِيرُ الْفَسَادِ .

وقوله<sup>(٣)</sup> : وتقول : ما منعك أَنْ تَأْتِيَنَا، كقوله : قال : ما منعك عن كذا وَمِنْ  
كذا. ويكون "مَنَعَكَ مِنْ كذا" على وجه آخر كقوله<sup>(٤)</sup> :

مَنَعْتُ تَمِيمًا مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا

فالمحرورُ هنا طالبٌ في المعنى، وفي الأول مطلوبٌ .

وقد يكونُ : "ما منعك أَنْ تَأْتِيَنَا" على حد : "ما مَنَعَ مِنْكَ إِيَّانَا" فحذف، وكلُّ  
حَسَنٍ . ولا يَمْتَنِعُ حَذْفُ جميعِ حُرُوفِ الجرِّ مع "أَنْ" و"أَنَّ" .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "كأنه قيل له : ما هو؟" . الظاهر من هذا، "أَنَّ" ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾<sup>(٦)</sup> عِنْدَهُ  
على خبرِ ابتداءٍ مُضْمَرٍ، ومن كلام ثانٍ، ويُمكن أَنْ يُفَسَّرَ المعنى وهو يريدُ الابتداء  
كـ "زيدٍ" في "نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" ولم يذكر هنا أَنَّ "زيداً" يكون خبرَ ابتداءٍ ودَلَّلَا  
على أَنَّهُ لا يجوز .

(١) سورة القلم : آية ١٥ .

(٢) ديوانه (ص ٤٢)، وانظر: الكتاب (١٥٤/٣)، المقتضب (١٥٥/١)، الإنصاف (ص ٤٢٧)،

ابن يعيش (٨٣/٣) .

(٣)، (٥) الكتاب (١٥٥/٣) .

(٤) صدر بيت للفرزدق وعجزه :

وشاعرها المعروفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ .

سبق تخريجه، انظر (ص ٩١) .

(٦) من قول الله عز وجل: ﴿يَسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ بما أنزل الله ﴿سورة البقرة : ٩٠ .

وقوله<sup>(١)</sup> : "إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ" تقديره : إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ أَي "فِعْلِي".  
فـ"فِعْلِي" مبتدأ وخبره "من الأمر" والجملة في موضع خبر "إِنِّي". ومنهم من يجعله بدلاً  
"من الأمر" أي : إِنِّي مِنْ فِعْلِي لَكثْرَةِ الْفِعْلِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ<sup>(٢)</sup>.  
قال : وكذلك قوله<sup>(٣)</sup> :

وإِنَّا لِمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً

الفعل فيه صلة لـ"ما".

ومثل ذلك يقول الْبَيْعُثُ<sup>(٤)</sup> :

وَصَدَّتْ فَأَعْدَانًا بِهَجْرٍ صَدُودُهَا      وَهْنٌ مِنَ الْإِخْلَافِ قَبْلَكَ وَالْمَطْلُ  
وكذلك قوله<sup>(٥)</sup> :

أَلَا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ      وَضَنْتَ عَلَيْنَا وَالضَّيْنُ مِنَ الْبُخْلِ  
جَعَلَهُنَّ مِنَ الْإِخْلَافِ لِكثْرَتِهِ مِنْهُنَّ .

وقوله : "وَالضَّيْنُ مِنَ الْبُخْلِ" كقوله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ في أحد وجهيه . وتأويل أبي الحسن : أَنَّ الْبُخْلَ مِنَ الضَّيْنِ، وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ  
لأنه معلوم أَنَّ الْبُخْلَ مِنَ الضَّيْنِ . ومثله<sup>(٧)</sup> :

أَلْفَ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ      مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا

(١) الكتاب (١٥٦/٣) .

(\*) يشير ابن خروف إلى قول الخنساء:

فإنما عي إقبال وإدبار

ترفع ما رعت حتى إذا أدكرت

وانظر الكتاب ٣٣٧/١

(٢) لأبي حبه النعمري وعجزه :

على رأسه تلقى اللسان من الفم

وانظر : الكتاب (١٥٦/٣)، المختضب (١٧٤/٤)، الأمالي الشجرية (٣٤٤/٢)، المغني (ص ٣١١، ٣٢٢)، شرح شواهد (ص ٢٤٥)، الخزنة (٢٨٢/٤)، وسعيد إنشاده تاماً بعد قليل .

(٣) انظر الخصائص (٢٠٣/٢، ٢٦٠/٣)، المختضب (٤٢/٢)، وعجزه استشهد ابن الشجري (٧٢/١) .

(٤) المختضب (٤٦/٢)، الخصائص (٢٠٢/٢، ٢٥٩/٣)، الأمالي الشجرية (٧٢/١)، اللسان (ضنن) وهو للبعث أيضاً .

(٥) سورة الأنبياء : ٣٧ .

(٦) من غير نسبة في الأمالي الشجرية (٥٦/١)، المغني (٣١٨/١)، الأزهية (ص ٨٥)، اللسان (صنن) .

أي : فما يزالُ كسيراً مما يقوم على الثلاث . فجعل خبر "كأن" من القيام على الثلاث لكثرة ذلك منه .

وأنشد المبرد<sup>(١)</sup> :

أَلَا غَنَّنَا بِالزَّاهِرِيَّةِ إِنَّنَا      عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ نُلِمَّ بِهَا ذِكْرَا  
وقوله<sup>(٢)</sup> : اثنتي بعدما تقول ذلك القول، قد تقدّم في الحروف الخمسة

إنشأه :

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا      أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ<sup>(٣)</sup> الْمُخْلِسِ  
قال<sup>(٤)</sup> : "جعل "بَعْدَ" مع "مَا" بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده" .  
قال<sup>(٥)</sup> : وهو نظيرُ "إِنَّمَا" فقطع إذ لم تُوصَلْ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ . ولا يمتنع المصدرُ فيها، لأن المعنى بعدما شُبِّتَ . وهو ضعيف لأنَّ المصدرية لا تُوصَلُ إِلَّا بِالْفِعْلِ .  
وقول أبي حَيَّةَ النَّمِيرِيِّ<sup>(٦)</sup> :

وإِنَّا لِمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً

على رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ  
شاهده : حذف "أَنْ"، لما نَضْرِبُ، وتمثيله لها بـ "رَبَّمَا" يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ لَفْظاً ومعنى، ويحتمل أن يريد أنها<sup>(٧)</sup> رَكِبَتْ معها في اللفظ، ويكون معناها على ما تقدم كمعناها "بأن" غير أنها في قوله<sup>(٨)</sup> مُرَكَّبَةٌ وما زائدة . وهي في القول المتقدم مصدرية و"نضرب" صلتها . ولا تحتاج إلى عائِدٍ، أي : إِنَّا لِمَنْ

(١) المقتضب (١٧٥/٤)، برواية ألا غنيا .

(٢) الكتاب (١٥٦/٣) .

(٣) سبق تخريجه (ص ١١٦) .

(٤) الكتاب (١٣٩/٢) .

(٥) الكتاب (١٣٨/٢) .

(٦) الكتاب (١٥٦/٣) وانظر الأمالي الشجرية (٢٤٤/٢) .

(٧) كذا ولعل الصواب أن ما .

(٨) سيبويه : فتكون ما مع من بمنزلة كلمة واحدة نحو ربما (١٥٦/٣) .

ضَرَبْنَا الْكَبْشَ . وكَبَشُ القوم : رَئِيسُهُمْ ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ عَنْهُمْ ، وقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

تَظَلُّ الشَّمْسُ عَاكِفَةً عَلَيْهِ      كَأَبَةِ أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلًا

شاهده فيه : إضافة كَأَبَةِ إلى "أَنَّهَا" أي : كَسَفَتْ حُزْنًا لِفَقْدِهِ . ونصب

"كَأَبَةِ" على المفعول من أجله . وأجاز الأَعلَم<sup>(٢)</sup> فيه الحال ، وهو فاسدٌ لأنها معرفة .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "ويقولون إنه خَلِيقٌ لِأَنَّ يَفْعَلُ" هذه الأفعال التي ذكر هنا ،

وهي أفعال المقاربة تنقسم ثلاثة أقسام : فما كان منها فيه تراخ استعمل بـ "أَنَّ"

كـ "عسى" و"اخلولق" و"جدير" و"خليق" ونحوها . وما كان منها للأخذ في الشيء لم

يُستعمل بـ "أَنَّ" البتة / كـ "أَخَذَ" و"جَعَلَ" و"طَفِقَ" ؛ قال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا

بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ وما كان منها لمقاربة الفعل كـ "كَادَ" و"كرب" فلا تدخلهما "أَنَّ"

أيضاً إلا في الشعر تشبيهاً لها بـ "عسى" . قال<sup>(٥)</sup> :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

وقد شَبَّهُوا — أيضاً — عسى بها فحذفوا منها "أَنَّ" فقالوا عسى زيدٌ

يقومُ ، ويكثرُ ذلك في الشعر ، كما شبهوها بـ "لَعَلَّ" فقالوا : "لَعَلِّي" أو

"عَسَانِي" وشبهوا "لَعَلَّ" بها في دخول "أَنَّ" على خبرها ، لأن معناه مَآ واحداً ،

فمن حيث كان فيها تراخ دخل فيها معنى الرجاء والطمع ، فصارعت بذلك "لَعَلَّ"

(١) الكتاب (١٥٧/٣) ، العيني (٢٤١/٢) وهو من الشواهد المجهولة القائل .

(٢) انظر : تحصيل عين الذهب (٤٧٧/١) .

(٣) الكتاب (١٥٧/٣) . نصه : وتقول .

(٤) سورة ص : ٣٣ .

(٥) هو رؤية بن العجاج ، وصف منزلاً بالبلى والقدم وأنه لذلك كَادَ يَمْصَحُ أي يذهب ،

ملحقات ديوانه ص ١٧٢ ، وانظر : الكتاب (١٦٠/٣) ، المقتضب (١٣٠/١) ، الإنصاف

(ص ٥٦٦) ، ابن يعيش (١٢١/٧) ، اللسان (مصح) .

فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ فِيهِ الدُّنُو، فَحُمِلَتْ عَلَى "كَادَ" فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مُضَارَعَتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى الْآخَرِ فِي بَعْضِ تَصَرُّفِهِ .

سببونه في باب دخول الرفع<sup>(١)</sup> في الأفعال : "ومثل ذلك "كِدْتَ تفعل" و"عَسَى يفعل" فصارت "كِدْتَ" ونحوها بمنزلة "كُنْتَ" عندهم كأنك قلت : "كِدْتَ فاعلاً" ثم وضعت "أفعل" موضعه .

ثم قال<sup>(٢)</sup> : "وكأنهم إنما منعهم أن يذكروا الأسماء في "كِدْتَ" و"عَسَيْتَ" أن معناها ومعنى غيرها مما تدخله "أن" سواء نحو قولهم : "خَلِيقٌ أَنْ يَفْعَلَ" و"قَارِبٌ أَنْ لَا يَفْعَلَ" ألا تراهم ينظرون فيلحقونها بـ"كِدْتَ" . فلما كان المعنى كذلك تكو الأسماء وأجروا اللفظ كما كان في "كُنْتَ" لئلا تكون ما هذا معناه كمعنى غيره . من هذه الأفعال التي ذكرها في لزوم لفظ الفعل بمنزلة ما تقدم من لام الجحود في لزومها المضارع لما دخلها من نفي "سيفعل" فما استعمل منها "بأن" لا يقع موقعه المصدر إلا في قولهم<sup>(٣)</sup> : "عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوْسَاءً" وما استعمل منها بغير "أن" لا يقع الاسم فيها في موضع الفعل إلا في الشعر نحو قول تأبط شراً<sup>(٤)</sup> :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا

وقول الآخر<sup>(٥)</sup> :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مِلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

(١) الكتاب (١١/٣) .

(٢) الكتاب (١٢/٣) .

(٣) مَثَلٌ يَضْرِبُ لِلرَّجُلِ يُخْبِرُ بِالشَّرِّ فَيَتَّهَمُ بِهِ يُقَالُ : لَعَلَّ الشَّرَّ جَاءَ مِنْ قَبْلِكَ . انظر : أمثال أبي عبيد (ص ٣٠٠)، الكتاب (٥١/١، ١٥٨/٣) .

(٤) الخصائص (٣٩١/١)، شرح الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، الإنصاف (ص ٢٩١)، ابن يعيش (١٣/٧)، ابن عقيل (٢٧٨/١)، الخزانة (٥٤٠/٣)، اللسان (كيد) . وعجزه :

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

(٥) هو رؤبة بن العجاج، ديوانه (ص ١٨٥)، مغني اللبيب (٣٤٧/٣)، وانظر شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/١) .

وفي الأصل قد عسيت عوض إنني عسيت .



وقد وقعت موقعه الجملة من الابتداء والخير . قال (١) :

فَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ ابْنِي سُهَيْلٍ      مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

الفراء: في قوله تعالى (٢) : ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ "فَأَجْدَرُ" و"أَخْلَقُ" تطلبان الاستقبال من الأفعال فكانتا بـ"أَنْ" لتبيين المستقبل، فلو وَضَعْتَ موضع "أَنْ" المصدر لم يتبين ذلك، وَقَبَحَ، و"أَنْ" في موضع نصب. و"عَسَى" و"جدير" وما يتصرف منهن نظائر في "أَنْ" أي : وما كان في معناهما نظائر في استعمال "أَنْ" معها . وكذلك قال (٣) سيويه . ولم يستعملوا الفعل لئلا ينقضوا معنى "أَنْ" وهو الاستقبال (٤) .

وذكر يعقوب في هذه الأفعال قوله في الحديث (٥) : "قَصَرُ الْخُطْبَةِ وَطُولُ الصَّلَاةِ مِئْتَةٌ مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ" .

قال : ويقال (٦) "دَارُهُ قُمْنٌ مِنْ دَارِي" .

وما اسْتُعْمِلَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِـ"أَنْ" هُوَ عَلَى إِرَادَةِ اللَّامِ ،

(١) شرح الحماسة للرمزوقي (ص ٣١٠)، العيني (١٧/٢)، الأشموني (٢٥٩/١)، التصريح

(٢٠٤/١)، الخزانة (١٢٠/٥)، (٣٥٢/٩) .

(٢) سورة التوبة : ٩٧، وانظر المعاني (٤٤٩/١) .

(٣) الكتاب (١٢/٣) .

(٤) في نتائج الفكر (ص ١٢٦) قال السهيلي : أما أَنْ فهو مع الفعل بتأويل المصدر . فإن قيل :

فهل اكتفى بالمصدر واستغنى به عن "أَنْ" لأنه أخصر ؟

فالجواب أَنْ في دخول أَنْ ثلاث فوائد :

إحداها : أَنْ الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت وليس في صيغته ما يدل على ما

مضى ولا استقبال فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع أَنْ ليجتمع لهم الأخبار عن الحدث مع

الدلالة على الزمان .

الثانية : أَنْ "أَنْ" تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة .

الثالثة : أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ففيها تحصيل للمعنى

من الاشكال وتخليص له من شوائب الاحتمال .

(٥) الألفاظ (ص ٥١١) .

(٦) المصدر السابق (ص ٥١٢) .

وقد تَظْهَرُ<sup>(١)</sup> إلا في "عسى" فإنها لا تَظْهَرُ معها .

وأما قاربت فتتصبّب نصباً صحيحاً من غير تقديم لام، وكذلك "كاد" إذا دخلت عليها "أن" . وهذا الحكم يرجع إلى معاني الأفعال فما صلّح معه اللام قدرتها فيها وما لم تصلّح معه لم يُحْتَجْ إليها .

ولا تكون "عسى" وأخواتها بمنزلة "كان" إلا إذا حلفت منها "أن" وإذا قلت "عسى أن يقوم زيد" فـ"أن" هي الفاعلة وإذا [قلت] "زيد عسى أن يقوم" إن جعلت في "عسى" ضمير الفاعل يرجع إلى زيد ثبُتَتْ، وجمعت، فقلت : الزيدان عَسَيَا وَعَسَوَا في المرأة عَسَتْ وَعَسَتَا وَعَسَيْن . وإن لم تُضمِر فيه شيئاً جعلت "أن" هي الفاعلة، ولم تُثَنِّ ولم تَجْمَع . وإذا قُلْتَ في المذكر : "عسى زيد" قلت في المؤنث "عَسَتْ هند" .

وقوله<sup>(٢)</sup> : فَأَنْ هَاهُنَا بمنزلة "قاربت أن تفعل" . يريد أن "أن" بعد "عسى" في موضع نصب مثل "أن" بعد قاربت، وإن كانت قاربت تتعدى بنفسها، فيريد شبهاً لفظياً دليله قوله بعد : وعسيت بمنزلة "اخلوت السماء أن تمطر وقد قَدَّرَ اخلوت بالحرف"<sup>(٣)</sup> .

وقوله<sup>(٤)</sup> : " / وَلَا يَسْتَعْمِلُونَ الْمَصْدَرَ هُنَا إِلَّا فِي الْمَثَلِ " ، وقد ذكره ، ويريد بالمثل : ولا يقولون : "عسيت الفعل" ولا "عسيت للفعل" ولا يستعملون الاسم المنصوب بعدها ، ولا إظهار اللام ،

(١) في الأصل قد لا تَظْهَرُ .

(٢) الكتاب (١٥٧/١) .

(٣) سيبويه : واخلوت السماء أن تمطر، أي، لَأَنْ تُمْطَرُ .

قال السيرافي : ولا يحسن اخلوت السماء للمطر .

انظر (ص ١٥٧) وهامش ٣٤ من الحاشية .

(٤) الكتاب (١٥٨/٣) .

و"أن" هي الفاعلة في قولهم : "عسى أن يفعل" في الإفراد والتثنية والجمع، ولذلك مثلها بـ"دنا أن يفعلوا" :

والذي يقول "عسى" و"عسوا" يعيد الضمير على مذكور، ويريد بقوله<sup>(١)</sup> : "كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه "يفعل" . كلام المفسر<sup>(٢)</sup> جيد، غير أن سيبويه يريد في السعة، وقد جاء في الشعر كما قدمت :

وقول هذبة بن خشرم<sup>(٣)</sup> :

عسى الهم الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب  
شاهده : استعمال "عسى" بغير "أن" تشبيهاً لها بـ"كاد" ويروى  
"أمسيت" بفتح التاء وضمها .

وقاله في السجن مع قريب له، فالنصب على الخطاب . والرفع على الإخبار على نفسه . وسجنه معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - في قتل قتله، أقر به، وخبره مشهور .

وقال الأعلام<sup>(٤)</sup> : إنه يخاطب رجلاً من قومه أسير، وهو فاسد لأن القصيد الذي فيه البيت ينفيه .

وقوله<sup>(٥)</sup> أيضاً : إنه حذف "أن" ضرورة فاسد، لأن سيبويه يقول<sup>(٦)</sup> : "واعلم أن من العرب من يقول "عسى زيد يفعل" فجعلها لغة قليلة لا ضرورة، وشاهده في البيت الثاني<sup>(٧)</sup> كالأول .

(١) ، (٦) الكتاب (١٥٨/٣) .

(٢) السيرافي : يعني أنهم لا يقولون عسى فاعلاً ولا كان فاعلاً . (٤٤/٤) .

(٣) الكتاب (١٥٩/٣) ، ابن يعيش (١١٧/٧) ، العيني (١٨٤/٢) ، الخزانة (٣٢٨/٩) .

(٤) النكت (٧٩٠/٢) .

(٥) تحصيل عين الذهب (٤٧٨/١) .

(٦) هو قوله :

عسى الله يُغني عن بلاد ابن قدير

عنهم جَوْنُ الرِّبابِ سَكُوبِ

وَالْمُنْهَمِرُ : السائل، والجَوْنُ هنا "الأسود" و"الرياب" السحاب الذي لا سحابَ فوقه، و"السُّكُوبُ" المنصبُّ.

وكذلك شاهده في البيت الثالث<sup>(١)</sup>، و"الكَيْسُ" العقل والدهاء، والْحَمَقُ والأَحْمَقُ سواء كَوَجَلْ وَأَوْجَلْ، و"يَغْتَرُّ بِي : يَسْتُلْبِي"، وفاعل "عسى" مُضْمَرٌ فِيهِ مَجْهُولٌ كَالْمُضْمَرِ فِي "كَادَ" فِي الْآيَةِ<sup>(٢)</sup>، ويمكن فيه التقديم والتأخير، وَيُقَوَّى وَقَوْعَ كَادَ مَوْقِعَ الْخَيْرِ كَمَا ذَكَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾، لَأَنَّ الْمَجْهُولَ<sup>(٣)</sup> لَا يَكُونُ حَدِيثًا إِلَّا فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَةِ فِإِضْمَارُهُ فِي "كَادَ" دَلِيلٌ عَلَى أَنْ دَخَلَهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ كـ "كَانَ".

وقد استدل بالآية<sup>(٤)</sup> على الإضمار في "ليس" وقد يشير بالكُرَاسَةِ الَّتِي تَلِيهَا إِلَى مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .

ويعني بحروف الاستفهام<sup>(٥)</sup> حروف التَّحْضِيضِ ومثل بها لأن بعضها مركب منها ومن غيرها كـ "هَلَا" و"أَلَا" وكُلٌّ خَلَصَ لِلْفِعْلِ .

وقول رؤية<sup>(٦)</sup> :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

(١) هو قوله :

فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَنَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِيقٌ لَيْثِيمٌ

(٢) قوله تعالى : ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ . سورة التوبة : ١١٧، ويزيغ بالياء قراءة حفص وحمزة وبالتاء قرأ الباقون .

وانظر : الكتاب (٧١/١)، الإقناع (٦٥٩/٢)، تفسير أبي حيان (١٠٩/٥)، وسيكرر الشارح الاستشهاد بهذه الآية فيما سيأتي .

(٣) يريد ضمير الشأن .

(٤) يريد آية التوبة السابقة وبها استدل سيويه على الإضمار في ليس ضمن شواهد أخرى، ولعل

مراد سيويه بالكُرَاسَةِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي بَابِ الْإِضْمَارِ فِي لَيْسَ وَكَانَ (٦٩/١) فما بعدها، وانظر الكتاب (٩/٣) وما بعدها .

(٥) الكتاب (١٦٠/٣) .

(٦) تقدم تخريجه في (ص ١٣٣) .

شاهده فيه : استعمال أن مع كاد وهو من ضرورة الشعر . يصف منزلاً،  
و"يَمْصَح" : يذهب ما فيه من آثار السُكنى، ومن قال بالسین أخذه من المسح الذي  
هو الإملاس . أراد : لم يَبْقَ فيه أثر .

والشذوذ في "لعل" دخول "أن" في خبرها تشبيهاً لها بـ"عسى" وقد استعملت  
في الشعر كثيراً قال العَدِيل بن الفرخ<sup>(١)</sup> :  
لَعَلَّ الذي قَادَ النُّوى أن يَرُدَّهَا

إِلَيْنَا، وقد يُدْنِي البعيد من البُعدِ

وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الأمرِ بعدمَا      يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أنْ أَتَقَدَّمَا  
وقول مُتَمِّم بن نُويرة<sup>(٣)</sup> :

لَعَلَّكَ يوماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ      عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعَا  
الوجه فيه أن تكون زائدة. وقد تكون خبراً مع ما بعدها كما أنشد يحيى<sup>(٤)</sup> :  
لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أن تُنْبِتَ اللَّحَى      وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فِتْيٍ نَدِي  
أخبر بالحدث عن الشخص على السَّعة .

و"أن" فاعلة في قولك : "يوشِكُ أنْ يَحْجِيَ"<sup>(٥)</sup> وهي بمنزلة "عسى" في الرفع  
والنصب واستعمال "أن" وتركها .

(١) لعلها من قصيدته الطويلة التي تعد من المنصفات ومطلعها :

أَلَا يَا اسْلَمَى ذَاتَ الدَّمَالِجِ وَالْعَقْدِ      ذَاتَ الثَّنَائَا الْغُرِّ وَالْفَاجِمِ الْجَعْدِ

وانظر شرح الحماسة للمرزوقي (٧٢٩/١)، وكان الشارح استشهد بييتين منها فيما مضى،  
وانظر (ص ٢٠) .

(٢) هو نافع بن سعد الطائي . وانظر : الإنصاف (ص ٢١٩)، شرح الحماسة للمرزوقي  
(١١٦٢/٢)، اللسان (لعل) .

(٣) ديوانه (ص ١١٩)، وانظر : المقتضب (٧٤/٣)، المفضليات (ص ٢٧٠)، ابن يعيش  
(٧٩/٨)، ارتشاف الضرب (١٥٦/٢) .

(٤) المعاني (١٠٥/١)، (٤٢٧) .

(٥) الكتاب (١٦٠/٣) .

وقوله<sup>(١)</sup>: "وَأَنْ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٌ"، دليل ذلك قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾، ومنه أيضاً قوله<sup>(٣)</sup>:  
من الأكوارِ مرتعها قريبٌ

وفي الحديث<sup>(٤)</sup>: "الرأيتُ حولَ الحمى يوشِكُ أنْ يقعَ فيه". يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ "أَنْ" فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَنَصَبٍ.

وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ كأنها خرجت - والله أعلم - بدخول "هل" عليها إلى موضع "يوشك".

وقول أمية بن أبي الصلت<sup>(٦)</sup>: /

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

شاهده فيه: استعمال يوشك بغير "أَنْ" كـ "عسى" وَمَنْ فاعله بـ "يوشك"، ومعنى "يوشك" "يقارب"، يقال: أوشك أن يفعل: إذا قارب الفعل. والغرّة: الغفلة عن الدهر وصروفه. يريد أنه لا ينجو من الموت شيء.  
وقوله<sup>(٧)</sup>: "أريدُ لأنْ تَفْعَلَ" فيه تأويلان:

إِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ كَأَنَّهُ: أريدُكَ لكذا، وَأَمَرْتُ<sup>(٨)</sup> بكذا لكذا. وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى "أريدُ كذا" و"أمرت أنْ

(١) الكتاب (١٦٠/٣).

(٢) سورة التوبة: ١١٧.

(٣) صدره: فَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ

وانظر: شرح الحماسة للمرزوقي (٣١٠/١)، المغني (٢٣٥/١)، الخزانة (١٢٠/٥)، (٣٥٢/٩)

وهو أحد أبيات ثلاثة نسبت إلى رجل من بني يحر بن عتود، وانظر الخزانة (١٢٢/٥).

(٤) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب الحلال بين والحرام بين ولفظه: "من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقع".

(٥) سورة محمد: ٢٢.

(٦) ديوانه (ص ١٨)، وانظر: الكامل (٥١/١)، شرح الكافية الشافية (٤٥٦/١)،

شواهد التوضيح (ص ١٤٤).

(٧) الكتاب (١٦١/٣).

(٨) هذا في تأويل آية الزمر: ١٢ ﴿وَأَمَرْتُ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

أكون" ثم زيدت اللام كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ . والأول أجود . وهو الذي أراد - والله أعلم - لقوله<sup>(٢)</sup> : إرادتي لكذا . وهو مبتدأ وخبر . فقوله<sup>(٣)</sup> : "لأن تفعل" و"لأن أكون" ليست اللام زائدة فيهما .

وقول الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

أَتَغَضَبُ إِنْ أَذْنَا قُتِيَّةَ حُرَّتَا

جَهَاراً وَلَمْ تَغَضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ

شاهده : كسر "إِنْ" لما لم يصلح رفع الاسم بعد "أَنْ" المصدرية فكسرها، وحدث لكسرها معنى بديع، فالاسم بعدها مرفوع بإضمار فعل لما لم يسم فاعله، يفسره "حُرَّتَا" .

ويجوز أن تُضمِرَ فِعْلَ الفاعل، ويفسره فعل المفعول، كما تقدم في باب الاشتغال<sup>(٥)</sup> . أي : "إن ذهبت أذنا قتيبة حُرَّتَا" والفعل واقع، ولا يكون الشرط بالواقع، ومخرجه على المجاز، وَحَدَّه الوقوع على الأسباب المتولدة عنه، إلا أنها تعظم عندهم حتى يجعلوها الواقع نفسه، كأنه : أَتَغَضَبُ إِنْ يُذَكَّرُ قَتْلُ قُتِيَّةَ وَيُفْتَخِرُ بِهِ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّثَتْ عُرُوشَهُمْ بَعْتِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ

والقتل قد كان وقع عنده، والقتل قد كان قبل ذلك، وكان ذؤاب بن ربيعة قد قتل عتيبة، ثم أسر بنو عمه ذؤاباً ولم يعلموا بأنه ذؤاب . فبلغ أباه أن ذؤاباً قتل بعتيبة فقال القصيد، فلما بلغهم علموا أنه ذؤاب فقتلوه، فكأنه

(١) سورة النمل : ٧٢ .

(٢)، (٣) الكتاب (١٦١/٣) .

(٤) ديوانه (ص ٨٥٥)، وانظر : الكتاب (١٦١/٣) وفيه : لأنه قبيح أن تفصل بين إن والفعل، بكسر الهمزة ولعل الصواب فتحها لتنظيره بكى، والمغني (٢٦/١، ٣٥)، الخزانة (٦٥٥/٣) .

(٥) الكتاب (١٠٨/١) فما بعدها .

(٦) لرجل أسدي من بني نصر بن قعين . انظر شرح المازوني على حماسة أبي تمام

على تقدير: **إِنْ يَذْكُرُوا قَتْلَكَ أَوْ يَفْخَرُوا بِهِ نَفْخَرُ بِقَتْلِ عُتْبِيَّةٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي الْحَمَاسَةِ (١):**  
**فَإِنْ نُرْزَأُهُمْ فَلَقَدْ تَرَكْنَا كَفَاءَهُمْ لَدَى الدُّبْرِ الْمَضَاعِ**  
 الجواب فيه بالواقع حملاً على المعنى كأنه: **إِنْ يَقْتُلُوكُمْ فَأَنْتُمْ ثَأْرَهُمْ وَلَوْ**  
**أَرَادَ الْفِرْزْدَقُ الْخَفِيفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَمْ يَغَيِّرْهَا .**

وخطأ (٢) المبرد الخليل وسيبويه في رواية الكسر . قال : ولا يجوز كسر  
 "إن" هنا - البتة - واعتقدها المخففة من الشديدة . وبس ما صنع وهما أوثق في الرواية  
 منه ! وهي رواية القراء (٣) والمعنى في الكسر بديع وله نظائر كثيرة .  
 وفي رد - ابن ولاد - عليه فساد، وذلك أنه جعل "حزناً" في موضع المستقبل، ولا يمكن  
 ذلك لأن الحزناً قد كان قبل قول البيت واحتج (٤) - أيضاً - بأنها لو كانت مفتوحة لوقع  
 اللبس بين المخففة والناصبة لكونها بغير فصل، ومنع وقوع الماضي (٥) في خبر "أن"  
 المخففة، وهذا كله فاسد، أما عدم الفصل فقد يأتي في الشعر وفي قليل من الكلام،  
 وقد قرئ (٦) ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ بالرفع والنصب، و"لا" ثابتة في القراءتين،  
 فقد وقع اللبس الذي اعتل به، والرافع للبس الإعراب وثبات النون في

(١) قائله مرداس بن حصين شاعر جاهلي وانظر نوادر أبي زيد (ص ٥) قال : قوله فإن  
 نرزأهم، يقول : إن قتلوا فقد تركنا كفاءهم أي أمثالهم لدى دبر الجيش إذ انهزموا  
 منهم يحمونهم حتى يبلغوا مأمنهم .

(٢) الانتصار (ص ٢٢٣) .

(٣) المعاني (٢٧/٣) .

(٤) ابن ولاد : "ولا يجوز إذا التيس لفظها بأن الخفيفة التي يكون الفعل معها، ولا يعلم أهي  
 هذه أم هذه" . (ص ٢٢٥) .

(٥) الانتصار (ص ٢٢٥) .

(٦) سورة المائدة : ٧١ قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع تكون ونصب الباقون، وانظر  
 الكشف عن وجوه القراءات السبع (٤١٦/٢) .



المخففة في الخط، وحذفتها من الناصبة، وقد وقع الماضي في خيرها . قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾، وقولهم : "أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا" ولا تجوز هنا المصدرية وهذه "أن" مخففة مع الماضي .

واحتج الأعلام<sup>(٢)</sup> لسيبويه لأن الشرط قد يقع لما مضى في المعنى، وهو فاسد، ولا يقع البتة - إلا مستقبل المعنى، وقد بين المراد بالأبيات وما وقع منه بلفظ الماضي في مواضع والحمد لله .

يخاطب الفرزدق قيساً، وزعم أنها غضبت لقتل قتيبة بن مسلم الباهلي ولم تغضب لقتل ابن حازم وكلاهما من قيس، فقتيبة قتله وكيع بن أبي هود التميمي، وابن حازم قتله قيس، وهو عبد الله بن حازم السلمى وباهلة وسليم من قيس ويروى بالفتح على المخففة من الثقيلة .

(١) سورة النور : ٦ وهي قراءة نافع بتخفيف أن بعدها فعل ماض .  
وانظر : الإقناع (٧١١/٢)، الكتاب (١٦٣/٣) هامش رقم ٨ من الحاشية، البحر المحيط (٤٣٤/٦) .

(٢) تحصيل عين الذهب (٤٧٩/١) .

## باب تكون فيه "أن" بمنزلة "أي" (١)

"أن" لها أربعة أقسام :

٤٠ تكون مخففة من الثقيلة، وقد / بينها في غير موضع، وتكون زائدة بعد "لما" وفي القسم، وقد تقدّمت، ومصدرية تدخل على المستقبل فتتصبّه

وتُخلّصه للاستقبال وتدخل على الماضي وعلى فعل الأمر، ويمكن أن تكون الناصبة في الموضعين وأن تكون غيرها، ولما دخلت على المبنى أبقتة على بنائه . وتكون حرفَ عبارة وتفسير بمعنى "أي" ولا موضع لها من الإعراب ومعناها ومعنى المخففة واحد، ومعنى الانطلاق في الآية (٢) : الذهاب في الكلام كقوله تعالى (٣) : ﴿وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ .

ومعنى المشي الدؤوب والملازمة والمداومة على عبادة أصنامهم كقوله تعالى (٤) : ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ ليس يريد بالقيام الذي هو الانتصاب، إنما يُريد مداومة الانتصاب، وكذلك "القيوم" معناه : المديم حفظ خلقه .

وزعم الفراء أنه يجوز أن تكون "أن" في الآيتين الناصبة والمعنى : إنطلقوا بالمشي (٥) وبأن اعبدوا (٦) الله .

وجعل سيبويه الداخلة على الأمر هي الناصبة من حيث كانت لما يأتي، غير أنه حمل الكلام على المعنى، حيث كان

(١) الكتاب (١٦٢/٣) .

(٢) أي في آية سورة ص : ٦ ﴿وانطلق الملائم منهم أن امشوا واصبروا﴾ .

(٣) سورة سبأ : ٣٨ .

(٤) سورة آل عمران : ٧٥ .

(٥) يريد قوله تعالى : ﴿وانطلق الملائم منهم أن امشوا واصبروا﴾ . سورة ص : ٦ . وانظر

المعاني (٣٩٩/٢) .

(٦) في آية المائدة : ١١٧، قوله سبحانه : ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله﴾ .

أمراً، وشبهه بـ "أنتَ الذي تقول" من حيث أبعاد الضمير على المعنى وهذا صحيح .  
ويمكن أن تكون في بابها كالموصولة بالماضي إلا أنه قوي عنده حملها  
على الناصبه لما ذكرته من المعنى .

(ح) في الأنعام، قوله تعالى (١) : ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ . يجوز أن يكون  
نهياً وأن يكون خيراً كما تقول : أمرتك ألا تذهب وأن لا تذهب . وإن شئت  
جعلت ما عطف على "أن لا تشركوا" جزءاً بعضه ونصباً بعضه، كما قال تعالى (٢) :  
﴿إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ﴾ ، وأنشد (٣) :

حَجَّ وَأَوْصَى بِسُلَيْمَى الْأَعْبُدَا      أَلَا تَرَى وَلَا تُكَلِّمُ أَحَدًا  
أَخْبِرْ أَوَّلًا وَنَهَى آخِرًا .

وقوله (٤) : "بعد كلامٍ مُسْتَعْنٍ" : يُريدُ بعد تمام الكلام .  
والمفسر على إضمار القول، ولا تكون الموصولة بالأمر مخففة من الثَّقِيلَةِ،  
لأنها لا توصل بغير الثابت .

وقوله (٥) : ﴿أَنْ يَبْرَاهِيمَ﴾ المفسرة هنا أحسن للفصل ودخول قد .  
وقوله (٦) : أُرْسِلَ إِلَيْهِ . هو على إضمار القول وليس بتفسير لـ "أُرْسِلَ".  
و"ما" في قوله (٧) : "ما أنتَ وذا" استفهام، وتشديد "أَنْ" فيه يدل على ما ذكر .  
وقوله (٨) : "لا تخففها في الكلام أبداً" هذا إذا لم يتم الكلام دونها، فإن تم جاز أن

(١) سورة الأنعام : ١٥١، وانظر معاني القرآن (٣٦٤/١) .

(٢) سورة الأنعام : ١٤ .

(٣) المعاني (٣٦٤/١) .

(٤) الكتاب (١٦٣/٣) .

(٥) الكتاب (١٦٣/٣)، والآية من سورة الصافات : ١٠٤ .

(٦) ، (٧) الكتاب (١٦٣/٣)، والمثال بتمامه : "أرسل إليه أن ما أنتَ وذا ؟" . وقال سيويه

بعده : "فهني على أي، وإن أدخلت الباء على إنك وأنه، فكأنه يقول : "أرسل إليه بأنك

ما أنتَ وذا ؟، جاز" .

(٨) الكتاب (١٦٣/٣)، في قوله تعالى : ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾ قال سيويه : فكأنه

قال : والخامسة أنه غضب الله عليها، ثم ذكر أن المراد الثقيلة والاسم مضمرة .

تكون حرف تفسير .

وقوله (١) : "قَلَوْ لَمْ يُرِيدُوا ذَلِكَ لَنَصَبُوا" . هذا نص بأن الخفيفة من الثقيلة، كالنصب بـ "كَأَنَّ" المخففة . ويريد الفرق بين الثقيلة والخفيفة، والفرق بين الخفيفة والمفسرة بالاستغناء كما تقدم . وقوله (٢) :

كَأَنَّ وَرِيدَتِي رِشَاءُ حُلْبٍ

شاهده : النصب بـ "كَأَنَّ" خفيفة، وقد أنشدته بالرفع على الابتداء والخبر، وأضمر في "كَأَنَّ" اسمها إمّا ضمير الأمر، وإمّا ضمير مذكور متقدم، كما ذكر وهو قوله (٣) : أو يكون هذا المضمر هو الذي ذكر ولا بد في هذا كله من إضمار ما أظهر، لأن الأول هو الآخر فيه كله وشبهه بقوله (٤) :

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

أضمر اسمها أراد : كأنها ظبيّة .

ويروى بالنصب، والجر على زيادة "أَنَّ" وقد تقدم البيت والكلام (٥) عليه في باب الأحرف الخمسة، وتقدم قول الأعشى (٦)، وشاهده فيه : إضمار الأمر في "أَنَّ" و "هالكٌ" خبر "كل"

(١) الكتاب (١٦٤/٣) .

(٢) هو رؤية، ملحقات ديوانه (ص ١٦٩)، وانظر : الكتاب (١٦٤/٣ - ١٦٥)، الانصاف (ص ١٩٨)، ابن يعيش (٨٢/٨)، الخزانة (٨٢/٤) .

(٣) الكتاب (١٦٤/٣) .

(٤) قائله ابن صريم الشبكري وصدرة :

ويوماً توافينا بوجه مقسم

وانظر : الكتاب (١٣٤/٢)، المنصف (١٢٨/٣)، الانصاف (ص ٢٠٢)، ابن يعيش (٧٢/٨)، الخزانة (٤٨٩، ٣٦٤/٤) .

(٥) هو في الكتاب (١٣٤/٢) ولم تتضمن القطعة الموجودة من تنقيح الألباب كلام الشارح عليه .  
(٦) قوله :

في فتية كسيوف الهند قد علموا

أَنْ هَالِكٌ كُلٌّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

سبق تخريجه انظر (ص ١) .

والجملة خبر "أن" . و"الوريدان" حبلا العنق . و"الخُلبُ" : اللِّيف .

وقوله (١) : "أن بِسْمِ اللَّهِ" هي مخففة لكونها مبنية على ما قبلها .

وقوله (٢) : "لأنَّكَ لم تذكر مبتدأً أو مبنياً عليه" . كلامه على "بِسْمِ اللَّهِ" وأنه خبر مبتدأ -

نص أن "بِسْمِ اللَّهِ" لا يختص بالابتداء، بل كلامه على أن يكون خبر مبتدأ ويكون متعلقاً

بفعل، ولذلك اعتذر (٣) بوقوع الجار والمجرور بعد "أن" ولو كان على خبر ابتداء لكانت

الجملة اسمية ولم يعتذر عنها، كقوله تعالى (٤) : ﴿وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

وفي قوله (٥) : "على مثل الإضمار"، الذي في قوله: نص بجواز إضمار المجهول بعد

تقدّم مذكور، وإضمار المذكور أولى، ألا تراه قد أضمر المجهول في "كأن" . والضمير

المضاف إليه "الوريدان" عائد على مذكور .

وقوله (٦) : "ولو أنهم / إذ حذفوا جعلوه بمنزلة "إنما" " .

هذا قياس منه واحتج عليه، والعرب لم تتكلم به، فلا يقال .

وقوله (٧) : "قبح قوله" ، فاسد ، لأنه لم يقبحه ، وإنما

(١) ، (٢) الكتاب (١٦٥/٣) .

(٣) سيبويه : فإنما يكون على الإضمار .

(٤) سورة يونس : ١٠ .

(٥) قال ذلك معقبا على بيت رؤبة :

كأن وريدها رشاء خلبي

في رواية الرفع .

(٦) الكتاب (١٦٥/٣) .

(٧) سيبويه : والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح : قد عرفت أن يقول

ذاك، حتى تقول أن لا، أو تدخل سوف أو السين أو قد، ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء

لذكرت الفعل مرفوعاً بعدها كما تذكره بعد هذه الحروف، كما تقول: إنما تقول ولكن

تقول، قبح قوله الذي زعم أنه لو قيل كان قويا .

ومن قوله : قبح قوله إلى آخر العبارة لم يرد في أصل النص وإنما أشار إليه المحقق في الحاشية

وقد تضمنته نسختان من أصول الكتاب .

وانظر الكتاب (١٦٥/٣) وهامش ٢ من الحاشية .

احتج عليه لأن العرب لم ترد ذلك .

ودخلت اللام مع "إن" المخففة، للفرق بينها وبين النافية، ولم تدخل مع المفتوحة، لأن المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال، والمخففة تدخل على الأسماء فوق الفرق .

ومن التخفيف والإضمار قول كثير<sup>(١)</sup> :

لَتَعْلَمَ عِنْدَ الْغَيْبِ أَنْ لَا مُقَصِّرٌ      مُضِيعٌ وَلَا عَمَّا يَسُرُّكَ غَافِلٌ  
يريد : "أني" فحذف وخفف .

---

(١) لم يرد البيت في ديوانه المطبوع تحقيق د. إحسان عباس .

### باب آخر "أن" فيه مُخَفِّفَةٌ<sup>(١)</sup>

قوله : "أن فيه مُخَفِّفَةٌ" جملة في موضع الصفة لباب، والباب كله فيما ثبت واستقر، وإن أتى فيه المستقبل فيما ثبت، أو اعتقد فيه الثبات، فإن بعده مُخَفِّفَةٌ، وما لم يكن كذلك وقعت بعده الناصبة، وقد بين مسائل الباب غاية البيان .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "ولا تدخل هذه السين في الفعل هنا حتى تكون"، إلى آخر الكلام، يقول أن تدخل لتأكيد الثابت وأكدت هنا - والله أعلم - نفى كون الفتنة<sup>(٣)</sup> ثم دخل الحسبان كما يدخل العلم لتصييرك ثبوت النفي فيه كفعلك بالعلم .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن" وقد يكون الظن علماً نحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ وقد يكون في "خلت" كقوله<sup>(٦)</sup> : وإِخَالُ أَنِّي لَأَحَقُّ مُسْتَبَعٌ

وهو هنا يقين . ومذهب سيبويه أنه يشبه في ظنه كما أثبت في علمه ولذلك قال<sup>(٧)</sup> : "لأنه نفىه" . ولم يُرد النفي الصريح، ومثله : ظننت لزيد منطلق .

وقوله : "قد استقر عنده أنه كائن جاز" الإثبات هنا في الحال وفي غيره سواء، ومن ذلك

(١) الكتاب (١٦٥/٣) .

(٢)، (٦) الكتاب (١٦٦/٣) .

(٣) يشير إلى الآية : ٧١ من سورة المائدة : ﴿وَحَسِبُوا أَن لَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ .

(٤) سورة البقرة : ٤٦ .

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي في عينيه المشهورة، وصدرة :

فَغَيَّرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيشٍ نَاصِبٍ

وانظر : ديوان الهذليين (٢٠/١)، المفضليات (٢٢١/٢)، شرح المرزوقي على الجماسة

(١٦٧/٣) .

(٧) الكتاب (١٦٧/٣) .

قول ابن هرمة (١) :

ولا تدفني بالفلاة فإنني أخاف إذا مات أن لا أذوقها

وقول الآخر (٢) :

أتاني كلام عن نصيب يقوله وما خفتُ ياسلام أنك عائي

يحيى: وقوله تعالى (٣): ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ ورد في التفسير أن معنى تخافون تعلمون وهي كالظن لأن الخائف قد يرجو فيضارع الظن والعلم، وأنشد (٤) :

أخاف إذا مات أن لا أذوقها

وأنشد (٥) : وما خفتُ ياسلام أنك عائي

قال وبلغنا عنه في الحديث عليه السلام أنه قال (٦): "أمرت بالنبواك حتى خفت لأدردن". فهذا كظننت. قال (٧): "وقرأ أبي: "فخاف ربك" أي فعلم ربك قال: "والخوف والظن يُذهبان بهما إلى العلم" يريد آية الكهف قوله تعالى (٨): ﴿فَحَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا﴾. وكذلك فسر فحشيننا (٩) قال: فعلنا

(١) ليس في ديوانه، وهو في ديوان أبي محجن الثقفي صنعة أبي هلال العسكري نشر الدكتور صلاح

المنجد / ط/ دار الكتاب الجديد، بيروت، ولم يرد في الأخير ذكر لنسبته إلى إبراهيم بن هرمة .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء (١/١٤٦، ٢٦٥) .

(٣) سورة النساء : ٣٤ .

(٤) هو لأبي محجن الثقفي وصدره : فلا تدفني بالفلاة فإنني

سبق تخريجه والذي بعده قريباً .

(٥) صدره : أتاني كلام عن نصيب يقوله .

(٦) روي من حديث أنس مرفوعاً، عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٩٩) للبزار بلفظ مختلف قال :

وفيه عمران بن خالد وهو ضعيف .

(٧) المعاني (٢/١٥٧) .

(٨) سورة الكهف : ٨٠ .

(٩) انظر المعاني أيضاً (١/٢٨٦، ٢/٢٦٥)، وفي الموضوع الثاني قول أبي زكريا: وأنشدني بعضهم:

لا ترتجي حين تلاقى الذائدا أسبعة لأقت معاً أم واحدا



والله أعلم. ومما يوضح ذلك - والله أعلم - قول<sup>(١)</sup> أبي عبيدة أنشده في تفسير سورة الفرقان:

لا تَرْتَجِي حِينَ تُلَاقِي الدَائِدَا      أَسْبَعَةً لَاقَتْ مَعاً أُمَ وَاحِدَاً

قال<sup>(٢)</sup>: "يريد لا تخاف ولا تبالي"، فهذا الرجاء معلق بتعليق العلم والشك.

وقوله<sup>(٣)</sup>: "أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا". فتحت أن فيه بعد أَمَا لأنها تحقيقٌ قد يقال في معنى "حقاً" وفي معنى "علمت" ولولا ذلك لكانت مصدريةً، وحكمها في الدعاء كحكمها في كل فعل غير متمكن، كقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وكقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾، وكقول زهير<sup>(٦)</sup>:

أَنْ نِعَمَ مُعْتَرِكِ الْجِيَاعِ إِذَا      خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابَى الْخَمْرُ

وعلى هذا أيضاً يكون في كل فعل غير خبري ومنه عسى . قال يحيى<sup>(٧)</sup>: "ولو رفع<sup>(٨)</sup> الفعل في خبر أن بغير "لا" كان صواباً كقولك: حسبت أن تقول ذلك لأن الكاف تحسن مع "أن" فتقول: حسبت أنك تقول ذلك، وأنشد<sup>(٩)</sup>:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ      مِ بِرَتْعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

(١) لعل النص كذا، وفي الأصل كلام غير مستقيم وإشارة إلى تصويب لم يظهر في الحاشية، وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٧٣/٢ في تفسير آية الفرقان: ٢١ ﴿وقال الذين لا يرجون لقاءنا﴾ قال: مجازه لا يخافون ولا يخشون وعنه نقل أبو حيان في البحر (٤٩١/٦).

(٢) انظر المعاني (٢٨٦/١، ٢٦٥/٢).

(٣) الكتاب (١٦٨/٣).

(٤) سورة النجم: ٣٩.

(٥) سورة الأعراف: ١٨٥.

(٦) ديوانه (ص ٨٨)، وانظر: رصف المباني (ص ١٩٦)، الأزهية (ص ٥٤)، المغرب

(١١١/١)، وسابى الخمر: المشتري، وخب السفير: أسرع والنص في الأصل كقول

عبيدة ولعله خطأ من النساخ.

(٧) المعاني (١٣٩/١).

(٨) في الأصل: ولو وقع.

(٩) المعاني (١٣٦/١)، وانظر: ابن يعيش (٢٩/٧)، الخزائن (٤٢٢/٨).

وضَعَفَ سيبويه<sup>(١)</sup> ذلك، ولم يمنع البتة .

وقوله<sup>(٢)</sup> : أما إن جزاك الله خيراً، فيَحْتَمِلُ أن تكون المخففة معمولة في ضمير محذوف في لغة أهل الحجاز كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿وَإِنْ كَلَّا / لَمَّا يُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ . وعملها في الآية أقوى لظهورها، ويمكن أن تكون غير عاملة ٢ في مضمير وحذفت اللام كما حذفت قد من "جزاك الله" والسين من المستقبل فيما ذَكَرَ، لما لم يمكن دخولها لفساد المعنى .

ولا يحذف الاسم من المشددة إلا في الشعر وهو الذي أراد . ويُريد بقوله<sup>(٤)</sup> : "وإنه يُحذفُ إلا في الشعر" . حَذَفَ الضمير مع التخفيف، وإنما الحذف للمفتوحة المخففة وعلى ذلك خففت غير أن قوله<sup>(٥)</sup> : شبهوها بكذا، دليل أنه يريد العمل والحذف لأن اللام لا تحذف - البتة - من إن المبטلة للعمل . ووقع في كتاب الأستاذ : "إلا في هذا الموضع<sup>(٦)</sup> لما ذكرت لك في الدعاء"، وأبدله من هذا الموضع . وفي أكثر النسخ : "من الدعاء"، وجعلها تبيناً لـ "ما" .

وتشبيهه<sup>(٧)</sup> "علمت" إذا لم يرد تحقيق العلم بأرى من الرأي حسن . وبذلك جاز وقوع الناصبة بعده، وهي تتعدى إلى واحد - كعرفت - وهذا رأي على جهة

(١) سيبويه : واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذاك ولا قد علمت أن فعل ذاك حتى تقول : سيفعل أو قد فعل، أو تنفى فتدخل لا، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنه، فكروا أن يدعوا السين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضاً، ولا تنقض ما يريدون لو لم يُدخلوا قد ولا السين ١٦٧/٣ .

(٢) الكتاب ١٦٨/٣، وانظر : النكت (٧٩٥/٢)، الأصول (٢١٠/٢، ٢٤٠/١) .

(٣) سورة هود : ١١١، وبتخفيف إن وإعمالها قرأ الحرمان وأبو بكر . الإقناع (٦٦٦/٢) .

(٤)، (٥)، (٦) سيبويه وأنه لا تحذف في غير هذا الموضع، سمعناهم يقولون : أما إن جزاك الله خيراً، شبهوه بأنه، فلما جازت إن كانت هذه أجوز (١٦٨/٣)، وميراد الشارح

بالأستاذ: شيخه أبو بكر بن طاهر .

(٧) الكتاب (١٦٨/٣)

الإشارة كقوله تعالى حكاية عن فرعون (١) : ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى﴾  
 و"علمت" مثلها في ذلك، ولا تمتنع من الماضي، وأما "أرى" المضمومة الهمزة  
 فهي كـ"ظننت". ومنه قولهم : "كم ترى الحرورية رجلاً" وقد تقدم في باب  
 "حتى" (٢) : أَرَى عَبْدَ اللَّهِ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، بمعنى حسبت . ولا تستعمل إلا في  
 بنية المفعول الذي لم يُسم فاعله، وتتعدى إلى اثنين بعد المرفوع وقد تقدمت في  
 باب (٣) الظن .

وأما "أرى" في قوله تعالى (٤) : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾  
 فمعناها "أخبرني"، ولا يذكر بعدها إلا الشرط وبعده الاستفهام، على التقديم  
 والتأخير، وهي كثيرة في القرآن، كقوله تعالى (٥) : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ  
 غَوْرًا﴾ . ومنها "أرأيت" الواقعة في كلام الفقهاء إلا أنهم يلحنون فيها،  
 وصوابها : "أرأيت إن كان كذا وكذا كيف تكون". ومنها : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي  
 يُكَذِّبُ بِالْدينِ﴾ (٦) فالذي فيه مبتدأ، وجوابه "فذلك"، والفاء وُصلة لما دخل  
 الذي من معنى الشرط. ودخلت على الخبر لمكان الشرط و"أرأيت" معلقة على  
 الجمل بعدها في هذه المواضع كلها .

و"الرؤية" كيفما تصرفت تُعَلَّقُ ، ألا ترى إلى قوله (٧) :  
 "أَمَا تَرَى  
 أَيُّ بَرْقٍ هَاهُنَا" ، وأما قوله تعالى (٨) : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ  
 الْظُلِّ﴾ فيدخلها معنى التعجب كأنه : أَلَمْ تَعْجَبْ

(١) سورة غافر : ٢٩ .

(٢) انظر المسألة في الكتاب (٢٠/٣) .

(٣) الكتاب (١١٨/١) فما بعدها .

(٤) سورة الأنعام : ٤٦ .

(٥) سورة الملك : ٣٠ .

(٦) سورة الماعون : ١ .

(٧) الكتاب (٢٣٦/١) .

(٨) سورة الفرقان : ٤٥ .

إلى كذا . فتعدَّت بـ "إلى" كأنه : ألم تنظُر . ودخلت إلى المعنى التعجُّب وعُلِّق الفعل على جملة الاستفهام، وليست يبدل من الرب تعالى لأن الحرف لا يُعلَّق<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر الآية في معني اللبيب عند حديثه عن كيف .

## باب "أَمْ" و "أَوْ"

أَمْ تكون متصلةً وهي التي تسمى معادلة، ولا تكون إلا بعد همزة الاستفهام خاصة، وتكون منقطعة وتقع بعد الاستفهام وغيره، وتذكر أحكامها في بايهما<sup>(١)</sup> بعد . وكذلك "أو"<sup>(٢)</sup> تكون متصلةً ومنقطعةً على ذلك الحد ولا تذكر إلا بعد كلام إلا أنها في الخير يُثَبَّتُ بها، وفي الاستفهام لا يُثَبَّتُ بها شيء كقولك : "أَلستَ زيداً أو لستَ عمراً ؟" فالمعنى : بل لستَ عمراً، وهذه المنقطعة، وقد ذكرها بعد .

ويريد بقوله<sup>(٣)</sup> : "وتكون في الخير" . أنه يثبت بها في الخير .  
ويريد بقوله<sup>(٤)</sup> : "والاستفهام" إذا دخل على الثابت صار غير ثابت، لأنه صار مستثلاً عنه .

(١) انظر الكتاب (١٦٩/٣، ١٧٢، ١٨٩) .

(٢) الكتاب (١٧٥/٣، ١٧٩، ١٨٤) .

(٣)، (٤) الكتاب (١٦٩/٣) .

[ باب "أم" إذا<sup>(١)</sup> صار الكلام بها بمنزلة "أيهما" و "أيهم" ]

العبارة الوجيزة المبيّنة لمعنى التسوية والمعادلة أن تقول : هي اعتدال الطرفين المتقابلين لفظاً أو معنى في الظن لهما والسؤال عن الصادق منهما، وذلك أن القائل : أزيد عندك أم عمرو ؟ قد علم أو ادّعى العلم في أن أحدهما عندك، ولكنه شك في التعيين لأحدهما، فظن كل واحد منهما على انفراده، وتعادلا في ظنه، واستويا عليه، فطلب الكشف عن ذلك وكذلك : أزيداً لقيت أم بشراً ؟

ومن المعادلة قول سيبويه<sup>(٢)</sup> : "أتضربُ عمراً أم تشتُمُ زيدا ؟" وإنشاده<sup>(٣)</sup> :

ما أبالي أنبّ بالحزن تيسُّ      أم لحاني بظهير غيبٍ لئيمُ /

وأنشد أبو العباس<sup>(٤)</sup> :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى

بحرقاء أم أخى لك السيف ذابحُ

وهما جملتان مختلفتان؛ إلا أن الطرفين قد استويا في ادّعاء العلم بهما، ولا تُبال باتفاق اللفظ ولا اختلافه، فإذا اتفق اللفظ قدرت الكلام "بأيهما" و "أيهم"، وإذا اختلف قدرت بأي ذلك كان، كما مثل في المسائل . وتقع الجملة الاسمية فيها موقع الفعلية كقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ مُلْتَمُونَ﴾

(١) الكتاب (١٦٩/٣) .

(٢) الكتاب (١٨٠/٣) .

(٣) الكتاب (١٨١/٣)، وهو لحسان، ديوانه. (ص ٣٧٨)، وانظر حاشية رقم ٣ من

صفحة الكتاب .

(٤) المقتضب (٢٩٨/٣) .

(٥) سورة الأعراف : ١٩٣ .

والفعلية موقع الاسمية كقوله<sup>(١)</sup> :

أناصح أم علي غش يداجيني

وأنشد<sup>(٢)</sup> (ح) :

سواء إذا ما أصلح الله أمرهم علينا أدثر ما لهم أم أصارهم

وقد وقعت الجملة من الفعل والفاعل موقع المفرد في قوله<sup>(٣)</sup> :

أُمُحَدِّجُ اليدين أم أُمُتَّتْ

أراد أم مُتَمَّا . وأنشد الفراء<sup>(٤)</sup> عن الكسائي :

سواء عليك القفر أم بت ليلة

بأهل القباب من نَمِير بن عامر

وهو أبعد مما تقدم لحذف حرف الاستفهام، ووقوع المفرد موقع الجملة.

والتقدير : سواء عليك أبت بالقفر أم بت ليلة بكذا .

وينشد : أو أنت بأت . وجوزه كون الموضع للمفرد في قولهم :

سواء عليك القيام والقعود . وقال يحيى<sup>(٥)</sup> : "جازت" أو "في البيت لقوله :

القفر". وهي بمعنى الواو. ولا تمنع المعادلة من شيء من هذا . اتفقت الجمل

في اللفظ أو اختلفت . كانت لفاعل واحد أو لغير واحد . اسميات كانت

(١) عجز بيت لصالح بن عبد القدوس صدره :

قل للذي لست أدري من تلونه

وهو في شعره المنشور بمجلة الشرق (ص ٨٢٩) .

(٢) المعاني (٤٠١/١) .

(٣) رجز قبله :

إذا الرجال بالرجال التفت

قائله : جحدر بن ضبيعة . انظر : ابن يعيش (٩٦/٤)، ارتشاف الضرب (٦٥٣/٢)،

شرح أبيات المعني (٢١٤/١) وأخذت الناقة : إذا جاءت بولد ناقص .

(٤) المعاني (٤٠١/١)، وفيه عليك نفر . وفي أصلنا : أم أنت ليلة . وهو غير مستقيم.

وانظر : ارتشاف الضرب (٦٥٢/٢)، البحر المحيط (٤٤٢/٤) .

(٥) المعاني (٤٠١/١)، وعبارته : "جاز فيها (أو) لقوله : نفر، لأنك تقول : "سواء

عليك الخير والشر" .

أو فعليات . لأنه ليس من شرط المعادلة والتسوية اعتدال اللفظ بل اعتدال المعنى واستواؤه في التفسير، وليست التسوية للفظ سواء بل لما تقدم . دليل ذلك قول سيبويه في باب ماجرى على حرف (١) النداء "ما أدري أفعل أم لم يفعل؟" لأن علمك قد استوى فيهما؛ كما استوى عليك عليك الأمران في الأول " . وقد قال في باب ما لا يعمل فيه ما قبله من (٢) الفعل : قد علمتُ أزيد ثم أم عمرو، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم، وأردت أن تسوى علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت : أزيد ثم أم عمرو . وقد بين ذلك في البابين .

فهذا نص بالتسوية فيما ليس في لفظه "سواء" والمعادلة بين النفي والاثبات جائزة كقوله تعالى (٣) : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ ، ﴿وسواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين﴾ (٤) ، وقول سيبويه المتقدم "ما أدري أفعل أم لم يفعل" . وأما المعادلة في مثل "أضربت زيدا أم قتلته؟" إذا كان أحدهما منفيًا فلا يجوز لفساد معنى المعادلة فيه والتسوية، وكذلك إن دخل الاستفهام معنى التقرير والإنكار والتوبيخ لم تجز المعادلة، لأنه صار موجباً وقد يصلح اللفظ للمعادلة و"أم" منقطعة، لأن السائل لم يبين كلامه عليهما، إنما سأل عن شيء ثم بدا له فسأل عن غيره . كقوله في باب المنقطعة (٥) : "أعمرو عندك أم عندك زيد" لما أراد سؤالين أتى بخبرين، ولو أراد المعادلة لأتى بخبر واحد

(١) الكتاب (٢٣٢/٢) .

(٢) الكتاب (٢٣٦/١) .

(٣) سورة البقرة : ٦ .

(٤) سورة الشعراء : ١٣٦ .

(٥) الكتاب (١٧٢/٣) .



عنهما فقال : "أعندك زيدٌ أم عمرو ؟" وقد أجاز المعادلة فيهما على تكرير "عندك" على التأكيد كقوله تعالى (١) : ﴿ففي الجنة خالدين فيها﴾ فمعنى المعادلة يرجع إلى غرض السائل ومابنى كلامه عليه .

وقوله (٢) : "وذلك قولك" أزيد عندك أم عمرو، وأزيداً لقيت أم بشراً؟" لو استفهم لأدخل الألف على الواو عاطفاً، و لا تدخل الواو على الألف وإنما عطف هنا على القول . أراد وذلك قولك : "أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وقولك : أزيداً لقيت أم بشراً؟ وقد ذكرها في أبواب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (٣) . وإن قلت : أزيداً لقيته أم بشراً، فالنصب أحسن من الرفع لأنه يصير من باب الاشتغال.

وقوله (٤) : "فقال المسئول لا : كان محالاً" . يريد على حد الجواب على وضع المسألة، وقد يجوز في الجواب "لا" إذا لم يكن عند المسئول واحد من المسئول عنهم . كقول ذي الرمة (٥) في جواب :

أذو زوجة في الحي أم ذو خصومة

... ..

فقلت لها : لا إن أهلي لجيرة

٤٤ لأكتبة الدهن جميعاً وماليا /

فهذا على غير الحد في التعيين، من حيث لم يكن عنده ما يُعَيَّن، ولا يخلو أن يكون السؤال في مسائل الباب عن تعيين الاسم أو تعيين الخبر، فإذا كان عن تعيين الاسم فالخبر أو

(١) سورة هود : ١٠٨ .

(٢) الكتاب (١٦٩/٣) .

(٣) راجع الكتاب (١٨٧/٣) وللتين بعدها .

(٤) الكتاب (١٦٩/٣) .

(٥) ديوانه (١٣١١/٢، ١٣١٢)، وانظر الأبيات في مغني اللبيب أم (٤٢/١)

الفعل ثابتان عندك، وإذا كان عن تعيين الخبر أو الفعل فالاسم ثابت معلوم عندك .  
فالذي يلي حرف الاستفهام وأم المستول عنه، والذي لا يسأل عنهما متوسط بينهما،  
ويجوز التقديم والتأخير كما ذكر .

وما بعد "أبالي" في موضع المفعول لـ "أبالي" وما بعد "سواء" في موضع  
المبتدأ وكلاهما معلق . ويجوز "ما أبالي زيدا أقام أم قعد" لأنك تقول : ما أبالي أي  
ذلك كان، فـ "أي ذلك" مبتدأ، وخبره في "كان" وهي تامة . والجملة في موضع الحال  
من "زيد" . وسيأتي من هذا شيء في باب "أو" <sup>(١)</sup> وقد تقدم نحو منه . وقوله <sup>(٢)</sup> :  
"وسواء على أي ذلك كان"، لا يمتنع نصب "أي" في "سواء" .  
وقوله <sup>(٣)</sup> :

سواء عليه أي حين أتيت أساعة نحس تتقى أم بأسعد

جاء به على حد "سواء إتيانك في كل حين" وجاز ذلك لمكان "أم"

المعادلة بعد .

وقوله <sup>(٤)</sup> : "كما جازت في المسألة" . وقع في الشرقية : "يعني في

الاستفهام" . قال الفارسي <sup>(٥)</sup> : "جرى هذا على حرف الاستفهام من حيث  
كان تسوية وإن لم يكن استفهاماً، لأن كل استفهام تسوية . ألا ترى  
أنك إذا استفهمت عن شيء كان ما تستفهم عنه عندك وخلافه سواء،  
وإن لم يكن كذلك كنت متيقناً له غير مستفهم عنه، فإنما جرى على التسوية حرف

(١) الكتاب (١٧٣/٣، ١٧٧) .

(٢) الكتاب (١٧١/٣) .

(٣) لزهير في ديوانه (ص ٢٣٢)، وانظر : المقتضب (٢٨٨/٣)، مجاز القرآن (١٥٧/٢) .

(٤) الكتاب (١٧١/٣) .

(٥) التعليقة، باب "أم" .

الاستفهام هنا من حيث كانت التسوية تعم الاستفهام فلم يكن استفهاماً إلا تسوية".  
 وقوله (١): "ما أدري أقام أو قعد" يريد أن "أو" لا يُثبتُ بها بعد الاستفهام  
 شيء، ولا يجوز في تقديرها: "ما أدري أحدهما كان، لكنه قد كان منه القيام أو  
 القعود" ولم يعدّه قياماً ولا قعوداً لقصر مدّته، فأتى بـ "أو" لهذا المعنى وهذا الباب هو  
 باب التسوية (٢) الذي وعد به .

ومن وقوع جملة التسوية حالا، قول الفرزدق (٣):  
 ما ضرَّ تغلبَ وائلٍ أهجرتَها أم بُلّتَ حيثَ تناطحَ البخرانِ  
 الاستفهام فيه عند الأستاذ أبي بكر حال من المفعول في أحد وجهيه،  
 و"ما" استفهام، وبعده :

قومٌ هم قتلوا ابنَ هندٍ عنوةً  
 عمراً وهم قسَطُوا على النعمانِ (٤)

وكذلك قول الأخطل (٥):  
 ما ضرَّ سادةَ نهشلٍ أهجأهم أم قامَ في عُرضِ الحويِّ قبالا  
 جملة استفهام حال من المفعول، و"ما" استفهام، وإنما كان الاستثبات  
 في المعادلة عن المعادلين والمعادلين، من حيث أثبت لأحدهما أمراً من غير  
 تعيين فاستفهمته عن المثبت له لاعتبار الأمر لأنه مُتيقّن عندك، وكذلك إذا  
 ثبت لمعين عندك أحد أمرين فاستفهمته عنه جرى مجرى الأول، ولذلك استوى الاسم

(١) الكتاب (١٧١/٣) .

(٢) الكتاب (١٦٩/٣) فما بعدها .

(٣) ديوانه (٣٤٤/٢) .

(٤) ديوانه (٣٤٥/٢) .

(٥) لم أجده في شعره ولعله من قصيدته التي مطلعها :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط

غلس الظلام من الرباب خيالاً

والفعل، ولما كنت في المعادلة تثبت الأمر لأحد المذكورين أو للمذكورين في علمك افتقرت إلى الاستفهام عن المُثَبَّت، ولما استفهمت عن المُثَبَّت له أجبت بالاسم، وعن الذي لم تعلمه أجبت بـ "لا" أو "نعم" .

## باب "أم" منقطعة

المنقطعة تكون بعد الخير والاستفهام، وهي على كلام ثان، وهي تنوب مناب "بل" و"الهمزة"، غير أن "بل" للإضراب عن الأول والإيجاب للثاني، أو للتحويل من خير إلى خير، ولم تُوجب شيئاً إلا سؤالاً عن الثاني كما سأل عن الأول، فلذلك صارت "أم" تنوب مناب "بل" و"الهمزة" ومعناها في الكتاب العزيز: التويخُ كما كان في الألف، وقد تكون بمعنى "بل" من غير استفهام تُقَدَّرُ به. وأنشد يحيى<sup>(١)</sup> في ذلك:

فوالله ما أذري أسلمى تغوّلت أم النوم أم كلُّ إلى حيبُ  
المعنى: بل كلُّ إلى حيب. وعليه حمل قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَأَمِنْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ﴾ وما بعدها في سورة النمل. قال ابن طاهر: "و لا يمتنع عندي إذا أردت بها مذهب "بل" أن تكون عاطفةً مثلها، وتدخل في الغلط / والنسيان".

٤٥

وهو قول ظاهر صحيح المعنى.  
قال: وقد يكون من ذلك قوله في الحماسة<sup>(٣)</sup>:  
إذا استنجدوا لم يسألوا مُسْتَفِئَهُمْ  
لَايَّةَ حَرْبٍ أَوْ بَأْيٍ مَكَانٍ  
وأبى ذلك كله سيبويه، وجعلها منقطعة في الباب<sup>(٤)</sup> كله، ومعادلة في الباب الأول<sup>(٥)</sup> ولم يجعل لهما قسماً ثالثاً.

(١) المعاني (٧٢/١، ٢٩٩/٢).

(٢) سورة النمل: ٦٠.

(٣) شرح المرزوقي على حماسة أبي تمام (٣٠/١)، وهو لودّك بن ثُمَيْل المازني.

(٤) الكتاب (١٧٢/٣)، فما بعدها.

(٥) الكتاب (١٦٩/٣)، فما بعدها.

وَحَكَى الْمُبَرَّدُ<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً، وَأَنْشَدَ :

يَادْهَرُ أُمُّ مَا كَانَ مَشِييَ رَقْصًا

قال : وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون .

قلت : وأبو زيد ثقة، ولم يرو إلا ما سمع، ولا تَحْتَمِلُ في البيت غير الزيادة، وأجازه الأستاذ في البيت<sup>(٢)</sup> والآية، أَغْنَى (أُمُّ أَنَا خَيْر) .

وقد بين وجه الانقطاع والمعادلة في قولهم : "أَعْمَرُوا عِنْدَكَ أُمَّ عِنْدَكَ زَيْدًا" في الباب<sup>(٣)</sup> الذي قبل هذا .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "ثُمَّ أَدْرَكَهُ مِثْلُ ذَلِكَ الظَّنِّ" : يعني أنك تبتدئ السؤال عن الأول ثم يدركك مثل الظن الأول في آخر، بعد أن تم الكلام الأول فاستأنفت "أُمُّ" وصارت بالتحول عن الأول، والسؤال عن الثاني . ولما قال<sup>(٥)</sup> : "إِنَّهَا لِإِبِلٍ" أدركه الشك فأضرب عن الكلام الذي قال، وسأل عما شك فيه فجاء بـ "أُمُّ" ولو استوى عليه الأمران في أول كلامه لقال "أَهْيِي إِبِلٌ أُمُّ شَاءَ" فبنى الكلام على المعادلة .

و"أُمُّ" في الآية الأولى<sup>(٦)</sup> منقطعة لأن السابق خبر .

قال الأستاذ : "وهذا إثبات في "أُمُّ" - واللّه أعلم - لأنه قد علمه من قولهم " . لكن مذهب سيويه<sup>(٧)</sup> الانقطاع على معنى التوبيخ وهو حسنٌ ويعطي معنى الخبر المُثَبِّتِ .

(١) المقتضب (٢٩٧/٣) وتمة الرجز :

بل قد تكون مشيبي توقصا

وانظر أيضاً : المنصف (١١٧/٣)، الأمالي الشجرية (٣٣٦/٢)، الخزانة (٦٢/١١)، فما

بعدها، قال البغدادي : ولم أقف على قائله .

(٢) يريد بيت الرجز السابق والآية هي آية الزخرف : ٥٢ .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (١٧٢/٣) .

(٦) هي آية السجدة : ٢، قوله تعالى : ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ

افترناه﴾ .

(٧) سيويه . ولكن هذا على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم (١٧٣/٣) .

وقد يكون الاستفهام على جهة التقرير والتوبيخ في الواجب والمنفى، وقوله تعالى (١) : ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ منقطعة لأنه لم يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني، لأنه إنما أدركه الشك في بصرهم بعدما مضى كلامه على التقرير وهو مثبت .

وجواب السؤال الأول (٢) "بلى" فلما أدركه الشك في بصرهم قال ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ ومعناه : أم تبصرون . ولو كان شاكاً فيهما لكانت معادلة، ولفظها لفظ المعادلة . وروى بعضهم عن أبي الحسن الأخفش : أنها معادلة ومعناها عنده على الشك واستواء العلم في الطرفين .

والظاهر من المعنى مذهب سيويه - والله أعلم - بدخول التقرير فيها، وانقطاع الأول من الثاني، فيوجب واحد منهما الانقطاع . ويحتمل أن يكون الثاني (٣) تقريراً كالأول .

وسأل الأستاذ أبو بكر فيها شيخه أبا القاسم بن الرماك (٤) فقال : لم جعلها سيويه منقطعة وقدرها تقدير المتصلة ؟ فهلا كانت متصلة ! وواقفه في ذلك . فلم يُجر جواباً، فجمع كتبه في وعائها وأنشد :

وَإِذَا جَفَوْتَ قَطَعْتُ عَنْكَ لُبَانِي      وَالذَّرُّ يَقْطَعُهُ جَفَاءُ الْحَالِبِ

وانصرف عن المجلس غاضباً، وبقي جمعة لم يقرئ أحداً حتى استعطفه فَرَجَعَ إلى إقراءه، قال : فما واقفته بعد ذلك .

(١) سورة الزخرف : ٥٢ .

(٢) في قول الله تعالى : ﴿أَلَيْسَ لِي مَلِكٌ مِثْلُ هَذِهِ الْأَنْهَارِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ .

سورة الزخرف : ٥١ . وانظر مغني اللبيب : أم (٤٣/١) .

(٣) يريد : ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ .

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي المعروف

بابن الرماك، كان أستاذاً في العربية مدققاً قيماً بكتاب سيويه، أخذ عن ابن الطراوه وابن

الأخضر . مات سنة ٥٤١ هـ .

بغية الوعاة (٨٦/٢) .

وقوله تعالى (١) : ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ منقطعة أيضاً، لأن الذي قبلها خير، والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك، وجرى على كلام العباد، كالمسألة التي مثل بها وهي : السعادة أحب إليك أم الشقاء (٢) ؟ وهي معادلة لأنها في مذهب "أيهما" و"أيهم" ولم يرد إثبات أحدهما ثم يقطع، وقد يبين المراد بها، وكل ما جاء في الباب مما قبله استفهام و"أم" فيه منقطعة فهو مثبت .

وقد يقول القائل : "ألست تبصر أم تبصر ؟ إذا ادعيت أحد الأمرين من غير تعيين

"

وقوله (٣) : "أعندك زيد أم لا ؟" .

قال الأستاذ أبو بكر : "لا يعادل بين الجواب والمسألة، فأضرب عن الأول" والمعنى : أعندك زيد أم ليس عندك . ومبناه على السؤال عن الأول، ثم أدركه مثل ذلك في أنه ليس عنده فأتى "بأم"، وأراد معنى "بل" و"الهمزة" وقد

قال : لو كانت "أم لا" على حد اتصال لكانت كقوله تعالى (٤) : ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ فهذا نص منه بجواز المعادلة فيها إذا بنى كلامه عليها، وتقدير المعادلة فيها : أي هذين كان ؟ فقول الأستاذ : لا يعادل بين الجواب والمسألة / لا معنى له .

٤٦

وقول الأخطل (٥) :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ      غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً

شاهده فيه : وقوع "أم" بعد الخبر وهي منقطعة، ويمكن أن يريد الاستفهام كما ذكر بعد وتُمكنُ فيها المعادلة

(١) سورة الزخرف : ١٦ ، والاستفهام استكاري وقيل ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جِزْءاً إِنْ الْإِنْسَانُ لَكَفُورٌ مِمَّنْ﴾ .

(٢) الكتاب (١٧٣/٣) .

(٣) الكتاب (١٧٤/٣) .

(٤) سورة يس : آية ١٠ .

(٥) شعره (١٠٥/١) ، وانظر : الكتاب (١٧٤/٣) ، المغني (٤٥/١) .



والانقطاع على حسب ما بدأ به كلامه .

وجعل الأعلم<sup>(١)</sup> ما بعد "بل" مثبتاً وقدره بـ "هل" . و "هل" لا يُثبت بها سيبويه شيئاً، والمثبتة الهمزة . والقراء<sup>(٢)</sup> يميز فيها التقرير .

قال الأعلم<sup>(٣)</sup> : وأكذب الشاعر نفسه في عَجَزِ البيت وشبهه بقول زهير<sup>(٤)</sup> :

قِفْ بالديارِ التي لم يَعْفُهَا الْقَدَمُ

بلى وغيرها الأرواحُ والديمُ

قال : فأكذب نفسه بقوله : "بلى وغيرها" .

كذا والأظهر ألا يكون أكذب نفسه، ويريد أن القدم لم يُذهب جميع علاماتها .  
لكن الأرواح والديم غيرتها ولم تُذهبها .

وقول كثير<sup>(٥)</sup> :

أليسَ أبي بالنضرِ أم ليسَ والدي

لكلِّ نجيبٍ من خِزَاعَةِ أَزْهَرَا

شاهده : انقطاع "أم" مما قبلها لوجهين : الإثبات وتكرير الفعل كقوله : "أزيد عندك أم عندك عمرو" والمعنى : أليس أبي ووالدي معروفين بهذا . فإنما هو مقرر لا مثبت شيئاً وتارك غيره .

قال ابن طاهر : "ويجوز عندي أن تقول : ألسن زيدا أم أبا عبد الله وهما يشبههما له" كقولك : "أي هذين لم يكن ؟

ويريد أنه من خِزَاعَةِ . وخِزَاعَةُ من قريش والنضر بن كِنَانَةَ أبو قريش .

(١) النكت (٧٩٨/٢) .

(٢) المعاني (٢٧/١) .

(٣) النكت (٧٩٩/٢) ، تحصيل عين الذهب (٤٨٤/١) .

(٤) شرح ديوانه (ص ١٤٥) ، وانظر : المعاني (٢٧/١) ، النكت (٧٩٩/٢) .

(٥) ديوانه (ص ٢٣٣) ، وانظر الكتاب (١٧٤/٣) .

وقول الأسود بن يعفر<sup>(١)</sup> :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً

شعيبُ بنُ سَهْمٍ أم شعيبُ بن منقر

شاهده فيه : حذف همزة الاستفهام لدلالة "أم" عليها، و"أدري"، لأن "أم" لا تكون بعد "أدري" إلا معادلة، فلا بُدَّ من الهمزة .

ويروى<sup>(٢)</sup> : شعيب وشعيب بالثاء بثلاث نقط .

وشُعَيْبُ ابنُ سَهْمٍ مبتدأ وخبر، وكذلك "شعيب ابن منقر" وحذف التنوين فيهما ضرورة و"ابن" مكتوب بالألف . وشكُّ في "شعيب" وهي قبيلة من "تميم" ثم من "منقر" فجعلهم أدياء في كونهم منهم أو من "بني سهم" وسهم هؤلاء حي من قيس

وقول ابن أبي ربيعة<sup>(٣)</sup> من إنشاد أبي الحسن :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً

بِسَبْعٍ رَمِينِ الجَمَرِ أو بثمان

شاهده فيه حذف همزة الاستفهام، لدلالة "أم" عليها والفعل الذي يطلب بالمعادلة . أراد : أَبَسْبَعٍ لأنه شك في عددِهِنَّ لاشتغاله بالراميات .

(١) ديوانه (ص ٣٨)، وانظر حاشية رقم ٥ من الكتاب (١٧٤/٣) ففيها فضل تخريج .

(٢) كأنَّ الصواب : ويروى : شعيب، وشعيب : وانظر : شرح أبيات مغني اللبيب (٢١٦/١)

(٣) ديوانه (ص ٢٦٦)، وانظر الكتاب (١٧٥/٣) وروايته : فوالله ما أدري وإني لحاسب

## باب أو

قوله<sup>(١)</sup>: "ولا تقول هذا بعد هل" قال بعضهم: يعني في غالب الحال، والظاهر من كلامه أنها لا تكون تقريراً كالهزمة. وذهب يحيى<sup>(٢)</sup> إلى أنها تكون تقريراً يُثَبَّتُ بها، وحمل على قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر﴾ وأجاز فيها أن تكون كـ"قد" كسيبويه. ولما كانت يقع بعدها الثابت حملها على "قد" في الثبوت لا في المعنى. والهزمة يقرر بها الحال والماضي والمستقبل، إلا أنها لا يُعَادَلُ فيها<sup>(٤)</sup>.

قال<sup>(٥)</sup>: "و"هل" تكون جَحْداً وخبراً. وهذه الآية في الخبر لأنك تقول "فهل وعظمتك؟" فهل أعطيتك؟" تقرر به أنك وعظمته وأعطيته والجحد أن تقول: وهل يَقْدِرُ أحدٌ على مثل هذا".

ومن التقرير في (متى) قوله<sup>(٦)</sup>:

متى عهدنا بطعان الكُماة والحمد والمجد والسؤدد؟

وقد تقدّم من كلامه في الباب الأول أنه يُبَصَّرُ<sup>(٧)</sup> بـ"أم" فهذا تقرير.

وقوله<sup>(٨)</sup>: "وإنما قاله على أنه أدركه الظن بعدما مضى صدر حديثه". يريد: أضرب عن الأول وتكلم بآخر. وإذا قال "أو" فالكلام متصل. وقد ذكر بعد في الواو أن "أو"<sup>(٩)</sup> تأتي.

(١) الكتاب (١٧٦/٣).

(٢) المعاني (٢١٣/٣).

(٣) سورة الإنسان: ١.

(٤) أي: هل.

(٥) المعاني (٢١٣/٣).

(٦) هو امرؤ القيس والبيت في ديوانه (ص ١٨٧).

(٧) جاء هذا في سياق كلامه على التمثيل بـ"السعادة أحب إليك أم الشقاء" وأن الإجابة ستكون

السعادة، قال: "ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه" (١٧٣/٣).

(٨) الكتاب (١٧٧/٣) وفيه "فإنما قالوه".

(٩) الكتاب (١٨٨/٣).

إذا كرّر معها الحرف على طريقة "أم" في الكلامين وكذلك "أو هل" على كلامين مثل "أم هل" ولكنه جرّدها هنا من معنى الاضراب، فجعل الكلامين واحداً كما ذكر بعد في "أو" في الألف عند قوله (١) : "أعندك زيدٌ أو عندك عمرٌ أو عندك بشرٌ" كأنه قال هل من هذه شيء؟

٤٧

وقول زُفَر بن الحارث (٢) : /

أبا مالكٍ هل لُمْتُني مُذْ حَضَضْتَنِي

على القتلِ أمْ هلْ لَامَنِي لَكَ لَائِمٌ

وقع في رواية الرباعي لزفر بن الحارث . وفي الشرقية "وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: قالوا" والصواب أنه للجحّاف بن حكيم السلمي يَقُولُهُ للأخطل وكنيته : أبو مالك . وكان قد أنشده (٣) بحضرة عبد الملك بن مروان :

ألا تَسْأَلِ (٤) الجَحَّافَ هلْ هو نائِرٌ

بِقَتْلِي أَصِيبَتْ مِنْ سُلَيْمِي وَعَامِرٍ

فقال الجحّاف :

بلى سوفَ نُبَكِّيهِم بِكُلِّ مُهَنْدٍ وَنُبَكِّي عُمِيرَا بِالرِّمَاحِ الْخَوَاطِرِ

فغزا الجحّافُ بني تغلب رهطَ الأخطل وأوقع بهم بالبشر وهو جبلٌ لتَغْلِبَ وقال : أَلَسْتُ أبا مالك ؟

وشاهده فيه : وقوع "أم" بعد هل منقطعة كما ذكر . ويروى : "أو" وقد بين ذلك .

عطف بـ "أو" جملة استفهام على مثلها، فلذلك قال (٥) : جعلوه كلاماً واحداً، و"أم" قطعت ما قبلها مما بعدها . لأنها

(١) الكتاب (١٨٢/٣) .

(٢) الكتاب (١٧٦/٣)، وانظر الحاشيتين ٤، ٥ من الصفحة نفسها وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٣٨/٢، ٣٩)، والخير في الأغاني (٥٥/١١ - ٦٠)، والكامل (٦٢٤، ٦٢٣/٢)

(٣) البيت في شعر الأخطل (٥٢٨/٢) .

(٤) رواية شعره : ألا سائل الجحاف .

لا تعطف إلا بعد الهمزة. ويريد بقوله تعالى (١): ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾ الآية أنها جُمْلٌ مَحْمُولٌ بغضُّها على بعضٍ من غير قطع ولا إضراب .

يقول : إذا قال "أم" غرض له الشك بعد مضي كلامه فقطع . وإذا قال "أو" بنى كلامه على الاستفهامين، ولو كان في النفي وكرر الحرف كان قطعاً بـ "أو" وبـ "أم" كما تقدم الاستفهام، كله على معنى "أَعْلِمْنِي" و"أَخْبِرْنِي" وقد أعاده في باب النونين قال (٢) : وذلك لأنك تريد "أَعْلِمْنِي" إذا استفهمت .

وبيت زهير (٣) معلوم المعنى، وشاهده فيه عطف جملة على مثلها بعد الاستفهام ولو قال "أم" لكانت منقطعة .

وقول مالك (٤) بن الربيع المازني :

ألا ليت شعري هل تغيرت الرحي

رَحَى الحَزْنِ أو أَضَحَّتْ بفلجٍ كما هيا

شاهده فيه : حمل الجملة الأخيرة على الجملة المستفهم عنها .

ومن روى "أم" جعلها منقطعة فاستأنفت الاستفهام . ووقع في الشرقية بعد البيت : "فهكذا سمعناه ينشد من العرب (٥)، وقال أناس : أم أضحت ."

(١) سورة الشعراء : ٧٢، ٧٣ .

(٢) الكتاب (٥١٣/٣) .

(٣) قوله :

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى

من الأمر أو يبطلو لهم ما بنا لي

ديوانه (ص ٢٨٤)، الكتاب (١٧٧/٣) .

(٤) الكتاب (١٧٨/٣)، أمالي القالي (١٣٧/٣)، الخزائن (٢٠٥/٢) وروايته فيه :

فياليت شعري هل تغيرت الرحي

رَحَى اللَّئْلِ أو أَمَسَتْ بفلجٍ كما هيا

ولم أجده في ديوانه وهو من قصيدته التي مطلعها :

ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلة

يخسر الغضى أُرْجِي القِلاصَ النَّواجيا

(٥) الكتاب (١٧٨/٣) وحاشية ٣ .

قاله عند موته بخراسان، و"الحزن" من بلاد تميم و"فلج" أيضاً، وأراد بالرحى مُعْظَمَ الموضع .  
وقول علقمة<sup>(١)</sup> :

هل ما عَلِمْتَ وما استودعتَ مكتومٌ  
البيتين، شاهده فيهما : قطع "أم" في الموضعين واستأنف السؤال مع تقدير  
"بل" .

و"كبير" مبتدأ و"مشكوم" خبره . ولا يجوز أن يرتفع بفعل تفسيره "بكى"  
لأنه صفة له .

يقول : "هل تَسْتُرُ ما استودعتك من سِرِّها" . بل انصرم قبلها من أجل أن  
بعدت عنك فتفشى سرها . ثم استأنف السؤال فقال مقررًا لنفسه : بل أَكْبَرُ بكى إثر  
محبوبته . ويعني نفسه فجازى على ذلك . وَالْمَشْكُومُ "الْمَجَازَى" وَالشُّكْمُ العطاء جزاءً .  
فإن كان ابتداءً فهو شُكْدٌ<sup>(٢)</sup> .

(١) البيتان هما :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم  
أم قبلها إذ نأتك اليوم مصروم  
أم هل كبير بكى لم يقض عثرته  
إثر الأوبة يوم البين مشكوم

ديوانه (ص ١٢٩)، الكتاب (١٧٨/٣) .

(٢) شكد بالبدال وانظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص ١٣٨) اللسان (شكد)،  
وليس بالراء كما جاء في حاشية ٥ من الكتاب (١٧٨/٣)، وفي النكت (٨٠٣/٢) .

باب آخر<sup>(١)</sup> من أبواب "أو"

جملة ما في هذا الباب إذا عادت لتقديم أحد المعادلين أجود وتأخير الثاني، والذي لا يُسأل عنه متوسط بينهما فعلاً كان أو اسماً، فإن لم تعادل فالخير أولى بالتقديم لأنه المُستفهم عنه، ألا ترى أنك لم تُثبته وتستفهم عن غيره.

والوجه في جميع ما تكون فيه "أو" في هذا الباب تقديم الفعل وتوسط الاسم بين الفعلين، لأن السؤال لا يكون مع "أو" عن الفعل وليست على حد "أم". وهذا بين<sup>(٢)</sup> ما ذكر في آخر الباب<sup>(٣)</sup>.

وقوله ٥: "فتأخير الاسم أحسن" يريد إذا كان الجواب نعم أو لا أو لفظ الفعل كان مبني السؤال عليه، فإذا كان الاسم كان مبني السؤال عليه، فلذلك اختير من المعادلة في الاسمين التقديم وحسن الرفع بالابتداء ولم يحسن في غيرها، فالاستفهام في المعادلة لا يكون إلا عن المعادل أو المعادلين، الاسم والفعل فيه سواء.

وقوله<sup>(٥)</sup>: "لم يجوز هنا إلا "أم" لأنك إنما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن الفضل".

وقوله<sup>(٦)</sup>: "ولست تسأل عن الفضل" تثبت هذه الزيادة في الشرقية.

قلت: فإن أردت فيه مذهب: أحد هذين أفضل؟ جازت "أو"، وقد أجازته في الظروف المبهمة<sup>(٧)</sup> وإنما أراد هنا المعادلة ولا تكون إلا "بأم".

(١)، (٥)، (٦) الكتاب (١٧٩/٣).

(٢) بان الشيء: فصله وقطعه.

(٣) الكتاب (١٨٣/٣).

(٤) الكتاب (١٨٠/٣).

(٧) الكتاب (٤١٤/١).

وقوله : "وتقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر" . الوجه فيه تقديم الخير، يريد بقوله (١) : "وإن كانت أضعف" . أن تقديم الاسمين في المعادلة مثل تقديم أحدهما وتأخير الثاني، وتقديمهما أضعف، كأنه لما فرّق في "أم" حسنه الفصل ومنزلة "أبالي" منزلة "سواء" غير أن في "أبالي" نريد واحداً من هذين، و"سواء" تقع على هذين.

وقوله (٢) : "فتقول : أتجلس أم تذهب أن تأكل" يريد أن منزلتها في الاتصال منزلة "أو" في الخير، لما جاز فيها جاز فيها من الإثبات والتكرار والمعنى في أحد الشيئين أو الأشياء .

وقوله (٣) : "هل يكون شيء من هذه الأفعال" جميع هذا متصل مالم تنف وتعيد حذف النفي .

ووقع في الشرقية متصلاً بقوله : "هل يكون شيء من هذه الأفعال" عوضاً ما في الرباحية إلى بيت حسان : "فإن أردت (٤) أن هذه الأفعال تكون قلت : أتضرب زيدا أم تشتم عمراً أم تكلم خالداً ومثل ذلك : أتضرب زيدا أو تضرب عمراً أو تضرب خالداً إذا أردت : هل يكون شيء من ضرب واحد من هؤلاء . وإن أردت أي ضرب هؤلاء يكون . قلت : "أم" . ومثل ذلك قول الشاعر حسان : "إلى هنا ثبت في الشرقية عوض ما في الرباحية .

وقول حسان (٥) :

ما أبالي أنب بالحزن تيس أم لحائي بظهر غيب لئيم

(١) الكتاب (١٨٠/٣) .

(٢) الكتاب (١٨٣/٣) .

(٣) الكتاب (١٨١/٣)، وفي أصل الشرح (وتعد حرف النفي) ولعلها حذف كما أثبتنا.

(٤) ثبت هذا في نسختين من أصول الكتاب، وانظر حاشية ٢ من (ص ١٨١) .

(٥) ديوانه (ص ٣٧٨)، الكتاب (١٨١/٣) .



شاهده فيه : المعادلة بين جملتين لفاعلين، ولا يجوز هنا إلا "أم" لمكان "أبالي" لأنها تطلب اسمين كـ "سواء" .

تقول : "ما أبالي بنبيب التيس وهو صوته عند الهياج ونيل اللثيم من عرضي" . أي : لا أبالي أيهما كان .

و"الحزن" ما غلظ من الأرض وخصه لأنه أخصب له وأمنع . وقوله<sup>(١)</sup> : "أزیداً أو عمراً رأيت أم بشراً" بمنزلة : الحسن والحسين أفضل أم ابن الخنفية<sup>(٢)</sup> ؟ لأن التقدير : أحدهما أفضل أم أخوهما ؟ والجواب : أحدهما، لأنهما ابنا فاطمة وأخوهما محمد ابن أبيهما، نسب إلى أمه ففضله بالأم .

وقول صفيّة بنت عبد المطلب - وهي عمة النبي ﷺ ووقع في "الشرقية"<sup>(٣)</sup> ومن ذلك قول أم الزبير وهي هي<sup>(٤)</sup> :

كَيْفَ رَأَيْتَ زَيْراً . أَقِطاً وَتَمراً

أم قُرْشِيّاً صارماً هِزْبراً

شاهده : المعادلة بين أحد الاسمين المتقدمين والقرشي، وقد بينه كأنها قالت : أحدهما رأيت أم قرشياً صارماً .

والمعنى : أرايته في اللين والضعف كطعام يسوغ لك أم كالسيف الصارم والأسد، وهو الهزبر، وأرادت بـ "القرشي" ابنها الزبير و"زبر" تكبير "زبير" .

وذلك أن رجلاً سألها عنه فقالت : ما تريده ؟ فقال : أزید مصارعته فقالت : هو ذلك، ثم رجع عليها وقد غلبه

(١) ، (٣) الكتاب (١٨١/٣) .

(٢) انظر التعليقة ومغني اللبيب (٤٣/١) .

(٣) أرادت الزبير وهو ولدها فجعلته مكبراً وأصله التصغير وكأنها أرادت السجع ولم تقصد قصد الرجز .

وانظر : الكتاب (١٨٢/٣)، تعليق المحقق في حاشية ١ من الصفحة نفسها، المقتضب

(٣٠٣/٣)، الكامل (ص ١٠٩٦)، الأمالي الشجرية (ص ٣٣٧)، اللسان (زبر) .

الزبير فقالت له هذا . ويروى في الشرقية<sup>(١)</sup> : "أم قُرْشِيًّا صقراً" والرواية الصحيحة ما ورد في الرباحية .

وللفارسي في "الشرقية" لأنها أرادت السجع ولم ترد الرَجَزَ وكذلك رواه المبرد<sup>(٢)</sup> .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وتقول : أعندك زيدٌ أو عندك عمروٌ أو عندك بشرٌ جعل الكلام هنا بمنزلة في الفعل وأشرك الجمل في الحرف فجاء المعنى على ما فسر من قوله<sup>(٣)</sup> : هل من هذه الكينونات شيء" .

وسياتي بيانه في الباب الثاني<sup>(٤)</sup> وهو - أيضاً - على الاتصال وقد يجيزه في النفي إذا أعاد حذفه وقد ذكره في الباب بعد .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "وأما إذا قلت أتضربُ أو تحبسُ زيداً" يقول : الفعلان هنا كالاسمين في الحكم كما كانا كذلك في "أم" وهو على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال : أتضربُ أو تحبسه زيداً . والوجه : أتضربُ زيداً أو تحبسه . وكذلك : أزيداً أو عمراً تضرب، الوجه : أتضربُ زيداً أو عمراً . وتقديم الاسمين بمنزلة تقديم الفعلين كل جائز والأصل ما ذكرنا .

ويُريدُ بقوله<sup>(٦)</sup> : "وإن قلت : أزيداً تضربُ أو تقتلُ" : أنْ

(١) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة الكتاب (١٨٢/٣) .

(٢) المقتضب (٣٠٣/٣) .

(٣) الكتاب (١٨٢/٣)، وفي أصل الشرح (عندك) دون استفهام ولعله سهو من الناسخ .

(٤) سيويه : جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس، كأنك قلت : هذا الضرب من الناس . (١٨٤/٣) .

وفي الصفحة نفسها مثل للنفي بقوله : لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمرأ . ثم عقب بقوله : كأنك قلت لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء .

(٥) ، (٦) الكتاب (١٨٣/٣) .

٤٩ الوجه أتضرب زيدا أو تقتله ؟ و المعنى معنى : أقتل زيدا أو عمرا / فشبه الفرع بالأصل من حيث كان في الجواز حسناً، والوجه تقديم الفعل في كل هذا كما ذكرنا. ولذلك سوى بين "أو" و "أم" في "أتذهب أم تجلس" (١) في تقديم الفعل فيهما، ولا يُقدَّر على غيره لاتصال ضمير الفاعل بفعله، ولو كانت العلامة ظاهرة لكان لـ "أم" فيه حال غير حال "أو"، و "أم" في غير هذا بخالفة لـ "أو"، لأنه يجوز في "أم" الوجهان على حسب السؤال كما تقدم، ألا تراه يقول (٢):

فتجعل لـ "أو" حالا سوى حال "أم". وقوله (٣): "و" أم" في كل هذا جيدة". يريد أنها تصلح فيما ذكر صلاح "أو" وتقديم الفعل فيهما أحسن .  
وقول الشاعر (٤):

أثعلبة الفوارس أو رياحا      عدلت بهم طهية والخشابة

شاهد فيه : تقديم الاسمين على الفعل كالمسألة التي قبلها، والإنشاد هنا بأو وقد تقدم في باب ما ينصب في الألف من أبواب الاشتغال "بأم" وقد بين البيت هنالك، لا حجة في البيت أكثر من الإمكان، لأن الإضمار بعد الألف أمكن منه بعد الاسم، وهو مع ذلك جائز، كما جاز الإظهار . فجاء به على أحد الجائزين، وليس على معاملة الظاهر، لأنه قد اشتغل

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (١٨٣/٣) .

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه تحقيق د. نعمان طه (٨١٤/٢) وانظر : الكتاب (١٠٢/١) ،

(١٨٣/٣) ، الأمالي الشجرية (٣٣١/١ ، ٣١٧/٢) ، ورواية الكتاب هنا بأو وكذا جاءت

في طبعة الديوان وهي في الموضع السابق من الكتاب بأم وكذا جاءت في أصل

الشرح .

بالفاعل، ولم يَشْتَغِلِ الحرفُ عنه في قولك<sup>(١)</sup> : أزيداً تضربُ أو تقتلُ ؟ .  
 وقوله<sup>(٢)</sup> : "أجلسُ أم تذهبُ ؟" "أم" و"أو" فيه سواء . يريد : هما سواءٌ  
 في تقديم الفعل .

---

(١) لعل هذا مراد الشارح والعبارة في أصل الشرح أزيد يضرب أخوك وإثباتها لا يستقيم  
 معه الكلام ؟ وانظر قول سيويه : وإن قلت : أزيداً تضرب أو تقتل ؟ كان كقولك  
 أتقتل زيدا أو عمراً (١٨٣/٣) .

(٢) الكتاب (١٨٣/٣) .

### باب "أو" في غير الاستفهام<sup>(١)</sup>

لـ "أو" أربعة أقسام : تكون شكاً وإبهاماً، وتخييراً، وإباحة .

وقد تقدم<sup>(٢)</sup> الشكُّ والإبهام في أول الصفات . وكلامه هنا على التخييرية والإباحية، واحتاج إلى ذكرها هنا لدخولها مع الاستفهام في الباب الأول ومنعها منه في هذا الباب، ولها في هذا أحكام عجيبة لم تتقدم . و"أو" في المسائل كلها . التي قبل الآية<sup>(٣)</sup>، وفي الآية، وفي قوله : "خذ بهما عزّاً أو هاناً" . إباحة، لأنه أباح مجالسة كل واحدٍ منهم من غير تعيين، ويبيّنه قوله<sup>(٤)</sup>، ففي كل هذا دليل على أنك لم تُرد إنساناً بعينه، وأن كل هؤلاء أهل لأن يُضربَ، كأنك قلت : اضرب هذا الضرب من الناس، فقد سوغ ضرب كل واحدٍ منهم على الانفراد والاجتماع .

ودليله - أيضاً - الآية<sup>(٥)</sup> . لأنه يمكن الإباحة . والمعنى : لا تطع واحداً منهما منفردين ولا مجتمعين . وصارت الأعلام هنا كالأجناس لما لم يعيّن واحداً منهم . ومن هذا - والله أعلم - ﴿إلا ما حملت ظهورُهُما أو الحوايا أو ما اختلطَ بعضُهما﴾<sup>(٦)</sup> لأنه لم

(١) الكتاب (١٨٤/٣) .

(٢) الكتاب (١٧٥/٣) فما بعدها .

(٣) سيبويه : تقول : جالس عمرأ أو خالدأ أو بشرأ، كأنك قلت جالس أحد هؤلاء كما مثل بنظائر أخرى لهذا على الإثبات . أما الآية ونظائرها فمثل بها للنفي وهي قوله عز وجل : ﴿ولا تطع منهم أئماً أو كفوراً﴾ . سورة الإنسان : ٢٤ . وقال : أي لا تطع أحداً من هؤلاء .

(٤) الكتاب (١٨٤/٣) . وسيأتي ما يبين كلام سيبويه فيما ذكره الشارح مما وقع في النسخة الشرقية، ويبيّنه أيضاً قول سيبويه : وتقول : لأضربه ذهب أو مكث فما بعدها، ولعل هذه العبارة ساقطة لأن قول الشارح ففي كل هذا ... كأنه يبان لها والله أعلم .

(٥) يريد آية سورة الإنسان السابقة .

(٦) سورة الأنعام : ١٤٦ .

يختلف في حلّ جميعها . وقوله<sup>(١)</sup> : "كل خبزاً أو ثمرأ، أي : لا تجمعهما" . هذه تخيير وهو الذي قصد بها .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "ومثل ذلك أن تقول : "ادخل على كذا" هي التخيير أيضاً . ثم أجاز الإباحة في المسألتين بقوله<sup>(٣)</sup> : أدخل على هذا الضرب، ويجوز التخيير في كل ما تجوز فيه الإباحة .

وأما قوله<sup>(٤)</sup> : "خذه بما عزّ أو هانّ" فإباحة أيضاً، والمعنى : خذه بالهين فإن لم تقدر بالعزير فإن لم تقدر فبهما جميعاً . والمعنى : لا يفوتك .

ووقع في الشرقية بعد قوله<sup>(٥)</sup> : "خذه بهذا أو بهذا : أي لا يفوتك على حال . ويروى عن بعض العرب : خذه بما عزّ وهانّ" و"أو" فبهما أمكن . لأنهما تحتل ثلاثة الأوجه من الأخذ بأحدهما أو بهما إن لم تقدر على أحدهما . والواو بمنزلة "أو" هنا ومعناها ولا يمكن أن يريد : خذه بالعزير والهين . إلا إذا لم تقدر على أخذه بأحدهما، فـ"أو" بمنزلة الواو إذا لم يقدر على أخذه إلا بهما، والواو بمنزلة "أو" إذا أخذه بأحدهما . ولهذا قال سيبويه<sup>(٦)</sup> : "وكل واحدة منهما تجزى من أختها" في معنى : لا يفوتك على حال .

ووقع في الشرقية بعد قوله<sup>(٧)</sup> : "بما عزّ وهانّ" : قال ابنُ أحرر :

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث

إلى ذاك ماقد غيّبتني غيابيا

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (١٨٤/٣) .

(٥) ، (٦) الكتاب (١٨٥/٣) .

(٧) ليس في المطبوع وهو في شرح السيرافي (٦٥/٣) ، والمختضب (٢٢٧/٢) بلا نسبة، ونسبه

محقق الخصائص إلى ابن أحرر (٤٦٠/٢) ، عن الأماشي الشحرية (٣١٧/٢) .

يريد : البثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث . إلى هنا .

ف"أو" هنا بمنزلة الواو . وقد روي : أو نصفه فقد في بيت النابغة<sup>(١)</sup> . فجعل "أو" بمنزلة الواو .

وأما قول عَقِيل بن عُلْفَةَ المري : /

وللدَّهْرِ أَثْوَابٌ فَكُنْ فِي ثِيَابِهِ كَلْبَسْتَهُ يَوْمًا أَحَدًا وَأَخْلَقًا<sup>(٢)</sup>

وزعم الفراء : أنه حسن وقوع الفعل الماضي هنا موقع الحال لأنه في معنى الشرط . فأو "الواو" موقع "أو" . وهذا مذهب سيوييه، فإذا أرادت العرب تأكيد وقوع المستقبل أتت بلفظ الماضي، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "نخذه بما عزَّ وهان" كقول حسان<sup>(٥)</sup> :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاءُ

جمع الموصول و فرق الصلة .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "لأضربنَّ ذهباً أو مكث" ، وكأنه قال : لأضربنَّ ذاهباً أو ماكثاً، ولأضربنَّ ذهباً أو مكثاً .

والمعنى فيه معنى الشرط ولا يصلح إلا عليه، وذهب مكث في موضع الحال من الهاء في "لأضربنَّ"، ولذلك قدره

(١) البيت بتمامه :

قالتُ ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وهو من قصيدته التي يعتذر فيها للنعمان بن المنذر مما رُمي به عنده وهو في ديوانه (ص ١٦ والكتاب (١٣٧/٢) والخصائص (٤٦١/٢)، والأمالى الشجرية (١٤٢/٢)، وابن يعيش (٨/٥٨) وغيرها .

(٢) شرح المرزوقي على حماسة أبي تمام (١١٤٥/٢)، وتراه في مجالس ثعلب (٤٣٤/٢) منسوباً إلى الأسدي وبلا نسبة في البيان والتبيين (٢٤٥/١، ٢١/٤) .

(٣) سورة المائدة : ١١٦ .

(٤) ، (٦) الكتاب (١٨٥/٣) .

"ذاهباً أو ما كُثّاً" ولذلك جاء بالماضي هنا، ولو تصرّح<sup>(١)</sup> لفظُ الشرط لم يكن حالاً، ولا موضع له، لأنه شرطٌ ملغى، وقد تأتي الواو بمعنى "أو" كقوله :

كَلْبَسَتْهُ يَوْماً أَجَدَّ وَأَخْلَقَا

لأن المعنى : إِنَّ أَجَدَّ وَإِنْ أَخْلَقَا، وهذه بديعة أيضاً .

وقول زياد بن زيد العذري<sup>(٢)</sup> :

إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ

أَطَالَ فَأَمْلَى أَوْ تَنَاهَى فَأَقْصَرَ

شاهدته فيه : استعمال "أو" فيه والمعنى الشرط . أي : إن طَالَ فَأَمْلَى أَوْ

إن تَنَاهَى فَأَقْصَرَ . ولذلك صلح الماضي للحال وهو خير، لأن أطال فيه مثل "أَكْرَمَ"

وهو كقوله : "أَذْهَبَ أَوْ مَكَثَ" . يريدُ انْتَهَى حيثُ انْتَهَى علمي، ولا يتخطاه مطيلاً

كان أو مقصراً، وأطال : صار إلى طول المدة، وأقصر : صار إلى قِصَرِها، وأملى من

الَمَّا وهو الدهر الطويل .

وقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

فَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ يَوْمٍ مُطَرِّفٍ خُتُوفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ

شاهده فيه كالأول، وحسن الماضي فيه معنى الشرط . يقول : لا أبالي

بعد فقده برزءٍ، عَظُمَ أَوْ صَغُرَ، لِعِظَمِ هَذَا الرُّزْءِ، وأضاف الخُتُوفَ إلى المنايا

لاختلاف اللفظ، وقد جاء بالواو كما تقدم في قوله<sup>(٤)</sup> : "أَجَدَّ وَأَخْلَقَا"، ومنعه الفراء

(١) يقصد التصريح بالشرط قال المرزوقي : لأن الحال يتضمن معنى الجزاء انظر : شرحه

على حماسة أبي تمام (١١٤٥/٢).

(٢) الكتاب (١٨٥/٣)، المقتضب (٣٠٢/٣)، مجالس العلماء (ص ١٧٦)، الخزانة

(١١/١٧٣ - ١٧٥)، اللسان (نهي) .

(٣) الكتاب (١٨٥/٣)، الخزانة (١٧٠/١١)، وهو من الشواهد المجهولة القائل .

(٤) من بيت عقيل بن علفه المري الذي سبق إنشاده قريباً، وهو بتمامه :

وَاللَّهِرْ أَتَوَابَ فَكُنْ فِي ثِيَابِهِ كَلْبَسَتْهُ يَوْماً أَجَدَّ وَأَخْلَقَا



وقد أنشده، والذي أجاز الخليل<sup>(١)</sup> من استعمال "أم" في "ذهب أم مكث" ليس كجوازها في "سواء" و"ما أبالي" لما ذكر، ولا يجوز ذلك في ذهب أو مكث، لكنه من حيث جاز تقديرها بأي ذلك كان، جاز، وهي في كلامه<sup>(٢)</sup> استفهام، وفيه معنى الشرط كالهزمة و"أم"، فأى ذلك كان استفهام، وقد تكون شرطاً والهزمة في موضع الحال وقد أنشد أبياتاً الاستفهام فيها في موضع الحال ومنها ما أنشده الأستاذ من قول الأخطل. (٣) :

ماضر سادة نهشل أهجَاهم

وقول الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

ماضر تغلب وائل أهجوتها

قال الفراء : إذا كان "يإن" فهو واجب، وإذا كان بطرحها صار إلى تأويل ما كان منك، وأي ذين كان منك، فهو في بعض الجهات بـ"أم" وفي بعضها بـ"أو" وذلك يقع في الجزاء . ولا يجوز الشرط في حروف الاستفهام إلا متقدمة ولا في أسماؤه، وإنما جاز في "أم" متأخرة لمكان "أو" ألا ترى أنك لو شرطت بها متقدمة لم تكن في معناها متأخرة .

(١) سيبويه : وزعم الخليل أنه يجوز : لأضربنه أذهب أم مكث . وقال : الدليل على ذلك أنك تقول : لأضربنك أي ذلك كان . وإنما فارق هذا سواء وما أبالي لأنك إذا قلت : سواء علي أذهبت أم مكث فهذا الكلام في موضع سواء علي هذان وإذا قلت : ما أبالي أذهبت أم مكثت، فهو في موضع : ما أبالي واحداً من هذين .  
وأنت لا تريد أن تقول في الأول : لأضربن هذين، ولا تريد أن تقول : تناهيت هذين ولكنك إنما تريد أن تقول : إن الأمر يقع على إحدى الحالين . (١٨٦/٣) .

(٢) سيبويه : لا يجوز : لأضربنه أذهب أم مكث .

(٣) سبق تخريجه . انظر (ص ١٦١) وعجزه :

أم قام في عرض الحوى فبالا

(٤) الشاهد للفرزدق وهو مما مر بنا ولتخريجه انظر ص ١٦١ وتجده أيضاً في شرح التسهيل (١٠٥/٢)، وشرح ديوانه (٨٨٢/٢)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٥٢/٥)، والخزانة (٩/٦) وعجزه :

أم بُلْتَ حيثُ تناطَحَ البَحْرَانِ

وقوله<sup>(١)</sup> : وتقع على إحدى الحالتين على قوله : "سواء عليّ أقمّت أم قعدت" واستعمال "أو" في علمناه أو جهلناه و"سمّيناه أو لم نسمّه"<sup>(٢)</sup> و"داخلٌ فيها أو خارج منها"<sup>(٣)</sup> هو الباب والأصل . والواو دخيلةٌ فيها كما كانت في "عز وهان" لنكتة بديعة، وهي المتقدمة في المسائل، فلا تكون الواو فيها إلا على معنى "أو" كما كانت فيما تقدم، وذلك أن الرجل يشتري داراً بجميع حقوقها، داخلها وخارجها، وليس لها من خارج حقٌّ فإذا قال الكاتب: "وكل حق لها داخل فيها أو خارج عنها"<sup>(٤)</sup> عم جميع حقوقها قليلة كانت أو كثيرة، داخلاً أو خارجاً، أو داخلاً لا خارجاً، فإن ذكر الواو أعطت الجمع، وأثبتت حقوقها داخلاً وخارجاً وقد لا يكون لها حقٌّ خارجاً، فإذا قال "أو" وقعت على الداخل والخارج وعلى الداخل وحده إن

لم يكن لها حق خارج، / وجاز ذلك في قوله<sup>(٥)</sup> : "وإن شاء أدخل الواو" حُمِلت على ٥١ معنى "أو" و"أو" أرفع للبس . والمعنى إن كان داخلاً فيها أو خارجاً منها . "وكل حق له إن علمناه وإن جهلناه"<sup>(٦)</sup> وتكون الجملة<sup>(٧)</sup> صفة للنكرة وإن شئت حالاً من النكرة وصلح الماضي هنا حالاً لمكان معنى الشرط ولا فرق بينها وبين "بما عَزَّ وهان"<sup>(٨)</sup> وهي بديعة أيضاً .

ومن الدليل على أن الواو بمنزلة "أو" قوله عليه السلام<sup>(٩)</sup> : "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ويُنصرّانه ويُمجّسانه" . قال الأستاذ أبو بكر:

(١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٨) الكتاب (١٨٦/٣) .

(٧) وهي "سمّيناه" و"علمناه"

(٩) رواه البخاري ومسلم وهو بأو عند البخاري، كتاب الجنائز (٤٦٥/١) حديث ١٣١٩

تحقيق مصطفى البغا، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ، وفي مسلم بالواو، كتاب القدر

(٤/٢٠٤٧) حديث : ٢٦٥٨ الطبعة التجارية .

الواو هنا على حد جمع الاسم، وتفرقُ الصفة سائغٌ كقوله<sup>(١)</sup> :  
على رُبعينِ مسلوبٍ وبالي  
وقال : يريد أنك تجعل الواو في معنى "أو" على كل حال كقوله:  
... .. أجدُّ وأخلِّقا<sup>(٢)</sup>

ألا ترى أن المعنى كل حق لها على كل حال . وقد تقدم<sup>(٣)</sup> جرى بما عزَّ  
وهان، على "لا يفوتك" .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "فَبُعِدَتْ" أم "هنا حيث كان خيراً" . أبعدها لمكان الصفة  
والحال والمعنى الخير، والجيد أن "أو" لا تصلح من هذا إلا من حيث تصلح الواو على  
معنى الشرط الواقع موقع الحال من المعرفة أو الصفة للنكرة .

وذكر "ح" أن الجزاء إذا كان بـ "أو" كان في تأويل ما كان منك، وبـ "أم"  
في تأويل أي ذين كان منك ؟ .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "كائناً ما كان" انتصب "كائناً" على الحال و"ما" نكرة  
موصوفة أو موصولة. والعائدُ عليها في النية تقديره: من أمره أو نحوه . وقد  
يعود إلى "ما"، أي: ما كان، وهي في موضع نصب خيراً لـ "كائن"،  
وقد تكون فاعلة بـ "كائن". والعائد - أيضاً - محذوف . وذكر يحیی أنها جزاء

(١) أنشده سيبويه في الجزء الأول (ص ٤٣١) وصدره :

بكيت وما بُكا رجلٍ حليمٍ

وهو فيه منسوب لرجل من باهله وفي شواهد المغني للسيوطي (ص ٢٦٢) أنه لابن  
ميادة. وانظر الحاشية ٢ من صفحة الكتاب السابقة، وشرح أبيات المغني  
للبيгдаدي (٧٨/٦) .

(٢) جزء من بيت عقيل بن عُلفة وقد تكرر الاستشهاد به فيما مضى .

(٣) ، (٥) سيبويه : وتقول خذه بما عز أو هان، كأنه قال : خذه بهذا أو بهذا أي لا يفوتك  
على كل حال، ومن العرب من يقول : خذه بما عز وهان، أي : خذه بالعزیز والهين،  
وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها . (١٨٥، ١٨٤/٣) .

(٤) الكتاب (١٨٧/٣) .

وأنشد<sup>(١)</sup> :

فلست مجاوراً أبداً قريشاً مصيباً رغم ذلك من أصابا  
 قال: هي محض الجزاء. وقد تقدم في أبواب "أو" "لأضربنه كائناً ما كان"<sup>(٢)</sup>.  
 قال الأستاذ أبو بكر: "ولا أجيز على هذا" "لأضربنه كان ما كان".

---

(١) المعاني (١/١٧٩) وفيه : فلست مقاتلاً والبيت للحارث بن ظالم وهو من قصيدة له في

المفضليات (ص ٣١٤) مطلعها :

نأت سلمى وأمسيت في عدو  
 تحث إليهم القلص الصعابا

وروايته في المفضلية : "فلست بشاتم".

(٢) الكتاب (٣/١٨٧).

## باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام

قوله<sup>(١)</sup> : "ثم أدخلت ألف الاستفهام" . ليست "ثم" هنا للعطف على ما تقدم، وإنما هي كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ثُمَّ جَعَلْ مِنْهَا زَرْجًا﴾ وقد تقدم بيانه في العطف ولم تُشرك ما بعدها مع ما قبلها .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "ثم أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلام إلا أن تستقبل الاستفهام" . يريد : لا يحسن أن تُعيد النفي إلا مع إعادة الاستفهام، فإن لم تُعد دخل في حكم الأول .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "وإذا أرادوا معنى أنك لست تريد واحداً منهما" . جاؤوا بها على مذهب الإباحة كالواو في قوله<sup>(٥)</sup> : "لستَ عمراً ولا بشراً" أو بشراً<sup>(٦)</sup> - فإذا كررت الفعل جاءت على مذهب الإضراب .

جملة ما في هذا أنك إذا قلت : "أأنت صاحبنا أو لست أخانا؟"، وفتحت الواو وكررت النفي أردت التقرير وأثبتت له كل ما ذكرته، لأنه مُقرَّر في كل هذا، وإذا قلت : "أأنت أخانا أو صاحبنا" بأو، ولم تُعيد النفي ولا الاستفهام، فإنما تريد أأنت واحداً من هذين . ولذلك قال<sup>(٧)</sup> : "أأنت في بعض هذه الأحوال . وقال في الأول<sup>(٨)</sup> : "أأنت في هذه الأحوال". وإن قلت

(١) الكتاب (١٨٧/٣) وعبارته : وذلك قولك : هل وجدت فلاناً عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون ثم ؟ أدخلت ألف الاستفهام . وكلام الشارح في العطف لم تتضمنه القطعة الموجودة .

(٢) سورة الزمر : ٦ .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (١٨٨/٣) .

(٦) لفظ الكتاب : "أو قالوا : أو بشراً" .

(٧) الكتاب (١٨٨/٣) .

(٨) المقصود بالأول تمثيل سيبويه بقوله : "أأنت صاحبنا أو لست أخانا" .

"لستَ عمراً ولا بشراً، أو لستَ عمراً أو بشراً" كانت إباحة، فإن كررت النفي مع "أو" فقلت " أَلستَ صاحبنا أو لستَ أخانا أو لستَ صديقنا، كانت أو منقطعة والمعنى: بل لستَ أخانا، بل لستَ صديقنا .

فالجملة الأولى ثابتة، وما بعد "أو" منفي في الموضعين ولهذا أشرت<sup>(١)</sup> في أول باب في انقطاع "أو" وقد بينه بعد في قوله : "لا بل لستَ صاحبنا" فعلى هذه المسائل مدار الباب، ولا يجوز أن تُدْخِلَ واحدةً منهما على الأخرى. وإلى هذا المعنى أشار بقوله<sup>(٢)</sup> : "ولا يجوزُ كذا" .

وقوله<sup>(٣)</sup> : ولو قلت : أو لا تطع / كذا، انقلب المعنى . لا يريد فسد ٥٢ المعنى، وإنما يريد أن "أو" صارت منقطعة وصار المعنى لا تطع آثماً بل لا تُطعُ كفوراً. والأول : لا تطع هذا ولا هذا لأنها ضدُّ الإباحة . وإذا قال القائل : لا تطع هذا بل لا تطع هذا، صار المعنى : لا تطع واحداً منهما، والمعنى قريبٌ بعضُهُ من بعضٍ . وهذه "أو" نظيرةُ "أم" في الانقطاع. وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يعجب بهذه المسائل وكان يقول : "ذهب الذين كانوا يُحْسِنُونَهَا" .

(١) التمثيل للإثبات بين من كلام الشارح وقد مثل سيبويه للنفي بقوله : "ألا ترى أنك إذا

أخبرت فقلت : لستَ بشراً أو لستَ عمراً أو قلت : ما أنتَ بيشر، أو ما أنتَ بعمرو، لم يَجِْءْ إلا على معنى لا بل ما أنتَ بعمرو، ولا بل لستَ بشراً" . (١٨٨/٣) .

(٢) سيبويه : ولا يجوز أن تريد معنى أَلستَ صاحبنا أو جَلِيسنا أو أخانا وتكرر لستَ مع أو إذا أردت أن تجعله في بعض هذه الأحوال . (١٨٨/٣)

(٣) الكلام عن آية سورة الإنسان : ٢٤، قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْعَمُهُمْ ثَمَناً أَوْ كُفُوراً﴾ .

"يجئ" في قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ عَائِثًا أَوْ كَفُورًا﴾ "أو" هنا بمنزلة "ولا كفروا" و"أو" في الجحد والاستفهام والجزاء تكون بمعنى "ولا".

قال<sup>(٢)</sup> : وقد تكون على مَنْ أَيْسَمَ أو كفر فينسق بها على المعنى . وإذا أعادوا مع حرف العطف ما تَقَدَّمَ حَدَثَ فِيهِ ما لم يكن بعد كقوله : "أَلَسْتُ عَمْرًا وَلَا بَشِيرًا"، ألا تراه في معنى "أو بشيرا" . وهذه تفسير لكلامه .

ونَصَّ في الباب<sup>(٣)</sup> على أَنَّ الهمزة تدخل على النفي فيكون الكلام تقريراً وغيره وقوله<sup>(٤)</sup> : "لم يجئ إلا على معنى لا بل" . يريد : ولا يجوز أن تريد معنى الاتصال بـ"أو" إذا كررت الحرف لأنه لا يأتي في الخبر كذلك . لأن "أو" في هذه الأبواب كـ"بل" .

وقد ذكر<sup>(٥)</sup> في :

أَمْ هَلْ لَأَمْنِي لَكَ لَائِمٌ

أنه على كلامين، وأن الذين قالوا : أو هل جعلوه كلاماً واحداً .

ويريد بقوله<sup>(٦)</sup> : "لأنَّ هذه نظيرتها في الاستفهام أم" لأن أو هاهنا منقطعة كـ"أم" في الاستفهام .

ومن العطف كالفاء والواو قوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ .

(١) سورة الإنسان : ٢٤ ، وانظر المعاني (٢١٩/٣) .

(٢) القائل هو الفراء المعاني (٢٢٠/٣) . وفي الأصل : على من ثم .

(٣) سيبويه : وقوله : ألا تأتينا أو لا تحدثنا . إذا أردت التقرير أو غيره ثم أعدت حرفاً من

هذه الحروف لم يحسن الكلام إلا أن تستقبل الاستفهام . (ص ١٨٧ ، ١٨٨) .

(٤) (١٨٨/٣) ، ومثله قوله : "ما أنت ببشر، أو ما أنت بعمر" .

(٥) جزء من بيت شعر هو بتمامه :

أبا مالكٍ هل لمتني مذ حَضَضْتَنِي

على القتل أم هل لأمني لك لائم

سبق تخريجه والكلام عليه ضمن شواهد أخرى تجده (ص ١٧٠) .

(٦) الكتاب (١٨٨/٣) .

(٧) سورة يونس : ٥١ .

## باب تبيان "أم" لم أَدْخَلت على حروف الاستفهام

الباب بين .

قوله (١) : "إِذْ كَانَ هَذَا النُّحُوْ مِنْ الْكَلَامِ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ" . وعليه بنيت، وَتَرَكْتُ مَعَ الْحَرْفِ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا هِيَ .  
وأما يَحْيَى فَإِنَّهُ يَجْعَلُهَا إِذَا تَقَدَّمَهَا اسْتِفْهَامُ كـ "بَل" (٢) .  
وَنَصُّ سِيبَوِيهِ (٣) فِي الْبَابِ عَلَى أَنَّ "هَلَّ" لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ "أَمْ" فَـ "هَلَّ" عَلَى هَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (٤) : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ عَلَى بَابِهَا .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ووقع في بعض نسخ شعر عمر بن أبي ربيعة :  
وَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي      هَنَالِكَ أُمُّ فِي جَنَّةٍ أُمُّ جَهَنَّمَ (٥)  
فاسْتَعْمَلَهَا اسْتِعْمَالُ أَوْ .  
وَأَنشَدَ أَبُو الْعَبَّاسِ (٦) الْمَبْرَدُ :  
سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا      أُمُّ هَلِّ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكَمِ  
فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ تَقْوِيَةٌ لِمَا ذَكَرَهُ سِيبَوِيهِ .

- 
- (١) الكتاب (١٨٩/٣) وفي الأصل : إِذَا .  
(٢) أي : أَنْ أَمْ إِذَا تَقَدَّمَهَا اسْتِفْهَامٌ، رَاجِعٌ الْمَغْنَى، أَمْ الْمَنْقُطَةُ .  
(٣) سِيبَوِيهِ : وَلَكِنْهُمْ تَرَكَوْا الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ هَلَّ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ . قُلْتُ : فَمَا بَالُ أَمْ تَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ ؟ قَالَ : إِنْ لَمْ تَحْيَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ لَا بَلَّ، لِلتَّحْوِيلِ مِنَ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ . (١٨٩/٣، ١٩٠) .  
(٤) سُورَةُ الْإِنْسَانِ : ١ .  
(٥) دِيَوَانُهُ، الْعَيْنِيُّ (١٤٣/٤)، الْأَشْمُونِيُّ (١٠٥/٣)، شَرْحُ التَّصْرِيحِ (١٤٤/٢) .  
(٦) الْمُقْتَضَبُ (٢٩١/٣، ٤٤/١)، وَانْظُرْ كِتَابَ الشَّعْرِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ (٨٨/١)، الْخُصَائِصُ (٤٦٣/٢)، الْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ (١٠٨/١، ٣٣٤/٢)، ابْنُ يَعِيشَ (١٥٢/٨)، الْمَغْنَى (ص ٣٥٢) شَرْحُ أَبِياتِهِ (٦٧/٦٠) وَيُرْوَى أَهْلُ رَأُونَا . وَاسْتَشْهَادُ الْمَبْرَدِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ .



وأما قوله<sup>(١)</sup> :

أُم هل كبيرٌ بكى ... ..

فإنه رفع ما بعدها بالابتداء كما يرفعه وهي استفهام وكما ترك الأسماء على حدها . ويُضَعَّف<sup>(٢)</sup> قول الخليل - رحمه الله - بجئها مع "هل" على حدها استفهام، وانظر قوله<sup>(٣)</sup> : للتحويل من شيء إلى شيء فهو حسن .

---

(١) هو علقمة بن عبده حيث يقول :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم

أُم حبلُها إذ نأتك اليوم مصروم

أُم هل كبيرٌ بكى لم يقض عبرته

إثر الأحبة يوم البين مشكوم

وانظر : ديوانه (ص ١٢٩)، الكتاب (١٧٨/٣)، الأماي الشجرية (٢٣٤/٢)، ابن يعيش

(١٨/٤، ١٥٣/٨)، المفضليات (ص ٣٩٧) .

(٢) ، (٣) يريد ما قاله جواباً على سيبويه، وانظر حاشية ٣ من الصفحة السابقة .

### هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف<sup>(١)</sup>

من الأسماء ما لا ينصرف في التكبير وينصرف في التصغير نحو  
"سحر". ومنها: ما ينصرف في التكبير ولا ينصرف في التصغير نحو  
"تَضَارُبٍ"<sup>(٢)</sup>.

هذه الترجمة يدخل تحتها جميع أبواب الصرف وترك الصرف،  
وهو من أبدع أبواب العربية وأضبطها لما صرفت العرب وما لم تصرف، ويئنه  
باباً باباً، وأتى في أكثرها بعجائب لا يشتغل بفهمها إلا من نور الله بصيرته  
إلى هذا العلم ولحق بالمحسنين فيه. ولضيق باع بعضهم<sup>(٣)</sup> فيه اعترض على  
سيبويه وأوهن حجته بزعمه، وتعقب كثيراً منها بالنقض بلا معرفة  
ولا إنصاف.

ولا بد من ذكر مقدمة هنا يستعان بها على فهم أغراض الأئمة  
وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربية وسقوط الاعتراضات  
عليهم، وقد تقدم أكثرها في أول الكتاب، وذلك أن الأئمة  
- رحمهم الله - لما نظروا كلام العرب ووجدوه متسعاً لا تضبطه الحدود  
ولا يحصره القياس / ، أعملوا أنفسهم في حصر ما أمكن منه وردّه إلى  
قوانين يُعمل عليها. فيعلم بذلك من كلام العرب ما لا يمكن ضبطه بالحفظ،  
فمن هنا احتاجوا إلى الكلام في أكثر العلل، وما لم يدخل لهم تحت  
قياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يقاس عليه ولا علة عليه، فصار هذا  
النوع الذي يدرك بالقياس وهو الذي يسمى "النحو" و"العريّة" أعظم في

(١) الكتاب (١٩٣/٣).

(٢) راجع شرح الكافية للرضي (١٧٩/١)، عمل يوسف حسن عمر.

(٣) انظر آمالي السهيلي (ص ١٩) فما بعدها.

نفوسهم وأضبط لمعارفهم وأنبه للخواطر، وأنفع للناظر فيه وفي غيره من النوع الذي يسمى "اللغة" ويستوى في حمله العالم والجاهل إذا قيّد الألفاظ .  
ولذلك قال ابن الجني<sup>(١)</sup> : قال لي أبو علي الفارسي : لأن أعلم مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس، وقال : قال لي : بحلب سنة بضع وأربعين وثلاثمائة : لأن أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ولا أخطئ في مسألة واحدة من القياس أحب إلي .

قال المفسر : وبالقياس ضبط كلامهم وبالتفتيش والنظر لحقت أغراضهم وعلم حقيقتهم ومجازهم وحصر أكثر ذلك، فجمعوا الكثير الذي لا يضبطه الحفظ في القليل بالقياس، فاستغني من أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عليهم وما قيدوه بذلك عن حفظ ما لا ينحصر إذ قد فاتهم الأخذ عن العرب فثبت بذلك للأئمة الفضل والزلفى عند الله تعالى .  
فمما قصدوا جمع الكثير من الكلام الذي لا ينحصر ولا يدخل تحت الحفظ في التزير بالقياس هذا الباب الذي نحن فيه، وذلك أنهم - رحمهم الله - لما رأوا ما لا ينصرف يقابل في الكثرة ما ينصرف نظروا في الأصل منهما، فرأوا ما لا ينصرف يفتقر إلى موجب يمنعه الصرف، وما ينصرف لا يفتقر إلى موجب للصرف، عملوا أن الأصل الصرف، فبحثوا عن الموجبات لمنع الصرف فوجدوها عشرة : سبعة إذا اجتمع منها في الاسم سبيان مَنع التنوين وهما : التعريف والعجمة، نحو إبراهيم وإسماعيل،

والتعريفُ والعدلُ نحو عُمَرَ وزَفَرَ، والتعريفُ ووزن الفعل نحو أحمدَ وَيَزِيدَ،  
والتعريفُ والتأنيثُ نحو عائشةَ وزَيْنَبَ، والتعريفُ والألف والنون  
الزائدتان نحو عثمانَ وسَلَمَانَ، و التعريف والتركيبُ نحو بَعْلَبَكَّ ورامهُرْمُزَ،  
والتعريف وألف الإلحاق نحو أَرطَى وَعَلَقَى في حال التسمية بهما، والصفة  
ووزن الفعل نحو : أحمرَ وأصفرَ، والصفة والعدل نحو مَثْنَى وثَلَاثَ  
وموحدَ وثَنَاءَ .

وجميعُ هذا لا يَمْنَعُ الصرفَ إلا إذا كان بهذه الصفة، فإذا اجتمع التأنيثُ  
والصفةُ نحو : ضاربةٍ وقائمةٍ لم يَمْنَعَا الصرفَ من حيث كان التأنيثُ غيرَ  
لازمٍ في مثل هذا، لأن التاء تخرج فيصير الاسم مذكراً وهو صفة، ولا يمكن  
ذلك مع التعريف فالمذكر لا يشركها في اللفظ مع العلمية، فلم يعتد بالتأنيث  
عنه إلا مع اللزوم . وكذلك إذا اجتمع التعريف ونوع من العجمة في نحو :  
آجَرٌ، ولِجَامٍ في حال التسمية بهما لم يَمْنَعَا الصرف لأن العرب صرفتها إلى  
كلامها وتصرفت فيها، فاستعملتها نكرات ومعارف فلما أجزتها مُجَرى  
كلامها لم تُرَاعِ العجمة فيها إلا إذا نَقَلَتْهَا إلى كلامها أعلاماً لم تَصْرِفْ  
فيها.

وكذلك الوصف والعجمة نحو سِفْسِيرٍ وَبُنْدَارٍ بمنزلة آجَرٍ لردِّهما إلى  
كلامهم وتَصْرِفُهم فيها نكراتٍ فخفت عليهم .

وكذلك الجمعُ الذي يُشَبِّه الآحادَ ليس عندهم علةٌ، من حيث بقي  
على أصله في وزن الآحاد، بدليل أن الجمع المتناهي وهو الذي لا  
يشبه الآحاد إذا أشبهها في اللفظ صرف نحو ملائكة وصيارفة .

والعلل الثلاث الباقية تمنع واحدة منها الصرف ألف التأنيث مقصورة وممدودة نحو حمراء وحُبلى، والألف والنون في "فعلان، فعلى" نحو سكران وعطشان . والجمع المتناهي الذي لا نظير له في الآحاد، وهذه الثلاث إذا وجدت واحدة منها في الاسم امتنع من التنوين البتة / في المعرفة والنكرة وقامت العلة مقام عِلتين لوجود معنهما فيه، فجميع مالا ينصرف قد انحصر إلى قياسٍ يُعمل عليه .

وبهذا الذي ذكر الأئمة قرب حصر الباب، وسهل حفظه، واستغني به عن حفظ جميع ما تشتمل عليه هذه الأنواع التي لا يمكن حصرها بالحفظ، فلا فرق إذن بين قولك : كل اسم اجتمع فيه عِلتان من هذه العِلل الموصوفة لا يَنْصَرِفُ، وبين قولك : كل فاعل ومبتدأ مرفوع، وكل مضاف إليه مخفوض .

فهذه علل موجبة عند العرب مُطَرَّدة، فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوزه ويبحث عن أصول تلك العِلل، ولأي شيء صارت عللاً، فإذا وَفَّقَ لذلك وَعَرَفَهَا كان أعظمَ فائدةً، وأكثرَ تصرفاً، وأنبه خاطراً، وأبعد من الزلل، وأعرف بحكمة العرب من الأول، وكلاهما متبع ما وجد من كلامهم، وقد قالت الحكماء : من التمس البرهان على كل شيء فهو أبله، لأنه لا فرق بين من التمس من المهندس إقناعاً ومن التمس من الخطيب برهاناً، وأن كل واحدٍ منهما أبله، فمن التمس من المهندس برهاناً في صناعته فهو عالم حكيم وهُمته الحق، ومن التمس من الخطيب إقناعاً على أن زيدا عفيفٌ هو أيضاً عالم حكيم، هُمته الحق وأعطى كل شيء حقه، ومن علل النحو ما هو برهان ومنها ما هو إقناع . ثم رأى الأئمة هذه الأسماء التي لا تنصرف منعت التنوين وهي معربة، فخرجت عن أصلها، فنظروا ما ليس فيه

تنوين وهو معرب فوجدوا الفعل المضارع فاعتقدوا أن الاسم محمول عليه في ترك التنوين، إذ الفعل محمول على الاسم في الإعراب كما تقدم بيانه. وهذا مرادهم بشبه ما لا ينصرف بالفعل، فلما دخل الاسم سببان مما تقدم أو سبب واحد يقوم مقامهما، فخرج عن أصله ودخلته الفرعية من جهتين، حُمِلَ على الفعل، إذ الفعل ثانٍ عن الحدث من جهاتٍ، منها إضمار الفاعل فيه، والحدث لا يضمَر فيه، ومنها الدلالة على الزمان المعين، وبناء لفظه له والحدث لا يدلُّ عليه، فلما صار بمنزلة في الفرعية مُنِع ما مُنِعهُ من التنوين، كما بنى الاسم لشبهه بالحروف في تَضَمُّنُه معناه .

ولما لم يكن الفعل فرعاً عن الحدث في العمل لم يكن العمل في جميع ما يعمل من الأسماء علةً تمنع الصرف، فهذا هو الشبه الذي قصد النحويون، فإن كانت العرب أرادته فهو ذلك، وإن كانت لم ترده مع كونها حكيمة فقد وجدَ النحويون هذا النوع من الاسم مُنِع ما مُنِعهُ الفعل من التنوين والخفض بالأسباب المذكورة، والشبه بينهما موجود، فاعتقدوه وقالوا به، وأحسنوا مع أنهم قد بَلَغُوا إلى مرادهم في حصر ما لا ينصرف وسنين كلِّ نوع في بابهِ إن شاء الله .

وغير أبو بكر بن طاهر الأبيات<sup>(١)</sup> التي قِيلَتْ في موانع الصَّرفِ وزَادَ فيها علةٌ وهي ألفُ الإلحاقِ فقال :

موانعُ صرفِ الاسمِ عشرٌ فهاكها

ملخصةٌ إن كُنْتَ في العلمِ تحرصُ

فجمعٌ وتأنيتٌ وعدلٌ وعُجْمَةٌ

ووصفٌ وتعريفٌ ووزنٌ مُخَصَّصٌ

وما زِيدَ في علقَى وعِمْرانَ فانتبه

وعاشرها التركيبُ هذا مُلَخَّصٌ

(١) انظر ما قيل من الأبيات في منع الصرف في الكافية (ص ٦٢) وشرحها للرضي

## هذا بابُ أفعالٍ

قَسَمَ أفعال أربعة أقسام ذكرها في أربعة أبواب<sup>(١)</sup>.

واعلم أنَّ الفعل فرَعٌ عن الاسم، فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله، فإذا صار فرعاً من جهتين أو أكثر ضَعُفَ فَشَبَّهَ بما خَرَجَ عن أصله، وهو الفعل، ومُنِعَ ما مُنِعَهُ من التنوين، وأَتَبَعَ الجُرَّةَ، ويستوي في هذا تشبيه البصريين والكوفيين. فإن قلت: إن الفعل فرَعٌ عن المصدر كانت علة الكوفيين أنه فرَعٌ عن الأسماء لأن المصدر عندهم مأخوذ من الفعل! ولا تبال بكثرة العِلَلِ إنما هي بمنزلة الزائد على الثلاث / في الطلاق.

قال بعضهم: ولا تحتاج أن تقول: صار فرعاً من جهتين، لأنه<sup>(٢)</sup> لما خرج عن أصله ولم يكن اسماً استحق البناء، ثم أعرب بالشبه، ومُنِعَ التنوين والجُرَّةَ لما تقدم. فإذا خرج الاسم عن أصله بعلتين أو ما يقوم مقامهما جعل كالفعل في عدم التنوين والخفض لا غير، من حيث كان اسماً كما ذكرنا، فكل شيء جاء بزيادة الفعل المختصة به من الأسماء فهو غالب على الفعل، وكل شيء ورد من الوزن الذي لا يكون إلا له فهو مختص. وقد رَوَى الرواة ترك صرف ما ينصرف في الشعر كرواية مسلم بن الحجاج<sup>(٣)</sup> وغيره:

يفوقان مرداس في مجمع

(١) الكتاب (١٩٣/٣) فما بعدها.

(٢) أي الفعل.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلف (٧٣٨/٢)، صدره:

فما كان حصن ولا حابس

قائله العباس بن مرداس الصحابي، ويروى:

يفوقان شيخني في مجمع

ولا شاهد في هذه الرواية في البيت. وانظر: ديوانه (ص ٨٤)، أمالي السهيلي

(ص ٢٢٧)، سيرة ابن هشام (٤٩٣/٢، ٣١٤/٧)، الخزانة (١٤٧/١)، وغيرها.

وفي ديوان عامر بن الطفيل للنابعة<sup>(١)</sup> :

ألا أبلغ عويمراً عن زياد

ومنه : شُلْتُ يداً وَخَشِيْتُ من قاتِل<sup>(٢)</sup>

ومنه قول عمرو بن عديّ ابن أخت جَذِيعَة<sup>(٣)</sup> :

أنا ابنُ عديٍّ حقاً فاعرفيني

وهو كثير .

وأكد بقوله<sup>(٤)</sup> : "وأشبه هذا من الأفعال ما أميلُحَ زياداً" يريد أنه ضارعه من جهة التصغير، والأصلُ الوزنُ والزيادةُ إلا أنه يقول<sup>(٥)</sup> : "فهو على حاله قبل أن تُحَقِّرَهُ من قِبَل أن الزيادة التي بها أشبهت الفعل مع البناء ثابتة" . وتشبيهه بـ "أَيِّطَرُ" و"أَهْنِمُ" أولى لأنه مضارع "يَيِّطَرُ" و"هَيِّنَمُ" وليس بتصغير كما ضارع "تَنْضُبُ" "تَدْخُلُ" وقد تَقَدَّمَ بيانُ الفعلِ ما هو في أول الكتاب<sup>(٦)</sup> .

(١) ديوان عامر (ص ٢٢٠) و صدره :

فإن مظنة الجهل الشباب

وانظر أمالي السهيلي (ص ٢٦) .

(٢) قائله حسان بن ثابت في رثاء حمزة بن عبد المطلب وهو في ديوانه (ص ٢٢٠) و صدره :

ما لشهيد بين أرماحكم

وانظر أمالي السهيلي (ص ٢٦) .

(٣) صدره :

فإن تستكبري عمراً فأنتي

وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور (ص ١٠٤)، وقافيته : فاعرفينا .

(٤) ، (٥) الكتاب (١٩٣/٣) وفيه من الفعل .

(٦) القطعة المتاحة لنا من الشرح لم تتضمن هذا الموضوع .



## باب "أفعل" إذ كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء<sup>(١)</sup>

ذكر في هذا الباب "أفعل" وكل ما أشبه الفعل بالزيادة، ويُنَّ ذلك غاية البيان .

"أفعل" في الباب الأول صفة، ولا يَنْصَرِفُ في معرفة ولا نكرة، وقد بين ذلك في هذا الباب وأفعل في هذا الباب اسم غير صفة فلذلك انصرف في النكرة، لأنه لا علة فيه إلا وزنُ الفعل .

وهذا البناء يكون في الأسماء والأفعال، وهو غالبٌ على الفعل، فلذلك لم يُصَرَفَ في التعريف، فإن سُمِّيَتْ بفعلٍ على هذا البناء كان أخرى ألا ينصرف في التعريف أيضاً .

وكذلك إذا سُمِّيَتْ باسمٍ فيه زيادةٌ مختصة بالفعل، حملته على الفعل، وإن سُمِّيَتْ بذلك الفعل نفسه فأقصى أمره أن يكون غير مصروفٍ كالاسم الذي حُمِلَ عليه .

وفي هذا الباب بيان للزائد والأصل وبيانه في الأمثلة في آخر الكتاب<sup>(٢)</sup> .  
وجعل "اليعمل"<sup>(٣)</sup> و"اليرمع" اسمين حيثُ استعملتهما العربُ غير ناعيتين، وكذلك فَعَلَ في الأمثلة .

قال أبو زيد : "واليعملة : النجيلة" . قال بعضهم : لا يكون اليعمل<sup>(٤)</sup> إلا للذكور، وليس كما زعم، ومن الدليل على أن اليعمل اسمٌ لا صفة قول القطامي<sup>(٥)</sup> :  
فَرَحَلْتُ يَعْمَلَةَ النِّجَاءِ شِمْلَةً      تُرْضَى الذَّمِيلُ إِذَا الزَّمَامُ عَوَاهَا

(١) الكتاب (١٨٤/٣)، الباب الأول (١٩٣/٣) .

(٢) انظر الكتاب (٢٤٢/٤) فما بعدها .

(٣)، (٤) الكتاب (١٩٤/٣)، وانظر : النصف (١٦/٣)، شرح أبيه سيويه لابن الدهان (ص ١٦٧)، المخصص (١٢٥/٧) .

(٥) ديوانه (ص ١١٨) تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، وعواها : عطفها، والشملة : السريعة .

وقد أتبعها الأفوه في قوله<sup>(١)</sup> :

هابٍ هَبِلٌ مُدِلٌ يَعْمَلُ هَدِجٌ طَفْطَافُهُ ذُو عَفَاءٍ نَقْتِقُ جَنَفُ

صرفه لدخول الهاء كقولهم : أرْمَل، وأرْمَلَة .

كراع<sup>(٢)</sup> : واليرْمَعُ : جمع اليرْمَعَة، الحصى البيضُ، وهي أيضاً الحجارة الرُّخوة .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "ولغة بعض العرب" : نص بأنها لغة . وهو فعلٌ سُمِّيَ به .

و"أعَصُر" يَحْتَمِلُ أن يكونَ فعلاً سُمِّيَ به، وأن يكون اسماً . وقيل :

سُمِّيَ بقوله<sup>(٤)</sup> :

أزهيرُ إن أباكَ غيرَ لونه مرُّ الليالي واختلافُ الأعصُرِ

والرَّجَازة<sup>(٥)</sup> : ما عُذِلَ به مِثْلُ الحِمْلِ، وهي أيضاً مَرَكَبٌ دونَ الهودج .

والرَّبَابَة : خِرْقَةٌ تُجْعَلُ فيها القِدَاح، وهي أيضاً القِدَاح .

والقِمَطَرُ : أيضاً، الجملُ القويُّ السريعُ، وهو أيضاً شِبْهُ سَفَطٍ من قَصَب،

وذئبٌ<sup>(٦)</sup> قِمِطَرُ الرَّجْلِ : أي شَدِيدُهَا، والمِهدْمَلَة : رملة .

ويعني : أن الألف في الرَّجَازة والرَّبَابَة زائدة، والحروف التي تختص بالفعل

أربعة : حروف المضارعة، فالاثنتان منها يكونان في الأسماء زائدتين حتى يثبت غير

ذلك،

(١) ديوانه (ص ٢١) .

ومعنى هاب : بطئ، هبل : ضخم مسن، والطفطاف : الرطب من النبات، وعفاء : كثرة النبت .

(٢) المنتخب في غريب كلام العرب (٢/٤٣٥) .

(٣) الكتاب (٣/١٩٤) .

(٤) هو منبه بن سعد بن قيس بن غيلان بن مضر، ويروى : أعمير، وأبني، وانظر : طبقات

فحول الشعراء (١/٣٣)، الشعر والشعراء (١/١٠٥)، الخصائص (٢/٨٦)، المزهر

(٢/٤٣٤)، التاج (عصر) .

(٥) انظر الكتاب (٣/١٩٥) .

(٦) انظر اللسان (قمطر) .

والاثنتان يكونان فيها أصلاً حتى يثبتَ غير ذلك، وسيأتي بيان ذلك في الأمثلة<sup>(١)</sup>،  
والزيادة / بابها الأفعال، وإن كانت في الأسماء .

وقال الفارسي<sup>(٢)</sup> وغيره : "وَلَقَّ" "يَلْقُ" إذا أسرع، وأنشد :

جاءت به عنس من الشام تلق

بمعنى : تُسرِع، فالهمزة فيه زائدة . وقولهم : "مألوق" بالهمز دليل كونها  
أصلاً، ولو لم تكن أصلاً لقالوا : مولوق، و"الأولق" الجنون، وهو أيضاً الأحمق،  
فقول<sup>(٣)</sup> سيبويه هو الصحيح، وكذلك أديم مرطي، ومأروط، فهمزة "أرطى" تكون  
أصلاً وزائدة على هذا .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "يسمى تألب" . وكذلك لو سميت بتولب لم تصرفه لأنه  
"تفعل"، قالوا : الوالبة : الزارعة التي تنبت من عروق الزراعة الأولى . ووالبة الإبل :  
نسلها وأولادها .

قال الشيباني<sup>(٥)</sup> : الوالب : الذاهب، يقال : ولب في ذلك الوجه، ووالبت  
الشيء : وصلته .

أبو زيد<sup>(٦)</sup> : يقال : ألب الرجل يألب ألباً : إذا جمع عليك القوم  
وحرشهم، وألب تألياً مثلها .

ع : الألب<sup>(٧)</sup> : الصغو، يقال : الناس ألب علينا ،

(١) الكتاب (٢٣٥/٤ - ٢٣٧)، ويعني بالاثنتين يكونان زائدين حتى يثبت غيره الهمزة والياء،

والآخرين النون والتاء . وقد صرح سيبويه بذلك في (١٩٦/٣ - ١٩٧) .

(٢) يتحدث سيبويه (١٩٥/٣) عن الزيادة في أولق، وانظر : التكملة (ص ٥٤٦)، وفي

تهذيب الألفاظ (ص ٢٩٩) أنه للقلاخ بن حزن قاله في هجاء جليل الكلابي .

(٣) يقول إنما الزيادة في أولق الواو، قال : يدل ذلك على ذلك قد ألق الرجل فهو مألوق .

(١٩٥/٣) .

(٤) الكتاب (١٩٦/٣) .

(٥) اللسان (ولب) .

(٦) النوادر (ص ٥١١) .

(٧) المنتخب (٣٤٢/١) .

والأَلْبُ<sup>(١)</sup> لغة في الِيلْب.

يعقوب<sup>(٢)</sup> : من يَالْبُ ألباً شديداً : أي يعدو .

ويريد بقوله<sup>(٣)</sup> : وإنما قيل له : تَالْبٌ من اشتقاقه<sup>(٤)</sup> يعني : الحِمار .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "وتَوَلْبٌ" . وقد يكون من وَلَبَ الزَّرْعُ والشرُّ .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "لأنه يُشْبِهُ إذهب" . يريدُ ليسَ تشبيهُ ألف القطعِ بِألفِ الوصلِ  
بأبعدَ من تشبيهِ ألفِ الوصلِ بِألفِ القطعِ .

وقوله<sup>(٧)</sup> : "في أولِّها الزوائد" . الزوائدُ عشرة، منها أربع لا تكونُ أولاً :

الواوُ والهَاءُ والسينُ واللامُ . فإن جاءت السينُ تقدمتها الهمزةُ، وسيأتي بيانها في  
التصريف .

سيبويه<sup>(٨)</sup> : "وكلُّ اسمٍ سُمِّيَ بشيءٍ من الفعلِ ليست في أولِّه زيادةٌ، وله

مثالٌ في الأسماءِ انصرف، وإذا سُمِّيَ باسمٍ في أولِّه زيادةٌ وأشبه الأفعالَ لم ينصرف .  
فهذا جملةٌ هذا كله" .

الطَّريفة<sup>(٩)</sup> : كالحُمولة تكون للواحدِ والجميعِ وقد ذكرها في الصفات .

وقوله<sup>(١٠)</sup> : "لأنَّ حالَ التاءِ والنونِ" . لما قرْنَهُما خلطَهُما . ولم يأتِ

بالنون زائدةً في أول اسم . ووقع في الشرقية<sup>(١١)</sup> : "ومن قال : تُرْتُبُ، صَرَفَ" لأنه  
وإن كانت فيه زيادةٌ فإنه قد خَرَجَ من شَبِّهِ الفِعْلِ" .

(١) في اللسان (ألب) : الِيلْبُ والأَلْبُ : الِيضُ من جلود الإبل .

(٢) الألفاظ (ص ٢٨٥) .

(٣) ، (٥) ، (٩) ، (١١) الكتاب (١٩٦/٣) .

(٤) عبارة الكتاب : "تَالْبٌ من ذلك" . ولعل في نص ابن خروف سقطاً، وصوابه : "تَالْبُ

من [ذلك، أي : من] اشتقاقه" .

(٦) ، (٧) ، (١٠) الكتاب (١٩٧/٣) ، وانظر الحاشية ٣ .

(٨) الكتاب (٢٠٨/٣) .

قلتُ : وهذا حسن، وكذلك جميع ما خرج من شبه الفعل .  
الكسائي : وما كان على "أفعل" صفة نحو أحمر وأصفر وأبلق وأحذب فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، سميت به أو لم تُسمَّ، فإن كان "أفعل" اسماً نحو أحمد وأفلح وأسلم انصرف في النكرة، أما الصفة فلا خلاف في ترك صرف معرفتها ونكرتها في جميع الأحوال .

قال أبو الحسن<sup>(١)</sup> في كتابه الأوسط : "وما كان من "أفعل" صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو : آدم وآخر، وإنما يكون معرفة إذا سميت به رجلاً، ولم ينصرف في المعرفة ولا النكرة" . قال : والقياس أن ينصرف في النكرة . فهذا نص بما ذهب إليه سيوي، ثم قاس بعد .

قال أبو زيد في لغاته : "قلت للهلالي : كيف تقول للرجل له عشرون عبداً كلهم أحمر . فقال : له عشرون أحمر . قال : فقلت له : فكيف تقول إذا كان يقال لهم أحمد . فقال : له عشرون أحمداً . فأجرت "أحمداً" ولم يجر أحمر" .

والذي وقع في الكتاب طرة<sup>(٢)</sup> لأبي الحسن غلط لأنه يخالف العرب، والصواب ما نص عليه في كتابه<sup>(٣)</sup> من ترك الصرف . ثم ذهب إلى أن القياس للصرف لو قيل .

قال الأستاذ أبو بكر : "القياس ما ذكره<sup>(٤)</sup> أبو الحسن على

(١) انظر المسائل المثورة لأبي علي (ص ٢٠٥)، وقول سيوي واعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك لأنه صفة، ثم قوله فإن سميت رجلاً بأفعل هذا، بغير منك صرفته في النكرة (٢٠٢/٣)، وشرح الأشموني (٢٦١/٣)، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية لعبد الأمير محمد الورد (ص ٩٢) .

(٢) الطرة ما وقع في نسختين من أصول الكتاب ونصه : "قال أبو الحسن : ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً، لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه" . وانظر حاشية ٤ (ص ١٩٨) .

(٣) أي الكتاب الأوسط والنص هو ما جاء فيه آنفاً .

(٤) في صلب الشرح : ما قاله . وأثبتنا ما في الحاشية .

قول سيبويه في باب جمع النساء والرجال، ومنعه من جمع "أفعل" الصفة على "فعل" (١)  
من حيث زالت الصفة بالتسمية، ثم نهى عن مثله بعد في الباب .  
قلت : وقد أجاز ذلك وقالته العرب، وأنشدوا (٢) :

أتاني وعيدُ الحوص من آلِ يمينٍ

فيا عبدَ عمرو لو نهيت الأحوصاً

فجمَعَ "أحوص" على "حوص" وهو علم، فهذا دليل مراعاة الصفة  
في العلم، والعرب قد تذهب بالأعلام مذهب الصفات، وتجعل فيها حكمها  
من الاشتقاق يُحرزُ معنى، ألا ترى / إلى دخول الألف واللام في الفضل والعباس ٥٧  
لإبقاء معنى الصفة، فإذا نكر ذلك الاسم قوي فيه ذلك المعنى، ومن ذلك  
قوله تعالى (٣) : ﴿إِنهَا لَظَى، نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾، نصب بعضهم نزاعة وأعمل فيه ما في  
"لظى" من معنى الفعل، وكأنَّ العرب لم تقصد هذا، وإنما راعت فيه رجوعه إلى حالة  
أشبه فيها نكرته الأولى، ألا ترى أنَّ الفعل إذا نُكِّر بعد التسمية لم يرجع إلى حالته  
الأولى التي كان فيها صفةً، لأنه لم يكن (٤) صفةً إلا فعلاً، وهو الآن في التنكير اسمٌ .

(١) أجاز سيبويه جمع أحمر على أحمرين وأحمر ثم قال :

ولا تقول الحمر لأنه الآن اسم وليس بصفة . (٣٩٨/٣) .

وجاء في آخر الباب قوله : "وفعلوا ما ذكرت لك بالصفة إذا صارت اسماً، كما قلت في  
الأحمر : الأحامر، والأشقر الأشاقر، فإذا قالوا : شقر أو شقران، فإنما يحمل على  
الصفة" . (٤٠٤/٣) .

(٢) الشاهد للأعشى في ديوانه (ص ١٤٩)، وانظر : المخصص (١٠٢/١)، شرح ابن يعيش

(٦٢/٥)، اللسان (حوص)، الخزانة (١٨٣/١)، والمعروف : من آل جعفر .

(٣) سورة المعارج : ١٤، ١٥، وقرأ الجمهور برفع نزاعة وبالنصب قرأ ابن أبي عبله  
وأبو حيوة والزعفراني وابن مِقْسَم وحفص واليزيدي في اختياره . وانظر البحر  
الحيط (٣٣٤/٨) .

(٤) في أصل النص لم يتمكن وما أثبتنا جاء في الحاشية وهو أوفق .

وَيُضَعَّفُ قِياسُ<sup>(١)</sup> أَبِي الْحَسَنِ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى صَرْفِ مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي التَّنْكِيرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ فِيهِ ثَابِتَةٌ وَالصِّفَةُ فِي نَحْوِ : عَائِشَةُ، وَفَاطِمَةُ، فَرَاغُوا حَالِ التَّنْكِيرِ الْأَوَّلِ الَّذِي لَا تَثْبُتُ فِيهِ الْهَاءُ، وَ"أَفْلَحُ"<sup>(٢)</sup> فِي مَسْأَلَةِ الْكِسَائِيِّ فِعْلٌ وَلِلَّذَلِكَ انْصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ، وَأَحْمَدُ صِفَةً<sup>(٣)</sup> بَيْنَ إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى حَالِهِ فِي الصِّفَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا بَيْنٌ .

وَكَذَلِكَ "أَسْلَمُ" كـ "أَحْمَدُ" وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً فَأُجْرِي فِي النُّكْرَةِ الْمُشَبَّهَةِ لِلنُّكْرَةِ .

وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> : "وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَغْيِّرَ الْبِنَاءَ" الْفِعْلُ كَالْحَرْفِ فِي هَذَا، وَعَلَى قِيَّاسِ "إِبَّ"<sup>(٥)</sup> حِينَ لَمْ تَقْطَعْ تَتْرَكَ مِنْهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ، وَالْقِيَّاسُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا لِيُضَعَّفَ ذَلِكَ فِي ثَبُوتِ الْهَمْزَةِ مَعَ حَرَكَةٍ مَا بَعْدَهَا، فَاعْتَلَّ مِنْ وَجْهَيْنِ .

وَقَوْلُهُ<sup>(٦)</sup> : "إِنْ اشْتَقَّقْتَهُ مِنَ الْفِعْلِ" لَا يَجُوزُ أَنْ تَشْتَقَّهُ إِلَّا لِلتَّسْمِيَةِ لِكَثْرَتِهَا .

وَقَوْلُهُ<sup>(٧)</sup> : "لَأَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ زَائِدَةٌ"، يُرِيدُ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ .

وَقَوْلُهُ<sup>(٨)</sup> : "بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي تَغْلِبٍ" شَبَّهَهُ بِ"تَغْلِبٍ" لِمَكَانِ حَرْفِ

الْمُضَارَعَةِ .

(١) قَوْلُهُ : وَالْقِيَّاسُ أَنْ يَنْصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ، إِثْرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ : وَمَا كَانَ مِنْ أَفْعَلٍ صِفَةً فَهُوَ لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نُّكْرَةٍ .

(٢) مِثْلُ الْكِسَائِيِّ بِأَفْلَحَ لِأَفْعَلٍ إِذَا كَانَ اسْمًا ضَمَّنَ أَمْثَلَهُ أُخْرَى تَكُونُ مَنْصَرَفَةً فِي النُّكْرَةِ، رَاجِعُ الْمَسْأَلَةِ فِي قَوْلِهِ الَّذِي مَرَّبْنَا قَرِيبًا .

(٣) أَيُّ أَفْعَلٍ تَفْضِيلٌ .

(٤) الْكِتَابُ (١٩٨/٣، ١٩٩) .

(٥) الْكِتَابُ (٣٢٣/٣) .

(٦)، (٧) الْكِتَابُ (٢٠٠/٣) وَفِيهِ : إِذَا اشْتَقَّقْتَهُ .

(٨) انْظُرْ حَاشِيَةَ ٥ مِنْ صَفْحَةِ الْكِتَابِ السَّابِقَةِ .

ومن مسائل الباب أن تسمى بـ "إِنْطَلِقَ" و "إِسْتَخْرِجَ" فلا يُصْرَفُ في المعرفة لأنك سميت بفعل، ولا نظير له في الأسماء، وتقطع الهمزة، وكذلك إن سميت بشيء يكون على مثال الفعل، ولا يكون له أصل في الأسماء، لم يُصْرَفْ في التعريف أيضاً .

وإن سميته بما يكون على مثال ما لا ينصرف نحو "سراويل" لم يُصْرَفْ في معرفة ولا نكرة، لأنه أشبه "مساجد" ولم يكن له أصل في الآحاد. وكذلك "بَقَمَ" و "خَضَمَ" و "بَذَرَ" هي أعجميات ولم توافق اسماً ووافقت الفعل، فلم تُصْرَفْ في التعريف للتعريف ووزن الفعل . وكذلك "نَرْجِسُ" و "تَضَيَّرُ" مما لا ينصرف في التصغير وينصرف في التكبير .

الفارسي (١) : "إذا وافق تصغير ما ينصرف تصغير ما لا ينصرف لم يُصْرَفْ كما أنه إذا وافق تصغير ما لا ينصرف تصغير ما يُصْرَفُ صُرِفَ" .

ووقع في الشرقية (٢) بعد قوله : "ويخرج إلى ما لا ينصرف كما تخرج "هند" في التحقير إذا قلت : هندية إلى ما لا ينصرف البتة في جميع اللغات" وكذلك (٣) "أَجَادِلُ" اسم رجل إذا حَقَّرْتَهُ لأنه يصير "أَجِيدِلُ" مثل "أَمِيلَحَ" وإن سميت رجلاً بِهَرَقٍ. قلت : هذا هَرِيقٌ قد جاء، لا تصرف" . ثبت هذا فيها عوض ما في الرباحية .

(١) التعليقة .

(٢) ، (٣) الكتاب (٢٠٠/٣) .



## باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات

هذا الباب يرجع إلى استعمال العرب فما استعملت منه تابعة فهو صفة، وما لم تستعمل منه نوّنت فيه الاسم "كأَجْدَلٍ" و"أَخِيلٍ" و"أَفْعَى"، فصرفت وجمعت على أفاعيل . ومن الدليل على ذلك جمعه في الحديث خضراء على "خَضِرَاوَات" (١) وقد يُجمع على أفاعل وهو صفة كـ"أراقم" كما ذكر .

والأبرق : لونٌ فيه حُمْرَةٌ وبياضٌ وسوادٌ، وأَجْرَوهُ صفةٌ .

والأبعثُ : من البُعْثَةِ، وهو لونٌ يضرب إلى الكُدْرَةِ .

وما لم يصرفوه من هذا الباب وقد استعمل استعمالَ الأسماء فإنهم راعوا فيه الصِّفَةَ فكأنها صفةٌ قامت مقام الموصوف، وهو الذي أشار إليه أبو الحسن (٢) .

(١) المقتضب (٢/٢١٥) وفيه الخضروات، وهو خطأ، وحاشيتها رقم ٣ وحاصل ما نقله

المحقق - رحمه الله - عن المحدثين أنه حديث ضعيف إسناده غير صحيح .

(٢) قال أبو الحسن : ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا قال كان اسماً لأنه إنما منعه من

الصرف أنه صفة ذهب عنه الذي كان يمنعه . التعليقة .

## باب أفعل منك

قوله<sup>(١)</sup> : "ولا تقول : هذا رجل أصغرُ، ولا هذا رجل أكبرُ، قد ألزم قبل هذا أوّل الحذف في قولهم<sup>(٢)</sup> : "مُد عام أوّل" وصرفه في النكرة . قال أبو الحسن في الأوسط : وما / كان على أفعل ليس بصفة فهو ينصرف ٥٨ في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة نحو "أسلم" و"أحمد" لأنك لا تقول : رجل أسلم ولا أحمد، يعني : منك . وقوله<sup>(٣)</sup> : "لو سمّيته أفضل منك" يعني بالكلمتين لأنك إن نكرته رددته إلى أصله .

وأما "أجمع" و"أكتع" و"أبصع" و"أبتع" فهي أسماء فتصرف في النكرة بعد التسمية بها، وتعريفها عنده بنية الإضافة ككل، إلا أنه ظهر المضاف إليه في "كل" ولم يظهر هنا، واستغنى عن إظهاره بما تقدّم ظاهرها، إلا أنك قد تظهرها في كل، وحكمها هنا أضعف حيث لم يظهر منها . ويعد أن تكون أعلاماً .

وذكر في بعض أبواب الأحوال : وأما كلهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يكنّ أبداً<sup>(٤)</sup> إلا صفة، يعني تأكيداً . قد تكون كل كعامة وجميع غير تأكيد<sup>(٥)</sup> .

(١)، (٣) الكتاب (٢٠٢/٣) .

(٢) الكتاب (٢٨٨/٣) .

(٤)، (٥) سيويه : لأنها إنما توصف بها الأسماء ولا تبنى على شيء . (١١٦/٢) .

## باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف

موضوع هذا الباب<sup>(١)</sup> على أن المثال، إذا لم يختص بشيء واحد كان مصروفاً أبداً، ألا ترى أن قولك "كلُّ أفعَلٍ" يحتمل أن يكون مثلاً للاسم والفعل والصفة، وليس بفعل ولا اسم ولا صفة فلم يخلص لواحدٍ منهما فتصرفه إذا قلت: "كلُّ أفعَلٍ" فإذا خلص لواحدٍ منهما صُرفَ إذا كان اسماً، وفتُحَ إذا كان فعلاً، وأعرب من غير صرفٍ إذا كان صفةً، كقولك: هذا رجلٌ أفعَلٌ، لأن "أفعَلٌ" هنا مثالٌ للصفة لا يشرك فيه الاسم، لما وضعته موضع ما لا ينصرف لم تصرف. فإن وضعته موضع مُنْصَرَفٍ صرفت المثال، نحو قولك: "هذا رجلٌ فَعْلَى"<sup>(٢)</sup>، لأنه مختص بالمذكر، وكذلك كل "فَعْلَى"<sup>(٣)</sup> غير مصروف، لأن هذا المثال مُختصٌ بألف التانيث، وكذلك كل "فَعْلَاءٌ" غير مصروف أيضاً لأنه مختص بالتانيث، فهما مثالان لما لا ينصرف البتة، ولهذا قال: وتقول: "هذا رجلٌ أفعَلٌ منك"، فلم تصرف لأنه لم يشرك الاسم هنا فهو مثالُ الصفة، وكذلك كل "أفعَلٌ زيدٌ" هو مثال للفعل ولم يشركه فيه غيره فجاء بالمثال محكياً على بنائه في الفعل، وذكر معه الفاعل ف وقعت الجملة محكيةً بعد "كل"، و"أفعَلٌ" هنا مثالٌ للفعل، وليس بعامل في الفاعل، لأنه لم يستقر فعلاً في الكلام ولكنه تمثيلٌ مثل به عاملُ الفاعل فجَرى عليه حكمه، كما جرى على مثال الوصف ذلك.

(١) الكتاب (٢٠٣/٣).

(٢) الكتاب (٢٠٥/٣).

(٣) الكتاب (٢٥٥/٤).

وخطأ أبو عثمان<sup>(١)</sup> المازني سيبويه في ترك صرف "هذا رجلٌ أفعَلُ" قال: لأنه مثالٌ لا صفةٌ .

وهو قول ساقط، وقد علمنا أنه مثال، لكنه لما لم<sup>(٢)</sup> يشركه الفعل والاسمُ أُجرى عليه حكمه كـ "آدمَ" و "أحمرَ" .

وخطأ أبو العباس في ذلك، وذهبَ مذهبَ سيبويه، ثم حُكي عنه اتِّباعُ المازني في قوله، وليس بشيء لما ذكرنا .

وكذلك قال في "كُلُّ أفعَلٍ زيدٌ" هو فعلٌ عاملٌ في فاعله ولم يَجْعَلْهُ مثلاً، قال<sup>(٣)</sup> :  
ولذلك لزمه الفتح وهو حكاية .

ووقع في "الشرقية"<sup>(٤)</sup>: "أفعَلُ زيدٌ" مثل "أكرمَ زيدٌ" إنما أفعَلُ كنايةٌ عن فعلٍ ماضٍ .

(١) الكتاب (٢٠٤/٣) وجاء في التعليقة: قال أبو عثمان: أخطأ ينبغي له أن يُصرفَ وإلا نقضَ جميع قوله، لأن أفعَلُ ليس بوصفٍ إنما هو مثالٌ للفعل وليس يمتنعُ إلا من صرف أفعَلُ الذي هو صفة، قال أبو العباس: لم يصنع أبو عثمان شيئاً، قال أبو علي: إنما قال أبو العباس ذلك لأن أفعَلُ الواقع بعد الموصوف لا يكونُ إلا صفةً كما أن أفعَلُ الذي ارتفعَ به زيدٌ لا يكونُ إلا فعلاً، فقد اختص أفعَلُ بعد الموصوف بأنه وصفٌ وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، وكل مضاف إليه، ولم يبق على أنه مثال يعم أمثلة فقول سيبويه إذا صحيح .

وفي المقتضب قال أبو العباس: وكان المازني يقول هذا رجل أفعَلُ، فيصرف أفعلاً هذا ويقول: لأنه ليس بنعت معلوم، وأما أفعَلُ زيدٌ فيجعله فعلاً، لأنه قد رفع زيداً به، وهو مذهب، وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا فإذا قلت (أفعَلُ) إذا كان نعتاً لم يتصرف (أفعَلُ) لأنه معرفة، وإنما بدأت به لذلك، فكانك قلت: هذا البناء إذا كان نعتاً (٣٨٤/٣) .

وذهب السيرافي إلى الصرف قال: والقولُ عندي أنه ينصرف، لأننا رأيناهم حيث وصفوا بأفعَلُ الذي هو اسم في الأصل صرفوا وذلك قولهم: هؤلاء نسوة أربع، ومررت بنسوة أربع. انظر شرحه على الكتاب (٨٢/٣)، وانظر حاشية رقم ١ من صفحة الكتاب السابقة، والنكت للأعلم (٨١٧/٢) .

(٢) لم ساقطة في الأصل وجاءت كلمة (في) زائدة قبل قوله: الفعل والاسم فحذفناها لأنه أوفق .

(٣) الميرد: ولكن لو قلت: كل أفعَلُ زيد مفتوح لم يكن إلا هكذا، لأنك قد رفعت به زيداً، فأخلصته فعلاً، ووقعت (كل) عليه، لأنه عامل ومعمول فيه، فهو حكاية المقتضب (٢٨٤/٣) .

(٤) لم يرد في المطبوع .

ثم رجَعَ الأستاذ أبو بكر لقول المازني في "أفعل زيد" وقوله الأول صوابٌ لما ذُكر قبل .

وقوله (١): "يكون وصفاً لا تصرفه" . هذا نصٌ صحيحٌ أن "أفعل" إذا ثبت في الوصف فهو غيرُ مصروفٍ إلا أن يكون اسماً وُصِفَ به لمعنى فيه . وقوله : "قلت" (٢): فكيف تصرفه" يريد كيف صرفت المثال . وقوله (٣): "فإنما "أفعل" هنا اسم" . جعله اسماً لأنه مثالٌ وليس بالصفة وقوله (٤): "وتقول : "أفعل" إذا كان وصفاً لم أصرفه" . ترك صرف "أفعل" هنا لأنه اسمٌ معرفة ابتداءً به ليُخبر عنه، وقد قال في بابٍ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة (٥): "وكذلك ابنُ أفعل" (٦) . لما ابتداءً به جعله اسماً ولم يصرفه، وصار بمنزلة الذي كنى به عنه .

ثم قال (٧): "وقال ناس : كلُّ ابنِ أفعل" . فلم يصرف أيضاً وقد صار هنا نكرةً، غير / أنه مثال للمعرفة لما ينصرف مختص به . واختار الأستاذ على هذا أن ٥٩ تقول : كلُّ أفعلٍ في الكلام فهو وصفٌ أو معرفة، ولا يُشبهُهُ لأنه جرى في الكلام معرفةً غيرَ مصروفٍ فمُنِعَ الذي مثَّلَهُ به الصرف .

وقوله (٨): "كلُّ أفعلٍ في الكلام لا أصرفه" . هذا يجوزُ في آدم وغيره من ألفاظِ الصفات، ولا يجوزُ في المثال كما ذكرنا .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٢٠٣/٣) .

(٥) الكتاب (٩٣/٢) .

(٦) ، (٧) سيبويه : وكذلك ابنُ أفعل إذا كان أفعل ليس باسمٍ لشيء .

وقال ناس : كلُّ ابنِ أفعل معرفة لأنه لا ينصرف، وهذا خطأ لأن أفعل لا ينصرف وهو نكرة، ألا ترى أنك تقول هذا أحمر فمُنِدُّ فترفعه إذا جعلته صفة للأحمر، ولو كان معرفة كان نصباً، فالمضاف إليه بمنزلة . (٩٩/٢) .

قال السيرافي : يعني أنَّ ابنَ أفعل وإن كان لا ينصرف فهو نكرة إذا لم يجعل علماً لشيء، كابنِ أحقَب وهو الخمارُ وهو نكرة تدخل عليه الألف واللام فيصيرُ معرفةً، كقولك مررت بابنِ الأحقَب . وانظر حاشية ٢ من صفحة الكتاب السابقة .

(٨) انظر الحاشية السابقة .

(٩) الكتاب (٢٠٤/٣) .

وقوله (١) : " وإنما مثل به الفعل " . هذا هو القياس وعليه قوله (٢) :

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

لأنه لا يخص شيئاً من غيره، ألا ترى أنه تمثيل لكل شيء فحكمه حكم شيء وبناء، ومنه - والله أعلم - ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾ (٣)، وكذلك قوله (٤) : ﴿فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ .

وقوله : " وكذلك إذا قلت : هذا رجل فعلاً " . يكون على وجهين : منصرف وغير منصرف . فالذي لا ينصرف من " فعلاً " ما كان مؤنثه " فعلى " نحو " غضبان " و " سكران " ، والذي ليس مؤنثه " فعلى " منصرف نحو : " ندمان " و " نصران " . وأما " فعلى " و " فعلى " فلا تكون ألفهما إلا للإلحاق . و " فعلى " و " فعلى " ألفهما للتأنيث .

فينبغي على ما أصل في الباب أن تقول إذا أردت (٥) الإلحاق كل " فعلى " و " فعلى " ينصرف لأن ألفهما للإلحاق، وكل " فعلى " و " فعلى " لا ينصرف لأن ألفهما للتأنيث لأن التنوين يمنع الاشتراك، وألف التأنيث تمنعه أيضاً، ومشى الأستاذ أبو بكر - رحمه الله - على ما زعم سيويوه، ولم أره إلا بعد موته رحمه الله .

(١) الكتاب (٢٠٤/٣) .

(٢) صدره :

جزى ربه عني عدى بن حاتم

وينسب للناطقة ولأبي الأسود الدؤلي ولعبد الله بن همارق وهو في ديوان الناطقة (ص ٢١٤)، وأبي الأسود (ص ١٢٤)، وانظر : الخصائص (٢٩٤/١)، الأمالي الشجرية (١٠٢/١)، اللسان (عوى)، ابن عقيل (٤٩٦/١)، الأشموني (٥٩/٢)، المنعم (٦٦/١) .

(٣) سورة الشعراء : ١٩ .

(٤) سورة الشعراء : ٢٠ .

(٥) في الأصل : أراد .

وقول سيويه في رواية الرباحي في آخِرِ المسألة يدل على ما ذكرت لأنه قال<sup>(١)</sup> : "وإن شئت قلت : كل "فَعَلَى" أو "فَعَلَى" فلم تُنَوَّنْ، لأنَّ هذا الحرفَ مثالٌ فإن شئت أنثتَ وجعلتَ الألفَ للتأنيثِ، وإن شئتَ جعلتَ الألفَ لغيرِ التأنيثِ". انتهى نصه .

قلت : وإذا جُعِلَت لغيرِ التأنيث لم تكن إلا للإلحاق، ونُوِّنَتْ، ولم يدخل تحتها التأنيثُ فلم يَشْتَرِكَا كاشتراكِ "أفعل" و"فعلان" وكلُّ مثالٍ مُشْتَرِكٍ فلا بد من تنوينه إذا قلت : كُلُّ كذا .

وكل مثال من هذين منفردٌ بحكمه، وهما قولان، والآخر أظهر، فتدبره فإنه غريب .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "لأنَّ هذا الحرفَ مثالٌ"، يريد : هذا الاسم، وأعاد الضمير في "أنثته" عليه، والأسماء تُذَكَّرُ وتُنَوَّنُ على المعنى .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٢٠٥/٣) وحاشيتها رقم ٧ .

## باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً

قال في الباب (١) : "فكل اسم سُمِّيَ بشيءٍ من الفعل ليست في أوله زيادةٌ وله مثال في الأسماء انصرف، وإن سُمِّيَته باسم في أوله زيادةٌ وأشبه الأفعال لم ينصرف"، ثم قال : "هذا جُمْلَةٌ هذا كله" (٢). وهو حسن .

وقوله (٣) : "كما أن "يزيد" و"تغلب" يصير بمنزلة "تنضّب" و"يعمل" إذا كان اسماً". هذا التشبيه على القلب، بل "تنضّب" و"يعمل" يصيران بمنزلة "يزيد" و"تغلب" لأنهما فعلان والآخران اسمان في أولهما الزوائد المختصة بالأفعال، ولا يخلو أن يُسمَّى بالفعل وفاعله فيكون محكيًا، وليس من الباب، أو بالفعل فارغاً من فاعله وهو الذي يتكلم عليه .

وعيسى بن عُمر (٤) لا يصرف فعلاً ماضياً فارغاً من فاعله أشبه الأسماء أو لم يُشَبَّهها. وعليه حمّل قوله (٥) :

أنا ابنُ جلا ...

واحتج به . و سيبويه يجعله جملةً محكيةً، سُمِّيَ بالفعل بضمير، واحتج سيبويه بصرف رجل سُمِّيَ "كغسباً" (٦). وقول سُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِي :

(١) الكتاب (٢٠٦/٣) .

(٢) ، (٤) الكتاب (٢٠٨/٣) .

وفيه يسمى وبعد قول الشارح وهو حسن إشارة إلى تنمة في الحاشية لم أتبين ماهي من أثر ما اعتزاها من طمس .

(٣) الكتاب (٢٠٦/٣)، وفيه إذا صارت اسماً .

(٥) جزء من بيت سحيم الآتي ولتخرجه انظر : الكتاب (٢٠٧/٣) . النكت (٨١٨/٢)،

المعاني الكبير (ص ٥٣٠)، الكامل (ص ١٢٨، ٢١٥)، مجلس ثعلب (ص ٢١٢)، آمالي

القيالي (٢٤٦/١)، ابن يعيش (١/٦١، ٣/٥٩، ٤/١٠٥)، المقرب (ص ٦١)، الخزانة

(١/١٢٣، ٢/٣١٢، ٤/١١٢)، شرح شواهد المغني (ص ١٥٧، ٢٥٤)، العيني (ص

٣٥٦)، الهمع (١/٣٠) .

(٦) الكتاب (٢٠٦/٣) .



أنا ابنُ جِلا وطلاءُ الثَّنايا متى أضعُ العِمَامَةَ تعرِّفُونِي  
 شاهِدُهُ فِيهِ : حَمَلُهُ عَلَى الْجَمَلَةِ وَالْحِكَايَةِ، كَمَا يَبَيِّنُ، وَالْمَعْنَى : أَنَا ابْنُ  
 الْمَشْهُورِ فِي الْكِرَمِ وَالشَّجَاعَةِ وَالْجِرَاةِ، يُقَالُ فِي الْمَذْحِ : هُوَ طَلَاءُ الثَّنايا وَطَلَاءُ أَنْجَدٍ،  
 وَهِيَ الطَّرِيقُ فِي الْجِبَالِ، جَمْعُ ثَنِيَّةٍ وَجَمْعُ نَجْدٍ .  
 وَيُرِيدُ قَوْلُهُ :

مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تعرِّفُونِي  
 كُنَايَةً عَنِ الصِّلَعِ وَالشَّيْبِ، فَيُرِيدُ أَنَّهُ إِذَا أزالَ عِمَامَتَهُ ظَهَرَ صِلَعُهُ وَشَيْبُهُ فَعُلِمَ أَنَّهُ  
 صَاحِبُ تَجَرُّبَةٍ، وَالْعَرَبُ تَمْدَحُ بِذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ (١) :  
 وَلَا يَقُومُ لِلْحُرُوبِ وَالْفَزَعِ إِلَّا ذَوُو الشَّيْبِ وَأَصْحَابُ الصِّلَعِ  
 وَقَالَ الْآخِرُ : /

إِذَا مَا الْقَلَّاسِي وَالْعِمَائِمُ أُخْنِسَتْ فَفِيهِنَّ عَنِ صُلَعِ الرِّجَالِ حُسُورٌ (٢)  
 وَمِنْ الدَّلِيلِ أَيْضاً قَوْلُهُ (٣) :

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشَدِّي  
 وَقِيلَ : إِذَا حَسَرْتُ اللَّثَامَ عَنْ فَمِي أُعْرِيتُ عَمَّا جِئْتُ إِلَيْهِ فَعَرَفْتُمُونِي بِمَا  
 كَانَ يَبْلُغُكُمْ عَنِّي، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ .

وَقَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ (٤) : "وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ "ضَرْبٍ" اسْمًا مَعْرِفَةً  
 قَالُوا : بَنُو دُيْلٍ، وَهُمْ رَهْطُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ" . دُيْلٌ عَنْدهُ  
 مُسَمًّى بِالْفَعْلِ، وَيُقَالُ : دَالٌ يَدَالُ، وَفِي مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ (٥) : "جِئْنَا

(١) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ .

(٢) بِمَجَالِسِ ثَعْلَبٍ (٥٢٤/٢)، الْغَرِيبُ الْمَصْنُفُ (١٧٣/٢)، اللَّسَانُ (حَسَرُ)، وَقَائِلُهُ الْعَجِيرُ  
 السَّلُولِيُّ وَيُرْوَى : أَدْرَجْتُ .

(٣) لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ وَعَجَزَهُ :

وَنَحَذَنِي مُدَاوِرَةَ الشُّؤُونِ

وَانْظُرْ : الْأَصْمَعِيَّاتُ (ص ١٩)، الْغَرِيبُ الْمَصْنُفُ (٧٩/٢) .

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ (٢٠٧/٣) وَحَاشِيَتُهَا رَقْمُ ٦، وَ (ص ٢٠٨) .

(٥) لَمْ أَجِدْهُ فِي الْمَطْبُوعِ .

بدُوْلَاتِكَ وتُوْلَاتِكَ" وهي الدَّوَاهِي، الواحدة : دُوْلَةٌ وتُوْلَةٌ مثل تُحْفَةٍ، ووقع له في الأبنية : " الدُّبُل " : دَوِيَّةٌ، وأنشدوا<sup>(١)</sup> :

جاؤا بجيشٍ لو قيسَ مُعرِسُه ما كانَ إلا كَمُعرِسِ الدُّبُلِ

وذكر كُراع : الدُّبُل والرُّم . وقيل : الدُّبُل : الدَّاهِيَة والتخفيف في الدُّبُل على قياس قلب الهمزة ياءً ثم حَذَفَ ضَمَّةَ الدالِ ونَقَلَ إليها كسرةَ الياءِ، وفيه بُعْدٌ، والأظهر أنها لغة أخرى كالدُّبُل، كلٌّ واقعٌ على مسماه .

وأما "بَقَمَ"<sup>(٢)</sup> و"سَلَمَ" و"خَضَمَ" و"بَذَرَ" فلا تنصرف في المعرفة لأنها لا نظير لها في الأسماء، ووافقت الفعل فَمُنِعَتِ الصرف .

وشاهد أبي الحسن في بيت كثير<sup>(٣)</sup> عزة هو<sup>(٤)</sup> ترك صرف "بَذَرَ" وهو اسم ماءٍ، للتعريف ووزن الفعل .

والأسماء الأربعة في البيت بدل من الأمواه لأنها أسماء مياهٍ، وإن كان "سَلَمَ" و"بَقَمَ" و"خَضَمَ" أعجميات فإنَّ العُجْمَةَ في النكرات لا تُؤثِّر، ولا تكون العجمة مؤثِّرة إلا إذا نُقِلَتْ أعلاماً من كلام العَجَم .

قال المازني<sup>(٥)</sup> : قال الأخفش : إن صيرت "بَقَمًا" أصلاً في الأسماء وهو أعجمي أغربَ صرفتَ فعلاً كُلُّه لأنه في مثال الأسماء، قال : وأخطأ، لو كان كما يقول لصرفنا باب مساجدٍ ومناديلٍ

(١) قائله كعب بن مالك، ديوانه (ص ٢٥١)، شرح السيرافي على سيبويه (٨٤/١٤)، إصلاح المنطق (ص ١٦٦)، شرح شواهد الشافية (ص ١٢)، العيني (٥٦٢/٤)، الاقتضاب (ص ٤٦٨)، الأشموني (٢٣٩/٤) .

(٢) الكتاب (٢٠٨/٣) .

(٣) قوله :

سقى الله أمواها عرفت مكانها

جرباً وملكوماً وبذراً والغمرأ

ديوانه (٨٠/٢)، المنصف (١٥٠/٢، ١٢١/٣)، ابن يعيش (٦١/١)، الخزائن (٣٨٥/١) .

(٤) في الأصل : هي .

(٥) التعليقة لأبي علي .

لأنّ في الأعجمية سراويل، ولكننا لا نجعل الأعجمي أصلاً للعربي والدليل على ذلك أنه ليس في العربية مثله .

قال الفارسي<sup>(١)</sup> : أشبه فعلاً إذا كان اسماً لم ينصرف، ولم يُشبه من الأفعال ما إذا كان اسماً انصرف نحو "ضارب" إذا أمرت و"ضارب" إذا أخبرت .  
و"شَلَمَ" اسمُ بيت المقدس .

الفارسي<sup>(٢)</sup> : ليس كونُ الاسم خارجاً من أمثلة الأسماء يَمْنَعُ صرفه، بل كونه على بناءٍ المختص بالفعل وعلى زيادته يَمْنَعُ من صرفه .  
قلت : وهو قول سيويه، وجميعها لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التصغير والتذكير لزوال شبه الفعل عنه .

وأما التسمية بـ"ضرباً"<sup>(٣)</sup> و"ضربوا"<sup>(٤)</sup> فلا بُدَّ من إلحاق النون كما أنك إذا سَمَّيتَ بـ"يَضْرِبُ" و"يَضْرِبُوا" المجزومين والمنصوتين رددت النون كما فعلت في "أولى" و"ضاربي" المضافين وأشباهها .

وعلة سيويه أن ألفَ التثنية وواو الجمع لا يكونان إلا مع النون، فلما كان الفعل الماضي مبنياً على الفتح حذفوا النون من الماضي المثني ضميره والمجموع أيضاً فصار حذفُ النونِ منهما للبناء كفتح المفرد، فصَيَّرُوا الفتحَةَ في "ضرب" كالنصبِ في "لن يضرب" وحذفُ النونِ للبناء كحذفها للإعراب كما جعلوا الكسرة في "هيهات" المجموع كالفتحة في "هيهات" المفردة وكلاهما مبني، وكما فعلوا في التسمية بـ"ضربت"

(١) التعليقة، وأول كلامه : "بَقَمَ أشبه" ... الخ .

(٢) التعليقة .

(٣) الكتاب (٢١٠/٣) .

(٤) الكتاب (٢٠٩/٣) .

حيث رددت التاء إلى أصلها فَوَقَفَ عليها بالهاءِ كالأسماءِ كذلك رددت "ضرباً" و"ضربوا" في التسمية بهما إلى أصلهما فأثبت النونَ.

وكذلك المضافُ لما قطعتَه عن الإضافة للتسمية رددت إلى الأصلِ. ووقع معنى هذا الكلام لابن السراج<sup>(١)</sup> قال : "إنما رددت النون لأنها كانت "ضربون" في الأصل، ولكنها لما بُيِّنَتْ حذفت لأن الماضي مبني على الفتح، والنصبُ عنده نظيرُ الفتح، فمن ثَمَّ رددت النون حين سُمِّيتْ". والدليل على أن هذه الألف التي للثنائية والواو التي للجمع لا يلحقان إلا بالنون قولك : "رَجُلَانِ" و"مُسْلِمَانِ" و"يَضْرِبَانِ" و"يَضْرِبُونَ" انتهى .

ووقع لأبي إسحاق<sup>(٢)</sup> / كلام كأنه رواية .

قال أبو إسحاق : "إنما رددت النون لأنها كانت فعلاً ثم سُمِّيتَ به، ومثل هذه الزيادة في الأسماء [لازمة]<sup>(٣)</sup>، والدليل على ذلك أن هذه الألف التي للثنائية والواو التي للجمع لا تلحقان الأسماء إلا بالنون، تقول : "مُسْلِمَانِ" و"مُسْلِمُونَ". وهذا الذي ذكر أبو إسحاق أسهلُّ، وفي الأول صنعةٌ وقياسٌ، وكان كل واحد منهما عند الأستاذ أبي بكر صالحاً . ولا يكون شيءٌ من هذا إلا أن تكون الألفُ والواو علامتينِ مجردتينِ مِنَ الضميرِ، ولا تكونُ هذه الألفُ والواو إذا تأخَّرتا إلا ضميرين، وكذلك في الأمر، فإن سُمِّيتَ بشيءٍ من ذلك حكيته، وتجاوز الحكاية في

(١) الأصول (٨٢/٢) .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٢٢) .

(٣) موضعها مظموس في الأصل ولعل هذا مراد الشارح يؤيده موضعها كلامه التالي وقد

صاغ كلام الزجاج بعبارة وهو من منهجه كما أسلفنا في التعامل مع كلام العلماء وربما أثبت النص بحروفه .

جميع ذلك، وإن لم يكن في الفعل ضميراً، وهو قليل في الكلام على ما يأتي في حكاية الحروف والأفعال والأسماء .

وقوله (١) : "وكذلك يَضْرِبُونَ" يريد أنه إذا سُمِّيَ به وأُعْرِبَ بالواو كان في النصب بالياء كـ "زيدين" و "عمرين" يكون جميع ما فيه الواو والتون والألف والنون من المعرب بمنزلة واحدة رفعهما، [وجرهما] (٢) ونصبهما بالياء، ولم يُرِدْ أنَّ "يَضْرِبُونَ" كـ "ضَرَبُونَ"، في إعرابه بالحروف والحركات، لأن الزيادة والوزن يمنعان تنوينه إذا أُعْرِبَ بالحروف .

وتأول المبرد (٣) عليه أنه جعل "يَضْرِبُونَ" بمنزلة "ضَرَبِينَ" في كلِّ حال، ورد عليه وأخطأ عليه وعلى نفسه، لأنه تأول خطأ، وردَّ به . ونصُّ سيبويه (٤) : "وكذلك "يَضْرِبُونَ" في هذا القول" أي إذا أُعْرِبَ بالحروف هو بمنزلة "ضَرَبِينَ" يكون في الرفع بالواو وفي النصب والجر بالياء .

وقوله (٥) : "وصيرت كأنك سميت بـ "يبرين" . يريد أنك تقول "ضَرَبِينَ" كما قلت : "يبرين" وهي اسم بلدة .

ومثل بها من حيث شهرة في الكلام ولم يرد أن "يبرين" إذا سميت بها مذكراً وجعلت الإعراب في النون صرفت، لزيادة الياء أولاً والمثال - كما تأول عليه المبرد ثم رده عليه، وتشبيهه سيبويه صحيحٌ بديع، و"يبرين" لا ينصرف في التعريف على كل حال لمكان الزيادة في أوله، والوزن، عُنيت بلداً أو رجلاً ؟ وسيبويه هو الذي علّم بهذا .

(١) الكتاب (٢٠٩/٣) .

(٢) مكانه طمس

(٣) الانتصار (ص ٢٢٧، ٢٢٨) .

(٤)، (٥) الكتاب (٢٠٩/٣) .

أَعْلَمُهُ الرَّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي<sup>(١)</sup>  
 وقالوا : هذا ضَرْبَةٌ قَدْ جَاءَ<sup>(٢)</sup>، كما قالوا : "رُطْبَةٌ" و"هُمَزَةٌ" اجتمعت  
 أربع حركات، لأن التاء لم تُبْنَ الكلمة عليها، وكلامه على "ضَرْبًا"<sup>(٣)</sup> كالكلام على  
 "ضَرْبُوا" سواء .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "وإنما كَفَفَتِ النُّونُ فِي الْفِعْلِ" . يريد أن الماضي مبني على  
 الفتح، فلما احتيجَ إلى تثنية الضمير وجمعه كان من حَقِّه أن يَأْتِيَ بالنونِ على طريقةِ  
 الأسماءِ، والفعل المضارع، فلما كان الواحدُ منهما جاء في الاثنين والجماعة كذلك،  
 فصار حذفُ النون بناءً كما كانت الفتحةُ بناءً في المفرد، فلما سميت به خرج عن  
 الأفعال، فجاء على طريقةِ الأسماءِ، فرجعت النونُ بعد الألف .

وأما المضارعُ فمعربٌ، والنونُ فيه ثابتةٌ، كالضمة في المفرد . وقوله<sup>(٥)</sup> :  
 "ووافقتِ النصبَ" . يريد ووافقتِ الفتحةُ النصبَ كما وافقتِ النصبُ البناءَ . يريد  
 حين قلت "لن يضربا" لقولك "لن يضرب" وقد بين في أول المسألة .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "وإن سميت رجلاً ضَرْبَنَ" أو "يَضْرِبَنَ" لم تصريف . يُريدُ :  
 إذا كانت علامة غير ضمير أعربت ولم تصريف، وإن كانت النون ضميراً حكيت .

وقال أبو علي<sup>(٧)</sup> : "إن جعلتِ النونَ علامةً للجمع فليس  
 في الكلام مثل "جَعَفَرٌ" فلا تصريفه، وإن جعلتها علامة للفاعلات  
 حكيتها، فهو في كلا الحالتين غيرُ منونٍ، ثم قال : ليس كونُ

(١) قائله معن بن أوس وهو في ديوانه (ص ٧٢)، صنعة الدكتور نوري القيسي وحاتم صالح  
 الضامن سنة ٧٧م، مطبعة الجاحظ، بغداد . وروايته فيه (استد) والبيت مع ثان ينسبان  
 لعُقَيْل بن عُلفَةَ المُرِّي وينسب أيضاً لمالك بن فهم وانظر اللسان (سد)، واستد من  
 السداد والقصد .

(٢) - (٦) الكتاب (٢١٠/٣) .

(٧) انظر التعليقة .

الاسم خارجاً من أمثلة الأسماء يَمْنَعُ الصرف، لكن كونه على بناء المختصّ بالفعل  
وعلى زيادته يَمْنَعُ من صرفه، فَمَنْزِلَةٌ "يَضْرِبْنَ" إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ فَارِغاً فَيَمْنَعُ قَالَ: "أَكُلُونِي  
البراغيثُ" مِنْ قَتَلْنَ فِعْلاً مَنْزِلَةٌ "تَغْلِبُ" اسماً من "تَضْرِبُ" فعلاً، والحمد لله / .

## باب ما لحقته الألف في آخره

هذا الباب<sup>(١)</sup> لألف التانيث المقصورة، ولألف الإلحاق .

أما ألف التانيث فبُنِيَت الكلمة عليها وَلَزِمَت، ولذلك قامت مقام عِلَّتَيْنِ، وهي ألفٌ غيرٌ منقلبة عن شيء، ولم تُلْحَق بِنَاءٍ بِنَاءً، وقد استدل على ذلك بقولهم : "جَمَزَى"<sup>(٢)</sup>، في الباب، ولَمَّا دخلت للتانيث وَثَبَت في الكلمة، وقد يكون ما قبلها ثلاث حركات، خَالَفَت أَلِفَ الإلحاق، لأنَّه لا يكون قبلها ثلاث حركات، فتتوالى أربع متحركات، فكان دخولها للتانيث عِلَّةً، وبناء الكلمة عليها عِلَّةً، فلم ينصرف ما دخلت عليه في معرفة ولا نكرة، ودخلت على ثلاثة أحرف متحركة لكونها ساكنة غير مبدلة من شيء، وألف الإلحاق منقلبة عن ياء، أو واو، وبُنِيَت الكلمة عليها وهي مُلْحَقَةٌ بالأصول، ويدخل عليها تاء التانيث، كما ذكر<sup>(٣)</sup>، فلم يكن الإلحاق عِلَّةً إلا في الموضع الذي لا تدخله الهاء، وهو التعريف، فلا ينصرف الاسم الملحق في حال التعريف، وينصرف في التنكير . ودليل كون الألف في "مُعَزَى"<sup>(٤)</sup> للإلحاق تنوينها، تضغيرها، على "معيز" ولو كانت للتانيث لقليل "مُعِزَى" كـ "حَبِيلَى"، ولم تُصَرَف في النكرة والتصغير، و"أُرْطَى" بمنزلتها . واستدل<sup>(٥)</sup> بتذكيره على أن الألف ليست للتانيث، لأن تسمية المذكر بما فيه ألف التانيث قليل،

(١) الكتاب (٢١٠/٣) .

(٢) الكتاب (٢١٢/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٢١١/٣) .



ولذلك قال : "ومما يُقَوَّى" (١)، والفراء (٢) لا يُجيزُ تسمية المذكر بما فيه الألف . وقد ذكرَ بعدُ دخولَ التاءِ في "بُهْمَى" (٣) وهي ألفُ تأنيثٍ فقيـل : "بُهْماءُ" .

وحكى يحيى (٤) "أُخْرَاءُ" وتكونُ فيهما للإلحاقِ في قولٍ من أثبت (٥) "فُعْلَلًا" كـ "خُجْدَبٍ" و "طُحْلَبٍ" و "ضُفْدَعٍ" و "بُرْقَعٍ" وهو صحيح .

وقوله (٦) : "وكينونته وصفاً للمذكر يدلُّك على ذلك" ، يريدُ يَدُلُّكَ على أن الألفَ في "حِنْطَى" للإلحاقِ أنْ أَلَفَ التَّأْنِيثُ لا تدخلُ في وصفِ المذكر، فهذا نصٌّ . واستدل أيضاً بقولهم (٧) "حِنْطاةٌ" وهو حسن .

وقول العجاج (٨) :

يَسْتَنُّ فِي عُلْقَى وَفِي مُكُورٍ

- (١) سيبويه : "وكذلك الأرطى كلهم يصرف وتذكيره مما يُقَوَّى على هذا التفسير" .  
 (٢) وذلك حيث يقول : "فأما المدَّة والياء فلا يقعان لمذكر في حال أبداً" . المذكر والمؤنث (ص ٥٧)، ت . د . رمضان عيد التواب .  
 قال محققه : وهي ليست ياءً إلا في الخطِّ أما النطق، فهي فيه ألفٌ مقصورة ..  
 وسيأتي تفسير الشارح لذلك بعد قليل .

(٣) الكتاب (٢٥٥/٤) .

(٤) المعاني (٢٣٩/١) .

- (٥) الذي أثبت ذلك هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، ومن ذهب مذهبه قال ابن يعيش : "أضاف أبو الحسن بناءً سادساً (يريد على أبنية الرباعي المجرد) وهو فُعْلَلٌ نحو خُجْدَبٍ، قال : وسيبويه لا يُثَبِّتُ هذا الوزن، ومثَّلَ له بِرُقْعٍ وَطُحْلَبٍ وَقُعْدَدٍ، فهذا وإن كان الضَّمُّ فيه المشهور إلا أن الفتحَ قد جاء عن الثقة فلا سبيلَ إلى رَدِّهِ، ويؤيد ذلك أنهم قالوا : سُوْدُدٌ بمعنى السيادة فهو من لفظ سيد وعُوطُطٌ من عائطٍ، فأظهار التضعيف فيهما دليل على إرادة الإلحاق بخُجْدَبٍ" . شرح الملوكي في التصريف (ص ٢٦ ، ٢٧) .  
 وانظر المسألة في : الكتاب (٢١٥/٣)، التكملة (ص ٥٤٠)، المنصف (٢٧/١)، إصلاح المنطق (ص ١٠٢)، التبصرة والتذكرة (٧٨٤/٢)، الرضى على الشافية (٤٨/١ ، ٤٩) .  
 (٦)، (٧) الكتاب (٢١٢/٣) .

- (٨) الكتاب (٢١٢/٣)، وحاشيتها رقم ٥، ديوانه (ص ٢٩)، مجالس العلماء (ص ٥١)، شرح شواهد الشافية (ص ٤١٧)، اللسان (مكر)، (علق) .

شاهده فيه : ترك تنوين "علقى" والألف فيها للتأنيث، ومنهم من يُنَوِّن ويجعلها أَلِفَ الإِلْحَاقِ،  
وتدخل عليها التاء، فيقال : "علقة".

يَصِفُ وَحْشِيًّا يَرعى فِي خِصْبِ ضُرُوبِ الشَّجَرِ، واستعار له السِّنُّ لأنه إذا سَمِنَ صار له  
بريقٌ كالحديدِ المَصْقُولِ، وَيَسْتَنُّ من ذلك .

ويريد<sup>(١)</sup> بقوله : "يَكْسُرُ عَلَيْهِ الاسمُ" يُبْنِي عليه، وكذلك : "وَكَسَرُوا هَذَا الْبِنَاءَ"<sup>(٢)</sup> بمنزلة  
بَنَوْا من قولهم : "كَسَرَ الطَّائِرُ جَنَاحِيه" إذا ضَمَّهُمَا . قال<sup>(٣)</sup> :

وَمَسَحِهِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ

وتنفرد "فَعَلَى" كـ "جَمَزَى" و"فَعَلَى" كـ "رُحِضَى" و"فَعَلَى" المضمومة بألف التأنيث، وتشترك

مع أَلِفِ الإِلْحَاقِ فِي "فَعَلَى" و"فَعَلَى"، فَإِذَا دَخَلَتِ الْمُدُودَةُ خَلَصَتْ "فَعَلَاءٌ" هَا، و"فَعَلَاءٌ"  
و"فَعَلَاءٌ"<sup>(٤)</sup> كَعَلَمَاءَ<sup>(٥)</sup>، وَقَرَمَاءَ، و"فَعَلَاءٌ" و"فَعَلَاءٌ" للإلحاق، وسيذكر في موضعه<sup>(٦)</sup> إن شاء الله.

وسمى ألف التأنيث ياءً، لقلبها إليها في التثنية والجمع نحو "حُبْلِيَان" و"حُبْلِيَات".

وَالْقَبْعُورِي<sup>(٧)</sup> : الممتلئ . قال يعقوب<sup>(٨)</sup> : وتقول هذه مُوسَى حديدٌ، بغيز تنوين، وهي "فَعَلَى"

عن الكسائي<sup>(٩)</sup> من "مَاس"، "يَمِيس".

(١) ، (٢) الكتاب (٢١٣/٣) .

(٣) أنشده سيبويه في الإدغام وهو بتمامه :

كَأَنَّهَا بَعْدَ كِلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسَحِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ

الكتاب (٤٥٠/٤)، وحاشية رقم ٢، ٣، ٤، قال محققه والشاهد فيه : "إخفاء الهاء في

مسحه"، وسيبويه يسميه إدغاماً وهو يعني الإخفاء لأن الإخفاء عنده ضرب من الإدغام،

وإلا فإن الإدغام لا يجوز في البيت لئلا ينكسر، وفي بعض أصول الكتاب قول أبي الحسن

الأخفش : لا يجوز الإدغام في مسحه ولكن الإخفاء جائز .

وانظر أيضاً : المحتسب (٦٢/١)، المخصص (١٣٩/٨)، اللسان (كسر) .

(٤) في الأصل : وفعلَى .

(٥) كذا : كعلماء. والمعروف التمثيل بالمفرد نحو الخيلاء والنفساء وما أثبت محرف، ولعلها

كعلواء. انظر المزهري (١٤٧/٢) .

(٦) الكتاب (٢٥٧/٤) .

(٧) انظر الكتاب (٢١٢/٣) .

(٨) ، (٩) إصلاح المنطق (ص ٣٥٩) .

وقال عبد الله<sup>(١)</sup> بن سعيد الأموي : هو مذكر لا غير، تقول هذا موسى  
كما ترى، وهو من أويست رأسه : إذا حلقته بالموسى . وقال أبو يوسف<sup>(٢)</sup> :  
أنشدنا الفراء :

فإن تكن موسى حرت فوق بظرها فما حُتِنْتَ إلا ومَصَّانُ قاعدُ  
ومن لم يصرف في التنكير الجنسي فهي "فُعَلَى" لا محالة .

والصواب ما ذكر سيبويه<sup>(٣)</sup> في العلم أن "موسى" و"عيسى" أعجميان،  
ووزنهما "مُفْعَلٌ" و"فُعَلَى"، والياء للإلحاق، نقلاً إلى العربي في حال التعريف، ولم  
يُصرفا في التعريف وصُرِفَا في التنكير . ووزنه لهما دليل على أنه يزن الأعجمية إذا  
جاءت على مثال العربية لما صُرِفَتْهَا العربُ على مُثْلِهَا حين عرَّبَتْهَا وهو القياس . ومن  
رد / ذلك فقد أخطأ، ألا ترى إلى تصغير "إبراهيم" "بريهيم" لما لم يكن له وزن،  
حذف منه ما لا يُخِلُّ به مما يُزاد، ولو كانت الألف فيهما زائدة للتأنيث لم ينصرفا  
على حال .

وأما موسى الحديد فمُفْعَلٌ من أويست رأسه في قول من قال هذه موسى  
خَدِمَةٌ<sup>(٤)</sup>، وهي مؤنثة بغير علامة، كما ذكر في البيت<sup>(٥)</sup>، ومن منع صرفها في النكرة  
كانت عنده فُعَلَى من "ماس"، وهي حكاية يعقوب، وحكى فيها التذكير كما تقدم في  
قول عبد الله بن سعيد، وقد أعاد سيبويه ذكرها فيما يُجعل<sup>(٦)</sup> زائداً .

(١) إصلاح المنطق (ص ٣٥٩) .

(٢) إصلاح المنطق (ص ٢٩٦) .

(٣) الكتاب (٣/٣١٣) .

(٤) أي : قاطعه .

(٥) يريد البيت الذي أنشده الفراء آنفاً .

(٦) الكتاب (٤/٣١٠) .

### باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف

قوله (١) : "واعلم أن الألفين لا تُزادَانِ إِلَّا للتَّانِيثِ"، هذا صحيح، لأن ألف الإلحاق الممدودة لا تُزاد ألفاً مع الألف التي قبلها، وإنما تزداد ياء أو واواً فتقلب ألفاً، وقد ذكره (٢) بعد، وزيادتا الإلحاق أيضاً تزدان معاً، ولا تقل : إن الثانية زیدت فألحق مثل علباً بدرهم، ثم زیدت الأولى لتلحقه بسرداح، بدليل قولهم : قرطاط (٣) فلو زیدت الثانية وحدها لم يكن لقرطاط مثال يلحق به، لأنه ليس في الكلام "فعلل".

قلت (٤) : وهذه العلة ساقطة عند من أثبت "فعللاً" كما ذكرنا، فزيادتا الإلحاق زیدتا معاً، وألحق الاسم الثلاثي بقرناس من قرنس البازي : إذا ألقى ريشه، ومثل سيبويه بقسطاس وهو مضاعف ملحق بغيره، والملحق إنما يشبه بالأصلي لكنه لما جاء قبله بمثال صحيح أتبعه الملحق .

وقوله (٥) : "والألف إذا كانت" ... نص بأنها زیدت ألفاً، والياء والواو أمس بالألف من الهمزة، لأن بدل الألف من الياء والواو، وبذل الياء والواو من الألف أكثر من بدل الهمزة من الألف، وإنما تبدل منهما في المثليين غالباً إذا لم يكن سبيل إلى التصحيح، فإن صلح لم يكن بدل، فالهمزة عنده بدل من الألف، يقول (٦) : وجرت الهمزة مجرى الألف في جميع أحوالها، لأنه ليس في الكلام "فعلال" غير مضاعف

(١) الكتاب (٢١٤/٣) .

(٢) الكتاب (٢١٥/٣) .

(٣) برذعة الحمار .

(٤) انظر ما سبق (ص ٢٢٣)، وحاشيتها رقم ٥ .

(٥) الكتاب (٢١٤/٣) .

(٦) الكتاب (٢١٤/٣ - ٢١٥) .

فِيُلْحَقَ بِهِ، وقد ثبت في الباب (١) بعد .

وقوله (٢) : "يعني الهمزة" . ناقص، بل يعني الهمزة والألف .

وقوله (٣) : "واعلم أن من العرب من يقول : قُوبَاءٌ" . يريد أنه عندهم مصروفٌ مذكر فيكون ملحقا بقرناس .

يعقوب (٤) : قال الفراء : وليس في الكلام فُعْلَاءٌ، مضمومة الفاء ساكنة العين إلا حرفان : الحُشَاءُ، وهو عظم ناتئ خلف الأذن، وقُوبَاءٌ، والأصل فيهما التحريك .

وقد يمكن أن تكون "غَوْغَاءٌ" ملحقا وإن كان سيبويه (٥) قد قال : لم يُلْحَقْ بشيء والتضعيف فيه أحسن، لأنه يكون كقَضْقَاضٍ ضَوْعِفَتْ عينه ولائمه . ومن جعله للإلحاق فيه كان من باب الفيف (٦) لا محالة، وذلك يُؤنِسُ بالإلحاق فيه، ومثال الغَوْغَاءِ الدَّأْدَاءُ لما كان بناءً ألف التانيث الحية لا يجوز أن تلحقه ألف الإلحاق كما لَحِقَتْ تَتْرَى وَعَلَقَى لم يُشَبَّهْ أَلْفُ قُوبَاءِ أَلْفَ صَحْرَاءِ فَإِنْ قِيلَ : فقد ضارعتها نُؤُونُ سَكَرَانَ . فيقال : للاختصاص وللوزن وللزيادة .

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٢١٥/٣) .

(٤) إصلاح المنطق (ص ٢٢١) .

(٥) سيبويه : وأما غَوْغَاءٌ، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف، ومنه من يجعلها بمنزلة قضقاض، فيذكر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد . (٢١٥/٣) .

(٦) الفيف والفيفاء الأرض القفر، قال أبو عثمان : وأما الفيفاء فالألف زائدة، لأنهم يقولون: الفيف فيحنفون الألف . النصف (١٧٩/٢، ١٨٠)، وانظر التكملة (ص ٣٤٠) .

### باب ما لحقته نون بعد ألف

المبرد<sup>(١)</sup> : سألت أبا عثمان : لِمَ زعم أن أصل بناء فَعْلَانٍ لَغَضْبَانٍ وما أشبهه ؟ فقال : مِن قِبَلِ أن الزيادة للفعل ، وأشبهُ الأسماءِ بالأفعالِ الصفاتُ لأنها تحتاج إلى الموصوفِ كما يحتاجُ الفعلُ إلى الفاعلِ ، فلما أن كانت زيادةً علمنا أن أصلها للفعل وإن لم تكن مِثْلَ ما أشبهَ الفِعْلَ .

وقوله<sup>(٢)</sup> : " وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألفٍ كَألفِ حمراءَ ، لأنها على مِثَالِهَا " ... إلى آخر كلامه ، يريد أنهم جعلوها كَألفِ حمراءَ ، وهذا صحيح ، أجروا عليها حُكْمَهَا في ترك الصرفِ في المعرفة والنكرة ، لما ذكر لاتفاقهما في البناء والزيادتين ولكون المذكر فيهما غير جار على المؤنث / لأن المؤنث في أحدهما ينفرد ببناء لا يشركه فيه المؤنث ، فجرى الحكم فيهما في منع ٦٤ الصرف مجرئ واحدًا .

وزعم في البدل<sup>(٣)</sup> أنها بدلٌ من الهمزة في فَعْلَانٍ ، فَعْلَى ، وهذا نصٌّ لا يقتضي إلا بدلَ العَوَضِ وكثيراً ما يصرفه ، وذكر في علل<sup>(٤)</sup> ما تجعله زائداً أن النون فيه بدل كهمزة حمراء . وهذا كقولهِ فيما<sup>(٥)</sup> لا ينصرف في ألفي التانيث : " فصارَت الهمزة بدلاً من الألفِ بمنزلةِ الألفِ لو لم تُبدل وجرى عليها ما كان يجري

(١) التعليقة وفي أصل الشرح : (أصلها الفعل) وأثبت ما في التعليقة .

(٢) الكتاب (٣/٢١٥ ، ٢١٦) .

(٣) الكتاب (٤/٢٤٠) .

(٤) الكتاب (٤/٣١٩) .

(٥) الكتاب (٣/٢١٤) .

عليها" . وقد ذُكِرَ البدل في التصغير<sup>(١)</sup>، وزعم في البدل<sup>(٢)</sup> أنها بَدَلٌ كما زعم في ياء التثنية<sup>(٣)</sup> والجمع أنها بدلٌ من الواو، والمراد بجميع ما ذكر في هذا الباب من التشبيه، وجريان الحكم فيهما واحدا .

---

(١) الكتاب (٤٢٠/٣) .

(٢) الكتاب (٢٤٠/٤) .

(٣) الكتاب (٣٩٣/٣) .

## باب ما لا ينصرف في المعرفة الترجمة

النون في هذا الباب<sup>(١)</sup> مضارعة للنون في الباب<sup>(٢)</sup> قبله، وليست بمنزلة غيرها إلا في التعريف بعد التسمية لأنها في حال التنكير تدخل عليها تاء التأنيث ولا يكون ذلك في التعريف، فأشبهت نون سكران في حال التعريف، فمُنِعَتْ من الصرف مع التعريف، وتصغير هذا الباب جار على جمعه، ألا ترى أنهم صَغَرُوا أَفْخُونًا على أَفْخِيَانٍ لما قَالُوا في الجمع: أَقَاجِيٌّ، وصَغَرُوا أُسْطُوَانَةً على أُسْطِينَةٍ لما قَالُوا في الجمع: أُسَاطِينٍ فإن لم يُكَسَّرْ جَمِيعُ بِالْأَلْفِ والتاء وصُغِرَ بهما، وهذا مُطَرَّد في مذكر لم تُكَسَّرْه العرب، فإن كَسَّرْتَهُ لم يُجْمَع بِالْأَلْفِ والتاء<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر عن يونس في<sup>(٤)</sup> التصغير أنه: "إذا جاء شيء على عدة حروف سِرْحَانٍ وآخره كآخر سِرْحَانٍ، ولم تَعْلَمِ العرب كسرتَه فتحقيقه كتحقيق "فَعْلَان" الذي له "فَعْلَى"، إذا لم تَعْلَمِ". وكل ما في آخره الألف والنون فلا يخلو أن تكون النون أصلاً أو زائدة، فإن كانت أصلاً انصرف الاسم الذي هُمَا فيه إلا أن تمنع من الصرف علة أخرى مع التعريف، وإن كانت زائدة فلا يخلو أن يكون مؤنثها "فَعْلَى" نحو "سَكْرَى" و"عَطَشَى" أو تدخله تاء التأنيث، فالذي مؤنثه "فَعْلَى" هو المذكور في الباب الأول<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو الحسن في الأوسط: "وما كان على فَعْلَانٍ مما له فَعْلَى فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو غَضْبَانٍ وَعَطَشَانٍ،

(١) الكتاب (٢١٦/٣).

(٢)، (٥) الكتاب (٢١٥/٣).

(٣) انظر الكتاب (٤٢١/٣ - ٤٢٤).

(٤) الكتاب (٤٢٢/٣).



وما لم يكن له فعلى صرفته في النكرة، وأما الذي لم يجيء مؤنثه على فعلى فلا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير .

فإذا ورد اسمٌ ومنه هذه النون على أي بناء كان اِحْتَمَل أن تكون أصلاً أو زائدة مُنِعَت الصرف في المعرفة نحو "مَرُوان" و"عُثْمان" وقد يصلح فيه الوجهان كـ "حَسَّان" <sup>(١)</sup> و"تَبَّان" و"سَمَّان" لأنه يصلح أن يكون من الحُسْن والحِسِّ، ومن التَّبُّ والتَّبْنِ، ومن السَّمْنِ والسَّمِّ . وكذلك كل ما ماله اشتقاقان، إلا أن يمنع من ذلك المعنى كـ "مُرَّان" <sup>(٢)</sup> لأنه من المرانة وهي اللين، وهو من صفة الرُّمَح، وقد يسمى بـ "مُرَّان" من المرارة، والياء في "دِيوان" <sup>(٣)</sup> بدل من الواو، لأنه كـ "قِيرَاط" <sup>(٤)</sup> وأصله "قِرَّاط"، وأما ديوان فملحق <sup>(٥)</sup> كما ذكر لأنه أعجمي، وليس "يَيْطَار" ملحقاً بشيء لأنه ليس في الكلام مثله "سَرَبال" وقلبت الواو ياء، لأنها ليست طرفاً، والتخفيف يقع بأحد الحرفين إذا لم يكونا طرفاً .

وقوله <sup>(٦)</sup> : " فكان هذه النون بعد الألف في الأصل لباب "فَعْلان" الذي له فعلى " . وقد بيناه في الباب الأول <sup>(٧)</sup> بسؤال المبرد للمازني . و"شَيْطَان" <sup>(٨)</sup> إن كان من "شَطَن" بمعنى بُعد كانت أصلاً، وإن كانت من "شيط" كانت زائدة بمعنى احترق، وذكر الكسائي في هذا نحواً مما ذكر سيبويه، وأنشد <sup>(٩)</sup> :

(١) الكتاب (٢١٧/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٨) الكتاب (٢١٨/٣) .

(٥) سيبويه : وسألته عن ديوان فقال : بمنزلة قيراط .

(٦) الكتاب (٢١٧/٣) وفيه وكان .

(٧) انظر ما سبق (ص ٢٢٨) .

(٩) لم أعرف قائله .

وكان بنو إنسان عِزَّى وناصرى

فأضحى بنو إنسان قوماً أعادياً

قال : فلم يصرف إنسان لأنه اسم معرفة، وهو ينصرف في النكرة، لأنه لأفعل له، قال : وفي بني تميم حيٌّ يقال لهم : بنو شَيْطَان لا / تكاد العرب تصرفه تجعله من التشييط .

وإن لم تعلم للكلمة اشتقاقاً ولا شيئاً يدلك على أنها أصل أو زائدة حملتها على الزيادة حتى يثبت أنها أصل، لكثرة زيادتها في الكلام، كالمهمزة في أول الأسماء، ولذلك لم يصرفاً "رُمَّاناً" لما لم يصل إليهما فعلهما .

وحكى أبو الحسن الأخفش : "أرض رَمْنَة" إذا أنبت الرمان فوجب الصرف . وجعل سيبويه<sup>(١)</sup> نون جَنَّحَان أصلاً بمنزلة رَمَّان لأنه إذا فعل ذلك صار مضاعفاً كـ "قَضْقَاضٍ"، وإن جعلتها زائدة كان مما ضُوِّعَ فاؤه وحدها، وباب الفيف قليل، ولا يُحْمَل عليه إلا عند الحاجة إذا لم يكن غيره .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "أو يكثر في كلامهم" . لا يريد كثرة الاستعمال، وإنما يريد يستعملونه غير مصروف كثيراً، فيعلم أنهم أرادوا به باب الفيف، والتضعيف أجود وأكثر وقد تقدم أن "مُرَّاناً" من المرانة .

ويريد بـ "جَبَنْطَى"<sup>(٣)</sup> و"عَلْقَى" أنهما لا ينصرفان في التعريف لأنهما للإلحاق، وشبَّها بألف التانيث، وكذا كلُّ ألف إلحاق كما تقدم، ومن حيث شبه آخر علقَى بآخر شَرَوْى لأن ألفها للتانيث، لزم تشبيه ألفِ عِلْبَاءٍ وحِرْبَاءٍ بهمزة التانيث، لأن منزلة المهمزة من الهمزة منزلة الألف من الألف، والفرق

(١)، (٢) الكتاب (٢١٨/٣) .

(٣) الكتاب (٢١٩/٣) .

بينهما أن ألفي التانيث تزدان معاً، وليست كذلك همزة الإلحاق والألف التي قبلها .  
ويريد بالحرف<sup>(١)</sup> الذي لا يؤنث به الواو والياء .

وقوله<sup>(٢)</sup> : " وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو : يقول : الياء والواو هنا الزائدتان كالأصليتين .

وأما "معزى"<sup>(٣)</sup> فإنها لا تنصرف في تكسير ولا تصغير ولا تصير معرفة،  
لأنك إذا صغرتها بقي التانيث لأنه مؤنثة بمنزلة "موسى" الحديد، وتنوينها عند الخليل  
للعوض، ومن ذكر من العرب صرّف في التسمية بها، والتنوين للتمكن . وقول  
الشاعر<sup>(٤)</sup> :

ومعزى هدباً يعلو قرآن الأرض سودانا

شاهده : تذكير المعزى لوصفها بـ "هدباً" ثم قال : يعلو وهو ملحق  
بـ "هَجْرَع" و "الهدب" الكثير الهداب وهو الشعر، و "القرآن" جمع قرآن، وهو المشرف  
من الأرض، و "المعزى" اسم للجمع، ولذلك وصفه بـ "سودانا" .  
و "الدهقنة"<sup>(٥)</sup> الاسم من الدهقان و "الجنّاجن" أطراف الأضلاع .

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٢١٩/٣) . وانظر فهرسة الشيخ عزيمة (ص ٧٠٨) فقد وردت  
معزى كثيراً، وليسويوه فيها غير رأي .

(٤) الكتاب (٢١٩/٣)، وانظر : المنصف (٣٦/١، ٧/٣)، ابن يعيش (٦٣/٥، ١٤٧/٩)،  
اللسان (قرن) .

(٥) الكتاب (٢١٧/٣ - ٢١٨) .

### باب هاءات التأنيث

وقد ذكر في (١) البدل أنها تاءٌ، والهاء بدل منها في الوقف، وذكر (٢) أن التاء تكثرُ للتأنيث إذا جَمَعَتْ وإذا أَفْرَدَتْ وأبدلت في الوقف، وزعم أنها لا تكونُ للإلحاق في الفعل، وذكر كثرتها في "افْتَعَلَ" و"اسْتَفْعَلَ" و"تَفَاعَلَ" و"تَفَوَّعَلَ" و"تَفَعَّلَ" قال : وكثرت في "تَفَعَّلَ" مصدرًا وفي "تَفَعَّلَ"، و"التَفَعُّيل" ولا تكون إلا مصادر .

وقوله (٣) : "لأن الهاء ليست عندهم في الاسم" . يريد أن الكلمة لم تُبْنِ عليها كما بُنيت على الألف المقصورة فجرت عندهم مجرى حروف الإلحاق في بناء الكلمة عليها وبجى حروف الأصل، ولذلك حذفوها في التصغير خامسة، كما حذفوا الأصل والتاء لا تحذف في التصغير، قلَّت حروف الكلمة أو كَثُرَتْ، لأنها بمنزلة الاسم الثاني من المركبات، وعليه استشهد بـ "حُبَّارِي" (٤) و"جَحْجَبِي" و"دَجَاجَة" أثبتوها في "دُجِيجَة" وحذفوها في "حُبَيْر" و"جُحَيْب" كما حذفوها من فُرَيْزِد، ومن الدليل على أن تاء التأنيث لا يُعْتَدُّ بها في النكرة أنها تجتمع في غير التسمية بها مع الصِّفَة فلا تكون علةً، ألا ترى أن "قائمة" و"ضاربة" اجتمع فيهما التأنيث والصفة من حيث كان دخول التاء كخروجها، تقول : "قائم" و"قائمة" و"ضارب" و"ضاربة" و"مَضْرُوب" و"مَضْرُوبَة" و"حَسَن" و"حَسَنَة"، فهي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فإذا اجتمعت مع التعريف لزمّت، فصارت علة باللزوم،

(١) ، (٣) الكتاب (٢٣٨/٤) .

(٢) الكتاب (٢٣٦/٤) .

(٤) الكتاب (٢٢٠/٣) .

فإذا نَكَّرَتْ أَشْبَهَتْ الْأَصْلَ وزالت إحدى العلتين، ولم يُرَاعَ الوصفُ، كما فُعِلَ في "أَحْمَرَ" وبابه لما نُكِّرَ ورُوِيَ فِيهِ الْأَصْلُ من الصفة فَمُنِعَ الصَّرْفُ، واحتج بالتصغير أيضاً من حيث ثبت وصغر ما قبلها / كحَضْرَمَوْتَ<sup>(١)</sup> ووقع التصغير على ٦٦ ألف التانيث لما كانت الكلمة مبنية عليها، فَأَجْرِيَتْ مُجْرَى الْأَصُولِ وَالْأَلْحَاقِ<sup>(٢)</sup>. فإذا كانت الألف رابعةً ثبتت لأنها تدخلُ في مثال التصغير، نحو فُعِيلُ، وإذا كانت خامسة حُذِفَتْ كما تحذف ألف الإلحاق وحروفُ الأصل، فإن شئت عَوَّضْتَ من المحذوف، وإن شئت لم تُعَوِّضْ كما فعلتَ بِفَرَزْدَقٍ . ولا تكون أكثر من خامسة لأن الأصول لا تزيدُ على الخمسة وهذه كالحرفِ الأصليِّ في بناء الكلمة عليها، وإن كانت زائدة، وأما الألف الممدودة فزائدة أيضاً لازمة كلزوم المقصورة، غير أن الكلمة لم تُبْنَ عليها بناءها على المقصورة، بدليل وقوع التحقير على ما قبلها، وثبتت هي كالهاء، تقول : بُرَيْكَاءَ وَجُلَيْلَاءَ فِي بُرُوكَاءَ وَجُلُولَاءَ، فوقع الحذفُ على ما قبلها وثبتت هي كالهاء وكشيءٍ ضم إلى شيء، وخالفت الهاء في لزومها الكلمة .

قال - رحمه الله<sup>(٣)</sup> - في التصغير : "وإذا حَقَّرْتَ بُرُوكَاءَ وَجُلُولَاءَ قلت :

بُرَيْكَاءَ وَجُلَيْلَاءَ، لأنك لا تحذف هذه الزوائد، لأنها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف كالف التانيث، فلم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسة

(١) الكتاب (٢٢٠/٣) .

(٢) الألحاق : جمع لحق - بالتحريك - وهو : ما يجرى بعد الشيء يسبقه . يريد أن حرف الإلحاق قد يحذف في التصغير، كحذف نون غضنفر فيقال : غضيفر، ولام خنثليل فيقال : خنثيل .

(٣) الكتاب (٤٤٠/٣) وفيه فلما لم يجدوا في أصل الشرح المخطوط جاءت العبارة من قوله فلم يجدوا إلى قوله من نفس الحرف مكررة .

وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلة كافٍ مُبارك وراء عُدَافِر، وصارت الواو والألف التي تكون في موضع الياء والواو إذا كُنَّ سواكَيْنَ بمنزلة ألفٍ عُدَافِر، لأن الهمزة تثبتُ مع الاسم وليست كهاء التانيث". وللمبرد<sup>(١)</sup> في جُلُولَاءَ وبرُوكاء خلافٌ سيدكر في موضعه في التصغير إن شاء الله .

---

(١) انظر : المقتضب (٢/٢٦١، ٢٦٢) وما نقله المحقق في حاشيتها عن الانتصار وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله .

### باب ما ينصرف في المذكر البتة<sup>(١)</sup>

قد تقدم الكلام<sup>(٢)</sup> على قوله : "كائناً ما كان" في باب أو في غير الاستفهام، وأعجمياً<sup>(٣)</sup> وما بعده بدل من "ما" وما واقعة على ما لا يعقل هنا .  
 وقوله<sup>(٤)</sup> : "إِلَّا فُعَلٌ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ" . كَأَنَّ الْأَخْفَشَ لَمَحَ هَذَا الْمَوْضِعَ فِي إِجَازَتِهِ صَرَفَ الْمَعْدُولِ فِي التَّسْمِيَةِ إِذَا عَدَلَ قَبْلَهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْدَلْ فِي حَالِ التَّسْمِيَةِ كَعُمَرَ، وَإِنَّمَا صَرَفَتْ قَدَمًا<sup>(٥)</sup> فِي التَّسْمِيَةِ وَصَغُرَتْ بِغَيْرِ هَاءٍ، لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ بِغَيْرِ عَلَامَةٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَرُوعِي الْفَلْظُ لِحِفَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ بِالْعَلَامَةِ لَمْ يُصَرَفْ وَصُغِرَ بِالْهَاءِ.  
 وقوله<sup>(٦)</sup> : "وهذا قول العرب" يريد كلامها، وتفسير الخليل ويونس، وقد تقدم الكلام على دخول الجر فيما لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام أو أضيف في باب مجازي<sup>(٧)</sup> أو آخر. الكلم بأبدع بيان .  
 وأما بُنْتُ<sup>(٨)</sup> وَأُخْتُ وَهَنْتٌ وَمَتَّانٌ فَالتاء فيها للإلحاق، وتدل على التأنيث، وليست كتاء التأنيث في الأحكام، فإذا سُمِّيَتْ بشيءٍ منها صرُفَتْ ولم تغيِّرِ التاء في الوقف .  
 وقد ذكر في الإضافة<sup>(٩)</sup> "وزعم الخليل - رحمه الله - أَنَّ مَنْ قَالَ : بُنْتِيٌّ قَالَ : هَنْتِيٌّ وَمَنْتِيٌّ" قال : "وهذا لا يقوله أحد" .

(١) الكتاب (٢٢٠/٣) .

(٢) ، (٣) سبق الكلام عنه (ص ١٨٥) يعني بأعجمي وما بعده قول سيبويه في الباب : كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان، أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً (٢٢٠/٣ ، ٢٢١) .

(٤) الكتاب (٢٢١/٣) .

(٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٢٢١/٣) .

(٨) لم تتضمنه القطعة المتاحة من الشرح .

(٩) الكتاب (٣٦٣/٣) .

وذكر قبل : وأما يونس فإنه يقول : بِنْتِي وينبغي له أن يقول هَنْتِي في هَنَه لأنه إذا وصل فهي تاء كتاء التانيث، وقوله<sup>(١)</sup> : فإن سُمِّيت رجلاً بِهَنَه . يريد هَنَه في الوقف، بترك حركة النون على حالها، وتُرَدُّ الهاء تاءً على القياس كما فعلت في التسمية "بِضْرَبَتْ" أعربت ووقفت بالهاء، وأما كون النون ساكنة في الوصل ومتحركة في الوقف مع رد التاء فشاذ عن القياس ولا يقاس عليه . ولو سُمِّيت بنت في الوصل لصرفت كما ذكرنا .

وهن عنده كناية عن عَلم<sup>(٢)</sup>، جعل الهن والهنة والفلان والفلانة سواء كناية عن الأعلام مما لا يعقل، وذكره فيما يذهب فيه التنوين، وذكر غيره "هن" كناية عن كل اسم منكور، كما أن فلاناً كناية عن كل عَلم ممن يعقل، وإذا أرادوا ما لا يعقل قالوا : الفُلانُ والفلانة؛ وفتحوا نون هَنَه، ويريد بقوله :

لأنك لا تُحرِّك ما قبل هذه التاء فتوالى / أربع متحرِّكات . أنك لو سُمِّيت<sup>٦٧١</sup> بضْرَبَتْ وأعربت التاء ووقفت بالتاء ولم تجعلها كتاء التانيث في رُطْبَةٍ لصار الاسم قد توالى فيه أربع متحرِّكات، لأن التاء قد صارت حيثئذ من الكلمة، ولا سبيل إلى ذلك، فلا بد من الوقف بالهاء حتى تصير تاء تانيث لم تُبْنَ الكلمة عليها كمثّل رُطْبَه.

(١) الكتاب (٢٢٢/٣) .

(٢) الكتاب (٥٠٧/٣) .



## باب فُعَل

كُلُّ فُعَلٍ مَصْرُوفٌ إِلَّا مَا مَنَعَتِ الْعَرَبُ صَرْفَهُ، كَحُشَمٍ، وَزُفَرٍ وَعَلْتَهُ الْعَدْلُ، وَالْمَصْرُوفُ مِنْهُ نَوْعَانِ :

أَسْمَاءُ الْأَجْناسِ نَحْوَ جُعَلٍ<sup>(١)</sup>، وَثُقَبٍ، وَهُوَ الَّذِي وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> : "كَانَ اسْمًا مَعْرُوفًا" أَيِ اسْمِ جِنْسٍ، وَلَمْ يُرَدْ بِمَعْرُوفِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ صِفَةً نَحْوَ : رَجُلٌ حُطَمٌ وَسُكَّعٌ وَخُتَّعٌ، وَمَالٌ لُبْدٌ .

الْحُطَمُ : الْعَنِيفُ، وَالسُّكَّعُ : الْمُتَضَلِّلُ، وَالخُتَّعُ : الدَّلِيلُ الْمَاهِرُ، وَاللُّبْدُ : الْمَالُ الْكَثِيرُ، ﴿أَهْلَكَتْ مَالًا لِبَدًا﴾<sup>(٣)</sup> .

وَالْمَعْدُولُ مِنْهُ عَلَى وَجْهِهِ، مِنْهَا : الْمَعْدُولُ فِي الْعِلْمِيَّةِ كَعَمَرَ وَزُفَرَ وَقُتِمَ، كَانَ الْأَصْلُ عَامِرًا وَقَائِمًا وَزَافِرًا، فَلَمَّا نُقِلَتْ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ عُدِلَتْ إِلَى فُعَلٍ، فَنَطَقُوا بِشَيْءٍ وَهُمْ يَرِيدُونَ غَيْرَهُ . وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَعْرُوفَةً فِي الْأَجْناسِ وَلَا الصِّفَاتِ فَتَكُونُ مَنْقُولَةً عَنْهَا كَسَائِرِ الْأَعْلَامِ . وَمِنْهَا مَا عُدِلَ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَهُوَ أُخْرُ، اسْتُعْمِلَ صِفَةً بَغَيْرِ أَلِفٍ وَلَامٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفُضْلَى وَالْفُضْلِ، وَالْكُبْرَى وَالْكُبَرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ كَمَا فَعَلُوا فِي سَحَرَ لَيَوْمٍ بَعِينَهُ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي تَعْرِيفِهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ أَوْ الْإِضَافَةُ فَعُدِلَ عَنْهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ . وَمِنْهَا جُمِعَ وَكُتِّعَ وَبُصِّعَ وَبُتِّعَ، نُقِلَتْ عَنْ أَصْلِهَا لِأَنَّهَا جُمِعَ لِفَعْلَاءَ اسْمًا كَصَخْرَاءَ، وَبَابُ جَمْعِهَا فَعَالِي فَعْدِلَتْ عَنْهُ إِلَى فُعَلٍ، فَإِنْ سَمِيتَ بِهَا لَمْ تَصْرِفْ فِي مَعْرِفَةٍ وَصَرَفْتَ فِي النِّكَرَةِ، لِأَنَّكَ جَعَلْتَهُ مِنْ مَعْدُولٍ لَيْسَ

(١) ، (٢) الكتاب (٢٢٢/٣) وفيه : لأنه لا يحرك .

(٣) سورة البلد : ٦ .

(٤) لم تتضمنه القطعة المتاحة من الشرح .

اسما معروفاً في الكلام من غير عدل، ولما نُكِّرَ بعد التسمية صُرِفَ لزوال إحدى العلّتين وهي التعريف. وأبو الحسن<sup>(١)</sup> يصرف هذا المعدول بعد التسمية به قال: فإن سميت بجمع وكتّعت فالقياس أن تصرّفه لأنه حينئذ ليس بمعدول عن شيء كسحر، وحكى أبو العباس<sup>(٢)</sup> عنه "إذا سُمّي بأخر صُرِفَ". وليس آخر وسحر كجمع، وأما سحر فإنه لم يُعدّل إلا في وجه واحد إذا أريد من يوم بعينه، وهو في سائر الأيام مصروف، وكذلك أخر لا تنصرف عنده في التسمية بها في التعريف والتنكير، راعوا فيها كونها غير مستعملة في غير العدل بغير ألف ولا م، فراعوا نقلها من معدول، فلم يصرفوا للتعريف ومراعاة ذلك، ولما نُكِّرُوا رجعت إلى حال كانت فيها صفة كأحمر وبابه. وسيبويه لا يصرفها في التسمية بها فإن صغرها صرفها<sup>(٣)</sup>، وقد نص عليه بعد أيضاً، وأجمع وأخواته لفظها هو المعدول ولا تكون في بابها إلا معارف فإن نُكِّرَتْها بعد التسمية بها صرفت لأنه لا علة فيها إلا العدل الذي كان في أصلها وليست كالصفة إذا نُكِّرَتْ لأنها رجعت إلى حالة كانت فيها لا تنصرف. وكذلك قياس المعدول عن العدد عنده أنه لا ينصرف في المعرفة والنكرة لأنه منقول من لفظ لم يستعمل في الكلام إلا معدولاً، فلم يصرف إلا في المعرفة إذا سُمّي به ولا في النكرة بعد التسمية لأنه رجع لفظه إلى لفظ النكرة الأولى، فرُوعيت الصفة والعدل كأحمر وبابه، وقد تقدّم بيان أحمر<sup>(٤)</sup> في التسمية به.

(١) انظر الانتصار (ص ٢٣٦).

(٢) انظر الانتصار (ص ٢٣٥).

(٣) الكتاب (٣/ ٢٢٤ - ٢٢٥).

(٤) انظر (ص ١٩٨).

وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ<sup>(١)</sup> أَنَّ سَبِيْبِيْهِ يَصْرِفُ الْمَعْدُوْلَ عَنِ الْعَدَدِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، بَلْ قَالَ هُنَا<sup>(٢)</sup> : "وَسَأَلْتُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَنْ أَحَادٍ وَمُثْنَى وَثُلَاثٍ وَرُبَاعٍ فَقَالَ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ أُخْرَى، إِنَّمَا حَدُّهُ وَاحِدًا وَاحِدًا وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فَجَاءَ مَحْدُودًا<sup>(٣)</sup> عَنْ وَجْهِهِ، فَتَرَكْتُ صَرْفَهُ"، ثُمَّ قَالَ : قُلْتُ : أَتَنْصَرِفُهُ فِي النِّكَرَةِ ؟ قَالَ : لَا، لِأَنَّهُ نِكْرَةٌ تَوْصِفُ بِهِ النِّكَرَةَ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ السُّؤَالُ الثَّانِي إِلَّا بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، كَمَا سَأَلَ عَنْ أَحْمَرَ النِّكَرَةِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَزَوَالِ التَّعْرِيفِ، وَقَدْ صَرَفَ أَمْسٍ وَسَحَرَ الْمَعْدُوْلَيْنِ، وَاعْتَذَرَ<sup>(٤)</sup> لَصَرْفِهِمَا بِأَنَّ عَدَلَ أَمْسٍ إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ الرَّفْعِ / فَقَطَّ وَعَدَلَ سَحَرَ فِي يَوْمٍ ٦٨ بَعِيْنِهِ . قَالَ<sup>(٥)</sup> : فَلَمَّا كَانَ الْعَدْلُ فِيهِمَا فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ لَمْ يَرَاغَ، وَصَرَّفَا فِي التَّسْمِيَةِ، فَإِذَا ثَبَتَ الْعَدْلُ فِي جَمِيْعِ أَحْوَالِ الْأَسْمِ رُوْعِيٍّ وَمَنْعَ الصَّرْفِ فِي التَّسْمِيَةِ بِهِ كـ "جُمَعَ" و "أُخْرَى" و "أَحَادٌ" وَبَابِهِ. وَلِلَّهِ دَرُّهُ<sup>(٦)</sup> فِي ذِكْرِهِ فِي بَابِ تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ<sup>(٧)</sup> إِذَا صَارَتْ أَعْلَامًا .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الصَّرْفِ فِي التَّعْرِيفِ وَتَرْكِهِ فِي التَّنْكِيرِ . قَالَ : أَمَّا التَّعْرِيفُ فَلِأَنَّهُ فِيهِ غَيْرُ مَعْدُوْلٍ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّعْرِيفُ، وَأَمَّا التَّنْكِيرُ فَرَجَعَ فِيهِ إِلَى حَالِهِ كَانَ فِيْهَا مَعْدُوْلًا نِكْرَةً كَأَحْمَرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ . وَهَذَا هَذِيَانٌ، وَالْوَاجِبُ أَنْ يُصَرَّفَ فِيْهِمَا، لِأَنَّ اللَّفْظَ هُوَ الْمَعْدُوْلُ وَالْقِيَاسُ الصَّرْفُ فِي كُلِّ فَعْلٍ عِلْمًا لَمْ يَعْلَمْ حِكْمَةً .

(١) الاتِّصَار (ص ٢٣٥) .

(٢) الْكِتَاب (٢٢٥/٣) .

(٣) أَي : مَصْرُوفًا عَنْ وَجْهِهِ . وَفِي الْأَصْلِ : مَعْدُودًا .

(٤) ، (٥) الْكِتَاب (٢٨٣/٣، ٢٨٤) .

(٦) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ .

(٧) الْكِتَاب (٢٨٣/٣، ٢٨٤) .

وقول الحُطَم القَيْسِي (١) :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ

شاهده فيه : كون حطم من الصفات غير معدولٍ وبعده :

ليس براعي إبلٍ ولا غنمٍ ولا بجرارٍ على ظهرٍ وضم

يعني إبلاً يسوقها، قاله في غارته على سرح المدينة بعد خروجه عن

رسول الله ﷺ ، وقال فيه ﷺ : "دخل بوجه كافر وخرج بقفا غادر" (٢) .

وقبله :

هَذَا أَوَانُ الشَّدِّ فَاشْتَدَّى زَيْمٌ

ونص هنا أن هذه الصفات يُراد بها المبالغة وشبَّهها بِعَمَلٍ (٣) في كثرة

العَمَلِ، فهذا نصٌّ بأن "فَعَلًا" يرادُ به الكثرةُ فَيَعْمَلُ عملَ فَعَالٍ وفَعُولٍ ومِفْعَالٍ. وذكر

هنا أن زُفَرَ (٤) معدولٌ لا محالةً لترك صرفه، وأما ما حكى المبرد (٥) من قولهم: إِنَّهُ لَزُفَرٌ.

أي حَمَالٌ لِلأَثْقَالِ، وأتى حِمْلُهُ فَازْدَفَرَهُ، فإنه صفةٌ كـ "حُطَمٍ" وليس بمعدولٍ عن زافِرٍ،

لأن عدلَ هذا النوع لا يكون إلا في العلمية .

وجعله الفارسي (٦) في الصفات، وأنشد لأبي قحافة أعشى باهلة يرثي

الْمُنْتَشَرُ :

أَخُو رَغَائِبَ يُعْطِيهَا وَيَسْأَلُهَا

يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْفُلُ الزُّفَرُ

(١) الكتاب (٢٢٢/٣، ٢٢٣)، المقتضب (٣٢٣/٣)، المخصص (٢٢/٥)، ابن يعيش

(٦/١١٢)، البيان والتبيين (٢/٣٠٨)، اللسان (حطم)، (زيم)، ويروى لأبي زغبة

الأنصاري ولرشيدي بن رميض العنزي أيضاً .

(٢) لم أهتم إلى تخريجه .

(٣)، (٤) الكتاب (٣٢٣/٣) .

(٥) الكامل (ص ٨٠)، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة .

(٦) كتاب الشعر (٢/٤٨٤)، البصريات (١/٢٤٨)، وانظر الأصمعيات (٢/٩٠)،

المخصص (١٢/٢٣٠، ١٣/٢٢٠)، الخزانة (١/١٨٥)، اللسان (زفر - قفر - نفل) .

وورد في "عُقْر" صفة قول البَيْيْت (١) :

أَلَحَّ عَلَى أَكْثَانِهِمْ قَتَبٌ عُقْرٌ

وقوله (٢) : "وَأَنْهَمَا مَحْدُودَانِ عَنِ الْبِنَاءِ الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِهِمَا" . يريد أن "عامراً" و "زافراً" هو أولى بهما من "عَمَر" و "زَفَر" لأنه الأصل في الصفة فَعُدِلَا عنه وَمُنِعَا الصِّرْفَ .

ووقع هنا في رواية الرباحي (٣) : وذلك البناء معرفة ، "كذلك جَرَى هذا الكلام" ، وللسيرافي : "كذلك جرى في هذا الكلام" (٤) ، وفي الشرقية : "كذلك جرى في هذا الكلام" (٥) - برفع الميم ، وكله بين .

وقوله (٦) : "وسألته عن صُغْرٍ" إلى آخر القول . يريد : أنه ضارع تُقْبَأُ ، حيث استُعْمِلَ استعمالَ الأسماء ، ولم يُعْدَلْ ، وَلَزِمَتْهُ الألفُ واللامُ فضارع تُقْبَأُ .

فأما قوله تعالى : ﴿وَأُخْرُ مُتَشَبِّهَةٌ﴾ (٧) فعلى الباب لم يستعمل استعمالَ الأسماء ، فلم يَخْرُجْ للاسم ، وليست الألفُ واللامُ مُعْرِفَةً لِأُخْرٍ بالنِّيةِ لأنها قد جَرَتْ على النِّكْرَةِ فهي نكرةٌ ولذلك كان تعريفُ "سَحَرٍ" بِالْغَلْبَةِ . قال يحيى : هو معدولٌ عن "أَفْعَلَ مِنْكَ" وهذا ضربٌ من العدلِ عدلوه من المعرفةِ بالألفِ واللامِ إلى النكرةِ ، لأنَّ أُخْرَ خَالَفَ أَخَوَاتِهَا وَأَصْلَهَا (٨) .

(١) صدره :

أَلَدَ إِذَا لَقِيتَ قَوْمًا بِخُطَّةٍ

وانظر الغريب المصنف (٢/٢٣٩) ، بهجة المجالس لابن عبد البر (٢/٥٣١) .

(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣/٢٢٣) .

(٥) في الكتاب برفع الميم .

(٦) ، (٨) الكتاب (٣/٢٢٤) .

(٧) سورة آل عمران : ٧ .

يريد أن "أخر" خرجت تابعة وغير تابعة مجزئ واحداً، وصُغِرُ لم تُتَّبِعْ على حَدِّ قَطْعِهَا  
لأنَّهَا فِي ذَلِكَ كَالِاسْمِ فَبَقِيَتْ عَلَى حُكْمِ الْإِسْتِعْمَالِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ، فَقَرُبْتُ  
مِنَ الْأَسْمَاءِ .

وقوله (١) : "كما تركوا صرفَ لُكْعٍ" . يريد أنهم استعملوا "فُسَقَ" و"لُكْعَ"  
فِي غَيْرِ النَّدَاءِ مَعْرِفَةً كَاسْتِعْمَالِهِ فِي النَّدَاءِ .

وقوله (٢) : "فلو حقَّرتُ" أخر "اسمَ رَجُلٍ صَرَفْتَهُ" . يريد أنه في التنكير  
غَيْرِ مَصْرُوفٍ مَرَاعَاةً لِعَدْلِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ (٣) فِي الظَّرْفِ .

فأما "أَحَادُ" (٤) و"مُثْنَى" و"ثَلَاثُ" و"مَوْحَدُ" و"فُرَادَى" وَأَخَوَاتُهَا فَهِيَ  
صِفَاتٌ مَعْدُولَةٌ عَنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ وَهِيَ تَسْتَعْمَلُ تَابِعَةً وَغَيْرَ تَابِعَةٍ . وَهَذِهِ صِفَاتٌ لَا  
تُسْتَعْمَلُ إِلَّا تَابِعَةً فِي الْغَالِبِ وَهِيَ نَكَرَاتٌ .

وزعم يحيى (٥) أَنَّهَا مَعَارِفٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي النِّيَّةِ، وَمَنْعَ دُخُولِهَا فِي اللَّفْظِ  
لأنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْإِضَافَةِ، فَكَأَنَّهُ ذَهَبَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ (٦) فِي قَوْلِهِمْ / : "قَدْ أُمِرْتُ بِالرَّجُلِ  
مِثْلُكَ" قَالَ : فَإِنْ جَعَلْتُهَا نَكَرَاتٍ صَرَفْتُ .

وَالظَّاهِرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ لِأَنَّ الْمَعْنَى كَمَا ذَكَرْتُ، وَجَمِيعُهَا نَكْرَةٌ. وَزَعَمَ  
أَنَّهَا تَكُونُ أَسْمَاءً وَتُصَرَّفُ، وَأَنْشَدَ (٧) :

فَانِ الْغُلَامَ الْمُسْتَهَامَ بِذِكْرِهِ	قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مُثْنَى وَمَوْحَدٍ
لأَرْبَعَةٍ مِنْكُمْ وَآخَرَ خَامِسٍ	وَسَادٍ مَعَ الْإِظْلَامِ فِي رُمُحِ مَعْبَدٍ

فَهَذَا أَجْرَاهُ مُجَزَّئُ الْأَسْمَاءِ الْعَدَدِ .

(١) ، (٢) ، (٤) الْكِتَابُ (٢٢٥/٣) .

(٣) الْكِتَابُ (٢٨٣/٣) ، (٢٨٤) .

(٥) الْمَعَانِي (٢٥٤/١) .

(٦) الْكِتَابُ (١٣/٢) .

(٧) الْمَعَانِي (٢٥٤/١) .

قال ح<sup>(١)</sup>: "ومن جعلها نكرةً وذهبَ بها إلى الأسماءِ صَرَفَها والعربُ تقول: ادخلوا ثلاثَ ثلاثَ وثلاثاً ثلاثاً". والحجة في قول أبي عمرو في الآية<sup>(٢)</sup>، وقول ساعدة بن جؤبة:  
 وعَاوَدَنِي دِينِي فَبِتْ كَأَنِّي      خِلَالَ ضُلُوعِ الصَّدْرِ شَرَعَ مُمَدَّدُ  
 وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ      سِبَاعٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ  
 ويروى: ذِئَابٌ.

شاهده فيه: جَرِي مَثْنَى وَمَوْحَدَ عَلَى السَّبَاعِ، ويجوز رفعها على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ تقديره: مِنْهَا مَثْنَى وَمِنْهَا مَوْحَدٌ، فلا يكون في البيت حُجَّةٌ، ولكن كونها صفاتٍ أشهرُ من ذلك. والشرعُ: الوتر، وبه شبه كلبُ الصَّيْدِ كقوله<sup>(٣)</sup>:

مَنْ حَسَّ أَطْلَسَ يَسْعَى تَحْتَهُ شَرَعَ      كَأَنَّ أَحْكَاهَا السُّفْلَى مَا شِيرُ  
 والشرعُ أيضاً: عودُ الغناء.

ويريد: أَنَّهُ لَتَغْرِبُهُ عَنْ أَهْلِهِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ هُمُّهُ وَشَوْقُهُ إِلَيْهِمْ فَيَبِيتُ لَهُ حَنِينٌ وَزَفِيرٌ، وَتَبَغَّى: تَطَلَّبُ.

وللمُحْتَجِّ عَنْ قَوْلِهِمْ: هَؤُلَاءِ نِسْوَةٌ أَرْبَعٌ<sup>(٤)</sup>. أن يزعم أنه لم يَتِمَّكُنْ فِي الصَّفَةِ تَمَكَّنَ المعدول، ألا ترى أنه أكثرُ في الإِتْبَاعِ مِنْ أَرْبَعٍ.

وأما<sup>(٥)</sup> "قال" فهو مصروفٌ على كل حالٍ كان ساكنَ الأَوْسَطِ أو مُتَحَرِّكُهُ، نحو "ضَرِبَ"<sup>(٦)</sup> وإنما ذكره هنا ليرى أنه ليس بمعدول وإنما هو مخفف كـ"قيل"<sup>(٧)</sup> و"يرى" ولا ينصرف "يرى"

(١) المعاني (٢٥٤/١).

(٢) الكتاب (٢٢٥، ٢٢٦)، ديوان الهذليين (٢٣٦/١)، المقتضب (٢٨١/٣)، ابن يعيش (٦٢/١، ٥٧/٨).

(٣) النابغة الذبياني في ديوانه (ص ٥١)، ولماشير: المناشير.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي (١٢٦/١ - ١٢٧).

(٥) في الأصل: (وإنما).

(٦) الكتاب (٢٢٧/٣).

(٧) الكتاب (٢٢٦/٣).

وإن كان محذوفاً لكون الزيادة في أوله . وكذلك "هَارٍ"<sup>(١)</sup> حُذِفَ أو قُلِبَ تخفيفاً وهو مُنْصَرَفٌ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وبعدها، ولو سُمِّيَتْ بـ"إِنْطَلَقَ" ساكنة اللام جاز فيها الصرف تشبيهاً بـ"إِنْقَحَلَ" لأنه نظيره من الأسماء وجاز لك ترك الصرف لقلته وانفراجه بهذا البناء .

وأجاز الأستاذ أبو بكر في "سَحَر" أن يكون علماً، ولو كان علماً لكان مصروفاً، ولا علة له إلا العدل .

وقوله : "مِنْ قَبْلِ أَنْكَ خَفَّفْتَ"<sup>(٢)</sup> . يريد خَفَّفْتَ المِثَالَ نَفْسَهُ ولم تَعْدِلْ عَنْ أصله، وكذلك "هَارٍ" إنما قُدِّمَتْ بعضُ حروفه، وجمت هنا إلى لفظٍ "عامرٍ" فعدلته إلى غير بنائه لنوع من الاتساع، وأنت فيما تقدم لم تعدل شيئاً إلى غيره بل جريت إلى التخفيف مع إثباته، ولما سكنت "ضُرِبَ" زال المثال من اللفظ فصرفت .

وقد ذكر<sup>(٣)</sup> في التصغير أن "هَارٍ" محذوفٌ من "هَائِرٍ" ويمكن فيه الحذف والقلب، وهو رد اللام في موضع العين ثم اعتل "كقاض" .

قال الفارسي<sup>(٤)</sup> : "معنى العدل أن تُريدَ لفظاً فتعدل عنه إلى آخر" . والجيد أن يعدل عن الأولى به كما ذكر سيبويه<sup>(٥)</sup> لأنه أوغل في الباب، ألا ترى أن منه ما لا يكون في معناه كـ"آخر" .

(١) الكتاب (٢٢٧/٣، ٣٧٩/٤)، يحتمل حذف عينه، أو حدث فيه قلب مكاني بتقديم

اللام على العين ثم أعل .

(٢) الكتاب (٢٢٦/٣) .

(٣) الكتاب (٤٥٦/٣) .

(٤) التعليقة لأبي علي .

(٥) الكتاب (٢٢٧/٣) .



## باب ما كان على مثال "مَفَاعِلٍ" و"مَفَاعِيلٍ"<sup>(١)</sup>

لا يريد هذين المثالين فقط، بل كلَّ جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف، وهي أبنية كثيرة : كـ "أَفَاعِلٍ" و"أَفَاعِيلٍ" و"فَوَاعِلٍ" و"فَعَالِلٍ" و"فَعَاعِلٍ" وما أشبه ذلك .

ومثل بمثالين<sup>(٢)</sup> كما مثل في التصغير بثلاثة أمثلة وهي كثيرة للعلم بذلك. وقد بُنِيَ هذا الجمع لما امتنع من الصرف في المعرفة والنكرة، لكونه جمعاً خارجاً عن أبنية الآحاد، ولذلك صُرف إذا دخلته التاء، أو ياء النسب في نحو "ملائِكَةٍ" و"مدائِنِي"<sup>(٣)</sup> لأن نظير ما دخلته التاء رجلٌ "عَبَاقِيَّةٌ" و"حَمَارٌ حَزَابِيَّةٌ" مستدير الخلق، وركبٌ حَزَابِيَّةٌ وهو الفرج، وقيل : لحمه، و"العَبَاقِيَّةُ"<sup>(٤)</sup> الداهية، وهي أيضاً شجرة شوك، وشيء له عَبَاقِيَّةٌ أي : أثرٌ . وقالوا : رجلٌ مدائِنِيٌّ، فوصفوا به المفرد فصار

له . وكذلك إذا نقص البناء / وزال لفظ الجمع صُرف نحو جَوَارٍ وَغَوَاشٍ وَجَنَدِلٍ<sup>(٥)</sup> .  
وذلكلِ، وهو أيضاً عوضٌ من المحذوف فيها، وهي الياء .

و"الذَّلْدِلُ" و"الذَّلْدِلُ" أسفل القميص، والجمع "ذَلَاذِلُ" وكذلك إن سميت به جرى ذلك المجزئ في التعريف والتكثير لمثال الجمع، وإن لم يكن الآن جمعاً، لأنه لا يشبه الآحاد في كل أحواله .

قال أبو الحسن في الأوسط : "لا ينصرفُ في معرفة ولا نكرة، وكذلك ان كان اسماً لشيء لم ينصرف فيهما" .

(١) ، (٢) الكتاب (٢٢٧/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٢٢٨/٣) .

وقوله (١) : "كما أدخلتها على "فَعَالٍ" يريد أن الياء في "ثَمَانٍ" ياءُ الإضافة خُفِّفَتْ بحذف إحداهما، والأصل "ثَمَانِيٌّ" ولذلك قال : لحقت فَعَالٍ .

وأما "يَمَانٍ" (٢) و"شَامٍ" فإنما أَلْحَقَتْ ياء الإضافة "يَمَنٍ" و"شَامٍ" "فَعَلٍ" و"فَعْلٍ" فقالوا "يَمَنِيٌّ" و"شَامِيٌّ"، ثم قَدَّمُوا إحدى الياءين قبل النون والميم، وقلبوا أَلِفًا، واعتلَّ الاسم اعتلال "قَاضٍ" و"غَازٍ" . ويجوز أن تكون الياء في ثَمَانٍ لحقت "ثَمَنٍ" على وزن، فَعَلٍ وجرى على حكم يَمَنٍ . ومن قال : "يَمَانِيٌّ" و"شَامِيٌّ" أعاد عليهما النسب، وسيذكر في بابهِ (٣) .

ولا يريد بقوله (٤) : "كما أدخلتها على يَمَانٍ" أنها دخلت على "فَعَالٍ" أيضاً، إنما يريد كما أدخلتها على هاتين الكلمتين وهما "فَعَلٍ" و"فَعْلٍ"، وهي مصروفة، مثقلة أو مخففة، لأنه لا مانع من صَرَفُهَا .

و"رَبَاعٍ" (٥) كذلك على حكم "يَمَانٍ" والعلة التي ذكر في أول الكلام (٦) توجب ترك الصرف، وإنما أراد أنها تدخل كما تدخل ياء النسب فينتقل الإعرابُ إليها، والعلة الموجبة للصرف ما ذكر بعد، وهي التشبيه بياء النسب، وإخراجها الاسم إلى مثال يكون في الأحاد نحو "عَبَاقِيَّةٍ" و"كِرَاهِيَّةٍ" و"رَفَاهِيَّةٍ" .

ولا يقال "مَدَائِنِيٌّ" (٧) ولا "مَسَاجِدِيٌّ" في النسب إليهما إلا إذا كانا علمين، وإن لم يكونا علمين قيل : "مَدَنِيٌّ" و"مَسْجِدِيٌّ" .

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٢٢٧/٣) .

(٣) انظر الكتاب (٢٣٨/٣) .

(٥) الكتاب (٢٢٨/٣) .

(٦) قوله : "اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ... " . (٢٢٧/٣) .

(٧) الكتاب (٢٢٨/٣ - ٢٢٩) .

وإذا سميت بهذا الجمع المتناهي، صغرت على لفظه وصرفت، لأن البناء المانع من الصرف قد ذهب، لأنك تقول: "مُسَيِّجِدٌ"، ولا يصغر في بابه إلا بالألف والتاء نحو "مُسَيِّجِدَاتٍ".

وذكر هنا في "سراويل" (١) أنها لفظ مفرد أعجمي مُعَرَّبٌ كالأجر، غير أنه أشبه لفظ الجمع الذي لا ينصرف فمنع صرفه في المعرفة والنكرة، ولا تُحَقَّرُ، لأن الذي شُبِّهَتْ به لا يُحَقَّرُ على لفظه، وإنما يحقر بالألف والتاء، لأنه جمع وهذه مفردة، فلا تحقر، ولو حقرتها لأخرجتها إلى غير المثال الذي أشبَّهَتْ الجمع به، وكنت تصرف في التنكير والتحقيق لأن المثال لم يلزم، وإن سميت بها حقرتها فقلت: "سُرَيْيلٌ" ولم تصرف للتعريف والتأنيث، كما لم تصرف "عَنَاقٌ" (٢) اسم رجلٍ للتعريف والتأنيث، ولا تُرَاعَى فيه العُجْمَةُ كما لم تُرَاعَ في "بَقَمٌ" (٣) لا في التعريف ولا في التنكير.

وحكى عن يونس في تحقير ما كُسِّرَ (٤) على غير واحدٍ المستعمل في الكلام: أنه زعم أن من العرب من يقول في "سراويل" "سُرَيْيلَاتٍ" لأنهم جعلوها جماعاً بمنزلة "دَخَارِيسٍ". وقال: "وليس لها واحدٌ في الكلام كُسِّرَتْ عَلَيْهِ".

وأنشد أبو العباس في واحدٍ (٥):

عليه من اللوم سِرْوَالَةٌ

وعليه قالوا: سُرَيْيلَاتٍ.

(١)، (٢) الكتاب (٢٢٩/٣).

(٣) الكتاب (٤٩٣/٣).

(٤) المقتضب (٣٤٦/٣) وتمامه:

فليس يرق لمستعطف

وانظر: حاشية ٢ من (ص ٢٢٩) الجزء الثالث من سيبويه، شواهد الشافية

(ص ١٠٠)، العيني (٣٥٤/٤، ٣٥٥)، اللسان (سرل)، الخزانة (٢٣٣/١).

والدَّخَارِيسُ : الجماعة واجِدَتْهَا : دِخْرَصَةٌ<sup>(١)</sup>، وضارع "سراويل" الجمع في القولِ الأوَّلِ الذي هو الأفراد قبل التسمية، وضارعت "بَقَمَ" بعد التسمية، فلم تصرف "سَرِيْلَ" للتأنيث والتعريف، كما لم تصرف "بَقَمَ" للتعريف والوزن، ولم يلتفت فيهما إلى العجمة، ولذلك شبهها بها، ومن قال : سريلات. صرف لاحتالة في التصغير .

قال الفارسي<sup>(٢)</sup> : قد ذكر سيبويه أحد سَبَبِيَّ ترك الصرف لـ "سراويل" وذكر هنا السبب الآخر وهو التأنيث، والأول المثال<sup>(٣)</sup>، وهذان السببان لا يفارقان "سراويل" في معرفة ولا نكرة، فوجب ترك الصرف فيهما في المعرفة والنكرة .  
قال : وهذا ينبغي أن يكون قول سيبويه .

قلت : وهذا الذي ذكر عن سيبويه ليس في كلامه ما يدل عليه ولا يحتاج سيبويه / ولا غيره مع المثال إلى غيره، ويلزم في التسمية بمثل "مساجد" أيضاً ٧١ أن يكون فيه علتان : المثال وعلة أخرى، لأنه بالتسمية قد خرج من أن يكون جمعاً، والعرب لم تصرف شيئاً من ذلك .  
وأما "شراحيل"<sup>(٤)</sup> فإنه سُمِّيَ بجمعٍ عربيٍّ فلا ينصرف، فإن صُغِرَتْ صُغِرَتْ، لأن العلة قد زالت بالتصغير .  
وقد قالوا "بَيَوَات"<sup>(٥)</sup> فجمعوا بيوتاً، ومثله جمال

(١) الدخرصة والدخاريس : غَنِيْقٌ يخرج من البحر أو الأرض وهو فارسي معرب، وانظر: اللسان (دخر)، المعرب للجواليقي (ص ٢٩٧) .

(٢) انظر المسائل المنشورة (ص ٢٧٥) حاشية رقم ٢، وراجع المقتضب (٣/٣٤٥، ٣٤٦) .

(٣) يريد كونه على زنة الذي لا ينصرف في الكلام مثل مساجد .

(٤) الكتاب (٢٢٩/٣) .

(٥) تحدث سيبويه بعد شراحيل على أن من الجموع ما يجمع، قال : "وأما أجمال وفلوس فإنها تنصرف وما أشبهها لأنها ضارعت الواحد، ألا ترى أنك تقول : أقوال وأقاويل" وقد نظر الشارح أيضاً ببيوتات . وانظر الكتاب (٦١٩/٣) .

وجَمَائِلُ قال (١) :

وَقَرَّبَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا

تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطَرُ

والثوبُ الأكْيَاشُ (٢)، وقالوا: بُرْمَةٌ أعشار، أي: مُكْسَّرَةٌ، وحبلُ أَقْطَاعٍ وأرْمَامٌ أي: خَلَقَ. واعلم أن ياءَ النسبِ إذا لحقتا الجمعَ انصرفَ - البتَّةَ - وإذا كانتا في اسمٍ ثم كسَّرتَه عليها جرّاً مَجْرُئٍ واحداً ماهو من نفس الكلمة فلم ينصرف نحو "بَخَاتِيَّ" و"أَنَافِيَّ". وأما أَفْلَسٌ و"أَيْدٍ" فينصرفان في النكرة بعد التسمية بهما، ولا ينصرفان في التعريف لوزن الفعل والتعريف.

و"الأتى" (٣) سبيلُ الماء.

ويريد: أن السُّدُوسَ (٤) مفردٌ غيرُ مُكْسَّرٍ.

وقوله: ﴿مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ (٥) نصٌ بالتذكير وإليه ذهب يحيى (٦).

والحِذْرِيَّةُ: قطعةٌ من أرضٍ، والجمع "حَذَارٍ" و"حَذَارَى".

وقوله (٧): "وقد جعلَ بعضُ الشعراءِ (ثَمَانِيَّ). يريد أنه لم يصرفها، كأنه جعلها جمع "ثَمْنِيَّة" كحِذْرِيَّة".

وقد ذكرها في التصغير مع "عَفَارِيَّة" و"عَلَانِيَّة" وصغرها تصغيرها، وتصغيرُ هذا أن تُلْزِمَهَا الهماء، وإن حَذَفَ مضطراً

(١) هو ذو الرمة، ديوانه (٥٦٦/١، ٥٦٧)، والزرق: أكتبة الدهناء، بعدما تقوب: تقشر، غربان

أوراكها: طرف رؤوس الأوراك الذي يلي الذنب، الخطر: أن يخطر بذنبه فيصير على عجزه لبد من أبواله. وانظر اللسان (غرب، خطر، زرق)، وابن يعيش (٧٦/٥).

(٢) الأكْيَاش: ضرب من يرود اليمن، ويقال أيضاً أكباش بالموحدة، وأكراش، وانظر الكتاب

(٢٣٠/٣) وحاشيتها رقم ٦.

(٣)، (٤) الكتاب (٢٣٠/٣).

(٥) سورة النحل: ٦٦، وانظر الكتاب (٢٣٠/٣).

(٦) المعاني (١٠٨/٢).

(٧) الكتاب (٢٣١/٣).

(٨) الكتاب (٤٣٧/٣).

نُون، وحكى يعقوب<sup>(١)</sup> : "رَجُلٌ حَزَابٍ"، وهو شاذ .

وقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بَلَقَاحِهَا      حَتَّى هَمَمَنْ بِزَيْغَةِ الْإِرْتَاكِ

شاهده فيه: ترك صرف "ثمانى" على إرادة الجمع كأنه جمع "ثمنية" كـ "جذرية"، والمعروف الكثير صرفها على إرادة الأفراد، وتدخلها التاء كما تدخل سائر العدد. وَصَفَ رَاعِيَّ إِبِلٍ قَدْ أُولِعَ بِلَقَاحِهَا حَتَّى لَقِحَتْ، ثم حدا بها وأجهدها حتى هَمَّتْ بِإِزْلَاقِ مَا فِي بَطُونِهَا مِنَ الْأَجْنَةِ .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وهذا قليل" . يريد التشبيه، وليس بالوجه .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "وأما ثمان فلا يُصْرَفُ" . يريد إذا سَمَّيْتَ به، وقد تقدم

حكمه<sup>(٥)</sup> نكرة قبل التسمية .

ويريد بقوله<sup>(٦)</sup> : "وباءُ ثمان، كياء قُمَرِي" . أنها ياء نسب، والظاهر أنها في كلامه ياءان زِيدتا للبناء لا للنسب كآلف "قَبْعَثَرِي" وغيرها، فجاءتا كياءى "مَرْمِي" . وأما "عَوَارِي"<sup>(٧)</sup> وبابه فغير مصروف لأنه بنى على ياءى نَسَبٍ دَخَلَتْ وَاحِدُهُ كَمَا تَقَدَّمَ .

يقول : "ثمان" اسم مفرد مؤنث كَعَنَاقِ<sup>(٨)</sup> فلا تصرفه إذا سَمَّيْتَ به، وأما "صحار" فجمع كـ "عُنُوقِ"<sup>(٩)</sup> تصرفه إذا ذهب بناء الجمع عنه، ولا تمنعه الصرف للتأنيث لكونه جمعاً .

(١) الألفاظ (ص ٢٤٥)، رجل حزاب وحزاية : إذا كان إلى القصر ما هو .

ويريد الشارح أن حزاب كثمان .

(٢) ابن ميادة، وانظر : الكتاب (٢٣١/٣) وحاشيتها رقم ٢، أصول ابن السراج (٩١/٢)،

العيبي (٣٥٢/٤)، الأشموني (٢٤٨/٣)، الخزانة (١٥٧/١، ١٥٨) .

(٣) ليس في المطبوع .

(٤) ، (٦) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٢٣١/٣) .

(٥) حكمه الصرف وانظر الكتاب (٢٢٧/٣، ٢٢٨) .

(٦) الكتاب (٢٣٢/٣) .

أبو بكر بن السراج (١) : ياء ثمان "ياء نَسَبٍ" وكان الأصل "ثَمَنِيًّا" مثل "يَمَنِيٍّ" فَحُذِفَتْ إحداهما، وأبدلت منها الألف، كما فعل بـ "يَمَانٍ" و "شَامٍ" وقد كَسَّرَهُ بعضهم عليها فقال (٢) :

يَحْدُو ثَمَانِيَّ مُوَلَعًا بَلَقَاحَهَا

من حَذَفَ الزيادة الأولى في "صحارٍ" في التحقير قال : صُحَيْرٌ، فأثبت الزيادة الآخرة وأَعْلَى، ومن حذف الآخرة أثبت الأولى وأدغم فقال : صُحِيرٌ .  
وناقَةُ جَدُود (٣) : يابسة اللَّبَنِ .

- 
- |     |                      |
|-----|----------------------|
| (١) | الأصول (٩١/٢) .      |
| (٢) | تقدم البيت من قريب . |
| (٣) | الكتاب (٢٣٠/٣) .     |

## باب تسمية المذكر بجمع الإثنين والجميع<sup>(١)</sup>

### البابُ بَيْنُ .

أجاز النحويون إعراب النون في التثنية والجمع السالم إذا وصرفوا الواو إلى الياء قياساً على قول من قال<sup>(٢)</sup> : سَنِينٌ، وَقَسْرِينٌ، وفِلْدُ النون .

وكذلك قاسوا المثنى على "عثمان"<sup>(٣)</sup> وبابه فأعربوا النون وجمها على كل حال مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً .

وقد يجوز إذا أعربت النون أن تترك الواو على حالها كلامهم "قَيْطُونٌ"<sup>(٤)</sup> و"زَيْتُونٌ" و"الْمَاطِرُونُ" و"السَّيْلَحُونُ"<sup>(٥)</sup> . ووجه ما زادت إلى الياء أن العرب زادت الياء والنون في كلامهم في آخر وعجمية، وكثر ذلك / كـ "غَسَلِينَ" و"قَسْرِينَ" ونحوهما، إلا أنَّ "فَعْلِينَ" عشرين في قول من جعل الإعراب في النون فأما الواو والنون فلا تزداد علامتين في السالم المذكر، وَقَلَمُونٌ و"زَرْجُونٌ"<sup>(٦)</sup> كـ "قَرْبُوسٍ"<sup>(٧)</sup> .

قال الأستاذ أبو بكر : "وأما الماطرُونَ والسَّيْلَحُونَ فإنهم سيبويه<sup>(٨)</sup> أنهم ربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم الحروف إذا لم يكن البناء بناءهم .

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٢٣٢/٣) .

(٤) أعجمي معرب وهو بيت في جوف بيت - المخدع - وانظر اللسان (خ) للجواليقي (ص ٥٢٠) .

(٥) في الأصل : سيلحون، بالجيم . والمثبت عن معجم البلدان (٢٩٨/٣ ، ٢٩٩) قرب الحيرة .

(٦) الكتاب (٢٣٣/٣) .

(٧) ، (٨) يريد أن وزنهما فَعْلُولٌ لا فَعْلُونٌ، انظر الكتاب (٢٩١/٤) .

(٩) الكتاب (٣٠٣/٤ - ٣٠٤) .



وأما الجمع الموث السالم فهو بعد التسمية كحالها قبلها، لأنَّ الحركة في التاء<sup>(١)</sup> كالحرف في جمع المذكر، والتنوين كالنون .

وذكر أن من العرب<sup>(٢)</sup> من لا يصرف هذا الجمع بعد التسمية، وتجعل التاء فيه كناء التأنيث كما ذكر .

وقال أبو العباس<sup>(٣)</sup> : من قال : مُسلمين وأعرب النون قال في "مسلمات" إذا سَمِيَ به بغير الصرف ولم ينصب التاء لأن الكسرة فيه كالياء . مشى على مذهب الأخفش، وزعم<sup>(٤)</sup> السيرافي عن بعضهم أنه لا يجوز مع حذف التنوين إلا الإجراء بجميع الحركات كالهاء، وزعم أن عليه<sup>(٥)</sup> كلام سيويه . قال<sup>(٦)</sup> : وأجازه أبو العباس المبرد وأنشدوا<sup>(٧)</sup> :

تخيرها أخو عانات ...

وكلّ، تكلم به العرب . وقال الهذلي<sup>(٨)</sup> :

وما إن رحيق سبَّها التجأ      رُ مِنْ أذرعَاتِ فَوَادِي جَدْرُ  
كذا وقع بخط ابن خالويه .

فأما قوله :

بُعِيدَاتُ مِنْ بَثِّ الْحَدِيثِ الْمُكْتَمِ

(١) في الأصل بالياء التحتية .

(٢) الكتاب (٢٣٤/٣) .

(٣) المقتضب (٣٣١/٣) .

(٤) شرحه على الكتاب (٩٨/٣) .

(٥) ، (٦) شرحه على الكتاب (٩٩/٣) .

(٧) جزء لبّيت للأعشى وهو بتمامه :

تخيرها أخو عانات شهراً      ورجى خيرها عاماً فعاماً

ديوانه (ص ١٩٧)، المقتضب (٣٣٣/٣)، السيرافي على سيويه (٩٩/٣)، أصول ابن

السراج (١٠٧/٢)، كتاب الشعر (١٧٢/١)، الخزانة (٥٦/١)، ويروى ورجى أولها

عاماً فعاماً .

(٨) شرح أشعار الهذليين (١١٥/١)، اللسان : جلد، ذرع، سبي، معجم البلدان : جلد .

فإنه حذف التنوين ضرورة لأنه ليس بعَلَمٍ كأذرعَاتٍ في لغة من لم يصرف.  
وقال أبو العباس أيضاً أنشدني أبو عثمان قال : قال الأعشى<sup>(١)</sup> :  
تخيرها أخو عاناتٍ شهراً  
فلم يصرف "عاناتٍ" .

قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : من قال : أخو عاناتٍ بالكسر ولم ينون لم يقل : رأيت  
عاناتٍ فيفتح، وزعم سيويه أنه لا يفتح التاء في النصب في هذا الموضع .  
قلت : وليس في كلام سيويه ما يدل على ذلك، لانه لم يزد على أن  
قال<sup>(٣)</sup> : "ومن العرب من لا ينون" أذرعَاتٍ" ويقول : هذه قُرَيسِيَّاتٌ كما ترى،  
شبهوها بهاء التأنيث . غير أن قوله "شبهوها" دليل على جَرِّها مَجْرَى ما فيه الهاء في  
الحركات وترك التنوين، والجُرَّة، وأن الحركة في التاء قد خرجت من شبه تاء الجمع.  
قال الفارسي<sup>(٤)</sup> : "وقد زعم بعضهم أنه لا يجوز مع حذف التنوين إلا  
الإجراء بحركاتٍ وتركُ الصرف كالهاء" .

وقول امرئ القيس<sup>(٥)</sup> :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ ...

(١) تمامه :

ورجى خيرها عاماً فعاماً

سبق تخريجه .

(٢) ، (٤) انظر كتاب الشعر (١٧٢/١) .

(٣) الكتاب (٢٣٤/٣) وفيه قريشيات وما في السيرا في غير إعجام يوافق ما في كتابنا وهو  
كذلك في اللسان (قرس) قال : وقريسيات : اسم .

(٥) هو بتمامه :

تنورتها من أذرعَات وأهلها

بيشرب أدنى دارها نظر عالي

ديوانه (ص ٣١)، وانظر : الكتاب (٢٣٣/٣)، المقتضب (٣٣٣/٣)، ابن يعيش

(٤٧/١)، (٣٤/٩)، الخزانة (٥٦/١) .

شاهده فيه : تنوين "أذرعَاتِ" وهو علم كـ "عرفَاتِ" يريد أنه نظر إلى نار  
 محبوبته شوقاً إليها .  
 و"أذرعَاتِ" موضع بالشام .  
 وأشار بذلك إلى بُعد دارها عنه [بحال بينه وبينها] <sup>(١)</sup> .

---

(١) لعل هذا مراد الشارح والكلام في الأصل غير مستقيم وفي الحاشية طمس لم أثبتنه .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب الأسماء الأعجمية

والباب بين .

النيروز<sup>(١)</sup>، ذكره فيما نُقِلَ نكرةً، وهو معرفة بالالف واللام ودونهما، ودخولها عليه دليل على نكرته، لأن العجم لا تعرف الألف واللام، فلمَّا تصرَّف في كلام العرب، عرَّفوه بغير ألف ولام، ثم أدخلوا الألف واللام للغلبة، وليس كإبراهيم ونحوه، مما وقع في كلام العرب علماً، لأنه تمكن في كلامهم، فأجروهُ على حُكْم كلامهم .

وأما "اليسع" فبمنزلة "إبراهيم"<sup>(٢)</sup> وقع في كلام العرب علماً فأدخلت عليه الألف واللام كما دخلت في "اليزيد" و"أم العمرو" .

اعلم أن العجمة لا تكون علة إلا في ما نُقل علماً نحو "إبراهيم"<sup>(٣)</sup> و"إسحاق"<sup>(٤)</sup> ونحوهما . ألا ترى أنك إذا سميت بما تقدم ذكره لم تكن العجمة فيه علة مع التعريف . ووقع هنا "البردج" وهو "البردي"، ووقع "اليرندج"<sup>(٥)</sup> وهو جلود سود، ويقال : "شهريز" بالشين، و"شهريز"<sup>(٦)</sup> بالضم والسين .

و"كذت"<sup>(٧)</sup> "تكاذ" "فعلت" "تفعل" وهو شاذ، لأنه ليس فيه حرف حلق يُفتح له المضارع، وهو من الواو : كاذ، يَكُود، كَوْدًا، ومكَادًا بمعنى هم .

و"هود"<sup>(٨)</sup> عربي، وأدخله مع الأعجمي لیسوی به / الأعجمي فجعلهما بمنزلة واحدة. ٧٣

(١) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٢٣٤/٣) .

النوروز أو النيروز بالفارسية : اليوم الجديد، وهو أول يوم من السنة الشمسية الإيرانية . ويوافق الحادي والعشرين من شهر مارس من السنة الميلادية . وعيد النيروز أكبر الأعياد القومية للفرس . وتُمر شهريز بالضم والكسر - كما في تاج العروس - وبإعجام الشين وإهمالها . وأنكر بعضهم ضم الشين . وهو ضرب من التمر في نواحي البصرة . وانظر المغرب للجواليقي، تحقيق ف . عبد الرحيم (ص ٣٩٧) .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٢٣٥/٣) .

## باب تسمية المذكر بالمؤنث

تفسير الباب ومدارُه على قوله (١) بعد : "واعلم أنك إذا سميتَ المذكرَ بصفةِ المؤنثِ صرفته" ... إلى البيت الذي أنشده (٢) .

لا يخلو الاسم النكرة من أن يكون مذكراً أو مؤنثاً، أو مذكراً تارة ومؤنثاً أخرى نحو اللسان، أو غالباً عليه التذكير نحو "الذراع" (٣)، أو غالباً عليه التأنيث في حال التعريف نحو "هِنْدٍ" و"دَعْدٍ"، كان في التنكير مذكراً فغلب على المؤنث في التسمية به، فعُومِلَ معاملةً الذي غلب عليه التأنيث في النكرة، ولو رُوِيَ في الأصل في حال النكرة لَمُنِعَ الصرف في العلمية كما مُنِعَ "عِدْلٌ" و"قُفْلٌ" و"زَيْدٌ" و"عَمْرُو" في تسمية المؤنث بها .

فإذا سميتَ مذكراً بها اختصَّ بالتأنيث أو غلب عليه منعتَ الصرف، فإذا زاد الاسمُ على الثلاثة فإن سُمِّيَتْ بما استوى فيه التذكير والتأنيث نظرت إلى الذي نقلته منه فإن نقلته من مذكر صرفت، وإن نقلته من مؤنث لم تصرف.

فأما ذراعٌ فالغالب عليه في الاستعمال التذكير لقولهم (٤) : ثوبٌ ذراعٌ و"هذا ذراعٌ" وأنت تريد الثوبَ أو ما تشير إليه، والمعنى هذا ثوبٌ مقدارُ ذراعٍ، وهذا مقدارُ ذراعٍ، فَحُذِفَ المضافُ وأقيِمَ الذراعُ مقامه، وذَكَرَ "الذراعُ" ولم ينو المضاف.

وعلى هذا كلامه (٥) فإذا أشرت إلى العضو المسمى بـ"ذراعٍ" قلت : هذه ذراعٌ فأنت .

(١) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٢٣٦/٣) .

(٢) يريد قول الأعشى :

لها زجل كحفيف الحصا د صادف بالليل ريحا دبورا

ديوانه (ص ٧١)، الكتاب (٢٣٨/٣)، وسيأتي شرحه قريبا .

ورقع في الشرقية بعد قوله : "رَجُلٌ رُبْعَةٌ" و"جَمَلٌ خُجَاءٌ"<sup>(١)</sup> وهو الكثير الضراب والمباضعة .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "ثم وصفت بها المؤنث" . يريد مذهب النسب وقد يحمل على المعنى، وتقدم الكلام على الأبطح والأبرق والأجرع والأجل .  
وقول الأعشى<sup>(٣)</sup> :

لها زجلٌ كحَفِيفِ الحِصَا      دِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحًا دُبُورًا  
شاهده فيه : كونُ الدبورِ صفةً للريح . والزَجَلُ : الصوتُ يصفُ كتيبةً شبه صوتَ ما فيها من السلاح والدروع بصوت الحصادِ إذا جَرَّتْ عليه الدُّبُورُ بالليل، وخص الليل لأن الرياح فيه أقوى وأشهرُ صوتاً، وخص الدبور لِقُوَّتِها عندهم، والحفيف : صوتٌ فيه بُحَّةٌ . ومن جعل هذه الرياح أسماءً منع الصرف . وصرفتُها العربُ لما ذكر سيبويه<sup>(٤)</sup>  
وقول الآخر<sup>(٥)</sup> :

حَالَتْ وَجِيلَ بِهَا وَغَيْرَ آيِهَا      صَرَفُ الْبَلَى تَجْرِي بِهِ الرِّيحَانِ  
رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةً      رِهِمُ الرِّيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ  
شاهده فيه : إضافةُ الريح إلى الجنوب لأنه جعلها اسماً ولذلك أضاف إليها للبيان ولا يضاف إلى الصِّفَةِ إلا نادراً في قولهم : "مسجدُ الجامع" و﴿جَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾<sup>(٦)</sup> ونحوهما .

وأبدل "ريح الجنوب مع الشمال" من "الرَّيْحَانِ" لأن هاتين الرَّيْحَيْنِ هما المتعاقبتان عندهم، ما تمحوهُ إحداهُمَا تُحْيِيهِ الأُخْرَى .

(١) ، (٢) الكتاب (٢٣٧/٣) وفيه ورجل خجاء .

(٣) ديوانه (ص ٧١)، وانظر : الكتاب (٢٣٨/٣) .

(٤) حيث يقول : وإذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته، لأنها صفات في أكثر كلام العرب (٢٣٧/٣، ٢٣٨) .

(٥) من الشواهد المجهولة القائل، وانظر الكتاب (٢٣٨/٣) وحاشيتها رقم ٣، الكامل للمبرد (ص ٦١)، اللسان (حول) .

(٦) سورة القصص : ٤٤ .



وعليه أجاز بعضهم<sup>(١)</sup> : "زيدٌ مع عمروٍ منطلقان" وهو / ضعيف وقد  
يكون منه قوله<sup>(٢)</sup> :

أقولُ لله كالتَّصَحُّ بِنِي وَيِنَّهُ      هل أنت بنا في الحج مُرتَجِلَانِ  
وقال الفراء<sup>(٣)</sup> : "قولُ العرب : الذودُ إلى الذودِ إِبِلٌ" إنه بمعنى مع الذودِ. وهذا  
كقوله عليه السلام<sup>(٤)</sup> : "المرءُ كثيرٌ بأخيه"، فيعملُ الخيرَ في الظرفِ والجارِ والمجرورِ،  
ومنه قولُ الحكمي<sup>(٥)</sup> :

كَأَنَّمَا جِسْمِي إِلَى جِسْمِهِ      غُصْنَانِ ذَا غَضٍّ وَذَا ذَابِلٌ  
فالخيرُ للأولِ وإنِ اختلفَ العملُ .

ومن الشاذِ : "زيدٌ مع عمروٍ منطلقان"، ومما يُؤَنَسُ به قوله<sup>(٦)</sup> :

وما جَرَّمَ وما ذَاكَ السَّوِيقُ ؟

حين استؤنف، والمعنى مع .

يصف في البيتِين داراً أتى عليها حولٌ خاليةٌ فتغيرت رسومُها وعنى "حِيلَ  
بها" أحاطها، والباءُ بمنزلةِ الهمزةِ كأنه أُحيلتَ عما كانت عليه، ومن قال : "به" ردَّه إلى  
الموضع .

والرَّهْمُ : الأمطار الضَّعِيفَةُ، والتَّهْتَانُ : المطر الغزيرُ .

(١) انظر الجني الداني (ص ٣٠٨) .

(٢) هو الفرزدق، والبيت من قصيدته التي مطلعها :

وأطلس عسال وما كان صاحباً      دعوت لتارى مؤهيناً فأتاني

وانظر : ضرائر الشعر (ص ٢٨٢)، الارتشاف (٣/٣٣٤)، وفي أصل الشرح قولها .

(٣) المعاني (٢١٨/١) .

(٤) قطعة من حديث، ضعفه ابن حبان في المجروحين (١/١٨٨، ١٨٩) .

(٥) هو الحسن بن هانئ الحكمي ولم أجده في المطبوع من ديوانه .

(٦) صدره :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرِّمٌ

وهو لزياد الأعجم - وانظر : الكتاب (١/٣٠١)، الشعر والشعراء (ص ٤٣٣)، الكامل

(١/١٩٥)، اللسان (سوق) .

والكَؤُودُ : صفة لقولهم : عقبه كؤودٌ : أي : صعبة المرتقى فيصرف .  
ما يسمى به لأنه مذكر .

وقوله<sup>(١)</sup> : " وهي مشتقة " . يعني مُرْتَجِلَةٌ لم تنقل عن شيء نحو  
سعاد<sup>(٢)</sup>، وزينب<sup>(٣)</sup>، وجيآل<sup>(٤)</sup>، وكذلك قوله<sup>(٥)</sup> : " اشتقت " معناه ارتجلت،  
وعُمان<sup>(٦)</sup> مرتجل .

وقوله<sup>(٧)</sup> : " ولا يُعرفُ إلاَّ علماً مؤنثٌ " دليلُ الارتجالِ، وإنَّما كان  
تأنيثُ الجمعِ كما ذكر، لأنه لم يقع للواحد، فيكون بمنزلة لسانٍ، فلم يُحمل  
تأنيثه على التأنيث الحقيقي وإنما فعل ذلك باللسان وجميع ما أنث من المفردات  
من حيث حمل على التأنيث الحقيقي فصار بمنزلة .

ويريد بقوله<sup>(٨)</sup> : " وليس يختصُّ به واحدُ المؤنثِ " . أنَّ هذا الجمعُ  
يُذكرُ ويؤنثُ ولم يقع للواحد، فيضارعُ المؤنثَ الحقيقي لأنه واحدٌ .

وقوله<sup>(٩)</sup> : " وما تقول في رجلٍ يُسمى بعُنوقٍ " . جَمْعُ عَنَاقٍ، وأفردهُ  
بالذكر من حيث كان جَمْعُ مؤنثٍ، وما تقدَّم جمعُ المذكرِ والباب واحد .

وذهب المبرد<sup>(١٠)</sup> إلى أن الطاغوتَ جمعٌ . ولا يُعلم فعَلَّتْ  
في الجُمُوعِ، وصوابه ما ذكر سيبويه<sup>(١١)</sup> . فأما قوله تعالى<sup>(١٢)</sup> :  
﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوتِ وقد أمروا أن يكفروا به﴾

(١) ، (٢) الكتاب (٢٣٩/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٦) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٢٣٩/٣)، وجيآل : الضبع، وانظر اللسان (جأل) .

(٥) الكتاب (٢٣٩/٣) وفيه : ولكنها اشتقت .

(٩) الكتاب (٢٣٩/٣) .

(٩) الكتاب (٢٤٠/٣) .

(١٠) المذكر والمؤنث (ص ٩٩) .

(١١) نضه : " فأما الطاغوت فهو اسم واحد مؤنث، يقع على الجميع كهيئة للواحد " .

(٢٤٠/٣) .

(١٢) سورة النساء : ٦٠، وذكر في سبب نزولها قصص طويل، وانظر : البحر المحيط

(٢٨٠، ٢٧٩/٣) .

فإن المراد به أبيُّ بن أخطَبَ - واللَّه أعلم - كنى به بالطَّاعُوت وعاد الضميرُ عليه مُفْرَداً. وأما الطَّوَاهِيتُ فجمعٌ لا نظيرَ له في الآحادِ .

والشاء كالإبل والغنم في التأنيث، ألا ترى إلى قولهم : ثلاثٌ من الشاء<sup>(١)</sup> ذكور، غيرَ أن هذا كُلُّه قد صرفه في أول الباب إذا سُمِّيَ به لأنه<sup>(٢)</sup> ثلاثيٌّ، لكنَّه مُثَلَّ به ما لا ينصرف من الرباعيِّ ممَّا زاد إذا كان على الصفة التي ذكر، وقد يُنَّ في الزيادة .

---

(١) الغنم والشاء والإبل : اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والإناث وعليهما جميعاً .

وانظر : الكتاب (٥٦١/٣)، المقتضب (١٨٤/٢) .

(٢) الكتاب (٢٦٣/٣) .

### باب تسمية المؤنث الترجمة

اعلم أنه لا ينصرف من أسماء المؤنث بغير علامة إلا ما ذكر من الثلاثي الساكن الأوسط<sup>(١)</sup> المنقول من النكرة المؤنثة أو ما غلب عليه التأنيث بعد التسمية كهندي<sup>(٢)</sup>، ودغد، غلب على المؤنث بعد التسمية كسعاد<sup>(٣)</sup>، وما سوى ما ذكر من الشرطين لا ينصرف وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط نحو "عدل" و"قفل"، هما بمنزلة<sup>(٤)</sup> "زيد" و"عمرو" و"فضل". وقد نص على ذلك في التسمية بـ"هو" وأشباهها مما يكون مذكراً قبل التسمية، فقال: جاءني هو، ورأيت هو، ومررت بهو فمنع الصرف لأنه<sup>(٥)</sup> مذكر لم يغلب على المؤنث، والأعلام أشد في ذلك منها كزيد وفضل في مواضع منها، أعني ترك صرف مثل قفل وعدل وحبل، وقلت في تسمية المؤنث بها، ويكفي من ذلك شرطه أن يكون مؤنثاً أو يغلب عليه التأنيث، وهذا موضع بديع من كلامه.

ويريد بقوله<sup>(٦)</sup>: "وكانت شيئاً مؤنثاً". أن تكون في حال التنكير قبل التسمية بها مؤنثاً.

وقوله<sup>(٧)</sup>: "أو اسماً الغالب عليه التأنيث" يريد: إذا سُمي به وصار علماً وغلب على المؤنث كهندي، ثم ذكر أمثلة من النوعين، فالنكرة عنز، وقدر، والذي غلب عليه التأنيث بعد العلمية: دغد، وهند، وجمل، ونعم، وقد أحاط العلم بأن هذه الأسماء منقولة من مذكر. فكان ينبغي في القياس ترك الصرف، إلا أنهم راعوا كثرة الاستعمال في التأنيث

(١) ، (٣) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٢٤٠/٣) .

(٢) الكتاب (٢٤٦/٣ - ٢٤٢) .

(٣) الكتاب (٢٤٢/٣) .

(٤) الكتاب (٢٦٢/٣) .

ورفضوا القياس، وعليه كلام الفراء في أسماء بن حارثة أنه "أفعال" ولم / يصرفه<sup>(١)</sup> لأنه ٧٥  
غَلَبَ على المؤنث في التسمية، وسيبويه يجعله "فَعْلَاءً"<sup>(٢)</sup> وقد تقلّم بيانه في الترخيم<sup>(٣)</sup>.  
وقول جرير<sup>(٤)</sup> :

لم تَلَفَّعْ بفضلٍ مِزَرِّها دَعْدٌ ولم تُسَقِّ دَعْدٌ في العَلْبِ

شاهده فيه : صرفُ أَحَدِهِمَا وتركُ صرفِ الثاني، ويحتمل أن يكون  
الشاعر مِمَّنْ يصرفُ أو لا يصرف، فاستعمل لَغَتَهُ ولغَةً غيره وكرَّرَ ذكرها استطابةً له.  
ويريدُ : ليست بدوية فتشتملُ بالأزار للابتدالِ والمهنة، ولا تشربُ في أواني جلودِ  
الابل، ويروى "تَغَذَّ" و"بالعَلْبِ" بالباء . والمعنى واحد . وإعادةُ الأسماءِ بلفظها جائزٌ إذا  
لم تكن في موضع ضمير رابط، كقوله تعالى : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . مَلِكِ النَّاسِ .  
إِلَهِ النَّاسِ﴾ ثم قال<sup>(٥)</sup> : ﴿فِي صُئُورِ النَّاسِ . مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ .  
وعيسى يصرفُ المؤنثَ يسمى بـ "زيدٍ" و "عمرو" وقد ذكره بعدُ وليس  
بقياسٍ كما ذكر<sup>(٦)</sup> .

(١) المبرد : لا يصرف عند أكثر النحويين أسماء بن خارجة لأن أسماء قد اختص به النساء  
حتى لم يكن جمعاً قط، والأجود فيه الصرف إن ترك إلى حالته التي كان فيها جمعاً  
للاسم . المقتضب (٢٦٥/٣، ٢٦٦) . وانظر تعليق الأستاذ عزيمة بحاشية الأولى  
منهما .

(٢) ، (٣) الكتاب (٢٥٨/٢) وكلام ابن خروف مما لم تتضمنه القطعة المتاحة .

(٤) ديوانه (ص ٧٢)، وانظر : الكتاب (٢٤١/٣)، الخصائص (٦١/٣، ٣١٦)، النصف

(٧٧/٢)، ابن عيش (٧٠/١) ، الأشموني (١٥٤/٣)، اللسان (دعد، لفع) .

(٥) سورة الناس : ١-٣، ٦-٥ .

(٦) سيبويه : "فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجوز الصرف هذا قول ابن أبي إسحاق

وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس" وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنها على

أخف الأبنية، وهو القياس، لأن المؤنث أشد ملازمة للمؤنث . (٤٢/٣) .

### باب أسماء الأرضين

أَسْمَاءُ الْأَرْضِينَ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ، غَيْرِ ابْنِكَ تَحْمَلُ عَلَى الْبَلَدِ أَوْ الْمَوْضِعِ أَوْ الْمِصْرِ، أَوْ الْبُقْعَةِ أَوْ الْبَلَدَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ، فَإِنْ حَمَلْتَ عَلَى التَّذْكِيرِ صَرَفْتَ إِنْ لَمْ تَعْرِضْ عِلَّةً تَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ التَّعْرِيفِ، وَإِنْ حَمَلْتَ عَلَى التَّأْنِيثِ مَنَعْتَ الصَّرْفَ غَيْرَ أَنَّ مِنْهَا مَا يَسْتَوِي فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَمِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ، وَمِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّأْنِيثُ، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَنَّثًا، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُذَكَّرًا.

وهذا كله في استعمال العرب، وقد بين أكثر ذلك<sup>(١)</sup>.

وقوله<sup>(٢)</sup>: "وَكَانَ مُؤَنَّثًا، أَوْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْمَوْثُ" .

يريد: كَانَ مُؤَنَّثًا فِي الْأَصْلِ فِي نَكْرَتِهِ أَوْ غَلَبَ عَلَيْهِ التَّأْنِيثُ فِي التَّسْمِيَةِ،

كما ذكر<sup>(٣)</sup> في الباب الأول.

وذكر "عُمَانٌ"<sup>(٤)</sup> للتمثيل به، وإلا فهو على أربعة أحرف، ولا سبيل إلى

صرفه، وإنما أراد الثلاثي الساكن الأوسط على الشرطين اللذين ذكر.

ورقع في رواية الرباعي<sup>(٥)</sup> أن قوله تعالى جده<sup>(٦)</sup>: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ

اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾، وهو الصحيح لأنه من قول يوسف وإخوته، والمفسر الذي ذكره هو

الأعمش<sup>(٧)</sup>، وهو صحيح.

(١) الكتاب (٢٤٢/٣) فما بعدها.

(٢)، (٤) الكتاب (٢٤٢/٣).

(٣) الكتاب (٢٤٠/٣).

(٥) ليس في المطبوع.

(٦) سورة يوسف: ٩٩.

(٧) انظر: البحر المحيط (٢٣٤/١، ٢٣٥).

ووقع في الشرقية : ﴿اهبطوا مصر﴾<sup>(١)</sup> قال أبو علي الفارسي : الوجه ألا تكون مصر بعينها لأنهم أمروا أن يدخلوا الأرض المقدسة ومصر ليست منها. وتفسير الفارسي لما وقع في الشرقية خطأ، ولا يصح أن يقول سيبويه (اهبطوا مصر)<sup>(٢)</sup> فينون ثم يقول : أراد مصر بعينها، والصواب ما وقع في الرياحية لأنه أراد المعرفة.

وقوله<sup>(٣)</sup> : "فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً" . يريد الاسم المؤنث الذي وقع علماً على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرف، لأن العجمة تمنع من التأنيث، فينتقل الاسم للعجمة والتأنيث والعلمية، فكان المانع من الصرف العجمة والتعريف، وأخرجه التأنيث من حكم نوح، ولوط حيث كانا مذكرين، وإن نكرت صرفت لزوال التعريف كما تصرف بغداد في النكرة وفيها ثلاث علل، العجمة والتركيب<sup>(٤)</sup> والتأنيث إذا أردت البقعة، وليس منها شيء يمنع إلا مع التعريف، وزادت أذريجان الألف والنون وهي مصروفة في النكرة، فلا معنى لشيء من هذه العلل إلا مع التعريف لما ذكرنا .

وماء<sup>(٥)</sup> الكوفة : سوادها إلى حُلوان، وماء البصران :

(١) سورة البقرة : ٦١، وهي قراءة الحسن والأعمش ووفقاً أيضاً بغير ألف وهي كذلك في مصحف أبي وابن مسعود، وقرأ الجمهور بالتثوين على أن المراد مصر ما من الأمصار، بدليل أنهم دخلوا القرية وأنهم سكنوا الشام بعد التيه أو أن المراد مصر فرعون من إطلاق النكرة مراداً بها المعين .

وانظر : إتحاف فضلاء البشر (١٣/١٣٨)، البحر المحيط (١/٢٣٤، ٢٣٥)، الكتاب (٢٤٢/٣) وحاشيتها رقم ٢ .

(٢) على قراءة الجمهور لآية البقرة السابقة .

(٣) الكتاب (٢٤٢/٣) .

(٤) قيل باغ : بستان وداد رجل وقيل بغ بستان وداد أعطى، وقيل غير ذلك وفيها سبع لغات.

وانظر : معجم البلدان (١/٤٥٦)، العرب (ص ١٩٦، ١٩٧) .

(٥) الكتاب (٢٤٣/٣) .

ووقع في الشرقية : ﴿اهبطوا مصر﴾<sup>(١)</sup> قال أبو علي الفارسي : الوجه ألا تكون مصر بعينها لأنهم أمروا أن يدخلوا الأرض المقدسة ومصر ليست منها. وتفسير الفارسي لما وقع في الشرقية خطأ، ولا يصح أن يقول سيبويه (اهبطوا مصر)<sup>(٢)</sup> فينون ثم يقول : أراد مصر بعينها، والصواب ما وقع في الرياحية لأنه أراد المعرفة.

وقوله<sup>(٣)</sup> : "فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً". يريد الاسم المؤنث الذي وقع علماً على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرف، لأن العجمة تمنع من التأنيث، فينتقل الاسم للعجمة والتأنيث والعلمية، فكان المانع من الصرف العجمة والتعريف، وأخرجه التأنيث من حكم نوح، ولوط حيث كانا مذكرين، وإن نكرت صرفت لزوال التعريف كما تصرف بغداد في النكرة وفيها ثلاث علل، العجمة والتركيب<sup>(٤)</sup> والتأنيث إذا أردت البقعة، وليس منها شيء يمنع إلا مع التعريف، وزادت أذريجان الألف والنون وهي مصروفة في النكرة، فلا معنى لشيء من هذه العلل إلا مع التعريف لما ذكرنا.

وماء<sup>(٥)</sup> الكوفة : سوادها إلى حُلوان، وماء البصرة :

(١) سورة البقرة : ٦١، وهي قراءة الحسن والأعمش ووفقاً أيضاً بغير ألف وهي كذلك في مصحف أبي وابن مسعود، وقرأ الجمهور بالتثنية على أن المراد مصر ما من الأمصار، بدليل أنهم دخلوا القرية وأنهم سكنوا الشام بعد التيه أو أن المراد مصر فرعون من اطلاق النكرة مراداً بها المعين.

وانظر : إتحاف فضلاء البشر (١٣/١٣٨)، البحر المحيط (١/٢٣٤، ٢٣٥)، الكتاب (٢٤٢/٣) وحاشيتها رقم ٢.

(٢) على قراءة الجمهور لآية البقرة السابقة.

(٣) الكتاب (٢٤٢/٣).

(٤) قيل باغ : بستان وداد رجل وقيل بغ بستان وداد أعطى، وقيل غير ذلك وفيها سبع لغات.

وانظر : معجم البلدان (١/٤٥٦)، المعرب (ص ١٩٦، ١٩٧).

(٥) الكتاب (٢٤٣/٣).



وكلا القولين ممكن .

ورقع في الكتاب<sup>(١)</sup> : قال الرباعي<sup>(٢)</sup> : أراب<sup>(٣)</sup> عند المرد، وهو أجود. وقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

ونابغة الجعدي بالرمل بيته      عليه تراب من صفيح موضع

شاهده: إخراج الألف واللام منه وهما للغلبة، وصيره علماً كواسط كان صفة فصير علماً، يصف أنه مات ودفن بالرمل و"الصفيح" الحجارة الواسعة، والموضع: الموضوع عليه، ويروى: من صفيح وجندل . حكاه علي بن سليمان الأخفش . وقول جرير<sup>(٥)</sup> :

ستعلم أننا خير قديماً      وأعظمنا بطن حراء نارا

شاهده : ترك صرف حراء حين جعله اسم بقعة، وهو جبل بقرب مكة يؤقذ الحاج

فيه النار لإطعام الطعام .

ورقع في الكتاب "أضاح"<sup>(٥)</sup> قال بعضهم : وصوابه بالخاء غير معجمة، وليس كما

زعم، بل وقع في كتب اللغويين<sup>(٦)</sup> في باب الخاء المعجمة، وهو موضع بالبادية . وقول العجاج<sup>(٧)</sup> :

ورب وجه من حراء منحني

والصواب أنه لرؤية . شاهده فيه : صرف حراء وهو الأكثر .

(١) الكتاب (٢٤٤/٣) .

(٢) إراب : من مياه البادية، ويوم إراب من أيامهم . معجم البلدان لياقوت، وفي القاموس : "واراب - مثلثة - موضع" .

(٣) هو مسكين الدارمي . ديوانه (ص ٤٩)، وانظر : الكتاب (٢٤٤/٣)، الخزانة (١٠٠/٤، ١٠١)، اللسان (وضع - نبح) .

(٤) لم يرد في ديوانه ولعله من قصيدته التي مطلعها :

ألا حي الديار بسعد أني      أحب لحب فاطمة الديارا

ديوانه (٨٨٦/٢)، والبيت في الكتاب (٣٤٥/٣)، والمقتضب (٣٥٩/٣) .

(٥)، (٦) الكتاب (٢٤٥/٣)، وانظر اللسان (أضخ) . وأضاح : من قرى اليمامة لبني نعيم، وذكره ابن الفقيه في أعمال المدينة . انظر معجم البلدان .

(٧) انظر : الكتاب (٢٤٥/٣)، وهو في ديوان رؤية (ص ١٦٣) ونسبه إليه من قبل السيرافي في شرحه على الكتاب (١٠٤/٤، ١٠٥) .

ووقع في الكتاب<sup>(١)</sup> : هذه قباء، وهذا قباء . فمن قال : هذه، أشار إلى البقعة، ومن قال : بهذا، أراد هذا الجبل قباء، كقولك : هذا هند أي : هذا الشخص هند .

يريد : أن حراء ليس بمعروف في حال التنكير من حيث لم يتقدمه نكرة، وليس مُرتَجَلٍ غلب عليه التأنيث كسعاد، وليس كزَيْنَبٍ مرتَجَلًا للتأنيث .  
ولما كان اللسان<sup>(٢)</sup> على أصله من التنكير يذكّر قوم، ويؤنث آخرون تنزل في لغة من أنث منزلة عناق، وإن نقلته إلى التسمية جرى مجراها .  
ولما كانت قباء وحراء<sup>(٣)</sup> معروفتين لم يسبق لهما نكرة تنزلاً منزلة المذكر سُمِّي به المؤنث في لغة من أنث إذ لم يلحقها تأنيث في اللفظ .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "مشتقين وغير مشتقين لمؤنث من شيء، والأغلبُ عليهما التأنيث" . يريد أنهما مرتَجَلان للمؤنث والمذكر غير مُشتَقَّين لمؤنث من شيء . أي : غير منقولين لمؤنث من شيء، فغلب عليهما التأنيث، أي : فلم يغلب فلم يغلب عليهما التأنيث، والجملة التي هي : "والأغلب عليهما التأنيث" في موضع الحال أي : وليس الغالب عليهما التأنيث كزَيْنَبٍ، فأنت إذا سميت بهما صرفتهما، لأنهما مذكران أوقعنا على مؤنث لم يغلبا عليه، وشبه اللسان في حال التذكير بالَّذَاذِ<sup>(٥)</sup> لأنه مذكر، وشبهها بالَّذَاذَةِ<sup>(٦)</sup> لأنها مؤنث، فاعلمه .

(١) الكتاب (٢٤٥/٣) .

(٢) - (٦) الكتاب (٢٤٦/٣) .

## باب أسماء القبائل

لا تخلو أسماء هذا الباب<sup>(١)</sup> أن تكون للآباء والأمهات، أو للأحياء، والقبائل، فما كان منها للآباء كان كسائر الأسماء المفردة، يمنعها من الصرف ما يمنعها فتقول في القبيلة: هؤلاء بنو فلان وبنو فلانة، وتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه، فيبقى على ما كان عليه من الصرف أو تركه .

ويجوز أن يجعل اسم الأب أو الأم اسماً للقبيلة أو الحي فتصرف إذا أردت الحي إن لم تكن هناك علة تمنع الصرف كتغلب لوزن الفعل والتعريف، وتمنع من الصرف إذا أردت القبيلة .

فإن كانت الأسماء للأحياء والقبائل، لا للآباء والأمهات نحو ثقيف، قريش، ومعد<sup>(٢)</sup> صرفت إذا أردت الحي إن لم تكن مع التعريف علة أخرى تمنع الصرف، وإن أردت القبيلة / لم تصرف ولا يقال في هذا : بنو قريش، ولا بنو ثقيف، ٧٧ ولا بنو معد، وإن كان معدّ أبا القبائل، فالاستعمال على هذا كما ذكر .  
ومنها ما يغلب عليه التذكير، ومنها ما يغلب عليه التأنيث، ومنها ما يتساويان فيهما، وقد بين ذلك كله<sup>(٣)</sup> .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "هذه بنو تميم" أنت بنو لارادة القبيلة .

ورد المبرد<sup>(٥)</sup> صرف سلول، وسدوس وقال : هما مؤنثان، فإذا قلت : بنو سدوس، وبنو سلول، لم تصرف . وأوقعه في ذلك قلة الحفظ . قال محمد بن حبيب في كتاب "مختلِف القبائل"<sup>(٦)</sup> :

(١) الكتاب (٢٤٦/٣) .

(٢) هو معد بن عدنان أبو قبائل ربيعة ومضر، وانظر : الاشتقاق (ص ٣٠، ٣١)، الكتاب

(٢٥٠/٣)، النكت (ص ٨٣٨) .

(٣) الكتاب (٢٤٦/٣) فما بعدها .

(٤) الكتاب (٢٤٦/٣) .

(٥) المقتضب (٣/٢٦٤) .

(٦) مختلف القبائل ومؤلفها لابن حبيب (ص ٢٩٢)، وانظر السيرافي (١٠٦/٤) .

سدوس بن دارم، وسدوس بن ذهل، وفي طيِّء سدوس<sup>(١)</sup> بن أصمَع.  
وعن غيره<sup>(٢)</sup> في نسب بني تميم، سدوس بن دارم، وأمّا سلولُ فقال ابنُ  
حبيب<sup>(٣)</sup> : في قيسِ سلولُ بن مُرّة، وفي قُضاعة : سلولُ بنتُ زيان<sup>(٤)</sup>، وفي خزاعة  
سلولُ بن كعب .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "فإن قلت : لِمَ لم يَقُولُوا : هذا تميم" . نص بنفي التذكير في  
هذه الأسماء في الإخبار عنها والإشارة إليها ومنع من هذا النوع حين احتمل اللبس .  
ألا ترى أنه لو قال : هذا تميم، لا لبس بأفراد الرجل، ولا يكون اللبس في  
القرية لأنها لا توصف بالحي . ومثل ذلك ما لزم من أسماء الجموع الوصف بالجمع  
فرقاً بينه وبين الجنس ولذلك مثل بالقوم لأنه لا تكون صفتهم إلاّ جمعاً وكذلك نسوة،  
وهذا أصل في حذف المضاف، وهو رفع اللبس .

وقولُ أمّ جعفر حُمَيْدَةَ بنتِ النعمان بنِ بَشِيرِ الأنصاريّ في زوجها رُوِّحِ  
بنِ زُبَاع، وخبرها مع أزواجها مشهور<sup>(٦)</sup> :  
بكى الخنزُ من رُوِّحِ وأنكرَ جِلْدَه

وعجّت عجيجاً من جُذامِ المطَارِفِ  
شاهده فيه : تركُ صرفِ جذامٍ لأنها جعلتها اسماً للقبيلة وعجيجاً مصدرٌ  
مؤكّد، وفيه تأكيد المجاز . يريد : تَشَقَّقَتْ، إنكاراً للبس إياها .

- 
- (١) وانظر أيضاً : الاشتقاق (ص ٣٩٥)، الأنساب للسمعاني (٦١/٧) .  
(٢) الاشتقاق (ص ٢٣٤)، السمعي (٥٧/٧) .  
(٣) وانظر أيضاً حاشية ٤ من صفحة الكتاب (٢٤٦/٣) .  
(٤) انظر : المؤلف والمختلف للوراقطي (١٠٨٦/٢) .  
(٥) الكتاب (٢٤٧/٣) ولم ساقطة في أصل الشرح .  
(٦) البيت في الاقتضاب (ص ١١٧، ٣٠٦) منسوب لحميدة، وكذلك السمط (ص ١٨٠)،  
والمخصص (٤٠/١٧)، ومعجم الأدباء (٢٠/١١)، ولم ينسب في الكتاب .  
وانظر الكتاب (٢٤٨/٣)، وحاشيتها رقم ٣، المقتضب (٣٦٤/٣)، النكت  
(ص ٨٣٧)، ما ينصرف (ص ٥٧)، والرواية فيها : نبا الخنز .

وجذامُ قبيلة رَوْح، والجَذْمُ : القطع ويقال : إن جُذاماً لطمَ أخاه لخمًا  
فجذَمَ لخمٌ يده أي : قَطَعَهُ، فلزمه الاسم، والمِطْرَفُ ثوبٌ خَزَّ له عُلْمَانٌ، ويقال : يضم  
الميم وكسرهما.

وبعده :

وقال العَبَاءُ : نحنُ كُنَّا ثِيَابَهُم

وأَكْسِيَةُ مضروحةٌ وقطائفُ

وقول الأخطل<sup>(١)</sup> :

فإن تبخل سدوسٌ بدرهميها فإن الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ

شاهده : تركُ صرفِ سدوسٍ لما أراد القبيلة، وقد تقدم أنه اسم الأب

كتميم.

ويروى أن الأخطل أتى الغضبان بن القُبَعْرَى الشَّيبَانِي بالكوفة فسأله في

حَمَالَةٍ<sup>(٢)</sup> فقال : إن شئت أعطيتك ألفين، وإن شئت أعطيتك درهمين.

فقال ما بال ألفين والدرهمين ؟

قال : إن أعطيتك ألفين لم أعطيك إلا قليلاً، وإن أعطيتك درهمين لم يبق

بكري إلا وأعطاك درهمين، وكتبنا لك إلى إخواننا بالبصرة فلم يبق بها بكري إلا

أعطاك درهمين . فخفت عليهم المؤونة وعظم النيل، قال : فهذه، قال : نجمعها لك

إلى أن ترجع إلينا .

وكتب له إلى سويد السدوسي بالبصرة فأتاه فأخبره بحاجته فقال له : نعم

فأقبل على قومه فقال لهم : هذا أبو مالك قد أتى ويسألکم أن تجمعوا له وقد هجاكم

بقوله :

(١) الكتاب (٢٤٨/٣)، النكت (ص ٨٣٨)، شعره (ص ٣٧٣) ورواية الصدر فيه :

فإن تمنع سدوس درهميها

(٢) الحماله : الدية أو الغرامة يحملها قوم عن قوم .

إذا ما قلت : قد صالحتُ بكراً أبي البغضاء والنسبُ البعيدُ  
الأيامُ .

فقالوا : لاها الله ذاً، لانفعل .

فقال الأخطل :

فإن تبخل سدوسُ ...

وبعده :

تواكلني بنو العلاتِ منهم وغالتُ مالكاُ ويزيدُ غولُ

يريد مالكاُ بن مسمع، ويزيد بن رويم الشيباني .

ويروى :

فإن تمنعُ سدوسُ دِرْهميها

وهو سدوسُ بن شيبان .

وكنى بالريح عن الرجوع إلى بلده استغناءً عنهم، وخص القبول لأنها التي

تردّه من البصرة في الفرات إلى بلده، الجزيرة، حيثُ بنو تغلب قومه.

وأعاد الضمير مؤثراً حين أراد القبيلة، وقبول بدل من طيبة لاصفة، لأنها

من أسماء الريح أو خبر بعد خبر .

وقوله (١) : "لأنك قصدت قصد الأب" يقول : إذا قلت "بنو" في المذكر

صرفت، ولو كان مؤنثاً لم تصرف، ولو لم تقل "بنو" جاز الوجهان كما تقدم .

وقوله (٢) : "وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن" يريد إن لم / تصرف ٧٨

قريشاً وأخواتها جازَ على أن تُريد القبائل .

(١) الكتاب (٢٤٩/٣) .

(٢) الكتاب (٢٥٠/٣) .

وقول عدي بن الرقاع<sup>(١)</sup> :

غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادها

شاهده : ترك صرف قريش على إرادة القبيلة .

والوليد : هو ابن عبد الملك، والمعضلات : الشدائد .

ووقع في شعره :

وكفى قريشاً ما ينوبُ وسادها

فصرف قريشاً . وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

علم القبائلُ من معدٍّ وغيرها أن الجوادَ مُحَمَّدُ بنَ عَطَّارِدِ

شاهده فيه : ترك صرف معدٍّ حين أراد القبيلة، والغالب عليه الصرف كقريش،

ومحمد بن عطارِد أحد تميم وسيدهم في الإسلام .

وقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

ولسنا إذا عُدَّ الحصى بأقلِّه فإنَّ معدَّ اليومَ مُودٍ ذليلُها

شاهده فيه ترك صرف معدٍّ .

يقول : نحن مثل الحصى في الكثرة فلا نهلك لكثرتنا، والمودى الهالك . وقول الآخر<sup>(٤)</sup> :

يَمُدُّ عليهم من يمينٍ وأشْملٍ بحورٍ له من عهدِ عادٍ وتَّبَعَا

شاهده فيه : ترك صرف عادٍ وأراد القبيلة، والأغلب عليه التذكير، لأنه اسم النسي

عليه السلام . وتَّبَع هو أبو كربٍ أقدمُ ملوك اليمن، وقرنه بعادٍ لِقَدَمِهِم، ويريد قَدَمَ

شرفٍ هذا الممدوح .

(١) شعره جمع د. عبد الله الحسيني (ص ٥٣)، وانظر : الكتاب (٢٥٠/٣)، حاشيتها رقم ٤،

النكت (ص ٨٣٩)، المقتضب (٣٦٢/٣)، الحماسة البصرية (١٤٠/١)، اللسان (قرش).

(٢) البيت من الشواهد المجهولة القائل، انظر : الكتاب (٢٥٠/٣)، النكت (ص ٨٣٩)،

المقتضب (٣٦٣/٣)، الإنصاف (ص ٥٠٥) .

(٣) البيت منسوب للأعشى في المقتضب (٣٦٣/٣)، وليس في ديوانه وانظر الحاشية رقم ١ من

الصفحة السابقة، الكتاب (٢٥١/٣) وهو فيه غير منسوب، والإنصاف (ص ٥٠٥) .

(٤) الكتاب (٢٥١/٣) وهو منسوب فيه إلى زهير وليس في ديوانه وانظر : النكت (ص ٨٤٠)،

الإنصاف (ص ٥٠٤) .

وَيَمْدُ يَزِيدُ، وشَبَّهه بالبحر في كثرة جوده، وقول الآخر<sup>(١)</sup> :

لو شَهِدَ عَادَ في زَمَانٍ عَادٍ      لا بَتَزَّهَا مَبَارِكُ الْجِلَادِ  
شاهدنا فيه : تركُ صرفِ عادَ كما تقدم . وسكَّن الهاء من شهد تخفيفاً  
وفيه أربع لغات "شَهِدَ، وشَهِدَ، وشَهِدَ، وشَهِدَ، وهو قياس في حروف الحلق، وسيذكر  
بعد<sup>(٢)</sup> .

ابتزَّها : سلبها، ومباركُ الجِلادِ مُعْتَرِكُ الحرب، ويُروى : مَنَازِلَ الجِلادِ،  
يقول : لو شَهِدَ هذا الممدوح عاداً في وقتها لسلبها وظهر عليها .  
وقوله<sup>(٣)</sup> : "وهذه الأشياء إنما هي آباء" . لا يريد جميع ما ذكر، لأنه قدَّم أنَّ قريشاً،  
وثقيفاً، ومعداً ليسو بآباء، ونص على أنها أسماء<sup>(٤)</sup> أحياء، ودليله قوله<sup>(٥)</sup> : "وقد جاز  
فيها ما جازَ من قريشٍ"، ويريد : القبيلة أو الحي .  
وقول الآخر<sup>(٦)</sup> :

بِحَيِّ نَمِيرِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ      جَمِيعٌ إِذَا كَانَ اللَّثَامُ جَنَادِعَا  
شاهده : وصفٌ حيٍّ بمفردٍ على اللفظ . ومعنى جميع : مجتمعون، وشبه  
اللثامَ بالجنادِ في قتلهم وأذاتهم<sup>(٧)</sup>، وهي ذبابٌ مؤذي . وقيل : مثل العقارب في حجارة  
الضباب، الواحد جُنْدَعٌ، وجُنْدَعَةٌ . وقول الآخر<sup>(٨)</sup> :  
سادوا البلادَ وأصبحوا في آدمٍ

بلغوا بها بيضَ الوجوه فُحُولَا

(١) وهو من الشواهد المجهولة القائل، وانظر : الكتاب (٢٥١/٣) وحاشيتها رقم ٦، النكت

(ص ٨٤٠)، المخصص (٤٢/١٧)، الإنصاف (ص ٥٠٤) .

(٢) انظر : الكتاب (٦٣١/٣) .

(٣)، (٥) الكتاب (٢٥٢/٣) .

(٤) الكتاب (٢٥٠/٣) .

(٦) هو الراعي النميري ديوانه (ص ١٧٧)، وانظر الكتاب (٢٥٢/٣)، اللسان (جندع) .

(٧) في الأصل : (أذيتهم) والأداة الأذى .

(٨) الكتاب (٢٥٢/٣)، النكت (ص ٨٤١)، المخصص (٤٣/١٧)، الدرر (٣٥/١) .



شاهده فيه : جَعَلُ آدمُ قبيلةً وهو اسم الأب، ولذلك رد الضمير عليها مؤنثاً فقال : بها، ولو قال : به لأراد الحي، وكلاهما جائز، ولذلك قال<sup>(١)</sup> : جعله كالحَيِّ والقبيلة . ومُخِلْ عليه قوله : وأصبحوا في آدم، أي في هذه القبيلة، وصرف آدم ضرورة، وهو غير مصروف، أريد به الأب أو الحي أو القبيلة، للوزن والتعريف، وأراد: سادوا أهل البلاد حتى انتهوا إلى آدم . وهناك وقف سُؤدُدهم. أي : لم يجاوزوه بالشرف .

قال الأعلام<sup>(٢)</sup> : أرادَ جميع الناس، وليس كما زعم . وإنما أراد : سادوا الناسَ في جميع الأزمان حتى انتهوا إلى زمن آدمَ وأُمَّتِهِ فصاروا في الشرفِ مثْلَهُمْ فوَقَفَ شَرَفُهُمْ، وكُنِيَ ببيض الوجهِ عَن الكرمِ والشهرة، والفُحُول : السادة، وأصله الفحلُ الكريم يُشَبَّه به الرجلُ الكريمُ . وقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

من سبَّ الحاضرينَ مأربَ إذ      يبنون من دونِ سبيلِ العرما

شاهده فيه : ترك صرف سباً من حيث أرادَ القبيلة كَثْمُودَ وقد نص<sup>(٤)</sup> على أن التأنيث والتذكير فيهما سواء، واستشهد عليه بالآيات<sup>(٥)</sup> بالصرف وترك الصرف، ثم أتبع بالشعر<sup>(٦)</sup> لُيرِيكَ أَنَّ حَكَمَ الشَّعْرِ في ذلك كَحَكَمِ الكلام .

(١) الكتاب (٢٥٢/٣) .

(٢) النكت (ص ٨٤١)، تحصيل عين الذهب (٢٨/٢) .

(٣) للنابعة ديوانه (ص ١٣٤)، وانظر : الكتاب (٢٥٣/٣)، الإنصاف (ص ٥٠٢)، اللسان (دحرج) .

(٤)، (٥)، (٦) انظر : الكتاب (٢٥٢/٣، ٢٥٣) وحواشيها .

والآيات هي الثامنة والثلاثون من الفرقان والعنكبوت قرأ حفص وحمزة من غير تنوين ووقفاً بغير ألف وقرأ الباقون بالتنوين ووقفاً بالألف عوضاً والستون والثامنة والستون من هود والتاسعة والخمسون من الإسراء والسابعة عشرة من فصلت والخامسة عشرة من سبأ وقراءة الجمهور مساكنهم وحمزة وحفص مسكنهم والثانية والعشرون من النمل، وانظر : الإقناع (٧١٩/٢) .

أما الشعر فقد أنشد بيت النابعة السابق وبيت النابعة الجعدي الآتي .

ومأربُ : موضع باليمن، والحاضرُ : المقيم على الماء والعَرِمُ جمع عَرِمَةٍ، وهي السدُّ، ويقال : السَّكْرُ والمَسْنَأَةُ . وقول النابغة الجعدي (١) :

أَضْحَكُ يُنْفِرُهَا الْوَلْدَانُ مِنْ سَبِيٍّ

كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دَفْنِهَا دَجَارِيحُ

شأهذه : صرفُ سَبِيٍّ لأنه أراد الحيَّ، وقول / الأعلام (٢) أراد الحيَّ أو الأبَ ٧٩

فاسدٌ، وكذلك قوله في الأول (٣) : أراد القبيلةَ أو الأمَّ، وليس سبأ من أسماءِ الآباءِ ولا الأمهات، لا يقال، بنو سبأ، كما لا يقال : بنو ثمود، ولا بنو قريش .

وقول المبرد (٤) : إنه شعرٌ، ولا شاهد فيه، لا مكان الضرورة . فيه تَعَسُّفٌ.

ولم يأت به سيبويه إلا بعد النصِّ على جواز الوجهين (٥) فيه في السَّعَةِ، ثم ذكر أنه في الشعر كذلك، وليس بضرورة .

ويُريدُ أنه مرَّ بهذه القبيلة على ناقته في زِيِّ الأعراب، فاجتمع حوله

ولدانهم متعجبين منه مُنْفَرِّين لها، وشبههم بدجاريح الجُعَلِ، وهي كُورُهُ التي يُكَوِّرُهَا، الواحدة دُخْرُوجَةٌ، والدَّفَانِ الجَنِّيَانِ .

(١) الكتاب (٢٥٣/٣)، ديوانه (ص ٢١٧)، النكت (ص ٨٤١) .

(٢)، (٣) النكت (ص ٨٤١) .

(٤) الانتصار (ص ٢٢٨) .

(٥) أي الصرف وعدمه .

## باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة

مادخلٌ عليه الألف واللام في هذا الباب إنما هو نكرة، نحو اليهود<sup>(١)</sup>،  
والمجوس، وهو جمع ليس بينه وبين واحدٍ إلا ياءُ الإضافة<sup>(٢)</sup> كما ذكر.  
ومن لم يَصْرِفْ ولا أدخل الألف واللام، جعله اسماً للقبيلة كمجوس<sup>(٣)</sup>،  
ولا يكونان إلا مؤنثين، والياء فيهما<sup>(٤)</sup> أصلية كالميم في مجوس ولذلك صرفه بعضُ  
الأوس . وجمعه على يُهْدان فجاء به على فَعُول وفُعْلان فقال<sup>(٥)</sup>:

لُنُخْرِجَنَّ يَهُوداً مِنْ مَجَالِسِنَا

فَلَا يُجَالِسُنَا مِنْ بَيْنِهِمْ أَحَدٌ

لم نلف أثنى من اليُهدان منجبة

أخرى المنون ولم يُنَجِبْ لها وَلَدٌ

ولو كان يهودٌ من هَادٍ<sup>(٦)</sup> لم يُجْمَع هذا الجمع البتَّة. وقول امرئ

القيس<sup>(٧)</sup>:

أَحَارِ أَرِيكَ بَرْقاً هَبَّ وَهناً كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُّ اسْتَعَاراً

شاهده تأنيث مجوس، وخص نار المجوس لأنهم لا يغفلون

عن اشتغالها لعبادتهم إياها، وتَسْتَعِرُّ تَتَّقِدُ، ومن رَوَى: "تري

(١)، (٢) سيبويه: وأما قولهم: اليهود والمجوس، فإنما أدخلوا الألف واللام وههنا كما أدخلوها في

المجوسي واليهودي لأنهم أرادوا اليهوديين والمجوسيين، ولكنهم حذفوا ياءَ الإضافة. (٢٥٤/٣).

(٣) الكتاب (٢٥٤/٣) .

(٤) أي: في اليهود ويهود .

(٥) ورد بيت في ديوان خسان (ص ٣٠٢) هو:

أَتَحِبُّ يَهُدَانَ الْحِجَازِ وَدِينَهُمْ عَبْدُ الْحِمَارِ وَلَا تَحِبُّ مُحَمَّدًا

وانظر تاج العروس فقيه: "وقد يجمع يهود على يهدان بضم فسكون".

(٦) في الأصل: (هذا) .

(٧) ديوانه (ص ١٤٧)، وانظر: الكتاب (٢٥٤/٣)، المقرب (ص ٨٨) والبيت مملط بينه

وبين التوأم اليشكري .

يُريقاً" صغره تصغير التعظيم .

وأجاز الأعلام<sup>(١)</sup> تذكير مجوس، وسيبويه قد منعه<sup>(٢)</sup>، وقال الفارسي: إذا سميت رجلاً بمجوس منعه من الصرف لأن سيبويه قد منع أن يكون اسماً للحي، وكذلك يَهُودُ. وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

أولئك أولى من يهود بمدحِهِ إذا أنت يوماً قُلْتَهَا لم تُؤْنَبْ

شاهدُهُ تركُ صرفِ يهودَ للتأنيث والتعريف . وليست الياء للغائب<sup>(٤)</sup> فيكونَ فيها وزنُ

الفعل والتعريف، والمبرد<sup>(٥)</sup> يجعل الياء زائدة، واتبعه عليه جماعة. ويبت الأوسي<sup>(٦)</sup> يرد عليهم

وردً بذلك على سيبويه في البيت وقال: لا شاهد فيه، لأنه لو أراد به الحي لكان غيرَ

مصروف، وقوله غيرٌ سديد لما ذكرنا.

يؤنّب عباس بن مرداسٍ في مدحِهِ بني قُرَيْظَةَ والنضير، ويقول: مدحُ المسلمين أولى،

لأنك لا تُذمُّ على ذلك .

ويعني بقوله في الترجمة: "وكان التأنيث<sup>(٧)</sup> هو الغالب عليها" عُمان

كما تقدم<sup>(٨)</sup>. "وأما نصاري فنكرة"، وقد ذُكرَ في "الجمع بالواو والنون<sup>(٩)</sup>"، وتكسير

الاسم "أنه" جماعٌ نصريٌّ ونصرانٌ وقال: هذا قول خليل<sup>(١٠)</sup>"، ثم قال:

"وأما الذي نُوجِّهُهُ عليه فإنه جاء على نصرانية<sup>(١١)</sup>". وقد قال هنا<sup>(١٢)</sup>:

"لا يستعمل في الكلام إلا بياي الإضافة إلا في الشعر". فنص على مجيئه في الشعر،

(١) تحصيل عين الذهب (٢/٢٨) .

(٢)، (٧) الكتاب (٣/٢٥٤) .

(٣) الكتاب (٣/٢٥٤) وحاشيتها رقم ٤، النكت للأعلام (ص ٨٤٢)، وهو فيه منسوب لرجل

من الأنصار، ما ينصرف (ص ٦٠)، اللسان (هود)، ديوان العباس بن مرداس (ص ٢٩)،

لأن الأنصاري رد عليه .

(٤) في الأصل: (للتأنيث) .

(٥) الانتصار (ص ٢٢٩) .

(٦) يريد قوله السابق: لم نلف أثنى من اليهودان .... البيت .

(٨) الكتاب (٣/٢٤٤) .

(٩)، (١٠)، (١١) الكتاب (٣/٤١١) .

(١٢) الكتاب (٣/٢٥٥) .

وذكر بعد أنه مُتَكَلَّم به في الكلام<sup>(١)</sup>، ذكره في الواو والنون .

وقول النَّمِر بن تَوَلَب<sup>(٢)</sup> :

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ      سَاقِي نَصَارَى قُبَيْلَ الْفِصْحِ صَوَامٍ

شاهده وصف نصارى بصوام .

ومن روى صَوَام - بفتح الصاد - جعله وصفاً لسَاقِي وهو نكرة وليس

النصارى باسم قبيلة ولا حي، وإنما هو من الأسماء التي تُعَرَّف .

يصف ناقةً عُرِضَتْ على الماء فعَافَتْهُ، كما امتنع هؤلاء من أكل ما لا يَحِلُّ

قبل فِصْحِهِمْ، يعني في صِيَامِهِمْ وهو قبل الفِصْح، وهو عندهم بعد الصوم يأكلون فيه

اللحم .

قال أبو الحسن الأخفش سعيد : الفِصْح أَكْلُهُم الطَّعَامَ نَهَاراً كَأَنَّهُمْ

أَفْصَحُوا بِهِ، لا ما قال غيره .

ويروى : قُبَيْلَ الصَّحْ، لأن النصارى إذا نَامُوا لم يأكلوا، لأن الأكل بعد

النوم مُحَرَّمٌ عَلَيْهِمْ . وقوله<sup>(٣)</sup> :

فَعَافَتْ الْمَاءَ أَوْ سَافَتْ بِمِشْفَرِهَا

ثم اسْتَمَرَّتْ سِوَاهُ طَرَفِهَا سَامٍ

وقول الآخر<sup>(٤)</sup> :

فَكَلَّتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا /

كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ

شاهده فيه : جَمْعُ نَصَارَى عَلَى مَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ وَاحِدَهُ

في الكلام، وهو إِمَّا نَصْرَانَةٌ وَنَصْرَانٌ كَنَدْمَانَةٍ وَنَدْمَانٍ، أو على

(١) الكتاب (٤١١/٣) .

(٢) شعره (ص ١١٤)، الكتاب (٢٥٥/٣)، النكت (ص ٨٤٣) .

(٣) شعره (ص ١١٤) .

(٤) لأبي الأحرز الحماني، وانظر : الكتاب (٢٥٥/٣، ٢٥٦، ٤١١)، النكت (ص ٨٤٣)،

الإنصاف (ص ٤٤٥)، اللسان (نصر) .

نَصْرِيٌّ كَمَهْرِيٍّ وَمَهَارِيٌّ، كَمَا جُمِعَتِ الْمَذَاكِيرُ عَلَى مَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ وَاحِدُهُ، وَقِيَاسُهُ  
 مِذْكَارٌ، وَوَاحِدُ الْمَلَامِيحِ عَلَى الْقِيَاسِ مِلْمَحَةٌ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي وَاحِدِهَا ذَكَرٌ، وَلَمْحَةٌ .  
 يَصِفُ نَاقَتَيْنِ أَمَالَتَا رُؤُوسَهُمَا مِنَ الْإِعْيَاءِ، أَوْ عِنْدَ النُّحْرِ وَشَبَّهَهَا بِالنَّصْرَانَةِ  
 فِي صَلَاتِهَا، لِأَنَّهَا تَرْكَعُ وَلَا تَسْجُدُ . يُقَالُ : أَسْجَدَ : إِذَا أَمَالَ رَأْسَهُ، وَسَجَدَ : إِذَا  
 جَعَلَ جَبْهَتَهُ فِي الْأَرْضِ .

## باب أسماء السُّور<sup>(١)</sup>

فأما أسماء السُّور فهي على ثلاثة أقسام : قسمٌ محكيٌّ، وقسمٌ معربٌ، وقسمٌ مركبٌ . فأما المحكيُّ فما وقع في أوائل السُّور من حروف المعجم تجوزُ حكايةُ جميعها مما لم يشبه الأسماء المفردات منها، فتبقى على بنائها، ولا يجوز الإعرابُ وما أشبه المفردَ أعرب، وستين بعد إن شاء الله .

والجمل كَلِّها محكيةٌ إذا سُمِّتَ السورة بها أو أضفتُ السورة إليها نحو : ﴿اقترَبَتِ السَّاعَةُ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَنِ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> . بمنزلة "تَأَبَّطُ شَرًّا" و"بَرَقَ نَحْرُهُ" وكالتسمية بزياداً وعمر<sup>(٦)</sup> .

والقسمُ الثاني : المفرداتُ الأسماءُ المذكورةُ في السُّورِ نحو نوح، ولوط، وهود، ويونس، ويوسف، ومريم .

وتستعملُ على ضربين : أحدهما أن تجعلها أسماءً لنسور من غير حذفٍ مضاف، فتمنعُ الصرفَ كانت مصروفةً في السورة أو لم تكن .  
تقول : هذه هودٌ ونوحٌ ولوطٌ ويونسُ .

والثاني : أن تريدَ حذفَ مضافٍ فتبقيها على ما كانت عليه في السورة من صرفٍ أو تركه، كقولك : هذه هودٌ، ونوحٌ، ويونسٌ، ومريمٌ لأنك لم تجعلها أسماءً للنسور، وإذا خيف اللبسُ فيما حُذِفَ من المضافِ أُجْرِى على أصيله فلم يُحذفِ المضافُ .

(١) الكتاب (٢٥٦/٣) .

(٢) سورة القمر : ١ .

(٣) سورة الإنسان : ١ .

(٤) سورة المزمل : ١ .

(٥) الفاتحة : ٢ .

(٦) الكتاب (٣٣٣/٣) .

والضرب الثالث : التركيب في بعض حروف الهجاء التي في أوائل السور، وهي على ثلاثة أقسام : منها محكي كما تقدم نحو ﴿كهيعص﴾<sup>(١)</sup>، و﴿المص﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿الر﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿المر﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿حم عسق﴾<sup>(٥)</sup> لأنها لا نظير لها في كلام العرب .

ومنها ما يُعَرَّب، وهي الحروف المفردة نحو صاد<sup>(٦)</sup>، وقاف<sup>(٧)</sup>، ونون<sup>(٨)</sup>، أعني الثلاثي، ولا تكون إذا سميت بها إلا مُعَرَّبَةً، فمن اعتقد التذكير فيها منع الصرف إذا سُمِّيَ بشيءٍ منها السورة، ومن اعتقد التأنيث فيها صرف، ولم يُصَرَفْ هذا المثال المذكور كشمس، وقدر، وكذلك ﴿طس﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿يس﴾<sup>(١٠)</sup>، و﴿حم﴾<sup>(١١)</sup> هي محكية إذا أريد حذف المضاف، ومُعَرَّبَةٌ إذا أريد اسمُ السورة ولم تُصَرَفْ، لأنها أشبهت الأسماء الأعجمية نحو هايل<sup>(١٢)</sup>، قايل . ويجوزُ نعتُ جميع ذلك إذا أُلْبِسَ، تقول: قرأتُ (حم) السجدة<sup>(١٣)</sup>. أو ﴿حم﴾ ذات السجدة، ويجوز البناء في كل ما أُعَرِّبَ من هذه الحروف نحو حاميم، وصاد<sup>(١٤)</sup> على الفتح تجعلها كائين غير متمكنة . وقد نص في الباب على ذلك، ولا تجوز الحكاية في الحروف إلا إذا جُعِلَتْ أسماءٌ لمعانيها لا منقولة .

(١) مفتاح سورة مريم .

(٢) مفتاح سورة الأعراف .

(٣) مفتاح سورة يونس، وهود وإبراهيم والحجر .

(٤) مفتاح سورة الرعد .

(٥) مفتاح سورة الشورى .

(٦)، (١٤) مفتاح سورة ص .

(٧) مفتاح سورة ق .

(٨) مفتاح سورة القلم .

(٩) مفتاح سورة النمل .

(١٠) مفتاح سورة يس .

(١١) السور التي أوائلها حم .

(١٢)، (١٥) الكتاب (٢٥٨/٣)

(١٣) يريد سورة فصلت .



وأما المركَّب منها فنحوه : ﴿طسم﴾<sup>(١)</sup> لأن "طاسين" قد صار اسماً مفرداً  
فتركَّبه مع "ميم" فنقول هذه طاسين ميم، ويجوز إضافتها إلى ميم كحضر موت .  
وإذا أردت تركيب ﴿طس﴾ مددت الطاء، لأنك صيرتها اسماً فقلت :  
هذه طاء سين، وفتحت الأول كبلال أباذ .  
وكذلك ﴿طه﴾<sup>(٢)</sup> إن ركبتها في اسم السورة قلت : هذه طاء هاء وطاء  
هاء إن أضفت .

فإن سميت السورة باقتربت<sup>(٣)</sup> قطعت الهمزة، ورددت التاء هاء في الوقف  
فقلت : هذه إقترَبَ، ولم تصرِف، كما تقول : هذه ضَرَبَ<sup>(٤)</sup> في اسم امرأة .  
واستدلالة بالرحمن<sup>(٥)</sup> حسن، لأنه لا يكون اسماً لغير الله كالله . وقول الكمي<sup>(٦)</sup> :  
وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منا تقى مؤعرب  
ويروى : ومؤعرب .

شاهده فيه : جعل حاميم كهليل ولم يصرف، والآية / : ﴿قل لا أسألكم  
عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾<sup>(٧)</sup> .

يخاطب الكمي بني هشام، وكان الكمي متشيعاً فيهم .

يقول : من تأول هذه الآية لم يسعه إلا التشيع في آل النبي ﷺ من  
بني هاشم، وأبدى المودة لهم على تقية كان ذلك أو غير تقية .

(١) مفتاح سورتي الشعراء والقصص، وانظر الكتاب (٢٥٨/٣) .

(٢) مفتاح سورة طه .

(٣) الكتاب (٢٥٦/٣) .

(٤) الكتاب (٢١٠/٣) .

(٥) الكتاب (٢٥٧/٣) .

(٦) الكتاب (٢٥٧/٣)؛ شرح الهاشميات (ص ٤٠)، المقتضب (٢٣٨/١)، اللسان (حمم)، (عرب) .

(٧) سورة الشورى : ٢٣ .

فالتَّقِيُّ الْمُعَرَّبُ : الذي يتقي الله عز وجل، ويبيِّن ما في نفسه مُصَرِّحاً به .  
 والمُعَرَّبُ : هو الذي يُفَصِّحُ بما في نفسه، ويُعَرِّبُ عن مذهبه . ويريد : وجدنا في سورة  
 من الحواميم<sup>(١)</sup> فأضَافَ التي كُنِيَ بها عن السورة إلى حاميم وجعلها اسماً للكلمة،  
 فأعرب كما تقول آل فلانة، ولو حكى ﴿حم﴾ لجاز لأنها اسمٌ لمعناها .  
 ولا يُحرَّك من هذه الحروف التي في أوائل السور شيءٌ، إلا إذا خَرَجَ عن بابه، وقد  
 حَرَّكَهَا بعضهم<sup>(٢)</sup>، كما ذَكَرَ، وأدغم بعضهم، وقرئ<sup>(٣)</sup> بذلك وهو ضعيفٌ لأنها  
 مبنية على غير الدرج، وقول الحِمَّاني<sup>(٤)</sup> :

أَوْ كُتِبَ يُبَيِّنُ مِنْ حَامِيماً قَدْ عَلِمْتَ أَبْنَاءُ إِبْرَاهِيمَا

شاهده فيه ترك صرف حاميم، وحمل بأو ما بعدها على ما قبلها .

ويريد أن ما تضمن القرآن من أمر النبي ﷺ قد علمه أهل الكتاب

وخصَّ سورة ﴿حم﴾ لكثرة القصص فيها والتبيين .

ويريد بأبناء إبراهيم إسرائيل، وهو يعقوب بن اسحاق عليهما السلام .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "لأن النون تكون أنثى" إن سميتها بالحرف لم تصرف .

(١) هي السور التي أوائلها حم كما مر .

(٢) الكتاب (٢٥٨/٣، ٢٥٩) .

(٣) انظر الإقناع (٢٤٤/١ - ٢٤٥) .

(٤) الكتاب (٢٥٧/٣)، النكت (ص ٨٤٤)، تحصيل عين الذهب (٣٠/٢)، شرح أبيات

الكتاب (٣٠٢/٢)، المقتضب (٢٣٨/١)، المخصص (٣٧/١٧)، وقد نسب ابن

السيرافي لرؤية وليس في ديوانه .

(٥) الكتاب (٢٥٩/٣) .

وأجاز في ﴿طسم﴾<sup>(١)</sup> التركيب، كما ذكرنا، وبناءها على الحكاية، ولا يحرك شيئاً من حروفها .

وكتب الأستاذ أبو بكر عليه : هذا كله دليل على أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها .

الفراء<sup>(٢)</sup> : ﴿ص والقرآن﴾ جزمها القراء إلا الحسن فإنه خففها بلا نون لاجتماع الساكنين، بمنزلة من قرأ ﴿يس . والقرآن الحكيم﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿نون والقلم﴾<sup>(٤)</sup>، جعلت كالأداة، كقول العرب : تركته خازَ بازَ، وخازَ بازَ، يخفضان لأن الذي في آخر الحرف ألف، فالخفض مع الألف والنصب مع غيرها، يقولون تركته حيث يث "لأجعلنك في حيص ييص" وذلك إذا ضيق [عليه]<sup>(٥)</sup> وأنشد :

لم تلتحصني حيص ييص لحاص

قال : وضاد، كقولك ذهب<sup>(٦)</sup> واللّه، ونزل واللّه، جواباً مقدماً". وحكى غير ذلك .

وذكر في<sup>(٧)</sup> "نون والقلم" إنها تدغم في الواو، وتظهر، وتخبر الإظهار لنية الوقف على الهجاء، وإن اتصل .

(١) الكتاب (٢٥٨/٣) .

(٢) المعاني (٣٩٦/٢) .

(٣) سورة يس : ١ - ٢ .

(٤) مفتتح سورة القلم .

(٥) تمة من المعاني والبيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي وهو بتمامه :

قد كنت خراجاً ولوجاً صيرفاً

لم تلتحصني حيص ييص لحاص

وانظر ديوان الهذليين (١٩٢/٢) وحاشية رقم ٥ من صفحة المعاني السابقة .

(٦) في المعاني : (وجب واللّه) .

(٧) المعاني (١٧٢/٣) وحاشيتها رقم ٧ .

## باب تسمية الحروف والكلم<sup>(١)</sup>

ذَكَرَ الحُرُوفَ والكَلِمَ من حيث كان المعنى عليهما، ألا ترى أن العربُ  
تَذَكَّرُ إن أرادت الحرفَ، وتَوَنَّثَ إن أرادت الكلمة إذا صَيَّرَتْهَا أَسْمَاءً .

وجميعُ هذا الباب وكلُّ شيءٍ غيرُ مُعَرَّبٍ متى سُمِّيت به لم يكن فيه إلا  
الإعرابُ البتة، فإن جعلت الحروفَ والأفعالَ أَسْمَاءً لمعانيها لا لغيرها جازَ فيها  
الإعرابُ<sup>(٢)</sup> والحكايةُ، وسيذكرها بعدُ، فتقول : ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ، وإنَّ<sup>(٣)</sup> حرفُ  
تأكيدٍ، وجيمٌ ولامٌ وعينٌ من حروفِ الهجاء، فإن أعربتَ قلتَ : ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ،  
وإنَّ حرفُ تأكيدٍ، والجيمُ من حروفِ الهجاء، وعُرِّفَت الجيمُ بالألف واللام لأن جميعَ  
حروفِ الهجاء نَكَراتٌ، ولا يُعَرَّفُ الفعلُ، ولا حروفُ المعاني لأنها معارفٌ تعريفُ  
الجنسِ كَسَامٌ أبرصٌ<sup>(٤)</sup>، أو بالغلبة وسيذكره بعدُ، وعلى هذا مدارُ جميعِ هذه الأبواب،  
فالتأنيثُ فيها محمولٌ على إرادةِ الكلمة، والتذكيرُ على إرادةِ الحرف .

ومما يُؤَنَسُ بهذا قولهم : "صه" و"مه" وأخواتُهُمَا هي أَسْمَاءٌ، وتُتَرَجِّمُ عن  
الأفعالِ، كما تُتَرَجِّمُ هذه عن الكلمات والحروفِ .  
وقول الآخر<sup>(٥)</sup> :

كافاً وميمينَ وسيناً طاسِماً

شاهده فيه : تذكيرُ السينِ على إرادةِ الحرفِ .

شَبَّهَ آثارَ الديارِ بحروفِ الكتابِ على عادتهم في ذلك .

(١) الكتاب (٢٥٩/٣) .

(٢) الكتاب (٢٦٠/٣) .

(٣) الكتاب (٢٦١/٣) .

(٤) الكتاب (٢٦٤/٣) .

(٥) رجز لم يعرف قائله، وانظر : الكتاب (٢٦٠/٣)، النكت (ص ٨٤٥)، تحصيل عين

الذهب (٣١/٢)، المقتضب (٤٠/٤)، المخصص (٤٩/١٧)، ابن يعيش (٢٩/٦) .

والطابيبم : الدارسُ، ويُروى : طامِساً والمعنى واحد، وقال الراعي<sup>(١)</sup> :  
 كما يُبْنَتُ كافٌ تلوحٌ وميمٌها  
 شاهده فيه - أيضاً - تأنيثُ الكافِ على إرادة الكلمة، ومعناه كمعنى  
 الأول. وصدّره :

أهاجتك آياتُ أبانٍ قديمُها

والآياتُ : العلامات .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "وإن سميتها بلغة من أنث كنتَ / بالخيار" . يريد في الصرف ٨٢  
 وتركه كهندٍ، وقد يُحكى في جميع هذا إذا بصّرتَه اسماً لمعناه في الأفعالِ والحروفِ كما  
 تقدّم . وقول أبي طالب<sup>(٣)</sup> :

ليتَ شعري مسافرٌ بنَ أبي عمـروٍ ليتَ يقولُها المحزونُ  
 شاهده فيه إعراب ليتَ حين جعلها اسماً، وأنثَ على معنى الكلمة، وبعده  
 عند أبي إسحاق الزجاج :

كيفَ كانتَ مذاقَةُ الموتِ إذْ مِتَّ وماذا بعدَ المماتِ يكونُ  
 فإن صح كان الاستفهامُ لشعري عُلّقَ عنه وجعلَ مُسافِراً منادى مفرداً  
 مفتوحَ الراء، إِتِّباعاً لحركة النون، ومن رواه بالرفع فعلى الأصل .  
 ويتنصب ابن على النعت، ولا يصلحُ فيه الرفعُ مع كون البيتِ الثاني  
 بعده، وإن لم يثبت البيتُ الثاني بعده كان مسافرٌ مفعولاً لشعري، أي ليتَ علمي خبرَ  
 مسافرٍ، أي : ليتني علمتُ خبره .

(١) ديوانه (ص ٢٥٨)، وانظر : الكتاب (٣/٢٦٠)، النكت (ص ٨٤٦)، المخصص  
 (٤٩/١٧)، ابن يعيش (٢٩/٦) .

(٢) الكتاب (٣/٢٦٠) .

(٣) ديوانه (ص ١٦٨)، الكتاب (٣/٢٦٠، ٢٦١)، النكت (ص ٨٤٦)، الاشتقاق  
 (ص ١٦٦)، الخزانة (٤/٣٨٦)، ونسب في الروض (١/١٧٥) لأبي سفيان .

ومن رفعه جعله خبر ليت، وحذف المضاف والمعنى واحد .  
ومسافر من بني عبد شمس بن عبد مناف كان صاحباً لأبي طالب فمات  
غريباً فرثاه . وقول أبي زبيد<sup>(١)</sup> :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ      إِنَّ لَيْتاً وَإِنْ لَوْ أَعْنَاءُ  
شاهده فيه : إعراب ليت وتضعيف لو حين جعلهما اسمين، وقد بين لم  
ضعفت، وخبر ليت محذوف .

ولم يذكر الاستفهام الذي يغني عن الخبر، وهو معمول شعري وأحسبه  
بعد البيت، ولا يجوز حذفه إلا بدليل عليه . وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

أَلَا أُمُّ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً

بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتِنِي أَوَائِلَهُ

شاهده فيه : تشديد لو حين جعلها اسماً لها .

يقول : لو كنت عالماً بعواقب الأمور لم يفتني من الأفعال ما كنت أعلم  
صلاح عاقبته، فلم تترك أوائلها إلا بجهلي عواقبها .

وأذنبها وأخبرها . وقد حكى ربيع بن أبي الحقيق "لو" في شعر فقال<sup>(٣)</sup> :

دَعْ عَنْكَ لَوْ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ سِوَى      تَسْلِيَةِ اللَّوْمَاءِ لِلجَاهِلِ

ويريد أن جميع الحروف، حروف أبي جاد وحروف المعاني على اختلافها

تذكر وتؤنث<sup>(٤)</sup>، لما ذكرنا .

(١) ديوانه (ص ٢٤)، الكتاب (٢٦١/٣)، النكت (ص ٨٤٦) المقتضب (٣٢٥/١)،

(٢/٤، ٣٢/٤٣)، ابن يعيش (٣٠/٦، ٥٧/١٠) .

(٣) لم يعرف قائله، انظر : الكتاب (٢٦٣/٣)، النكت (ص ٨٤٦، ٨٤٧)، المقتضب

(٢٣٥/١)، ما ينصرف (ص ٦٦)، ابن يعيش (٣١/٦)، الخزائن (٢٨٢/٣) .

(٣) لم أجد هذا البيت في شعر الربيع عند ابن سلام في الطبقات (٢٨١/١، ٢٨٢)، ولم يذكره

أبو الفرج أيضاً ضمن شعره في الأغاني (١٢٨/٢٢، ١٣٠) .

(٤) انظر : المذكر والمؤنث للفراء (ص ٣٦، ٣٧)، المقتضب (٤٠/٤)، المذكر والمؤنث لابن

الأنباري (ص ٥١٤) تحقيق د. عضيمة .

وقد قال في باب إرادة اللفظ بالحرف<sup>(١)</sup> الواحد : فكأنه إذا كان الحرف مضموماً كان عندهم من مُضَاعَفِ الواو، كما صارت لَوْ وأَوْ فهو عندهم من مُضَاعَفِ الواو، إذ<sup>(٢)</sup> كانت فيهن الواوات، وكذلك ما فيه الياء كَفَيْ، وكَيّ . كأنه من مضاعف الياء، فجعلوه من باب قُوَّة، وحَيَّة، ولم يجعلوها من المقصور فيقولوا : هُوَ وَهِيَا .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "كَمَا أَنَّ أَبَوَانِ دَلِيلٌ" ليس فيه حجة لأنه لا يمكن أن تكون الحركة فيه فرعاً لأنها قد استمرت في المفرد، ومثل هذا يحرك بالفتح لأنها أخف الحركات كقولهم دَمَيَان، وأصله فَعَلَّ بسكون العين وليس في حركته دليل أقوى من آباء لأنه أفعال وهو جمع لفَعَل . وجعل<sup>(٤)</sup> الخليل ذُو من المضاعف، وأجراه على الأصل فحرك الذال بالفتح . ووقع في بعض النسخ ذواً<sup>(٥)</sup> في قول الخليل، وهو بيان لقائل ذواً المتقدم، وهو حَسَنٌ لردِّهِمُ المحذوف منه في كُلِّ موضع فقالوا : ذواتاً، وذوات، وأذواء فينبغي أن يردُّوا في التسمية به .

وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يُغَلِّب قول سيبويه، وربما غَلَّبَ قول الخليل وكلاهما قياسٌ وليس في ذَوَا وذَوُوا . والشاهد في قوله تعالى : ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾<sup>(٦)</sup> وتكسيرة على أفعالٍ ومذهب يحيى في المحذوف أن يكون مفتوح العين إلا ما يَنْتُ منه العَرَبُ .

وقوله<sup>(٧)</sup> : "ليس في الكلام حرف آخره ياء" . يريد بالحرف الاسم المتكّن.

(١) الكتاب (٣/٣٢٢٢) .

(٢) في الأصل : إذا .

(٣) ، (٤) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣/٢٦٣) .

(٦) سورة الرحمن : ٤٨ .

وقوله (١) : "لو نَوَّنتُ أُجَحِّفُ بها" ... إلى آخر المسألة .

٨٣ يريد أنهم لو لم يُضَاعَفُوا هذه الحروف للزم الاعتلالُ وحذفُ حرفِ العلة كعَصَا، ورحَى، وعم، وشح، فكنت تقول في لو، وكى، وفي أسماء لو، وكى، وفي، ولو، وكياً، وفيأ، ولو، وكى، وفي، وفي هُوَ، هُوَ، وفي هي، هي، في الرفع وفي النصب والخفض هُوَ، وهياً، وهُوَ / وهي . ثم يعتل كل ذلك

بالحذف، فتبقى الكلمة على حرف واحد مُنَوَّن، وإذا وقفت يذهبُ التنوين، فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن . هذا إذا كان اسماً لمذكر، فإن سُمِّيَ بها مؤنث بقيت على حرفين من غير تنوين، وهذا كله لا سبيل إليه لما فيه من الإجحاف، فعدلوا إلى التضعيف لكونه على قياس كلامهم . واستوى فيه المذكرُ والمؤنثُ (٢) إلا في عدم الصرف من المؤنث كسائر الأسماء .

وقوله (٣) : "أن تكون في الوصل لا يبقى منها إلا حرفٌ واحد" إنما قال في الوصل، لأن بعضَ الفصحاء من العرب (٤) إذا وقف رد ما لم يظهر مع التنوين فيقول : "هذا عَمِي"، و"غازِي" والجيدُ الأكثرُ الحذف .

وأما "ذا" الاسمُ المبهمُ فقد جعله كـ "لا" (٥) لكونه غير متمكّن وقياسه أن يُجرى من المحذوفات لتصغيره، وقد حكى إمالاته . قال : ولم تقل : "ذي" لتلا يشبه "كى" فهو من مُضَاعَفِ الياء على هذا، إلا أنهم لم يجمعوا بين عينه ولا ميمه حين صغروا (٦) .

(١) الكتاب (٢٦٣/٣) . يتحدث عن "في ولو وكى" .

(٢) انظر : المذكر والمؤنث للفراء (ص ٣٦)، ولأبي بكر بن الأنباري (ص ٥١١) فما بعدها، تحقيق د. عضيمة وحاشيتها رقم ٢ .

(٣) الكتاب (٢٦٣/٣) .

(٤) الكتاب (١٨٣/٣) .

(٥) الكتاب (٢٦٤/٣) .

(٦) الكتاب (٤٨٧/٣) .



و"ذَا" مذكر و"تَا" مؤنث، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِنَا مُؤَنَّثًا كَانَ كَهْنَد، وَأَمَّا "فُوك" (١)  
فكما ذكرَ غيرُ أن الشاعر قد قال (٢) :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا

صَيَّرَهُ فِي الشَّعْرِ عَلَى حَالَةٍ لَا يَكُونُ عَلَيْهَا فِي الْكَلَامِ ضَرُورَةٌ وَرُوى عَنْ  
أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : أَرَادَ الْإِضَافَةَ فَحَذَفَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، أَرَادَ وَقَافًا .  
وقوله (٣) : "وَأَجْرِيَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ مُجْرَى ابْنِ مَخَاضٍ" .

يُرِيدُ إِذَا صَيَّرْتَهَا اسْمًا لِكَلِمِهَا جَرَتْ نَكَرَاتِ بِلَا أَلْفٍ وَلَا مَ، وَمَعَارِفَ  
بِهِمَا وَجَرَتْ حُرُوفُ الْمَعْنَى أَعْلَامًا لِكَلِمِهَا، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا غَالِبَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ .  
أَبُو الْحَسَنِ : أَعْلَمُ أَنَّ حُرُوفَ الْمَهْجَاءِ كُلَّهَا مَجْزُومَةٌ وَكَذَلِكَ الْعَدْدُ إِلَّا أَنْ  
تُدْخِلَ حَرْفَ الْعَطْفِ فَتُفَرِّقَ فَتَقُولَ ثَلَاثَةً، وَأَرْبَعَةً، وَخَمْسَةً، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ  
فِي الدَّرَجِ إِلَّا بِنِيَّةِ الْوَقْفِ .

وقوله (٤) : "فَجَاءَتْ كَأَنَّهَا أَصْوَاتٌ يُصَوِّتُ بِهَا" . لَيْسَتْ فِي الْكَلَامِ  
مَوْضُوعًا عَلَى الْوَقْفِ إِلَّا حُرُوفُ الْمَهْجَاءِ وَحَدَّهَا، بِدَلِيلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي آخِرِهَا إِذَا  
قُلْتَ صَاذُ، سَيْنُ، زَايُ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُدْرَجَةً لَتَحَرَّكَتْ أَوْ أَخْرَجَتْهَا كَمَا فَعَلَتْ  
فِي الصَّوْتِ نَحْوَ غَاقٍ .

(١) سيبويه : وسألته عن رجل اسمه فو، فقال : العرب قد كفتنا أمر هذا، لما أفردوه قالوا: فم،  
فأبدلوا الميم مكان الواو، حتى يصير على مثال تكون الأسماء عليه، فهذا البديل بمنزلة  
تثقيل لو ليشبه الأسماء . (٢٦٤/٣) .

(٢) للعجاج في ديوانه (ص ٤٩٢) . وانظر : المقتضب (١/٣٧٥)، إصلاح المنطق (ص ٨٤)،  
المختصص (١/١٣٦ - ١٣٨)، الهمع (١/٤٠)، الخزانة (٣/٤٤٤)، (٤/٤٣٧) .  
وتتمته :

صَهْبَاءُ خَرَطُومًا عَقَارًا قَرْقَفَا

(٣) الكتاب (٣/٢٦٤) .

(٤) في الأصل : واللَّامِ .

(٥) الكتاب (٣/٢٦٥) .

فأما الوقف في العدد فكالوقف في غير المتمكن من الأسماء .

وقال في باب<sup>(١)</sup> إرادة اللفظ بالحرف الواحد : "فأما قاف وياء ونحوهما فإذا حكيتَ بها الحروفَ ولم تُرد أن تَلْفِظَ بها كما حكيتَ بغاق صوت الغراب، وبَقَبُ وقع السيف، بنيتَ كلَّ واحدٍ منهما بناءَ الأسماءِ" . وقد ثَقُلَ بعضهم وضمَّ فقال: قَبُ، ولم يُسَلِّم الصوتَ<sup>(٢)</sup> فكذلك حين حكيتَ الحروفَ حكيتَها ببناءِ بَنَيْتُهُ للأسماءِ، ولم تُسَلِّم الحروفُ كما لم تُسَلِّم الصوتَ، فهذا سبيلُ هذا .

ويريد بقوله : "بناء الأسماء - لأنها عنده ثلاثيةٌ ولذلك قال<sup>(٣)</sup> : ونظيرُ الوقف هنا الحذفُ في - الياء - وأختيها الألف والواو"، يريد حَذْفَهَا من المَعْتَلِ، كما سَكَنْتَ الصحيحَ، وقد تُبْنَى لانتِفَاصِهَا ببناءِ حُرُوفِ المعاني .

وقد حكى<sup>(٤)</sup> في إرادة اللفظ بالحرف أن الخليل - رحمه الله - قال لأصحابه - عندما سألهم فقالوا : قاف، باء - : "إنما جثتم بالاسم ولم تَلْفِظُوا بالحرف"، وقال بعد<sup>(٥)</sup> : "فإنما حكيتَ بها الحروفَ ولم تُرد أن تَلْفِظَ بالحروف". فأراد الخليل بها الاسمَ ولذلك قال<sup>(٦)</sup> : "إنما جثتم بالاسم" . فقد أوقعَ عليها هذه العبارةَ وقال أيضاً في الباب<sup>(٧)</sup> : "وبنيتَ كلَّ واحدٍ منهما بناءَ الأسماءِ" ومما يُؤْنِسُ بهذا قولهم : "صه"، و"مه" فيترجم عن الفعل كما تترجم هذه عن الحروف .

وقوله<sup>(٨)</sup> : "فإن الواحد اسمٌ متمكن" يريد في غير هذا الموضع، وأشْمُوهُ في العدد الضَّمُّ، لأنه في غير العدد، مُعَرَّبٌ كما جعلوا الحركاتِ في بعضِ المبنياتِ مزيةً .

(١) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣/٣٢٢) .

(٢) بعده في الكتاب : كما سمعه .

(٣) ، (٦) الكتاب (٣/٢٦٥)، وانظر حاشيتها رقم ١ فقد أثبتتها المحقق بالياء الموحدة تبعاً لبعض النسخ .

(٤) الكتاب (٣/٣٢٠) .

(٨) الكتاب (٣/٢٦٥) .

وقوله (١) : "وليست هذه الحروف مما يُدرج، وليس أصلها الإدراج"، يقول: هي بمنزلة لا في التسمية بها إلا أنها لم تُبن على الدرَج ولا تُدرَج في الكلام، وإنما هي مبنية على الوقف كما تقدّم . وليس في كون الصوت اسماً شك، ويجوز أن يقال : من الدليل / على أن الصوت اسم لحاق التنوين له، دليلاً على التنكير، وإن ٨٤ لم يرد بغيره . ووقع في بعض النسخ الشرقية تفسير بعد قوله (٢) : "ليست تُدرَج عندهم" (٣)، تقول : "لا تُوصَلُ وحروف المعاني تُوصَلُ" (٤) . ووقع في بعضها في الأصل عوض التفسير: "وإذا قلت : واحد، اثنان، ففيه ثلاث لغات : يقولون : واحد، اثنان، فتقطع الألف، ومنهم من يقول : واحد اثنان، فيصل الألف، ومنهم من يقول : واحد اثنان، فيقطع الألف" . انتهى .

المذهب الأول : على الإعراب، إلا أنه لا يُشَمُّ إلا الضم، وصيرها للوقف، لأنها متمكنة .

والثاني : على الوقف كالصوت .  
والثالث : أجرى فيه الوصل مُجرى الوقف، فحقّق الهمزة في الوصل .  
وبعد قوله (٥) : "لا تقول : لم، ألف"، وزاد في الشرقية : فتحذف الألف من لام، سمعنا من العرب من يقول . وأنشد البيت (٦) .  
وقوله (٧) : "ثلاثة أربعة" (٨) . كذا كتبوه على اللفظ، وفيه النظر إلى الوقف والوصل، فالحركة في الهاء، دليلاً توهم

(١) الكتاب (٢٦٥/٣) .

(٢) الكتاب (٢٦٥/٣) .

(٣) ، (٤) لم يرد في المطبوع والتفسير الذي أشار إليه سيأتي ملخصه بعبارة الشارح .

(٥) ليس في المطبوع .

(٦) يريد قول الراجز :

تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلْفٍ

(٧) الكتاب (٢٦٥/٣)، وفيه ثلاثة أربعة .

(٨) في أصل المخطوط (ثلاثه ربعة)

الدرج والهاء دليل توهُم الوقف، لأنه لما قال : ثلاثة ووقف بالهاء اجتمعت الهمزة مع ساكن قبلها، فتوهُم الدرج، فنقل .

قال النكسائي : اعلم أن العدد بمنزلة حروف الهجاء، إذا لم يتصل بشيء بعده ولم تدخل فيه حرف العطف .

وقوله (١) : "كان يقول : إذا تَهَجَّيت فالحروف حالها كحالها في المعجم". يريد أنها في الهجاء مثلها في حكاية الصوت بالحرف، إذا أردت الحكاية، ولم تُرد اللفظ، وقد ذُكر في (٢) إرادة اللفظ بالحرف .  
وقول الراجز (٣) :

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلِفُ

شاهده فيه : إتيانه بالألف، واللام، على الوقف، غير أنه توهُم الدرج، فنقل حركة الهمزة إلى الميم كـ "ثلاثة أربعة"، وقبله :

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ      تَخَطُّ رِجْلَايَ بِخَطِّ مُخْتَلِفِ  
تُكْتَبَانِ ..... الْبَيْت .

يريد تمشي مشي من رجوع بلا حاجة كسلان غير مستقيم المشي وقيل : أراد تكتب رجلاي في الأرض، أي : رجع بلا حاجة .

(١) الكتاب (٢٦٦/٣) .

(٢) الكتاب (٣٢٠/٣) فما بعدها .

(٣) هو أبو النجم العجلي، وانظر : الكتاب (٢٦٦/٣) وحاشيتها رقم ١، المقتضب (٣٧٢/١)، (٣٥٧/٣)، العقد الفريد (٣٤٧/٦)، الخصائص (٢٩٧/٣)، المغني (٣٩/٢)، شرح شواهد (ص ٢٦٧)، الخزائن (٤٨/١) .

## باب تسميتك الحروف بالظروف

يقول في ... (١) الأعلام على الحروف، أي تصييرها أسماء، لها مجردة من معاني المسمّين بها، فيصير خلفاً اسماً للكلمة أو الحرف . وكذلك "زيد" كان مصدراً ثم صار علماً لشخص .

ويريد بالحروف في الترجمة (٢) : الحروف والكلمات، وقد سمى الكلمات كلها بعد حروفاً، وجميع هذه (٣) الظروف ما خلا قدام ووراء، إذا جعلت شيئاً منها اسماً للكلمة لم تصرفه، وإن جعلته اسماً للحرف صرفته .

ويقال لكل اسم وفعل وحرف : كلمة وحرف، وعلى هذا مدار هذه الأبواب . وذكر كيف (٤) في الظروف، لأنها عنده غير الأول، وإنما هذا على حد قولهم : "أنا في خير وعافية" ونحو ذلك، فجعل ما يطراً عليه من حوادث الدهر ظرفاً له، وكيف متضمنة لجميع ذلك، فالجواب على هذا أبداً مخفوض، والأكثر أن يكون الأول، فيجري الجواب بوجه الإعراب، وقد ذكر الرفع، والنصب في الجواب كقولهم : "صالح" (٥) في جواب : كيف زيد ؟ وصحيحاً في جواب : كيف أصبحت ؟ . وقوله (٦) : "وبمنزلة ما هو جوابه" . يريد مما لم تكن فيه علامة تأنيث وهو مذكر كله إلا كلمتين .

ورد (٧) المبرد قوله (٨) : "وجواب أين كخلف"، وقال (٩) : قد يكون جواب أين الناحية والجهة، وهما مؤنثان، ولم يجهل ذلك سيبويه، وإنما أراد أن الظروف كلها مذكّرة، وقد قدم

(١) في الأصل كلمة لم أتمكن من قراءتها، ورسمها : بعلوله .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٦) ، (٨) الكتاب (٢٦٧/٣) .

(٥) انظر : الكتاب (٤١٧/٢) ، السيرافي (١٨٢/٣) ، معاني الأخفش (٥٣/١) .

(٧) ، (٩) الانتصار (ص ٢٣٠) .

ذلك في أول (١) الباب، ولم يُؤنث منها إلا (٢) اثنتان لدخول الهاء في التحقير، فالغالب في الجواب، الألفاظ التي ليس فيها علامة تأنيث، وجميعها مُذكر إلا ما ذكر، فراعى سيبويه الأكثر ولم يلتفت إلى النادر القليل مع أنه قد ثبت تذكيرها من غير التفات إلى جواب .

وقوله (٣) : "لكان أن تحمله على التذكير أولى" . لوجهين أحدهما: أن التذكير أول، والثاني: أن جميع الباب على التذكير إلا كلمتين . وقوله (٤) : "وكذلك منذ في لغة من رفع لأنها كحيث" يريد في ضم الآخر، وفيه نص أن منذ / يُرفع ما بعدها .

٨٥

وجميع هذه الأشياء إذا صيرتها أسماء، للظروف أعربت لا خلاف في ذلك وهي أجدر بذلك من الحروف .

وقال الأستاذ أبو بكر رحمه الله : "الذي أقول، إنَّ الفعل إذا سُمِّي به فارغاً لحقه الإعراب، وكذلك كلُّ شيءٍ من غير المتمكن، كان منفرداً" . وقد يُحكى قول (٥) ابن مقبل :

أصبح الدهرُ وقد ألوى بهم غير تقولك من قيل وقال

شاهده فيه : إعراب قيل، وقال حين جعلهما اسمين لمعناهما، وقد

حكى فيهما تركهما على الفتح (٦) قبل البيت .

(١) ، (٤) الكتاب (٢٦٧/٣) .

(٢) سيبويه : ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في قديعة ووريدة (٢٦٧/٣) .

(٣) الكتاب (٢٦٨/٣) .

(٥) ملحقات ديوانه (ص ٣٩٢)، وانظر : الكتاب (٢٦٨/٣ - ٢٦٩)، حاشية الأولى منهما رقم ٤، تحصيل عين الذهب (٣٥/٢)، الانتصار (ص ٢٣١)، اللسان (لوى) .

(٦) سيبويه : فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال : إن الله ينهاكم عن قيل وقال . الكتاب (٢٦٨/٣)، وانظر لتخريج الحديث حاشيتها رقم ٣، وانظر أيضاً شرح شواهد الشافية (٣٧/١) .

ورد<sup>(١)</sup> المبرد قول سيبويه : والقوافي مجرورة<sup>(٢)</sup> . قال : لأن القافية موقوفة، وما قبلها يكون مفتوحاً فيكون حكاية فلا شاهد فيه . وهذا تعنيته منه وتكذيب له فيما روى، ألا تراهم قال : والقوافي مجرورة، فتحرز بذلك مما رده، ولا يمتنع في البيت التقيد، لكنه لما رواه بالجر صح له فيه الشاهد، وسيبويه أعلم بما روى<sup>(٣)</sup> وأوثق . يقول : هلكوا وذهب بهم الدهر فلم يبق إلا خبرهم، والحديث بهم .  
وقوله<sup>(٤)</sup> :

[و] لم أسمع به قالاً ولا قِلاً

هو محكي من كلام العرب، وهو الذي أراد .  
وقوله<sup>(٥)</sup> : "مذ شب إلى دب" شاهده فيه : الحكاية والإعراب . يريد :  
مذ شببت إلى أن دبت . وشب، ودب مردودان لما لم يُسم فاعله، ولا يتعديان  
لكنهما نينا للمصدر، أي : مذ شب شببتي إلى أن دب دببتي .  
قال بعضهم : قلت لأبي علي الفارسي : كيف قالوا : مذ شب إلى دب  
وهما لا يتعديان ؟ فقال : هما كشاء، وشئت، يريد : هما ممّا يتعديان تارة، ولا  
يتعديان أخرى . قلت : والتعدي في شب الصبي ودب لا يتصور، والظاهر في شاء أنه  
متعد أبداً.

وقوله<sup>(٦)</sup> : "هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمرو" . هذا نص بأن الاسم غير  
المسمى . وقد ذكر في أول الكتاب أن الاسم قد يُعبر به عن المسمى على السعة، ولا  
يُمتنع أن تعبر بـ"عمرو" عن الحرف أو الكلمة كما فعلت فيما تقدم . تقول : عمرو،

(١) الانتصار (ص ٢٣١) .

(٢)، (٦) الكتاب (٢٦٩/٣) .

(٣) أنظر تحصيل عين الذهب (٣٥/٢، ٣٦) فقد رد الأعلام على المبرد بما يشبه كلام الشارح.

(٤) الكتاب (٢٦٩/٣) وحاشيتها ٣، وهو بيت من الشعر لم ينسب له روايات .

(٥) الكتاب (٢٦٩/٣)، السيرافي (١١٥/٤)، الإنصاف (٥٢٢/٢)، مجمع الأمثال (١/٦٢٨)،

اللسان (دب) .

اسم واقع على مذكر، فإذا أشرت إليه قلت : هذا عمرو، لأنه على ما ينبغي له، وإن أشرت إلى الكلمة أو الحرف، مسطورين قلت : هذا عمرو، وهذه عمرو، على حذف المضاف . فإن جعلت الاسم لها لم تصرف إذا أردت الكلمة .

وقوله (١) : " وأنت تريد هذه الدراهم ألف " . يريد : وأنت تريد هذه الدراهم عدد ألف، وقد جعلها الألف على السعة لا تريد حذف مضاف .

وكلمون وضعفص (٢)، وقريسيات أسماء ملوك للعجم . والكلمون أيضاً أرض . ووقع في الكتاب : ضعفص (٣) بصادين، وصاد وضاد، وهو الصواب لسقوط الضاد . وبقي من حروف الهجاء ستة أحرف : الثاء، والحاء، والذال، والظاء، والغين، والشين، ولم تقع مؤلفة . وإذا كانت قريسيات بمنزلة عرفات جرت في التسمية بها مجزئ عرفات .

وقوله (٤) : " فإنما تكون معارف بالألف واللام " . يريد تجزئ مجزئ الرجل، ولا يكون التعريف الطارئ على الأجناس إلا بالألف واللام . ويجوز إذا جعلت هذا الضرب علماً للكلمة أو الحرف بالألف واللام أجرته مجزئ الحارث، والعباس . وجميع هذا الباب إذا جعلته اسماً لمعناه إن شئت أعربت، وإن شئت حكيت كما ذكر، وإن نقلتها إلى أن تسمى بها غير ما وضعت له أعربت لا غير .

قال أبو العباس (٥) : " وأعلم أن الأفعال والحروف التي جاءت لمعان نحو لو، وليت، وأو حقهن أن يكن معارف لما ذكر لك (٦) . وأما باء، وتاء فسيئلهن أن يكن نكرات " .

(١)، (٢)، (٤) الكتاب (٢٦٩/٣) .

(٣) في المطبوع ضعفص بسين وصاد .

(٥) . المقتضب (٤٢/٤، ٤٣) .

(٦) في الأصل ذكره .



وذكر<sup>(١)</sup> سيبويه رحمه الله قبل أن حروف المعاني جرت كسَام أبرص،  
وحروف الهجاء على حكم ابن مَخَاض .  
الفراء<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وزعم أن  
أصلها أَوَان، حذَفُوا وَغَيَّرُوا .

---

(١) الكتاب (٢٦٤/٣) .

(٢) المعاني (٤٦٨/١) .

(٣) سورة يونس : ٥١ .

## باب ما جاء معدولاً عن حده<sup>(١)</sup>

قسم هذا الباب على خمسة أنواع :

- النداء، واسمٌ للفعل في الأمر، واسمٌ للمصدر، واسمٌ للصفة في النداء وفي غير  
النداء، واسمٌ علم كسفار لماء /، وشواء للجبل، وليس منها مقيسٌ إلا اسمُ الفعل من  
الثلاثي والصفة في النداء من الثلاثي، أيضاً، وجميعها معدولٌ عن مؤنث علم لفظاً أو  
تقديراً، لأن معناها لا يُستعمل في الكلام . وقد بين خمسة الأقسام غاية البيان .  
وقال هنا<sup>(٢)</sup> : اسماً للوصف، كما قال<sup>(٣)</sup> : اسماً للفعل . وقد يجيء  
معدولاً<sup>(٤)</sup> يريد كـ "عمر" علماً . وقول الأعشى<sup>(٥)</sup> :

مناعها من إبل مناعها

وقول الآخر<sup>(٦)</sup> :

تراكها من إبل تراكها

شاهده فيهما كون تراكها ومناعها اسمين للفعل . وقد تقدم البيتان<sup>(٧)</sup> .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٢٧٠/٣) .

(٥) لم أجده في المطبوع من ديوانه، وانظر: الكتاب (٢٧٠/٣، ٢٤٢/١)، وحاشيتهما رقم ١،  
النكت (٨٥١/٢)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٢)، الأمالي الشجرية (١١١/٢)،  
ابن يعيش (٥١/٤)، الانصاف (ص ٥٣٧)، الخزانة (٣٥٤/٢)، المخصص (٦٣/١٧)  
وبعده :

ألا ترى الموت لدى أرباعها

ويروى أما ترى .

(٦) لطفي بن يزيد الحارثي، انظر : الكتاب (٢٧١/٣، ٢٤١/١) وحاشيتهما، النكت  
(٨٥١/٢) ، المقتضب (٣٦٩/٣)، الكامل (ص ٢٦٩)، الأمالي الشجرية  
(١١١/٢، ١٣٥)، الانصاف (ص ٣٠٨) ما بنته العرب على فعال (ص ٨٢)، وبعبده :

ألا ترى الموت لدى أوراكها

ويروى : أما ترى .

(٧) ليس موضعهما المتقدم مما تضمنته القطعة المتاحة من الشرح، وفي الأصل تقدمت .

وقول أبي النجم<sup>(١)</sup> :

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاجِنَا حَذَارٍ

شاهده فيه : **يَكُونُ حَذَارٍ اسماً للفعل** بمعنى احذر . وقول رؤبة<sup>(٢)</sup> :

نَظَارٍ كَيَّ أَرْكَبَهَا نَظَارٍ

شاهده فيه أيضا : **كُونُ نَظَارٍ اسماً لفعل** من الأمر من **نَظَرْتُهُ**، **أَنْظَرْتُهُ**، إذا انتظرته .

والمعنى : انتظرني كي أركبها .

وقول زهير<sup>(٣)</sup> :

وَلِنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتُ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

شاهده فيه **كُونُ نَزَالَ اسماً لـ "انزل"** .

وهو نصٌّ بتأنيث المَعْدُولِ عن الفعل، ويقضي بأنَّ الحُكْمَ في الباب واحدٌ وهو بين .

قوله<sup>(٤)</sup> : "اسماً للفعل كما قال : اسماً للوصف" والمعنى معدولٌ عن اسمِ الفعلِ

مؤنث معرفة، كما كان ذلك في الوصف وغيره . ونَزَالَ : مفعولٌ لم يُسمَّ فاعله .

والمعنى : إذا قيل : نَزَالَ، وهو حكايةٌ في قولٍ من لم يجعل لهذه الأسماء موضعاً من

الإعراب .

يقولُه هَرِمِ بْنِ سِنَانٍ . أي : أَنْتَ ممدوحٌ، إذا لَبِسْتَ

الدَّرْعَ في موضعِ نَزُولِ الأقرانِ بعضهم لبعضٍ، واختلطت أصواتُ

(١) الكتاب (٢٧١/٣)، النكت (٨٥١/٢)، تحصيل عين الذهب (٣٧/٢)، المقتضب

(٣٧٠/٣)، الأمالي الشجرية (١١٠/٢)، الانصاف (ص ٥٣٩)، ما بنته العرب على

فعال (ص ٣٢)، اللسان (حذر) .

(٢) نسب إلى رؤية في الكتاب (٢٧١/٣)، وهو للعجاج في ديوانه (ص ٧٦) وانظر النكت

(٨٥٢/٢)، شرح أبياته لابن السرياني (٢٣١/٢)، المقتضب (٣٧٠/٣)، الكامل

(٦٩/٢)، الأمالي الشجرية (١١٠/٢)، الانصاف (٢٧٨/٢)، الخزانة (٦١/٣) .

(٣) ديوانه (ص ١١٢)، وانظر : الكتاب (٢٧١/٢)، شرح أبياته لابن السرياني (٢٣١/٢)،

المقتضب (٣٧٠/٣)، الكامل (٦٩/٢)، الأمالي الشجرية (١١٠/٢)، الانصاف

(٢٧٨/٢)، الخزانة (٦١/٣) .

(٤) الكتاب (٢٧٠/٣) .

النَّاسُ مِنَ الْجَزَعِ وَصَارُوا فِي مِثْلِ لَحْجَةِ الْبَحْرِ، وَتُمُودِي فِيهِ . وقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

نَعَاءُ ابْنِ لَيْلَى لِلْسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى

وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

شاهده فيه : مثل ما تقدم .

والمعنى : انع ابن ليلى للكرم وحسن الخلق في وقت الشمال التي تبرّد  
الأنامل من شدة بردها .

وقول جرير<sup>(٢)</sup> :

نَعَاءُ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ وَجَرْدَاءَ، مِثْل ..... .

شاهده فيه : كالأول . والمعنى : انع أبا ليلى لهذه الفرس الخفيفة الوثوب .  
و"الجرداء" القصيرة شعر البدن، وبذلك توصف الخيل، وجعلها مثل  
القوس لضموورها من كثرة التصرف في الحروب . و"الحجول" : القيود . يريد أنها  
مذلة منقادة للتقييد . وقد أنشد<sup>(٣)</sup> في المصادر الواقعة موقع أفعالها للكمت :

نَعَاءُ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

لأن "غير" حال، من "نعاء"، وقد يُحمّل على مضمر ينصبه فجعله معدولاً  
عن المصدر، وجعله هنا معدولاً عن الفعل وهذا ممكن فيه أن يقال، لأن فعال في الأمر  
مقيس فجعله هنا قياساً .

(١) للفرزدق في شرح ديوانه (ص ٦١١)، وبلا عزو في الكتاب (٢٧٢/٣)، النكت

(٨٥٢/٢) وحاشيتها رقم ١٨، الانصاف (٥٣٨/٢) .

(٢) ديوانه (ص ١٠٣٣)، وانظر : الكتاب (٢٧٢/٣)، النكت (٨٥٢/٢)، الانصاف

(٥٣٨/٢) وهو بتمامه :

نعاء أبا ليلى لكل طمرة

وجرداء مثل القوس سمح حجوها

(٣) ديوانه (٣٠/٣)، وانظر : الكتاب (٢٧٦/١)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٣)،

الانصاف (ص ٢٧٩)، ابن يعيش (٥١/٤)، اللسان (جذم)، (نعا) .

قال الأستاذ أبو بكر : "وهذه الأسماء كلها محمولة على مُضمَر"، وعليه إنشأه أيضاً فيما ينتصبُ على الفعل المتروك إظهاره :

فَوَيْلٌ لِّمَنِ اتَّبَعَهُ  
نَعَاءُ جُذَامَا

وهو في تقدير الألف واللام ما لم يسمع فيه عِلْمٌ .

فأما قوله (١) :

فَحَمَلْتُ يَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

فإنه عِلْمٌ، ولا يحمل على هذا، لأنه اسمٌ مُتَمَكِّنٌ .

وقد أجاز الأستاذ أبو بكر أن تكون هذه الأسماء التي سُمِّيَتْ بها الأفعال

لا موضع لها كما لأفعال التي عُدِلَتْ عنها، وقد تقدم ذلك .

وجميعها مَبْنِيٌّ، لِنِيَّاتِهَا منَابَ فِعْلِ الأَمْرِ، وَعُدِلَتْ عَنْهُ وَأُجْرِيَ سَائِرُ

الأفعالِ مُجَرَّاهَا، لاجتماعِهَا معها في العدلِ والتأنيثِ والتعريفِ وقلةِ التصرفِ .

وقد ذَكَرَ أَنَّ بِنَاءَهَا على التشبيه (٢)، وبناءها على الحركة والاختصاص

بها. وقولُ النابغة الجعدي (٣) :

فَقُلْتُ لَهَا عَيْشِي جَعَارٍ وَجَرْرِي

بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ اليَوْمَ نَاصِرُهُ

(١) للنابغة وهو في ديوانه (ص ٣٤) وصدره :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خَطِيتِنَا بَيْنَنَا

وانظر : الكتاب (٢٧٤/٣) وحاشيتها رقم ٤، الخصائص (٢٩٨/٢، ٢٦١٩/٣، ٢٦٥)،

الأمالي الشجرية (١١٣/٢)، ابن يعيش (٣٨/١، ٥٣/٤)، الأشموني (١٣٧/١)، الخزانة

(٣٢٧/٦) .

(٢) سيبويه : فهذا كله معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل، لأنه

معدول عن أصله كما عدل نظار وحنار وأشباههما عن حدهن، وكلهن مؤنث فجعلوا

بابهن واحدا . (٢٧٤/٣) .

(٣) شعره (ص ٢٢٠)، وانظر : الكتاب (٢٧٣/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٥٢/٢)،

المقتضب (٣٧٥/٣)، الأمالي الشجرية (١١٣/٢)، المخصص (٦٤/١٧)، اللسان

(جرر)، (جعر) .

شاهده فيه : عدلٌ "جعار" عن الجاعرة، وجعلت صفة للضبع لكثرة جَوَاعِرِهَا، كما قال الآخر<sup>(١)</sup> :

عَشَنَزَرَةٌ جَوَاعِرُهَا ثِيَمَانٌ

فجعل لها ثمان جواعر لسعة الموضع الذي تكون فيه الجواعرُ : وكما قيل لها : "حضاجر" لعظم بطنها . ومعنى "عيثي" : أفسدى، والعيثُ أشدُّ الفساد، و"جعار" أُقيمت مقام الموصوف، وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

لَحِقَتْ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرْبَ الرِّقَابِ وَلَا يُهِمُّ الْمَغْنَمُ

شاهده فيه : كون "حلاق" صفة / قامت مقام الموصوف، وليس شيء من هذه الصفات يتبع موصوفاً، لأنه في معنى ما فيه الألف واللام، فمنزلة منزلة كل<sup>(٣)</sup> إذا لم يتبعها. وتقع "حلاق" على السنة المجديّة، لأنها تحلّق كل شيء من الثّبات، ويقال: حلقتهم حلاق. يراد بها السنة والمنية يقول : لحقتهم المنية على أديبارهم . و"الأكساء" : جَمْعُ "كُسي" <sup>(٤)</sup> . ونَصَبَ ضَرْبَ الرِّقَابِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، بتقدير "تَضْرِبُ رِقَابَهُمْ ضَرْباً" وَلَا يَشْغَلُ عَنْ قَتْلِهِمُ الْمَغْنَمُ . وقول مهلهل<sup>(٥)</sup> :

(١) للأعلم الهذلي أخي صخر العي وعجزه :

فويق زماعها خلد ححول

وانظر : شرح أشعار الهذليين (١/٣٢٢) .

وعشنزرة : غليظة مسنة، الزمعة : التي خلف الظلف مثل الزيتونة، يريد أن خلّقها منتشر وإنما هي جاعرتان .

(٢) للأخزم بن قارب الطائي أو المقعد بن عمرو، وانظر : الكتاب (٢٧٣/٣) وحاشيتها رقم ٤، شرح أبياته لابن السيرافي (٢/٢٦٤)، المقتضب (٣/٣٧٢)، ما ينصرف (ص ٧٤)، الأمالي الشجرية (٢/١١٤)، ابن يعيش (٤/٥٩)، المخصص (١٧/٦٤)، اللسان (حلق) .

(٣) كذا في الأصل وربما كانت منزلة كل وبعض .

(٤) الكسي : مؤخر العجز وقيل مؤخر كل شيء والجمع أكساء . وانظر اللسان (كسا) .

(٥) انظر : الكتاب (٢٧٣/٣)، وحاشية الأولى منهما رقم ٦ شرح أبياته لابن السيرافي (٢/٢٤٢)، النكت (٢/٨٥٣)، المقتضب (٣/٢٧٣)، الأمالي الشجرية (٢/١١٤)، المقرب (٢/٥٨)، المخصص (١٧/٦٤) .

ما أُرَجِّى بالعيش بعد ندامي      قد أراهم سُقُوا بكأسِ خَلَاقٍ  
شاهده فيه كالذي قبله .

ومعنى البيت يَبِينُ . وقوله<sup>(١)</sup>: "لأنهم شَبَّهوها بها في الفعل" . نص يحمل  
سائر الأقسام على اسم الفعل . وقوله<sup>(٢)</sup>: "لأنه لم يقع موقع الفعل" تبين بغرضه في  
"نزال" .

وقد ذكر فيما ينتصب على المدح<sup>(٣)</sup>: "ولو كان شيء من هذا نكرة لم  
يكن مجروراً، لأنها لا تُجرُّ في النكرة" . فهذا نص بأنها لا تكون إلا معرفة كما تقدم،  
إلا أن بداد معرفة واقع موقع النكرة، لأنه مصدر واقع موقع الحال كحماد<sup>(٤)</sup> .  
وقول النابغة<sup>(٥)</sup>:

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا يِينَنَا      فحملتُ برّةً واحتملتُ فَجَارٍ  
شاهده فيه : كون "فجار" مصدراً، معدولاً عن مؤنث، كأنه معدول عن  
"فَجْرَة" .

قال ابن الجني<sup>(٦)</sup> في "خصائصه" : "إنما مثل بالألف واللام لأن فَجْرَة غيرُ  
معهود في كلامهم، فمثّل بما لا يُعْلَمُ"، وأول بيت النابغة أن العدل في المصادر قد يكون  
عن الأعلام مثله في الأسماء غير المصادر . يقوله النابغة لزراعة<sup>(٧)</sup> : وكان قد عرض عليه  
وعلى قومه أن ينقضوا ما بينهم وبين بني أسد، من الحلف فأبى النابغة، فجعل ما دعا  
إليه فُجُوراً، وخطته التي وقى بها برّة .

(١) ، (٢) الكتاب (٢٧٤/٣) .

(٣) الكتاب (١٩٨/٢) .

(٤) في الأصل كحمدك وفي اللسان "وقولهم حماد لفلان، أي حمدا له وشكراً" .

(٥) ديوانه (ص ٣٤)، الكتاب (٢٧٤/٣) وحاشيتها رقم ٣، شرح أبياته لابن السيرافي

(٢١٦/٢)، الخصائص (٢٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥)، الأمالي الشجرية (١١٣/٢)، ابن

يعيش (٣٨/٢١، ٥٣/٤)، الخزانة (٦٥/٣)، العيني (٤٠٥/١) .

(٦) الخصائص (٢٦١/٣)

(٧) هو زراعة بن عمرو الكلابي .

وزعم بعضهم أنه يقال : فعلتُ في الخير، وافتعلتُ في الشرِّ، وهو دعوى.  
 أنَّ العربَ تقولُ : كَسَبْتُ المالَ واكْتَسَبْتُهُ، وَقَدَرْتُ على الشيءِ، واقتَدَرْتُ عليه . واللهُ  
 تعالى يقول (١) : ﴿تَوَدَّى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ . وقال (٢) :  
 ﴿وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ وهو في القرآن كثير .

وقولُ حُمَيْدٍ (٣) الأرقط :

فقلتُ امْكُثِي حتى يسارَ لعلنا نَحُجَّ معاً قالت أعماماً وقابله

شاهده فيه : عدلُ يسار عن اليسرة أو الميسرة .

يقولُه لزوجِه، وقد سألتُه الحجَّ فقال : اصْبِرِي حتَّى نَيْسَرَ وكان مُقْبِلاً  
 فقالت له مُتَعَجِّبَةً من قوله منكرة له : ائْمَكْتُ عاماً وقابله، أي : هذا العام والذي  
 بعده. يقال : قَبْلَ وَأَقْبَلَ، وَدَبَرَ، وَأَدْبَرَ، وقرئ (٤) : ﴿إِذَا أَدْبَرَ﴾ : ﴿إِذَا دَبَرَ﴾ .

وقبله :

تُحَرِّضُنِي الذَّلْفَا على الحجِّ ويلها

وكيفَ نَحُجُّ الْبَيْتَ وَالْحَالُ حَائِلُهُ

فقلت ... البيت .

وبعده :

لعلَّ مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ سَتَنْحَلِّي  
 وَعَلَّ إِلَهَ النَّاسِ يُؤَلِّيكِ نَائِلُهُ

(١) سورة الشورى : ٢٢ .

(٢) سورة الشورى : ٢٣ .

(٣) ديوانه (ص ١١٧)، الكتاب (٢٧٤/٣) وحاشيتها رقم ٥، شرح أبياته لابن السيرافي  
 (٢/٣١٦ - ٣١٧)، الأمالي الشجرية (٢/١١٣)، ابن يعيش (٤/٥٥)، اللسان (يسر)،  
 الخزانة (٦/٣٢٧) .

(٤) سورة المدثر : ٣٣ .

قرأ نافع وحفص وحمزة "إذ" بإسكان الذال وبهمزة قبل الدال وورش يلقي حركة الهمزة  
 على الذال على أصله، جعلوه أمراً قد مضى، فالمعنى والليل إذا تولى يقال دَبَرَ وأدْبَرَ إذا  
 ولى، وقرأ الباقر إذا بآلف بعد الذال بغير همز قبل الدال على معنى انقضى فهو أمر لم  
 يمض . الكشف (٢/٣٤٧) .



وقول الجعدي<sup>(١)</sup>، ويقال هو لابن الخرع :  
 وذكر من لبن المخلق شربةً والخيل تعدو بالصَّعيد بدادٍ  
 شاهدة فيه : عدله عن مؤنث، كأنه قال : تعدو متبددة . وقد ذكر<sup>(٢)</sup>  
 بعد، "وهو معرفة كما كان ثم"، وذكر بعد ذلك "لأن هذا لا يجيء معدولا"<sup>(٣)</sup> . قال  
 كراع<sup>(٤)</sup> : "بدد الشيء تبديداً : أعيا والبدد : الطول . العين<sup>(٥)</sup> : وهو مصدر للأبد،  
 و البدد تباعد ما بين الفخذين إذا كثر لحمها . يقال<sup>(٦)</sup> : رجل أبد وامرأة بداء"،  
 وليس معدولا عن البدد، ولكنه عن مصدر مؤنث والبدد التفرق، ومنه بداد : أي  
 متفرقين، ويقال<sup>(٧)</sup> : إنما ذلك إذا ذهبوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة . قال بعضهم<sup>(٨)</sup> : أراه  
 من استبد فلان بكذا : إذا انفرد به كأنه فارق الجماعة . يقوله للقيط بن زُرارة حين  
 انهزم، وأسير أخوه معبد، غيره بالحرص على الطعام والشراب، ولذلك انهزم . والمخلق :  
 قطع إبل، وسيم بالنار كصفة الحلق . والصَّعيد : وجه الأرض . وقد ذكر<sup>(٩)</sup> بعد أن  
 "جميع هذا الباب إذا سُمي به مذكر لم ينجر" . ثم قال<sup>(١٠)</sup> : "وإذا كان جميع هذا  
 نكرة انصرف"، لأنه لا يجيء، معدولا عن نكرة وذكر أنه معدول عن مؤنث، واستدل  
 عليه<sup>(١١)</sup> بقولهم : "دُعيت نزال" .

وقوله<sup>(١٢)</sup> : "وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث

(١) شعره (ص ٢٤١)، ويروى أيضا لحسان ولعوف بن عطية بن الخرع، وانظر : ديوان  
 حسان (ص ١٠٨)، الكتاب (٢٧٥/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٥٤/٢)، ابن  
 السيرافي (٢٩٩/٢)، المقتضب (٣٧١/٣)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٣)، ابن  
 يعيش (٥٤/٤)، الخزانة (٣٦٤/٦)، اللسان (حلق) .

(٢) الكتاب (٢٧٨/٣) .

(٣) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) الكتاب (٢٧٩/٣) .

(٤) ، (٦) انظر : المجرد (ص ٢٦٠، ص ٢٦١) .

(٥) العين (١٤/٨) .

(٦) ، (٨) انظر : اللسان (بدد) .

(١٢) الكتاب (٢٧٥/٣) .

الذي عُذِلَ عنه " / . يريد مثل كَفَافٍ وبدادٍ، وما أشبه ذلك مما لم يُستعمل منه مؤنث. ٨٨  
وأما مَسَّاسٍ فمعدولة عن المَمَّاسَةِ من قوله تعالى (١) : ﴿لَمْ تُمَاسَّهُنَّ﴾، وكذلك حَمَادٍ،  
وَحَمَادٍ من الجُمُودَةِ والمَحْمَدَةِ، وكَفَافٍ كبدادٍ . ولا يعدل عن مزيد الفعل إلا سماعاً.  
الفراء (٢) في قوله تعالى : ﴿لَا مِسَّاسَ﴾ أي : لا أُمَسُّ ولا أَمَسُّ، قال :  
ويقرأ : "لا مَسَّاسٍ" وهي لغة فاشية من كلامهم مثل ذَرَاكِ ونظارٍ . يريد أَنَّهَا معدولةٌ  
مِثْلُهَا .

وقولُ المتلمس (٣) :

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ حَمَادٍ

شاهده فيه : عدلُ جمادٍ عن الجُمُودَةِ، وحمادٍ عن المحمَّدة ويريد الدعاء  
على امرأة موصوفةٍ بالجمودِ، والبخل . أي : جَمَدًا لَهَا لَا حَمْدًا . وانتصب على  
المصدر بإضمارِ فَعْلٍ . وهو حكايةٌ على حذفِ القول لأنه قد ذكره في قوله :  
وَلَا تَقُولِي، ولم يجعلها اسم فعل حين انتصب على الدُّعَاءِ . وأما قَرَقَارٍ،  
وعرعارٍ، فمذهب سيبويه أنهما معدولان عن قَرَقِرَ وعَرَعِرَ، لأنه قد حكى (٤)  
أنه يقال : عرعتُ وقرقرتُ في الأمرِ، واعتقدَ فيهما العدلَ، بعد التأنيث .  
وحكى أبو عمرو (٥) الفعلُ منهما، وأنهما صوتان غُيِّرَا ولفظ الصوت قَبْلَ التَّغْيِيرِ  
عَارٍ عَارٍ وقَارٍ قَارٍ، فحذفَا، وَغُيِّرَ اللفظُ فقليل : عَرَعَارٍ، وَقَرَقَارٍ، فغُيِّرَا عن

(١) سورة البقرة : ٢٣٦، وهي قراءة حمزة والكسائي بضم التاء والألف، وانظر الإقناع  
(٦٠٩/٢) .

(٢) المعاني (١٩٠/٢)، والكلام على الآية السابعة والتسعين من سورة طه .

(٣) ديوانه (ص ١٦٣)، وانظر : الكتاب (٢٧٥/٣) وحاشيتها رقم ٥ (ص ٢٧٦)، النكت

(٨٥٦/٢)، السيرافي (١١٧/٤)، ابن الشجري (١١٣/٢)، ما ينصرف وما لا ينصرف

(ص ٧٤)، ابن يعيش (٥٥/٤)، الخزانة (٧٠/٣)، اللسان (حمد).

(٤) الكتاب (٢٧٦/٣) .

(٥) في الأصل ابو عمر، وصوابه أبو عمرو بن العلاء وانظر الانتصار (ص ٢٢٣) .

الحكاية، كما غيروا غاقِ صوتَ الغراب بالحركةِ للساكنين .

وقارقار : صوت الريح في السحاب عند هبوبها، والقرقرة : صوت  
الفحل من الإبل . فوعرعار : صوت الصبيان عند اللعب، ومعناه : اجتمعوا . وفيه بُعد  
لتغييره، وزوال بنائه، ولم يُغَيَّر في غاقِ إلا الساكن لما بنوه على الوصل . وفي قول  
سيبويه : عدلُهما عن الرباعي، وقد وجد لهما نظيرٌ وهما دراكٌ من أدرك . وبدارٍ زيدا  
من بادرته لأنه يُقال : بدرتُ إليه، وبادرته فهو من بادرته المتعدية . قال يعقوب :  
وأنشدوا (١) :

بَدَارِهَا مِنْ إِبِلٍ بَدَارِهَا      قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ لَدَى صَغَارِهَا  
وحذفوا الزيادة من حيث كانت من حروف التغيير ولم يمكن ذلك في  
قرقارٍ وعرعارٍ .

وقول أبي النجم (٢) :

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ  
شاهده فيه : عدل قرقارٍ من قَرَقَرٍ، ونوى التأنيث .  
وسيدكر في آخر الباب (٣) أنها معدولة من لفظ فعل الأمر .  
وذكر هنا فَعَالٍ بمعنى الأمر، ومعنى الصفة في النداء وغيره ومعنى  
المصدر وجميعها مبني على الكسر عند جميع العرب . وأما الأعلام من فعالٍ نحو  
شعارٍ وسفارٍ، والغالبة نحو حذامٍ وقطامٍ، فمكسورةٌ عند الحجازيين، وغير مصروفة

(١) التذييل والتكميل لابن حيان ، الجزء الرابع الباب نفسه .

(٢) ديوانه (ص ٩٨)، وانظر : الكتاب (٢٧٦/٣)، تحصيل عين الذهب (٤٠/٢)، ما ينصرف

وما لا ينصرف (ص ٧٧)، المفصل (ص ٧٤)، المخصص (١٠٥/٩)، ابن يعيش (٥١/٤)،

الخزانة (٥٨/٣)، اللسان (قرر) . عجزه :

واختلط المعروف بالإنكار

وقبله :

حتى إذا كان على مطارٍ      يُمناه ويُيسرى على الثَّرَنَارِ

(٣) الكتاب (٢٨٠/٣) .

عند التميميين، من حيث كانت معدولةً عن أعلام، وقد ذكرها في الباب (١). وقوله (٢): "واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سُمِّيَتْ به امرأةٌ لا تخلو التسمية بها من أن تبقى على حالها أو تُغَيَّرَ إلى الإعراب، ولا يخلو أن يُسَمَّى به مذكر أو مؤنث، فإن سُمِّيَ به مذكر أُعْرِبَتْ وَمَنَعَتْ الصرف اتفاقاً لكونها مؤنثةً كعناقٍ في التسمية بها، لأنها لم تُعَدَلْ في حال التذكير، فإن نُكِّرَتْ صُرِفَتْ لزوال التعريف، وإن سُمِّيَ بها مؤنث، فأهل الحجاز يُقَوِّنُونَهَا على بنائها، وبنو تميم يُعَرِّبُونَهَا ولا يصرفون، إلا ما كان في آخره الراء لإرادتهم الإمالة، فإنهم يبقون الأسماء على الكسر لذلك، ويوافقون أهل الحجاز، وقولُ تميم أقيس، لأنهم نقلوا اسماً إلى اسم، ورجعهم إلى الحجازيين فيما فيه الراء يُقَوِّي مذهبهم. وقوله (٣): "فينبغي لفعالٍ التي هي معدولةٌ من أفعل". هذا نصٌ بعَدَلِ فَعَالٍ عن لفظِ الفِعْلِ في الأمر. وقوله (٤): "لأن هذا لم يكن اسماً علماً فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فَعَالٍ محدوداً عنه". يقول: هي معدولةٌ عن المعارف بالألف واللام كالسَّحَرِ، وليست أعلاماً، فإذا سُمِّيَتْ بها لم تُرَدِّ ذلك المعنى لتغيُّره بالتسمية، وتباعدت الأعلام عن مشابهتها للبناء في مذهب بني تميم، إذ كان إنما دخل فيها بمُضَارَعَتِهَا الفعلَ واسمَهُ، وعَدَلُ الاسم عن الفعل بمنزلة عدلِ أَمَسٍ في الرفع في لغة تميم معرباً عن المَبْنِيِّ، وكَعَدَلِ أَخَرَ نَكِرةً عن المعرفة / وقد تَعَدَّلَهُ عن النكرة، لأن الفعل نكرةٌ مذكر، وتنسب التعريف والتأنيث. ويمكن عدله عن

(١) الكتاب (٢٧٩/٣).

(٢)، (٣)، (٤) الكتاب (٢٧٧/٣).

المرّة الواحدة من المصدر في الأمر والنهي، فيكون العدل عن مؤنث، ونصه على غيره .  
 وقوله<sup>(١)</sup>: "بلى هيّ أقوى" . يريد فعال إذا نُقِلَتْ بها أقوى على الإعراب من الفعل إذا  
 نُقِلَ إلى التسمية. والدليل على وجود ذلك في نفوس العرب أن الصفة إذا سُمِّيَ بها  
 روعي فيها بعض الحكم، والفعل لا يُفعل به شيء من ذلك . ألا ترى أنهم إذا نكروا  
 الصفة بعد التسمية بها نحو أحمر منَعُوا الصرف، والفعل إذا سموا به نحو أذهب وتغلب  
 صرفوا في النكرة، وكأنهم لمخوا هذا إلا أنه غلبَ قياس بني تميم . وجعل هنا حذام  
 وقطام من باب حضارٍ وسفارٍ غلبت فصارت أعلاما كعُمَرَ وفاطمة وقاطمة : المُغْتَلِمَة  
 ولم يجعلهما من باب قثامٍ وحلاق حين وجد ما يعطهما عنه علماً في الكلام، ولذلك  
 تجيئ بلا لام . وقوله<sup>(٢)</sup> : "ألا ترى أن بني تميم يقولون : هذه قطام، وهذه حذام" .  
 هذا نصه على إعراب الاسم الغالب، والعلم في حال العدل كما ذكرنا، وقد يكون في  
 قياس عدل آخر أن تعدل المعرفة عن النكرة كما عدلت في آخر النكرة عن المعرفة،  
 وإنما غير بنو تميم في التسمية، لأنهم لا يريدون معنى العدل في التسمية مع أن كُلَّ  
 مبني إذا سميت به أعربته إلا أن تحكى .

ووقع في الشرقية<sup>(٣)</sup> : "والحجازية هي اللغة الأولى القُدمى" وعليها المعنى،

وقول الأعشى<sup>(٤)</sup> :

ومرّ دهرٌ على وبارٍ      فهَلَكْتَ جَهْرَةً وَّبارٍ

شاهده فيه : رفع وبارٍ وفي آخره الراء، وليس جوازه بموقوفٍ

على الشعر كما ذكر الأعلام<sup>(٥)</sup>، بل هو جائز عند (س) في

(١) ، (٣) الكتاب (٢٧٨/٣) .

(٢) الكتاب (٢٧٧/٣) .

(٤) ديوانه (ص ١٩٤)، الكتاب (٢٧٩/٣) وحاشيتها رقم ١، النكت (٨٥٦/٢)، المقتضب

(٥٠/٣)، الأصول (٧٤/٢)، ما ينصرف (ص ٧٧)، الأماي الشجرية (١١٥/٢)، ابن

يعيش (٦٤/٤)، العيني (٣٥٨/٤)، المخصص (٦٧/١٧) .

(٥) تحصيل عين الذهب (٤١/٢) .

في الكلام غير أنه قليل، وقبل البيت :

ألم تروا إرمًا وعَادًا      أودى بها الليل والنهارُ  
ووبارًا: أمة قديمة من العرب العاربة، انقطعت كعادٍ وثمود، ويقال الماء  
في الماء<sup>(١)</sup> . والشعري : نجم . وحق نزال إذا نُكِرَ في بابهِ أن يكون تنوينه كتنوينِ صِه  
ومِه . وقوله<sup>(٢)</sup> : "بل يجعله اسمًا مذكرًا" . يريد عُدِلَ عن بُنْيَتِهِ في المؤنث، ولم يجعله  
وصفًا لمذكر لكنه لما كان لفظه لفظَ المذكر، وكثر غيرُ المعدول للمذكر أجروهُ مُجْراه  
فصرفوا . والذي لا يُدرى أصله أمعدولٌ أم غيرُ معدولٍ لم تُكسّرهُ العرب فتعدّله ولا  
منَعته الصرف فتوثته، ولا علمتُ أصله، فتركته على التذكير وغيرِ العدل . وقوله<sup>(٣)</sup> :  
"لأن الأكثر من هذا البناء، مصروف" . وهو أربعة أقسامٍ لا يُحصى كل قسم منها:  
أحدها : أسماء الأجناس كغزالٍ وقَدَالٍ .

والثاني : صفة كجَوَادٍ .

والثالث : مصدرٌ كذهابٍ .

والرابع : جمعٌ كسَحَابٍ .

ومنَع القياس<sup>(٤)</sup> في العدل من الزائد على الثلاثة إلا مما سُمِعَ كما تقدم،  
ومنَع القياس في فعالٍ إلا في الأمر من الثلاثي، والصفة في النداء، وغيرُ ذلك مسموع .  
وهذا نصُّ بقياسه في الأمر والنداء، قط .

والظاهر منه أنه يَعْدِلُهُ عن الفعل نفسه إلا أنه لا يكون إلا معرفة، وإن  
شئت لم تجعل له موضعاً كما تجعله للفعل إذا ضارع، وإن شئت نصبتها كنصبك  
المصادر المعاقبة .

(١) يفسر قول سيبويه : "مما جاء وآخره راء : سفار وهو اسم ماء، وحضار وهو اسم  
كوكب، ولكنهما مؤنثان كماوية والشعري، كأن تلك اسم الماء وهذه اسم الكوكب".

(٢) (٢٧٩/٣) .

(٣) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٢٨٠/٣) .

قال الأستاذ أبو بكر : وهو القياس .

قلت : وهو قياسٌ بعيد، لأن الذي عُـدِلَ عنه لا موضع له ولم يُضَارِعْ شيئاً. وذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> في الباب ألفاظاً معدولةً من الأقسام كلها . من ذلك دَبَابٍ للضَّبَعِ . أي : دُبِّي، ويقال للظباء إذا وردت الماء بَلَاءً عَبَابٍ وإذا لم تَرِدْ بَلَاءً أَبَابٍ، وركبَ فلانٌ هَجَاجٍ، ويقال : دعني كَفَافٍ أي : تَكْفُ عني وأكفُ عَنْكَ. ونَزَلْتُ بَوَارٍ على الكُفَّارِ، وبَلَاءٍ على أهلِ الكتابِ، وضَرَامٍ للحربِ، وكَلَّاحٍ، وجَدَّاعٍ، وأَزَامٍ للسنةِ الشديدةِ، وسباطٍ للحمَّى وطَمَارٍ للمكانِ المرتفعِ، يقال : هَوَى من طمارٍ ووقع في بناتِ طَبَارٍ وطمارٍ أي في دَوَاهٍ، ورمَاهُ اللَّهُ بينتِ طمارٍ وسيَّئته سبَّةٌ تكون لَرَامٍ أي : لازمةً .

ويقولون لمن يطلع عليهم، وهم يكرهون طُلُعَتَهُ : حَدَادٍ حُدِّيهِ، وكرارٍ حَرَزَةٍ يأخذن بها أزواجهن يقلن يا هَضْرَةَ / اهْضُرِيهِ وياكرار كُرِّيهِ إن أدبرَ فَرْدِيهِ ٩٠ وإن أقبلَ فسرِّيهِ . وفي مثل فشاش فُشِّيهِ من استيه إلى فيه، وقطاطٍ أي أقطعه، ولا تَبْلُ فلاناً عندنا بَلَالٍ أي بَلَّةً وكويته وقاع، وهي سمة على الجاعرتين . وقيل في طُولِ الرأسِ من مُقَدِّمِهِ إلى مُؤَخَّرِهِ . وفي الأعلام سجاج للمُتَنَبِّهَةِ وكسابٍ وعطافٍ لكلبتين، وفشاحٍ للضَّبَعِ، وخضافٍ وسكابٍ لِفَرَسَيْنِ، وعَرَارٍ لبقرزة، ويقال : باءت عرارٍ بكَحْلٍ<sup>(٢)</sup> . وظَفَارٍ لبلدٍ يُنسَبُ إليه الجَزْعُ، وَمَنَاعٍ وهَلَّاعٍ لهضبتين، ووبارٍ، وشَرَّافٍ لأرضين، وَلَصَّافٍ لجَبَلٍ، وبراحٍ للشمسِ، وكُلُّهَا صحيح، وهي من باب اللغة .

(١) المفصل ط / دار الجيل (ص ١٧٥)، شرحه لابن يعيش (٥٣/٤) فما بعدها .

(٢) مثل يضرب لشيتين كل واحد منهما يكون بواء بصاحبه . والبواء : السواء، وهما بقرتان

قتلت إحداهما بالأخرى أي انتطحتا فماتا .

انظر : ابن يعيش (٦٣/٤)، جمهرة الأمثال للعسكري (٢٢٦/١)، اللسان (بوأ) .

### باب تغيير الأسماء المبهمة<sup>(١)</sup>

جميع الأسماء المبهمة لا تُوزن، وأما ما صُغِرَ منها فيوزن في التصغير من حيث صُغِرَ، ولا بُدَّ لهذه الأسماء المبهمة إذا صُغِرَتْ من الألف في آخرها عوضاً مما مُنِعَتْهُ من ضَمِّ الأوَّلِ . فإذا كان الآخر ساكناً زِيدَتْ الألف آخرها، وإن كان متحركاً زِيدَتْ قبل الحرف الآخر نحو ذِيَا وأَلْيَا، ووزن ذِيَا فَيْلَا وكذلك تِيَا، وذهبت عنها تخفيفاً، وكون ياء التصغير ثانية دليل على حذف العين، وشبَّهها بالحروف لمخالفتها الأسماء في التثنية والجمع والتصغير، فلذلك لم تُوزن، ولا رُدُّ إليها ما حُذِفَ منها . و"عه"<sup>(٢)</sup> في التسمية ليس كذلك، لأنك تُرَدُّ إليه ما حُذِفَ منه، وتَزِنُهُ وتُتِمُّهُ في غير هذا اللفظ وتحكم على المحذوف منه، وذا ليس كذلك، فلذلك أجروه في التسمية مُحَرَّجاً<sup>(٣)</sup> "لا" وكأنه لما صَغُرَها على غير حدِّ الأسماء لم تكن عنده مثلها وأنسه في ذلك أن عينها لم تُجْمَع في تكبير ولا تصغير مع لامها .

قال الأستاذ أبو بكر : "وأما لُتْها العربُ طالبة لِيَاءِ ذِيَا المحذوفة فأمكن في التسمية بها ذاءً" .

وقد ذكر في تصغير المبهمة<sup>(٤)</sup> أن ذِيَا محذوفة العين، وذكر في المعتل من<sup>(٥)</sup> هذه الأبواب أنك تقول في عِهْ : وَعِ، ولا تقول : عِيْ، لأنك لا تُلْحَقُهُ بشيءٍ ليس منه بالأسماء، وكذلك لو حقرت<sup>(٦)</sup> شَيْئَةً لقلت : "وُشَيْئَةً" . فعلى هذا تقول : ذاءً .

(١) الكتاب (٢٨٠/٣) .

(٢) ، (٥) الكتاب (٣١٨/٣) .

(٣) الكتاب (٢٨١/٣) .

(٤) الكتاب (٤٨٧/٣) .

(٦) انظر الكتاب (٣١٨/٣ - ٤٤٩ - ٤٥٠) .



واستدل الفراء على أن هذه الأسماء كالحروف بقولهم : ذاء في التسمية كلامٌ وهذا الاستدلال صحيح، لأن سيبويه - رحمه الله - ضعفها<sup>(١)</sup> هنا بوقوعها على كل شيء، وكثرتها في الكلام، وجرئها في التحقير والتثنية والجمع على غير قياس، فأشبهت "لا". ولم يُحذف عين ذيا للياءات، لأنهم قد قالوا : حتى وإنما حُذفت لتغيير الاسم في التصغير وغيره .

وذكر<sup>(٢)</sup> في الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين أن "هذه الحروف وأشباهها التي ليس لها دليل بتحقيق ولا جمع ولا فعل ولا تثنية أنها تجعل ما ذهب منها مثل ما هو فيها، وتضعف"، والمبهمة قد قامت الدلالة عليها بالتصغير غير أنه على<sup>(٣)</sup> غير الحد .

حاء<sup>(٤)</sup> صوت يقال للإبل والآن<sup>(٥)</sup> لغة في ألأء . وألى أيضاً بمعنى الذين موصولة، وحجاً ورُمى<sup>(٦)</sup> معدولان عن حاج ورام، لأنه يقال : حجاً إذا انحرف فهما بمنزلة عمر . وكذا قال المبرد<sup>(٧)</sup>، ويريد بمُشتقين معدولين، وعطف معدولا على مشتقاً، والمعنى واحد لاختلاف اللفظين على جهة التأكيد، ومن قال غاق كسر للساكنين، ومن نَوَّن نَكَر كصه، وقال : تفعل بالذي في التسمية ما تفعل بالمنقوص نحو : عم<sup>(٨)</sup> في الرفع والنصب والخفض .

قال أبو علي<sup>(٩)</sup> : "اللاء، واللائي" التسمية بهما سواء كبازي وباز أحدهما منقوص، والآخر صحيح، وليس أحدهما مقلوباً من الآخر لأنهما قد تكافأ في التصرف، وقد تقدم أنه

(١) سيبويه : "لما كانت مبهمة تقع على كل شيء، وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما

سواها من الأسماء..." . (٢٨٠/٣ ، ٢٨١) .

(٢) الكتاب (٣٦١/٣ - ٣٦٢) .

(٣) الكتاب (٢٨٠/٣ - ٢٨١) .

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٨) الكتاب (٢٨١/٣) .

(٧) ، (٩) انظر التعليقة وتمثيله المتقدم بـ"هار" وشاك وليس ضمن القطعة التي بين أيدينا .

كهارٍ وشاكٍ، والسَّادي مثلُ فاعلٍ من السَّدو، وهو مدُّ اليد، وهو أيضاً التَّمادي في السير، وهو أيضاً لَعِبُ الصَّبِيانِ بالجوزاء ومن سدا الثوب .

وضارى<sup>(١)</sup> من ضَرَى إِذَا تَعَوَّدَ، ووقع<sup>(٢)</sup> في الكتاب : "فيمَن قال اللّاي بالياء، لاءٌ"، وفي الطُّرة<sup>(٣)</sup> فيمن قال : اللاء بالهمز لاءٌ، وهو الصواب .

(ح) في يونس<sup>(٤)</sup> : "الآنَ حرفٌ بنى على الألف واللام ولم يُخَلِّها منه وتركَ

على مذهبِ الصفةِ / لأنه صفةٌ في اللفظِ والمعنى، كما فعلوا بالذي، ومثله قولُ الشاعر:

فان الألاءِ يعلمونكَ مِنْهُمْ كَعِلْمِي مُذْ ظَنُّوكَ ما دُمْتَ أَشْعرا<sup>(٥)</sup>

فأدخل الألفَ واللامَ على ألاءٍ وتركها على خَفَضِها ومثله<sup>(٦)</sup> :

وأُنِّي حُبِسْتُ اليَوْمَ والأَمْسَ قَبْلَهُ ببابك حتى كادت الشمس تغربُ

فأدخل الألفَ واللامَ على أَمْسٍ وتركه على كسره : وقول الكمي<sup>(٧)</sup> :

فلا أعني بذلك أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أريدُ بِهِ الدُّوينا

شاهده فيه: رُدُّ النُونِ التي حُذِفَتْ للإضافة فَجَمَعَهُ غَيْرَ مُضَافٍ وقد جُمِعَ على الأذواء،

وأصل "ذو" ذَوَى، لذلك فتحو الذال<sup>(٨)</sup>، ثم أُدْخِلَتِ الألفُ واللامُ وأراد بالدوينا

كُلٌّ من في اسمه ذو من ملوكِ اليمَن كذي يَزَنٍ، وذِي رُعين وذِي فائش. يخاطب أهل

(١)، (٢)، (٣) الكتاب (٢٨٢/٣) .

(٤) حيث فسر قوله تعالى: ﴿ءَالْتَمَسْتُمْ بِهِ تُسْتَعْجَلُونَ﴾ آية ٥١، وانظر المعاني (٤٦٧/١ - ٤٦٨) .

(٥) المصدر السابق (٤٦٧/١)، وانظر أيضا الصاحبي (ص ٢٠٢)، كتاب الشعر (٤١٤/٢ - ٤١٦)،

الانصاف (ص ٣٢١)، اللسان (أين) .

(٦) المعاني (٤٦٧/١)، وانظر أيضا الصاحبي (ص ٢٠٢)، كتاب الشعر (٤١٤/٢ - ٤١٦)،

الانصاف (ص ٣٢١)، اللسان (أين) .

(٧) ديوانه (١٠٩/٢)، الكتاب (٢٨٢/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٥٧/٢)، ما ينصرف (ص

٨٦)، المخصص (٢٢١/١٣)، المسائل الحليات (ص ١٥٥)، الخزانة (١٣٩/١) .

وقد عول الشارح في كلامه عن هذا البيت على أبي علي وهو حاصل حديثه عنه في كتاب

الشعر (١٥٤/١ - ١٦٥) وكان حقه أن يعزوه إليه، والظاهر أن الغالب على أمره أنه يعزو

كلام العلماء إليهم .

(٨) في الأصل الواو

اليمن فيقول : لا أريد بهجوى وذمى سيفلتكم ولكني أردتُ ملوككم وأكابركم .  
يريد بقوله<sup>(١)</sup> : " وأمنوا التنوين " . أنه لو دخله التنوين لأدى إلى حذف  
الواو فيبقى الاسم على حرف واحد، ولا سبيل إلى ذلك، فبالإضافة أثبتت الواو، فجاء  
اسمٌ متمكن على حرفين، أحدهما حرفُ علة . وأما أمس فعلم لليوم الذي  
قبل يومك، كما أن غداً علم لليوم الذي بعد يومك، والبناء في أمس على غير الأصل،  
وبقي غد على أصله من الإعراب، وتحذفه<sup>(٢)</sup> أيضاً فلم يُخلوا به، وأمس مبنى  
كأين والظروف غير المتمكنة، وكان قياسه الإعراب وأكثر العرب يبنيه في الأحوال  
الثلاثة ليوم بعينه، وبعضهم يُعربه في الرفع ولا يصرف ولا يبنيه في الجر والنصب، وإنما  
لم يصرفوه في الرفع لأنه عُدل عما جرى عليه في الاستعمال من البناء، فلما عُدل في  
الرفع عن البناء الذي استعمل فيه في النصب والجر وصار معدولاً في جهة واحدة  
لم يُصرف، فإذا سميت فيه في الوقلين أعربت وصرفت، لأن كل شيء إذا سُمي به  
أعرب وصرفته في قول من عدله في الرفع، لأن العدل إنما هو في جهة واحدة فحكم  
عليه ببنائه في الخفض والنصب فصُرف ولم يراع العدل في الرفع كما ذكر<sup>(٣)</sup>،  
ومنهم من يُعرب في الأحوال الثلاثة، وعليه البيت الذي أنشد<sup>(٤)</sup> فتحه فيه في موضع  
الجر، وعلى هذا إذا سُمي به في هذه اللغة لم يُصرف، لأنه معدول في كل جهة .

(١) الكتاب (٢٨٢/٣) .

(٢) يشير إلى أنه يحذف منه الواو كما في قول لبيد :

وما الناس إلا كالديار وأهلها

بها يوم حلوها وغنواً بلائع

(٣) الكتاب (٢٨٣/٣ - ٢٨٤) . وأهل الحجاز يكسرون أمس في كل المواضع، ويشترطون

لبنائه أن يراد به معين وألا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل، وبعض التميميين  
يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص  
ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا  
خلاف في إعرابه، وانظر مثلاً حاشية الصبان على الأشموني (٦٣/١) .

(٤) يريد قول العجاج :

وقد كان الأستاذ أبو بكر يقول في قوله : "وقد فتح قوم [أمس] <sup>(١)</sup> في مُدِّ لَمَّا رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع" : إنه في النصب باقي على حاله عندهم حين ذكر الرفع، والجر مفتي مذ ولم يذكر النصب وإليه ذهب الأعلام <sup>(٢)</sup> قال : خفضوا في مذ كما رفعوا بعدها، وجعل الخفضَ بها والرفع، فجعلها معرفة في الحالين قط، والصواب أن يريد بالإعراب ثلاثة الأحوال، لأنه الذي حكى الناس، أعنى الإعراب في الأحوال الثلاثة، والبناء في الأحوال الثلاثة والإعراب في الرفع، والبناء في الجر والنصب .

وقد نصَّ الكسائيُّ على الإعراب في الأحوال الثلاثة، ثم قال ومنه من يُنَوِّن في الأحوال الثلاثة، وهو قليلٌ في كلامهم، قال : فأما إذا كان ظرفاً فهو بغير تنوين في اللفظ لم يُخْتَلَفْ في ذلك، فإذا دخلت الألف واللام أو أضفت جرى بوجوه الإعراب، وكذلك إن نكَّرتَه . ولم يَحْكُ أحدُ البناء في النصب والإعراب في الرفع والجر، فيجعل كلام سيبويه على ما حكى، وقد ذكر في التصغير <sup>(٣)</sup>، ومنهم من يجعل تعريفه بنية الألف واللام . قال أبو العباس <sup>(٤)</sup> : يُنَى أَمَسٌ، لأنه اسمٌ لا يخص يوماً بعينه، فقد ضارع الحروف، وذلك أنك إذا قلت : فعلت هذا أمسٍ إنما تعني اليوم <sup>(٥)</sup> الذي يلي يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم أمس عن ذلك اليوم، فإنما هو بمنزلة عن غيرها في الانتقال من شيء إلى شيء، وليس حد الأسماء إلا لزوم ما وضعت عليه علامات .

==

لقد رأيت عجباً مذ أمساً عجائزاً مثل السعالي خمساً

الكتاب (٢٨٤/٣ - ٢٨٥)، نوادر أبي زيد (ص ٥٧)، أمالي بن الشجري (٢/٢٦٠)،

ابن يعيش (١٠٦/٤ - ١٠٧)، الخزانة (٢١٩/٣) .

(١) الكتاب (٢٨٤/٣) وما بين المركبين ساقط من أصل الشرح .

(٢) النكت (٨٦٠/٢) .

(٣)، (٥) الكتاب (٤٧٩/٣ - ٤٨٠) .

(٤) المقتضب (١٧٣/٣) .

وإذا تكلمت العربُ بأمسٍ في غيرِ غَدِهِ<sup>(١)</sup> أدخلت عليه الألفَ واللامَ  
ومكَّنَتْه كقوله تعالى<sup>(٢)</sup>، وهو أعلم : ﴿وأصبح الذين / تَمَنَّوْا مكانَهُ بالأمسِ﴾، وكقول  
عمرو بن معديكر<sup>(٣)</sup> :

وليس يُعَابُ المرءُ من جبنِ نفسه

إذا عُرِفَتْ منه الشجاعةُ بالأمسِ

ومنزلة غد، منزلة أمس في أنه علمَ لليوم الذي بعد يومك الذي أنتَ فيه،  
ومن الدليل قوله : بعد غد، كما تقول : أولَ من أمسٍ، فإذا ذكرته بغيرِ أمسه<sup>(٤)</sup>  
أدخلت الألفَ واللامَ كما فعلتَ في أمسٍ، فقلت كما قال عطاءُ بنِ يَسَّارٍ<sup>(٥)</sup> - رضي  
الله عنه - في حديث السائل عن وقت صلاة الصبح : حتى إذا كان من الغدِ، يريد  
الوقتَ إلا أنه لم يُنَّ لِلحذف مع أن البناء ليس بقياس، وقد ذكر في الظروف  
المبهمة<sup>(٦)</sup> : كَمَا أَنَّكَ إذا قلت : أولَ من أمسٍ أو بعد غدٍ، فإنما تعني اليومَ الذي يلي  
أمسٍ والذي يليه غدٌ . ووجه الجمع بين سحرَ وأخرَ أن سحرَ لا يأتي على حَدِّه من  
المعرفة إلا بالألفِ واللامَ، فصار عندهم معدولا عن أصله في الكلام كما أن الآخرَ لا  
يكون إلا صفة بالألفِ واللامَ، فلما فارقهما عُذِلَ عن أصله وعدلُ عن الألفِ واللامَ  
على حكم الاستعمال، لأنهم يشيرون بهما إلى الحاضر كقوله<sup>(٧)</sup> :

[إِنَّ مَعَ اليومِ أخاهُ غَدًا]

(١) أي : في مطلق يوم سابق .

(٢) سورة القصص : ٨٢ .

(٣) شعره (ص ١١٥) وينسب أيضاً لأوس ابن حجر، وانظر: العقد الفريد (١/٥٥)،  
الحماسة البصرية (١/٢٧، ٢٨) .

(٤) أي في مطلق يوم قادم .

(٥) انظر : الموطأ ، باب وقوت الصلاة (ص ٣٠) .

(٦) الكتاب (٣/٢٨٨) .

(٧) الشاهد بلا نسبة في المقتضب (٢/٢٣٨، ٣/١٥٣)، شرح شواهد الشافية (ص ٤٤٩)،  
المنصف (١/٦٤، ٢/١٤٩)، الأمالي الشجرية (٢/٣٥)، اللسان (غدا)، (دلا) . وقبله :

وإلى غير ذلك فإذا قَدِّمُوا الاسم، فقالوا : خرجتُ يومَ الخميسِ سَحَرًا،  
فينبغي أن يُعَدِّلُوهُ مَحْنُ المضافِ .

أبو العباس<sup>(١)</sup> : أخرُّ معدولٌ عن الألفِ واللام، وسَحَرٌ كذلك إلا أنه  
غلب على سحر التعريف بغير إضافة كالأسماء الغالبة، ولا يشبه الأسماء الغالبة ولكنه  
معرفة في معنى الألف واللام كفجارٍ وجعارٍ .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "كما تركوا صرفَ أخر" تباعدُ سحرٌ لعدله من يوم بعينه،  
وأمس لعدله في الرفع من أخر فقارقتها في الشبه .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "لم يكن بمنزلته إلا وفيه الألف واللام"، يريد أنه لا يُعدل إلا  
ظرفاً . وقوله<sup>(٤)</sup> : "وكان كأمس" يشبهه بـ"أمس" إذا لم يكن فيه عدل، يريد أن  
حكمه حكم ما لا عدل فيه إذ لم يُعدل إلا ظرفاً . وقوله<sup>(٥)</sup> : "وكذلك سحر اسم  
رجل، تصرفه، وهو في الرجل أقوى"، يريد والصرف في الرجل أقوى . يريد أن  
"سحر" المعدول عما دخل عليه الألف واللام، إذا سميت به رجلاً انصرف، والصرف  
في الرجل أقوى، لأنه لا يقع ظرفاً . قال<sup>(٦)</sup> : "ولو سميت به شيئاً يكون ظرفاً لصرفته  
أيضاً، وكان كأمس" . أي علماً، لو كان أمس منصرفاً مثله . وقوله<sup>(٧)</sup> :  
"كَمَا كَانَ" أي كما كان سحرٌ ظرفاً معرباً، لكنه غير عَلم، فلو كان عَلماً  
لكان مصروفاً، إلا أنه عدل عن الألف واللام، وتعريفه بِنَتْنِهِمَا . وأما "أخر" فلم  
تنو العرب فيها الألف واللام، فلذلك لم تعرفها، وتقدم من كلام الأستاذ  
أبي بكر، جواز التعريف<sup>(٨)</sup> بالغلبة، كما ذكر<sup>(٩)</sup> المبرد ثم منعه كما ذكرته،

(١) المقتضب (٣/٣٧٦، ٤/٣٥٦) .

(٢)، (٣) الكتاب (٣/٢٨٣) .

(٤)، (٥)، (٦)، (٧) الكتاب (٣/٢٨٤) .

(٨)، (٩) تقدم قريباً، وانظر (ص ٣٢٢، ٣٢٣) .

وقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

لقد رأيت عجباً مذ أمس عجايزاً مثل السعالى خمسا  
شاهدته : إعراب "أمس" وترك صرفيه : فإذا سُمِّيَتْ به في هذه  
اللغة صرفت أيضاً لأنه معدولاً في الأحوال كلها وغير معدول، سواءً، ولو  
كان في النصب مبنياً لصرفته في التسمية أيضاً، لأن العدل ليس في حال التسمية،  
وبعد البيتين :

ولا لقين الدهر إلا تغساً فيها عجوز لا تساوي فلساً

لا تأكل الزُبْدَةَ إلا نهساً

ويقال : "عجوزة" بالتاء، وأبدل "عجايز" من "عجبا"، و"السَّعَالَى" :

الجمع سِعْلَاةٍ وسِعْلَى، منونا وغير منون، وهو الغول .

وعبر سيويه<sup>(٢)</sup> عن علامة الخفض بالفتح، لأن النصب لما عمل فيه عاملٌ

نصب، وجعل<sup>(٣)</sup> الهاء في "ذه" كالميم في "فم"، شَبَّهَ بدلاً بِبَدَلٍ .

وزعم ابن ولاد<sup>(٤)</sup>، أن المبرّد قال : "زعم سيويه أنه إذا سُمِّيَ رجلاً

"أمس" أو "سحر" المعدولين عن الألف واللام اللذين لا ينصرفان، وبجميع

المعدول عن العدد أن جميع ذلك ينصرف في النكرة والمعرفة . قال : وكذلك

يلزمه في "أخر" ثم قال : وهذا صواب، لأنه نقله عن الموضع الذي عُمدل

فيه وزالت عنه العلل المانعة للصرف، فصار "أمس" كعمرو، و"سحر" كجبل،

ورُبَاعٌ كغراب، وأخر كصُرْدٍ، فنقض قوله في أحمر وما أشبهه في

(١) سبق تحريجه من (ص ٣٢٠)، وهو للعجاج .

(٢) الكتاب (٢٨٤/٣) .

(٣) الكتاب (٢٨٥/٣)، وفي الأصل جعل الياء في ذي .

(٤) الانتصار (ص ٢٣٥، ٢٣٦) .

٩٣ / ترك صرفه بعد التسمية به، ويلزمه أن يصرفه في النكرة، لزوال الوصف عنه بعد التسمية، ورد عليه<sup>(١)</sup> ابن ولاد في هذا بأن العرب تركت صرفه بعد التسمية في النكرة، وليس لسيبويه أكثر من أن ينقل ما سمع، ولم يزد على هذا .

والعلة في ترك صرفه أن العرب راعت بقاء الصفة في الأعلام إذا سمت بها، فأدخلت الألف واللام عليها لإبقاء معنى الصفة في مثل "الحارث" و"العباس"، وجمعتها جمع الصفات نحو أحمر، وحمر، وبابه الأحامر والأحمرون، فمراعاة الصفة في النكرة أخرى فراعته بعد التسمية، فلم تصرف في حال التنكير . وعلى هذا جميع العرب، وهو الذي حكى النحويون : أبو الحسن وغيره، ثم رأى أبو الحسن<sup>(٢)</sup> أن القياس ترك الصرف وقد مضى في موضعه بأبدع بيان<sup>(٣)</sup> . وكذلك "أخر" غير مصروف قبل التسمية، وبعدها . أمّا في بابها فلعلها عن الألف واللام والصفة، وهي نكرة لجريها على النكرة كما ذكر . وقد تستعمل تابعة وغير تابعة، وأمّا بعد التسمية فلأنها لما عُدلت عن حكم أخواتها واستعملت في النكرة معدولة عن الألف واللام، وضعفت عن أخواتها نحو "الصغير" و"الكبير" مُنعت الصرف بعد التسمية في الحالين لمخالفتها نظائرها، وليس منعه صرفها بقياس منه، بل أدى ما سمع فلا تبعه عليه، وقد اعتل لها، وأما "أمس" و"جمع" وبأبه : و"أحاد" وبأبه و"سحر" فجميع ذلك مصروف بعد التسمية في الحالين، لأنه لم يعرض ما يمنعها من الصرف، وقد حكى ذلك الأخفش وغيره .

(١) الانتصار (ص ٢٣٧) .

(٢) ، (٣) تقدم قريبا .



### باب الأسماء المبهمة غير المتمكنة<sup>(١)</sup>

قد ذُكر في عدة الكلم تفسير هذه الكلم فقال : كيف : على أي حال؟ وأين : أي مكان؟ ومتى : أي حين<sup>(٢)</sup> ؟ . فهذه نكرات لا شك في ذلك . وفسر ما عدا هذه بالمعرفة لمكان الإضافة، فهذا حُكْمُها . ووجه ذلك أنها لا تضاف إلى المفرد، ولا تنون .

قال أبو الحسن في باب من الأسماء غير المتمكنة : اعلم أن كُلَّ اسم غير متمكن فهو ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، نحو : جئت من عل، وأبدأ بهذا أول، ولقيته أمس وحيث، وقبل، وبعد، كُل هذه معارف، ولولا ذلك لنونوها . فإطلاق أبي الحسن هنا بقوله : كُلُّ اسم غير متمكن يريد في مثل ما مثل به أبو العباس هي مصروفة عن وجهها لأنها مما تقديره الإضافة، فإذا حذفت منها وتركت نيئاتها كانت مخالفة للباب مُعرِّفة بغير إضافة، فصُرِّفت عن وجوهها .

ابن السراج<sup>(٣)</sup> بَوَّبَ على أنها في تقدير الإضافة، فصُرِّفت عنها وهي في النية، وقال علي بن سليمان الأنخفش الصغير<sup>(٤)</sup> : هذا الظرف مما وقع على غير جهة التعريف، لأن التعريف بالعلمية أو بالألف واللام، أو الإضافة، وهذه معرفة بالمعنى .

(١) الكتاب (٢٨٥/٣) .

(٢) الكتاب (٢٣٣/٤) .

(٣) لم يقع لي هذا في الأصول .

(٤) هو أبو الحسن أحد الثلاثة المشهورين، قرأ على ثعلب والميرد واليزيدي وأبني العيناء، له تصانيف منها شرح سيبويه، قدم مصر وخرج منها إلى حلب، مات فجأة ببغداد سنة خمس عشرة ومائتين .

والخفش غور في العينين مع صغر فيهما .

معجم الأذباء (٢٤٦/١٣ - ٢٥٧)، بغية الوعاة (ص ١٦٧، ١٦٨) .

وقول سيبويه<sup>(١)</sup> : "ولا تكون نكرة"، يريد لا يدخلها تنوين، فتكون كصه ومه في النكرة، وقد حكى التنوين في قبل وبعد في باب المدح<sup>(٢)</sup>، قال : وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً، وبعداً، فيقول : ابدأ بهذا قبلاً، فكأنه جعلها نكرة . وأجاز يحيى<sup>(٣)</sup> تنوينها مع الضم في الشعر، وأنشد :

على ما كان قبل من عتاب

وحكى تنوينهما منصوبين، إذا قطعاً عن الإضافة . قال<sup>(٤)</sup> : لما نكروها نوتوا . وقال<sup>(٥)</sup> : ترفعهما إذا جعلتهما غاية، ولم تذكر بعدهما الذي أضيفاً إليه، فإن نويت أن تظهر المضاف أو أظهرته جررت بغير تنوين، كأنك أظهرته . وتقدم الكلام عليها في مواضع . وقوله<sup>(٦)</sup> : " وإن كان الحرف الذي يلي الآخر [مُتَحَرِّكاً] أسكنوه"، يريد أسكنوه الآخر، والضمير عائد إلى الآخر هذا إذا لم تكن حركته مزية مثل قبل، وأول، وبعد، وقد تقدم .

وجير حرف تأكيد في القسم . كراع<sup>(٧)</sup> : جير، وجير في معنى اليمين .

ابن دُرَيْد<sup>(٨)</sup> : "جير" : كلمة يؤكلون بها كما يؤكلون بـ"إي" في

القسم، وهي عند سيبويه<sup>(٩)</sup> حرف كَنَعَمْ، وجعل قبل، وبعد، وحيث للانتهاء<sup>(١٠)</sup>، كما جعل قط، / وحَسْبُ غايتين<sup>(١١)</sup> . يريد الانتهاء أيضاً .

(١) الكتاب (٢٨٥/٣) .

(٢) الكتاب (١٩٩/٢) .

(٣)، (٤) انظر المعاني (٣٢٠/٢) .

(٥) المعاني (٣٢٠/٢) . وترفعهما أي تبنيهما على الضم .

(٦) الكتاب (٢٨٦/٣) . وما بين القوسين عنه .

(٧) المجرد ل ٩١ .

(٨) الجمهرة (٤٦٩/١) .

(٩)، (١٠)، (١١) الكتاب (٢٨٦/٣) .

العين (١) : "الغاية" : مدى كل شيء، وتحقيرها غيئة، وهو مذهب الكل، واستشهد (٢) بهذا قَبْلَ الْعَتَمَةِ، على تمكنه مضافاً . وأشار بـ "هذا" إليه، فالأول فيه الثاني، وَعِنْدَ أَكْثَرِ مَمْتَكِنَا فِي الْمَوْضِعِ مِنْ لَدُنْ .

قال الفارسي : لأنك تقول : عند الفقهاء، وعند المحدثين، وعند الخوارج، وعند مالك، ولا تقع لدن في أكثر مواضعها . يعقوب (٤) عن يونس : عُنْدَ وَعِنْدَ، وقوله (٣) : "قَطُّ"، و"حَسْبُ" يريد غير متمكنين أيضاً، وهما محمولان على الكلام الأول . وأشار بقوله (٣) : "إذا أردت ليس غير" إلى حَسْبُ هذه التي تُقَرَّنُ بِقَطُّ، لا حَسْبُك التي في قولهم : حَسْبُكَ درهمان، وحَسْبُكَ يَنِمُّ الناس (٥)، وهي التي تستعمل في قولهم : ما فعلتُ غيرَ هذا حَسْبُ، وهي التي تقع "قَدْ" مكانها في قوله (٦) :  
ونصفه فَقَدِي

وهي مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر ابتداء . وهي بمنزلة قَطُّ التي لزمان عنده في كونها غيرَ متمكنة، ففعل بها ما ذكر . و"قَطُّ" تشدد طاؤها، وتخفف مع الضم، وأما قَطُّ الساكنة فلا تُحَرِّك . وصارت حَسْبُ بمنزلة قَطُّ حيث كانت غايةً في الاكتفاء، وقد قرنهما في "باب عِدَّةِ الْكَلِمِ"، ولم يخرجهما من هذا المعنى .

(١) العين (٤/٤٥٧) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٣/٢٨٦) . وعبارته : ليس إلا .

(٤) الجهمرة (١/٤٦٩) . وفيها ثلاث لغات : عُنْدَ وَعِنْدَ وَعِنْدَ، وانظر اللسان (عُنْدَ)

(٥) انظر : الكتاب (٣/١٠٠، ١٢٩)، شرح السيرافي (٢/٢٥٤)، النكت (٢/٧٥٢)، أصول

ابن السراج (٣/١٦٣) .

(٦) جزء من بيت للناطقة الديباني، ديوانه (ص ١٦)، وهو بتمامه :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا أو نصفه فَقَدِي

ويروى : ونصفه فَقَدِي . وانظر : الكتاب (٢/١٣٧)، تحصيل عين الذهب (١/٢٨٢)،

الخصائص (٢/٤٦٠)، الأمل الشجرية (٢/١٤٢، ٢٥٤١)، ابن يعيش (٨/٥٤، ٥٨)،

الانصاف (ص ٧٤٩)، الأزهية (ص ٨٨) وغيرها .

الاكتفاء، وقد قرنهما في "باب عدة الكلم"، ولم يخرجهما من هذا المعنى .  
 قال (١) : وقطُ معناها الاكتفاء، قال (٢) : وأما حسبُ فمعناه كمعنى قطُ .  
 واعتل لبناء (٣) حسبُ على الضم من حيث كانت نهاية فضارع الغاية . ومعناه كمعنى  
 قط في الاكتفاء، لا معنى الزمان . وقوله (٤) : إذا أضفته إلى مضمرٍ ردّذته إلى الأصل،  
 يريد إذا أضفت "لد" إلى المضمر ردّذت النون، فقلت : من لدنه، ومن لدنى، ومن  
 لدنى بالتخفيف، حذف لاجتماع النونين، كما يختار حذفها مع الساكن بعدهما .  
 وقوله (٥) : "لأنها استعملت غير مضافة، اسماً كجميع، قال في عدة الكلم : هي  
 للصحة في كل حال (٦) وقوله (٧) :

مِكَرٌ مِفَرٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعَا

دليلٌ أنَّ "مع" لا تكون إلا ظرفاً، إلاَّ أنَّها تكون للزمان والمكان، وهذا  
 مقتضى الباب . ويَعُدُّ فيها في هذا الباب أن تكون بمعنى جميع إلا للمصادر . وقولُ  
 الراعي (٨) :

رَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مِنْكُمْ      وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

(١) ، (٦) الكتاب (٢٢٨/٤) .

(٢) الكتاب (٢٣١/٤) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٢٨٦/٣) .

(٧) صدر بيت لامرئ القيس ديوانه (ص ١٩) وعجزه :

كجلمود صخرٍ حطه السيل من عل

وانظر : الكتاب (٢٢٨/٤) وحاشيتها رقم ١، ابن يعيش (٨٩/٤)، المقرب (ص ٤٦)،

العيني (٤٤٩/٣)، شرح شواهد المغنى (ص ١٥٥) .

(٨) ليس في ديوانه كما في حاشية ٢ من الكتاب (٢٨٧/٣)، وانظره : النكت (ص ٨٦٢)

وحاشيتها رقم ٥٩، ابن السيرافي (٢٩١/٢)، وهو في ديوان جرير (ص ٥٠٦) وقد يرد

في المصادر دون نسبه كما في الأمالي الشجرية (٢٤٥/١، ٢٥٤/٢)، ابن عقيل

(١٦٤/٢)، الأشموني (٢٦٥/٢)، اللسان (مع) . وروايته في الكتاب : وریشی .

شاهده فيه : تسكين مع تشبيها لها بالحرف نحو هل، وبل وهي مُعَرَّبة في أكثر المواضع لا ستعمالها مفردة كجميع . وقوله<sup>(١)</sup> "لأنها للغاية"، يريد للحين والانتهاء .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "لأنها لا تضاف" يريد الذي ومن، يقول : لا تضاف كقبل، وبعد، وأول، ولا تتم اسماً في الخير إلا بصلة، وليست كأَيٍّ . وقوله<sup>(٣)</sup> : مذ، عام أول ومُذ عام أول، نص بدخول مذ على الغاية جارة، ورافعة، وهي جارة حرف، ورافعة اسم، وقال<sup>(٤)</sup> : "الزموه هذا الحذف"، لأن الكلام عليه، "ولم يقل: رجل أول منه" لظهور منه، ولا تكون صفة إلا مع حذف منه . ومعنى : "ما تركت له أولاً ولا آخراً"<sup>(٥)</sup> : ما تركت له قليلاً ولا كثيراً، ليس أول ولا آخر بمنزلة أول منه<sup>(٦)</sup>، لأن الأول اسم رجل بمنزلة أخيل، وأفكل، والثاني صفة استعملت استعمال الأسماء، وهي على حدها من الوصل، ألا ترى أنه لا يكون فيه أبداً تنوين، ولذلك قال : "فلما جاز فيه هذان الوجهان" . وقوله<sup>(٧)</sup> : "إلا أن الحذف لزِمَ صفة عام"، يقول لزِمَ الحذف في الكلام صفة عام استخفافاً، وهذا نص بحذفه ولم يلزم في الأول، في قولهم<sup>(٨)</sup> : "ابدأ بهذا أول"، وهو في "ابدأ بهذا أول بقي على الضم، جعلوه بمنزلة قبل، وبعد، وكأنه في تقدير أول من كذا، فلما حذِفَ ضُم، وهو مراد في النية لا في اللفظ، ولو كان مراداً في تقدير اللفظ لم يكن إلا مفتوحاً، والمنوون اسم، وغير المنوون صفة، وجعل حذف أفعل إذا خصصته كحذف المضاف . وقوله<sup>(٩)</sup> : "الحذف يستعمل في قولهم:

(١) الكتاب (٢٨٧/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (١٠) ، الكتاب (٢٨٨/٣) .

(٤) في الأصل هذا .

(٥) الكتاب (٢٨٧/٣) ، السرافي (٨١/١) ، الخصائص (٣٦٣/٢) ، الأمالي الشجرية (٣٢٨/١) .

أبدأ به أول، أكثر، يريد أكثر من تركه. وقوله<sup>(١)</sup> : "أسفل من مكانك"، هذا تصريح بحذف المضاف . فيقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

ياليته كانت لأهلي إبلاً      أو سمحت في جذبٍ عامٍ أولاً  
ويروى : "أو هزلت" . وشاهده / فيه جرئ أول صفة للعام . أي : أول  
من هذا العام، وحذف من، ويجوز نصبه على الظرف كما ذكر، تقديره في جذب  
عام، وقع في عام أول من هذا العام وقول أبي النجم<sup>(٣)</sup> :

أقب من تحت عريض من علي  
شاهده فيه : كون "عل" نكرة، ولذلك نوّنه، وخفضه، وصف فرساً،  
يريد أنه ضامر الخصر، واسع الظهر لعظم بطنه . وقال الآخر<sup>(٤)</sup> :

لا يحمل الفارس إلا الملبون      المحض من ورائه ومن دون  
شاهده فيه : قطع "دون" من الإضافة، وبنائها على الضم في التقدير، لأنه  
معرفة كأمايه، ولا يجوز أن يريد ومن دون شيء آخر، فيقدر فيه الخفض، فإذا  
كان معرفة بالإضافة لزم بناؤه، بعد قطعه منها . ورد المبرد<sup>(٥)</sup> شاهده، قال : لكون  
البيت مقيداً، وقال : يجوز ألا تنوي فيه الضم، وإن كان الضم فيه أظهر . وهو  
قول فاسد، لأنه إذا أراد المعرفة، فردّ الضمير على الأول لم يجز فيه إلا ما قال سيبويه .

- 
- (١) الكتاب (٢٨٩/٣) . وذلك في تأويل قولهم : "زيد أسفل منك" .  
(٢) الكتاب (٢٨٩/٣) وحاشيتها رقم ٤ ، ما ينصرف (ص ٩٣) ، التكملة (ص ٢٠٦) ، ابن  
يعيش (٣٤/٦ ، ٩٧) ، المخصص (٨٦/١٦) ، اللسان (وأل) .  
(٣) الكتاب (٢٨٩/٣) وحاشيتها رقم ٦ ، تحصيل عين الذهب (٤٦/٢) ، ما ينصرف (ص  
٩٢) ، الخصائص (٣٦٣/٢) ، العيني (٤٤٨/٣) ، الخزانة (٣٩٧/٢) .  
(٤) الكتاب (٢٩٠/٣) وحاشيتها رقم ١ ، تحصيل عين الذهب (٤٧/٢) ، الانتصار  
(ص ٢٣٨) ، اللسان (دون) ، (لين) ، من غير نسبة إلى قائل معين .  
(٥) الانتصار (ص ٢٣٨ ، ٢٣٩) .

والمَلْبُونُ : الفرس الذي يُسقي اللبن . والمحض : بالنصب، مفعولٌ بالمَلْبُونِ أي : المسقي اللبن المحض، وهو الخالص . ومن رفع جعله مبتدأ، والجاران والمجروران، بعده خبره . ويريد أن لحمه من أَمَامِهِ ومن خلفه من اللبن الخالص . وقول أبي النجم<sup>(١)</sup> :

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلِ

شاهده فيه : خفضهما، وتنوينهما لكونهما نكرتين . وقد تقدم البيت .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "وزعم أنهن نكرات" هذا حسن، لأنه قد تدخل عليهما الألف

واللام، وتضاف، وليس مُنَوَّنٌ يضاف وتدخله الألف واللام إلا وهو نكرة .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "ولو كانت كذا لما صرفتها، وكانت تكون معرفة" . يقول: لو

كانت من قَدَّامٍ غيرُ مصروفةٍ لم تَصْرِفُهَا في الكلام، لكونها مؤنثةً وكانت معرفة . ثم

قال<sup>(٤)</sup> : ولو تكلمت به العرب لكان قياساً، وكانت تكون اسماً جهة بمنزلة غُدوة التي

لا تنصرف . وقوله<sup>(٥)</sup> : "ومنعها من الصِّرف أنها مؤنثة" . يريد أنها عَلَمٌ، فلزم ألا

تنصرف في التصغير . وقول الجعدي<sup>(٦)</sup> :

لَهَا فَرَطٌ يَكُونُ وَلَا تَرَاهُ      أَمَاماً مِنْ مُعَرَّسِنَا وَدُونَا

شاهده فيه : تنكير أَمَامٍ ودون . والفَرَطُ : المتقدمون .

يُصِفُ كَتِيبَةً عَظِيمَةً . يقول : إذا نزلت في موضع المبيت، كثر

(١) الكتاب (٢٩٠/٣) وحاشيتها رقم ٤، وانظر : ديوان العجاج (ص ٢١)، الأماشي الشجرية

(٢) (٣٦٠/١)، الخزنة (٣٩١/٢)، اللسان (شمل) وموضعه المتقدم من الشرح لم تتضمنه

القطعة المحققة .

(٣)، (٤) الكتاب (٢٩٠/٣) .

(٥)، (٦) الكتاب (٢٩١/٣) .

(٧) شعره (ص ٢١٠)، الكتاب (٢٩١/٣) وحاشيتها رقم ٣، النكت (٨٦٣/٢)، تحصيل عين

الذهب (٤٧/٢)، اللسان (دون) .

الْخَلْقُ أَمَامَهَا وَوَرَاءَهَا، لكَثْرَتِهِمْ وَلَا تَرَاهُمْ لُبَعْدِ آخِرِهِمْ . والتعريسُ : النزولُ في الليل .  
 وقوله (١) : ﴿وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (٢) أي أسفلَ من مكانكم، كما ذكر  
 قبلُ (٣) في الباب .

وهيهات (٤) بكسر التاء، جمع، وبفتحة مفرد، وذاتهما واحدة، وكذلك  
 عرفات، وعرفات إذا سميت بهما كانت المفتوحة غير منصرفة، لأنها تاء تأنيث وكان  
 التنوين فيها للتمكن، وإذا سميت بالمكسورة أبقيتها في النصب، والجر بالكسر ورفعت  
 في الرفع كمسلمات إذا سميت بها، الكسرة كالياء في الزيدتين، والتنوين كالنون، والتاء  
 للجمع . وقوله (٥) : "ليست زيادة في الاسم" . يريد أنها زائدة لم تُبَن الكلمة عليها  
 كسائر الزوائد، وهي في الوصل تاء، وفي الوقف هاء، والبناء على الضم في ذيت  
 وما جرى مجراها، قليل، وشتان، وسُبحان في التسمية بهما سواء، لا ينصرفان في المعرفة  
 للتعريف والألف والنون وينصرفان في النكرة بعد التسمية، وإن لم تُسم بهما كانت  
 سُبحان منصوبة معرفة مضافة وإن قُطعت عن الإضافة نونت كقوله (٦) :

... .. ثُمَّ سُبْحَانَ اللَّهِ يُعُودُ لَهُ

(١) ، (٤) الكتاب (٢٩١/٣) .

(٢) سورة الأحزاب : ١٠ .

(٣) الكتاب (٢٨٩/٣) .

(٥) الكتاب (٢٩٢/٣) .

(٦) جزء من بيت لأمية بن أبي الصلت هو بتمامه :

سبحانه الله ثم سبحانا يعود له

وقبلنا سبح الجودي والحمد

ديوانه (ص ٣٠)، وانظر : الكتاب (٣٢٦/١)، الأمالي الشجرية (٣٤٨/١، ٢٥٠/٢)،

ابن يعيش (١٢٠/١)، الخزانة (٣٧/٢)، اللسان (سبح)، (حمد) .



وقد جاءت غير مُنَوَّنة في قوله<sup>(١)</sup> :

سَبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاحِرِ

وشتاناً مبنية على الفتح والكسر، والفتح أكثر، ولم تُنَوَّن لما لم يُنْكَرُوا .  
وقول أبي عثمان<sup>(٢)</sup> : "أصرف شتاناً وسبحاناً اسمين كانا أو في موضعها". يريد أن  
التنوين في المعرب منهما تنوين التَّمَكُّنِ، وتنوين المَبْنِيِّ تنوين التَّنْكِيرِ، ولا ينون منهما  
إلا سَبْحَانَ وحدها، ولم تَقْعُ شتاناً منونةً، فقوله : "أو في موضعها" فاسد . وقوله<sup>(٣)</sup> :  
"وكلُّ مَبْنِيٍّ غيرِ مضارعٍ يريد غير مضارعٍ لِلْمُتَمَكِّنِ .

أبو علي<sup>(٤)</sup> : ذَيْتٌ وَذَيْتٌ كُنَايَةٌ / عن جملة حديث، تقول : قدم الحاج ٩٦  
فكان من الأمر ذَيْتٌ وَذَيْتٌ .

(١) صدر بيت للأعشى عجزه :

أقول لما جاءني فخره

ديوانه (ص ١٠٦)، وانظر : الكتاب (٣٢٤/١) وحاشيتها رقم ٢ الأمازي الشجرية  
(٣٤٧/١، ٢٥٠/٢)، المسائل العسكرية (ص ٤١٠، ٤١١)، الزاهر (١٤٤/١)، ابن  
يعيش (١٢٠/١)، اللسان (سبح) وغيرها .

(٢)، (٣) انظر : حاشية رقم ٢، الكتاب (٢٩٣/٣)، قال المحقق : هو من تعليقات الكتاب، وقد  
جاء كلام أبي عثمان في بعض النسخ والنص في التعليقة أيضاً . وانظر مجالس العلماء  
(ص ٦٠٥) .

(٤) المسائل العضديات (ص ١٤٣) .

## باب الأحيان

فَصَلَ فَعَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>، لَأَنَّ الْأَحْيَانَ فِيهِ مَتَمَكِّنَةٌ، وَجَعَلَ "أَتَيْنِ"<sup>(٢)</sup> علما لليوم كحارث، وقد ذكر في التصغير جعله فيه علماً بالألف واللام<sup>(٣)</sup>، وبه الاستعمال. وقد يُعَرَّفُ بِهِمَا تَعْرِيفَ الْجِنْسِ، كَمَا تَغْلِبُ بِهِمَا عَلَيْهِ. وَأَمَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَلَا يَكُونَانِ غَيْرَ غَالِبَيْنِ بِهِمَا فِي الْأَكْثَرِ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِجِنْسَيْنِ فَتَبَايَنَا. وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>: "وَأَمَّا ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ، فَلَا يَكُونَانِ إِلَّا نَكَرَتَيْنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ". يَرِيدُ أَنَّهُمَا لَا تَكُونَانِ إِلَّا مُنَوَّنَتَيْنِ، وَإِنْ وَقَعْنَا عَلَى وَقْتٍ بَعِينَةٍ وَهِيَ الَّتِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>: "فَتَعْلَمُ أَنَّكَ أَرَدْتَ عَشِيَّةَ يَوْمِكَ وَضَحْوَتَهُ". وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الظُّرُوفِ أَنَّهَا تَكُونُ مَعَارِفَ فِي الْمَعْنَى، وَلَا تَتَصَرَّفُ<sup>(٦)</sup>. وَقَدْ قَالَ<sup>(٧)</sup> فِي آخِرِ الْبَابِ: إِنْ بَعْضُ الْعَرَبِ يَدْعُ تَنْوِينَ عَشِيَّةً، كَمَا تَرَكَ تَنْوِينَ غُدْوَةً. وَقَدْ نَفَى ذَلِكَ هُنَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِلَّا أَنَّهُ أَرَادَ الْأَعْمَ وَالْأَكْثَرَ. وَقَدْ يَرِيدُ بِقَوْلِهِ: "عَلَى كُلِّ حَالٍ" ضَحْوَةً ثُمَّ قَرْنَهُمَا فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٨)</sup>: ﴿نَسِيًّا حَوْتَهُمَا﴾، وَإِنَّمَا نَسِيَهُ الْفَتَى. وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ﴾<sup>(٩)</sup> وَإِنَّمَا يَخْرُجَانِ مِنَ الْمِلْحِ. وَقَالَ يَحْيَى<sup>(١٠)</sup>: الْمَرْجَانُ: صِغَارُ اللَّوْلُو. وَالْعَرَبُ قَدْ تُخْبِرُ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمُلَبَّسَةِ بِصِفَاتِ أَبْعَاضِهَا، وَمِنْهُ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) يَرِيدُ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةَ غَيْرَ الْمَتَمَكِّنَةِ. (٢٨٥/٣).

(٢) الْكِتَابُ (٢٩٣/٣).

(٣) الْكِتَابُ (٤٨٠/٣).

(٤)، (٥)، (٧) الْكِتَابُ (٢٩٤/٣).

(٦) انْظُرْ مَا سَبَقَ (ص ٣٢٦).

(٨) سُورَةُ الْكَهْفِ: ٦١.

(٩) سُورَةُ الرَّحْمَنِ: ٢٢.

(١٠) الْمَعَانِي (١١٥/٣).

(١١) سُورَةُ النُّورِ: ٤٥.

وقوله<sup>(١)</sup> : "يجوز أن تقول : آتاك يوم الجمعة غدوةً وبكرةً تجعلهما بمنزلة ضحوة". هذا نقيض ما تقدم، لأنه جعله فيما تقدم علماً للوقت من غير تعيين في أمته كعلامة أم حنين<sup>(٢)</sup> . وذكرها هنا لوقت معين لكن هذه جرت مجرى النكرة في التنوين كسائر الظروف المنونة، المراد بها من يوم بعينه، والعلمية هناك أوجبت لها كونها كأم حنين . وقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ . أراد كل بكرة، وكل عشية .

وقد تقدم من كلامه فيما يكون فيه المصدر حيناً أن سحر إذا أردته من يوم بعينه لم تصرفه، وسواء أذكرت قبله شيئاً أم لم تذكره، قال<sup>(٤)</sup> : تقول : سير عليه سحر، لا يكون إلا ظرفاً وإن صغرته، لأنه لم يُعَدَّلْ مُصَغَّرًا، هذه حاله إذا أردت المعرفة، وإن<sup>(٥)</sup> أردت النكرة تَمَكَّنَ في الحالات كلها، وكذلك لو جئت بالألف واللام. ولا يحرم عليه تعريف الإضافة، لأنك تقول : خرجت سحر الخميس، وسحر يوم الجمعة . وإنما يحرم عليه التعريف مفرداً، إذا جعلته كالعلم.

قال يحيى<sup>(٦)</sup> : سمعت بعضهم يقول : أتيت بكرة باكرًا، لم يُجَرِّها . أي لم يصرفها . قال : لأنه جعلها معرفة لأنها تكون أبداً في وقت واحد بمنزلة أمس وغد، وأكثر ما تُجَرِّي العربُ غُدوةً إذا قرنتها بعشية، فيقولون : إني لآتيهم غدوةً وعشيةً، وقد لا يُجَرُّون عشيةً .

(١) الكتاب (٢٩٤/٣)، وفيه : آتاك اليوم .

(٢) هي دوية على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن وقيل : هي أنثى الحرباء . انظر اللسان : (حين) .

(٣) سورة مريم : ١٢ . وانظر الكتاب (٢٩٤/٣) .

(٤) الكتاب (٢٢٥/١) .

(٥) في الأصل فإن ولعله كما أثبتنا .

(٦) المعاني (١٠٩/٣) .

### باب الألقاب<sup>(١)</sup>

الألقابُ كالأعلام، وإنما تَجِيءُ بعد العلم، فإن كان الاسم مفرداً، واللقب كذلك نُكِّرَ الاسم، وأضيف إلى اللقب، لأنه معرفة كالعلم، فصار كعبد الله، فإن كانا مضافين أو أحدهما مضاف، جرى أحدهما على الآخر جَرَي العطف، أو البديل واللقبُ في حال الإضافة إليه بمنزلة قبل ذلك. وقوله<sup>(٢)</sup> : "وليس من أصل التسمية أن يكون للرجل اسمان مفردان"، وقد جاء ذلك قليلاً ومنه الزبرقان ين بدر هو لقب له، واسمه حُصَيْن قال المخبل السَّعْدِي<sup>(٣)</sup> :

أَرَادَ حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جَذَاعُهُ      فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أُذِلَّ وَأُقْهِرَا  
وأما قوله<sup>(٤)</sup> :

يَا زَبْرَقَانَ أَخَابَنِي خَلْفِي

فإنه أخرج الألف واللام، أو جعله كالخارث، وخارث، لأن حكم اللقب حكم الاسم، وكذلك أسماء الله تعالى غير أنها صفات إلا الله، أما "الرحمن" فصفة استعملت استعمال الأسماء وكثرتها دليل على أن الاسم غير المسمى وأسماء النبي عليه

(١) الكتاب (٢٩٤/٣).

(٢) الكتاب (٢٩٥/٣).

(٣) نسبه الشارح للعجير السلولي وقد أدخل به شعره صنعة محمد نايف الدليمي، مجلة المورد، العدد الأول من المجلد الثامن سنة ١٣٩٩هـ، والبيت للمخبل السعدي وهو في شعره (ص ٢٩٤) صنعة الدكتور حاتم الضامن ضمن شعراء مقلون، والخزانة (١٠١/٨)، والجداع بكسر الجيم بعدها ذال معجمة : أولاد السعفاء، وفي اللسان (جدع) أن جداع الرجل قومه، لا واحد له.

(٤) للمخبل أيضاً وعجزه :

ما أنت ويب أبيك والفخر

وانظر : الكتاب (٢٩٩/١)، الخزانة (١٥٠/٤، ٩١/٦، ٩٢، ٩٥) شعره (ص ٢٩٣).

السلام أكثرها صفات إلا أحمد، ومحمد، وهما اسمان له فيموضعين /، وكان ٩٧  
كثير يسمى عزة شُعدي ويكنيها أم عمر، وأم الوليد، وكأن هذا على إيقاع عزة  
على العين، وسعدى على المعنى، كأنه أراد الصفة، ألا ترى أن الزبرقان لُقّبَ به لصُفْرَةِ  
عَمَامَتِهِ، وقد يكونان لمعنى واحد من غير زيادة، وأن لم يقولوا : هارون الرشيد  
بالإضافة، ولا محمد المهدي دليل أنهما صفتان غلبت عليهما كالرحمن، وأيضا فإنهم  
لأُسمُون بما فيه الألف واللام، وإنما هو في كلامهم غالب لا كالمضاف، فلما لم يُسمُوا  
بذلك لم يُضيفوا العلم إليه .

## باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر<sup>(١)</sup>

العَتَرِيَّسُ<sup>(٢)</sup> : الناقة الموثقة الخلق، والعِيْضَمُوزُ<sup>(٣)</sup> : الناقة التي لا تحمل من

السَّمَن .

أسماء هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام، منها الأعلام كحُضْرَمُوت، وبعْلَبَك، ومنها الأعداد، ومنها الأحوال والظروف نحو يَنَ وَيْنِ وَأَخُولَ أَخُولَ، وصَبَاحَ مَسَاءَ، وهذا القسم وإن كانَ قسمين فمساقه كما ذكر، وقد يكون من غير ذلك نحو حَيْصَ بَيْصَ، وليست من الأحوال، ولذلك لم يذكرها في الأحوال والدليل على ذلك قولهم : وقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ<sup>(٤)</sup>، والأعلام كُلُّها تجوز فيها الإضافة، فإن كان في المضاف إليه علةٌ تمنع الصرف مُنْعَ الصرف، وإن لم تكن فيه علة صُرِفَ نحو مَعْدِيكَرِبٍ فِيمَنْ جَعَلَ كَرِبَ مَذْكَرًا، والأعداد كُلُّها مركبة مبنية، ومنهم من يُعَرِّبُها في الإضافة . وجعل أَيْادِي سِبَا، وَقَالِي قَلَا، وِبَادِي بَدَا مَبْنِيَّاتٍ كخَمْسَةَ عَشَرَ<sup>(٥)</sup>، وأجاز الإضافة في بعضها بِالسَّمَاعِ، وَقَاسَهُ فِي بَادِي بَدَا<sup>(٦)</sup> ولم يذكرها في قَالِي قَلَا، لكنه جعله بمنزلة حُضْرَمُوت<sup>(٧)</sup> في أنه علم مثله، وخالف الأعلام في البناء .

وقد أجاز أبو الحسين الإضافة في الباب، قال : وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَضِيفُ هَذَا كُلَّهُ إِلَى آخِرِهِ، وَلَيْسَ أَصْلُهُ الْإِضَافَةُ، وَلَوْ كَانَتْ لَمْ يَلْحَقِ الْإِعْرَابُ فِي الْآخِرِ فَيَقَالُ : حُضْرَمُوتٍ، كَانُوا

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٢٩٦/٣) .

(٤) انظر : الكتاب (٢٩٨/٣)، شرحه للسيرافي (٣٨٩/٣)، معاني الفراء (٣٩٦/٢)، ابن

يعيش (١١٤/٤)، مجمع الأمثال (١٧٥/١) .

(٥) ، (٦) الكتاب (٣٠٤/٣) .

(٧) الكتاب (٣٠٥/٣) .

يستغنون بالإضافة لو كانت أصلاً، وسيأتي بيان إضافة الأعداد المركبة بالمشال في الباب، والأحوال والظروف فيها وجهان الإضافة والنصب على الحال إلا ما لم تُضِف العرب من ذلك نحو بادى بدا، وقد بين ذلك كله في الباب . وقول جرير<sup>(١)</sup> :

لقيتم بالجزيرة خيل قيس  
فقلتم مارسرجس لا قتالا

شاهده فيه : إضافة مارَ إلى سَرجس، وهو منادى مضاف، ولو جعله كالمفرد وأعرب الآخر لرفع، ويروى كذلك مارسرجس، وسيرجس أعجمي<sup>(٢)</sup> ولذلك لم يصرفه في الإضافة، يقول لتغلب : لقيتم خيل قيس في الحرب التي كانت بينكم فَجَبْتُمْ وقلتم لهم : لا نريد قتالا، ومارسرجس لقب لبنى تغلب، يراد به النفي عن العرب، وهو نبطي .

قال السيرافي : هو اسم<sup>(٣)</sup> رجل . وقوله<sup>(٤)</sup> : يَذُكُّ على ذلك قَلْتَه في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلَّ مَنْ كان من أمته . يريد هذا المركب قليل في الأجناس النكرات فتثقل عليهم في التعريف .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "لأنهم رأوه قد جمَعَ أمرين" . يريد أنه أعجمي كإبراهيم، وباق على عجمته، ولم يُنقل معرفة ولا دخله إعراب فتَوَغَّل في العجمة فحطوه درجة بالبناء عن إبراهيم، ومع هذا فهو يشبه الأصوات فَوَيْه كالصوت، وقياسُ المبرد في البناء عليه فاسد، لم يرد سيبريه أَنَّ الْعِلْلَ إِذَا زَادَتْ يُنْبَى الْاسْمُ لَهَا، لأنَّ أَذْرِيحَانَ فِيهِ أَرْبَعُ عِلَلٍ فِي التَّكْثِيرِ، وهو مصروف .

(١) ديوانه (ص ٤١٤)، الكتاب (٢٩٦/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٦٩/٢)، المقتضب

(٢) (٢٣/٤)، ابن يعيش (٦٥/١)، اللسان (سرجس) .

(٣) لم أره في المعرب للحواليقي، وفي اللسان (سرجس) أنه اسم موضع .

(٤) شرحه على الكتاب (١٢٨/٤) .

(٥) الكتاب (٢٩٧/٣) .

(٥) الحديث عن عمروته، انظر الكتاب (٣٠١/٣) .

أبو الحسن : ومن العرب من يُضيف هذا كُلّه إلى آخره فيجرّ آخره .  
 وقوله (١) : "وهو مصروف في النكرة" صرف في النكرة من حيث أُعربَ في المعرفة  
 ومُنِعَ الصرفَ للتعريف والتركيب، فلما نُكِّرَ ذهب التعريفُ فَصُرِفَ، ولو كان مبنياً  
 لاستوت الحالتان كخمسة عشر، وسيأتي بيان تركيب الأعداد في بابها، وكذلك  
 حادي عشر (٢) يأتي في بابه، فخمسة عشر مبني، وحادي عشر كذلك لأن حادي  
 عشر من أحد عشر بمنزلة ثالث من ثلاثة، وكذلك إلى تاسع عشر، فلما كان الاسمان  
 بمنزلة اسم واحدٍ رُكِّبَا كأحد عشر، فصار خامس عشر اسم فاعِلٍ / من خمسة  
 عشر، كخامس من خمسة فبُنيَا لأنَّهُما صارا اسماً واحداً، ولم  
 يقل : إن عشرَ في موضع جر لدخول الألف واللام على الأول، لأنك تقول : الحادي  
 عشر .

وقوله (٣) : "فلم يجمعوا عليه هَذَا والتنوين" . أي : لما صُيِّرَ حادي مع  
 عشر كاسم واحد كخمسة عشر لم يُنَوَّنْوه، وتركوه مفتوحاً مع أنهم قد ركبوا  
 الأسماء، وألحقوا التنوين للتنكير كسيويه وعمرويه في النكرة، والمعنى الذي دخل  
 التنوينُ له في سيويه وأشباهه لا يكون في هذه الأعداد، وذكر (٤) حَيْصَ بَيْصَ هنا،  
 وهي غيرُ متمكنة، ولذلك بُنيت ولم يذكرها مع الأحوال لقولهم : وقعوا في حَيْصَ  
 بَيْصَ وهي الاختلاط وليست بحال أي وقعوا في فتنة تموج بأهلها .

(١) الكتاب (٢٩٧/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٢٩٨/٣) .



وقول أُمِّيَّة<sup>(١)</sup> بن أبي عائد :

قَدْ كُفِّتَ خَرَّاجًا وَلُوحًا صَيِّرَفًا      لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ يَيْصَ لَحَاصٍ  
شاهدُه فيه : بناء حَيْصَ يَيْصَ على الفتح، وهو الفاعل بـ "تلتحصني"  
و"لَحَاصٍ" نعتٌ لها وليست بحالٍ لَمَّا ذكرنا .

قال الفارسي : قلت لأبي بكر : قوله : "لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ يَيْصَ لَحَاصِي" أراد الحائضَ فَقَلْبَ، فقال : لا يجوز لأنه يبقى الفعل دون فاعل، ولا يكون فاعله حَيْصَ يَيْصَ، لأن هذا النوع لا يكون إلا حالا، ولا يكون الحاصِي لأنه مذكر، والفعل مؤنث .

قلت : وفي هذا رد على الفراء<sup>(٢)</sup> فيما روى . وهو أصح رواية منه وأعرف، وقد دَلَّتْ على أن حَيْصَ يَيْصَ لا يكون حالا لقولهم : لأجعلَنَّكَ في حَيْصَ يَيْصَ : إذا ضَيَّقَ عليه عن الفراء<sup>(٣)</sup>، ولم يذكرها سيبويه مع الأحوال، وجعلها مبنية<sup>(٤)</sup> . الأصمعي<sup>(٥)</sup> : يقال : التحصَّ إذا نَشِبَ . قال : ويقال : جعلوا الدنيا عليه حَيْصَ يَيْصَ . أي : ضَيَّقُوهَا عليه، وهذه أيضاً مفعولة، لا حال .

ولخاصِ فعال من التحصَّ وهي معدولة من لَاحِصَة، علم، وحَيْصَ من حاصٍ يَحِصُّ إذا عَدَلَ عن الشيء، ويَيْصَ من باصٍ يَبُوصُ إذا تقدم وفات، وأتبع يَيْصَ لحَيْصَ للياء .

(١) الكتاب (٢٩٨/٣)، شرح أشعار الهذليين (٤٩١/٢)، معاني الفراء (٣٩٦/٢)، ما ينصرف (ص ١٠٦)، إصلاح المنطق (ص ٣١)، المخصص (١٣٦/١٢)، اللسان (حَيْصَ)، (لَحَاصٍ) .

(٢) ، (٣) يشير إلى رواية البيت عند أبي زكريا في المعاني (٣٩٦/٢) بلفظ :

لَمْ يَلْتَحِصْنِي حَيْصَ يَيْصَ لَحَاصِي

وتوجيهها عنده على أن الشاعر أراد الحائض قال : فقلب كما قال عاق، يريد عائق .

(٤) الكتاب (٢٩٨/٣) .

(٥) اللسان (لَحَاصٍ) .

وقال يعقوب<sup>(١)</sup> : "وقع فلان في حيص بيص : في أمر شديد، وأنشد البيت وحكى : وإنك لتَحْسِبُ عليَّ الأرض خيصا ييصا . أي : ضيقة" . يصف الشاعر نفسه بالافتخار، والتصرف . وقوله<sup>(٢)</sup> :

لَيْلَى وَمَا لَيْلَى وَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا      بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ذَاتَ عِقَاصٍ  
و"الخَرَّاجُ الْوَلُوجُ" : الحسنُ التصرفِ في الأمورِ وهما صفتا مبالغَةٍ .  
والصَّيرَفُ كذلك . وفي حَيْصَ بَيْصَ لغاتٌ، وقد يدخل عليه الجرُّ، ويُفْتَحُ، وقد يُغَيَّرُ  
ويُتَّبَعُ .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "ومن العرب من يقول : خمسةَ عَشْرَكَ، وهي لغة رديئة" .  
يقول : هي كبعْلُكَ في الرداءة .

الفراء<sup>(٤)</sup> : "وإذا أضفتَ الخمسةَ عَشَرَ إلى نفسك رفعتَ الخمسةَ فتقول :  
ما فعلتَ خمسةَ عَشْرِي، ورأيتَ خمسةَ عَشْرِي، وإنما أعربتَ الخمسةَ لإضافتك العَشْرَ،  
فلما أضفتَ العَشْرَ لم يستقمَ للخمسةِ أن تُضَافَ، وبينهما عَشْرَ فأضفتَ إلى عَشْرَ  
لتصير اسمًا، كما صار ما بعدها بالإضافة اسمًا . سمعتها من أبي فقعسٍ وأبي الهيثم  
العُقَيْلِي" .

وقد ذكر<sup>(٥)</sup> (س) في باب مجرى النعت : أنك تقول : هذا حَبُّ رُمَّانِي  
وليس لك الرمانُ، وإنما لك الحَبُّ، وتقول : ثلاثة أثوابي، وجحر ضبي، وأنت تريد  
جحره .

وقال الفراء<sup>(٦)</sup> : "ولو نويتَ بخمسةَ عَشَرَ أن تضيفَ الخمسةَ إلى عَشْرٍ في  
شعرٍ لجازَ، فقلت : ما رأيتُ خمسةَ عَشْرٍ قطُّ خيرًا منها، لأنك نويتَ الأسماءَ ولم تنوِ  
العددَ، ولا يجوز للمفسِّر أن يَدْخُلَ هنا كَمَا لم يَجْزُ في الإضافة .

(١) إصلاح المنطق (ص ٣١) .

(٢) شرح أشعار الهذليين ٤٨٩/٢ .

(٣) الكتاب (٢٩٩/٣) .

(٤) المعاني (٣٣/٢، ٣٤) .

(٥) الكتاب (٤٣٦/١) .

(٦) المعاني (٣٤/٢) .

أنشد العكلي<sup>(١)</sup> :

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ      بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ  
والخافئ باز فيه لغات سبع<sup>(٢)</sup> : خِزْبَازٍ، وَخِزْبَاءَ، وَخَازِبَازٍ وَخَازِبَازٍ، وهذه  
معربات، وخَازِبَازٍ، وَخَازِبَازٍ، وَخَازِبَازٍ، وهذه مبنيات .  
وتدخل الألف واللام على جميعها إلا المضاف منها لأنها نكرات والمفتوح  
الآخر منها مبني كحِصَصٍ يَصَّ، وَفُسَّرَتْ بمعانٍ مختلفة .  
وقوله<sup>(٣)</sup> : "لأن نظائره في الكلام" . يريد بالنظائر، الأعداد من حيث  
كان نكرة مثلها تدخلها الألف واللام غير متمكن .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "فألقوه بما بناؤه كبنائه" . يريد بما رُكِبَ / مثله . أي : إنهم  
إنما صيروه بالألف واللام كخمسة عشر، وكل ما ذكر مما شبه به قد تقدم بيانه .  
وقول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

مِثْلُ الْكِلَابِ تَهَرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا      وَرِمَتْ لَهَا زُمُهَا مِنَ الْخِزْبَازِ  
شاهده فيه : مجيء الخِزْبَازِ على فعْلالٍ، وهو معربٌ مصروفٌ ودخلت  
الألف واللام، ولم تغير المبنى عن بنائه، ولا المعرب عن إعرابه .  
والخِزْبَازُ هنا داءٌ يُصِيبُ الْكِلَابَ في حُلُوقِهَا، وهو أيضا ذبابٌ يقع في  
الرِّيَاضِ، وقيل : هو صوته، وهو أيضا نبتٌ .  
أنشد يعقوب عن أبي زيد<sup>(٦)</sup> :

(١) المعاني (٣٤/٢)، وانظر أيضا : الحيوان (٤٦٣/٦)، الخليات (ص ٣١٦)، الانصاف

(ص ١٧٥)، الخزانة (٤٣٠/٦) .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/٤) .

(٣)، (٤) الكتاب (٢٩٩/٣) .

(٥) الكتاب (٢٩٩/٣)، حاشية الأولى منهما رقم ٧، تحصيل عين الذهب (٥١/٢)

الأمالي الشجرية (٢٢/٤)، ما ينصرف (ص ١٠٧)، الخصائص (٢٢٨/٣)، ابن يعيش

(١٢٢/٤) .

(٦) اللسان (خوز) وروايته أرعيتها .

رَعِيَتْهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودَا      الصِّلِّ وَالصَّفْصِلَ وَالْيَعْضِيدَا  
وَالخَازِبِيْنَ السِّنِّمَ المَحْجُودَا      بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا

قال : يغيب بعضهم في النبات لطوله وكثرته حتى يدعو بعضهم بعضاً، واللهازم جمع لِهَزْمَةٍ، وهي بَضْعَةٌ تحتَ الحَنَكِ . شبه قوماً بالكلاب النابجة عند درابها، أي : عاديها، والدَّرَابُ جمع دَرَبٍ، والدَّرَابُ مصدرٌ . وقد تقلب الكلام على "حَيْهَل" في بابه (١) . وقول الشاعر (٢) :

وَهَيَّجَ الحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ      يَوْمَ كَثِيرٍ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

شاهده فيه : جعل حَيْهَلُ اسماً واحداً وأعرب اللام لما حذف الألف وأضافه لما جعله اسماً للصوت كبَعْلَبَكِ في الشخص . يريد : كثير نداؤه وحته على الإسراع، والتعجيل به . يريد أنهم هَيَّجَهُمُ للانتقال عن دارهم جيشٌ سَمِعُوا به مُقْبِلًا إليهم .

وقوله (٣) : "وجميع هذا إذا صار شيء منه علماً" . يريد الأعداد المركبة، إذا سمي بها يجوز فيه إعراب الآخر والإضافة . وقول الجعدي (٤) :

بِحَيْهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ      أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُهَا المَتَقَادِفُ

قالوا: شاهده فيه حكايته من حيث تركه على لفظه ولم يُقدِّم فيه الحكاية فيَسْتَشْهَدُ عليه . وإنما ذكر الإعراب والإضافة، فينبغي أن يكون البيت بمنزلة الذي قبله مُعْرَباً

(١) لم تتضمنه قطعة الشرح المتاحة .

(٢) الكتاب (٣/٣٠٠)، تحصيل عين الذهب (٢/٥٢)، السيرافي (٤/١٢٩)، المقتضب (٣/٢٠٦)، الأصول (١/٩٧)، ما ينصرف (ص ١٠٧)، ابن يعيش (٤/٤٦)، الخزانة (٣/٤٢٢) .

(٣) الكتاب (٣/٣٠٠) .

(٤) شعره (ص ٢٤٧)، الكتاب (٣/٣٠٠، ٣٠١)، تحصيل عين الذهب (٢/٥٢)، المقتضب (٣/٢٠٦)، ما ينصرف (ص ١٠٨)، ابن يعيش (٤/٣٦)، الخزانة (٦/٢٦٦) وينسب لمزاحم العقيلي أيضاً .

في الموضع لا في اللفظ، لأجل الألف في آخره على لغة من أثبت الألف في الوصل والوقف . وإن كُنْ كذا لم ينصرف بمنزلة بعلبك، ولم يكن فيه تنوين، تُحذف له الألفُ فهو مجرور، والفتحة علامة الخفض مقدرة في الألف كجئلي، ولما حُذفت الألف في البيت الأول، أُعربت اللام من حيَّهله، وبهذا يلتصم البيت مع ما قبله . يريد أنهم يُزجون المطايا بهذا اللفظ، وهو اسمُ فعل في الأمر بالعجلة مع كثرة الإسراع .  
والمتقادِف : المترامي السريع، ويُزجي : يسوق، واستعار التقادِف في السير . وقول ابن أحرر<sup>(١)</sup> :

وَجُنَّ الْخَازِبَاؤُ بِهِ جُنُونًا

شاهده فيه : إعرابُ الخازِبَاؤِ ورفعُه على المفعول الذي لم يُسم فاعله بجُنَّ، جعله اسماً للنبت، أي علا وكثر، ويمكن أن يريد أصوات الذباب، وصدّره:  
تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي  
ويروى : يُجَنَّ . قالوا : والصوابُ وَجَنَّ . يصف ظليماً وبيضه، والهاء في فوقه، تعود على الفحل في أبيات القطعة أي : تشقق . والقَلْعُ : السَّحَابُ الْعِظَامُ، والسَّوَارِي : الماطرة بالليل .  
ابن الأعرابي : الخازِبَاؤُ نبت وجنونه طوله، والضميرُ في به يعود على مكان .

وقوله<sup>(٢)</sup> : وقد قال بعضهم : خَاَزِبَاؤُ جعله بمنزلة حَضْرُموتٍ هذا نص بإضافة حَضْرُموتٍ إلى موتٍ .

(١) الكتاب (٣٠١/٣) وحاشيتها رقم ٢، تحصيل عين الذهب (٥٢/٢)، معاني الفراء

(٤٦٨/١)، الحيوان (١٠٩/٣، ١٨٥/٦)، التكملة (ص ٨٠)، الانصاف (ص ١٧٧)،

الخزانة (٤٤٢/٦) .

(٢) الكتاب (٣٠١/٣) .

وذكر أبو الفتح عن أبي عمرو الشيباني أنه حكى في حَضْرَمُوتَ :  
حَضْرَمُوتَ بضم الميم كعَضْرُفُوطَ، ولم يذكر فيه صرفاً ولا تركه، وتوقّف فيه . وينبغي  
أن يصرف لأنه قلعه دخل في مثال المفردات كخِزْبازٍ، ولا عِلَّةَ فيه . وإذا كان جَنْدِلٌ  
وجوارٍ منصرفين لزوال [حرف] (١) فهذا أخرى .

وقال أبو الحسن : من قال : الخازِيزِ بفتح الأول وكسر الثاني، جعله اسماً  
غير متمكن، فبناه على الكسر، وكذا الخازِيزِ بكسرها، وقال بعضهم، الخازِيزِ :  
السُّنُورُ .

وقوله (٢) في عَمْرَوِيَّةَ : "لأنهم رأوه جَمَعَ أَمْرَيْنِ فَحُطُّوه دَرَجَةً" . يريد أنه  
أعجمي، وغير مُتَمَكِّنٍ، فشبهوه بالأصوات، نحو غاقٍ، فَبَنَوْهُ وليس بعد ترك الصرف  
إلا البناء، وهذا هو الذي أشار إليه أبو الحسن في "تَرْزَالٍ" . ومن هنا أخذه، والتنوين / ١٠٠  
في جميع ما ذكرناه للتذكير وحذفه دليل التعريف .

قوله (٣) : "وزعم - رحمه الله - أن الذين قالوا : صِهْ" . هنا تم الكلام ثم  
ابتدأ كلاماً آخر . فقال : "ذاك أرادوا"، ثم يبيّن ذاك بالنكرة، فجعلها بدلاً من ذاك  
كأنه قال : الاسم النكرة أرادوا فذاك مفعولٌ بأرادوا، ويمكن أن تكون النكرة على  
إضمار فعل . أي : أعني النكرة . ومعنى "صِهْ" : اسكت عن كل كلام، و"صِهْ"  
بالسكون : اسكت عن هذا الذي أنت فيه، وجعل صوت الذباب من حيث كان  
غير مفهوم المعنى كلامه ونصّبته بالفعل، وجعل صوت الداعي وما كان  
نحوه من المفهوم المعنى اسماً للفعل، وفسره بمنصوبٍ للفعل من حيث لم يكن  
كلاماً، وكذلك حكم هذا عاءٍ (٤) وحاءٍ من باب اسم الفعل، لا تدخلها الألف

(١) مكانه طمس ولعل صوابه ما أثبتناه .

(٢) الكتاب (٣/٣٠١) .

(٣)، (٤) الكتاب (٣/٣٠٢) .

واللام . والأصوات قد دخلتها الألف واللام، وتدخل على أسماء الأفعال إذا ذهبَ بها  
مذهب الصوت، وقد نص في "هيهات" (١) هنا أنها صوت .

وقوله (٢) : "وَنُونٌ لَّأَنَّهُ نَكْرَةٌ" . يريد أنه جعل كالصوت .

و"إيه" (٣) : معناه : ارجع إلى حديثك الذي كنت فيه . و"إيه" (٤) بالتثنية

حدث بأي حديث شئت، والتثنية علم التكثير وقد تقدم في المبهمة ذكرها (٥) غير  
منونة، وكذلك هيهات المفتوحة الهاء سواء . وأنشد (ح) للراعي (٦) :

إذا قلتُ جاءَ لَجٌّ حتى يردَّه قُوى أَدَمِ أطرافُها في السَّلاسلِ

جاءَ : زجرٌ للبعير، لا يكون إلا للذكر، وهو في موضع جملة . وكلامه هنا

نص أن هذه الأسماء مدرجة .

وأما قوله تعالى (٧) : ﴿هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ لَمَّا تَوَعَدُونَ﴾ فإنها في معنى الدعاء

ويَن باللام المقصود بذلك - والله أعلم - كـ "هَلُمَّ لَكَ" . وفداء المكسور اسم للفعل في  
الخبر كـ "شتان" و"هيهات" . والتثنية فيه للتكثير، وفيه معنى لتفديك نفسي أو ليفدك  
أبي .

قال الفارسي (٨) : فِدَاءٌ : اسمٌ لقوله : افْدِ، وافْدِ : أمر لنفسه

كـ "دَرَاكَ" اسم لـ "أَذْرِكَ" فَبُنِيَ فِدَاءٌ لوقوعه موقعَ المبنى . وليس قوله

[بشيء] لأن الأسماء المرفوعات التي بعده تمنعه من ذلك وهي فداء لك أبي، وفداء

لك نفسي، وفداء لك خالتي وفداء ما تُقِلُّ النعلُ . وهذا كله لا يصح رفعه في الأمر

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣/٣٠٢) .

(٥) . الكتاب (٣/٢٨٨) ، فما بعدها .

(٦) ديوانه (ص ١١) ولم يرد ضمن طبعة المعاني .

(٧) سورة المؤمنون : ٣٦ . وانظر معاني الفراء (٢/٢٣٥) .

(٨) انظر المسائل المثورة (ص ٢٤٥) .

واللام . والأصوات قد دخلتها الألف واللام، وتدخل على أسماء الأفعال إذا ذهبَ بها مذهب الصوت، وقد نص في "هيهات" (١) هنا أنها صوت .

وقوله (٢) : "وَنُؤَنَّ لَهُ نَكْرَةً" . يريد أنه يجعل كالصوت .

و"إيه" (٣) : معناه : ارجع إلى حديثك الذي كنت فيه . و"إيه" (٤) بالتثنية

حدث بأي حديث شئت، والتثنية علم التنكير وقد تقدم في المبهمة ذكرها (٥) غير منونة، وكذلك هيهات المفتوحة الهاء سواء . وأنشد (ح) للراعي (٦) :

إذا قلتُ جاءَ لَجٌ حتى يردَّه قُوى آدَمِ أطرافها في السَّلاسلِ

جاءَ : زجرٌ للبعير، لا يكون إلا للذكر، وهو في موضع جملة . وكلامه هنا

نص أن هذه الأسماء مدرجة .

وأما قوله تعالى (٧) : ﴿هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ لَمَّا تَوَعَدُونَ﴾ فإنها في معنى الدعاء

ويُبين باللام المقصودَ بذلك - والله أعلم - كـ "هَلُمَّ لَكَ" . وفداء المكسور اسم للفعل في الخبر كـ "شتان" و"هيهات" . والتثنية فيه للتنكير، وفيه معنى لتفديكَ نفسي أو ليفدكَ أبي .

قال الفارسي (٨) : فِدَاءٍ : اسمٌ لقوله : أَفْدِ، وَأَفْدِ : أمر لنفسه

كـ "دَرَاكِ" اسم لـ "أَدْرِكُ" فَيُنْسَى فِدَاءٍ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ . وليس قوله

[بشيء] لأن الأسماء المرفوعات التي بعده تمنعه من ذلك وهي فداء لك أبي، وفداء

لك نفسي، وفداء لك خالتي وفداء ما تُقِلُّ النعلُ . وهذا كله لا يصح رفعه في الأمر

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٠٢/٣) .

(٥) الكتاب (٢٨٨/٣) ، فما بعدها .

(٦) ديوانه (ص ١١) ولم يرد ضمن طبعة المعاني .

(٧) سورة المؤمنون : ٣٦ . وانظر معاني الفراء (٢٣٥/٢) .

(٨) انظر المسائل المنثورة (ص ٢٤٥) .



وزعم الفراء<sup>(١)</sup> أن الأول غير الثاني في التقدير، كأنه قال : ولولا يوم تعلمه . جعل الثاني في نية المعروف . يقول لولا اليوم الذي نصرناك فيه لم نطلب منك جزاءً، ونصرهم له هو القرض الذي ذكر، وأنشد الفراء<sup>(٢)</sup> :

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ يَسْنَا

يريد هؤلاء بين هؤلاء، وهؤلاء بين هؤلاء، وأرى النحويين<sup>(٣)</sup> ذهبوا بهمة بين بين إلى هذا المذهب .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "فإذا سميت بشيء منها أضفت"، لم يكن في هذا النوع في التسمية به إلا الإضافة، لأنه معرب أو حركة الآخر فيها حركة إتياع ولذلك جعل أصلها قياساً الإضافة . وحركة الإتياع ليست كحركة البناء .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "وهذا قول / جميع من نشق بقوله" . أشار إلى تغييرها في ١٠١ التسمية إلى الإضافة وهو الذي أخذ عن الخليل وإنما لم يَجْزُ في قولهم<sup>(٦)</sup> : أنت تأتينا في كل صباح مساءً إلا الإضافة لدخول حرف الجر، لما أدخلوه أضافوا رجوعاً إلى الأصل كما فعلوا في التسمية بها .

قال ابن السراج في باب مذ ومنذ : وأجاز قوم : "مذ يوم يوم يرفعون بلا تنوين، قالوا : كأنك قلت مذ يوم تعلم . ولا يميزون مذ شهر شهر ومذ دهر دهر، ومذ عام عام .

قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر - رحمه الله - : "لو سُمِعَ لجاز" ؛ قال : الأول مُعَرَّبٌ والآخِرُ غَايَةٌ . يريد الأول مرفوع بعد "مذ" مضاف إلى الثاني، والثاني مضموم كـ "قبل" وبعده، ويجوز أن تكون حركة الثاني إتياعاً لحركة الأول .

(١) ، (٢) المعاني (١٧٧/١) .

(٣) في الأصل : النحويون .

(٤) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٣٠٣/٣) .

وقوله<sup>(١)</sup> : "لفظهنّ في ذلك الموضع" . يعني في الحال والظرف .  
ثم قال<sup>(٢)</sup> : وبني في غير الحال والظرف . أي ترك لفظه على حاله في التسمية، إلا أنك تضيف فيها من حيث كان أصلها الإضافة . وأما كَفَّة كَفَّة<sup>(٣)</sup> ففيه ما في يومٌ يومٌ من الإضافة والإعراب، وإتباع الثاني للأول كيوم يوم . قال أبو العباس<sup>(٤)</sup> : ومثله : "كفاحا" .  
وقال صاحب العين<sup>(٥)</sup> : لقيته كَفَّة لِكَفَّة . أي مفاجأة . وبقي أن تكون كـ "خمسة عشر" في تضمنه معنى حرف العطف بقوله : لقيته كَفَّة عن كَفَّة، فحذف الحرف، وأضيف وأجرى مجرى يوم يوم .  
وذهب الفراء في "معانيه"<sup>(٦)</sup> إلى أن "يوم يوم" في مذهب العطف . وقد قال سيبويه في باب يكون فيه المصدر حيناً<sup>(٧)</sup> : إنه ليسار عليه صباح مساء . وقال : إنما معناه : صباحاً ومساءً فهذا مضاف، والمراد به العطف .  
واستدل بقوله : كَفَّة عن كَفَّة على خروجه مما دخل فيه غير ما قبله .  
ومثال كَفَّة كَفَّة<sup>(٨)</sup>، يَتَّ يَتَّ، وشَغَر بَغَر، وشَذَر مَذَر، وجِذَع مِذَع<sup>(٩)</sup> من الجِذَع، وهو القطع .  
ويقال : فلان مِذَاعٌ يُفْشِي الأسرار، وشَذَر : من الشَذَر، وهو التفرُّق . وبَذَر من التَبَذَر، قالوا : والميم أيضاً فيه

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٠٣) . وعبارة سيبويه : ولم يبن ذلك البناء .

(٣) ، (٨) الكتاب (٣/٣٠٤) .

(٤) المقتضب (٣/١٨٤، ٤/٣٠) .

(٥) العين (٥/٢٨٣) .

(٦) (١/١٧٧) .

(٧) الكتاب (١/٢٢٧) .

(٩) اللسان (٨/٤٥) .

مبدلة من الباء . وقالوا : كَفَّةٌ كَفَّةٌ تَمْنَعُنِي لِقَيْتَهُمْ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَافٌ  
عن أن يجاوزَ صَاحِبَهُ . وشَغَرَ بَغَرَ : متفرقين في البلاد . ويقال : بَغَرَ النَجْمُ : هاج  
بالمطر .

وجعل (١) أيادي سبا وقالي قَلا وبَادِي بَدَا مَبْنِيَاتٍ كخمسَةِ عشرَ والاثْنَانِ  
أحوال .

وقالي قَلا : علم، اسم بلد من بلاد خراسان، وقد جعله بعدُ كحُضْرَمُوتَ  
في العلمية قط، وحكى الإضافة في أيادي سبا، وقاسها في بادى بدا، ولم يستعملها،  
ولم يذكر في قالي قَلا شيئا إلا البناء، وأيادي سبا نكرة، والمعنى متفرقين، وأيادي :  
جمع أيدي، وأيدي جمع يدٍ، واليدُ النعمة . أي تفرقوا تفرق نَعَمِ سبا، وهو على التشبيه  
لأنهم إذا تفرقوا تفرقت نَعْمُهُمْ . ويمكن أن يريدوا باليد الفرقة منهم . أي تفرقوا تفرق  
فَرَقِ سبا كما قالوا : عُثِقَ مِنَ النَّاسِ وَرَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، والأول أظهر .

وبادي بدا نكرة أيضاً، ومعناه أولُ شيءٍ، ويمكن أن يكون من بدا يبدو :  
إذا ظهر ومن بدأ يبدأ . والتزِمَ تسهيل الهمزة كما التزِمَ تسهيلها في أيادي سبا . ولو  
قيل إن قالي قَلا معربٌ كحُضْرَمُوتَ، وثبتت الألف في آخره لأنه غير منصرف لم يكن  
به بأس، لوم يكن للمخالف ما يردُّ به قوله . وقول ذي الرُّمَّة (٢) :

فِيالِكُ مِنْ دَارٍ تَحْمِلُ أَهْلَهَا      أَيَادِي سَبَا بَعْدِي وَطَالَ احتيالُهَا

(١) الكتاب (٣٠٥/٣)، النكت (٨٦٨/٢)، أصول ابن السراج (١٤٠/٢)، ابن يعيش

(١٨٨/٤)، المساعد على التسهيل (١٠٠/٢) وغيرها .

(٢) ديوانه (٥٠١/١)، الكتاب (٣٠٤/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٧١/٢)، تحصيل

عين الذهب (٥٤/٢)، المقتضب (٢٦/٤)، المحتسب (٣٤٥/١)، اللسان (حول)،

(سبي)، (بدى) .

ورواية الديوان :

أَمِنْ أَجَلِ دَارٍ صِيرَ الْبَيْنَ أَهْلَهَا

شاهده فيه تنوين سبأ حين أضاف .

ويريد بـ "طال احتياها" : طال مرورُ الأحوالِ عليها خاليةً . أي ارتحل  
أهلها متفرقين . و"ثلك" : مستغاث به، وفيه معنى التعجب . دعاها متعجبا من تغيرها  
وخلاتها . ولو كان بادي معربا لكان منونا، لأنه لا شيء طرأ عليه يمنعه من الصرف .  
وقول أبي نخيلة<sup>(١)</sup> :

وقد عَلتني ذُرَّةُ بادي بدي ورُئيَّةُ تنهضُ في تشدِّي

شاهده : كون بادي بدي بالياء .

وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> : بادئ بدء، وبادئ بدئ، وبادئ بدئ، وجاء في حديث زيد بن

ثابت<sup>(٣)</sup> : "أما بادئ بدء فإني أحمدُ الله" ومعناه : مبتدئا قبل كل شيء . والذُرَّةُ :

الشَّيْبُ أول شيء . والرُّئيَّةُ : وجعُ المفاصل والرُّكْب من الكِبَر / . ومثلُ شَغَرٍ بَغَرٍ في  
الحكم والمعنى تفرقوا شذَر مَذَر .

وجعل<sup>(٤)</sup> "قالِي قَلا" بمنزلة حضرموت في كونه علما، وفي كونه مُرَكَّباً

مثله، غير أن حضرموت مُعَرَّب أو مضاف، وقالِي قَلا مبني لا غير . وقول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

سيصبحُ فوقِي أقممُ الرِّيشِ واقِعاً بقالِي قَلا أو مِن وراءِ دَبِيلِ

شاهده فيه : استعمالُ قالِي قَلا غير مضاف، ودييلُ في آخرِ خُرَّاسَانَ .

والأقممُ الريش : نَسَرَّ يَضْرِبُ إلى الغُبرة . والقَتَامُ : الغُبَارُ .

(١) الكتاب (٣/٣٠٤، ٣٠٥) وحاشيتها، النكت (٢/٨٧١)، تحصيل عين الذهب (٢/٥٤)،

أمالي اليزيدي (ص ١٢٨)، مجاز القرآن (١/٢٨٨)، المقتضب (٤/٢٧)، إصلاح المنطق

(ص ١٩٤)، الخصائص (٢/٣٦٤)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٠٤)، الجوهرة

(٢/٣١٢، ٣/٢٨١) .

(٢) انظر اللسان (بدأ) .

(٣) نسب في اللسان إلى اللحياني .

(٤) الكتاب (٣/٣٠٥) .

(٥) الكتاب (٣/٣٠٥) وحاشيتها رقم ٤، النكت (٢/٨٧١)، تحصيل عين الذهب

(٢/٥٤)، المقتضب (٤/٢٤)، اللسان (دبل)، (قتم)، (قلا)، معجم البلدان (دييل) .

وأخبر الأصمعي<sup>(١)</sup> أن هذا الشاعر كان عليه دينٌ لرجلٍ من يَحْصِب،  
فلما حَانَ أَدَاؤُهُ فَرَّ وترك رُقْعَةً فيها مكتوباً :

إذا حَانَ دينَ اليَحْصِي فقل له      تَزَوَّدَ بِزَادٍ واستعينَ بدليلٍ  
سيصبحُ ... ... البيت

قال الأصمعي : أخبرني من رآه بقالي قَلاً مصلوباً وعليه نَسْرٌ أَقْتَمَ الريش.  
وتكلم هنا على حركة الياء المتوسطة، ومن حُكَمَها جَمِيعاً الحركةُ قياساً  
على الصحيح، لكن استُثْلِتِ الحركةُ فيهما، فسُكِّنَتْ تشبيهاً بالألف من حيث كانت  
لا تتحرَّكُ . وقول رؤبة<sup>(٢)</sup> :

سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقُقِ

شاهده فيه : تسكين الياء من مساحيهن، وهي حوافر الأُتُن وتقطيطُ:  
قَطْعٌ وتَسْوِيَةٌ . والحُقُقُ : أوعِيَةٌ سودٌ من خَشَبٍ، الواحدة : حُقَّة . وفاعل سَوَى في  
بيتٍ بعده، وهو :

تَقْلِيلُ مَا قَارَعَنَ مِنْ سُمُرِ الطُّرُقِ

ونَصَبَ تقطيطَ على المصدر المشبَّه به من معنى سَوَى، لأن التسوية  
والتقطيطَ واحد، وقول السعدي<sup>(٣)</sup> :

يَا دَارَ هَنَدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا

(١) راجع خير الأصمعي في حاشية رقم ٥ من صفحة الكتاب (٣٠٥/٣) . وانظر اللسان  
(حصب) .

(٢) ديوانه (ص ١٠٦)، الكتاب (٣٠٦/٣)، وحاشيتها رقم ١، النكت (٨٧٢/٢)، تحصيل  
عين الذهب (٥٥/٢)، الكامل (٣٠/٢)، النصف (١١٤/٢)، المحتسب (١٢٦/١)، ما  
ينصرف (ص ١٠٩)، أمالي بن الشجري (١٠٤/١) .

(٣) هو الخطيئة، ديوانه (ص ١١١)، الكتاب (٣٠٦/٣) وحاشيتها رقم ٣، النكت  
(٨٧٢/٢)، تحصيل عين النهي (٥٥/٢)، النصف (١٨٥/٢)، (٨٢/٣)، المحتسب  
(١٢٦/١)، اللسان (ثفا) وهذا صدر عجزه :

بين الطَّوَى فصاراتٍ فواديها

وأخبر الأصمعي<sup>(١)</sup> أن هذا الشاعر كان عليه دينٌ لرجلٍ من يَحْصِب، فلما  
حانَ أدَاؤُهُ فرَّ وتركَ رُقْعَةً فيها مكتوباً :

إذا حَنَّ دينَ اليَحْصِي فقل له      تَزَوَّدَ بِزَادٍ وَاسْتَعِينَ بِدَلِيلٍ  
سيصبحُ ... البيت

قال الأصمعي : أخبرني من رآه بقالي قَلاً مصلوباً وعليه نَسْرٌ أَقْتَمَ الريش.  
وتكلم هنا على حركة الياء المتوسطة، ومن حُكْمِهَا جَمِيعاً الحركةُ قياساً  
على الصحيح، لكن استُثْلِتِ الحركةُ فيهما، فسُكِّنَتْ تشبيهاً بالألف من حيث كانت  
لا تتحرَّكُ . وقول رؤية<sup>(٢)</sup> :

سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحُقُقِ

شاهده فيه : تسكين الياء من مساحيهن، وهي حوافر الأُتُن وتقطيطُ:  
قَطْعٌ وَتَسْوِيَةٌ . والحُقُق : أوعيةٌ سودٌ من خَشَبٍ، الواحدة : حُقَّة . وفاعل سَوَى في  
بيتٍ بعده، وهو :

تَقْلِيلُ مَا قَارَعَنَّ مِنْ سُمْرِ الطَّرْقِ

ونَصَبَ تَقْطِيطَ على المصدر المشبَّه به من معنى سَوَى، لأن التسويةَ  
والتقطيطَ واحد، وقول السعدي<sup>(٣)</sup> :

يَا دَارَ هَنَدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا

(١) راجع خبر الأصمعي في حاشية رقم ٥ من صفحة الكتاب (٣٠٥/٣) . وانظر اللسان  
(حصب) .

(٢) ديوانه (ص ١٠٦)، الكتاب (٣٠٦/٣)، وحاشيتها رقم ١، النكت (٨٧٢/٢)، تحصيل  
عين الذهب (٥٥/٢)، الكامل (٣٠/٢)، المنصف (١١٤/٢)، المحتسب (١٢٦/١)، ما  
ينصرف (ص ١٠٩)، أمالي بن الشجري (١٠٤/١) .

(٣) هو الخطيئة، ديوانه (ص ١١١)، الكتاب (٣٠٦/٣) وحاشيتها رقم ٣، النكت  
(٨٧٢/٢)، تحصيل عين الذهبي (٥٥/٢)، المنصف (١٨٥/٢)، (٨٢/٣)، المحتسب  
(١٢٦/١)، اللسان (ثقا) وهذا صدر عجزه :

شاهده فيه : تسكين الياء من أثنائها، لأنها منصوبة على الاستثناء، ويجوز أن تكون بدلاً على قراءة من قرأ : ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> بالرفع، وهو ضعيف. وتسكين هذه الياء في الشعر كثير .

وحكى<sup>(٢)</sup> في حِيرِي دَهْر السكون في الياء، والفتحة، والتشديد، حِيرِي دهر، وحِيرِي دهر، وحِيرِي دهر .

أما اثنا عشر فهما اسمان جعلتا اسماً واحداً على طريقة الأفراد لا على التركيب . ولا يريد أن اثني عشر مضافة لمُعاقبة عَشَرَ النون . وكيف يكون ذلك والمعنى اثنان وعشر ؟ ولكنه يقول : صَيَّرَ اسماً واحداً عاقبَ الثاني منهما النون، فلم يمنع الإعراب، وعلى هذا صح دخول الألف واللام ولو كان مضافاً لم تدخله الألف واللام وليستا في الثاني . ولا يعلم في الكلام نظير لـ "اثني عشر"، لأن الثاني صلة للأول.

وزعم الفراء<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ أنهم يعربون في التثنية كل ما لا يعربون في الواحد نحو هذا، وهذان وهذين، والذي، والذين واللذان . وزعم أن من قال<sup>(٤)</sup> : الذين جعله اسم جمع كسينين، ولذلك بناء، ومن قال اللذان جمع على حد التثنية . يَرِدُ عليه قولهم : يازيدان في النداء، الواحد مبني في النداء والتثنية والجمع كذلك .

ولما رأى سيبويه<sup>(٥)</sup> العرب لاتضيف اثني عشر، ورأى النون قد حُذِفَتْ منه ولم يُرَ حَذْفُهَا في المركب، نص على حروف المَدِّ

(١) سورة البقرة : ٢٤٩، وبها قرأ أبي والأعمش وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً الكشف (٣٨١/١) .

(٢) ، (٥) الكتاب (٣٠٧/٣) . وانظر اللسان (٢٢٦/٤) .

(٣) سورة البقرة : ٣ ولم ترد ضمن طبعة المعاني .

(٤) انظر المعاني (١٨٤/٢) .

قال : "وأما (١) تغييرهم [عشر عن قولهم] "عشرة" فإنما ذلك لصرفها عن وجهها"، ولا بد من كونها مع ما قبلها اسماً واحداً، إلا أنها عاقبت، ولا تُجرُّ لدخول لام التعريف على الأول كما تقدم .

---

(١) المقتضب (٢/١٦٠)، والزيادة منه .



## باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو<sup>(١)</sup>

أسماء هذا الباب على قسمين : منقوصة ومقصورة، وفائدته ما حُكِمُ التسمية به، ثم بدأ ببيان حكمها في باييهما ثم بيان التسمية بها فحكم جميع المقصور فيه بعد التسمية كحكمه قبلها، ما كان منه منصرفاً لحقه التنوين وحذفت الألف كعصاً ورحاً<sup>(٢)</sup> ومفترى، وما كان غير منصرف لم يلحقه تنوين وثبتت الألف في الوصل والوقف كحبلَى وعذارى، فإذا وقفت على المنون منه فسيبويه يحذف التنوين في النصب والرفع والخفض ويرد الألف المحذوفة، وسيأتي قوله، فيه<sup>(٣)</sup> وهو قول الكسائي أيضاً، وغيره يُبدل منه في النصب ألفاً وعليه أكثر النحويين<sup>(٤)</sup>.

وذهب المازني<sup>(٥)</sup> إلى أنها أُلِفُ التنوين في الأحوال كلها لكون الخفض والرفع على صورة النصب.

قال الفارسي<sup>(٦)</sup> : كنت أذهب إلى أن الألف في "عصاً" لام الفعل في الجر والرفع، وفي النصب إلى بدلها من التنوين حتى رأيت أبا عثمان قد ذهب إلى أن الألف في كل حال أُلِفُ التنوين قال : لأنه إنما يمنع من إثبات النون<sup>(٧)</sup> كسر ما قبله أو ضمّه، والذي قبل التنوين هنا مفتوح في الرفع والجر فليس في الكلمة ما يمنع من إثبات بدل التنوين، فيجب أن يثبت البدل في الأحوال الثلاثة، وإذا ثبت حذفت اللام، ثم اعترض

- 
- (١) الكتاب (٣/٣٠٨).
  - (٢) الرحا يكتب بالألف والياء، وانظر المقصور والمدود للقراء (ص ٥٤).
  - (٣) الكتاب (٣/٣٠٩).
  - (٤) انظر التعليقة لأبي علي.
  - (٥) انظر التكملة (ص ١٩٩).
  - (٦) المصدر السابق (ص ١٩٩، ٢٠٠) وهذا رأي أبي علي في التذكرة وانظر : ارتشاف الضرب (١/٢٩٣).
  - (٧) كذا والمراد بدل النون، وهو الألف.

أبو علي على نفسه فقال : فإن قيل : قد رُوِيَت الإمامةُ في "رحا"، ودخولُ الإمامةِ في هذه يدلُّ على أنها لام الكلمة، لأن الإمامةَ في بدل التنوين قليل .  
 قيل : كما عاقب بدلُ التنوين لَامَ الفعل أُجْرِي عليه ما كان يُجْرِي على لام الفعل كما أنه لما (١) عاقب الواوُ في "يغزو" والياءُ في "يرمي" والألفُ في "يخشى" حركات الإعراب أُجْرِي عليهن ما كان يجري على الحركات من الحذف .  
 فهذا دليل من وجهة النظر، وقد تُروى الإمامةُ في بدل التنوين، على أن الإمامةَ تؤكد مذهبَ أبي عثمان، لأنهم لو كانوا إنما أدخلوا الإمامةَ في هذه الأحرف لَمَا أدخلوها في النصب لأنها ليست لَامَ الفعل، فتسويتهم بين الرفع والجر والنصب في الإمامة دليلٌ على أنها ليست لام الفعل .

قال : فأما قول (٢) سيبويه في هذه الألف التي هي بدلٌ من التنوين : "ولا تُحذف في الوقف" . وقوله (٣) : وَيُتِمُّونَ الْأَسْمَاءَ فِي الْوَقْفِ، فمعناه : ولا تُحذف التي هي بدلٌ من التنوين في الوقف، ويتمون الأسماء بالألف التي هي بدل من التنوين في الوقف، يدلك على أنه يريد الألف التي هي بدلٌ من التنوين لَأَمَ الْفِعْلِ أَنَّهُ لَمْ يَخُصَّ نَصَباً مِنْ رَفْعٍ وَجَرٍ، ولو كان أراد الألف التي هي لَامُ الْفِعْلِ لَقَالَ : ولا تُحذف في الوقف في الجر والرفع، ولقال : وَيُتِمُّونَ الْأَسْمَاءَ فِي الْوَقْفِ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ، لأنه ليس من قول أحد أن الألف في النصب في الوقف لام الفعل .

انتهى قول أبي علي، وفيه تعسفٌ وتعصبٌ وتفسيرٌ كلام سيبويه على غير ما أراد .

(١) وفي الأصل "لو" .

(٢) ، (٣) الكتاب (٣/٣٠٩)، وفي أصل الشرح : ولا يتمون .

أما إثبات الألف في النصب والجر والرفع في الوقف فلا بد من ذلك لانفتاح ما قبلها، وإن حذفناها في الرفع والجر على قياس الصحيح ثبتت ألف الأصل، فألف بألف، فجره على الباب والقياس أولى .

وأما قوله : لما عاقب بدل التنوين لام الفعل أجري عليه ما كان يُجرى على لام الفعل، فدعوى، وليس تشبيهه بالواو والياء والألف بصحيح لأنهم لو لم يحدفوا الحروف في الجزم / لالتبس بالرفع .

١٠٤

وأما تسويته في الرفع والنصب والجر في الإمالة فدعوى أيضاً، والإمالة في النصب شاذة قليلة<sup>(١)</sup> .

هذا أبو عمرو بن العلاء<sup>(٢)</sup> وغيره لا يميل في النصب، ومن أمال في النصب فبمنزلة إمالة "زيداً" ولا شاهد له في إمالة النصب لشذوذها .

وأما تفسيره كلام سيبويه بأنه أراد الوقوف في الأحوال كلها على ألف التنوين فدعوى أيضاً وخلاف لما حمّله عليه جميع النحويين، وأبو عثمان المخالف له، وليس في نصه ما يدل عليه، وتفسيره كلامه على ما ذكرنا فاسد، ويتبين الآن عند ذكره إن شاء الله .

وأما المنقوص فحكمه بعد التسمية به كحكمه قبلها إلا تسمية المؤنث في قول يونس<sup>(٣)</sup>، وسيأتي بيانه وتخطئة الخليل له .

ولا يخلو المنقوص أن يكون منوناً أو غير منون، فما كان منوناً نحو رام وقاض ومفتر فتنوينه للصرف في التسمية به

(١) انظر الكتاب (١٢٢/٤) . والإمالة أن تنحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة .

(٢) من أحكام الإمالة عند أبي عمرو أن ما كان منوناً يكون مفتوحاً نحو (مفترى، قرى) . انظر مثلاً أثر القراءات في الأصوات والنحو (أبو عمرو بن العلاء) (ص ١١٤) .

(٣) ما ينصرف (ص ١١٣) وانظر الكتاب ٣/٣١٢ .

وقبلها، وما كان غير منون قبل الاعتلال كجوارٍ، ويغزٍ، ويرمٍ وغواشٍ، وقاضٍ اسم امرأة فتتوين جميعه بدل من المحذوف، غير أن سيبويه<sup>(١)</sup> يسمي تنوين جوارٍ وغواشٍ وبابهما تنوين صريحٍ وقضى به<sup>(٢)</sup> بعضهم على أن هذا البناء مصروف لما نقص البناء وأشبه الآحاد كغزالٍ وقذالٍ.

وليس في قول<sup>(٣)</sup> سيبويه : "وينصرف في حال الرفع والجر"، دليل، لأنه قد قال<sup>(٤)</sup> بعده بقليل : فإن جعلته اسم امرأة قال : "أصرفها"، لأن هذا التنوين جعل عوضاً، فيثبت كما ثبتت التنوينة في "أذرعات".

وقال<sup>(٥)</sup> : وسألته - رحمه الله - عن "قاضٍ" اسم امرأة، فقال مصروفة في حال الرفع والجر .

فهذا نصٌ بكونه للصرف، ولا شك أن جوارٍ، وقاضٍ اسم امرأة غير مصروفين لأنهما اسمان لمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف، وإنما سماه بذلك لأنه التنوين الذي يكون للمتمكن في غير هذا الموضع، فلا دليل في تسميته في جوارٍ صرفاً بمجرّد عبارته لما ذكرنا .

والذي ينبغي أن يقال في قاضٍ اسم امرأة، وجوارٍ أنه للعوض لا غير لكونه في يغزٍ، ويرمٍ، وأقضٍ، وما أشبه ذلك في المؤنث . وأما جوارٍ في حال الجمع فلما نقص البناء، وصار كغزالٍ على بناء المفرد عوض من الياء التنوين وصار كأنه للتمكن، دليل كونه كذلك قولهم: جندلٌ، وذلك فلما نقص

(١)، (٤) الكتاب (٣/٣١٠) .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي (١/٥٨) . وانظر (ص ٣٤٧) مما تقدم .

(٣) الكتاب (٣/٣٠٨) .

(٥) الكتاب (٣/٣١١) .

البناء وزال بناء الجتمع عوض التنوين من المحذوف وصار كأنه للتمكّن، ووجب لهذا الجمع حذف الياء من غير سكون تجتمع معه كما حذفت في قاض للساكّنين، لأنه جمع والجمع أثقل من المفرد، والمعتل أثقل من الصحيح، فهو في نهاية الثقل، فحذفت الحركة في قاض، وحذفت الياء لحركتها في الجمع لأنه أثقل منه.

وحكمه عند أبي الحسن<sup>(١)</sup> من حيث كان جمعاً تنتهي إليه الجموع، ووقعت في آخره الياء خففوه فنقص عن مثال مفاعل فدخل التنوين كما يدخل جنادل إذا حذفت الألف فهو عنده تنوين تمكّن.

وحكمه عند أبي العباس<sup>(٢)</sup> حكم قاض غير أنه حذف الياء لكون التنوين عنده في النية، وليس بشيء مما ذكرنا.

والتنوين عند أبي إسحاق<sup>(٣)</sup> الزجاج عوض من الحركة، ويلزمه ذلك في كل موضع تحذف منه الحركة.

وقوله<sup>(٤)</sup>: "وذلك أنهم حذفوا الياء، فصار التنوين عوضاً". هذا نص بأنه حذفت قبل التنوين.

وقوله<sup>(٥)</sup>: "ثمان" هي من باب يمان وشام، وليست الثمانية من باب الكراهية لإخراجهم الهاء منها، فلو لم يكن منسوباً لكان للجمع المتناهي نظير في الآحاد، فإنما هو منسوب. وقد تقدم<sup>(٦)</sup> ذكرها وشبهها بهما في التصغير.

(١) انظر ما ينصرف (ص ١١٢).

(٢) المقتضب (١/١٤٣)، ما ينصرف (ص ١١٢)، النكت (٢/٨٧٣)، شرح الكافية للرضي (١/٥٨).

(٣) ما ينصرف (ص ١١٥).

(٤)، (٥) الكتاب (٣/٣٠٨).

(٦) انظر كلام الشارح عنه في (ص ٢٥٥) مما تقدم.

وأما عَرَقٍ وَأَذَلٍ<sup>(١)</sup> فأصلهما الضم والواو، وقد تبين أنه ليس من كلامهم اسم آخره واو قبلها حركة، فإذا أدى إليه قياس رُفِضَ، فقلبت الواو ياءً، والضممة كسرة، لأن الاستثقال إنما وقع بالآخر، ويقول أيضاً<sup>(٢)</sup> : لما أرادوا قلب الواو قلبوا الضمة كسرةً فانقلبت الواو ياءً، ثم اعتلال قاضٍ في أحواله الثلاثة تقول في الرفع والخفض : أدل وفي النصب / : رأيت أدلياً وقول الراجز<sup>(٣)</sup> :

١٠٥ حتى تَفْضَى عَرَقِي الدُّلِيَّ

شاهده فيه : قلب الواو ياء ونصبها مع كسر ما قبلها وتَفْضَى تكسرى، أي : لا تدأبني في سقي الإبل حتى تكسري عراقي الدلاء والدلي : جمع دلو، بضم الدال وكسرهما، وأصله فُعُول وعَرَقِي : جمع عَرْقُوَّة، وبينه وبين واحده الهاء .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "ولو سميت رجلاً بَقِيلَ فيمن ضم القاف"، يريد في لغة من أشم قال : هذا قِيلٌ، وخفض الياء وكسرها ما قبلها، لأن الإشمام إشارة إلى فعل، وقد خلصت الياء واستمر القلب، والإشمام غير مرعى في الاسم، إنما بابُه الفعل، ومن لم يُشَمَّ فَعَلَ كذلك، ومن قال : قُولٌ، وأخلص الواو قال : هذا قُولٌ فتركه على حاله.

وقوله<sup>(٥)</sup> : "واعلم أن كلَّ ياء أو واو كانت لاماً وكان الحرف قبلها مفتوحاً فإنها مقصورةٌ يُبدل مكانها الألف

(١) ، (٢) انظر الكتاب (٣/٣٠٨ ، ٣٠٩) .

(٣) الشاهد مجهول القائل ويروى تَفْضَى بالقاف أيضاً والقض مثل الفض .

وانظر : الكتاب (٣/٣٠٩) وحاشيتها، النكت (٢/٨٧٥)، المقتضب (١/١٨٨)، الخصائص

(١/٢٣٥)، المنصف (٢/١٢٠ ، ٧٠/٣)، ابن يعيش (١٠/١٠٨)، اللسان (عرق) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣/٣٠٩) .

ولا تحذف في الوقف وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل إلا أن الألف تُحذف لسكون ويُتمُّون الأسماء في الوقف". هذا الموضع الذي فسره أبو علي<sup>(١)</sup> على اختياره واستشهد به .

وقول سيبويه<sup>(٢)</sup> : "ولا تُحذف في الوقف" إنما يريد غير المنون لأن الألف ليس معها ما يحذفها فهي ثابتة في الوصل والوقف، لما عوضت من الياء والواو في الوصل ثبتت في الوقف ولم تحذف فترد الياء والواو . ثم لما تكلم على لحاق التنوين قال<sup>(٣)</sup> : "إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين"، ثم قال<sup>(٤)</sup> : "ويُتمُّون الأسماء في الوقف" . أي : يحذفون التنوين في الوقف في جميع الأحوال إذ كان التنوين تبدل منه الألف فرد الألف أولى .

قال الأستاذ أبو بكر : هذا نص أن الوقف في مثل هذا على الحرف المحذوف في الأصل لدخول التنوين فإذا لم يثبت كان رد الحرف أحسن من البذل . وقد أشار إلى<sup>(٥)</sup> ذلك في باب تسمية الحروف عند ذكره تثقيل لو . ولم يذكر سيبويه في هذا الباب التميم لكلمة بألف التنوين كما زعم أبو علي<sup>(٦)</sup> في الباب بحرف العلة الذي في آخر الكلمة .

وقوله<sup>(٧)</sup> : "ومعًايا" جمع معي، كمِدْرَى ومَدَارَى وأصله مَفَاعِلٌ فَعِيْرٌ فَفْتِيْحٌ العينُ فانقلبت اللامُ ألفاً فقالوا : مَعَايَا .

(١) ، (٦) انظر ما سبق (ص ٣٥٩) فما بعدها .

(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣/٣٠٩) .

(٥) الكتاب (٣/٢٦٢) .

(٦) الكتاب (٣/٣١٠) .

ويريد بقوله (١) : وقد أتم أنه لما لم تحذف لامه لم يلحقه تنوين، عوضاً من شيء، وكلامه علي التنوين (٢) في "قاضي" اسم امرأة مبين لجميع التنوين فيما لا ينصرف من الباب، وقد بين (٣).

وأذل (٤) اسم رجل غير مصروف، وهو أفعل والهمزة في أوله تحرر الوزن الغالب كما أحرزت الياء في يَغزِ بناء الفعل وإن كان محذوفاً. وكذلك يضع اسم رجل غير مصروف، وإن كان محذوفاً لأن الياء في أوله أحرزت البناء، فالتنوين في جميع ذلك عوض من الياء المحذوفة، ولم يعوض في يضع شيء لأن الحذف ليس في اللام، ولما كان المحذوف منوياً مرعياً معاقباً بالتنوين أذن حذف التنوين بمعاقبته له، فلو حذف في "جوار" التنوين اسماً لأعدت الاسم إلى تميم مفاعيل كما فعل يونس في اسم المؤنث، والدليل على أن هذا الحذف مرعياً إبقاء حركة ما قبله على حالها وتتميمه في النصب، ولذلك دخل التنوين عوضاً لأنه لا يدخل إلا لما نوى، وهذا الموضع من كلامه نص على أن العرب حذف ما كان من هذا قبله كسرة في غير موضع التنوين ليحفظوه عوضاً، ولم يفعل ذلك بالألف، ألا ترى إلى قولهم (٥) صَحَارَى، ومدَارَى، وما امتنع صرفه من جهة اللفظ حيل على حكمه، ونصه أن العرب تعوض التنوين في غير موضعه في الجر والرفع للعوض لا للتمكن قط. ألا ترى أن يغزي (٦) اسم رجل كيضع أعني غير مصروف، وأما أعيم (٧) فمنون في التسمية وغيرها

(١) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣/٣١٠).

(٢) ، (٤) الكتاب (٣/٣١١).

(٣) انظر ما سبق (ص ٣٦١).

(٤) الكتاب (٣/٣١٦).



وهو كأخيمر في ثرك الصرف للعلمية والوزن والصفّة والوزن، لأنهما على وزن أهينم وأبيطر فالتنوين في أعيم عوض .

وقول<sup>(١)</sup> يونس : إنما هو في المعارف وقد نص عليه وحمله على الشعر .

وقول الفارسي<sup>(٢)</sup> : كل ما أجاز فيه الخليل التنوين / فهو محمول على جوار .

وقول المنخل<sup>(٣)</sup> :

أَيْسَتْ عَلَى مَعَارِي وَأَضْحَاتِ بِهِنْ مُلَوَّبٌ كَدَمَ الْعِبَاطِ

شاهده فيه : تتميم معاري في حال الجر ضرورة . وهي في هذا الموضع جمع

مغرى وهو الفراش، وواضحات : بيض . ويروى فاخرات . والمُلَوَّب : الذي جُعِلَ فيه

المَلَاب وهو ضرب من الطيب والعِبَاط : جَمْعُ عَيْطٍ وعَيْطَةٌ وهي مانِعٌ لغير عِلَّةٍ من الابل ودُمُها شديدة الحمرة، وقبله<sup>(٤)</sup> :

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ وَحْدَى نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ

لهوتُ بِهِنَّ إِذْ مَلَعِي مَلِيحٌ وَإِذْ أَنَا فِي الْمَخِيلَةِ وَالشُّطَّاطِ

وقول الفرزدق<sup>(٥)</sup> :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(١) الكتاب (٣١٢/٣) .

(٢) التعليقة .

(٣) الكتاب (٣١٢/٣، ٣١٣)، شرح أشعار الهذليين (١٢٩٨/٣)، تحصيل عين الذهب

(٥٨/٢)، السيرافي (١٣٦/٤)، الخصائص (٣٣٤/١، ٦١/٣)، المنصف (٦٧/٢، ٧٥) .

(٤) شرح أشعار الهذليين (١٢٩٧/٣) وفيه : ملقى أي : لين كلامي .

(٥) لم أجد في ديوانه، وانظر : الكتاب (٣١٣/٣)، تحصيل عين الذهب (٥٨/٢)، النكت

(٨٧٦/٢)، ابن السيرافي (٣١١/٢)، ما ينصرف (ص ١١٤)، الخزانة (٢٣٥/١)،

(١٤٥/٥) .

شاهده فيه : إجراء المعتل مُجرى الصحيح لاحتياجهم إلى تحريكه. يهجو  
عبد الله بن أبي اسحاق لأنه كان يُلحُّنه .

وقول (١) ابن قيس الرقيات - ويقال : ابن قيس الرقيات على الإضافة، كان  
يُلقَّب بالرقيات لكثرة من صَحِبَ مَن اسْمُها رُقِيَّة، وكان مرةً يضاف إليهن وتحتمل  
الإضافة وجهين : أن تكون على حكم الإضافة المعلومَة، أو على حُكْمِ إضافة الاسم  
إلى اللَّقَبِ كقيس قُفَّة، وثابت قُطَنَة - :

لا بارك الله في الغواني هل      يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبٌ  
وقول جرير (٢) :

ويوماً يوافين الهوى غير ماضي

ويوماً ترى منهن غولاً تغولُ

شاهده فيه : خفض ماضي وتنوينه ضرورةً، يريد أنه يأتيه الهوى منهن فلا  
يصبر لهن، ويوماً يهجرن فيُذهبن لذة الصِّبا واللَّهو . ويقال : غالته داهيةٌ تغوله، إذا  
نابته نائبةٌ تهلكه، وأشار بقوله : فقال : "ألا تراهم كيف جرُّوا حينَ اضطروا" (٣) إلى  
الخليل - رحمه الله - .

وإنشاد يونس (٤) :

قد عَجَبْتُ مِنِّي وَمَنْ يُعَلِّيَا      لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقاً مُقْلَوِيَا

(١) ديوانه (ص ٣)، الكتاب (٣١٣/٣)، تحصيل عين الذهب (٥٩/٢)، السيرافي (١٣٧/٤)،

المقتضب (٣٥٤/٣)، المختضب (١١١/١)، المنصف (٦٧/٢)، الأمالي الشجرية

(٢٢٦/٢)، المغني (١٨٢/١)، شرح شواهد (ص ٢١١)، اللسان (غنى) .

(٢) ديوانه (١٤٠/١)، الكتاب (٣١٤/٣)، تحصيل عين الذهب (٥٩/٢)، السيرافي

(١٣٧/٤)، النكت (٨٧٦/٢)، الأمالي الشجرية (٨٦/٢)، الخصائص (٣٥٤/٣)،

إرتشاف الضرب (٣٧٩/٣)، الأشموني (١١١/١) .

(٣) الكتاب (٣١٤/٣) .

(٤) نسب للفرزدق ولم يرد في ديوانه وقد يستشهد به غير منسوب لقائل، وانظر : الكتاب

(٣١٤/٣)، النكت (٨٧٧/٢)، تحصيل عين الذهب (٥٩/٢)، السيرافي (١٣٧/٤)، ما

ينصرف (ص ١١٤)، المنصف (٦٨/٢، ٧٩)، الخصائص (٦/١)، اللسان (علا) (قلا) .

شاهده فيه : إجراء يُعَلَّى مُجْرَى الصَّحِيح حين اضْطُرَّ وهو تصغير يُعَلَّى.  
والقلولى : المتقلب على فراشه حُزْنًا . وقول الآخر (١) :

فَ  
سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

ورواه ابن السراج (٢) : فوق ست .

شاهده فيه : إجراء سَمَائِيَا مُجْرَى مَسَاجِدَ، وجمع فَعَالًا على فَعَائِلٍ وتركه  
على لفظه لم يغيره إلى فَعَالَى كخطايا وقياس جميعها سماوات، وهو المستعمل، فكأنه  
كسّر سماءة وقد يكون تكسير سماء من حيث كانت مؤنثة، أجراها مُجْرَى مادخلته  
التاء كَشَمَالٍ وَأَشْمَلٍ وَشَمَائِلٍ وَرِسَالَةٍ وَرَسَائِلٍ وَقُدُومٍ وَقُدَائِمٍ وَقُلُوصٍ وَقُلُصٍ  
وقلائص . وقد ذكر السَّماوة (٣) عند ذكره بياعين، وصدّره :

له مارأت عَيْنُ البَصِيرِ وفوقه سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا  
وقبله (٤) :

فَإِنْ يَكُ شَيْءٌ خَالِدًا أَوْ مُعَمَّرًا تَأْمَلْ تَجِدُ مِنْ فَوْقِهِ اللَّهَ بَاقِيَا  
وهو لأُمِّيَّةُ بِنِ الصَّلْتِ، ارتفع سَمَاءُ الْإِلَهِ بِالْإِبْتِدَاءِ، والخير  
ما بعده، وقال بعضهم : أراد وفوق ما رأت عَيْنُ البَصِيرِ

(١) ديوانه أمية بن أبي الصلت (ص ٨٨)، وانظر: الكتاب (٣/٣١٥)، تحصيل عين الذهب  
(٢/٥٩)، السيراني (٤/١٣٧)، ما ينصرف (ص ١١٥)، النصف (٢/٦٦، ٦٨)،  
الخصائص (١/٢١١ - ٢١٢، ٢/٣٤٨)، المخصص (٩/٣)، اللسان (سما)، الخزانة  
(١/٢٤٤) .

(٢) روايته في : الأصول (٣/٣٤١، ٤٤٥) سبع سمائيا ولم يرد في الموجز ولعل في هذا دليلاً  
على أن ابن خروف اطلع على شرح ابن السراج للكتاب وقد أشار كل من السيراني  
والرمانى إلى اختلاف النسخ التي كانت بين يديه من الكتاب، وانظر دراسة الدكتور  
الفتلى بمقدمة الأصول (١/١٨)، وشرح السيراني (٥/٥٩)، والمجلد الخامس ٥٦ من  
شرح الرمانى .

(٣) سيبويه : قال جرير :

إذا هبطن سماويا موارده  
من نحو دومة خبت قل تعريسي  
الشاهد فيه : سماوى ونسبته إلى السماوة . وانظر الكتاب (٣/٣٤٩، ٣٥٠) .

(٤) رواية الديوان : وإن كان شيء خالداً .

سماء الإله . وهو ممكن، وقول قيس بن زهير<sup>(١)</sup> :

ألم يأتَيْكَ والأنباءُ تَنْمِي      بما لاقت لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

شاهده فيه : إجراء المعتل مُجرى الصحيح فجزمه من الأصل . والباء دخلت على الفاعل، وفيه معنى التعجب . ويجوز أن تضرر الفاعل لدلالة المعنى عليه كأنه قال : ألم يأتك الخبر بكذا . وليست بلغة كما ذكر الزجاجي<sup>(٢)</sup> وغيره، بل فعله ضرورة، وهذا قول سيبويه . وقول الكميث<sup>(٣)</sup> :

خَرِيعُ دَاوُدِيٍّ فِي مَلْعَبٍ      تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُلْقَى الْإِزَارَا

شاهده فيه : إجراء دَاوُدِيٍّ مُجرى الصحيح . والخَرِيعُ : اللينة المعاطف . والدوادي : جمع دَوْدَاةٍ وهي موضعُ تسلق الصَّيَّانِ فِي لَعِبِهِمْ . يقول : لصغيرها لا تُبَالِي كيف تَمْشِي فهي تَأَزَّرُ مرةً وتُلْقَى إِزَارَهَا أخرى، وقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

لَا مَهْلَ حَتَّى تَلْحَقِي بَعْنَسٍ      أَهْلُ الرِّبَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلْنَسِي

شاهده فيه : تغيير القلنسي من الواو إلى الياء كما تقدم، لوقوع الواو طرفاً في الأسماء بعد ضمة، والرباطُ : جمع رَيْطَةٍ وهي / الملاءة . يقول لناقته : لَا أَرْفُقُ بِكَ فِي السَّيْرِ حَتَّى تَلْحَقِي بِهِؤْلَاءِ الْقَوْمِ مِنْ مَذْحِجِ قَبِيلَةٍ بِالْيَمَنِ وَهُمْ "عَنْسٌ"، ومنهم الذي تنبأ باليمن .

(١) الكتاب (٣١٥/٣ - ٣١٦)، تحصيل عين الذهب (٥٩/٢)، السيرافي (١٣٧/٤)، معاني الفراء (٢٨٨/٢)، المحتسب (٦٧/١)، سر الصناعة (٦٣١/٢)، الأمالي الشجرية (٨٤/١ - ٨٥)، ارتشاف الضرب (٤٣١/٢) .

(٢) الإيضاح في علل النحو (ص ١٠٤) وحاشيتها رقم ٢ .

(٣) ديوانه (١٠٩/١)، الكتاب (٣١٦/٣)، تحصيل عين الذهب (٦٠/٢)، السيرافي (١٣٧/٤)، ما ينصرف (ص ١١٤)، المنصف (٦٨/٢)، الخصائص (٣٣٤/١)، اللسان (دوا) .

(٤) الكتاب (٣١٧/٣)، وحاشيتها رقم ٣، تحصيل عين الذهب (٦٠/٢)، السيرافي (١٣٧/٤)، ما ينصرف (ص ١١٤)، المنصف (١٢٠/٢، ٧٠/٣)، الخصائص (٢٣٥/١)، ابن يعيش (١٠٧/١٠)، اللسان (قلس)، (عنس) .

وكل ما ذكر بعد فهو تسمية بالكلمات لا بالحروف، ولذلك رُدُّ من الأصل لأنه اضطرَّ إلى نقص البناء بالزيادة فزيادة الأصليّ أولى، فإذا سُمِّي بإرميه<sup>(١)</sup> فقد استوفيت حروف الكلمة فتقطع الهمزة وتُعَرَّب وتُمنع الصرف في المعرفة، غير أنك تحذف الياء، وتعوّض التنوين في المعرفة، وفي النكرة تحذف الياء للساكين لصرفه، وتنقل التنوين إلى الميم، لأنك تصرف في النكرة وتحذف الهاء، ولو أثبت الهاء لحكيت لأنك سميت بفعل وحرف، كما أنك لو نويت الفاعل فيه لحكيت لأنك سميت بجُمْلَةٍ.

وقوله<sup>(٢)</sup> : "وتنوّن في قول الخليل". يريد : ولا تنون في قول يونس وتقول في نصب المعرفة : رأيت إرمي وإرمياً آخر، في النكرة في القولين، فإذا سميت رجلاً بغيره<sup>(٣)</sup> حذفت الهاء أيضاً لئلا تلزمك الحكاية فيبقى حرف واحد، فتردّ اللام من الكلمة لأنك إنما سميت بالكلمة وهي فعل الأمر والذي حذفت السلام له قد زال، فيصير "ع" وهذا لا سبيل إليه لِمَا يلزم من حذف الياء ونقل التنوين إلى حرف الأول فيبقى حرف واحد مُنَوّن، فلم يكن بُدٌّ من ردّ الواو التي هي فاء الكلمة وكان ردّها أولى من زيادة حرف من جنس الياء، ثم حركوها بالفتح لأنك لم ترد أن تردّ إلى الأصل لئلا يُرجع إلى الاستثقال الذي فرّوا منه، ومع هذا أنّ العرب لم تقل قط في الأمر منه إيع على الأصل، وإذا كانوا لم يقولوا أوامر فهذا أحرى، فلما لم ينطق بالأصل من هذا لم يُردّ في التسمية إليه، فحركوا الواو إشعاراً بأنهم لم يريدوا الأصل إذ أعوزهم، وفيه إشارة إلى ما فعلوا في

(١)، (٢) الكتاب (٣/٣١٧).

(٣) الكتاب (٣/٣١٨).

النسب إلى غد ودم تركوا الدال والميم متحركين، ولم يردوا إلى الأصل من السكون، وكذلك فعلوا في شية<sup>(١)</sup> في النسب فقالوا فيها : وشوي ردوا الواو ولم يسكنوا الشين لأنهم لم يريدوا الأصل، فدلوا على ذلك بإبقاء الشين متحركة ولو أسكنوا الشين لكان النسب إلى وشية لا إلى شية .

وحكم التسمية بره<sup>(٢)</sup> حكم عه<sup>(٣)</sup>، لأنهم لم يقولوا في الأمر : إراً فیرد إليه.

وأبو الحسن، وغيره يرؤه إلى الأصل في ره فيقول : (إراً) ولا يصرف في التعريف، والألف لا تحذف، فيعوض منها كما تقدم وينصرف في التنكير عندهم، وأكثر الناس على قول سيويو يردون همزة والألف لأن الذي قد حذفت له قد زال ويصرفون، لأنه ليس بلفظ الأمر فلا علة فيه . وهو الصواب، وقد أجمعوا على وع ولم يقولوا في التسمية إعي كما قالوا إراً ويلزمهم ذلك .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "لأنك لا تدع ما هو منه وتلحق به ما ليس منه"، ويلزم على هذا في التسمية بذاً ذاتي، أو ذي ولا تقلب همزة الوصل<sup>(٥)</sup> لأن الأصل الياء، وقد تقدم من قوله<sup>(٥)</sup> : "ذاء" وإنما أبقيت إظهاراً للتضعيف في ألبي بعد التسمية لأنك نقلته من اسم إلى اسم فبقي الإظهار على ما كان ولم يُغَيَّر، ويُغَيَّر الفعل بعد التسمية كما تُغَيَّر همزة الوصل إذا نقلت الفعل إلى الاسم، ولا تُغَيَّرُهَا إذا نقلت اسماً فيه همزة وصل إلى التسمية، لو سميت بامرئ وابن واستخرج لأبقيت همزة وصلاً .

(١) الكتاب (٣/٣٦٩) .

(٢) الكتاب (٣/٣١٨) .

(٣) انظر السيراني (٤/١٣٧ - ١٣٨) .

(٤) الكتاب (٣/٣١٨) .

(٥) لعلها الأصل .

(٥) انظر (ص ٣١٨) مما سبق .

### باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد<sup>(١)</sup>

غَرَضُهُ في هذا الباب التسمية بحرفٍ متحرك أو ساكن لا مِنْ كلمة بعينها، ومثل بالباء من اضرب، وضرب<sup>(٢)</sup> لأنه لم يمكنه النطق بحرف وحده، ولو أراد التسمية بحرفٍ من كلمة معينة لردَّ من الكلمة، كما توهَّموا عليه في هذا الموضع، وسيبين جميع ذلك، وإنما أراد بحرف لا من كلمة فليس للحرف شيء يتصل به، ولا فرق بين الباء من ذهبَ وركبَ وضربَ إذا أراد الحرف وحده، فإنَّ اراده من الكلمة كان حكمُ ذهبٍ غير حكمِ ركبٍ وضربٍ لأنك هنا / ترُدُّ من الكلمة وهناك ليس ثمَّ ما ترُدُّ، لأنك سميت بحرفٍ مُفْرَدٍ كواوٍ العطف، ولا مِ الجر ونحوهما، وسؤالُ الخليل<sup>(٣)</sup> إنما كان عن النطق بالحرف على ما هو<sup>(٤)</sup> عليه من حركةٍ أو سُكُونٍ وأجابه بالحرف إذا تُهَجِّي أو سُمِّي به .

وقد قال في باب تسمية الحروف<sup>(٥)</sup> : "واعلم أن هذه الحروف إذا تُهَجِّيَتْ مقصورة، لأنها ليست بأسماءٍ وإنما جاءت في التَّهَجِّي على الوقف، يدلُّك على ذلك أن الدالَّ والصاد موقوفةٌ الآخر". وحكى عن الخليل أنه كان يقول<sup>(٦)</sup> : حالها في الهجاء حالها في المعجم والمقطع يقيفها، وإن أدرجها تركها على حالها. وإنما قال : إنما جئتم بالاسم لقولهم<sup>(٧)</sup> : كاف فنطقوا باسم حرف الهجاء وسكنوا في الوصل والوقف، ولو قالوا : كما لكان ما أراد غير أن الألف بدلٌ من هاء الوقف، والأصل كه،

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣٢٠/٣) .

(٤) في الأصل من زائدة بعد قوله : هو .

(٥) الكتاب (٢٦٥/٣) .

(٦) الكتاب (٢٦٦/٣) .

(٧) في الأصل : والقطع .

فلو قالوا : "بأ" لاحتمَل أن يُريدوا "به" ويدلوا من الهاء الألف في الوقف فيكونوا قد نطقوا بالحرف الذي سأل عنه واحتمَل أيضاً أن يُريدوا الاسم ككاف وقد تُجرى مُجرى الأصوات فتجعل اسماً مثلها .

قال المبرد في شرحه : إنما تكلمتم باسم الحرف وكون الألف هنا في الوقف بمنزلة الهاء قليل نحو "أنا" و"حيهلاً" وإنما موضعها التزم في الفواصل والقوافي . وزادوا الألف أيضاً في قولهم : "ألاتا"، و"بلى فآ" كالعوض من المحذوف ووقف عليها كما قال الراجز<sup>(١)</sup> :

بالخير خيرات وإن شراً فآ ولا يُريد الشر إلا أن تآ

أبدل الألف مما حذف ووقف عليها، وبعضهم يرويه :

... .. وإن شرفاً ولا يريد الشر إلا أن تشأ

أراد : وإن أراد شراً فأنا أريده وأكمل الكلمة الثانية، وبالخير متعلق بفعل مُضمَر، كأنه قال : أجازيك بالخير خيرات، وزاد الألف في الأول كما زادها الثاني في الرواية الثانية .

وقوله<sup>(٢)</sup> : إلا أن تشأ صوابه : تشائي، لأنه يخاطب امرأة وكانت قالت له :

قطعتك الله المليك قطعاً فوق الثمام قصرأ موضعاً

تالله ما عديت إلا ربعا جمعت فيه مهر بنتي أجمعا

فأجابها :

(١) للقيم بن أوس وقيل : لحكيم بن معية التميمي .

وانظر : الكتاب (٣٢١/٣) وحاشيتها رقم ٢، تحصيل عين الذهب (٦٢/٢)، الكامل

(ص ٢٣٦)، ما ينصرف (ص ١١٩)، سر الصناعة (ص ٢٣٦)، اللسان (معى)، شرح

شواهد الشافية (٢٦٨/٤) .

(٢) الكتاب (٣٢١/٣) .



إِنْ شَعْتَ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فِدَعَا      اللَّهُ جَهْرًا رَبُّهُ فَأَسْمَعَا

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَآ      وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَشَا

وهو جواب لشعرهما المتقدم لما ذكرنا، وجعل الألف عوضاً من القافية، هكذا حكى أبو زيد في نواتره<sup>(١)</sup> وقدره هذا التقدير . وقولها : ما عدت إلا ربعا . أي: ما سقت لنا إلا ربعا من مهر ابنتي .

وقال [ابن] السيرافي<sup>(٢)</sup> : من روى :

إِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

بغير همز فقد غلط، لأن هذه الأبيات من مشطور الرجز وهو :

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

وجعل الهمزة مكان العين في تآ، لأنها بإزاء العين في دعا<sup>(٣)</sup> كما قالوا: "حدث حديثين

امرأة، فإن آبت فأربعة"<sup>(٤)</sup>، وأنشد الربيعي<sup>(٥)</sup> في القوافي له بعد إنشاده البيتين الأولين:

قَدْ وَعَدْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا      تَمَشُّطَ رَأْسِي وَتُقَلِّبَنِي وَأ<sup>(٦)</sup>

قال : يريد وتفعّل فقال : وا، وأجاز في قوله : "أن تآ" أن تكون الألف للوقف وأجاز

أن تكون أصلاً على تقدير "أن تأتي" كما قال الثاني : أن تشّا فحذف الهمزة وأبقى الألف .

ومن قوله<sup>(٧)</sup> : "وقال بعضهم : الأول ... إلى قوله : وهذا

خلاف قول سيبويه ليس من كلامه، ومذهبه مذكوراً بعد هذا،

(١) النواتر (ص ٣٨٦ - ٣٨٧) .

(٢) شرح أبيات سيبويه (٢/٣٢٠، ٣٢١) .

(٣) انظر شرح شواهد الشافية (٤/٢٦٩) .

(٤) يضرب مثلاً في سوء السمع والإجابة، وانظر أمثال أبي عبيد (ص ٥٤)، فصل المقال للبكري

(ص ٥٠)، وفي أصل الشرح حديثي والمثبت عن كتب الأمثال ويروى فارع أي: أمسك .

(٥) هو علي بن عيسى الربيعي . ترجمته في معجم الأدباء (١٤/٧٨) فما بعدها .

(٦) لحكيم بن معية التميمي، وانظر الموشح (ص ٢٥)، الخصائص (١/٢٩١)، اللسان (فلا) .

(٧) يشير إلى حاشية دخلت ستأتي ملخصه بعبارة الشارح في نص الكتاب وهو قول بعضهم الأول،

وانظر (٣/٣٢١) وحاشيتها ٥، والسيرافي على سيبويه (٤/١٣٩) .

وكان من حق هذين المخالفين أن يكون كل واحد منهما بعد كلام سيبويه، وكلاهما فاسد .

قال أبو العباس : المازني يقول : "رب" <sup>(١)</sup> ثم رجع عنه إلى "ضرب" فرد جميع الحروف، وهو الصواب .

وأبو الحسن يقول : ضَبَّ، لأنه رأى العين أكثر اعتيلاً، ورب أقيس من ضَبَّ لأنه صار اسماً وحذف العين فيها قليل كمذووسة .

ومذهب سيبويه والخليل إذا سميا بحرف من كلمة معينة أن يردا جميع حروف الكلمة كما فعلوا في عه <sup>(٢)</sup> ورة <sup>(٣)</sup> وما أشبه ذلك، وإذا سميا بحرف متحرك أو ساكن من غير كلمة معينة أن يزيدا عليه من جنس حركته ثم يضعفا كما فعلا في واو العطف وباء / الجر وهذا هو الذي أراد سيبويه بقوله <sup>(٤)</sup> : "فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عه"، فإنما كلامه على التسمية بهذه الحروف التي سأل الخليل أصحابه عن النطق بها فلما استقرت كلمات ملفوظاً بها تكلم على التسمية بها، ألا ترى إلى قوله <sup>(٥)</sup> : "فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عه حين جعلتها اسماً" فقد تبين أنها خلافاً في الحكم، فعلم أن المعنى فيها مختلف لأنه سمي من هذه بالحرف وحده ومن هذه بالكلمة كلها لأن النطق بالحرف ليس كالنطق بالكلمة، لأنك في الكلمة ترد إليها أصلاً إذا اضطرتت إلى ذلك ولا ترد إلى الحرف شيئاً ولكنك تزيد، فلما بين لهم النطق بالحرف تكلم على التسمية بذلك الذي لفظوا

(١) المقتضب (١/١٧١، ١٧٢)، ما ينصرف (ص ١٢٠)، الانتصار (ص ٢٤٢) .

(٢)، (٣) الكتاب (٣/٣١٨)، وانظر (ص ٣٧٠ - ٣٧١) مما سبق .

(٤)، (٥) الكتاب (٣/٣٢١ - ٣٢٢) .

به فلا يجوز غير ما ذكرنا رحمهما الله، فليست التسمية بالحرف المتحرك من الكلمة كالسمية بها كلها وإن لم يبق في اللفظ منها إلا حرف واحد، ولذلك رد في عه إلى الأصل وزاد هنا معنى غيره وقد بين آخر<sup>(١)</sup> الباب أنه يزيد من جنس حركة المسمى به .  
وقوله<sup>(٢)</sup> : "فإن جعلت أي اسماً ثقلته ياء أخرى، واكتفيت بها حتى يصير اسماً بمنزلة ابن واسم تشبيهه بابن واسم يدل على أنه يريد ياء المتكلم دخلت عليها همزة الوصل ولو سميت "بأى" التي في القسم لبقيت الهمزة قطعاً ولم تشبه بأين .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "فإنما حكيت بها الحروف" أي أسماء الحروف وقد تقدم أول الباب أنها أسماء . ويريد بقوله<sup>(٤)</sup> : "حكيت بها الحروف" أصوات الحروف فجعلتها أسماء للأصوات وإن شئت أسماء للكلمات فمددت وإن شئت حكيت ولم تمد وقد تقدم في التغيير الذي ذكر في قوله<sup>(٥)</sup> : ولم يسلم الصوت وهذا بمنزلة ما وقع في كتاب الله تعالى من القصص عن العجم بكلام العرب مغيراً من لفظ العجم ولم تأت القصص عن العجم بكلام العرب مغيراً من لفظ العجم ولم تأت القصص بلفظها ولم ينطق أكثر الأنبياء بكلام العرب ولا أكثر الأمم، وإنما حكيت أقوالهم بلفظ العرب وإن شئت قلت : لما لزم هذه الكلمات الفصل في الهجاء حين احتاجوا إليه جعلوا لها أبنية تحتل ذلك كما فعلوا في المنفصل والمتصل .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "ولو سميت رجلاً بـ"إب" يريد التسمية بها بعد استقلال النطق بها لا يريد بالباء الساكنة من كلمة معينة،

(١) الكتاب (٣/٣٢٥ - ٣٢٦) .

(٢) - (٦) الكتاب (٣/٣٢٣) .

ولذلك قال<sup>(١)</sup> : باب فلا تقطع الألف لأنك لم تنقلها من فعلٍ فصارت بمنزلة ابن إذا سميت به فلا يجوز القطع، ولو سميت بالباء من كلمة معينة الباء فيها ساكنة لنطقت بجميع حروف الكلمة كما فعلت بالمتحركة، فأما التسمية بالحرف الواحد الساكن من غير كلمة فإنك تزيد في أوله همزة الوصل للابتداء بذلك الحرف كما زدت على المتحرك هاء السكت في آخره للوقف عليه فإذا سميت بقيت همزة الوصل على حالها، ورد المبرد<sup>(٢)</sup> عليه فاسد لما ذكرنا .

وكان الأستاذ أبو بكر يرى أن قطع الهمزة هو القياس كما تقدم في الفعل، ولأنه قد تحرك ما بعدها ولا يثبت مع ذلك .

وكان المبرد يقول<sup>(٣)</sup> : يلزمه أن يقطع الألف في الوصل وإلا نقض جميع قوله في أول الباب إذا سمي رجل يضرِب<sup>(٤)</sup> .

قال الأستاذ أبو بكر : وقطع الألف هنا ألزم منه في اضرب لأن ألف الوصل لا تثبت إذا تحرك ما بعدها، وكله فاسد بما ذكرنا، ولا فرق بين التسمية به وبين التسمية بابن، ولو سميت بالباء الساكنة لا جئلت إليها همزة الوصل فيلزم بقاؤها على حالها، لأنك اجتلبتها للاسم ولم تنقل فعلاً إلى اسم فلا وجه لقطعها، وذهب بعضهم<sup>(٥)</sup> إلى منع التسمية به وليس بشيء، وتُحذف الهمزة في الوصل استغناءً عنها كما حُذفت هاء "عه" في الوصل فإذا ابتدأت / قلت: "إب" قد جاء، ١١٠  
كما

قلت ألحمر قد جاء فأثبت الهمزة مع الحركة لأنها عارضة وهذه حركة إعراب لا تثبت في الوقف فتثبت<sup>(٦)</sup> على نية الوقف، ثم إذا

(١) الكتاب (٣/٣٢٣) .

(٢) ، (٣) المقتضب (١/١٧١)، الانتصار (ص ٢٤٠) .

(٤) الكتاب (٣/١٩٨) .

(٥) انظر : السراي (٤/١٤٠) وحاشية ٣ من صفحة الكتاب (٢٣٢ ج ٣) .

(٦) أي الهمزة .

وصلت قلت : هذا ابّ، كما قلت : مَنْ بٌ لَكَ فإذا وقفتَ وابتدأتَ لَزِمَكَ رُدُّ الهمزة كما رددتَ التَّوْنَ فِي لَمْ يَكُ في الوقفِ لأنه بقيَ من الكلمة حرفٌ واحدٌ ساكنٌ وهو الكاف وحرف المضارعة ليس من الكلمة، إلا أنه يعترضك هنا ثباتُ الهمزة في الوصل فإن راعيتها وقفت على حرفٍ واحدٍ وَسَوَّغَهُ إِصَالُهُ بما قبله، وإن راعيتَ الإخلال به أثبتَّ الهمزة كما تثبت في الشعر في قوله (١) :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

وتشبيهه بقولهم : مَنْ بٌ لَكَ في بقاءه على حرفٍ واحدٍ والذي ينقل لا ينطق بالهمزة إلا إذا فصل، كذلك الذي يقول : هذا ابّ لَكَ في الوصل، إذا ابتداء رُدُّ الهمزة وقفَ أوْ لَمْ يَقِفْ، وحُذِفَتِ الهمزة في الوصلِ للحرفِ الذي عاقَبَهَا للاستغناء ولا يَحْذِفُهَا للتحرّيكِ مخافة الإجحاف . وكان الأستاذ أبو بكر - رحمه الله - قد رجع عن هذا المذهب ورأى أن الصوابَ بقاءها على حالها لأنها لم تُنْقَلْ من فعل فيلزم قطعها وإنما هي كهمزة ابن حكيم بعد التسمية كحكمها قبلها وهذا بديع .

ويريد بقوله (٢) : "فيبقى حرفان سوى التنوين، إذا حذفت التنوين ويريد بالكيونة (٣) الحدث . أي : إذا كان على حرفٍ لا يلزمه في كل موضع .

وقوله (٤) : فإن قلت "تُغَيَّرُ في الوقف فليس من كلامهم أن يغيروا بناءه عما كان عليه في الوصل" . يريد في الأكثر،

(١) عجزه :

بنشر وتكثير الرشاة قمين

وله روايات أخرى وينسب لقيس بن الخطيم ديوانه (ص ١٦٢) ويعزى لجميل بثينة،

ديوانه (ص ٢٠٤)، وانظر : نوادر أبي زيد (ص ٥٢٥)، شرح شواهد الشافعية (ص

١٨٣)، الكامل (١٧/٢)، اللسان (ثث)، (قمن)، (ثنى)، العيني (٥٦٦/٤) .

(٢)، (٣)، (٤) الكتاب (٣٢٤/٣) .

لأنهم قد غيروا "متاً" و"متين" في الوقف فقالوا : "منه" .

وقوله (١) : "فيوافق ما كان على حرف" . يريد أن الوقف يضطرك إلى حذف التنوين ولا تصل إلى ذلك في مثله مبتدئاً (٢) لاجتماع السكون والحركة في حرف واحد وهذا مستحيل، ولا تقول أرُدُّ المَحذوف لأجل ذهاب التنوين في الوقف لأن الجيد الحذف في مثل عَمٍ وقَاضٍ فلم تَرُدُّ بعد زوال التنوين .

وقوله (٣) : "حدَّثنا بذلك يونسُ عن أبي عمرو" يريد كونَ الهمزة في اِيْمِنْ همزة وصلٍ ودليله ثباتها في الابتداء وحذفها في الوصل، وهو دليلٌ قطعي . وهمزة الوصل دخلت على لام التعريف ولزمتها، وصارتا "كَقَدْ" دخلت للتعريف ولم تُبْنِ الكلمة عليها كما لم تبْنِ على "قد"، ولولا ذلك لم يُوقف عليها كما يُوقف على "قد" بزيادة المدَّة في قوله (٤) : مبتدئاً ألى، ثم يقول : الرجل فَعَلَ، وفي قوله : [وَأَلْحَقْنَا بِذَلِكَ] (٥) في البيت .

وقوله (٦) : "وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ "أَل" منفصلة من "الرَّجُل" وَلَمْ يُبْنِ عَلَيْهَا وَأَنَّ الألفَ واللامَ فيه بمنزلة "قَدْ" يريد أنها منفصلة كأنفصال قد لم تُبْنِ الكلمة عليها وليست في البيت للتذكُّر . ألا ترى أن علامة ذلك المدَّة (٧) .

وحكى أبو الحسن أن العرب يقولون : "قدي" ولا يذكرون كأنَّ ويقولون : قَمِى، ثم يقولون : إلى زيد . ويقولون : زيدني في المتنون (٨) ثم يقولون : في الدار، وأنشدوا :  
فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكمُ      إذا الداعي المُنوَّبُ قالَ يالآ (٩)

(١) ، (٣) الكتاب (٣٢٤/٣) .

(٢) في الأصل : مبتدأ .

(٤) ، (٦) الكتاب (٣٢٥/٣) .

(٥) جزء من بيت شعر سيأتي بتمامه بعد قليل .

(٧) يريد : قدي .

(٨) في الأصل : المونث .

(٩) البيت لزهير بن مسعود الضبي، نوادر أبي زيد (ص ١٨٥) وبعده :

ولم تثق العواتق من غيور      بغيرته وخليين الحجالا

وانظر أيضاً : الخصائص (٢٧٦/١)، الزاهر (٢٣٦/١)، العيني (٥٢٠/١)، ابن عقيل

(١٦٨/١)، شرح أبيات مغني اللبيب (٣٢٥/٤، ٣٢٦)، الخزانة (٢٧٦/١)، اللسان (لزم - عتق).

وهو بمنزلة قول ابن هرمة لبعض ولد علي رضي الله عنهم<sup>(١)</sup> :

إني استحييتك أن أقول بحاجتي

فإذا قرأت صحيفتي فتفهم

وعليك عهد الله إن أنبأت

أهل السبالة إن فعلت وإن لم

وأنشد الفراء<sup>(٢)</sup> :

[فهل إلى عيش يأنصاف وهل]

قال<sup>(٣)</sup> : فأفرد الثلاثة، لأنه يريد بها معنى الأول .

وأدخل أبو الحسن مثل هذا في التذكير . قال : وإذا أرادوا التذكير قالوا :

قدي، يريدون : قد كان ولا يذكرون كان، وهو كما ذكر لأنه قد ينصرف لذكره

عما غلِمَ ويُعوَض منه المدة ولا يجوز أن يقال في : قام الرجل : قام ألى إنما يكون ذلك

في الابتداء بالألف واللام، فإذا أردت السكوت على اللام قلت قام ألى ثم تقول :

الرجل كما فعل في البيت وقائله غيلان<sup>(٤)</sup> :

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ

شاهده فيه : الوقف على اللام وفصلها من / الكلمة بعدها، وإنما أراد :

١١١

بذا الشحم ثم كرر الحرف مع الألف واللام، وبَجَلْ وبمعنى حَسَب يقال : بَجَلِي ذاك .

أي : حَسَبِي ذاك وكافيني وليست للتذكير في البيت لعدم المدة .

(١) تقدم الاستشهاد بالبيت الثاني وللتخريج انظر ما سبق (ص ١٠) .

(٢) المعاني (٤٢٥/١) وفيه يأنصاف .

(٣) المعاني (٤٢٥/١) وفيه فأفرد الثانية .

(٤) نسب لذي الرمة وليس في ديوانه ولا ملحقاته وانظر : الكتاب (٣٢٥/٣)، تحصيل عين

الذهب (٦٤/٢)، السيرافي (١٤٠/٤)، النكبت (٨٨٠/٢)، المقتضب (٢٢٢/١)،

المنصف (٦٦/١)، الخصائص (٢٩١/١)، الخزانة (١٩٨/٧) .

وقوله<sup>(١)</sup> : "مِنْ الحروف الموصولة" يريد التي تُبنى عليها الكلمة كالمهمزة والنون من انطلق مما يُكَمَّل به بناء الكلمة، وإنما يكون ما ذكر من التذكُّر أو الوقوف في المنفصل أو ما يَخْتَلِفُ فِي نَيْتِهِ أو في آخر الكلمة نحو قولهم<sup>(٢)</sup> : هَذَا سَيْفُنِي، إذا أردت: سيفٌ جيّد، وقد يكون في الحروف المفردات نحو ما أنشده الربيعي<sup>(٣)</sup> قبل هذا في الباب أنه أراد الحرف الواحد ثم أضرب عنه .

وقوله<sup>(٤)</sup> : بمنزلة "هَلْ، وَقَدْ، وَسَوْفَ" . قال الأستاذ أبو بكر : إن شاء لم يجعلها مثلاً لِمَكَانِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ وَتَرْكِ الْمَدَّةِ، وجعلها زائدة كزيادتها في ذلك وهو الوجه، وسيأتي التنبيه عليها في باب الوصل .

وأعاد هنا ذكر التسمية بحرف متحرك لا مِنْ كلمة بَعَيْنِهَا كَمَا تَقَدَّمَ فزاد عليه من جنس حركته وضمّعه . وهذا نصٌّ بجميع الحروف مضمومها ومكسورها ولم يَقْصِدْ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ بِأَعْيَانِهَا، وإن سميت بالكلمة لم تحذف منها شيئاً لأنك لو قلت: "رب" في ضَرْبٍ لالْتَبَسَ بِكَرْبٍ وَجَرَبٍ وَهَرَبٍ وَعَرَبٍ وَقَرَبٍ، ولو قلت ضَبٌّ لالْتَبَسَ بِضَغْبٍ وَضَبٌّ<sup>(٥)</sup> فِعْلاً وَاسْماً، وكذلك جميع ذلك ما لم تستوفِ حروف الكلمة.

وقوله<sup>(٦)</sup> : "ومن خالفه ردّ الحرف الذي يليه" ليس من كلامه وقد تقدم أن أبا الحسن يقول<sup>(٧)</sup> : ضَبٌّ ورجع المازنيُّ إلى قولِ سيبويه، وهو الصحيح .

(١) الكتاب (٣/٣٢٥) .

(٢) انظر : الكتاب (٤/٢١٦)، الخصائص (٣/١٣١)، سر الصناعة (٢/٤٩٠) .

(٣) يشير إلى البيت :

قد وعدتني أم عمرو أن تا . تمشط رأسي وتقليني وا

وقد تقدم (ص ٣٧٤) .

(٤) الكتاب (٣/٣٢٥) .

(٥) كأنها في المخطوطة : ضحب، ولم نجده .

(٦) الكتاب (٣/٣٢٦)، وهذه إحدى إشاراته إلى العبارات التي ألحقها النساخ بالكتاب

وليس منه .

(٧) انظر (ص ٣٧٥) مما سبق .



## باب الحكاية التي لا تغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام<sup>(١)</sup>

الحكاية على وجهين : حكاية الجمل بالقول أو ما كان في معناه من غير تسمية بها وهو الذي أراد بقوله :

أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعَارُ<sup>(٢)</sup>

لأنه ليس باسم، وأما "بَدَأْتُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ"<sup>(٣)</sup> فَيَحْمَلُ أَنْ يَكُونَ اسماً للسورة، وأن يكون بمنزلة البيت<sup>(٤)</sup> . أي : قرأت بالسورة التي فيها هذا الكلام، فيكون كقوله<sup>(٥)</sup> :

وَاللَّهُ مَا زِيدَ بِنَامٍ صَاحِبُهُ      وَلَا مُجَالَطُ اللَّيَانِ جَانِبُهُ  
ومنه :

[سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا]<sup>(٦)</sup>

وهو كثير في الكلام، ومنه قول حميد بن ثور الهلالي<sup>(٧)</sup> :

وَلَيْسَتْ مِنَ اللَّائِي يَكُونُ حَدِيثُهَا

أَمَامَ بَيُوتِ الْحَيِّ إِنَّ وَإِنَّمَا

(١)، (٣) الكتاب (٣/٣٢٦) .

(٢) صدره : [وجدنا في كتاب بني تميم]

وقائله : بشر بن أبي حازم، ديوانه (ص ٧٨) .

انظر : الكتاب (٣/٣٢٦ - ٣٢٧)، النكت (ص ٨٨١)، الكامل (ص ٢٥٩)، المقتضب (١٠/٤)، المفضليات (ص ٣٤٤)، المنجد (ص ١٢٨)، اللسان (عير)، وسيأتي الكلام عليه .

(٤) يريد قوله : وجدنا في كتاب بني تميم ... البيت .

(٥) انظر : الخصائص (٢/٣٦٦)، الأمالي الشجرية (٢/١٤٨)، الانصاف (ص ١١٢)، ابن

يعيش (٣/٦٢)، الخزانة (٩/٣٨٨)، اللسان (نوم) ويروى : والله ما ليلى .

(٦) عجزه : فَقُلْتُ لَصَيْدَحٍ أَنْتَجِعِي بِلَالًا

وقائله ذو الرمة : ديوانه (٣/١٥٣٥)، نوادر أبي زيد (ص ٢٩٠)، المقتضب (١٠/٤)، الخزانة (٤/١٨، ١٧) .

(٧) ديوانه (ص ١٨) . وشاهده فيه : الحكاية بان وإنما والاستغناء بهما عن الذي بعدهما .

إِلَّا أَنَّهُ قَطَعَ وَاجْتَزَأَ يِائَنَّ وَإِنَّمَا لِأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ حَدِيثًا، وَكَأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِمَا  
مَذْهَبَ مَا تَقُولُ وَيُقَالُ لَهَا فَحْكِي، وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (١) : ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ  
بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُحَنَّتْ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا مِنْ هَذَا فِي الْبَابِ، وَمَقْصُودُهُ فِي الْبَابِ حِكَايَةُ الْأَسْمَاءِ إِذَا  
كَانَتْ جُمْلًا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ غَايَةَ الْبَيَانِ .  
وَقَوْلُ الطَّهَوِيِّ (٢) :

إِنَّ لَهَا مُرْكَنًا إِرْزَبًا      كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَى حَبًّا

شَاهِدُهُ فِيهِ : حِكَايَةُ ذَرَى حَبًّا، لِأَنَّهُا جُمْلَةٌ مَسْمُومَةٌ بِهَا، وَيُرْوَى : مُرْكَبًا  
بِالْبَاءِ، وَهُوَ أَعْلَى الْفَرْجِ وَيُقَالُ لَهُ : الرُّكْبُ . وَرَوَى الْجَرْمِيُّ "مُرْكَنًا"، وَالْإِرْزَبُ  
الْغَلِيطُ . شَبَّهَ بِجَبْهَةِ هَذَا الرَّجُلِ، وَمِنْ التَّسْمِيَةِ بِالْجُمْلَةِ قَوْلُهُ :  
[نَبَّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ] (٣)

وَالْبَيْتُ الثَّانِي (٤) قَدْ تَقَدَّمَ (٥)، وَشَاهِدُهُ فِيهِ : حِكَايَةُ "شَابٍ"  
قَرْنَاهَا" أَي : بَنِي مَنْ يُقَالُ لَهَا ذَلِكَ، وَتَهْتَدُونَهَا : تَفْتَعِلُونَهَا

(١) سُورَةُ يُوسُفَ : ٣٥، وَالشَّاهِدُ فِيهِ الْحِكَايَةُ فِي "لَيْسَ جُحَنَّتْ" أَي : وَقَالُوا وَاللَّهِ لَيْسَ جُحَنَّتْ .  
وَانْظُرِ الدَّرَ الْمَصُون (٤٩٤/٦) .

(٢) الْكِتَابُ (٣٢٦/٣) وَحَاشِيَتُهَا رَقْمُ ٢، تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ (٦٤/٢)، النُّكْتُ  
(٢/٨٨١)، السِّيَرَانِي (٤/١٤٠)، الْمُقْتَضِبُ (٩/٤)، مَا يَنْصَرَفُ (ص ١٢٤)، اللِّسَانُ  
(حَبِّبُ)، (زَرْبُ) .

(٣) عَجْزُهُ :  
ظَلَمَّا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ  
انْظُرْ : بِمَحَالِسِ ثَعْلَبِ (ص ١٧٦)، الْمَغْنِي (٢/٦٢٦)، شَرْحُ أَيْيَاتِهِ (٧/٣١٣)، ابْنُ يَعِيشَ  
(١/٢٨)، الْخَزَانَةُ (٨/١٦٩)، نَسَبُ لَزِيدِ الْخَيْلِ وَقِيلَ لِرُؤْيَا وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ  
(ص ١٧٢) . وَشَاهِدُهُ فِيهِ الْحِكَايَةُ .

(٤) يَرِيدُ قَوْلُ الْأَسَدِيِّ :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكُحُونَهَا      بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ  
انْظُرْ : الْكِتَابُ (٣/٣٢٦)، تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ (٢/٦٥)، السِّيَرَانِي (٤/١٤١)،  
الْخَصَائِصُ (٢/٣٦٧)، مَا يَنْصَرَفُ (ص ٢٠)، ابْنُ يَعِيشَ (١/٢٨) .

(٥) انْظُرِ الْكِتَابَ (٢/٨٥) وَلَيْسَ فِي الْقِطْعَةِ الْمَتَّاحَةِ .

مِنَ الْهَدْيِ لِأَنَّهُ رُويَ : لَا تَنْكِحُونَهَا فَعَدَّاهُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ (١) :

[وَشُرْكٌ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي]

بالرفع وحذف المفعول، ووقع في الشرقية (٢) : لَا تَنْكِحُونَهَا. وقول الآخر (٣) :

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقَّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمُعَارِ

وقد ذكرنا الشاهد منه، يريد : وجدنا في وصايا بني تميم .

ومن المنجد (٤) لكراع : "يقال : أَعْرَتْ الشَّيْءَ فَهُوَ مُعَارٌ، مِنَ الْعَارِيَّةِ". وأنشد

البيت قال : "وَيُقَالُ : أَعَارَ الْفَرَسَ وَأَعْرَاهُ إِذَا هَلَبَ (٥) ذَنْبَهُ، وَالْهَلُوبُ : أَسْرَعَ مِنَ الذِّبَالِ،

ويقال : أَعْرَتْ الْفَرَسَ : أَسْمَتْهُ، وَأَنْشَدَ (٦) :

أَعِيرُوا خَيْلَكُمْ ثُمَّ ارْكُضُوهَا أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمُعَارِ

/ وهذا معنى بديع ولغة ثانية، وهذا البيت يحكم على الأول ويبيئه وليس ما ذكر

الأعلم (٧) بشيء، وكل اسم صير في هذا الباب بمنزلة حضر موت وإن لم يُعْرَبْ فهو واحد.

(١) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي . وشاهده تعدية ارتوى للمفعول المحذوف ورفع الماء على الفاعل .

انظر : المسائل البصريات (١/٢٨٤ - ٢٨٧)، العسكرية (ص ١٠٧) وحاشيتها رقم ٢، الإيضاح (ص ١٥٧)، شرح شواهد (ص ١١٥)، المسائل الحلييات (ص ٢٦٠)، الأمالي الشجرية (١/١٧٦ - ١٧٧)، الانصاف (١/١٨٤)، المغني (١/٢٨٩)، شرح أبياته (٥/١٨١)، الخزانة (١٠/٤٧٢)، وصدرة :

فليت كفافا كان خيرك كله

والبيت من قصيدة يزيد المشهورة في عتاب أخيه أو ابن عمه ومطلعها :

تكاشرنني كرها كأنك ناصح وعينك تبدي أن قلبك لي دوى

(٢) الكتاب (٣/٣٢٦) .

(٣) تقدم قريباً . وهو الذي أنشده كراع كما سيأتي .

(٤) (ص ١٢٨) .

(٥) أي : نتفه .

(٦) لم يعرف قائله . انظر : المنجد (ص ١٢٨)، وحاشيتها رقم ٣، المخصص (٦/١٨٥)، اللسان (غير) .

(٧) يقصد قوله : ويروى المغار بالغين المعجمة ومعناه : الشديد كالحبل المغاز . وانظر النكت

وقوله<sup>(١)</sup> : ولا يُضاف بالياء" يريد : إضافة النسب ثم قاسها على إضافة التعريف، فمثل بإضافة المتكلم ثم أراك وجه الصنعة فيما قصد إليه . قال<sup>(٢)</sup> : فتحذف وتعمل به عملك بالمضاف إلى الاسم حتى يصير على شيء إذا سميت به لم تحك . يقول : ترده إلى الأفراد، فلو سميت به لكان مغرباً ولم تحك لأنه فارغ وليس بكلام عمل بعضه في بعض .

وأما التسمية<sup>(٣)</sup> بخير منك أو مأخوذ بك أو ضارب رجلاً وما أشبه ذلك فيجري مجرى المضاف في الإعراب ويثبت فيه التنوين لأنه صار وسط الاسم، وإن سميت بها مؤنثاً فراعيت الأصل قبل التسمية في إثبات التنوين صار بمنزلة المحكي وهو مغرب وقد بينه غاية البيان .

واستدل بقولهم : "لاخيراً"<sup>(٤)</sup> منك "و"لا ضارباً رجلاً" حيث انتصب بنا وثبت التنوين لطوله وكأن منك "ورجلاً من تمام الاسم كأنهما من نفس الكلمة فلم يمكن زوال التنوين في المذكر والمؤنث . وكذلك التسمية بمثل<sup>(٥)</sup> "عاقلة لبيبة" أو "عاقلة لبيب" جرى مجرى خير منك وضارب رجلاً، لأنه ليس بجمله فلا تحذف تنوينه، لأنه ليس بمضاف، وإليه الإشارة بقوله<sup>(٦)</sup> : "لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينون" . أي : ليس بعامل فيما بعده عمل إضافة، ومثاله : "ما تأتينا فلا تحدثنا" أي : ما تأتينا غير محدث . والذي عمل فيما بعده عمل إضافة فلم ينون . التسمية بـ "عن زيد" و "من زيد" إذا أضفت حذفت التنوين وأعربت . ويروى<sup>(٧)</sup> : "فلا يُنَوَّن" بالرفع أيضاً، ويكون معطوفاً على "عمل" ثم ابتداء بقوله<sup>(٨)</sup> : وينون لكذا .

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣٢٨/٣) .

(٤) - (٨) الكتاب (٣٢٩/٣) .

ويشير بقوله (١) : "حكيت" إلى إثبات التنوين، وقد بين قريب آخر الباب أن "عاقلة لبيبة" معرب في قوله (٢) : "وإن جعلت الطويل صفة صرفته بالإعراب" وأثبت التنوين كما فعلت في "عاقلة لبيبة".

وقوله (٣) : فإنك إن أردت حكاية النكرة جاز، يريد على لغة "ليس بقرشياً" (٤). وأما التسمية بعاقلة لبيبة مفرداً فلا بد فيه من الإعراب، ومنع الصرف، وإجازته الصرف فيه على حكاية من حكى دعنا من تمرتان وهو بعيد.

قال الفارسي (٥) : كأنه لما كان فيه ضمير كانا سيئين بمنزلة عاقلة لبيبة أو الفعل إذا كان فيه ضمير، فجازت الحكاية. قال : إلا أنه كان الوجه ترك الحكاية، لأنه ضمير غير معتد به في هذا الموضع.

قلت : وهذا الذي وجه به قوله في جواز الحكاية في "عاقلة" غير "جيد"، لأن العرب لم تعامل (٦) الضمير في الصفات ولا المرفوع بها الظاهر، فلا فرق بين التسمية بضارب فارغاً من ضمير أو بالضمير أو بالظاهر ككل ذلك معرب فزال التنوين مع العلة المانعة من الصرف، إلا إذا ظهر فاعله نحو : ضارب أبوه أو حسن وجهه إذا سميت بهما فإن هذا النوع يُعرب وتنوينه ثابت كعاقلة لبيبة لأن هذا كله ليس من قبيل الجمل وإنما هو من قبيل المفردات. وأما الفعل المضمر فيه فمبني لا محالة لأنه جُملة فتشبيهُه عاقلة بالضمير الذي فيه بالفعل المضمر فيه فاسد، وليس أحد من النحويين يعامل الضمير في

(١) ، (٣) الكتاب (٣٢٩/٣).

(٢) الكتاب (٣٣٣/٣).

(٤) تقدم تخريج قول العرب هذا وقولهم دعنا من تمرتان (ص ١٦).

(٥) التعليقة.

(٦) يريد أن العرب لم تعتد بالضمير.

الصفة البتة لأن الصفة مفردة بضميرها كما كانت من قبيل المفردات بظاهرها المرفوع بها ومنصوبها . ولم يُرد سيويهِ إلا حكاية دعنا من تمرّتان وقُبْح لقلّته وليس بقياس . وقوله (١) : فَإِنَّكَ إِنِ أَرَدْتَ الْحِكَايَةَ لِلنَّكِيرَةِ جاز . يريد حكاية النكرة المفردة بعد التسمية .

وقوله (٢) : "والوجه في ذلك الأول الحكاية" . يريد بالحكاية ثبات النون لا الإعراب، لقوله بعد (٣) : وإن جعلت الطويل صفةً صرفته بوجوه الإعراب، وسيأتي في الباب (٤) إن شاء الله / وهو جار بوجوه الإعراب في التسمية كما كان يجرى قبلها، ولذلك ضُعِفَت حكاية المفرد أيضاً . ١١٣

ويريد بقوله (٥) : "لأنهما شيئان" أنهما نكرتان جعلتا معرفة، والإعراب والإضافة في قوله : "من زيد" و"عن زيد" أحسن من الحكاية . وأما "قط زيد" (٦) في التسمية فالإضافة لا غير، لأنه اسم نقلته إلى اسم آخر فتمكّن فيه . وقوله (٧) : "والدليل على ذلك أنك لو سميت رجلاً بخمسة عشر زيد" . يريد تُغَيَّرُ عَشْرَ بِالْإِعْرَابِ فَتَرْفَعُهَا إِذَا أَضَفْتَهَا كَمَا غَيَّرْتَ أَمْسَ فِي التَّسْمِيَةِ، لأنَّ المضافَ كالمفرد في التسمية لأنه مفرد .

وأما في حروف المعاني فإذا سُمِّيتَ بِهَا مَفْرَدَةً أَوْ مَعَ مَجْرُورِهَا ثَقَّلْتَهَا ثُمَّ أَضَفْتَ إِنْ ذَكَرْتَ مَجْرُورَهَا . وأما "فوزيد" (٨) فَتُجْرَى بِوَجْهِهِ الْإِعْرَابِ عَلَى حَالِهَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وَإِنْ سَمَّيْتَ

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٢٩) .

(٣) الكتاب (٣/٣٣٣) .

(٤) انظر (ص ٣٩٢) مما سيأتي .

(٥) ، (٦) الكتاب (٣/٣٢٩) .

(٧) ، (٨) الكتاب (٣/٣٣٠) .

بالفم جرى مجرى يدٍ ودمٍ ولم تزد شيئاً، ولما استعملوا "فَازَيْدٍ" مفرداً أبدلوا من واوِهِ حرفاً أصلبَ منه حتى مخرجه ولم يفعلوا ذلك بذِي مالٍ لأنهم لا يفصلونه، ولا يجوز في "في زيد" إلا التضعيفُ إذا أردت الحرفَ لِمَا كَانَ يُؤَدِّي إليه من الاعتلال وبقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ منونٍ، ولا سبيلَ إليه، و"فوزيد" جرى مجرى<sup>(١)</sup> "أبي زيد"، ولم يحرك حرف العلة فيه كما لم يحرك في "أيك" و"أبوك" و"أباك" فاحتمل ذلك، وجرى في التسمية على حكم الإضافة، وليس في الحرف كذلك فلزم تضعيفه . وهذا معنى قوله<sup>(٢)</sup>: "ولا يشبه ذا، فاعْبُدِ اللَّهَ" إلى آخر الكلام . أي: لا يشبه "في" الذي هو حرف الجر "فا عْبُدِ اللَّهَ" لما ذكرنا .

وقوله<sup>(٣)</sup>: "لأن ذا" يشير إلى فاعْبُدِ اللَّهَ الذي هو الفم .

وقول المفسر<sup>(٤)</sup>: "يعني الفم مضافاً" لأنه إذا أُفرد لم يكن هكذا .

ويريد بقوله<sup>(٥)</sup>: "إذا كان مفرداً على غير حاله في الإضافة" أنه جاز أن

يكون في الإضافة على حرفين آخريهما حرف علة لكونه في الإفراد على حرفين صحيحين، وجاز ذلك في ذي مالٍ لِمَا كَانَ لا يفرد فيؤدي إلى بقاءه على حرف واحد، ساكن في الوقف كما تقدم من علته . وإليها الإشارة بقوله<sup>(٦)</sup>: "وكرهوا أن يكون على حالٍ إِنْ نُوِّنَ كَانَ مُخْتَلِئاً عَنْدهم" .

وقوله<sup>(٧)</sup>: "فياؤُهُ تُحَرِّكُ في النَّصْبِ" . يريد: لو لم تضاعف في التسمية به فلما كانت لـ "في زيد" في الإفراد حالة لا تكون له في الإضافة تنزّل منزلة "ذا مال" حيث لم

(١) أي: أضيف .

(٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣٣٠/٣) .

(٤) شرح السيرافي (١٤٣/٤) .

يُفَصَّل ولا يكون مضافاً على حدّ "ذي مال" لأن باب الإضافة مبني على الأفراد. وإذا سُمِّيَتْ بأحدهما، أحدهما معطوف على الآخر حكيتهما على ما كانا عليه من رفع ونصب وخفض وهما جملة، لأن الواو نابت مناب الفعل الذي عمل في الأول ودلت عليه، فإنما سُمِّيَتْ بجملة فتقول: مررت بزيداً وعمراً وجاءني زيدا وعمراً. ونصبت في النداء لأنه أشبه المطوّل وليس بإعراب.

و"طلحة" في كلامه (١) غير منون، لأنه كان معرفة قبل النقل، فلو سُمِّيَتْ بواحدة الطلح وزيد معطوف عليها لقلت: رأيت طلحةً وزيداً. وقلت في النداء: يا طلحةً وزيداً، وكذلك إن سُمِّيَتْ بفاطمة وعائشة عَلمَينِ منصوبين أحدهما معطوف على الآخر قلت: جاءني فاطمة وعائشة، ويا فاطمة وعائشة من غير تنوين ونصبت في النداء على حال لأنه أشبه المطوّل، لأن التعريف في الاسمين لا في أحدهما، فإذا لم تقصد تعريفاً دون غيره بقي على أصله في جواز الصرف، وكذلك إذا سُمِّيَتْ بوزيد (٢) لا يكون إلا عطفاً على جملة في الرفع والنصب والخفض فالواو تودّي في تلك الجملة التي قُطِعَتْ ما بعدها عنها. ألا ترى أن العامل في الثاني الفعل الذي نابت الواو منابه، فكأن هذا المعطوف جملة ملفوظ بها.

وقوله (٣): "لأن ما هذه لم تجعل بمنزلة مَوْتٍ في حَضَرَمَوْتٍ" لا يفعل ذلك في الحروف ولا يكون التركيب إلا في الاسمين، فإذا سُمِّيَتْ باسمين رَكِبَتْ أو أَضْفَتْ، وإن سُمِّيَتْ بحرفين من حروف المعاني أو فعلين أو فعلٍ وحرفٍ أو فعلٍ واسمٍ حكيت، وإن

(١)، (٢) الكتاب (٣٣١/٣).

(٢) الكتاب (٣٣٢/٣).



سميت بحرف منها واسم / يمكن انفصاله أضفت، وإن شئت حكيت، والإضافة ١١٤  
أحسن

كما تقدم . وكأثماً<sup>(١)</sup> مركبة من ثلاثة أشياء، وهو متباعد من المركب فلا يكون فيه  
إلا الحكاية، ولو كانت كأنَّ لكانت حكاية لأنها من حرفين. ويقول<sup>(٢)</sup> : ليست ما في  
حيثما اسما ولا غيرت حيث تغيير بك في بَعْلَكَ .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "ولا لغوا" هذا نص بإجراء المُلغى مُحْرى المهيأ ألا ترى أنه  
يقول<sup>(٤)</sup> : لو أردت غير الحكاية لم أترك الهاء، وكذلك أجرى إمّا في الجزاء وإلّا وإمّا  
في لغة من قال<sup>(٥)</sup> :

[فَإِنْ جَزَعًا]

بحرى "حيثما" و"إثما" . واللام في "ذلك" زائدة، وقد نص عليه وليست  
مثلها في لَعْلٍ، لأنها اسمٌ بحرى فيه مجراها في عَبْدَلٍ . وقد تقدم الكلام على قوله :  
[لقد كذبتك نفسك ...] البيت

وشاهده فيه هنا : انفصال ما من إن وحذفها فهي مركبة، وإلّا في  
الاستثناء غير مركبة وكذلك حتى، ومثّل إلّا بِفَعْلَى<sup>(٦)</sup>، والحُرُوف لا تُوزَن، لِثَرِيكَ  
أنّها كلمة واحدة . وكذلك أمّا وألّا من قولهم<sup>(٧)</sup> : "أما إنه ظريف" وألّا إنه ظريف"  
معربتان . وكذلك "أمّا"<sup>(٨)</sup> التي فيها معنى الشرط غير مركبة، ولذلك مثلها بِشَرَوْى

(١)، (٢)، (٣) الكتاب (٣٣١/٣) .

(٤)، (٧)، (٨) الكتاب (٣٣٢/٣) .

(٥) جزء من بيت للدريد بن الصمه، وهو بتمامه :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها

فإن جزعا وإن إجمال صير

وانظر : الكتاب (٣٣١/٣ - ٣٣٢)، السيرافي (١٤٣/٤)، الكامل (١٦٩/١)،

ماينصرف (ص ١٢٩) .

(٦) في طبعة الكتاب (دقلى) .

وَأَمَّا فِي الاستفهام مركبتان من الهمزة وَلَا وَمَا، وكذلك حروف التحضيض وقد نص<sup>(١)</sup> عليها في النون ودخلت الكاف على أَنَّ مجردة للتشبيه، فإذا أردت الكاف الجارة زدت معها ما كقوله : "كَمَا أَنْتَ هُنَا" فَوَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى إِنَّ الْمَكْسُورَةَ وَتَفْتَحُهَا مِنْ حَيْثُ لَمْ تَقُلْ : كَمَا إِنَّكَ هُنَا عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : كَمَا أَنْتَ هُنَا.

وقد ذكر عن الخليل في باب "إِنَّ"<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ كَأَنَّ فَرَعِمَ أَنَّهَا أَنَّ الْخَفِيفَةَ<sup>(٣)</sup> لِحَقَّتْهَا الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ فَصَارَتْ مَعَهَا كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مِثْلَ كَأَنَّ<sup>(٤)</sup> وَكَذَا وَكَذَا . وَذَكَرَ أَيْضاً - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَابِ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ<sup>(٥)</sup> : "أَنْتَظِرْنِي كَمَا آتَيْكَ" . وَزَعِمَ أَنَّ مَا وَالْكَافُ جُعِلَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَصُيِّرَتْ لِلْفِعْلِ كَرُبَّمَا، فَهَذَا نَصٌّ لَا يُرْتَابُ مَعَهُ فِي دُخُولِ الْكَافِ عَلَى أَنَّ . وَأَمَّا "ذَلِكَ"<sup>(٦)</sup> فَلَمَّا كَانَتْ اللَّامُ فِي الْاسْمِ لَمْ يُحْفَلْ بِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهَا كَلَامٌ عَبْدَلٍ، وَإِنَّمَا يُحْفَلُ بِحُرُوفِ الْمَعَانِي، وَلَيْسَ فِي الْحَرْفِ زِيَادَةٌ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْاسْمِ وَالْفِعْلِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ التَّاءُ فِي "أَنْتَ"<sup>(٧)</sup> كَالْكَافِ لِقَوْلِهِمْ : أَنَا<sup>(٨)</sup> . وَهَذَا وَهَؤُلَاءِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَلَيْسَ فِيهِمَا وَأَشْبَاهُهُمَا إِلَّا الْحِكَايَةُ . وَ"هَلَمْ"<sup>(٩)</sup> مَرْكَبَةٌ مِنْ حَرْفٍ وَفِعْلٍ .

وقوله<sup>(١٠)</sup> : "لَا مِنْ أَيْنَ" هُوَ رَدٌّ لِمَنْ قَالَ : مِنْ أَيْنَ ؟ فَقَالَ لَهُ : لَا مِنْ أَيْنَ . وَزَيْدٌ<sup>(١١)</sup> الطَّوِيلُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَهُوَ مُحْكِيٌّ وَلَا يَحْذَفُ تَنْوِينُهُ وَيَبْقَى فِي النَّدَاءِ عَلَى رَفْعِهِ وَتَنْوِينُهُ<sup>(١٢)</sup> لِمَذْكَرٍ كَانَ أَوْ لِمَوْثِقٍ . وَيُرِيدُ بِتَشْبِيهِهِ<sup>(١٣)</sup> بِعَاقِلَةٍ لَبِيَّةٍ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الصَّرْفِ وَدَلِيلُ كَوْنِهِ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا قَوْلُهُ<sup>(١٤)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ : وَإِنْ جَعَلْتَ الطَّوِيلَ صِفَةً صَرْفَتَهُ بِالْإِعْرَابِ وَإِنْ دَعَوْتَهُ قُلْتَ : يَازِيدُ الطَّوِيلُ . فَهَذَا نَصٌّ

(١) الكتاب (١١٥/٣ - ٥١٤ - ٥١٥) .

(٢) الكتاب (١٥١/٣) وَإِنْ فِيهِ مَكْسُورَةُ الْهَمْزَةِ وَمَثْقَلَةٌ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي طَبْعَةِ الْكِتَابِ إِنْ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَالتَّشْدِيدِ .

(٤) فِي طَبْعَةِ الْكِتَابِ : كَأَيُّ .

(٥) الكتاب (١١٦/٣) .

(٦) ، (٧) ، (٩) الْكِتَابِ (٣٣٢/٣) .

(٨) يُرِيدُ أَنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ . ثُمَّ شَرَعَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ : هَذَا وَهَؤُلَاءِ .

(١٠) ، (١١) ، (١٣) ، (١٤) الْكِتَابِ (٣٣٣/٣) .

(١٢) وَقَدْ ضَبَطَ فِي طَبْعَةِ الْكِتَابِ غَيْرُ مَنْوُنٍ .

أَنَّ الأولَ غيرُ صفةٍ ثم معه نصٌّ آخر أَنَّ الأولَ مَحْكِيٌّ غيرُ مُغَيَّرٍ عما كان عليه في النداء وغيره، وأن الثانيَ معرَّبٌ من حيث لم يكونا جملة عمل بعضها في بعض، وقد غُيِّرَ هذا في النداء إلى النصب ولم يَغَيَّرَ الأولَ وَتَغَيَّرَ فيه بالحكاية لأجل ثبوت التنوين فتأمله فهذا نص جلي. وأما أولاء<sup>(١)</sup> فمعرب في التسمية به لأنه غيرُ مركَّب وهو في تسمية المؤنث به غير مصروف . وأما الذي<sup>(٢)</sup> رأيتُه والذي رأيتُ والذي عندك والذي قامَ والتي قامت إذا سميت بها فيبقى الاسم الأول على لفظه، لأنه وسط الكلمة وإنما تمامه بصلته وهو معرب في الموضع لأنه بمنزلة المفردات، فالذي مع صلته مفرد بمنزلة زيد وعمرو ويثنى ويجمع بعد التسمية به . لكن النداء<sup>(٣)</sup> امتنع منه لكونه بعد التسمية غالباً كالحارث والعباس ولا يُنادى بيا ولا بيا أيها، لأنها لا تُوصف أيها بخصوصٍ إنما توصف بالأجناس كقوله :

يَا أَيُّهَا الذَّكَرُ الَّذِي قَدْ سُرْتُنِي

وَفَضَحْتَنِي وَرَدَدْتَ أُمَّ عِيَالِيَا<sup>(٤)</sup>

وَمِنْ قَبْلُ قَالَ اللَّهُ الْعَزِيزُ<sup>(٥)</sup> : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، وقال عزَّ وجلَّ<sup>(٦)</sup> : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ وإنما يمتنع ذلك في الغالب بعد التسمية وليس بمنزلة الله فتدخل عليه / يا لاختصاصه بما لا يجوز في غيره من دخول الميم المشددة عليه، وإثبات همزته في النداء، وتفخيم لأمه، وحذفه

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣٣٣/٣)

(٤) هو أبو النجم العجلي ديوانه (ص ٢٣٦)، وانظر : المقتضب (١٣٢/٤)، الأمالي الشجرية

(١/٢٩٢)، (٢/١٥٢)، الأشباه والنظائر (٤/١٣٧) .

(٥) سورة البقرة : ٢٤٥ .

(٦) سورة الحجر : ٦ .

فقد قالوا<sup>(١)</sup> : لاه أبوك ولَهَى أبوك يريدون : لله أبوك، ولا يقاس غيره عليه فرد المبرد<sup>(٢)</sup> عليه فاسد . وقد تقدم الكلام<sup>(٣)</sup> على التسمية بضارب أبوه ونحوه من الصفات بعمولاتها بمثل ما ذكر هنا .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "بمنزلة اسم واحد" . هذا نص يقتضي ثبوت الألف واللام مع التسمية كما ثبتت الإضافة معها . وكذلك قوله<sup>(٥)</sup> : "ولو سميت الرجل الرجل والرجلان" نص بأنك تسمى بما فيه الألف واللام ولا تحذفها وقد تقدم<sup>(٦)</sup> فيما ينتصب على المدح والتعظيم عند كلامه في الاسم، وليس بمنزلة "الذي قال ذاك" وإن كان لا تفارقه الألف واللام من قبل أن الذي قال ذاك ليس اسماً بمنزلة "زيد" و"عمرو" غالباً، لأنك تقول يا أيها الذي قال ذاك ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه، ولم يجز نداؤهما لأنهما صار غائبين كالحارث، وبذلك حكيم لهما لمكان الألف واللام، ألا ترى أنهما لا يثبتان في الأعلام وهذا علم غير أنه لا ينادى. وقد تقدم لكلام على التسمية بالمعطوفات<sup>(٧)</sup> نحو "زيداً وعمراً" وعلى التسمية بـ "حمزة وطلحة"

(١) انظر : الكتاب (١١٥/٢، ١٢٨/٣، ٤٩٨)، النكت (٥٠١/١)، الأصول (٤٣٣/١)، السيرافي (١٨/٣، ٢٣٣/٤)، ابن يعيش (٥٢/٨)، المغني (٥٢٦/٢) .

(٢) خطأ المبرد قول سيبويه : وإذا سميت رجلاً الذي رأيته فلم تغيره ولم تجز أن تناديه وذلك من قبل أنه لو كان كذا خرج من حد الأسماء ولأن الاسم وقع ليقصد صاحبه به وقد صار اسماً فخرج من أن يقول فيه : يا أيها، ولكن تقول : يا الذي رأيته كما تقول يا الله اغفر لي وحاصل ما رد به ابن ولاد أن خروجه من حد الأسماء غير مستقيم وكيف يخرج ترك النداء والعرب قد سميت بالضحاك والحارث وأشباههما ولم تلحقهما النداء ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء وأما اسم الله تعالى فهو اسم صارت الألف واللام فيه بعض حروفه وكثر في الكلام وجرى بحال لا تكون لسواه . وانظر : الكتاب (٣٣٣/٣)، الانتصار (ص ٢٤٣) .

(٣) انظر ما سبق (ص ٣٨٦) .

(٤)، (٥) الكتاب (٣٣٣/٣) .

(٦) ليس في القطعة المتاحة .

(٧) انظر ما سبق (ص ٣٨٩) .

معاً علمين وهما كما ذكر كلاهما غير مصروف، فإن سميت بهما غير علمين نَوْنَتْ  
كما تقدم . وأما كزريد<sup>(١)</sup> ولزريد وبزريد ونحوهما مما جاء على حرف واحد فلا يجوز  
فيه إلا الحكاية تقول : جاءني كزيد، ومررت بكزيد، ورأيت كزيد وذهب بعضهم  
إلى التضعيف، والإضافة كالتسمية بفي زيد فقال: هذا كيُّ زيد، وبِيُّ زيد، وليُّ زيد  
في كزيد وبزيد ولزيد . وليس بمقول .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "تركته على حاله" إنما ترك على حاله لأن "ما" صارت فيه على  
حرف واحد كما كانت الياء والكاف كذلك، فلو أضفت لرددت وضعفت كما تُغَيَّرُ  
إذا أفردت .

ويريد بقوله<sup>(٣)</sup> : "ولا تجعل الأشياء حكاية" أن الإضافة لا تجعل الأسماء  
حكاية كما أن الألف واللام كذلك . ووقع في الشرقية : "ولا تجعل الاسم  
حكاية"<sup>(٤)</sup> .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٣٤/٣) .

### باب الإضافة وهو باب النسبة<sup>(١)</sup>

من كلامهم تغيير اللفظ لتغيير المعنى، وتغيير اللفظ والمعنى على حاله، وتغيير المعنى واللفظ على حاله. وهذا الباب منه ما يتغير فيه اللفظ لتغيير المعنى وهو على قسمين : مقيس ومسموع وقد بين المسموع وبدأ به، ثم بين المقيس منه ومنه ما لم يتغير لفظه، وهو أيضاً على قسمين : مقيس ومسموع، وقد بين ذلك بأبدع بيان. ولا بد في آخر الاسم المنسوب إليه من زيادة ياء مشددة تدل على النسبة وينتقل الإعراب إليها ويصير الاسم بها صفة يضمن فيه ويوصف به، ولا تدخل هذه الياء على تاء التانيث، فإن أنثت ألحقت التاء آخراً فقلت : فاطمية وتيمية وابنية وبنوية فصار النسب إلى مذكر لأن المؤنث في هذا الباب المنسوب لا المنسوب إليه، ولذلك حذفت التاء منه ثم ألحقتها بعد ياء النسب لتأنيث المنسوب وجرت الصفة على موصوفها بعد النسب، ولا معنى لتأنيث المنسوب إليه في هذا الباب. ويلزم يونس إذا قال في المؤنث<sup>(٢)</sup> : بئتيه أن يجمع بين تأنيثين في جميع الباب، وجميع ذلك فاسد. وإذا دخلت هذه الياء على جميع غير مصروف صرفته نحو مدائني هي في ذلك كتاء التانيث.

ويشير بقوله<sup>(٣)</sup> : "فمنه ما يُعدل" إلى الحذف، ويكون مقيساً وغير مقيس، فمن المحذوف المقيس فعيلة وفعلولة، ومن المحذوف غير المقيس قرشي وتقفني وأكثر المقيس فيما لم يُحذف منه شيء وجاء تاماً.

(١)، (٣) الكتاب (٣/٣٢٥).

(٢) الكتاب (٣/٣٦١ - ٣٦٣).

وتكوف الميرد<sup>(١)</sup> في حذف فُعيل وفَعِيل وجعله قياساً كما فَعَلَ الكوفيون. وهو قولٌ فاسد لعدم اطراده وقلته. وأما شَتَوِيٌّ فذهب بعضهم<sup>(٢)</sup> إلى أنه منسوب إلى الشَّوَّة ولم يجعله سيويه منسوباً إلى الشَّتَاء حتى سمع ذلك وتحققه، ويروى<sup>(٣)</sup> شَتَوِيٌّ بفتح التاء، وكذا وقع في النسخ الشرقية / ولأبي نصر في رواية الرباجي ، ١١٦ فهو أيضاً على غير قياس في القولين والقياس في حُرُورَاءَ وجَلُولَاءَ<sup>(٤)</sup> حُرُورَائِي وجَلُولَائِي. ويقال لواحدة العِضَاه : عِضَاهَةٌ وَعِضَةٌ، فمن قال : عِضَاهِي<sup>(٥)</sup> نسب إلى عِضَاهَةٍ ومن قال : عِضَوِي<sup>(٦)</sup> نسب إلى عِضَةٍ لأنهم قالوا في جمعها عِضَوَات، وقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ إِذَا مَا لَقَيْتُهُ سَرِيعٌ إِلَى دَاغِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

ويروى: عليه مَهَابَةٌ، شاهده فيه بقاء قُرَيْشِيٍّ على أصله وهو القياس عنده، وأكثرُ العرب استعمال قُرَيْشِيٍّ محذوفاً لكثرة استعمالهم إياه. وحذف الواو والياء إنما يكون قياساً مع تاء التأنيث، لأن التغير يُؤنَسُ بالتغير لما حذفوها حذفوا حرف العلة. ويريد أنه إذا دُعِيَ للنَّدَى أجابَ مُسْرِعاً. وأما النسبة إلى<sup>(٨)</sup> الشَّامِ وَالْيَمَنِ وتَهَامَةٍ فالمستعمل فيها المطرد: شَامٍ وَيَمَانٍ وَتَهَامٍ بفتح التاء، كأنهم لما أرادوا النسبة وكثرت هذه الجهات في كلامهم قالوا: شَامِيٌّ وَيَمَنِيٌّ وَتَهَمِيٌّ فتحو التاء من تهامة وحذفوا الألف فقالوا: تَهَمِيٌّ. ثم حذفوا إحدى ياءي النسب وعوضوا منها الألف قبل الميم والنون

(١) المقتضب (١٣٣/٣)، وانظر الانتصار (ص ٢٤٤/٢٤٥).

(٢) السيرافي (١٤٧/٤).

(٣)، (٤) الكتاب (٣٣٦/٣).

(٥)، (٦)، (٨) الكتاب (٣٣٧/٣).

(٧) الكتاب (٣٣٧/٣)، السيرافي (١٤٧/٤)، تحصيل عين الذهب (٧٠/٢)، العضديات

(ص ١٣٤)، الانصاف (٣٥٠/١)، ابن يعيش (١١/٦)، المخصص (٢٣٨/٣)، اللسان

(قرش).

وأعلوا إعلالَ قاضٍ وغازٍ . ومنه من كرّر عليها النسب ثانية فقال<sup>(١)</sup> : يَمَانِيٌّ وَتَهَامِيٌّ  
وَشَامِيٌّ وهو شاذٍ . ومنهم من قال على القياس<sup>(٢)</sup> : يَمَنِيٌّ وَتَهَامِيٌّ وَشَامِيٌّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ  
يكون على القياس لأنه يُقال في الجهة الشّام وعليه قول النابغة الذبياني<sup>(٣)</sup> :

عَلَى إِثْرِ الْأَدْلَةِ وَالْبَغَايَا وَخَفَى النَّاجِيَاتِ مِنَ الشَّامِ  
وَأَنشَدُوا فِي التَّهَمِ<sup>(٤)</sup> :

[نَظَرْتُ وَالْعَيْنُ مُبِينَةُ التَّهَمِ]

قال الفارسي<sup>(٥)</sup> : وَأَنشَدَ ثَعْلَبُ تَصْدِيقاً لِمَذْهَبِ الْخَلِيلِ فِي تَهْمِيٍّ :

[أَرْقَنِي اللَّيْلَةَ بَرْقًا بِالتَّهَمِ]

ثم أنشد الفارسي<sup>(٦)</sup> استحساناً لتقدير الخليل :

وَالْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ لَكَ الظُّ - مَنْ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

واعْتَلَّ لِمَنْ حَذَفَ<sup>(٧)</sup> الْيَاءَ مِنْ مِثْلِ تَقْيِيفٍ أَنَّهُ جَعَلَ يَاءِيَّ النَّسَبِ بَدَلاً مِنْهَا<sup>(٨)</sup> كَمَا

حذف هنا إحدى اليائين وجعل الألف بدلاً منها. ذكره هنا على جهة التأنيس بحذفها  
هناك، وكان القياس في جميع ما ذكر في هذا الباب من غير المقيس أن يأتي

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٣٨) .

(٣) ديوانه (ص ٦٦) .

(٤) رجز لم يعرف قائله وبعده :

إلى سنا نار وقودها الرتم شبت بأعلى عاندين من إضم  
انظر اللسان (تهم) .

(٥) انظر : الخصائص (١١١/٢) ، الخزانة (١/١٥٤ - ١٥٥) ، اللسان (تهم) ، معجم ما

استعجم (ص ٣٢٢) من غير نسبة لقائل وبعده :

[ياللك برقا من يشمه لم ينم]

(٦) لأوس بن حجر ديوانه ، تحقيق د. محمد يوسف نجم (ص ٥٣) ، وانظر : الخصائص

(١١٢/٢) ، وفي أصل الشرح تصويب في الحاشية لكلمة الظن إلى شيء ثم إلى خبر ومثله

في المغربية أيضاً وأثبتنا ما في الديوان . ويروى : يظن بك ، وما في الأصل مطابق لطبعة

الديوان .

(٧) الكتاب (٣/٣٣٧) .

(٨) في الأصل منهما .



في النسب على لفظه قبل النسب إلا أنهم خالفوا ببعضه، والباب بعده<sup>(١)</sup> بين، يقول فيه: إن الواو والياء حذفتا مما فيه تاء التانيث غير مدغم ولا مُعْتَلٍ لما ذكر، وحسّن حذفهُمَا لزوم حذف التاء من الآخر، لأن هذه الحروف قد تحذف من الأواخر لما يطرأ عليها من التغيير فجراً هم على حذفها وصار ذلك القياس عندهم، والاثبات مسموعٌ قليل جاء مُنبهٌ على الأصل .

ولم يقولوا في طَوِيلَةٍ<sup>(٢)</sup> طَوَلِيَّ كَحَنْفِيَّ لتحرك الواو وقبلها فتحة وقياسها القلب ألفاً، فتركوا ذلك على الأصل، كما فعلوا في شديدة لظهور التضعيف، وذكر أبا عبيدة<sup>(٣)</sup> في الباب وهو من أشياخه .

(١) ، (٢) يريد ما حذف الياء والواو فيه القياس . وانظر الكتاب (٣٣٩/٣) .

(٣) الكتاب (٣٣٨/٣) وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى صاحب المجاز المتوفى سنة ٢٠٩ هـ .

## باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف<sup>(١)</sup>

وبالْبَابُ ثَبَاتُهَا عَلَى أَنْ يُفْتَحَ مَا قَبْلَهَا عَلَى الْفَتْحِ فِي تَغْلِيهِ<sup>(٢)</sup> قَتْلِبِهَا وَأَوَا فِتْقُولُ: مَرْمُؤِيٌّ وَقَاضُؤِيٌّ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ وَظَاهَرَهُ مِنْ قَوْلِ الْخَلِيلِ الْقِيَاسَ لِقَوْلِهِ بَعْدُ فِي الْبَابِ: "فَإِنَّهُ إِنْ غَيَّرَ مِثْلَ يَرْمِي عَلَى هَذَا الْحَدِّ قَالَ: يَرْمُؤِيٌّ"<sup>(٣)</sup> فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ حَذَفْتُهَا. وَكُلُّ مَنْسُوبٍ أَوْ عَلَى لَفْظِهِ إِذَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ حَذَفَتْ يَاءِيهِ وَجِثَتْ يِئَاءِي نَسَبٍ. وَلَمَّا جَاءَ<sup>(٤)</sup> يَمَانٍ وَشَامٍ وَتَهَامٍ عَلَى لَفْظِ الْمَنْسُوبِ أَبْقَوْهَا عَلَى حَالِهَا وَنَسَبَ إِلَيْهَا ثَانِيَةً، وَلَمَّا كُسِّرَتِ الْأَسْمَاءُ عَلَى كُرْسِيٍّ وَبُخْتِيٍّ تَنْزِلًا مَنْزِلَةَ يَاءِي مَرْمُؤِيٍّ فَحَكَمُوهُمَا سَوَاءً فَحُذِفَتِ الْيَاءَانِ فِي بُخْتِيٍّ إِذَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ وَتَحَذَفُ الْيَاءُ مِنَ بَخَاتِيٍّ إِذَا نُسِبَتْ إِلَيْهَا لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى بُخْتِيٍّ فَلِذَلِكَ لَمْ يُصْرَفْ: وَدَلِيلُهُ صَرْفُهَا بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهَا، كَمَا ذَكَرَ، وَهُوَ دَلِيلٌ حَسَنٌ، وَالَّذِي ذَكَرَ فِي مَرْمُؤِيٍّ جَائِزٌ فِي الْبَابِ كُلِّهِ، وَقَوْلُ / الشَّاعِرِ، وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ، وَقِيلَ: غَيْرُهُ<sup>(٥)</sup>:

١١٧

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا

دَوَانِيقُ عِنْدَ الْحَانُؤِيِّ وَلَا نَقْدُ

وقول علقمة<sup>(٦)</sup>:

(١)، (٢)، (٤) الكتاب (٣/٣٤٠).

(٣) . الكتاب (٣/٣٤١).

(٥) نسب لعمارة في المحتسب (١/١٣٤، ٢/٢٣٦)، ابن يعيش (٥/١٥١)، ولابن مقبل وهو في ملحق ديوانه (ص ٣٦٢)، ولذي الرمة ديوانه (ص ٦٦٥)، وعزاه الشنتمري للفرزدق وغيره في تحصيل عين الذهب (٢/٧١)، العيني (٤/١٨٠)، وانظر: الكتاب (٣/٣٤١) وخاشيتها رقم ١، النكت (٢/٨٨٧)، السيرافي (٤/١٥٠)، اللسان (عون). ويروى: تكن لنا .. دراهم.

(٦) ديوانه (ص ١٣١)، الكتاب (٣/٣٤١)، تحصيل عين الذهب (٢/٧٢)، السيرافي (٤/١٥١)، المحتسب (١/١٣٤)، المفضليات (ص ٤٠٢)، المقرب (ص ٨٥)، ابن يعيش (٥/١٥٢)، المخصص (١١/٧٨).

كأسٌ عزيزٍ من الأعنابِ عتَّقَهَا      لبعضِ أربابِها حَانِيَّةٌ حُومٌ  
شاهدةٌ في الأول : ثبات الواو في الحانَوِيّ نسب إلى حانٍ وهو من حَنَا  
يَحْنُو. وقد يكون منسوباً إلى الحانةِ على غير ما ذهب إليه سيويهِ، ويُغَيَّرُ تَغْيِيرَ رَوْحَانِي  
على غير قياس<sup>(١)</sup>.

قال كراع : الحانةُ : مخففة من الحانوت ويكون من لفظ حنا يحنو : إذا  
عَطَفَ، وقال : كالطاغوتِ .

وفي بعض نسخ الشرقية : كأنه ينسب إلى الحانوت، وقد ألغى التاء، فكأنه  
نسب إلى الحانِي مثل قاضٍ، والدائق : عشرُ الدرهم، وقيل : سدُّسُهُ، والياء فيه  
ضرورة. وشاهده في البيت الثاني، النسبة على القياس بالحذف، والحكاية عنده من  
لفظ الحانوت لقوله : لأنه إنما أضاف إلى مثل ناجية وقاضٍ<sup>(٢)</sup>، يريد إلى حانٍ ولو  
أضاف إلى الحانة وهي غير مُعْتَلَّةٍ اللام لم يكن من الباب .

وأراد بالعزيز ملكاً من العجم، وعتَّقَهَا : تركها في ذنِّها حتى قَدُمَتْ،  
والحُومُ : السُّود . يريد أنها من عَنَبٍ أسود والحانِيَّة : المنسوبون إلى الحانة وهو بيت  
الخمَار . أي : عتَّقَهَا الخمارون . وحومٌ : إما جمع أحوم ويكون صفةً للكأس لأنها من  
أعنابٍ فوصف الكأس بحوم على المعنى، كأنه أراد خموراً حوماً، وإما أن يكون جمع  
حائم وهو الذي يحوم ويتصرف وهم الخمارون أيضاً وهذا قول بعيد. ووقع في  
الألفاظ<sup>(٣)</sup> : تحوم في الرأس .

(١) قياسه : رُوحِيٌّ .

(٢) الكتاب (٣/٣٤٠) .

(٣) (ص ٢١٧) .

وقوله<sup>(١)</sup> : "ولو كان ذا لازماً" هو كلامه عن يونس، ويريد أنه ضعيف  
 ليس بقياس، فهو مثنى التغير الذي لا قياس عليه ولا يلزم الفتح في مثل يَشْكُرُ<sup>(٢)</sup> كما  
 لزم الفتح في نَمَرِيَّ<sup>(٣)</sup> ولم يقولوا : عَضْدِيَّ في عَضْدٍ، وهذا فرق بينهما لكنه لَمَّا لم  
 يلزم جمعة تغييراً .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٤١) .

(٣) الكتاب (٣/٣٤٣) .

## باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو<sup>(١)</sup>

وهذا الباب بين أيضاً، وقوله<sup>(٢)</sup> : "فيصير قريباً من أمي"، لأن في أمي أربع ياءات . وفي رحي وفتي ثلاث ياءات، وقد قالوا : أمي ولم يقولوا : رحي، وذلك لأنهم قد استقلوا في مثل رحي الياء وحذفها وقلبوها، فلو ردوها في النسب لزادت ثقلًا باجتماعها مع ياء النسب ومع ذلك أنهم كانوا يلزمونها الكسر لياء الإضافة ولا سبيل إلى ياء مكسورة قبلها متحرك، وجازت في أمي لأن قبلها ياء ساكنة، وقد جرت قبل النسب كالصحيح بمنزلة نحى<sup>(٣)</sup>، فهذه هي العلة المانعة من رحي .

وقد أشار إلى ذلك بقوله<sup>(٤)</sup> : "إلى توالى الياءات والحركات وكسرتها"، وإليه الإشارة بقوله<sup>(٥)</sup> : "إذ كان رده إلى بناء هو أثقل من الياءات" .

ويريد بقوله : "في الباب<sup>(٦)</sup> الذي فوقه" : فصل رحي وفتي وهدي، ولما كان نحى من ذوات الواو كانت الواو فيه في النسب أخرى . إلا أنهم فتحوا العين كما فتحوا في الياء ليجرى ذلك على حكم الصحيح من فعل نحو نمري .  
وقوله<sup>(٧)</sup> : "كما جعلوا فعل كفعل للكسرتين" . يريد كما فتحوا في نمري فجعلوه فعلياً استقلاً للكسرتين في نمري لو قالوه .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣/٣٤٢) .

(٦) يشير إلى قول سيبويه : وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استقلاً لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون، إنما كانوا يظهرونها إلى توالى الياءات والحركات وكسرتها . (٣/٣٤٢) .

(٧) الكتاب (٣/٣٤٣) .

وقوله (١) : "إِلَّا أَنْ ذَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ" . يريد الفتح في تَغْلِيبيٍّ وأشباهه . ألا ترى إلى قوله (٢) : "مَّا لَيْسَ تَسْوَالِي ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ" . وكذلك قياس ما توالى فيه أربع حركاتٍ كقياسِ تَغْلِيبيٍّ ومن فتح في تَغْلِيبيٍّ لم يفتح في عُلْبِيٍّ (٣) .

وقوله (٤) : "وَالدُّبُلُ بِمَنْزِلَةِ النَّمْرِ" . لأنه فُعِلَ وهو أَثْقَلُ من فَعِلَ، وهذا بمنزلة اليَشْكُرِي سَمَّى بِفِعْلٍ ثُمَّ نَكَّرَهُ وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، وَإِنْ أَرَادَ الدَّابَّةَ كَانَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ كَالنَّمْرِ، وَيُمْكِنُ نَقْلُ الْعَلَمِ مِنْ هَذَا . وَأَمَّا فِعْلٌ فَتَرِكَ عَلَى كَسْرِهِ، قَالُوا : "إِبْلَى" . وَفِي الْبَابِ سَمَاعُهُ مِنْ عَيْسَى (٥) .

---

(١) - (٥) الكتاب (٣/٣٤٣) .

## باب الإضافة إلى فَعِيلٍ وفُعِيلٍ<sup>(١)</sup>

قياس الإضافة في هذا الباب ترك الحذف وإبقاء اللفظ على حاله وهي لغة قليلة . وحركته في حيوي<sup>(٢)</sup>، لأنك لو أبقيتها ساكنة لوجب / الإدغام فكنيت تقلب ١١٨ الواو ياءً وتُدغمُ الياء الساكنة فيها فتقول : حييٌ، وهم قد فروا من هذا فلم يكن بد من تحريك الياء، وأما لية فلوري<sup>(٣)</sup>، لأن الياء الأولى واوٌ، لأنها من لويئتُ فرُدَّت إلى الأصل، فأما عدوة<sup>(٤)</sup> فمن باب شنوءة<sup>(٥)</sup> غيروها كما غيروا حنيقة لأجل تاء التانيث لما حذفوها وأبدلوها في الوقف هاءً، حذفوا حرف اللين من الكلمة فأتبعوا التغيير التغيير، ولم يخصوا الواوات من الياءات، وهو مراد (س) وليس الموجب عنده في هذا الباب اجتماع الياءات قط، بل الموجب لذلك تاء التانيث فأجروا الواو مجرى الياء في هذا الباب .

وإنما علل - رحمه الله - ما سَمِعَ، فمن حيث كان الحذف مطرداً في الياء والواو مع تاء التانيث والثبات مع عدم التاء مُطرداً في فَعِيلٍ وفُعِيلٍ وفَعُولٍ جعل ذلك هو القياس .

وأبو العباس<sup>(٦)</sup> لا يُفرِّق بين ما فيه التاء وما ليست فيه ويجعل القياس الحذف في كل ذلك، ويفرق بين الياء والواو

(١) الكتاب (٣/٣٤٤) . وتكملة الترجمة : "من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن ..."

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣/٣٤٥) .

(٦) المقتضب (٣/١٣٧)، وانظر الحاشية رقم ٣، وكان الشارح رد على أبي العباس في جعله حذف الياء قياساً تبعاً للكوفيين في (ص ٣٩٦) مما سبق، والآن يشير إلى تفرقه بين الياء والواو فيحذف الأولى ويبقى الثانية تحكما وهذه مواقف تحمد له، بيد أن من حق ابن ولاد أن يشير إليه هنا فإن قوله : الموجب لذلك تاء التانيث هو حاصل ما في الانتصار (ص ٢٤٤ - ٢٤٥) عند رد اعتراض الميرد .

فيحذف الياء فيهما ولا يحذف الواو، وهذا تحكّم منه وردّ على العرب وتكذيباً لسيبويه فيما حكى عنهم فلا يلتفت إليه.

وأما كوة<sup>(١)</sup> فثلاثة أحرف وليس فيها ما يحذف، فردّ إلى الأصل الذي هو الواو .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "وتقول في الإضافة إلى مرميٍّ : مرميٌّ جعله بمنزلة بُختيٍّ . يقول : تجعل الأصلي كالثائد لما ذكر وتقدم من كلامنا، وقياسُ مرمويٍّ : بُختويٍّ، وتحيّة<sup>(٣)</sup> : تفعلة وهي مُشبهة لعديٍّ فتحذف منها الزائدة التي في عديٍّ وتحذف من تحية الساكنة التي بإزاء ياء فاعيل فتقول : تحويٍّ كما قلت : عديٍّ وتفتح الحاء كما فتحت عَمويٍّ<sup>(٤)</sup> ونَمريٍّ<sup>(٥)</sup> فانقلبت الياء ألفاً فلما نُسبت رددتها واواً لاجتماع الياءات .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "وتحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عديٍّ" وهي الياء الساكنة التي هي عين وهي في عديٍّ<sup>(٧)</sup> زائدة، والتي تشبهها في أمية ياء التصغير، ومن قال : صِيعيٌّ قال في القسي : قِسويٍّ<sup>(٨)</sup> .

وقوله<sup>(٩)</sup> : "فتردها إلى أصل البناء" . ويلزم من رده إلى الأصل أن يرد يدا<sup>(١٠)</sup> في الإضافة إلى السكون إذا زال الإعراب عن الدال، وهذا أجدرُ لمكان التسمية به وبهما قولان : من راعى العارض رده ومن لم يراعِهِ لم يردْ وعليهما الكلام، وقد قالت العرب : أدعى ضموا الهمزة ولم يبالوا الكسرة في العين ومن قال : مرمويٍّ<sup>(١١)</sup> قال : بُختويٍّ وكُرسويٍّ لأنهما ليسا بنسب .

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٤٥) .

(٣) ، (٦) ، (٨) ، (٩) ، (١١) الكتاب (٣/٣٤٦) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣/٣٤٣) .

(٨) انظر : الكتاب (٣/٣٤٣) ، شرح الشافعية للرضي (٢/١٩) .

(١٠) انظر الكتاب (٣/٣٥٨) .



### باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء<sup>(١)</sup>

هذا الباب كله عند الخليل وسيبويه جارٍ على أصله لا يدخله تغيير، لأنه بمنزلة الصحيح لسكون ما قبل حرف العلة فيه، كانت فيه التاء أو لم تكن وهو القياس وكلام العرب .

وخالف يونس في جميع ذلك، فيقول<sup>(٢)</sup> في دُمِيَّةٍ وَظِيَّةٍ وَفَتِيَّةٍ وَغَزْوَةٍ وَغُرْوَةٍ : دَمَوِيٌّ وَفَتَوِيٌّ وَظَبَوِيٌّ وَغَزَوِيٌّ وَغُرَوِيٌّ، فأجراها مُجَرَى فَعِيلَةٍ وَأَخَوَاتِهَا، ويحتج بما سمع من قولهم في بنى زينة : زَنَوِيٌّ<sup>(٣)</sup>، وفي البطية : بِطَوِيٌّ<sup>(٤)</sup>، وذلك قليل محمول على غير القياس كَسَهْلِيٍّ<sup>(٥)</sup> . ويريد الخليل بتوجيه<sup>(٦)</sup> قول يونس أنه لو بنوا فَعِلَةٌ وَفَعِلَةٌ وَفَعِلَةٌ من الواو من مثل غَزْوَةٍ لَقَالُوا غَزِيَّةً وَغَزِيَّةً وَغَزِيَّةً فيقلبون الواو ياء للكسرة قبلها، ثم يسكنون الياء<sup>(٧)</sup> تخفيفاً فتبقى الياء على حالها، فأشبه لفظها لفظَ ظَبِيَّةٍ وَدُمِيَّةٍ وَفَتِيَّةٍ، وهم إذا نَسَبُوا إلى غَزِيَّةٍ وَغَزِيَّةٍ [وَوَزِيَّةٍ]<sup>(٨)</sup> رَدُّوا إلى الأصل فقالوا<sup>(٩)</sup> : غَزَوِيٌّ وَغَزَوِيٌّ وَغَزَوِيٌّ، ففعلوا ذلك أيضاً في نحو ظَبِيَّةٍ وَدُمِيَّةٍ وَغَزْوَةٍ وَفَتِيَّةٍ لما كان لفظها كلفظها قبل النسب .

وهذا التعليل لم يقصد إليه يونس وتعليله بالحمل على فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ وَفَعُولَةٍ لأنه جعل تغييراً مُسْتَبِئاً في الياء والواو مع حذف الهاء كتغيير حَنِيْفَةٍ، وَفَعْلَةٍ فِي النِّيَّةِ وَلَا يَنْطِقُ بِهِ، وتعليل الخليل ضعيف لأنه إذا سَكَنَ وَثَبَتَتِ الياء لم

(١) الكتاب (٣/٣٤٦) .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٦) الكتاب (٣/٣٤٧) .

(٥) الكتاب (٣/٣٣٦) .

(٧) في حاشية الأصل ما نصه : ثبت في أصل المؤلف : يسكنون الياء . والصواب يسكنون

ما قبل الياء أو يسكنون العين أو نحو هذا . وكذا وقع في النسخة المغربية أيضاً .

وهذا دليل على أن النسختين قولتا على أصل المؤلف .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) الكتاب (٣/٣٤٨) .

يتغير في النسب، وإذا بقيت الياء مفتوحة لم يُضَارِعْ، وحكايته<sup>(١)</sup> / زَنَوِي وَبَطَوِي ١١٩  
على غير قياس، وبَلْطَوِيَّة<sup>(٢)</sup> حي من اليمن.

أبو عُمَر : البَطِيَّة : أرض . المحكم : ويمكن أن يكون من الباطِيَّة<sup>(٣)</sup> وهو  
الناجود، وعن المحكم أيضاً : أو من أَبْطِيتُ إن قيل .

ووقع هنا : يقال<sup>(٤)</sup> لهم : بني زَنِيَّة، بالنصب، وتوجيهه على النداء، وإن  
وقع مرفوعاً كان خبر ابتداء مضمّر .

ثم رَدَّ عَلَى يونس<sup>(٥)</sup> وقال : لا يجوز أن يقالَ في غَزْوَةٍ إلا غَزَوِي على  
القياس، لأنك إن راعيت هنا فعيلة كما فعلت في ذوات الياء لم يَتَّحِدْ ذلك، لأنك  
كنت تقول غَزِيَّة ثم تُسَكِّن فتقول : غَزِيَّة فلم تشبهها غَزْوَةً . وكذلك عُذْوَةٌ إن بنيتها  
على فُعْلَةٍ صارت إلى عُذِيَّة، فقد خالفناها . وأما فُعْلَةٌ من الواو فإن بنيتها على الجمع  
لزم أن تقول : غَزِيَّة في غَزْوَةٍ ثم سكنت فلم تشبهها غَزْوَةً . وإن بنيت فُعْلَةٌ على فُعْلٍ  
جَمَعِهَا لزم إذا حذفت الياء للإضافة غَزِيٌّ على فُعْلٍ لوقوع الواو طرفاً قبلها متحرك فلم  
تشبهها غَزْوَةً<sup>(٦)</sup>، وإن لم تبناها على الجمع كَبُسْرَةٌ وبُسْرٍ<sup>(٧)</sup> لزم تحريك العين بالضم،  
وهذا كله يقطع بتغيير جميع ما تقدم من فُعْلَةٍ وفُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ في النسب من ذوات الواو  
والياء، وضعف قول الخليل<sup>(٨)</sup>، ولو اقتصر يونس على ذوات الياء ولم يُغَيِّرْ ذوات الواو  
لكانت علة الخليل له ممكنة<sup>(٩)</sup>، ويمكن أن لم يعلم الخليل أن يونس يجعل ذوات الواو  
كذوات الياء فعلاً بذلك .

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٣/٣٤٧) .

(٣) انظر اللسان (بطا)، حاشية ٣ من صفحة الكتاب (٣٤٧ ج ٣) .

(٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣/٣٤٨) .

(٨) ، (٩) يريد ما وجه به قول يونس (٣/٣٤٧) . وانظر : النكت (٢/٨٨٩)، شرح الشافية

للرضي (٢٤٧ - ٤٨) .

فقوله<sup>(١)</sup> : "لا تكون فَعْلَةٌ ولا فَعْلَةٌ من بنات الواو هكذا" . يقول : لا تتغير، ولا تضارع عنما يتغير لأن فَعْلَةٌ منها على فَعْلٌ بالياء فقد بَايَتْهَا وإن بَنَيْتَهَا على التأنيث كانت متحركة، فإن أسكنت لم تُغَيَّرْ لأنه لا يستقل من الواو هنا ما يستقل من الياء . وعامل الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء في هذا معاملة الواو، وحكم عُرْوَةٌ<sup>(٢)</sup> وعُدْوَةٌ واحد، وما تقدم من الحكمين ينفذ في كل واحد منهما وما كان على وزنهما بالواو .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "لكانَ الحرفُ الذي قبل الواو يلزمه التحريكُ" يريد يلزمه التحريكُ فلا يشبه عُدْوَةٌ، فإذا سكنت وضارع عُرْوَةٌ لم تُغَيَّرْ الواو كما غُيِّرَتْ في الياء لأن الياء تستقل هنا فتعدل إلى الواو فعُرْوَةٌ أجدر .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "كما فعلت ذلك بعُرْقُوَةٌ" . يريد كما قلبت واو عُرْقُوَةٌ في الجمع حين وقعت طرفاً، لأنها هنا مثلها هناك .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "فحذفت الياء ولم تُغَيَّرْ الواو" . يريد أنك تُغَيِّرُ الياء فيما تقدم لِثِقَلِهَا إمَّا لِلشَّبهِ وإمَّا لِلرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ، وذكر بعدُ في قياس المعتل<sup>(٦)</sup> : "وتقول في فَعْلُهُ من رميتُ وغزوتُ إذا لم تَكُنْ مَوْنَةً على فَعْلٍ: رُمُوَةٌ وغَزُوَةٌ فإن بنيتها على فَعْلٍ قلت: رُمِيَّةٌ وغَزِيَّةٌ"<sup>(٧)</sup> لأن مذكرها رُمٌ وغَزٌ، فهذا بمنزلة عَطَاءِ<sup>(٨)</sup> على عَطَاءٍ، وعَبَايَةٍ إذا لم تكن على عَبَاءٍ، ألا تراهم قالوا: خُطُّوات فلم يقبلوا، لأنهم لم يجمعوا فَعْلًا ولا فَعْلَةً

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٤٨/٣) .

(٥) كذا في الأصل وفي طبعي الكتاب (٣٤٨/٣) "فحذفت الهاء" . وانظر الأميرية

(٧٥/٢) ، هارون (٣٤٨/٣) .

(٦) الكتاب (٤١٠/٤) ، (٤١١) .

(٧) في الأصل : وغزوة .

(٨) في الأصل : عضاءة .

على فُعْل، وإنما يدخل التثنية في فُعْلَات ألا ترى أن الواحد خطوة فهذا كفُعْلُه ولا  
 مذكر لها". ولَمْ يَأْتِ بِفُعْلَةٍ فِي بَنَاتِ الْوَارِ وَلَا الْبَاءِ، وَلَكِنَّهُ قِيَاسٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ  
 نَثَلَ عَلَيْهِ فِيمَا قَيَسَ مِنَ الْمَعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي لَمْ يَنْطِقْ بِمِثْلِهِ إِلَّا فِي صَحِيحٍ.

### بابُ الإضافةِ إلى كلِّ شيءٍ لامُه ياءٌ أو واوٌ<sup>(١)</sup>

كلُّ ممَّا يبنى على تاء التانيث وثبتت فيه إلياء فإنك تردّها في الإضافةِ همزةً لحذفك التاء فتصير طرفاً، ويجوزُ فيه بدلُ الواو على ما يأتي ذكره إن شاء الله . فإن كانت واواً ثبتت في الإضافة من حيث كانت تبدل من الهمزة فيقال: كساوِيٌّ وردائِيٌّ، فإذا وُجِدَت في الكلمة لم تحتج إلى غيرها، وردَّ ذلك أبو الحسن هنا وقال : لم تأت هذه الهمزة لزوال التاء وإنما أبدلت لاجتماع الياءات . وكلاهما قول، ويؤيده أنَّ ياءَ الإضافةِ خَلَفَتِ التاء فلم تَصِرْ طرفاً، ولما لم تجتمع الياءات في سَمَاوِيٍّ<sup>(٢)</sup> وَعَلَاوِيٍّ<sup>(٣)</sup> لم تُبدَلِ الواوُ فيهما، ولا تخلو الهمزة أن تكون أصلاً أو منقلبة عن أصلٍ أو زائدةً أو منقلبةً عن زائد، فالأصلية قُرَاءٌ<sup>(٤)</sup> وَوُضَاءٌ، فالوجه فيهما الثبات في الإضافة إليهما، والقلبُ إلى الواو قليلٌ جداً، والمنقلبة عن/الأصل كسَاءٌ<sup>(٥)</sup> ورداءٌ<sup>(٦)</sup> ١٢٠ فالوجه فيه الثبات والقلب جيّدٌ وهو أقل منه، والزائدة : همزة التانيث نحو حمراء<sup>(٧)</sup> وأنبياء وبروكاء فالقلبُ فيها لا غير، والمنقلبة عن الزائدة : همزة الإلحاق نحو علباء<sup>(٨)</sup> وحرباء، فالوجه فيها القلب، والثبات جائزٌ، لأنها مُشَبَّهَةٌ بالمنقلبة عن الأصل، وهذا مذهبه في الباب وحكايته عن العرب، ومن أثبت الهمزة من أهل التسهيل سهَّلَهَا بين بين .

(١) الكتاب (٣/٣٤٨) .

(٢) الكتاب (٣/٣٥٠) .

(٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٣/٣٤٩) .

(٤) الكتاب (٣/٣٥٢) .

وقوله (١) : "لم يُخْرِجُوهَا" . انتهى فيه كلامه ثم ابتداء بقوله (٢) : "ولم يَفِرُّوا إلى الياء لكذا .

وقول تاجرير (٣) :

إِذَا هَبَطْنَ سَمَآوِيَا مَوَارِدُهُ      مِنْ نَحْوِ دَوْمَةٍ خَبَتْ قَلَّ تَغْرِيسِي

شاهده فيه : ثبات الواو (٤) في سَمَآوِيَا، لأنه منسوب إلى السَّمَآوَةِ وهي أرضٌ . ودَوْمَةٌ خَبَتْ : موضع، يريد أن إبَّله إذا وصلت إلى هذه الأرض وشربت ماءها اشتقت إلى أهلي واستعجلت، وَقَلَّ نزولي في الليل لقربي منهم .

وإنما ثبتت الياء والواو في آيٍ ورايٍ وواوٍ (٥) لأن الألف قبلها ليست بزائدة وهي بدلٌ من عين الكلمة، والطَّايَةِ (٦) : السطحُ والدكان وهي أيضاً صخرة عظيمة في أرضٍ لا حجارة فيها، وهي أيضاً مثل الحَظِيرَةِ والشَّايَةِ، وشَاوِيٌ (٧) منسوبٌ إلى الشَّاءِ، ولا يريد النسبَ إلى اسمِ الفاعلِ من شَوَى لأنه ليس فيه همزة، ولا تجوز الهمزة عَوْضاً من شَاءٍ وقد تكون مبدلةً، والبدلُ غيرُ العَوْضِ وقد تقدم في مواضع .  
وتقول في ذِي جُمَّةٍ في قول الخليل ذَوِيَّ (٨) وقد تقدم التسمية بذِي (٩) من ذى مال، فالإضافة على ذلك، ولو كان مضافاً غيرَ مُسمًى به لقلت : جُمِّي، وإذا كانت الألفُ خامسةً فصاعداً سقطت في النسبة، وقد سقطت رابعةً في حَبَلِي (١٠)، ولها أحكام ستأتي في بابها إن شاء الله .

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٤٩) .

(٣) ديوانه (ص ٢٢٣)، الكتاب (٣/٣٤٩، ٣٥٠)، تحصيل عين الذهب (٢/٧٦)، شرح

السيرافي (٤/١٥٦)، ابن يغيث (٥/١٥٧) .

(٤) في الأصل : الياء .

(٥) في الأصل : وراو .

(٦) الكتاب (٣/٣٥٠)، وانظر نوادر أبي زيد (ص ٥١٣) .

(٧) ، (٨) الكتاب (٣/٣٥١) .

(٩) انظر (ص ٣١٩، ٢٨٨) .

(١٠) الكتاب (٣/٣٥٢) .

## باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف

الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ولا في الأفعال، وإنما تكون منقلبةً عن أصلٍ أو زائدٍ أو زائدةً، ولا يخلو هنا أن تكون ثالثةً أو رابعةً أو خامسةً فصاعداً، فإن كانت ثالثة قلب منها الواو في الإضافة نحو رَحَوَى، وَعَصَوَى ولا يجوزُ غيره، وقد تقدّم هذا الباب<sup>(١)</sup>، وإن كانت رابعةً<sup>(٢)</sup> لم تَحُلْ أن تكون زائدةً أو منقلبةً عن أصلٍ أو عن زائدةٍ، فالزائدة ألف التانيث نحو<sup>(٣)</sup> حَبْلَى، والمنقلبة عن الأصل نحو مَلْهَى ومَدْعَى، والمنقلب عن الزائد ألف الإلحاق نحو أَرطَى وَعَلَقَى، فبابُ الزائدة الحذفُ نحو حَبْلَى، ويجوز قلبها نحو حَبْلَوَى<sup>(٤)</sup> وهو قليلٌ، وقال: بعضهم يقول في فُعْلَى حَبْلَوَى على اعتقاد المد كحمرَاء أو الإشباع كقوله<sup>(٥)</sup> :

[... أدنو فأنظور]

وقد يكون كقولهم : أناسي وما أشبهه مما جاء على غير القياس، وباب المنقلبة عن الأصل القلبُ وأو كقولهم : مَلْهَوَى والحذف جائزٌ نحو مَلْهَى<sup>(٦)</sup> ومَدْعَى وهو قليل، وباب المنقلبة عن حرف الإلحاق الحذف والقلب نحو أَرطَى وأَرطَوَى والحذف أجود لزيادتها كما ذكر<sup>(٧)</sup>، وإن كانت خامسةً فصاعداً فبابها الحذف ولا يجوز غيره نحو حَبَارَى وقَبْعَثَرَى<sup>(٨)</sup> زائدةً كانت أو منقلبةً

(١) يريد أنه في تبويب سيبويه مقدم على قسيميه، وانظر الكتاب (٣٥٢/٣) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٣٥٢/٣) .

(٤) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣٥٣/٣) .

(٥) جزء من بيت لابراهيم بن هرمه هو بتمامه :

وإننى حوثماً يثنى الهوى بصرى

من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

ديوانه (ص ٢٣٩)، وانظر : المحتسب (٢٥٩/١)، سر الصناعة (ص ٢٦)، الخصائص

(٢/٣١٦)، الأمالي الشجرية (١/٢٢١)، الانصاف (ص ٢٤)، اللسان (شرى) .

(٨) الكتاب (٣٥٥/٣) .

ولا سبيل إلى غير ذلك، وقسمها سيبويه هنا على ثلاثة أبواب<sup>(١)</sup>، وذكر في بني أعيا<sup>(٢)</sup> أنهم حي من حرم وقال غيره<sup>(٣)</sup> : حي من بني أسد :

وقوله في الباب الثاني : ومنهم من يقول دِفْلاوِي<sup>(٤)</sup> يمكن أن تكون الألف فيه إشباعاً كما تقدم، أو تكون الواو منقلبة عن حرف منون لأن بناء دِفْلاوِي لا يكون إلا منوناً وليس في الكلام فعلاء والألف للتأنيث . وأما حُبْلاوِي فَيَحْتَمِلُ أن يكونوا مَدَّوْا وأبدلوا تشبيهاً بحمراء، وأما دَهْنًا<sup>(٥)</sup> فالألف للتأنيث كسَكْرَى .

قال الأستاذ أبو بكر في دُنْيَاوِي<sup>(٦)</sup> : كأنه استدل على ذلك بأنه لم يسمع دُنْيَايِي، ولو ذهب بها إلى بناء ما ينصرف لجاز فيها كما يجوز فيما يُنْى على تاء التأنيث من بنات الباء كعَظَايِي ونحوه، ولا يمتنع الهمز في القياس، ولا يمتنع أن تُجْرَى مُجْرَى الملحق وإن لم تُهْمَزْ، لأنها إذا انقلبت كحرف الإلحاق .

وقوله<sup>(٧)</sup> : كما قالوا مَدَارَى، يقول : مَدَارَى مفاعل آخرها أصلى فجعلوه

بمنزلة الزائد / في صَحَارَى فجمعوه جمعاً، وأما جَمَزَى<sup>(٨)</sup> فبمنزلة الخُمَاسِي لتحريك العين فقامت الحركة مقام حرف خامس، ولذلك لم يَصْرِفُوا المؤنث يسمى بَقَدَم<sup>(٩)</sup> لأن الحركة جعلته بمنزلة عَنَاق . وقد بينه، وقول الشاعر<sup>(١٠)</sup> :

كَأَنَّمَا يَقَعُ الْبُصْرَى بَيْنَهُمْ  
من الطوائف والأعناق بالوَدَمِ

(١) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٣٥٤/٣) .

(٢) ، (٥) الكتاب (٣٥٢/٣) .

(٣) انظر السيرافي (١٥٦/٤) .

(٤) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣٥٣/٣) .

(١٠) الكتاب (٣٥٤/٣)، تحصيل عين الذهب (٧٨/٢)، السيرافي (١٥٧/٤) .



شاهده : الحذف من بُصْرَى لأنها أَلِفٌ تَأْنِيثٌ ويجوز فيها بُصْرَوِي  
وَبُصْرَاوِي كَذُنْيَاوِي على ما تقدم، يصف هزيمة . يقول : إن السيف وهو البُصْرِيُّ  
يعمل في أعناقهم عمله في الودم، وهي سيورٌ تُشَدُّ بِهَا عِرَاقِي الدلاءِ إلى آذانها،  
والطوائفُ : النواحي .

وقوله في الباب الثالث يعني باب حُبَارَى وقرقرى، والحرفُ المِثُّ (١) هو  
الساكنُ والحيُّ المتحركُ .

وقوله (٢) : ولو كانت الياءان متحركتين يعني ياءى (فَعِيلَه وفُعِيلَه) .

وقوله (٣) : وكما حلفوا الياء الساكنة من ثمان، يقول : جعلوا ياءى  
الإضافة مما يحذفون لها قال : وهذه الألف أضعفُ من ياء ربيعة (٤) لوقوعها طرفاً  
وذهابها مع كل حرف ساكن وقد حذفوها من نفس الكلمة . قال العجاج (٥) :

[وصَّاني الحجاجُ فيما وصَّني]

أراد وصَّاني فحذف، وقد ذهب (٦) الياءان لها في كرسي وفي المنسوب  
المُسَمَّى به، ومذهب يونس (٧) في مُثْنَى ضعيف جداً (٨) لأن العرب تُجري الحرف  
المشدَّد في جميع تصرفه مُجرى حرفين فهو قولٌ مرغوب عنه، وحراء (٩) لا تُدْرَى  
هَمْزَتُهُ مِمَّ هي، فالأولى بها الواوُ لكثرتها في الباب . وقد تقدم حكمُ الباب الرابع في  
باب سِقَايَةِ (١٠) وصلَايَةِ وكلها بين .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٧) الكتاب (٣/٣٥٦) .

(٥) ملحقات ديوانه (ص ١٨٧)، وانظر : الخصائص (٢/٣١٧)، الانصاف (٢/٤٤٩) .

(٦) في الأصل : أذهب .

(٨) انظر السيراني (٤/١٥٧، ١٥٨) .

(٩) الكتاب (٣/٣٥٧) .

(١٠) انظر (ص ٤١٠، ٤١١) .

### باب الإضافة إلى بنات الحرفين<sup>(١)</sup>

وهذا الباب بين، وقياس من ردّ تغييراً ما لم يرد في تثنية ولا جمع أن يقول في النسب إلى ماءٍ "مَاهِي" فيردّ إلى الأصل وليس التفسير في هذا كالتثنية، لأنك تُضطرّ في الرد إلى الجمع.

ودم<sup>(٢)</sup> عنده كيد<sup>(٣)</sup> ساكن العين، ولا تقول : يديان ولا دميان إلا في الشعر، فيبقى ضرورة على اللفظ، وظهور الياء دليل على أنه من الياء.

وذكر في التصغير أن دماً من الياء أو من الواو<sup>(٤)</sup> وهو من الياء . وتركوا هذه الحروف التي يدخلها الإعراب وأصلها السكون في الإضافة على الفتح من حيث جرت في الكلام متحركة، وقول الشاعر<sup>(٥)</sup> :  
وما الناس إلا كالديار وأهلها

بها يوم حلّوها وغدواً بلاقع

شاهده فيه : سكون الدال من غدو، فرد إلى الأصل، وجرى في النسب على التحريك كيد ودم، ودليل السكون في يد قولهم<sup>(٦)</sup> : أيد في الجمع، وأفعل لا يكون إلا لفعل بالسكون، وأصل الحروف السكون والحركة طارئة عليها، فإذا لم يُعلم الحرف أساكناً هو أم متحركاً حُمِلَ على السكون حتى يقوم دليل على

(١) الكتاب (٣٥٧/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٦) الكتاب (٣٥٨/٣) .

(٤) الكتاب (٤٥١/٣) .

(٥) هو للبيد، ديوانه (ص ١٦٩)، الكتاب (٣٥٨/٣)، السيرافي (١٥٧/٤، ١٥٨)،

المقتضب (١٥٣/٣)، المنصف (٦٤/١، ١٤٩/٢)، الأمالي الشجرية (٣٥/٢)،

ابن يعيش (٤/٦) .

الحركة، وليس في دَمَيْنِ<sup>(١)</sup> دليل، لأنه شعرُ فُتْنَاهُ على استعماله في الكلام كَيَدَيْنِ في قوله<sup>(٢)</sup> :

[يَدَيْنِ بِالْمَعْرُوفِ عِنْدَ مُحَجَّرٍ]

يريد أن الناس في اختلاف أحوالهم وتصرفهم الدهر عليهم كتصرفه على الديار في عمارتها وخلاتها، والبلاقعُ : الخالية .

وقوله<sup>(٣)</sup> : فلم يريدوا أن يُخرجوا منه شيئاً كان فيه . يريد لم يُزيلوا الحركة التي تُثَبَّتُ لَهُ في الاستعمال لكون الحرف المتحرِّك أقوى من الساكن، وأما ثُبَّة<sup>(٤)</sup> وأخواتها فإنك إذا أضفت إليها وحذفت التاء صارت الياءان في موضع العوض كالتاء، فحسن ذلك . وقالوا: جَرَحِي<sup>(٥)</sup> بفتح الراء كما فتحوا في عَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ وَيَدَوِيَّ<sup>(٦)</sup> والباب كُلُّ واحد . وأما<sup>(٧)</sup> رَبٌّ فالنسب إليها رَبِّي ومن خَفَّفَ رَدًّا إلى الأصلِ وأدْغَمَ .

قال أبو إسحاق : الصواب عندي فيمن خفف رَبِّي، وفيمن شَدَّدَ رَبِّي وكلاهما مُمكن، غير أن المخففة يُنسب إليها بالوجهين بالردِّ وتركه كَيَدٍ وهو الذي أراد سيبويه . وقوله<sup>(٨)</sup> : فرددت<sup>(٩)</sup> بعده دليل على ذلك، وإظهارُ التضعيفِ<sup>(١٠)</sup> لا سبيل إليه .

(١) وذلك في قول المثقب العبدى :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخير اليقين

وسياتي تخريجه (ص ٤٣١) .

(٢) صدر بيت لم ينسب عجزه :

قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

ولصدره روايات كثيرة منها :

يديان بيضاوان عند محرق، وعند محلم

وانظر : السيرافي (١٥٩/٤)، المنصف (٦٤/١)، ابن يعيش (١٥١/٤، ٨٣/٥)، الخزانة

(٤٧٦/٧) فما بعدها .

(٣) ، (٤) ، (٦) الكتاب (٣٥٨/٣) .

(٥) الكتاب (٣٥٩/٣) .

(٧) ، (٨) الكتاب (٣٥٩/٣) .

(٩) لفظ الكتاب فردتا .

(١٠) يريد فك التضعيف أي لا سبيل إلى رببي ..

وقوله : وإنما أُسْكِنْتَ كراهية التضعيف، يريد أنه يُحذف في رُبِّ الباء المتحركة التي هي ظرف ثم تحرك الأولى فإذا نسب وردَّ المحذوف سَكَنَ الأولى وأدغم. وقوله (١) / : "فرددت"، دليلٌ أنه يُضاف إليها كيدٍ ودمٍ من غير ردٍّ، لكنه ١٢٢ إذا ردَّ أدغم لمكان إظهار التضعيف، مع أن يونس وهو الذي يقول في فُعْلَهُ (٢) من المعتل : فُعَلَى لا يُظهر التضعيف هنا وليس من قوله فُعَلَى في فُعْلَةٍ، فيقول يونس : رَبِّيُّ كما يقول : شَدِيدِي (٣) في شَدِيدَةٍ .

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣٥٩/٣) .

(٢) الكتاب (٣٤٧/٣) .

باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد<sup>(١)</sup>

جملة ما في هذا الباب وما يشبهه أنه إذا كان الشيء محذوفاً فلم يعلم ما أصله، كان ادعاء الأكثر على ألسنتهم الأخف أولاً، فإن كان بعد الحذف متحركاً ثم ردت العرب فيه في موضع فأجرت ذلك المتحرك بحركة الفتح فإن ذلك لا يوجب له الحركة في الأصل، لأن ذلك بناء على شيء جرى بحرى الأصل والذي يعتبر فيه ذلك بناء على شيء جرى بحرى الأصل والذي يعتبر فيه لذلك جمعه على أفعال، لأن ظيماً عندهم ككَلْبٍ وقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

هذا طريقٌ تَأْزِمُ المَآزِمَا وَعِضَوَاتُ تَقْطَعُ اللِّهَازِمَا

شاهده فيه : ردُّ الواو في عِضَوَاتٍ، فأصل عِضَّةٍ الواو في هذا البيت، ومن قال عِضِيَّةً قال : عِضِيَّةٌ قال عِضَوَاتٍ، ومن قال في النسب عِضَاهِي قال في الواحد : عِضَاهَةٌ وقد تقدم<sup>(٣)</sup> . يقول : هذا طريقٌ كثيرُ العِضَاهِ، وهي شجر عظيم ذاتُ شوْكٍ فمن مرَّ به أزمته . أي : عَضَّتْهُ وَأَذَتْهُ، والمآزم : جمع مَأْزِمَةٍ من الأزمِ، والأزْمَةُ : الشدة، واللِّهَازِمُ جمع لِهْزِمَةٍ وهي مُضْغَةٌ في أصلِ الحَنَكِ، ووقع في الرِّبَاجِيَّة<sup>(٤)</sup> في جمع هَنْتٍ هَنَوَاتٍ، وفي الشرقية<sup>(٥)</sup> جمع هَنْتٍ هَنَهَاتٍ، وكلاهما يُقال، والهنَّة : كناية عن كل اسم منكورٍ لا يعقل، فإذا سَكَنْتِ النُّونُ اختصَّتْ بمن يعقل، وأنشد ح<sup>(٦)</sup> :

(١) الكتاب (٣٥٩/٣) .

(٢) رجز قائله أبو مَهْدِيَةِ الأعرابي، وانظر : الكتاب (٣٦٠/٣)، الخصائص (١٧٢/١)،

الانصاف (٣١٥/١)، ابن يعيش (٣٨/٥)، اللسان (أزم) .

(٣) انظر (ص ٤٠٨) .

(٤) الكتاب (٣٦١/٣) .

(٥) ليس في المطبوع .

(٦) المعاني (٤٦٦/١) وفيه متتابع بالباء الموحدة .

لَهْنُكَ مِنْ عَنَسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَّبَاعٌ

وقصني صاحب العين<sup>(١)</sup> الهنة على خصال الشر، وليس كذلك لقوله عليه السلام لبعضهم: "هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ"<sup>(٢)</sup>، فحدا به في بعض غُرَوَاتِهِ بقوله<sup>(٣)</sup>:

[وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا]

وقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

أَرَى ابْنَ زَرَارٍ قَدْ جَفَانِي وَرَأَيْتِي

عَلَى هَنَوَاتٍ كُلُّهَا مُتَّبَاعٌ

ويروى: مُتَّبَاعٌ، بالياء بنقطتين، والمعنى واحد، وشاهده فيه: جمع هَنَةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ، فالنسب إليها هَنَوَى كَعَضَوَى<sup>(٥)</sup> ومن جعلها من ذوات الهاء، قال: هُنَيْهَاتٍ وَهُنَيْهَةٌ. يريد أنه قَطَعَهُ وَأَسَاءَ إِلَيْهِ بِالْقَبَائِحِ وَأَفْعَالِ السُّوءِ. وجعلها سيويوه بمنزلة أُخْتٍ وَأَخَوَاتٍ فِي الْإِعْتِلَالِ. والتساء في أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتٍ وَمَنْتٍ بمنزلة تَاءِ التَّائِيثِ دَخَلَتْ لَتُلْحِقَ<sup>(٦)</sup> بِعَدْلٍ وَقُفْلٍ وَدَلَّتْ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ تَاءُ التَّائِيثِ، فلما جُمِعَتْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ حَذَفُوها وَرَدُّوا الْمَحْذُوفَ، فَوَجَبَ فِي النَّسَبِ الرُّدُّ.

(١) العين (٩٢/٤).

(٢) وهو في مسلم، كتاب الطلاق.

(٣) وبعده: ولا تصدقنا ولا صلينا.

نسب لعامر بن الأكوع. وانظر: مغازي الواقدي (٦٣٨/٢)، النهاية (٢٥٦/٤)، وراجع صحيح مسلم (١٠٩٩/٢)، ونسب أيضاً لكعب بن مالك ولعبد الله بن رواحة وسيأتي الاستشهاد ببعض هذا الرجز في النون الخفيفة، وانظر المقتضب (١٣/٣).

(٤) لم ينسب لقائل معين وانظر: الكتاب (٣٦١/٣)، المقتضب (٢٦٩/٢)، سر الصناعة

(١٦٧/١)، المنصف (١٣٩/٣)، الأمالي الشجرية (٦٨/٢)، ابن يعيش (٥٣/١).

(٣/٦، ٣٨/٥).

(٥) في الأصل بالظاء المشالة.

(٦) انظر السيرافي (١٦١/٤).

قال أبو الحسن : ولو قيل في النسب : أَخَوِيُّ بضم الهمزة، ليدل أنه منسوبٌ إلى أُخْتٍ لم يكن به بأسٌ فتحذف التاء وترد اللام وتترك همزة أُخت على حالها .

قال أبو علي (١) : أُخْتُ عَرْضَ له الضمُّ لأجل التأنيث، فإذا زالت التاء، رجع إلى أصله في الجمع والنسب .

قلت : ولو قالوا في النسب : أَخَوِي بِالضَمِّ للزم في الجمع أَخَوَاتُ، لأنه جمع يسلم فيه بناء الواحد، ولما غيروا في الجمع غيروا في النسب .

قلت : وهذا الذي ذكر في أَخَوِي من اختراع اللغة ولا سبيل إليه .

وقوله في آخر الباب : وليس بقياس (٢) يعني قول يونس، يريد من حيث لم يجمعوا أُخْتًا على أُخْتَاتٍ لم يقولوا : أُخْتِي .

قال أبو علي : ليونس أن يقول : إِنْ أَخَوَاتُ لَيْسَ يَجْمَعُ أُخْتُ عَلَى لَفْظِهَا كَمَا أَنَّ لَجَبَاتٍ لَيْسَ يَجْمَعُ لَجَبَةٌ وَهِيَ الْمُؤَلِّيَةُ اللَّبَنُ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَدُلْ هَذَا الْجَمْعُ عَلَى أَنَّ حَكْمَ التَّاءِ حَكْمُ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَقَالَ أَيْضًا : وَلَهُ أَنْ يَحْتَجَّ بِمَا يَحْتَجُّ بِهِ سَبْيُوه إِذَا قِيلَ لَهُ : لَوْ كَانَ أَلْفٌ كِلْتَا كَأَلْفٍ حُبْلَى لَكَانُوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَ حَرْفِي تَأْنِيثٍ، لِأَنَّ التَّاءَ حَرْفُ تَأْنِيثٍ فَمِنْ قَوْلٍ مَنْ يُحْتَجُّ لَهُ أَنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ، وَلَكِنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَالِ التَّأْنِيثِ فَتُغْنِي فِي أُخْتٍ بِاخْتِصَاصِهَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَنَّثًا عَنْ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ سَكُونُ مَا قَبْلَهَا .

(١) التعليقة .

(٢) الكتاب (٣/٣٦١) .

قال : يقول يونس : فإذا جاز / الجمع بينها وبين ألف التانيث دل ذلك ١٢٣ على أنها لم تحذف في أخوات لمعاقبة<sup>(١)</sup> الجمع لها .

قلت<sup>(٢)</sup> : وهذه حجج واهية من أبي علي، أما أخوات فجمع أخوت كبنات جمع بنت وتغيرت كما تغيرت، وذلك أن هذه التاء عوملت معاملة تاء التانيث، ومن حيث كانت زيادة في الاسم لا تدخل عليها علامة أخرى في الأفراد ولا تصحب هذه في الجمع شُبّهت بها، ومن حيث سكن ما قبلها ولم تبدل منها الهاء في الوقف فارتقتها، فجعلت عوضاً كهزمة الوصل وغيرها، وحذفتها في الجمع لما صارت عوضاً فلزم رد الأصل فقالوا : أخوات على القياس، والتغير في بنات قياس وترك الرد قياس .

وقوله<sup>(٣)</sup> عن يونس إنه يجعل تاء كِلتا للتانيث أو تُغني عن التانيث فاسد، ولم يفعل ذلك ولا خلاف بين المحققين أنها بدل من لام الكلمة، والألف للتانيث إلا ما حكى عن أبي عمر<sup>(٤)</sup> أنه يجعلها زائدة، لا للتانيث، والألف بدل من اللام وزنها عنده فَعَلْتُ ولم يوافقه عليه أحد لفساده .

وأما شاة لجة فجمعها لجات بالسكون لأنها صفة، ومن حرك الجيم في الجمع فلاحد أمرين : إما لاستعمالها استعمال الأسماء فأجرى عليها حكمها، وإما على الشذوذ كما سكن بعضهم في الأسماء .

(١) في الأصل بلامين .

(٢) في الأصل : قال .

(٣) الكتاب (٣٦٣/٣) .

(٤) في الأصل واو زائدة وإنما حكى هذا عن الجرمي، وانظر السيرافي (١٦١/٤)، التكت

(٨٩٧/٢) والتعليقة .



باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين<sup>(١)</sup>

في هذا الباب ما إن حُذِفَ رُدٌّ إلى الأصل، وإن لم يُحذف ترك على مثاله، وفيه ما يُحذف منه ويُردُّ إلى الأصل ولا يجوز ترك الحذف، وقد بين<sup>(٢)</sup> ذلك.

وإنما شبه تاء بنتٍ وأشباهها بتاء سبته وعفريت<sup>(٣)</sup> من حيث دخلت لبناء الكلمة ووقفوا عليها بالتاء واعتقدوا فيها معنى التانيث، ولذلك حذفت في الجمع والنسب. ويلزم يونس ما ألزمه في الوصل في أنه لأنها كُنت<sup>(٤)</sup> يقول: حكمهما واحد من حيث كانت في الوصل مثلها، وفرق يونس بينهما لانقلاب هذه في الوقف، ولا يلزم ذلك، لأنها في الوصل ساكن ما قبلها ولا يسكن ما قبل تاء التانيث، فالوقف بالهاء مع سكون ما قبلها خارج عن القياس، غير أنه لما وقف عليها بالهاء حرك ما قبلها ليُعلم أنها تاء تانيث، وعلى هذا لا يصرف يونس رجلاً سمي بهنت في الوصل، والقياس فصلها من تاء التانيث. ويلزمه في يئتي<sup>(٥)</sup> ما ألزم نفسه في يئتي وكذلك كَلَّتَا وهي أخرى من حيث كانت بدلاً من واو كما ذكر<sup>(٦)</sup> بعد، وينبغي أن يجوز فيه على مذهب الجماعة كَلَّتَوِي على قولهم حَبَلَوِي لكنه غير مسموع. وقد ذكر بعد علة<sup>(٧)</sup> ثَنَوِي وتشبيهه وإن لم يرد فيه ثنت لأن الفتحة أخف من الكسرة. وأما كَلَوِي<sup>(٨)</sup> فلم يُشبه ثَنَوِيًا، وقياس هنت<sup>(٩)</sup> ومنْتِ هنتي ومنْتِي وهنَوِي ومنَوِي، وإنما لزم ذيت<sup>(١٠)</sup> إذا حذفت

(١)، (٢) الكتاب (٣/٣٦١).

(٣) الكتاب (٣/٣٦٢)، والنسبة إلى بنت بنوى.

(٤) كان يونس يميز يئتي وأختي، إلحاقاً لهما بجذع وقفل. السيرافي (١/١٦١).

(٥)، (٨)، (٩)، (١٠) الكتاب (٣/٣٦٣).

(٦) الكتاب (٣/٣٦٤).

الناء الثقيل، كما لَزِمَ كَيُّ وَلَوْ اسْمَيْنِ، لَأَنَّ الإِعْرَابَ لَا يَدْخُلُهَا حَتَّى تُثَقِّلَ<sup>(١)</sup>، وأنشدوا في الإِخَاءِ<sup>(٢)</sup> :

[وَأَيُّ بَنَى الإِخَاءَ تَصْنَفُو مَشَارِبُهُ]

وَأَثْنَانِ مِنْ ثَنَيْتٍ وَهِيَ مُتَحَرِّكَةُ الْعَيْنِ، وَالثَّنَى سَاكِنُ الْعَيْنِ كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ، ثَنَى كُلُّ شَيْءٍ طِيَهُ، وَالثَّنَى مِنَ الثُّوقِ وَمِنَ الْأَوْلَادِ وَمِنَ الْخَيْلِ وَالْوَادِي، وَلَمْ يُنْطَقْ بِمَفْرَدِ اثْنَيْنِ مِنْ لَفْظِهِ . وَاسْتِدْلَالُهُ فِي الْمُتَحَرِّكِ الْعَيْنِ بِأَفْعَالٍ فِي الْمُعْتَلِّ الْلامِ<sup>(٣)</sup> صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِي الْمَحْذُوفِ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ فِي فَعْلٍ عَلَى أَفْعَلٍ وَفِي فَعْلٍ عَلَى أَفْعَالٍ<sup>(٥)</sup> فَلَيْسَ لَهُ دَلِيلٌ فِي تَحْرِيكِ الْعَيْنِ إِلَّا الْجَمْعُ عَلَى أَفْعَالٍ فِي الْمُعْتَلِّ الْلامِ كَمَا ذَكَرْنَا . وَمَا اسْتُعْمِلَ مِنْ هَذَا الْبَابِ سَاكِنًا فِي غَيْرِ نِيَّةٍ حَرْكَةٍ كَابْنٍ ثُمَّ صَرَّحَتْ فِي الْكَلَامِ بِحَرْكِهِ فَهِيَ لَهُ فِي الْأَصْلِ .

وقوله<sup>(٦)</sup> : وَتَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى ذِيَّةٍ إِلَى ذِيَّتٍ : ذَيَّوْى . وَمَنْ قَالَ : أُمِّيُّ قَالَ : ذَيَّوْى وَلَمْ يُدْغِمُوا فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لَاعْتِلَالِ الْيَاءِ الْآخِرَةِ بِقَلْبِهَا وَאוْءَ، وَلَمْ تَسْكُنِ الْيَاءُ قَبْلَهَا . وَدَلِيلُ اسْمٍ<sup>(٧)</sup> أَنَّهُ فُعْلٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ قَوْلُهُمْ : سُمِّ وَسِمٌ وَلَمْ يَقُولُوا : سَمٌّ بَثَبَتْ، فَتَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ : سِمَوِىٌّ وَسُمَوِىٌّ وَقَدْ تَقَدَّمَ / فِيمَا لَا يَنْصَرَفُ<sup>(٨)</sup> فِي الْمَذْكَرِ الْبَتَّةَ . وَإِنْ سَمِيتَ رَجُلًا بَيْنَتْ وَأَخْتٌ صَرَفَتْهُ، لِأَنَّكَ بَنَيْتَ الْاسْمَ عَلَى هَذِهِ النَّاءِ وَالْحَقَقْتُهَا بِنَاءِ الثَّلَاثَةِ الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ

(١) الْكِتَابُ (٣/٣٦٥) .

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ لِبَشْرِ بْنِ الْمُهَلَّبِ صَدْرُهُ :

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنَا إِذْ نَسَبْتُمْ

وَانْظُرْ : السِّيَرَانِي (٤/١٦١)، الْعُضْدِيَّاتُ (ص ٦٣)، الْخُصَائِصُ (١/٢٠١)، سِرُّ صِنَاعَةِ

الإِعْرَابِ (١/١٦٧)، اللِّسَانُ (أَخُو)، وَيُرْوَى : تَنْبُو مُنَاسِبُهُ .

(٣) الْكِتَابُ (٣/٣٦٤) .

(٤) الْكِتَابُ (٣/٣٥٨) .

(٥) ، (٦) الْكِتَابُ (٣/٣٦٣) .

(٧) ، (٨) انْظُرِ التَّعْلِيقَةَ .

مَنْتْ وَهَنْتْ وَذَيْتْ، وقد ذكر بعد الحذف ورفض فيه الحذف ولم يردّه .  
 وذكر السيرافي عند ذكره في الإضمار هنّ أنه كناية عن كل اسم منكور  
 كما أن فلاناً كناية عن كل اسم مما يعقل، بل هما لمن يعقل أحدهما للنكرة والثاني  
 للعلم .

وقوله<sup>(١)</sup> : ومن قال : رأيت كِلْتَا أُخْتَيْكَ فإنه يجعل الألف للتأنيث . قال  
 الأستاذ أبو بكر : ولا يمتنع عندي أن تكون للإلحاق وليس كألف كلا لأنها قد  
 انقلبت بالشبه بـ"على" مع المضمر وهذه إذا قلت : كِلْتَيْهِمَا للتثنية لأنك تقول : كِلْتَيِ  
 المرأتين والدليل قولهم<sup>(٢)</sup> :

[في كِلْتَا رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَهُ]

ثم قال :

[كِلْتَاهُمَا مقرونة بزائده]

الفراء<sup>(٣)</sup> : يريد بكلت كلتا . فعلى هذا تلحق علامة التأنيث أو علامة  
 الإلحاق وقوى التأنيث أنها مؤنثة وعلى هذا يجوز كِلْتَوِي كَحُبْلَوِي وكِلْتَي كَحُبْلَي .  
 وقوله<sup>(٤)</sup> : "كأنك تُضَيِّفُ إلى اسم قد ثبت في الكلام على حرفين" . وقد  
 تقدّم هذا في غَدٍ وَدَمٍ وَيَدٍ، وهو قاطع بأبي الحسن استعمال العرب له كذلك ولم يَرُدُّ  
 إلى الأصل الذي هو السكون .

[وقوله<sup>(٥)</sup> : "ومن جعلَ ذَيْتَ في الإضافة"، يريد ومن  
 لم يجعلها كذلك قال : ذَيْتِي وهو قول يونس، والقول الصحيح ذِيَوِي، أو

(١) الكتاب (٣/٣٦٤) .

(٢) معاني الفراء (٢/١٤٢) .

(٣) معاني الفراء (٢/١٤٢) .

(٤) الكتاب (٣/٣٦٤، ٣٦٥) .

(٥) الكتاب (٣/٣٦٥) .

ذئى ولم يقلب الأولى لما ذكرنا، ومذهبه في فَمٍ<sup>(١)</sup> أن الميم بدل من العين، فالقياس أن يقال في النسب إليه : فَمِيّ، أو فَمَهِيّ، لأن اللام هاء، ولم يقلوه، ثم من رد الواو جمع بين البَدَل والمبدل فَيُنْه فقال : فَمَوِيّ كما قال : فَمَوَان، ووزنهما فَعَعَان، وفَمَوِيّ فَعَعِيّ على هذا نصه، ألا ترى إلى قوله<sup>(٢)</sup> : رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام، وقول الفرزدق<sup>(٣)</sup> :

هما نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا      على النابح العاوي أشد رجاء  
شاهده فيه : ظهور الواو مع الميم وكلاهما بدل من العين وهو شاذ، وقد ذكر في تصغير ما حذف لامه<sup>(٤)</sup> : أن لَامَ ذِهْ هَاءٌ والهاء بدل من ياء، كما كانت اللام بدلاً من الواو في فَمٍ ولم يعرض لبَدَل الواو من الهاء .  
أبو بكر في باب من اللغات : عن أبي زيد : فَمَيَان وفَمَوَان وحكى أيضاً أفَمَام وأنشد غيره<sup>(٥)</sup> :

يا حَبْدَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا      والجيد والنحر وتذئ قد نما  
ويمكن أن يكون من باب هَنَ وَعِضَّة مما تعاقب على لامية الهاء والواو، وإنما نكَّب عنه لأنه لم يتصرف في الكلام كذلك .  
والنابح العاوي : الكلب، ويريد الهاجي . والرجام : المراجعة واستعملها لذكر الكلب .

قال الأعلام<sup>(٦)</sup> : وصف شاعرين من قوميه فزِع في الشعر إليهما . وليس كما زعم وإنما يريد إبليس وولده، وقبله ما يدل على

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٦٥) .

(٣) ديوانه (٢/٥٤١)، وانظر : الكتاب (٣/٣٦٥)، وحاشيتها رقم ٣، المقتضب (١٥٨/٣)، مجالس العلماء (ص ٣٥٧)، الخصائص (١/١٧٠، ٣/١٤٧، ٢/٢١١)، المحتسب (٢/٢٣٨)، المقرب (ص ١٠٠)، الانصاف (ص ٣٤٥)، الخزانة (٢/٢٦٩، ٣/٤٤٦)، اللسان (فوه)، والبنا : سقيا اللبن .

(٤) الكتاب (٣/٤٥٣) .

(٥) الخصائص (١/١٧٠) وفيه صدره غير منسوب .

(٦) تحصيل عين الذهب (٣/٨٣)، وانظر حاشية ٤ من صفحة الكتاب (٣/٣٦٥) .

ذلك، أنشده أبو عبيدة :

فما أنت يا إبليس بالمرء ابتغي  
 رضاه ولا يقتادني بزمام  
 سأجزيك من أسباب ما كنت قد نيتني  
 إليه جروحاً فيك ذات كلام  
 تُغيرها في النار والنار ترتجى  
 عليك بزقوم لها وضرار  
 فإن ابن إبليس وإبليس ألبنا  
 لهم بعذاب الناس كل غلام<sup>(١)</sup>  
 هُما نفثا ... البيت

قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : الميم في قَمَوِيهما بدل من الواو والواو بدل من الهاء  
 لَحَفَاءِ الواو ولينها، ولأن الهاء ضعيفة مثلها .  
 وقوله<sup>(٣)</sup> : وأما الإضافة إلى رجل اسمه "ذو مال" فإنك تردّه إلى أصله،  
 وكذلك ذات، إلا أن تُغيّر العرب كما غيّرت في فَم، أو لا يكون له أصل نحو لو،  
 وكَي، وفي، فإن صح في الكتاب أن الخليل يقول في التسمية : ذُو . فالنسب على  
 قياسه ذَوِي وليس بقياس .

أبو علي<sup>(٤)</sup> : وينبغي أن يقول الأخفش ذَيَوِي في الإضافة  
 لأنه يقول: يَدَوِي بالسكون، وإنما حُرّكت العين من ذَيْت في قول غيره

(١) ديوان الفرزدق (٥٤١/٢) .

(٢) التعليقة .

(٣) الكتاب (٣٦٦/٣، ٣٦٧) .

(٤) انظر الفصول الملحقة بالباب من التعليقة .

وليس لها أصلٌ في الحركة، كما حُرِّكت العينُ في حِيَّة فقالوا حَيَّوِيٌّ كراهية اجتماع الياءات، فالعلة في ذَيَّوِيٌّ هي العلة في حَيَّوِيٌّ على أنه إذا جازَ تحريكُ العين في الاسم الصحيح فيما لا تتوَالى فيه الياءات، فتحريكُ حرفِ العِلَّةِ أجوزُ كقوله<sup>(١)</sup> : /  
 ١٢٥ [كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ]

قال أبو عُمرَ الجرمي : نسبها إلى الرَّمْلِ، فتحريك حرفِ العِلَّةِ أجوز وفيما تتوالى فيه الياءات أولى .

وأما فوزيد<sup>(٢)</sup> إذا سميت به فإنما تتركه مضافاً كعبدِ الله ولا بد أن تغَيِّرَ الأولَ وتردّه إلى حاله في الإفراد ثم تُضَيِّفُ فتقول : هذا فَمُ زَيْدٌ قد جاء، وهو قوله<sup>(٣)</sup> : فافعلْ به كَفَعْلَكَ إذا أفردته، وقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

فَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ إِذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمٍ

شاهده فيه : بدلُ الواو من الهمزة التي في شاء على الوجه الأضعف في عَطَاوِيٍّ<sup>(٥)</sup>، والإضافة إليه إذا سُمِّيَ به كما ذَكَرَ، وكذلك الإضافة إلى شَاةٍ<sup>(٦)</sup> بالهاء كما ذكر، غير أنه - رحمه الله - قال في التصغير<sup>(٧)</sup> : "وأما الشاءُ فإن العربَ تقول فيه : شَوِيٌّ، وفي شَاةٍ شَوِيَّهَةٌ، والقولُ فيه أن شاءَ من بناتِ الياء<sup>(٨)</sup>، التي هي لَامٌ، وشَاةٌ من بناتِ الواوِ التي هي عَيْنٌ ولائها هاءٌ" .

وزعم أبو العباس أن لَامَ شاءِ هاءٌ، والهمزةُ بدلٌ منها، وشَوِيٌّ مخفَّفٌ عِنْدَهُ، وهو مرغوبٌ عن قوله هنا لقولهم : شَوِيٌّ، وتفرقة سيبويه بين شاءٍ وشَاةٍ بديع .

(١) عجزه : على مثلها تقضى الهموم الطوارق

وانظر العضديات (ص ٢٠٠) ولم ينسب فيه .

(٢) ، (٣) ، (٥) الكتاب (٣/٣٦٧) .

(٤) الكتاب (٣/٣٦٧)، اللسان (قرش، شوه). ونسبه ابن السيرافي مع الذي بعده ليزيد بن عبد الحكم .

وانظر شرحه لأبيات الكتاب (٢/٢٦٨) .

(٦) القياس شائي ولك فيه أن تقول شاوي كما في البيت (٣/٣٦٧) .

(٧) الكتاب (٣/٤٦٠) .

(٨) نص الكتاب : من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات .

قال الفارسي<sup>(١)</sup>: الواو في شاوِيَّ عنده بدلٌ من الهمزة، واللام في شاءٍ ليست بمنقلبة عن مضيء، لأن العين واللام لا تعتلان جميعاً، وكذلك قال سيبويه .

قلت : زعم على سيبويه ما لم يقل، وقد بينه هنا وفي التصغير ودللنا عليه.

وزعم أبو بكر<sup>(٢)</sup> أن الهمزة في شاء منقلبة عن هاء كماء، وبعد البيت :

ولكنما أغدو على مفاضة دِلاص كاعيان الجرَادِ المنظَّم

ومعناه مفهوم والثاني يئن الأول، وتكلم على لات<sup>(٣)</sup> ونكَّب عن لاه

تنزيهاً له، لأنه لا يُسمَّى به ولو سُمِّي بلاه لردَّ الهمزة من يقول : إنه محذوف من إله،

ومن لم يحذف منه شيئاً أبقاه على لفظه، وقياس قوله في لاتٍ لائِيٌّ ومن قال: عَطَاوِيٌّ

قال : لاوِيٌّ وكذلك ذائِيٌّ وذاوِيٌّ في ذا .

ويجوز أن تقول ذائِيٌّ على قوله ذائِيٌّ لقوله في تصغيره<sup>(٤)</sup> : ذِيَا، قال:

حذفت عينه في التصغير . وهذا قياس كل اسم لحقه التحقير في بابِه أو الردُّ على غير

تمكن، لأنك تُجرِّيه لذلك مُجرًى المحذوفِ وليس كذلك ما لم يُردَّ فيه قبلُ. وليس ما

ذكر هنا بمنزلة الحرفين الصحيحين لأنك تعتبر ترك الردِّ هناك بالثنية والجمع بالألف

والتاء، وهنا تضطر إلى الرد .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "وليس له دليلٌ بتحقيق ولا جَمْع" . يقول : كأنه لما خالفَ

تحقيرُ المبهم البابَ لم يعاملهُ كما لم يُعامل هُنَا .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "فالْحَرْفُ الأَوْسَطُ ساكنٌ" نص بأن لات كشاة

وأنها ساكنة الوسط، وكلامه هنا على سبقي السكون للحركة بديع،

(١) التعليقة .

(٢) التعليقة . وانظر سر الصناعة (٧٩٠/٢) .

(٣) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٣٦٨/٣) .

(٤) الكتاب (٤٨٨/٣) .

وعليه اعتمد هو وجميع الخُذَّاق لأن الحركة محسوسة والسكون ليس بشيء زائد على الجسم، إنما هو عبثة عن جسم غير متحرك، ولا يقيدح هذا في حدوث عَرْضٍ ولا جَوْهَرٍ، ولذلك زعموا أن دماً ساكن العين، وأبو الحسن عمل على قوله في دم وأخطأ المبرد<sup>(١)</sup> فيه .

وقوله<sup>(٢)</sup> : وشاويُّ يُقَوِّي ذلك . أي : إجماعهم على الواو في النسب إلى شاءٍ المهموزِ يُقَوِّي القلبَ في نظيره، وإنما شبهه في القلب بِشَاوِيٍّ حيث لم ترد إليه العربُ الهاء .

قال الأستاذ أبو بكر : ومن قال يَلْثَوِيٌّ إن شاء قال مَاهِيٌّ ولأن الهمزة مستقلة والظاهر من ذلك أن العرب لم تَقْلُه فلذلك أضرب عنه ولم يردّه إلى الهاء، وكأنه لمَحَ هنا انقلاب الهمزة في شاءٍ عن واوٍ لتقوية شاويٍّ به، وذكر في التصغير<sup>(٣)</sup> أنها منقلبة عن واوٍ ولزم في الإضافة رُدُّها إلى الواو لكونها بعد العين كواوٍ وليست كالتى بعد الألف الزائدة .

وحكى أبو عبيد عن الكسائي : مائِيٌّ ومَاهِيٌّ في الإضافة إلى المَاءِ وإلى مَا مَائِيٍّ ومَائِيٍّ، ومَرَّتِي قِيَّاسٌ في امرئ وامرأة كَبَنَوِيٍّ في ابن وابنة وليس ذلك في مَرءٍ .

(١) قال أبو الحسن : القياس إسكان العين وانظر حاشية ١ من (ص ٣٧٠) جزء ٣ عن نسختين من أصل الكتاب زيادة من تعليقاته .

وقال المبرد : وسيويه يزعم أن دماً فَعَلٌ في الأصل وهذا خطأ، لأنك تقول : دَمِي يَنْمَى فهو دم، فمصدر هذا لا يكون إلا فَعَلٌ، كما تقول فَرَقَ يَفْرُقُ .

المقتضب (١٥٣/٣)، وانظر : السيرافي (١٦٤/٤)، الانتصار (ص ٢٤٦، ٢٤٧) .

(٢) الكتاب (٣٦٨/٣) .

(٣) الكتاب (٤٦٠/٣) .



## باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين<sup>(١)</sup>

هذا الباب بين وموافق عليه إلا شية من المعتل الفاء واللام على فعلة،  
فكلام العرب فيه والقياس رد المحذوف وبقاء العين على / حركتها من حيث جرت في  
الكلام متحركة كغذ ويد ودم وفتح الشين في الإضافة كما فتحت الجيم في شجوى  
لاستقلالهم وأوا قبلها كسرة .

وخالف الأخفش<sup>(٢)</sup> في ذلك وتابعه المبرد<sup>(٣)</sup> فقالا : وشوى رداً إلى  
الأصل . واحتج المبرد<sup>(٤)</sup> ليعبوى وينوى بكون الحركة قد جرت فيهما إعراباً فأبقوها  
في الإضافة ولم يردوا إلى الأصل لذلك . وشية أولى بذلك لأن الحركة فيها ألزم في كل  
حال من حركة الإعراب، فينبغي أن تكون في الإضافة أثبت، واعلموا مع ذلك بإبقاء  
الحركة أن الإضافة إلى شية لا إلى وشية وهو كلام العرب . وما ذكر أبو الحسن قياس  
منه، ولو كان من قول سيبويه قياساً لم يقطع عليه<sup>(٥)</sup> بقوله : وتقول في شية : وشوى،  
ولم يشر إلى قياس ولا خلاف . أيضاً فإنهم إذا قالوا في زنية : زنوى وفي البطية : بطوى  
وحركوا فهذا أولى<sup>(٦)</sup>، ومن حيث تركوا الحركة في يد ودم وغذ تركوها في شية  
وأخواتها، وقياسها قياس دم ولا فرق .

وقد قال أبو الحسن في كتابه حين ذكر دماً وغداً : فلما  
نسبوا إليه رأوا قلّة الحرف وضعفّه فزادوا معه الحرف الذي ذهب  
منه وتركوا العين على تحريكه، ولم يريدوا أن يبئوه مع

(١) ، (٥) الكتاب (٣٦٩/١) .

(٢) انظر السيرافي (١٦٣/٤)، المقتضب (١٥٦/٣) .

(٣) ، (٤) انظر السيرافي (١٦٣/٤)، المقتضب (١٥٦/٣)، (١٥٧، ١٧٠) .

وحديث المبرد عن المحذوف من يد ودم جاء في أماكن متعددة وانظر إحالات بحواشي

الصفحات السابقة، وراجع الانتصار (ص ٢٤٦ - ٢٤٨) .

(٦) في الحاشية من الأصل : "أقوى" .

الاسم بناءً، وكذلك شية ردوا إليها ما حذف منها ولم يبنوا الاسم بناءً .  
 وقياساً سيبويه أن يلحق الواو متحركة بمثل حركتها في الأصل إذ حركتها  
 في العين، ولا يمتنع أن ترد إليها حركتها وتحرك العين بمثل حركة الميم من دَمَوَى .  
 وقوله (١) : " كما لم يسكن الميم إذا قال دَمَوَى " . هذا نص بأن دماً ساكن  
 العين، وكذلك ذكر أبو الحسن في كتابه، وزعم أبو العباس (٢) أنه متحرك العين .  
 قال الأستاذ أبو بكر : وقد يمكن ما ذكر لقوله (٣) :

[جرى الدميان بالخبر اليقين]

وبرواية أبي زيد : [يَقْطُرُ الدما] (٤) .

قال : ولهما أن يقولاً : إنما هذا ضرورة استعماله على اللفظ الجاري في  
 الكلام وهو التحريك، ولم يُرد إلى الأصل .  
 قلت : وهذا يمكن في الدميان، ولا يمكن في الدما لأنه مقصور ولا شك  
 أنه فَعَلٌ كَفَتَى واللّه أعلم . وعلى قولهم في شية ودم تقول في ذو إذا سميت به : ذو كما  
 قال الخليل (٥) ولا تَلْتَفِتْ إلى بنيتها .

(١) الكتاب (٣٦٩/١) .

(٢) انظر السيرافي (١٦٣/٤) .

(٣) للمثقب العبدى، ملحق ديوانه (ص ٢٨٣)، وقيل لغيره، وانظر : المقتضب

(١/٢٣١، ٢/٢٣٨)، الأصول (٢/٦٠٩)، الأمالي الشجرية (٢/٣٤٤، ٢/٣٤)،

الانتصار (ص ٢٤٦)، الخزانة (٧/٤٨٨)، اللسان (دمى)، صدره :

فلو أنا على حجر ذبحنا

(٤) جزء من بيت للحصين بن الحمام المرى وهو بتمامه :

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا

ولكن على أقدامنا يقطر الدما

وانظر : المنصف (٢/١٤٨)، الأمالي الشجرية (٢/٣٤، ١٨٧)، ابن يعيش (٤/١٥٣)،

الخزانة (٣/٣٥٢)، اللسان (دمى) .

(٥) انظر ما سبق (ص ٢٩٢) .

## باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءان<sup>(١)</sup>

قوله<sup>(٢)</sup> : ألزموا أنفسهم أن يحذفوا .

هذا نصٌ بحذف الياءات في هذا الباب إلزاماً إلا الياء التي يُوصِلُ حذفها إلى مثل أُسَيْدِي<sup>(٣)</sup> كمثَل مُهَيْمِي<sup>(٤)</sup> إذا حذفت الياء الساكنة قبل الميم، وقد حذفوا من سَيْدِي<sup>(٥)</sup> ومَيْتِي<sup>(٦)</sup> وهَيْنِي<sup>(٧)</sup> وَلَيْنِي<sup>(٨)</sup> في غير النسب ولم يلتزموا ذلك، والتمزوا الحذف في النسب . وأما أُسَيْدِي<sup>(٩)</sup> فإنك لا تحذف منه إلا في النسب لأنها ياء تصغير، وأما مُهَيْمِي فتصغير مُهَوَّم، وقعت الواو الثانية رابعة في موضع العوض فثبتت وأبدل منها الياء، واجتمعت ياء التصغير مع الواو الساكنة المدغمة فقلبت ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها، فصارت مُهَيْمِيًا، فإذا نسبت ثبتت الياء التي إلى جنب الميم وفصلت لسكونها، ولو حذفتها لأدّى حذفها إلى مثل أُسَيْدِي وهو مُهَيْمِي، فيؤدى إلى حذف آخر حتى يصير مُهَيْمِيًا<sup>(١٠)</sup> كأُسَيْدِي، فلم يُحذفوا بالكلمة، وسهل عليهم اجتماع الياءات والكسرات لذلك، وحسنه سكون الياء، ولو حذفوا الواو من عَيْضُمُوزِ<sup>(١١)</sup> لبقى خمسة أحرف، وأدّى إلى حذف الياء، فحذفوا الياء، وبقيت الواو رابعة في موضع العوض فلم تُحذف، وقُلبت فكان أسهل من حذف حرفين .

(١) ، (٩) الكتاب (٣/٣٧٠) . ونص الكتاب : "ولي آخره ياءين" وكل صواب .

(٢) - (٨) الكتاب (٣/٣٧١) .

(١٠) ، (٢١) الكتاب (٣/٣٧٢) .

باب ما لحقته الزيادتان للجمع<sup>(١)</sup>

وهذا البابُ يَنْ، فإن جعلتَ الإعرابَ في النونِ في التثنية والجمع أجريتَ لفظَ التثنية مُجْرَى عثمانَ واللفظَ المجموعَ مُجْرَى غُسْلَيْنِ، فقلتُ : زَيْدَانِيُّ : كما قلتُ : عُمَانِيُّ، وقلتُ : زَيْدِيْنِيُّ كما قلتُ غُسْلِيْنِيُّ<sup>(٢)</sup> على حكم التسمية بهما . وكذلك من قال في الجمع : زِيدُونَ فَأَعْرَبَ في التسمية به وأبقى / الواو قال زيدونيُّ، كما يقال : ١٢٧ قَيْطُونِيُّ وَجَيْرُونِيُّ : ولم يذكره سيبويه، وهما في هذين القولين زيادتان بنوا الكلمة عليهما فحرتَ مُجْرَى ما هو من نفس الحرف في النسب .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣٧٢/٣) .

### باب الإضافة إلى كل اسمٍ لَحِقَتْهُ التَّاءُ لِلْجَمْعِ<sup>(١)</sup>

فَإِذَا

والباب يَنْ، وجميع ما فيه مما حركتَ عَيْنُهُ قبل التسمية به، ويبقى على حركته بعد التسمية إذا نسبتَ إليه، وَيُسَكَّنُ قَبْلَهَا إذا نسبتَ إليه، لأنك هنا تَرُدُّهُ إلى الواحد، وفي الأول لا تترده إلى الواحد لأنك لم تُرِدْ به جمعَ شيءٍ، وإنما هو اسمٌ مفرد . وليس مُحَيِّ<sup>(٢)</sup> من الباب، وإنما هو من باب عَلِيٍّ وَأُمِّيَّة، ووقع في هذا الباب، وهو كما قال هو وأبو عَمَرَ<sup>(٣)</sup> .

(١) ، (٢) الكتاب (٣٧٣/٣) .

(٣) يشير إلى حاشية دخلت في أصل الكتاب في بعض النسخ من كلام أبي عمر الجرمي، وإنما قال ابن خروف : وليس من الباب لأن قبل آخره ياء مشددة، ومن قبل أشار إلى هذا السرياني وانظر حاشية رقم ٤ من صفحة الكتاب السابقة .

### باب الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر<sup>(١)</sup>

أما ما كان من ذلك اسماً لشيءٍ عدداً كان أو غيره من المركبات فتضاف ويضاف إليها، فإن أضفت إليها وهي مركبات حذفت العجز، وأضفت إلى الصدر نحو حَضْرِيٍّ وَمَعْدِيٍّ وَبِلَالِيٍّ وَخَمْسِيٍّ<sup>(٢)</sup> وَتَسْعِيٍّ في خمسة عشر<sup>(٣)</sup> وتسعة عشر وأخواتها، وإن أضفت إليها وهي مضافات قلت : حَضْرِيٍّ وَتَسْعِيٍّ، كما قلت في الأولى، وإن أضفتها إلى ما بعدها قلت : حضر موتٌ زيدٌ، وتسعة عشرٌ عمروٌ، والمضاف والمركب فيه سواءٌ، ولا تُضَيَّفُ حتى تُتَكَرَّرَ فيها، وأما ما كان منها عدداً على أصله فلا يُضاف إليها، لأنه يُلْزَمُكَ حذفُ الاسم الثاني فتلتبس بالآحاد، وإضافتها جائزة، تقول : هذه خمسة عشرِيٍّ، وقد ذُكِرَ ذلك قبل<sup>(٤)</sup>.

وأما اثنا عشر<sup>(٥)</sup> فلا يضاف إليه وهو للعدد، للزوم حذف عشرٍ لمعاقبة النون ويتبعها حرف الإعراب فيلِيسُ بالآحاد، ولا تضاف للزوم حذف عشرٍ لمعاقبة النون أيضاً، ولا تجتمع مع الإضافة، ولو حُذِفَتْ لألبس أيضاً، وأما حَضْرَمِيٍّ<sup>(٦)</sup> فأكثر في المضافات نحو عَبْدَرِيٍّ<sup>(٧)</sup> وعَبْقَسِيٍّ وعَبْشَمِيٍّ، يأخذون حرفين من الأول وحرفين من الثاني فيجعلون منهما اسماً ويضيفون إليه، وهو كثير في كلامهم، وليس بمقيس.

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣/٣٧٤).

(٤) انظر ما سبق (ص ٣٤٣).

## باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء<sup>(١)</sup>

النسب في هذا الباب على قسمين : قسمٌ يحذف فيه الثاني، وقسمٌ يحذف فيه الأول . أما الذي يحذف فيه الثاني فالأعلام والألقاب . تقول في قيس قُفَّة : قَيْسِيٌّ، وفي زيد بَطَّة : زَيْدِيٌّ، إلا ما شَذَّوا لأجل اللبس نحو : مَنَافِيٌّ<sup>(٢)</sup>، والقياس عُبْدِيٌّ . وأما الذي يُحذف منه الأول فكلُّ ما تعرَّف فيه الأول والثاني إلا ما شَذَّوا .

وقد ذكر في الألقاب أن اللقب كالعلم قال<sup>(٣)</sup> : " وإنما أَرَدْتَ المعرفة التي أَرَدْتَهَا إذا قلت : هذا قيسٌ " . فهذا نصٌّ أنه كالعلم، وإنما فصل بين هذا الباب والإضافة إلى الاسم لأن الياءين هنا اتصلتا بالاسم وصارتا من ثَمَامِهِ، ألا ترى أن الإعراب ينتقل إليهما، ولا يكون الاسم كذلك، وقد يُفصلُ الاسمُ المضافُ ويتراخى فهذا بَوْنٌ بينهما، ومما يزيد في إيضاحه أنه يُقال : حَبٌّ رُمَّانِيٌّ، ولا يقال : حَبٌّ رُمَّانِيٌّ<sup>(٤)</sup> .

وقوله<sup>(٥)</sup> : " غير أنه لا يكون غالباً حتى يكون كزيد " . يعني الكناية بأبي مُسْلِم . يريد<sup>(٦)</sup> أنه يُحْمَلُ على الأصل للعرف، وإن كان قد صار كزيد وعمر في الاختصاص وإن لم يكن علماً، فقد فارقت الكنية العلم فجرت مجرى الغالبة كابن كُرَاع<sup>(٧)</sup> وابن عَبَّاسٍ وابنِ عُمَرَ، والفرق بين الحذفين أنك تحذف من غير الأعلام الأول، ومن الأعلام الثاني، فابن كُرَاع غالباً ليس بعلم، وامرؤ القيس ونحوه علمٌ .

(١) الكتاب (٣/٣٧٥) .

(٢)، (٧) الكتاب (٣/٣٧٦) .

(٣)، (٥) الكتاب (٣/٢٩٤، ٢٩٥) .

(٤) راجع الكتاب (١/٤٣٦) .

(٦) وردت في الأصل مكررة .

ويريد بقوله<sup>(١)</sup> : "لو كان علماً مفرداً"، لو كان الآخرُ علماً مفرداً .  
 وقوله<sup>(٢)</sup> : "ولكنه معرفةٌ كما صار معرفةً" . قد عُلِمَ أنه قبل النسبِ  
 معرفةٌ به ولكنه عُلِمَ .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "فهذه الأسماءُ علاماتٌ" . يعني امرأ القيس وعبد القيس،  
 والنسبُ إليها / كما ذكر، وهو صحيحٌ .

١٢٨

وقوله<sup>(٤)</sup> : "ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئينٍ جازاً" . ولا يمتنعُ على  
 ما ذكر هنا أن يكون الألف واللامُ علماً غيرَ غالبٍ كما أنَّ المضافَ كذلك، وهو  
 قياسٌ .

---

(١) - (٤) الكتاب (٣/٣٧٦) .



### باب الإضافة إلى الحكاية<sup>(١)</sup>

تقول في حيثما<sup>(٢)</sup> : حَيْثُ وفي لَوْلا<sup>(٣)</sup> لَوِيٌّ بالتخفيف لأنك حكيت ولم تجعلها اسماً فيلزمك التشديد، وتقول في إِنَّمَا<sup>(٤)</sup> إِنِّي .

قال أبو زيد في كتاب المغزى له : ويقال : رجلٌ كُنْتُي، أي : كبيرٌ . قال : رجلٌ حرمازيٌّ مئة سنة فيما حدثني ابنه :

إذا ما كُنْتَ مُلتَمِساً لفوت      فلا تصرُخُ بكُنْتُي كبيرٍ  
فليسَ بمدركٍ شيئاً بسقى      ولا سَمِعَ ولا نَظَرَ بصيرٍ<sup>(٥)</sup>

يحتمل مارواه<sup>(٦)</sup> وجهين : أحدهما أن يكون علامة مجردة من الإضمار  
ك... يَعْصُرُنَ السليطَ أَقارِبُهُ<sup>(٧)</sup>

والثاني : أن يكون إضماراً أجروه مُجرى حرفٍ منه على التشبيه، وهو بعيد، والأول أقيس .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٧٧/٣) .

(٥) همع الهوامع (١٥٦/٦) ، الدرر (٢٣٠/٢) ، اللسان (كون) .

(٦) أي : كُنْتُي .

(٧) جزء من بيت للفرزدق ديوانه (٤٦/١) وهو بتمامه :

ولكن ديافي أبوه وأمه      بحوران يعصرون السليط أقاربه

وانظر : الكتاب (٤٠/٢) ، الأمالي الشجرية (١٣٣/١) ، ابن يعيش (٧/٧) ، الخزائنة

(٢/٣٨٦ ، ٣/٢٩٢ ، ٤/٣٣٤ ، ٤/٥٥٤) .

### باب الإضافة إلى الجمع<sup>(١)</sup>

قد تكرر في التكثير<sup>(٢)</sup> أن المسموعة<sup>(٣)</sup> والمهالبة<sup>(٤)</sup> واحدهم مسمعى ومهلبي، وأنهم في معنى المسمعين والمعنى واحد، وليس للمهالبة واحد إلا مهلبى ولا للمسموعة واحد إلا مسمعى، والمهلبي أيضاً واحد المهلبين والمسمعى واحد المسمعين، وكذلك إذا أردت بهما الإضافة إلى الأب قلت: مهلبى ومسمعى، فصارا مشتركين لأشياء.

فقول سيبويه في واحدهم<sup>(٥)</sup>: مسمعى مهلبى صحيح، لما أردت الإضافة إليهما أضفت إلى واحدهما، فأزلت ياءى النسب وجئت ياءين أخرين، كما فعلت في بُخْتِي وكُرْسَى إذا نسبت إليهما.

فرد المبرد<sup>(٦)</sup> عليه فاسد، لأنه زعم أنه نسب إلى الأب لا إلى المهالبة والمسموعة، فأشكل عليه الأمر لما رأى اللفظ واحداً، وينبغي أن يلتبس عليه كُرْسَى وبُخْتَى في الموضعين، ومسجدي في الإضافة إلى العدد والإضافة إلى الجمع، وكذلك إذا صغرت غمراً وغمراً وغمراً تقول في كل ذلك<sup>(٧)</sup>: غمير، فلبسها لم يمنع من تصغيرها.

ووقع في الشرقية عوض قوله: "إلى أناس إنسانى وأناسى"، وهو أجود القولين: "إلى أناس أناسى"، لأنه لم يكسر له إنسان، فصار بمنزلة نفر<sup>(٨)</sup>. قيل: أناس أجود القولين، إذ

(١)، (٣)، (٤)، (٥) الكتاب (٣/٣٧٨).

(٢) الكتاب (٣/٤١٠، ٦٢٠).

(٦) انظر: المقتضب (٣/١٥٠)، الانتصار (ص ٢٤٨، ٢٤٩).

(٧) الغمر: الماء الكثير، والغمر: الجاهل، والغمر: الحقد ومن لم يجرب الأمور، والغمر: جمع غمرة وهو معظم الماء "اللجة".

(٨) الكتاب (٣/٣٧٩)، وفي حاشيتها: ٢ أشار المحقق إلى هذا الاختلاف وأثبت القول الأخير منها والأول مثبت في صلب النص.

لم يكن من لفظ الذي يُكسّر عليه، بل قال في الشرقيّة: "ألا<sup>(١)</sup> ترى إلى قوله: مَحَاسِنِي فَأُضَافُ إِلَى الْجَمْعِ إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَنْسٌ يُرَدُّ إِلَيْهِ"، وعلّة<sup>(٢)</sup> التصغير أقوى على الردّ إلى الواحد من هذا وقد يُحْتَمَلُ في التصغير لتغيير البناء. وليس عرب<sup>(٣)</sup> واحد أعراب لأن عرباً واقعاً على البدويّ والقرويّ، والأعراب للبادية قط. وإن لم تُسمَّ بضربات<sup>(٤)</sup> وبابه سكنت، لأنك رددت إلى الواحد، وقد تقدم.

والبابُ بينَ وكذلك الذي بعده<sup>(٥)</sup>. ووقع فيه: لِحَيٍّ<sup>(٦)</sup> وَلِحَوٍّ<sup>(٧)</sup> وإنما هو كظَبَوٍّ في الإضافة إلى الظبيّ وأمويّ أحسن لكثرة الياءات، ومذهب سيبويه والخليل لِحَيٍّ كما تقدّم في بابه<sup>(٨)</sup>. وثقفي<sup>(٩)</sup> مسموع، والقياس في فَعِيل الثبات كما تقدّم، فإن سميت به رجلاً رجعت إلى القياس فقلت: ثَقِيفِيّ.

(١)، (٣) الكتاب (٣٧٩/٣)، والتفريق بين سكان الحاضرة والبادية أشار إليه السيرافي من قبل وانظر حاشية ٤ من الصفحة السابقة، والسيرافي (١٦٩/٤).

(٢) انظر الكتاب (٤٨٦/٣).

(٤) الكتاب (٣٧٩/٣).

(٥)، (٦)، (٧) باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير طريقته (٣٧٠/٣).

(٨) انظر (ص ٤٠٦) فما بعدها.

(٩)، (١٠) الكتاب (٣٧١/٣) وقد سبق الكلام عليه (ص ٣٩٥) فما بعدها.

باب من الإضافة تحذف فيه ياءى الإضافة<sup>(١)</sup>

قوله<sup>(٢)</sup>: "صاحبُ شيءٍ يُزاولُه"، يريد: يُحاورُه، من قول امرئ

القيس<sup>(٣)</sup>:

يزاولنا عن نفسه ونزاوله

ألا ترى أنه فسرهُ يُعَالِجُه<sup>(٤)</sup>، وأما قوله<sup>(٥)</sup>: "أو ذا شيءٍ" فإنه أوقعه على مثل الأول من غير علاج، ولذلك لم يذكره، ومعناها في النسب واحدٌ، ومبنى ألفاظ هذا الباب على النسب، وليست على أفعالٍ. قال أبو الحسن: ألا ترى ذكر نبالاً وهو فعّال وهو اسم، وليس له فعل. قال الفارسي: ألا ترى أن عطّاراً وبتّاناً ليسا جاريتين على فعل فكل شيء من هذا الباب ليس بحار على الفعل إنما يراد به النسب. قال أبو زيد في نوادره<sup>(٦)</sup>: ويقال: القومُ سَالِحُونَ، والرجل سَالِحٌ إذا كان عليهم أو عليه سِلَاحٌ. قال: ويقال: لبس القوم سُلُحَتَهُمْ وسُلَاحَتَهُمْ وأسْلِحَتَهُمْ. كل ذلك واحد. وقول الخطيئة<sup>(٧)</sup>:

وغررتني وزعمت أنـك لابن في الصيف تامر

شاهده في: لابن / وتامر على النسب ولا فعل لهما، كما قالوا<sup>(٨)</sup>:

١٢٩

(١)، (٢)، (٤)، (٥) الكتاب (٣٨١/٣).

(٣) البيت لزهير من قصيدته التي يمدح بها حصناً الفزاري ومطلعها:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعري أفراس الصبا ورواحله  
وهو بتمامه:

فبتنا عراة عند رأس جوادنا يزاولنا عن نفسه ونزاوله

وانظر شرح أشعار الستة الجاهليين للأعلم (ص ٢٤٢).

(٦) كذا في أصلنا وفي طبعة النوادر (ص ٣٢٦). ويقال سُلُحَتَهُمْ وأسْلِحَتَهُمْ وهما واحد ولم

أجده بلفظ - سُلُحَتَهُمْ - في المعاجم التي رجعت إليها.

(٧) ديوانه (ص ١٧)، وانظر: الكتاب (١٨١/٣)، المقتضب (١٦٢/٣)، الخصائص

(٢٨٢/٣)، ابن يعيش (١٣/٦)، اللسان (لبن).

(٨) الكتاب (٣٨٥/٣)، المقتضب (١٦٣/٣).

هَمْ ناصِبٌ، وهو من أَنْصَبَ، أرادوا به النسب . ويقال : معنى لابنٍ وتامرٍ : ساقٍ للبنِ ومُطْعِمٍ للتمرٍ، وهما جاريان على فِعْلِهِمَا، يقال : لَبَنْتُ الْقَوْمَ الْبُنْهَمَ : سَقَيْتُهُمُ اللَّبْنَ وَتَمَرْتُهُمْ أَتَمَرُهُمْ : أَطْعَمْتُهُمُ التَّمَرَ . فليس على معنى النسب، والمعنى الأولُ لافْعَلٍ له، فلذلك كَانَ عَلَى النِّسْبِ، ويقالان كِلَاهُمَا، وكان الزُّبْرَقَانُ بن بَدْرِ قد أوصى به أهله فَأَسَاؤُوا إِلَيْهِ حَتَّى انْتَقَلَ عَنْهُمْ وَهَجَاهُ بِهَذِهِ الْآيَاتِ، والباب موقوف على السماع كما ذكر<sup>(١)</sup>، ولذلك لم يُجْزَ بِرَأْرَأٍ<sup>(٢)</sup> في بَائِعِ الْبُرِّ وَلَا لِصَاحِبِهِ، وَلَا فَكَّاهَا<sup>(٣)</sup> وَلَا شَعَّارًا<sup>(٤)</sup> وَلَا دَقَّاقًا<sup>(٥)</sup> من حيثُ لم يسمعه .

وقول الميرد<sup>(٦)</sup> : إنه جائرٌ وكثيرٌ في الكلام، دعوى، ولم يأت شاهد على مادعي؛ فلا يقبلُ قوله، وهو كثيرٌ مع نفي سيبويه له، ودَقَّاقٌ وشَعَّارٌ في قول العامة أكثرٌ غير أنه لا يؤخذ ذلك إلا من أفواه العرب، ولو وجدَهَا سيبويه لحَكَاهَا، والميرد قد زعم أنَّ ذلك كثيرٌ على لسان من يوثقُ بعلمه، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ مَا لَمْ يَحْكِهِ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ وَبَيْنَ الْعَامَةِ فِي رَتْبَتِهِ، وقول ذي الرمة<sup>(٧)</sup> :

إِلَى عَطْنٍ رَحْبٍ الْمَبَاءَةُ أَهْلٍ

شاهده : مجيئُ أَهْلٍ عَلَى فَاعِلٍ، وَلَا فِعْلٍ لَهُ، وَلَوْ جَرَى عَلَى الْفِعْلِ لَقَالَ : مَأْهُولٌ أَي : فِيهِ أَهْلُهُ، وَالْعَطْنُ : مِرْكُ الْإِبِلِ عَلَى الْمِيَاهِ، وَالْمَبَاءَةُ : الْمَنْزَلُ وَأَهْلٌ : ذُو أَهْلٍ، وَعَيْشَةُ رَاضِيَةٌ<sup>(٨)</sup> . بِمَعْنَى ذَاتِ رِضًى، وَلَوْ جَرَتْ عَلَى الْفِعْلِ لَقِيلَ : مَرُضِيَّةٌ وَكَذَلِكَ كَاسٍ<sup>(٩)</sup> لَوْ جَرَى عَلَى الْفِعْلِ لَقِيلَ : مَكْسُورٌ، لِأَنَّهُ هَذَا الْمَعْنَى مُرَادٌ، وَإِذَا

(١) - (٥) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٣/٣٨٢) .

(٦) المقتضب (٣/١٦١)، الانتصار (ص ٢٥١، ٢٥٢) .

(٧) ملحقات ديوانه (ص ٦٧٢)، وانظر الكتاب (٣/٣٨٢)، اللسان (بوا) .

كان على النسب صار على المعنى، لأن هذا بمنزلة اللفظ يصلح للفاعل والمفعول، وقول  
الناطقة (١) :

كَلِّبْنِي لَهْمٍ يَا أُمِيمَةَ نَاصِبٍ

شاهده فيه : مجئ ناصب على النسب أي ذي نصب وتعب .

وقوله (٢) : حيث كانت الإضافة، يريد حيث كان بمعنى النسب ويقال (٣)

وسيف (٤) ونبال (٥) جاءت في صاحب الشيء على التشبيه بالعلاج كما ذكر، وقد  
كان من حقها أن تأتي على فاعل لأنه لا يريد العلاج ولكنها وردت مخالفة للقياس،  
وقول امرئ القيس (٦) :

وَلَيْسَ بِذِي رَمَحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ

وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ

جاء فيه نبال على المبالغة تشبيهاً بالأول وبأبه فاعل . توعدّه رجل فقال

إذا لم يكن من أهل الحرب واستعمال السلاح لا أباليه .

(١) ديوانه (ص ٢)، وانظر : الكتاب (٣/٣٨٢، ٢/٢٠٧، ٢٧٧)، الأمالي الشجرية  
(٢/٨٣)، ابن يعيش (٢/١٢، ١٠٧)، العيني (٤/٣٠٣)، الخزانة (١/٣٧، ٣٩١)،  
وعجزه :

وليل أقاسيه بطي الكواكب

(٢)، (٣) الكتاب (٣/٣٨٢) .

(٤)، (٥) الكتاب (٣/٣٨٣) .

(٦) ديوانه (ص ٣٣)، وانظر : الكتاب (٣/٣٨٣)، المقتضب (٣/١٦٢)، ابن يعيش

(٣/١٦٢)، العيني (٤/٥٤٠)، شرح شواهد المغني (ص ١١٧) .

### باب ما كان مذكراً يوصف به المؤنث<sup>(١)</sup>

هذا الباب عند الخليل<sup>(٢)</sup> على مذهب النسب حين لم يجر على فعل كما ذكر<sup>(٣)</sup>، وهو عنده على ما قدم في أول الباب<sup>(٤)</sup> من الحمل على المعنى، يقدر الألفاظ التي جرت عليها الصفات بألفاظ مذكّرة كما يقدر الألفاظ المذكورة التي جرت عليها الألفاظ المؤنثة نحو نكحة<sup>(٥)</sup> ومطربة ومعزبة بألفاظ مؤنثة لتجرى عليها الصفات للموافقة، ولا يمتنع أن يقال: حائض<sup>(٦)</sup> وطامت<sup>(٧)</sup>، لمن استحققت ذلك وإن كانت طاهراً، يضيفها إلى إحدى حالتيها، وليست في ذلك كالفراس والدراع<sup>(٨)</sup> لأنهم لم يجعلوا لهما حالين ألا ترى إلى قوله<sup>(٩)</sup>:

أثعلبة الفوارس أم رياحاً عدلت بهم طهية والخشابة

كيف أوقع عليهم الفوارس في كل حال .

وقوله<sup>(١٠)</sup>: "إنما أحربتها على الفعل". يريد على هي تحيض وقياس من علم مثل هذا أن يجيز فيه النسب .

وقوله<sup>(١١)</sup>: "إنما هو على إرادة الفعل". قلت: وإن لم ترد الفعل جاز النسب، وهذا كقوله في الجارى: هو طائل غداً، من طال، والمستعمل في باب فعل بضم العين طويل .

وقوله<sup>(١٢)</sup>: "وزعم الخليل أن فعولاً... وما بعده، يريد أن هذه الصفات التي للمبالغة والتكثير على وجهين: قسم للعمل، وقسم للوصف، وقد ذكر في أسماء الفاعلين<sup>(١٣)</sup> أنهم أعملوها عمل

(١) ، (٥) - (٧) الكتاب (٣٨٣/٣)، وانظر السراي (١٧٠/٤) .

(٢) ، (٣) ، (٩) - (١٢) الكتاب (٣٨٤/٣) .

(٨) الجريز وهو في ديوانه (ص ٦٦)، وانظر: الكتاب (١٠٢/١، ١٨٣/٣)، النكت

(٢٣٢/١)، الأمالي الشجرية (٣٣١/١، ٣١٧/٢)، العيني (٣٥٥/٢)، الأشموني

(٧٨/٢) .

(١٣) الكتاب (١١٠/١) وما بعدها .

اسم الفاعل، وزعم في التعجب<sup>(١)</sup> أنها في معنى ما أفعلته، وعَمِلَ<sup>(٢)</sup> أشبه بضرباب لدخول الهاء في مؤنثه، ومنزلته من نَهَرٍ<sup>(٣)</sup> منزلة ضَرَّابٍ من

ثَوَابٍ<sup>(٤)</sup>، وليس هذا بمذهب سيبويه المتقدم، لأنها لا تعمل في / كل حال .  
وقوله<sup>(٥)</sup> : "إنما وَقَعَ في كلامهم على أنه مذكر". يريد وقع دون علامة تأنيث.

وقوله<sup>(٦)</sup> : "لأنَّ الهاء تدخله" . هو عُذْرٌ لإخراجه من المثل الأول، لا لكونه في معناه، ولما كان نَهَرٌ كَعَمِلٍ في المبالغة، وكان في معنى نَهَارِيٍّ<sup>(٧)</sup> لمحيطه بجحى ليلي، وكان عَمِلٌ في معنى قَوْلٍ<sup>(٨)</sup> استدلل بذلك على دخول هذا المعنى في أسماء الفاعلين التي تُبنى للتكثير، ودخول هذا المعنى فيه يمنعُ العمل، أعني معنى النسب .  
وقد ذكر في فَعَّالٍ<sup>(٩)</sup> المعدول أنَّ عَمِلًا في معنى كثير العمل، وقول الشاعر<sup>(١٠)</sup> :

لست بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهَرٌ      لأذْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

شاهده فيه قوله : نَهَرٌ، في معنى نَهَارِيٍّ كما قال : لَيْلِيٍّ . والإدلاج<sup>(١١)</sup> : سِرُّ اللَّيْلِ كُلُّهُ . وقوله<sup>(١٢)</sup> : "لأنَّ في عَمِلٍ" . - يريد - "من المعنى ما في نَهَرٍ" يريد من التكثير والمبالغة، لا من عَمَلِ الْفِعْلِ وهذا يكشفُ مذهبه .  
أبو علي : إنما ذكر موت مائت<sup>(١٣)</sup> وشغل شاعِلٍ<sup>(١٤)</sup> وشغل شاعِرٍ<sup>(١٥)</sup> في

(١) الكتاب (٩٨/٤) .

(٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٣٨٤/٣) .

(٤) بالناء في الأصل وأعتقد أنه الصواب، والثواب : الذي يبيع الثياب .

(٩) الكتاب (١١٢/١) .

(١٠) من الشواهد المجهولة القائل، وانظر : الكتاب (٣٨٤/٣) ، السيرافي (١٧٢/٤) ، النكت

(٩٠٦/٢) ، نوادر أبي زيد (ص ٢٤٩) ، المخصص (٥١/٩) ، العيني (٥٤١/٤) ، اللسان

(ليل، نهار) .

(١١) انظر اللسان (دلج) .

(١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) الكتاب (٣٨٥/٣) .



النَّسَبِ لمشاركته له في المعنى وهو المبالغة، لأنه<sup>(١)</sup> لولا المبالغة لما قُدِّرَتْ بالحدث إلى المعنى فتَصِفُهُ بما وَصَفَتْ به العين أُجْرِيَتْ مائتٌ وشَاغِلٌ وشَاعِرٌ على الأول وهو معنى لأجل المبالغة، ولا يفراد به النسب، وقد يُذَكَّرُ في أواخر الأبواب ما ليس فيها لمشاركته في بعض أحواله، ألا ترى أنه أدخل "أَيُّمَا قَتَى" في باب نعم<sup>(٢)</sup> لما فيه من المدح العام الذي فيه . وقد تقدم<sup>(٣)</sup> هَمْ ناصِبٌ في الباب الأول على النسب، ومنه ما يأتي دائماً، ومنه منقطع .

قال الأستاذ أبو بكر : ويحتمل عندي أن يكون هذه الأشياء التي ذكر هنا على غير معنى نسب .

(ح) امرأة مِينَاثٌ ومِذْكَارٌ ودِمَّةٌ مِذْرَارٌ، لا يقال شيء من هذا بالهاء، لأن العدل عن الصفات أشدُّ من عَدَلِ صَبُورٍ وشُكُورٍ وشَبِيهَهُمَا من المصروفِ عن وجهه لأنه شَبَّهَ بالمصادر لزيادة الميم ولأنه مبنى على غير فعلٍ، وقد قيل : رَجُلٌ مِطْرَابَةٌ ومِعْزَابَةٌ، وهو على غير قياس<sup>(٤)</sup> .

قال<sup>(٥)</sup> : "وما كان من فَعُولٍ في تأويلِ فاعِلٍ، أي للمؤنث بغير هاءٍ، لأنه عَدِلَ عن فاعلٍ، فلم يكن له فَعْلٌ يُنْسَى عليه"، وقال<sup>(٦)</sup> : لو أَدْخَلْتَ فيه الهاءَ عند الإفراد كان وجهاً .

وقال بعضهم<sup>(٧)</sup> : عَدُوَّةُ اللَّهِ، وَطَرَحَ بعضهم الهاءَ، قال : وزعم الكسائي أنهم جعلوها اسماً كالذبيحة، قال : فإذا كان في معنى مفعولٍ جاء بالهاءِ، وقد جاء بطرحها . ومثلُ مِطْرَابَةٍ ومِعْزَابَةٍ فَرُوقَةٌ ومَلُولَةٌ<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر معنى قول أبي علي في كتاب الشعر (٢٣٨/١)، والمسائل البصرية (٧٣٠/١) .

(٢) الكتاب (١٨١/٢) .

(٣) انظر الكتاب (٣٨٢/٣) .

(٤) المذكر والمؤنث للفراء (ص ٦٠ - ٦٢) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (ص ١٣٢) .

(٥)، (٦)، (٧) المذكر والمؤنث للفراء (ص ٥٦) نشر مطابع المختار الإسلامي مصور عن طبعة مكتبة دار التراث .

(٨) المذكر والمؤنث للفراء (ص ١٠٦) .

قال أبو علي : ويستدل على أن قَوْلًا في معنى قَوْلِي<sup>(١)</sup> بهذه الأشياء، ووجه دلالتها أنها جاءت على غَيْرِ المثال الجارى على الفعل كما جاء عَمِلَ وطَعِمَ على غير المثال الجارى على الفعل، وإنما هي مشتقات للنسب، وكذلك ضَرَبْتُ ومَقُولٌ، لأنه لم يَجِئ على المثال الجارى على الفعل .

---

(١) كذا في الأصل وصوابه : قَوْلِي راجع الكتاب (٣٨٤/٣) . قال سيبويه : وزعم الخليل أن فعولاً، ومفعلاً، ومفعلاً نحو : قَوْلٌ ومَقُولٌ، وإنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنما وقع في كلامهم على أنه مذكر، وزعم الخليل أنهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون : قَوْلِي وضَرْبِي .

### باب تشية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف (١)

أبو عمرو (٢) : المَسْنِيَّة : الأرضُ الْمَسْقِيَّة، وهي من الواو، والأصل مَسْنُوَّة، فَعُيِّرَتْ إلى الياء على الشذوذ، كَعُتِيَّ وَإِنَّمَا هو عُتُوٌّ، وَحُمِلَ عَلَيْهَا مَرْضَى (٣) لتصرف الواو في ألفاظ الرضا (٤) وَلُزُومِ الألف في تشيته، وقد ذهب بعضهم (٥) إلى أنه مما يتعاقب عليه الواو والياء .

وقوله (٦) : "وقالوا : الكَيَّا" . يريد بالإمالة، ثم لم يراعوها وثَنُوا بالواو التي هي الأصل، كأنه أجرى ألفه مُجرى ألفِ عِمَادِ الزائدة، وليس بقياس . وأما الفتى (٧) فزعم أنه من ذوات الياء، وأنَّ الْفُتُوَّة (٨) منقلبة عن ياء، وهو ضعيف، وقوله (٩) :  
وَفُتُوٌّ هَجَرُوا ثُمَّ أَسْرَوْا      لِيَلَهُمْ حَتَّى إِذَا انْجَابَ حَلُّوا  
يدلُّ على أنه كسنة : وقد قال في قولهم : نُحُوٌّ قَلِيلٌ .

وقد ذكر في البدل (١٠) عُتُوًّا وَفُتُوَّة (١١) على البدل، ولا يبعد للزومهم فِتْيَانٌ فَجَعَلَ فُتُوًّا مُغَيَّرًا مِنْ فُتِيٍّ وهو شاذٌّ منكسرٌ في ذوات الواو، لقولهم عُتِيٌّ وَمَغْزِيٌّ، فردُّوا إلى الياء، فراراً من الواو من غير مُوجبٍ لذلك . وزعم بعضهم (١٢) أنه مما تتعاقب على لامه الياء والواو ويمكن، ولما احتاجوا إلى التعجب في قضى أدخلوا اللام وبنوا الفعل على فَعَلٍ فَجَعَتِ الياء واواً وليس كذلك فُتُوٌّ وَفُتُوَّة، لأن القياس كسر ما قبلها وهو المستعمل .

(١)، (٣)، (٤) الكتاب (٣٨٦/٣) .

(٢) في الأصل بدون واو في الصلب ثم زيدت الواو بعد جانبها وهي في إحدى نسخ الكتاب

كما في حاشية ٢ من صفحته السابقة أبو عمر، وربما كانت من زيادات الجرمي .

(٥)، (١٢) انظر: الكتاب (٣٨٦/٣، ٣٨٧) .

(٦)، (٧)، (٨)، (١١) الكتاب (٣٨٧/٣) . وفيه الندوة عوض الفتوة

(٩) لتأبط شراً من قصيدته التي مظهرها :

إِنَّ بِالشَّعْبِ الَّذِي دُونَ سَلْعٍ      لِقَتِيلًا دَمُهُ مَا يُطْلُ

ديوانه (ص ٣٦) .

(١٠) الكتاب (٢٤١/٤) .

وقوله<sup>(١)</sup> : "ولا يُحْيِزُونَ الْإِمَالَةَ" . يريد في ذوات النواو في الأسماء / ١٣١  
والإمالة في الفعل هي ذوات الواو قياساً وسيأتي بيان ذلك في الإمالة . وليست ألف  
عَلَى<sup>(٢)</sup> منقلبة عن شيء لكونها حرفاً، ولذلك لزم فتح الفتحة فإذا صارت اسماً قلبت  
واوا لأنها من علا يعلو .

قوله<sup>(٣)</sup> : "فإذا جاء شيء من المنقوص وليس له فعل" . هذا الذي ذكر  
تقييد في المنقوص وحده . وهو المعتل اللام، وهو صحيح .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "يلزمه الانتصاب"، التزامهم الانتصاب دليل على إرادتهم  
الواو.

وقوله<sup>(٥)</sup> : "حتى تصيرها ياءً" . إلى آخر الباب . هذا اعتلاله في المنقوص،  
فإن كان معتل العين كانت معاملة الواو أولى إذا ألبس، لكثرتها عيناً، والياء في الطرف  
أكثر من الواو، والواو في العين أكثر من الياء، وليس في البابين<sup>(٦)</sup> بعد ما يُتَكَلَّمُ عليه .

(١) ، (٢) الكتاب (٢٨٧/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣٨٨/٣) .

(٦) الأول تشبيه ما كان منقوصاً وكان عدة حروفه أربعة أحرف فزائداً (٣٨٩/٣)، والثاني

جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع والنون والياء في الجر والتصب (٣٩٠/٣) .

### بابُ تشيية الممدود<sup>(١)</sup>

القلب في همزة التانيث الباب، ولا يجوز غيره، والثبات في همزة الأصل نحو قراء، والقلب فيها نادر، وفي الهمزة المنقلبة عن الأصل نحو كساء الثبات والقلب، والثبات أكثر، وفي المنقلبة عن الزائد نحو علباء<sup>(٢)</sup> القلب والثبات، والقلب أكثر لزيادتها، وحكى عن الكسائي<sup>(٣)</sup> كسايان بالياء، وحكى بعضهم<sup>(٤)</sup> حمرايان، ونص سيبويه أن الياء هنا وفي الإضافة<sup>(٥)</sup> يفر منها إلى الواو لقرب الياء من الألف، والرداء<sup>(٦)</sup> من الياء. ذكره اللغويون في الياء والراء<sup>(٧)</sup> والدال فقالوا: تردت بالرداء، وارتدت. وقالوا: الرديّة مثل الجلّسة.

وقوله<sup>(٨)</sup> في أول الباب: "بمنزلة ما كان آخره غير معتل" خبر قوله<sup>(٩)</sup>: "فهو"، المتقدم، و"بالواو والنون" متعلق بالجمع.

وبعضهم يقول: ثناء، ومن قال ثنائان<sup>(١٠)</sup>، لم ينطق لهما بواحد ولذلك جاءت بالياء كعظاية<sup>(١١)</sup> وبمنزلة<sup>(١٢)</sup> مذرّوين ومقتوين وقد يجي مقتوين<sup>(١٣)</sup> على قولهم مقاتوة بمعنى المقتوين كأشاعرة وأشعريين، والواحد أشعري ومقتوي فلما خفف قال: مقتوين كأشعريين فأجرى المعتل مجرى الصحيح.

وقوله<sup>(١٤)</sup>: "فذا بمنزلة السماوة". يريد أنهم قالوا: سموات ولم يقولوا غيرها، أعنى بالهمز، وإلا فالقياس سماءات، كأنهم أدالوها<sup>(١٥)</sup> في الجميع.

(١) ، (٢) ، (٦) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١٢) الكتاب (٣/٣٩١).

(٣) لغة بني فزارة وانظر ارتشاف الضرب (١/٢٥٨).

(٤) لغة بني فزارة حكاه الكوفيون، وانظر الارتشاف (١/٢٥٩).

(٥) الكتاب (٣/٣٤٩).

(٦) في الأصل والواو خطأ من الناسخ.

(٧) الكتاب (٣/٣٩٢).

(٨) الكتاب (٤/٣٨٧)، وسر الصناعة (١/٧١، ٩٤، ٩٧).

(٩) الكتاب (٣/٤١٠).

(١٠) أي: جعلوها متداولة. يعني الواو.

قال الفراء<sup>(١)</sup>: ومن العرب من يذكر السماء لأنها جمع سماء وسماء

وأنشدوا :

ولو رَفَعَ السماءُ إليه قوماً      لحَقْنَا بالسماءِ مع السَّحابِ<sup>(٢)</sup>

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وَمِنْ ثَمَّ زَعَمَ الْخَلِيلُ قَالُوا : مِذْرَوَان" ، الزعم هنا مَلغى . وأما

النُّقَاوة<sup>(٤)</sup> والنَّقَاوة<sup>(٥)</sup> فلا يجوز فيها الهمز في الإضافة ، لأن نُقَاوة جمع كُتُوَام<sup>(٦)</sup> ، ودخلته التاء كُبُكَارَة وحِجَارَة ، فالواو لم تكن قط طرفاً ، كما أن عَبَايَة إن بنيتها على عَبَاء<sup>(٧)</sup> صارت طرفاً لأنها بينها وبين جمعها التاء ، والجمع<sup>(٨)</sup> مَبْنِيٌّ على الواحد ، وليس الواحد مبنياً على الجمع . ونقَاوة المفتوح النون اسم للجمع فلا يتوجه فيهما الهمز ، والواحد منها نَقْوَة ولهذا جَاءَ بِهِمَا في الباب لِيُعْلَمَ أَنَّهُمَا لَيْسَا كَعَبَايَة وَشَقَاوَة وَأَنَّ الهمز لا سبيل إليه فيهما .

(١) ، (٢) المعاني (١٢٨/١) .

(٣) ، (٤) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣٩٢/٣) .

(٦) جمع تَوَامٍ

(٨) هذا نقد لما ذهب إليه الخليل ، حيث بنى الواحد على الجمع .

## باب ما لا تجوز فيه التشية والجمع بالواو والياء<sup>(١)</sup> والنون

إن جعلت الإعراب في النون وشبهت مُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup> بِغُسْلِينَ وَرَجُلَيْنِ بِعُثْمَانَ ثَنَيْتَ وجمعتَ فقلت : مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَيْنِ، وكذلك رَجُلَانِ وَرَجُلَانَيْنِ، وقد ذكر في الأماكن المختصة<sup>(٣)</sup> : اليومُ الاثنان<sup>(٤)</sup>، فرفع لأنه ليس يعملُ في اليوم، والمعنى اليومُ تمامُ يومين، ولذلك قال<sup>(٥)</sup> : "وكأنك أردتَ أن تقول : اليومُ الخامسُ" يِنَّهُ فيه، وكذلك جميعُها وجعلها أسماءَ غالبيةً بالألف واللام، وإليه أشار بقوله<sup>(٦)</sup> وهذا كعبدِ الله، وجعل الاثنين خيراً عن اليوم وقال : "كذلك اليوم خمسة عشر من الشهر إنما أردت اليوم تمام خمسة عشر من الشهر، فصار كقولك : العامُ عامُها"، قال الله تعالى : ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾<sup>(٧)</sup>، المعنى والله أعلم انقضاء ثلاثين ليلةً، ومن قال الثني<sup>(٨)</sup> صَغْرَةً على الرَّدِّ إلى الواحد فحذف الهمزة، ورَدَّ اللَّامَ كَبْنِيَّ .

(١)، (٢) الكتاب (٣٩٢/٣) .

(٣) الكتاب (٤١٨/١)

(٤)، (٨) الكتاب (٣٩٣/٣) .

(٥)، (٦) لم أجد هذين القولين .

(٧) سورة الأعراف : ١٤٢ .

باب جمع الاسم الذي في آخره تاء التانيث<sup>(١)</sup> /

يجوز في هذا الباب التفسير، وقد ذكره في الباب الثاني<sup>(٢)</sup>، وألف التانيث لا تكون منقلبة عن شيء، فمتى انقلبت سقطت معاملتها، فأما تحريكها بعد الألف في حمراء<sup>(٣)</sup> فليس قلباً لأنه الأصل في غير المنقلبة في المتمكن، ألا ترى أنه ليس من اسم ولا فعل تكون فيه الألف الميثة أصلاً غير منقلبة لأنهم اجتزؤوا بالحية كما اجتزؤوا هنا بالميتة، والحية هي المتحركة والميتة هي الساكنة، ولم تحرك الراء في أرض<sup>(٤)</sup> اسم رجل<sup>(٥)</sup> لأنه لا يريد التانيث، وقد انصرفت عنه وليس فيها تاء، ومتى انقلبت الهمزة لم تكن للتانيث وكأنها من باب الإلحاق في النية ولذلك لم تعامل.

وقوله<sup>(٦)</sup>: "حيث صارت الألف لا تحذف". يقول: "حيث صارت كألف حَبْنَطَى<sup>(٧)</sup> في بناء الكلمة عليها ولم تحذف كاهاء، يقول: تنزلت لدخول تاء التانيث عليها في الجمع منزلة ما لا علامة فيه، وغُوِمِلَت معاملَة ألف الإلحاق وغيرها مما ليس للتانيث، فدخلت الواو والنون كما دخلت التاء، وتحذف الألف من موسى وعيسى وحُبْلَى<sup>(٨)</sup> وما أشبه ذلك مما آخره ألف في الجمع بالواو والنون والياء والنون للساكنين، وبعضهم يحذفها تخفيفاً، ولذلك احتج عليه بأن ألزمه حذفها من الجمع بالألف والتاء فقالوا حُبْلَيَاتٌ، وحُبْلَوْنَ<sup>(٩)</sup> وقلبوا في المؤنث ولم يصح لهم القلب في المذكر لأنه كان يصير إلى مُوسَوْنَ وعِيسَيْنَ وحُبْلَوْنَ،

(١) ، (٣) ، (٤) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٣/٣٩٤).

(٢) باب جمع أسماء الرجال والنساء (٣/٣٩٥).

(٥) انظر الصناعة (٢/٦١٤) وما بعدها.



لأنهم لو حركوا الألف ردها إلى الياء والواو وانضمت في الرفع وانكسرت في النصب والجر فزادوا عليها واو الجمع [وياؤه فتكون] <sup>(١)</sup> مُوسِيُونَ وَعِيسِيُونَ وَحُبْلِيُونَ وَمُوسِيِينَ وَعِيسِيِينَ وَحُبْلِيِينَ فكانت تعتل اعتلال قاضون وقاضيين، فيلزم موسون وعيسون وحبلون، وموسين وعيسين كمصطفون ومصطفين، فكان أخف عليهم فحذفوا كل ألف إذا جمعوا ولم يطرأ شيء من ذلك في جمع المؤنث فقلبت الألف فيه ياءً مفتوحة .

وأما زكرياؤون <sup>(٢)</sup> وورقاؤون <sup>(٣)</sup> فلا يجوز همز هذه الواو المضمومة لوجهين : أحدهما : أنها لا تثبت لأنها تابعة للواو والياء في الجمع . والثاني : أنها كانت حركة الإعراب، وحركة الإعراب لا يهمز الحرف الذي هي فيه . وأيضاً لما كانت منقلبة عن همزة لم ترد إليها للين، والهمز قول المازني <sup>(٤)</sup>، وأخذ به المبرد ورد على سيبويه وأجاز فيها الهمز من حيث كانت واوا مضمومة كوجوه، ثم نزع عنه ورد عليه . ولم يقولوا : الهبيرون، فيجمعوا الهيرة <sup>(٥)</sup> بالواو والنون لأجل تاء التانيث فيه، وهذا كله إذا صارت أعلاماً .

(١) طمس قدره كلمتان ولعلها كما أثبتنا .

(٢) الكتاب (٣/٣٩٤) .

(٣) الكتاب (٣/٣٩٥) .

(٤) السيرافي (٤/١٧٨)، الانتصار (ص ٢٥٢، ٢٥٣)، المخصص (١٧/٨٠)، شرح الكافية (٢/١٨١) .

(٥) الكتاب (٣/٣٩٥) .

## باب جمع النساء والرجال<sup>(١)</sup>

اعلم أنَّ وقوع الرجال والنساء على الوليدان مجازٌ، ودليله قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾. أصل الواو والنون للأسماء الأعلام والصفات، فكل شيء منها كان له مؤنث تدخله الهاء في الواحد ويجمع بالألف والتاء فإن الواو والنون منه في مذكره إذا كان لمن يعقل، وإن جمع المؤنث بالألف والتاء ولم تدخل في واحده صلحت الواو والنون في المذكر، وعليه مدار الباب.

وقوله<sup>(٣)</sup>: "وإن شئت كسرته". نص بما أحلنا عليه<sup>(٤)</sup> في الباب الأول من تكسير المؤنث الذي تدخله التاء لمذكر كان أو لمؤنث، وقول رؤية:

أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِيْنَ<sup>(٥)</sup>

وقد تقدم<sup>(٦)</sup>، شاهده فيه جمع سعدٍ بالياء والنون، وقول زيد الخيل:

أَلَا أَبْلَغُ الْأَقْيَاسَ قَيْسَ بْنَ نَوْفَلٍ

وقيسَ بْنَ أَهْبَانَ وقيسَ بْنَ جَابِرٍ<sup>(٧)</sup>

وشاهده فيه: جمع قيسٍ على أقياسٍ للقلّة، وقول الآخر:

(١)، (٣) الكتاب (٣/٣٩٥).

(٢) سورة النساء: ٩٨.

(٤) انظر (ص ٤٥٣) من الشرح.

(٥) ملحقات ديوانه (ص ١٩١)، الكتاب (٣/٣٩٥، ٣٩٦، ١٥٣/٢)، تحصيل عين الذهب

(٢/٩٧)، المقتضب (٢/٢٢١)، ابن يعيش (١/٤٦).

(٦) ليس في القطعة المتاحة.

(٧) الكتاب (٣/٣٩٦)، السيراقي (٤/١٧٨)، تحصيل عين الذهب (٢/٩٧)، اللسان (قيس).

رَأَيْتُ سُعُوداً مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ

فَلَمْ أَرِ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(١)</sup>

وشاهدته فيه : جمع سعدٍ على سُعُودٍ للكثرة، والشعوب جمع شُعْبٍ بالفتح، وهو فوق القبيلة، والقبيلة فوق الحيّ . وسعدُ بنُ / كعبٍ رهط طَرْفَةٍ مِنْ بَكْرِ بنِ وائلٍ، وجمع الفرزدق<sup>(٢)</sup> في بيته "عمرأ" على "عمور" للكثرة، وفخر بزُرَّارَةٍ وعمرو الخير لأنهما من قومه .

وشيد : رَفَعَ وطَوَّلَ، والباذخاتُ : الشَّرَفُ، ومعاني الأبيات بينة، وقول

الآخر :

رَأَيْتُ الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ وَكَانُوا

مِنَ الشَّنَّانِ قَدْ صَارُوا كِعَاباً<sup>(٣)</sup>

شاهده فيه : أيضاً جمع كعب على كِعَابٍ، يريد أنهم اختلفوا وتفرقوا وصار كلُّ فرقة منهم كعباً فلأَمَ بينهم وأصلَحَ ورأيتُ : لَأَمْتُ وأصلَحْتُ، وهم كعبُ بن ربيعة بن عامرٍ، والشَّنَّانُ البُغْضُ .

(١) هو طرفة ديوانه (ص ٨٨)، الكتاب (٣/٣٩٦)، السيرافي (٤/١٧٨)، تحصيل عين

الذهب (٢/٩٧)، المقتضب (٢/٢٢٠)، المخصص (١٧/٨١)، الاشتقاق (ص ٥٧) .

(٢) حيث قال :

وشيد لي زُرَّارَةٌ باذخاتٍ وعمرو الخير إذ ذكر العمور

وليس في المطبوع من ديوانه، وانظر الكتاب (٣/٣٩٦)، تحصيل عين الذهب (٢/٩٧)،

المقتضب (٢/٢٢٠)، المخصص (١٧/٨١)، اللسان (عمرو) .

(٣) نسب إلى مُعَوِّذِ الحكماء في المفضليات وشرح أبيات سيويه (٢/٢٥٩)، ولم ينسب في

الكتاب (٣/٣٩٧)، والسيرافي (٤/١٧٨)، وتحصيل عين الذهب (٢/٩٧)، واللسان

(كعب) وهو ملفق من يتين هما كما في المفضليات :

رأيت الصدع من كعب فأودي وكان الصدع لا يعد ارتقابا

فأسمى كعبها كعباً وكانت من الشَّنَّانِ قَدْ دُعِيَتْ كِعَاباً

وقوله<sup>(١)</sup> : لأنك إذا جمعت الفعل بالتاء، هو نص بإجراء ما لعلامة فيه  
مجرى ما فيه العلامة، والثقل في الجميع بالالف والتاء، وقد يستنكر الثقيل أعنى  
الحركة في مثل جُمِّلَ وهِنْدَ إذا جمعت بالالف والتاء فَيُتْرَك، ولا يكون ذلك في فعل،  
وأما أَرْضَات<sup>(٢)</sup> فعلى القياس، وأَرْضُونَ فُتِحَتِ الراء فيه كما كَسَرَت في سِنُونَ إعلماً  
بأنهما ليستا بجمع مُسَلَّم، وسيأتي بيان ذلك، وأما تسمية المؤنث بَقَدَم<sup>(٣)</sup> فتقول :  
قَدَمَاتٌ بتحريك الدال بالفتح تُبْقِيها على حالها في الإفراد، وأما جُمِّلَ<sup>(٤)</sup> وهِنْدُ  
ومثالهما ففيه التحريك، والسُّكُون كما ذكر، وقول جرير :

أَخَالِدُ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ      فشيبي الخوالد والهوند<sup>(٥)</sup>

شاهده فيه : تكسير خالدة وهند .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "ولا تقل الحُمُرُ"، لا يمتنع أن يدخل في العَلَم معنى الاشتقاق،  
كأنك سَمَّيْتَهُ بصفة قد استحقها وعليه دخلت الألف واللام في العباس وشبهه لابقاء  
معنى الصفة، ومنه لم يُصَرَفْ أَحْمَرُ في النكرة بعد التسمية وعليه جُمِعَ على فُعْلٍ،  
وبعضه ما يأتي من قوله آخر الباب<sup>(٧)</sup> : ومن أراد أن يجعل الحارثَ صفةً كما جعلوه  
الذي يحُرِّثُ جمعوه كما جمعوه صفةً إلا أنه غالب، ومنه قوله : الأحاوصا<sup>(٨)</sup> .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٩٧/٣) .

(٥) ديوانه (ص ١٦٠)، الكتاب (٣٩٨/٣)، السيراقي (١٧٨/٤)، المقتضب (٢٢١/٢)،

المنصف (٣١٤/٢)، المخصص (٨٢/١٧)، اللسان (هند) .

(٦) الكتاب (٢٩٨/٣) .

(٧) الكتاب (٤٠٥/٣) .

(٨) يشير إلى قول الأعشى :

أتاني وعيد الخوص من آل جعفر

فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا

ديوانه (ص ١٠٩)، ابن يعيش (٦٢/٥)، الخزائن (١٨٣/١) .

ويريد بقوله : "ولا تقل الحُمُر"، في الشائع الكثير، والأدهم<sup>(١)</sup> : القيد، واستعملَ استِعْمَالَ الأسماءِ فجميعُ جمعها، والصِّلَفَاءُ<sup>(٢)</sup> : التي لا تحظى عند زوجها، وقيل: الأرض ذاتُ الحِصَا فيقال في ثَوْرَقَاءَ<sup>(٣)</sup> : وِرَاق كَصِلَاف، والخَبْرَاءُ<sup>(٤)</sup> والخَبْرَة: أرضٌ تُنبِتُ الخَبَرَ، وهو السُّدْرُ، وقالوا: فوارس<sup>(٥)</sup> لأنه لا يُلبَسُ من حيث لا يكون للمؤنث.

وقوله : "وإن سَمَّيْتَ<sup>(٦)</sup> رجلاً بَقْصَعَةٍ<sup>(٧)</sup> فلم تجمع بالتاء لَقُلْتَ : القِصَاعُ". هكذا ثبت يان واللام في الجواب، وهذا على ما ذكر يحيى<sup>(٨)</sup> من إجابة إن بجواب لو، وإجابة لو بجواب إن، لما تقارب معناه، ذكره في قوله تعالى<sup>(٩)</sup> : ﴿وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ إذ جاء بالجملة الاسمية .

ولما سُمِّيَ بَعْبَلَةٌ<sup>(١٠)</sup> وهي صفةٌ فانتقلت إلى الاسم حُرُكَتْ عَيْنُهَا في الجمع. وقوله<sup>(١١)</sup> : "لأنها تَمَّ اسمٌ غيرٌ وصفٍ كما هي هنا" . يقول : هي على حكمها، لأن العلةَ في الموضعين كونها اسماً . والمشهور في أمات<sup>(١٢)</sup> أنها لما لا يعقل، ويُخَرَّجُ من كلامه أنه اسمٌ لمن يعقل . والياء والنون في سِنين<sup>(١٣)</sup> وشِبْهه لما لا يعقلُ عوضٌ من المحذوف، وتغييرُ الأسماءِ فيها دليلٌ على أنه ليس بسالم، وأما ابن<sup>(١٤)</sup> فإذا سَمَّيْتَ به فلا تجاوز أبناءً في التكسير، وينين في السلامة والقياس ابْنُونُ لكن العرب أبته فلم تتكلم به، وليس في بَنُون<sup>(١٥)</sup> حذفٌ بدليل ضمِّ النون، ولو رُدَّ فيه لقليل: بَنُونٌ، وبدليل

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣٩٨/٣) .

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) الكتاب (٣٩٩/٣) .

(٦) لفظ مطبوع الكتاب : "ولو سَمَّيْتَ ..."

(٨) معاني القرآن (١٤٣/١) .

(٩) سورة البقرة : ٢٢١ .

(١٢) الكتاب (٤٠٠/٣) ويشير إلى قول سيويه : في لغة من قال أمات لا يجوز ذلك .

(١٤) ، (١٥) الكتاب (٤٠٠/٣) .

بَنَاتٌ أَيْضاً لَأَنَّهُمْ لَوَرَدُّوا فِي بَنَاتٍ لَقَالُوا : بَنَوَاتٌ، وَلَوْ رَدُّوا فِي بَنِينَ لَكَانَ الْإِسْمُ بَنَاءً مِثْلَ عَصَا، وَالْأَلْفُ تُحذفُ فِي الْجَمْعِ، فَيَقَالُ : بَنُونَ كَعَصَوْنَ . وَلَا يَقُولُهُ أَحَدٌ، فَهُوَ شاذٌّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا يَتَعَدَّى<sup>(١)</sup> بَابَهُ، سَمَّيْتُ بِهِ أَوْ لَمْ تُسَمَّ، وَبَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup> يَقِيْسُهُ عَلَى اسْمٍ فَيَقُولُ فِي التَّسْمِيَةِ بِهِ : ابْنُونَ، كَمَا قُلْتُ : اسْمُؤُنْ، وَهُوَ قِيَاسٌ مِنْهُ وَسَيَبِيْهِ أَعْرَفٌ بِذَلِكَ .

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْكِتَابِ<sup>(٣)</sup> : "فَقَالَ ابْنُونَ تُجْرِيهَا عَلَى الْقِيَاسِ، لِأَنَّكَ قَدْ حَوَّلْتَهَا عَنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَإِنْ شِئْتَ أَبْنَاءً وَلَا يَجُوزُ بَنُونَ، لِأَنَّهُ شاذٌّ لَمْ يَجْعَ غَيْرُهُ"، وَهَذَا الْكَلَامُ لَا يُشْبِهُ كَلَامَ سَيَبِيْهِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلرُّوَايَاتِ كُلِّهَا بِالْجُمْلَةِ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> : "وَإِنْ شِئْتَ كَسَرْتَهُ" . كَانَ هَذَا قِيَاساً حِينَ لَمْ يَجْمَعْهُ الْعَرَبُ، فَإِذَا جَمَعْتَ شَيْئاً عَلَى مِثَالٍ وَلَمْ تَتَعَدَّهُ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ عِنْدَ ذَلِكَ، فَقِفْ عِنْدَمَا وَقَفُوا، وَلَوْ قَالَتْ / الْعَرَبُ سَمِئُونَ لَقَالَهُ وَلَمْ يَقْسَ عَلَيْهِ .

١٣٤

وَقَوْلُهُ<sup>(٥)</sup> : "لَأَنَّ هَذَا الْإِسْمَ قَدْ جَمَعْتَهُ الْعَرَبُ، وَلَمْ يَجْمَعْهُ بِالْبَاءِ". مَنَعْتَهُ ذَلِكَ لِاعْتِلَالِهِ لِأَنَّهُ مِنْ حَرْفَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا سَاكِنٌ وَهِيَ الْفَاءُ، فَكَانَتْ تُحذفُ فِي الْجَمْعِ. وَجَازَ فِي شَيْءٍ لَتَحْرُكِ الْيَاءِ، فَبَقِيَتْ فِي الْجَمْعِ عَلَى حَالِهَا، وَلَيْسَ الْمَحذُوفُ الْفَاءُ كَالْمَحذُوفِ اللَّامِ لِأَنَّ الْعِوَضَ فِي اللَّامِ فِي الْمَوْضِعِ . وَقَوْلُهُ<sup>(٦)</sup> : "قُلْتُ رَبَّاتٍ وَرَبُّونَ" . قَالَ ذَلِكَ حِينَ لَمْ تَنْطِقْ

(١) انظر النكت (٩١٠/٢) .

(٢) السيرافي : "وأجاز ابن كيسان في رجل اسمه : ابن أن يجمع على ابنون فقال أصحابنا : العرب تجمع ابناً في جمع السلامة على بنين وفي جمع التكسير على أبناء فلا يتجاوز هذين" شرحه على الكتاب (١٨٣/٤) .

(٣) لم يرد في المطبوع منه إلا قوله "وإن شئت كسرت فقلت أبناء" .

(٤)، (٥) الكتاب (٤٠٠/٣) .

(٦) قاس ربة في لغة من خفف تشبيها لها بالأسماء على لغة من قال سنون في الجمع ولم يجوز أن يقال : ظبون في ظبة لأن العرب لم تجمعها بالواو والنون . وانظر الكتاب (٤٠١/٣) .

العرب يَجْمَعُهُ، ففاس، ولو استعمله اسماً لاستمرَّ على ما جُمِعَ عليه في الألف والتاء والواو والنون ولم يَقسِّمها فيما لم يَجْمَعُهُ العربُ بهن .

وقوله (١) : " ولم يَجْمَعُوهُ بالواو والنون " . قلت : وقد قال الكميت (٢) :  
يَرى الراؤونَ بالفعلاتِ مِنّا

كَنارِ أبي حُبّاجٍ والطَّيِّبِنا

فجمع بالواو والنون، ولعله يزعم أنه مما وَرَدَ في الشعر فلا يقيسُ عليه.  
وقوله (٣) : " ولو كانوا كَسَرُوا رُبّةً وامراً وجمعوه بواو ونون فلم يجاوزوا به ذلك لم تجاوزه " . فهذا يحكمُ على جميع الباب والتسمية بابنٍ وغيره، فلا يُتَعَدَّى جَمْعُهُم له في غير التسمية، لأنهم حين مَنَعُوا في غير التسمية ائْتُون مَنَعناه نحن، والجمعُ عنده في المحذوفِ بالألف والتاء مثله بالواو والنون .

وقوله (٤) : " لأنه ليسَ شيءٌ مثلُ عِدَةٍ كُسِّرَ للجمع " . يقول : المحذوفُ الفاء لا يكسرونه . ولا يقاسُ لِذُون .

وقوله (٥) : " لأنه ليسَ بقياسٍ " .

يريد أن تخرجَ عن الكثيرِ إلى شَفَاتٍ لأنه ليسَ بِمَطْرَدٍ المحذوفِ ولا الرَّدِ فلم يَجْزُ شَفَاتٌ لذلك .

وقول القتالِ الكِلابي (٦) :

(١) الكتاب (٤٠١/٣) .

(٢) ديوانه (١٢٦/٢)، الصاحبي (ص ٣٥٠)، التكملة (ص ٤٣٠)، الخزائنة (١٥١/٧)، التهذيب واللسان (شعر) .

(٣)، (٤)، (٥) الكتاب (٤٠١/٣) .

(٦) ديوانه (ص ٥٤، ٥٥) وهو فيه ملفق من بيتين هما :

أنا ابن أسماء أعمامي لها وأبي

إذا ترامى بنو الإموان بالعار

أما الإماء فلا يدعونني ولدا

إذا تحدث عن نقضي وامراري

وانظر : الكتاب (٤٠٢/٣)، النكت (٩١٠/٢)، الأمالي الشجرية (٥٣/٢)، اللسان

(أما) .

أما الإمام فلا يدعوني ولداً

إذا ترامى بنو الإمام بالعار

شاهده فيه : جمع أمة على إمامان .

وقوله (١) : " وإن جاء شيء مثل بُرّة لم تجمعهُ العربُ ثم قسّتْ ألحقتْ

التاء والواو والنون " . هذا نصٌ بكونها عنده شرعاً سواءً .

قال الأخفش : أَسْتَضْعِبُ ذَا لَأَن جَمِيعَ مَا يُجْمَعُ بِالْوَائِ وَالنُّونِ يَجْمَعُ

بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ، وَبَعْضَ مَا يُجْمَعُ بِالتَّاءِ لَا يُجْمَعُ بِالْوَائِ وَالنُّونِ .

أبو العباس : يقال : بَرَوْتُ إِذَا عَمِلْتَ الْبُرَّةَ ويقال : بُرَّةٌ مَبْرُوءَةٌ، وهي حلقةٌ

تُجْعَلُ فِي أَنْفِ النَّاقَةِ . وقولُ لَقِيَطِ بْنِ زُرَّارَةَ (٢) :

إِنَّ الشَّوَاءَ وَالنَّشِيلَ وَالرُّغْفُ

شاهده فيه : جمعٌ رَغِيفٍ عَلَى رُغْفٍ، وهو للكثير، وكذلك رُغْفَان، وفي

الْقَلِيلِ أَرُغْفَةٌ.

وبعده :

وَالْكَاعِبَ الْحَسَنَاءَ وَالْكَأْسَ النَّطِفُ

لِلطَّاعِينَ النَّجْلَاءَ وَالْخَيْلُ جُنْفُ

جُنْفُ : مُسْرَعَةٌ، وَالنَّطِفُ، الْمَمْلُوءَةُ تَسِيلُ أَوْ الصَّافِيَةُ، وَيُرْوَى : وَالْكَأْسُ

أَنْفٌ . أَي : لَمْ يُشْرَبْ مِنْهَا، وَالنَّشِيلُ : اللَّحْمُ الْمَطْبُوخُ، دُونَ تَابِلٍ وَالْمِنْشَلُ : سَفُودٌ

يُخْرَجُ بِهِ اللَّحْمُ .

وَلَا يَمْتَنِعُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا فِي حَالِ الْعَلَمِيَةِ الْوَائِ وَالنُّونِ مَا لَمْ

(١) الكتاب (٤٠٢/٣) .

(٢) الكتاب (٤٠٣/٣)، تحصيل عين الذهب (١٠٠/٢)، المخصص (٦/٥، ١٧/٨٥)،

اللسان (نشل) .



يكون فيه تاءُ التانيث وقد قدّم ذكره، والأميل<sup>(١)</sup>: جبلٌ من الرملٍ مُعْتَدِلٌ .  
 وقوله<sup>(٢)</sup>: "وذلك الكثيرُ يريدُ الأوّلَ"، ووقع في الشرقية: "وذلك نحو  
 الأوّلِ الكثيرِ"، وللنحاس: يَعْنِي الأوّلَ الكثيرَ<sup>(٣)</sup>، فأما صَاحِبُ<sup>(٤)</sup> وَرَاكِبُ فأصلُهُما  
 الصِّفَةُ، وَجُمِعَا في الاسمِ جمعَ الصِّفَةِ للفرقِ بَيْنَ المؤنثِ والمذكرِ، وقد اسْتُعْمِلَا استعمالَ  
 الأسماءِ ولم يُجْمَعَا إلا جَمَعَ الصِّفَةِ، وقد تَقَدَّمتْ عِلَّةُ فَوَارِسَ .

وقالوا<sup>(٥)</sup>: شَجَاعٌ وشُجْعَانٌ وشِجْعَةٌ وشِجْعَانٌ وشِجَاعٌ .  
 قال أبو الحسن: فَيَجُوزُ في هذا المعْنَى الحَوَارِثُ إذا صَارَ غَالِبًا، وإن كان  
 أصلُهُ الصِّفَةُ ويكونُ كالْأَبَاطِحِ والأَبَارِقِ .

وقوله<sup>(٦)</sup>: فإذا قالُوا شَقَرُّ أو شُقْرَانٌ فإنما حُمِلَ على الصِّفَةِ . يقول: من  
 جَمَعَهُ هذا الجَمْعَ أرادَ الصِّفَةَ لا الاسمَ، ومن أرادَ الاسمَ جَمَعَ على الأَفَاعِلِ إذا كثر .  
 وقوله<sup>(٧)</sup>: "وَمَنْ أرادَ أن يجعلَ الحارثَ صِفَةً كما جعلَهُ الذي يَحْرِثُ جَمْعَهُ  
 كما جَمَعُوهُ صِفَةً" . هذا نصٌ بجمْعِهِ جمعَ الصِّفَةِ من حيث نُوبِتَ فيه الصِّفَةُ، وعليه جَمْعُ  
 أَحوصٍ على حُوصٍ . وقياسُهُ أَحَاوِصُ كَمَلٍ تَقْدَمُ<sup>(٨)</sup> .  
 وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>:  
 فلما تَبَيَّنَ أصواتَنَا      بَكَيْنَ وفَدَيْنَنَا بالأَبِينَا

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٤٠٣/٣) .

(٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٤٠٤/٣) ، وانظر السيرافي (١٨٤/٤) ، واللسان: (شجع) وحاشية  
 صفحة الكتاب السابقة .

(٨) الكتاب (٤٠٥/٣) .

(٩) انظر (ص ٤٥٧) مما تقدم .

(١٠) هو زياد بن واصل السلمى، شاعر جاهلي .

وانظر: الكتاب (٤٠٥/٣ ، ٤٠٦) ، السيرافي (١٨٢/٤) ، النكت (٩١٠/٢) ، المقتضب  
 (١٧٤/٢) ، الخصائص (٣٤٦/١) ، المحتسب (١١٢/١) ، الأمالي الشجرية (٣٧/٢) ،  
 اللسان (أبي) .

شاهدته فيه : جمع الأب بالواو والنون، وهو قليل. بمنزلة قول الآخر<sup>(١)</sup> :

فقلنا : اسلموا إنا أخوكم / وقد سلمت من الإحن الصدور ١٣٥

حذف النون من أخوكم للإضافة، يقول : لما علمنا بنا - يعني نسوة - بكين  
سروراً بنا وقلنا : نفديكم بآبائنا، ويروى : تبين أصواتنا بتخفيف النون والرفع في  
التاء. قال : الفارسي<sup>(٢)</sup> : أنشدنا أبو بكر :

بمعترك الكماة مصراعات يذفن البعولة والأيننا

وقوله<sup>(٣)</sup> : "لأنك توجب في تحقيره عثمان<sup>(٤)</sup>" . يريد أنك أوجبت له

عثمان على القياس، لأن العرب لم تقل فيه شيئاً فجرى على قياس الأكثر.

وقوله<sup>(٥)</sup> : "ولو سميت رجلاً بمصران ثم حقرته لقلت : مصيران، ولا

تلتفت إلى مصارين، لأنك لا تحقر<sup>(٦)</sup> المصران" . يريد أنه حقر مصران من حيث

جمع ثانية، ولما كان جمعاً كثيراً وليس قياسه الجمع لم يراع باب مصارين فيه وهو

الصواب . فصغر على الألف والنون، نظروا فيه إلى الواحد . يريد - رحمه الله - أنك

لا تجمع على مصارين من حيث لم يصغر عليه، لكونه كثيراً، ألا تراه يصغر تصغير

قضب<sup>(٧)</sup>، فكأن مفاعيل حين لم يصغر عليه في بابه لم يكن جمعاً له، فجرى مجرى

عثمان . قال أبو الحسن : مصران اسم رجل أقول فيه : مصيرين، لأن

العرب قد كسرت على مصارين وإن كان جمعاً، ولذلك تقول مصيرين،

ولا ينظر إلى قول سيبويه<sup>(٨)</sup> : إنهم لو صغروا مصراناً

(١) تحصيل عين الذهب (١٠١/٢)، الأمازي بن الشجري (٣٧/٢، ٣٨)، وفيه أنه من أبيات

الكتاب وليس من شواهد كما قال البغدادي في الخزانة (٤٧٨/٤، ٤٧٩)، وهو

للعباس بن مرداس السلمي وهو في ديوانه (ص ٥٢)، انظر المقتضب (ص ٦٤)، اللسان

(أخو) .

(٢) العضديات (ص ٦٤)، الشيرازيات (٣٩٢/٢)، والبيت ينسب إلى غيلان بن سلمة الثقفي .

(٣)، (٥)، (٦) الكتاب (٤٠٦/٤) .

(٤) في طبعة الكتاب : عثمين .

(٧) في طبعة الكتاب "لأنك تحقر المصران" .

(٨) سيبويه يحقر مصران على مصيران (٤٠٦/٣) .

صَغَّرُوهُ عَلَى غَيْرِ لَفْظِهِ وَلَقَالُوا : مُصَيِّرٌ، قَالَ : وَهِيَ لَيْسَ بِمَحْجَةٍ لِأَنَّهُمْ قَدْ كَسَرُوا مُضْرَانًا وَهُوَ جَمْعٌ فَقَالُوا : مُضَارِينٌ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ : مُصَيِّرِينَ، وَلَوْ صَغَّرْتَ مُضْرَانًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لَقُلْتَ : أُمَيَّصِيرَةٌ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : أُمُصِيرَةٌ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، قَالَ لِأَن مَصِيرًا مَفْعِلٌ مِنْ صَارَ يَصِيرُ .

قال أبو علي<sup>(١)</sup> : بَلْ هُوَ فَعِيلٌ - وَلِلَّهِ دَرْهُ ! - مِنَ الْمَصْرِ، لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْجَمْعِ، مَصَرْتُ : إِذَا جَمَعْتَ . فَجَمَعْتُهُ مُضْرَانًا عَلَى هَذَا عَلَى الْقِيَاسِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَصَرْتُ الشَّاةَ، فَمَصَيِّرٌ مِنْ مَصَرَ كَمَا زَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ . وَذَكَرَهُ اللُّغَوِيُّونَ<sup>(٢)</sup> فِي بَابِ الصَّادِ وَالْيَاءِ وَالرَّاءِ فَهُوَ عِنْدَهُمْ مَفْعِلٌ، وَأَمَّ قِيَاسُ الْأَخْفَشِ تَصْغِيرَ مُضْرَانٍ عَلَى جَمْعِهِ فَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ، لِأَنَّهُ جُمِعَ ثَانِيَةً، وَهُوَ جَمْعٌ كَثِيرٌ شَاذٌ، فَلَمْ يَصْغَرُوا عَلَيْهِ وَرَجَعُوا إِلَى الْوَاحِدِ الَّذِي هُوَ مُصَيِّرٌ . فَرَجَعُوهُمْ إِلَى الْوَاحِدِ دَلِيلٌ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَاعُوا هَذَا الْجَمْعَ هُنَا، فَلَمَّا لَمْ يَرَاعُوهُ التَّرَمُّ سَبَبِيَّوِيهِ تَرَكَ مَرَاعَاتِهِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، وَصَغَّرَ مُضْرَانًا عَلَى لَفْظِهِ كَعُثْمَانَ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ سَرَاحِينَ<sup>(٣)</sup> الَّذِي يَتَّبِعُهُ سُرَيْحِينَ، لِأَنَّهُ مَضَارِينٌ جَمْعٌ وَقَعَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، لِأَن مَضْرَانًا لَا يُجْمَعُ فَلَمْ يَرَاعُوهُ، فَوَجَبَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ الْأَيُّرَاعَى .

وَالْبَابُ الَّذِي يَلِيهِ يَسْنُ وَلَمْ تَجَاوِزِ الْعَرَبُ فِيهِ جَمْعَ السَّلَامَةِ لِتَغْيِيرِ

جَمْعِ التَّكْسِيرِ .

(١) التَّعْلِيلَةُ .

(٢) انْظُرْ مِثْلًا الْقَامُوسَ الْمَحِيطَ (مَصْرَ) .

(٣) الْكِتَابُ (٤٠٦/٣) .

### باب ما يكسر مما كان للجمع<sup>(١)</sup>

حُكِّمَ هذا الباب بعد التسمية كحُكِّمَ قَبْلَهَا، فأبْنِيَةُ القليل الأربعة تُجْمَعُ قبلَ التسمية قياساً لأنها أشَبَهَتْ الآحادَ في البناءِ والقلة، ألا ترى إلى قولهم: بُرْمَةٌ أعشار وثوبٌ أخلاق، وثوبٌ أكْيَاشٌ، وقالوا: هو الأنعام<sup>(٢)</sup>.

وقد ذَكَرَ ذلك فيما كان على مفاعِلَ مما لا ينصرف<sup>(٣)</sup>، ولم يَعْرِضْ له هُنَا من حيث قَدَمُهُ، فإذا سَمِيتَ بشيء منها جَمَعْتَهُ ذلك الجمع، وهو أخرى من حيث انتقل إلى الواحد، وكذلك كُلُّ ما أَشَبَهَ الواحدَ، من الجموع كانت على ثلاثة أحرفٍ أو أَكْثَرَ، تُجْمَعُ كجمع الواحد الذي يُشَبِّهُهَا بعد التسمية، لأنها انتقلت إلى الآحاد، وهي تُشَبِّهُهَا لفظاً، ولذلك جعلها بمنزلة خُزَزٍ وَعِنَبٍ وَمِغْيٍ<sup>(٤)</sup> وفُغُولٍ وأَفْعَالٍ، وتُحَقَّرُ تحقير المفرد الذي يُشَبِّهُهَا وكذلك شَبَّهَ فُغُولاً الجمع بالآتِي والسُدُوس<sup>(٥)</sup>.

وأما الذي لا يَحْزُوزُ جمعه مكسراً فكلُّ جمعٍ لا يُشَبِّهُ الآحادَ، وهو الذي ثالثُ حروفه أَلِفٌ وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ أو ثلاثة أحرفٍ لأنك لو كَسَرْتَهُ على لفظه، لأنه النهاية في أبْنِيَةِ التَكْسِيرِ، فجمعوه اسماً بالواو والنون، والياء والنون.

وقال في باب ما لم يكسر عليه واحد للجمع<sup>(٦)</sup>: "وإذا حَقَّرْتَ

أَفْعَالاً اسْمَ رَجُلٍ قَلْبٌ: أَفْئَعَالٌ كما تُحَقَّرُهَا قبلَ التسمية"/، وقد ذَكَرَ في ١٣٦ مَفَاعِلَ مما لا ينصرف الآتِي والسُدُوس<sup>(٧)</sup>. قال<sup>(٨)</sup>: "هو ضَرْبٌ من

(١)، (٢) الكتاب (٤٠٧/٣)، والأنعام يذكر ويؤنث. انظر اللسان: نعم. والأكْيَاش ضرب من برود السمن، ويقال أيضاً: أكْبَاش، بالموحدة.

(٣)، (٧)، (٨) الكتاب (٢٣٠/٣).

(٤)، (٥) الكتاب (٤٠٨/٣). والآتِي: السَّيْلُ وقيل: النهْر يسوقه إلى أرضه.

(٦) الكتاب (٤٩٦/٣).

التياب كما تقول : جُزُوزٌ<sup>(١)</sup>، ولم يُكسّر عليه شيءٌ كالجلوس والقعود . وليس يقطع عنده .

وقوله<sup>(٢)</sup> : " لم يكن بأبعد من فعول من أفعال من إفعال " .  
يقول : ليس بُعْدُ فُعُولٍ من فَعُولٍ بِأَكْثَرَ من بُعْدِ أفعالٍ من إفعال . يريد أن فُعُولاً بمنزلة فَعُولٍ ، لأنه على وزنه<sup>(٣)</sup> كما أن أفعالاً على وزنٍ إفعالٍ ، إذ كان بناءُهما واحداً نحو إعصار وأعاصير ، وكما أن فَعَالاً الجمع بمنزلة فَعَالٍ في البناء .  
قالوا : ذُنُوبٌ وَذَنَائِبٌ ، فَفُعُولٌ مِثْلُهَا ، وقالوا : هِجَانٌ وَهَجَائِنٌ ، فَفَعَالٌ مِثْلُهَا ، وقالوا : عَرُوسٌ وَعَرَائِسُ لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى ، وَعَرُوسُونَ وَعَرُوسَاتٌ . ومن في أفعال المفتوحة الهمزة للمفاضلة ، وفي غيرها على حدها في الفعل ، وقد تكون للتبيين .  
وقوله<sup>(٤)</sup> : " فيجوزُ فيها تِمَارٌ " . يدلُّ على أنه يجوزُ فيها تَمَرٌ بعد التسمية وهو جيد ، وأدنى العدد فيه تَمَرَاتٌ كَقَصْعَاتٍ .

(١) كذا في الأصل . وفي مطبوعة الكتاب : جذور . وأثبت المحقق أن في النسخ :

جزور ، وحزور .

(٢) الكتاب (٤٠٨/٣) .

(٣) أي قريب من وزنه ، أنظر النكت (٩١٣/٢) .

(٤) الكتاب (٤٠٩/٣) .

باب جمع الأسماء المضافة<sup>(١)</sup>

قوله<sup>(٢)</sup> : "والوجه أن تقول : آباء زيد" . يريد أن تُصَيَّرَ عَلَماً أَوْجَهُ من أن تُصَيَّرَ معرفةً بالألف واللام في قولك : آباء الزَّيْدِينَ<sup>(٣)</sup>، فهو أَحْسَنُ، وهذا في الكنية، وأما غيرُ الكنية فَيُجْرَى كُلُّ على معناه إن أردتَ والدَ زَيْدِينَ قلتَ : أبو زيدين وإن أردتَ آباءَ زيدين قلتَ : هذا أَبُو<sup>(٤)</sup> زيدين كما أنك إذا أردتَ أَبَوَيْ زيدٍ قلتَ : هَذَا أَبَوَا زيدٍ . يريد الأب والأم، وتقول : آباءُ زيدٍ وأنتَ تعني أجدادَهُ، وآباءُ الزيدَين كذلك تعني أجدادَهُم، وكذلك أَبَوَا زَيْدَيْنِ وَأَبَوَا زَيْدَيْنِ إذا أردتَ أن لكل أبٍ زيدا . ولا يجوزُ في هذا غيرُ هذا، كما لا يجوزُ في الكنى أبو الزَّيْدَيْنِ، وَبَنَاتُ لُبُونٍ<sup>(٥)</sup> نكرةٌ ولكنه مثلها فيما ذَكَرَ، لبونٌ صفةٌ، وزيدٌ اسمٌ عَلَمٌ، كأنه بناتُ هذا السِّنِّ، ولو قال : بَنَاتُ لُبْنٍ على الجمع لَجَاز .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "هما مضافان إلى هذا القول" . هذا وقوعُ القولِ على المفرد، وقد تقدَّم<sup>(٧)</sup> وقوعُ الكلامِ عليه في الابتداءِ والنداءِ وهو مَجَازٌ .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٤٠٩/٣) .

(٤) هذا على إرادة الجمع، تريد : أبون .

(٧) ليس في القطعة المتاحة .

## باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم<sup>(١)</sup>

وقوله<sup>(٢)</sup> : "وجه هذا الباب" . يريد أن الجمع بالواو والنون فيه والتكسير لا يقاسان، وإنما يتكلم منه بما تكلّمت العرب، والواحد منه مسمعى وأشعّى، وجمعه مسمعيون وأشعّيون، فلما أدخلوا الألف واللام حذفوا فقالوا: الأشعرون والمسمعون وعليه قالوا: النُمّرون<sup>(٣)</sup>، وإنما قياسه النُمّريون وكسّروه فقالوا: الأشاعير<sup>(٤)</sup>، والأشاعيرة، والأشاعث<sup>(٥)</sup> والأشاعثة، ولا يكسر أيضاً منه كل ما لحقته الواو والنون<sup>(٦)</sup>.

وأما مقتوى<sup>(٧)</sup> فلا تفارقه ياء النسب، فصار بمنزلة كرسى فلما جمعه حذفوا الياءين، وزادوا علامة الجمع، فبقيت الواو على حالها كما بقيت واو مذرّوين<sup>(٨)</sup> على حالها: مقتوون ومقتوين ولذلك شبهه بأشعري وأشعرين، وكان القياس مقتوون كمصطفون فغيراً من مقتوين، مفعليين: من القتر وهو الخدمة تصير الواو ياء ثم تعتل كمصطفون بالسكون والحذف للساكنين، ويسوغ أن تقول: جاؤا به على الأصل أجروا المعتل فيه منجى الصحيح كما قالوا: مقاتوة<sup>(٩)</sup>، فصححوا الواو بغير علة كما حكى المبرد.

قال أبو عثمان<sup>(١٠)</sup> : ولم أسمع مثل مقاتوة إلا حرفاً واحداً أخبرني أبو عبيدة أنه سمعهم يقولون: سواسية: يريدون سواسية ومعناها سواء. وهذان الوجهان هما اللذان ذكر سيّويه.

(١) - (٨) الكتاب (٤١٠/٣) .

(٩) انظر النكت (٩١٤/٢) .

(١٠) المنصف (١٣٢/٢)، شرح الكافية (٦٨٥/٢) .

أبو زيد<sup>(١)</sup> : بعضهم يقول : مَقْتَوِينٌ في كل شيء أي : يجعل الإعراب في النون ولا يُثْنَى ولا يجمع .

والمذهبان اللذان ذَكَرَ في نَصَارَى<sup>(٢)</sup> هما للخليل : أحدهما أن يكون جمع نَصْرِيٍّ، وتَحْدِفُ الياء الزائدة كما ذَكَرَ، والثاني أن يكون جمع نَصْرَانٍ من حيث اسْتَعْمِلَ ولا يُحْدَفُ منه شيء، واختار سيبويه / أن يكون جمع نَصْرَانٍ لأنه مستعمل، ونَصْرِيٌّ غير مستعمل ولعدم الحذف، وقول أبي الأَخْزَرِ الحِمَّاني<sup>(٣)</sup> :  
فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا

كما سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لم تَحْنَفِ  
شاهده فيه : استعمالُ نَصْرَانَةٍ مؤنث نَصْرَانٍ . وقد تقدم البيتُ عنده،  
ويؤنسُ بنَصْرِيٍّ ما أنشده (ح)<sup>(٤)</sup> :

لما رأيتُ نَبْطاً أَنْصَارَا      شَمَرْتُ عَنْ مَنْكِبِي الْإِرَارَا  
كنتُ لها من النصارى جَارَا  
أي : مُجِيرَاً .

(١) النوادر (ص ٥٠٢) .

(٢) الكتاب (٤١١/٣) .

(٣) سبق الكلام عليه (ص ٢٨٢) .

وانظر أيضاً الكتاب (٤١١/٣) .

(٤) المعاني (٤٤/١) .



### باب ثنية الأسماء المبهمة<sup>(١)</sup>

الأسماء المبهمة شذت عن غيرها فبحولف بثنيتهما وتصغيرها للفرق بينهما وبين سواها، ومن قال : اللذون<sup>(٢)</sup> قال في النصب والجر : الذين، فأعرب بالواو والياء، وهي قليلة، والأكثر : الذين في كل حال، وهو اسم للجمع، ولا تضاف إلى الأسماء كما لا تضاف المضمرات لأنها لا تنكر كما لا تنكر.

---

(١)، (٢) الكتاب (٤١١/٣).

### باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم<sup>(١)</sup>

لما ردُّوا الأب<sup>(٢)</sup> والأخ وأخواتهما إلى الأصل في الإضافة بِرَدِّ اللام، وقد تقدم<sup>(٣)</sup> بيانه في باب مَجَارِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، تركَّوه في التسمية به على حدِّه مضافاً لأن الحروف فيها ليست بِإِعْرَابٍ وَأَجْرَوا التثنية على ذلك، وإن سُمِّيتَ بها مفرداتٍ تركَّتها على حالها كَيْدٍ وَدَمٍ، فَإِنْ شئتَ رَدَدْتَ كما رددتَ في الإضافة .

قال أبو اسحاق الزجاج : والقياس : أَبَانِ وَأَخَانِ، كَيْدَانِ وَفَمَانِ .  
قال الفارسيُّ : لم يَقْصِدْ أبو إسحاق الرَدَّ على سيبويه، وَإِنَّمَا أَعْلَمَ بوجه القياس فيه . وأبوان أولَى منه لأنه قد يُرْفَضُ الْأَقْيَسُ وَيَكْثُرُ اسْتِعْمَالُ غَيْرِهِ . قال : وإِنَّمَا كان أقيسَ لأن ماعداه مما يُشْتَى يأتي لفظُ التثنية على حَسَبِ مَفْرَدِهِ، فكان ينبغي أَنْ يكونَ كذلك . قال : وقد قيل : بِالْأَيِّينِ في تثنية أَب .

وَأَمَّا ذُو مَالٍ<sup>(٤)</sup> : فإذا سُمِّيتَ به غَيْرَتَهُ في الإفراد والإضافة، أما الإفراد فلأنه اسم على حرفين : أحدهما حرف علة ساكن فلا بُدَّ من التضعيف أو الرَدَّ إلى الأصل كما تَقَدَّمَ . وكلام العرب على الرد إلى الأصل، فنقول : هذا ذُوٌّ وكذلك تقول في الإضافة : هذا ذَوَاكَ، وليس له اسمٌ مفرد كقَمٍ وَأَخٍ، وليس في الكلام اسم متمكن على حرفين أحدهما حرف مد إلا هذا، ولا يقاس عليه، ولا يجوز أن تكون هذه الحروف بمنزلته لبقاء المتمكن على حرفٍ واحدٍ .

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٤١٢/٣) .

(٣) ليس في القطعة المتاحة .

ولما قالوا : ضربت فيّ، ولم يقولوا : فاي، استمروا على القياس في إتباع حركة الأول حركة الثاني، وحرف الإعراب في هذه الأسماء عين أو لام وقع طرفاً، فالحركة في جميع تابعة لحرف العلة، وما قبل ياء المتكلم مكسوراً أبداً، فأُتبعَتْ حركة ما قبلها ثم أُدغمَتْ فلزم فيّ في كل حال، وأصل حركة الفاء الفتحُ بدليل فازيد وفاق. وقوله<sup>(١)</sup> : "فإذا أفردته وجعلته اسماً لرجل". يريد أن قياس الإضافة قياس الأفراد، وقد بين، وفي هذا الباب نص بأن الحروف التي في أخيك وأخواته من أصل الكلمات<sup>(٢)</sup> لا علامات إعراب.

وأما لدى<sup>(٣)</sup> وعلى<sup>(٤)</sup> وإلى<sup>(٥)</sup> فتغيرت لأنها انتقلت إلى الأسماء، وقولهم<sup>(٦)</sup> : عَلاكَ وَلَدَاكَ : هي لغة يمانية، وهؤلاء يقولون : وما رُضِيَ في رُضَى، و<sup>(٧)</sup> : غير بآناة على وتبرة.

واعلم أن العرب لا تفعل بكِلْتَا مع المضمر ما فعلت بكِلَا في النصب والجر مع المضمر، لأن ألفها إما للتثنية في قول من قال : مررت بكِلْتَيِ المرأتين ورأيتُ كِلْتَيِ المرأتين وكِلْتَيْهِمَا وإما ألف تانيث في قول من تركها ألفاً على كل حال، فلا يتجه فيها ما اتجه في كِلَيْهِمَا في النصب والجر مع المضمر من حيث كانت ألفها لام الكلمة.

(١) - (٦) الكتاب (٤١٢/٣).

(٧) امرؤ القيس، ديوانه (ص ١٢٣)، وصدّره :

عارض زوّراء من نَشَمٍ

وقوله : غير بآناة : أراد غير باينة، ثم قلبه فصار - غير باينة - ثم قلب كسرة النون فتحة فانقلبت الياء ألفاً ؛ وهذا على لغة من يقول للبادية : باداه، وهي لغة فاشية في طيء وأما جعل القوس غير باينة عن الوتر، لأن الوتر يلصق بكبد القوس، فإذا وقع الوتر على كببد لقوس كان أشد على الرامي وأبعد لذهاب سهمه منه إذا كانت القوس باينة عن الوتر.

باب إضافة المنقوص<sup>(١)</sup>

سَمِيَ<sup>٢</sup> المَقْصُورَ في الترجمة منقوصاً، لأنه إِنَّمَا تَكَلَّمْ على مَا في آخِرِهِ أَلِفٌ،  
والنَّاسُ<sup>(٢)</sup> من العَرَبِ هذيلٌ .

وقوله : "فَكَانَهُمْ تَكَلَّمُوا بِوَاحِدٍ" . يقول : لَمَّا كَانَتِ الأَلِفُ والياءُ خَفِيتَيْنِ،

وكان النطقُ / بهما كالنطقِ بالواحدِ منهما، فَإِذَا قَلَّبُوا وَأَدْغَمُوا قَوَى اليَّانُ بالإدغامِ .  
وهو حسنٌ لأنها أَتَيْنِ من الألفِ لكونها من الفم، وتدخلها الحركةُ، وطِئِي تقولُ :  
أَفْعُو في الوقفِ والوصلِ .

أبو علي : سمعت أبا اسحاق يُنَكِّرُ أَفْعِي<sup>(٣)</sup> في الوصل بالياء، قال : لأنه  
رُجُوعٌ إلى ما فَرَّوا منه، وذلك أَنَّهُمْ قَلَّبُوهَا في الوصل إلى الألف فراراً من الياء، وليس  
يُعْتَدُّ بقلبها في الوقف كما اعتدَّ به في الوصل، لأن الوقفَ غيرُ لازمٍ، كما لزِمَ الوصلُ،  
ولذلك لم يجعلوا الأصل في تاء التانيث أن تكون هاءً، وفي التنوين أن يكون ألفاً، ولا  
التضعيفَ في الوصل كما فعلوه في الوقف .

قال : قلت له : الوصلُ والوقفُ يتعاقبان على الكلمة  
فَلِمَ صارَ الوصلُ بالاعتدادِ أَوْلَى من الوقف ؟ قال : لأن وضعَ  
الكلامِ للفائدة، والفائدة لا تَحْصُلُ إِلَّا بالترتيب، ولا تكون إلا في

(١) الكتاب (٤١٣/٣)، وانظر السيرافي (١٨٨/٤) .

(٢) سيبويه : "ونس من العرب يقولون : بشرىً وهديً، لأن الألف خفية والياء خفية،  
فكانهم تكلموا بواحدة .

ومثل أبو سعيد السيرافي لذلك بقول أبي ذؤيب الهذلي من عينته المشهورة في رثاء  
أبنائه . (٤١٤/٣) .

سبقوا هوًى وأعنعقوا هواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع  
(٣) سيبويه : بعض العرب يقول : أفعى لخفاء الألف في الوقف فإذا وصل لم يفعل . ومنهم  
من يقول : أفعي في الوقف والوصل فيجعلها ياء ثابتة . (٤١٤/٣) .

الوصل، ألا ترى أن ثلاثه أربعة لما لم تكن مركبة يُنبت على الوقف، ولو ركبت لزال الوقف، فالوصل فهو اللازم، لأنه إما ملفوظ به أو مقدّر في حال الوقف.

قلت : وهذه جعجعة ولا طحن، فياليت شعري متى كانت الياء في أفعى ونظائرها عند هؤلاء ألفاً ثم ردوها ياءً، أفى النوم أم في اليقظة ؟ وهم لم ينطقوا بها في الوصل والوقف إلا بالياء ولم يقلبوها قط، وإنما تركوها في الوصل على أصلها بعد زوال حركتها، ولم يغيروها لأجل خفاء الألف، فلم يردوها شيئاً وقد كانوا قلبوه، وإنما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس، فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض . وما ذكره لا معنى له !

والباب (١) الذي بعده يين، والعلة التي ذكر فيه أنه سيئنها قريبة، وذلك أن الياء إذا كانت طرفاً وقبلها من جنسها استثقلت الحركة عليها فحذفت، فبقيت الياء ساكنة ثم حذفت لالتقاء الساكنين، إن كان هناك تنوين، فإذا جمعت حذفت الياء للساكنين، الياء التي حذفت حركتها وواو الجمع أو يائه كما حذفت في المفرد، وضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء، وكذلك إن كان قبلها ألف نحو مصطفى، حذفت الألف كما حذفت الياء من قاضين، ولأن الألف لا تتحرك .

(١) باب إضافة كل اسم آخره ياء تلى حرفاً مكسوراً . الكتاب (٤١٤/٣) وفيه قوله : واعلم أن كل اسم آخره ياء تلى حرفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب للجمع، حذفت منه الياء التي هي آخره ولا تحركها لعل ... وقد أبان عنها الشارح هنا وتفسيره لها جيد كما ترى .

باب التصغير<sup>(١)</sup>

إنما أراد بهذه الأمثلة الثلاثة الوزن لا المثال والبناء، ألا ترى أنه يكون على مثال أفعل وفُعِلَ وعلى فُعِّلَ وعلى مُفْعِلَ وعلى فُوِعِلَ، وعلى فُعِّلَ، وأما أُصْنِمَ<sup>(٢)</sup> ودُوَيْبَةُ ففِي حُكْمِ أَفْعِلَ . وكذلك حُيِّلَ في حُكْمِ فُعِّلَ، والألف لا يُعْتَدُّ بها . أو فُعِّلَ في الوزن، وغيّرت الحركة فثَبَّتَتِ الألف، وكذلك أَفْعَالُ في تقدير أَفْعِلَ لكنه جاء بالألف، وكذلك عُثِمَانُ بزنة فُعِّلَ، ولا يُعْتَدُّ بالألف والنون، أو كَذُنَيْسٍ وزُعَيْفِرَانِ كَفُعِّلَ أيضاً، ولم يُعْتَدُّ بالألف والنون، كما أنه لا اعتداد بالهاء في التصغير.

قال أبو علي : وهذا عُذْرٌ لسكوته عنها وقد بَيَّنَّها في الأبواب، وكلُّ راجعٍ إلى الأوزان التي ذَكَرَ، وإن اختلفتِ الحركات، وزِيدَتِ الحروفُ في الأواخر، وبقيت على حالها في المكسّر، وقد بَيَّنَّ جميع أنواعها في أبوابها .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "إذا كان ألفاً أو واواً أو ياءً" . يريد زوائد . فإن كانت أصولاً جَرَتْ مَجْرَى الْأَصْلِيِّ نحو مُخْتَارٍ، تقول فيه : مُخَيَّرٌ . ولا تقول : مُخَيَّرٌ، لأن التاء زائدة، والألف منقلبة عن ياء . وسيبَّيْن ذلك في أبوابه .

والكَرْدُوسُ<sup>(٤)</sup> : فقرة من فقار الكاهل وهو أيضاً كلُّ عظمٍ كثير اللحم . وهو أيضاً الخيلُ العظيمةُ يقال : كَرْدَسَ خَيْلَهُ .

الْحَمَصِيصُ<sup>(٥)</sup> : نَبَتٌ فِيهِ حَمَصٌ واحدته حَمَصِيصة . ونصُّه في آخر الباب في بنات الأربعة والخمسة أنها تأتي في التصغير

(١) الكتاب (٤١٥/٣) .

(٢) الكتاب (٤١٨/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) . الكتاب (٤١٦/٣) .

على طريقة التكسير، ألا تراه يقول في الخمسة<sup>(١)</sup> : "ويكون خامسُه ياءً قبلها حرفٌ مكسورٌ". فهذا قياسُ البابِ في كل ما كان في الاسم، إلا أن تترك آخره على حدّه في المكسّر مخافة اللبسِ فإنّه ممّا استخفّوه / من كلامهم، كألِفِ أفعال ١٣٩ حين قالوا : أفعَال وكألِفِ التانيث<sup>(٢)</sup> مقصورةً وممدودةً، والألف والنون ونحو ذلك، وإنما فتحوا في الجمع وجاءوا بالألف لثقله، وضمّوا في التحقير وجاءوا بالياء لخفته، ولا يُعتَبَرُ التحقيرُ بالجمع إلا في نبات الأربعة والخمسة لا غير، وأمّا الثلاثة فلا سبيل إليه لأنه مختلفٌ .

---

(١) الكتاب (٤١٦/٣) .

(٢) في الأصل : التثنية .

### باب تصغير ما كان على خمسة أحرف<sup>(١)</sup>

لا تُكسَّرُ العربُ الخماسيُّ إلا على استكرَاهٍ للحذفِ مِنْهُ، وكذلك تحقيرُهُ إلا أنَّ التحقيرَ أكثرُ، ولا بدُّ من حذفِ الحرفِ الآخرِ فيه، ليرجعَ إلى مثالِ فُعِيلِ .  
فإن كان الحرفُ الذي قبلَ الآخرِ من حروفِ الزيادةِ أو يُشَبِّهُهَا جُذْفَهُ بعضُ العربِ وألغى الآخرَ نحو : خَدَرْتُ، قالوا : خُدِّرِ، فحذفوا النونَ، وقالوا في صَهْصَلَقٍ : صُهَيْصَقٍ . فحذفوا اللامَ لأنه من حروفِ الزيادةِ وقالوا : فُرِيزَقٌ، فحذفوا الدالَ لأنها تُشَبِّهُ التاءَ، وهي من حروفِ الزيادةِ .

والقَبَعَثَرِيُّ<sup>(٢)</sup> : الضخْمُ الشدیدُ مِنَ الإِبِلِ والصَهْصَلَقِ<sup>(٣)</sup> : المَصَوْتُ، والشَمَرْدَلُ<sup>(٤)</sup> : القَوِيُّ السَّریعُ، والجَحْمَرِشُ<sup>(٥)</sup> : العَجُوزُ السَّمِجَةُ، وهي أيضاً الأَرْنَبُ المُرْضِيعُ .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "مِنْ وادٍ واحدٍ" . يريد أن التكسيرَ أرسخُ قَدَمًا، ويُشِيرُ بقولِ يُونُسَ<sup>(٧)</sup> إلى تركِ الحذفِ في التصغيرِ من الخماسيِّ، ووقعَ هنا سَفِيرِجَلُ<sup>(٨)</sup> بكسر الجيمِ وسكونِها، وكذلك جميعُ الأمثلةِ التي مثلُ بها، ويدلُّ قولُ الخليلِ على أنَّها بالكسْرِ لقوله<sup>(٩)</sup> : لَقُلْتُ سَفِيرِجَلٌ، بالسكونِ لأنه مثله بِدُنَيْنِيرِ<sup>(١٠)</sup> .

وقوله<sup>(١١)</sup> : "لو كنتُ محقراً هذه الأشياءُ لا أحذفُ شيئاً"، أي : لو حقَّرتُها ولم أحذفُ منها شيئاً لَقُلْتُ كذا، فالجملةُ التي هي لا أحذفُ منها شيئاً في موضعِ الحالِ . أي لو فعلتُ كذا غيرَ حاذفٍ .

وأشارَ ببعضِ النحويِّينَ إلى يُونُسَ<sup>(١٢)</sup> ومن قالَ بقوله .

(١) - (٦) الكتاب (٤١٧/٣) .

(٣) - (١٢) الكتاب (٤١٨/٣) .



وقوله في باب تصغير المضاعف<sup>(١)</sup> : "وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة" . هو كما ذكر إذا كانت الواو والياء غير متحركتين في الأصل، لأنهما حينئذ أشبهتا الألف في المد .

وبالباب بعده بين<sup>(٢)</sup>، والألف<sup>(٣)</sup> الميثة : هي الساكنة، والألف الحية : هي الهمزة، واتسع بتسميتها ألفاً من حيث كانت منقلبة عن ألف التانيث، ومن سمي بعلقي<sup>(٤)</sup> وأرطى<sup>(٥)</sup> وشبهها في حال الإلحاق لم يصرف في المذكر، فإذا صغر صرف لزوال مثال التانيث .

(١) الكتاب (٤١٨/٣) .

(٢) تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتانيث . (٤١٨/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٤١٩/٣) .

الزوائد : وسألت الخليل - رحمه الله - فقلت : سُلِّمَ أَيْتَهُمَا الزائدة ؟ فقال : الأولى لأن الواو والياء والألف يقعن ثَوَانِي فِي فَاعِلٍ وَفِعَلٍ وَفَوَعَلٍ . وقال في فَعَلٍ<sup>(١)</sup> وَفَعَلٍ : الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثَوَالِثَ نَحْوِ جَدُولٍ وَعَثِيرٍ وَشَمَالٍ، وكذلك عَدَبَسٌ، جعل الأولى كواوِ فَدَوَكَسٍ، وكذلك قَفَعَدُ جَعَلَ الأولى كواوِ كَنَهَوْرٍ .

وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر .

يقول : واو عَثُولُ ألحقت الثلاثة بالأربعة، والباء في قِرْشَبٍ<sup>(٢)</sup> ألحقت الأربعة بالخمسة، فإذا صَغُرَتِ الاسم حكمت له بحكم نظيره من الأربعة الملحق لا حكم الثلاثة .

وقوله<sup>(٣)</sup> : " وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين " . لأنهما لم يَزَادَا معا في النية، لأنها لبناء درهم .

وقول الطِّرِمَاحِ<sup>(٤)</sup> :

خَصَمْتُ أَيْرًا عَلَى الْخُصُومِ أَلْبَدُ

شاهده فيه : أَنَّ أَلْبَدَ بمنزلة أَلَدَّ أي : شديد الخصومة .

يَصِفُ جِرْبَاءً شَبَّهَ بِالْخَصَمِ فِي تَحْرِيكِ يَدِيهِ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهِ الشَّمْسِ، وصدرة :

يُضْحِي عَلَى جِذْمِ الْجُدُولِ كَأَنَّهُ

وإنما أَدْعَمَ أَلْبَدُ فِي التَّصْغِيرِ، وَهُوَ فِي التَّكْسِيرِ مُلْحَقٌ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ بِحَذْفِ النُّونِ مِنْ مِثَالِ الْمُلْحَقِ، وَلَكِنْ لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي أَلْبَدِ : إِنَّ النُّونَ أُلْحِقَتْ بِنَاءِ الْأَرْبَعَةِ ثُمَّ دَخَلَتْ الْهَمْزَةُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَلْحَقِ الْأَرْبَعَةُ زِيَادَةً مِنْ أَوَّلِهَا، وَكَذَلِكَ أَلْيَبُ<sup>(٥)</sup> لَا تَصْرِفُهُ اسْمُ

(١) فِي الْأَصْلِ : فَعَلٌ وَالثَّبِيتُ مِنَ الْكِتَابِ .

(٢) ، (٣) الْكِتَابِ (٤٣٠/٣) .

(٤) دِيَوَانُهُ (ص ١٤١)، الْكِتَابِ (٤٣٠/٣)، السِّيَرَاتِي (١٩٧/٤)، النُّكْتُ (٩٢٨/٢)، ابْنُ

يَعِيشَ (١٢١/٦)، اللِّسَانُ (لَدَد) .

(٥) الْكِتَابِ (٤٣١/٣) .

لم يُهَمْزُ وظهرت الياء نحو دِرْحَايَةٍ<sup>(١)</sup> هي بمنزلة ما فيه الياء من نفس الكلمة نحو: سَقَايَةٍ كما ذَكَرْتُ، وَأَمَّا غَوْغَاءٌ<sup>(٢)</sup> فيحوز أن تكون الهمزة للتأنيث في قول مَنْ لم يصرف، ويكون / من بابِ الْفَيْفِ<sup>(٣)</sup> من مُضَاعَفِ الْفَاءِ وَحَدَّهَا، وهو قليل، ولا ينبغي أن تكون الهمزة للإلحاق فيه فيمن نَوَّنَ لأنه قد ذكر في لحاق الألف بنات الأربعة<sup>(٤)</sup>: أَنْ الْقَلْقَالَ وَالزَّلْزَالَ لم يُلْحَقْ بهما شيء من بنات الثلاثة، فغَوْغَاءٌ<sup>(٥)</sup> عنده رُبَاعِيٌّ مُضَاعَفٌ كَالزَّلْزَالَ وكذلك دَيْدَاءٌ لقولهم: دَيْدَاءٌ، وَزَيْزَاءٌ مثلهما، وقالوا: زَيْزَاءٌ وَمَنْ لم يُنَوِّنْ زَيْزَاءٌ جعل الهمزة للتأنيث، وكذلك ماورد من هذا وقد يُلْحَقُ بالرُبَاعِيِّ، وشاهدُ الإلحاق قولهم: نَاقَةٌ بِهَا خَزْعَالٌ، حكاه الكوفيون، وهو صحيح فيحوز أن تكون الهمزة في غَوْغَاءٍ وَأَخَوَاتِهِ للإلحاق به .

وقوله<sup>(٦)</sup>: "واعلم أن كل شيءٍ آخَرُهُ أَلْفٌ ونون زائدتان" . يريد أن كل ما كان آخره ألف ونون وكسّر على مثال: مفاعيل فإن أَلْفَهُ تنقلب في التصغير نحو: سِرْحَانٌ<sup>(٧)</sup> تقول فيه: سُرَيْحِينَ فإن كُسِّرَ عليه ولم تظهر نُونُهُ كظِرْبَانٍ وَظَرَابِيٍّ، وَنَصْرَانٍ وَنَصْرَانِيٍّ وَنَصَارَى في الشعر، وَنَدْمَانٍ وَنَدْمَانِيٍّ فتثبت الألف والنون في التصغير، وكَأَنَّ ظَرَابِيٍّ<sup>(٨)</sup> هو جمع ظِرْبَاءٍ وهي لغة فيه، وَنَدْمَانٌ جَرَى في الكلام مجرى نصران فكُسِّرَ عليه، فجرى التصغير على ذلك، فهذه الألف والنون نظيرتا أَلْفِيِ التَّأْنِيثِ .

(١)، (٢) الكتاب (٤٢١/٣) .

(٣) انظر الكتاب (٣٩٤/٤) .

(٤) الكتاب (٢٩٥/٤) .

(٥)، (٦) الكتاب (٤٢١/٣) .

(٧) ابن السكيت: قال الفراء: وليس في الكلام فَعْلَالٌ مفتوح إذا لم يكن من ذوات

التضعيف إلا حرف واحد يقال: ناقة بها خزعال أي: ضلع .

إصلاح المنطق (ص ٢٢١)، وانظر شرح الرضى على الشافية (٢٠/١، ٢١) .

(٨) في الأصل: ظربان . وفي اللسان وقد ذكر الظَّربِيَّ: .. وربما مد وجمع على ظرابي، مثل

حرباء وحرايبي، كأنه جمع ظرباء .

قال الفارسي<sup>(١)</sup> : "وهذا الجمع أيضاً مما يُشَبَّه الألف والنون بِالْفِي التَّائِيثِ، ولو كُسِرَ ظَرَبَانِ مَحَلِّي ظَرَائِينَ لصغر على ظَرَّيْنِ".

كراع<sup>(٢)</sup> : في الظاء من الألف : الظَّرباء دابة تشبه القرد والعامة تدعوه النَّمْسُ، وذكر مثل ذلك في الظاء من النون فقال : الظَّربان وذكر مثل ذلك .  
وقوله<sup>(٣)</sup> : "لو جاء شيء منه مثل ظَرَبَاءَ كانت الهمزة للتأنيث" . حكاها كِرَاعٌ كما قَدَّمنا .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "لأنَّ هذا البناء لا يكون من باب عِلْبَاءٍ وَجِرْبَاءٍ" . يريد أن فَعِلَالاً [لا]<sup>(٥)</sup> يكون ملحقاً لأنه ليس في الكلام فَعِلَالٌ فيلحق به .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "وإذا جاء شيءٌ على عِدَّةِ حروف سرحان" . هذا قياس جيد، وعليه حمل الخليل<sup>(٧)</sup> رُمَانَ حيث منعه من الصرف حين لم يعلم له اشتقاقاً فحمله على الأكثر .

وقوله<sup>(٨)</sup> : "ولو سَمَّيْتَ رجلاً بِسِرْحَانَ" إلى آخر الباب . يريد - رحمه الله - أن التسمية لا تُخْرِجُهَا عن أَصْلِهَا في التحقير، كما أخرجَتْهَا عن الصَّرْفِ، لكون الألف والنون زائديتين، وألف التَّائِيثِ، وألف الإلحاق [و]<sup>(٩)</sup> في سِرْبَالٍ، فهي وإن كانت لا تنصرف تحقر على الأصل ولا يراعى الشبه بهمزة التَّائِيثِ وأَلْفِهِ رابعةً.

(١) انظر التعليقة .

(٢) المجرد فصل ظر . نسخة دار الكتب .

(٣) ، (٤) الكتاب (٤٢٢/٣) .

(٧) شيبويه : وسألته عن رمان فقال : لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف

(٢١٨/٣) .

(٦) ، (٨) الكتاب (٤٢٣/٣) .

(٥) ، (٩) زيادة يستقيم بها السياق .

### باب تحقير ما كان على أربعة أحرف<sup>(١)</sup>

الألفان في هذا الباب كهاء التانيث حين لم يُكسّر عليهما كما لا يُكسّر عليها فلهما حُكمان، حكم في الثلاثة، وحكم فيما عداها، ولا يُلتفت إلى حَمَرَاءَ لأنها كَصَحْرَاءَ إلا أنه فُوقَ فيها بين الاسم والصفة .

والألف والنون تنقسم قسمين : قسم يُعارض به ألف التانيث فلا تدخل عليه الهاء، فهذا يجري مجراها لهذا، وقد يُضَارِعَانِ به لانقلابه في التكسير، وقسم لا يُضَارِعُ به ألفا التانيث بل يجري مجرى ألف التثنية ونونها فلا يُكسّر عليه ولا يُقَلَّبُ، وربما جُمِعَ به جَمْعُ السَّلَامَةِ كَسَعْدَانَاتٍ ومرجانضاتٍ وأقحواناتٍ، ومنه عقربان وعقارب .

العُنْصَلَاءُ<sup>(٢)</sup> : نبت شبه البصل، وقَرَمَلَاءُ<sup>(٣)</sup> : موضع .

قد ذكر<sup>(٤)</sup> في الزيادتين اللتين تكون فيهما بالخيار مُضَارَعَةً علامة التثنية والجمع للهاء .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "فكأنك حَقَرْتَ عُنْظَوَانَ وَأَقْحُونَ" . هذا نصٌ بإجراء ما فيه الهاء من ذلك مُجَرِّى ما لا هاء فيه .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "فكأنك حَقَرْتَ عُنْظَوَةً" . يريد أنك تُحَقِّرُ ما قَبْلَ الزيادتين فتُجَرِّبُهَا في ذلك مُجَرِّى أَلْفِي التانيث إذ جرتا مجرى الهاء والألف والنون في عُنْظَوَانَةٍ وما شاكلها لا يضارِعَانِ أَلْفِي التانيث لدخول الهاء عليهما، لكن الزيادة إذا لم يُكسّر عليها لم تُصَغَّرْ، فهذا أصلُ هذا .

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٤٢٣/٣) .

(٤) الكتاب (٤٤٢/٣) .

(٥) ، (٦) الكتاب (٤٢٤/٣) .

أبو العباس<sup>(١)</sup> : وإذا حقرت عنظواء وأقحواء فكأنك حقرت عنظوة وأقحوة .

قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : عَنْظَوَانَةٌ مثل عَنْظَوَاءَ لِأَنَّ الهمزة متحركة كما أَنَّ الهاء / ١٤١

متحركة، وَيُثْبِتَانِ فِي التَّصْغِيرِ جَمِيعاً لِتَحْرُكِهِمَا قَالَ : وَأَمَّا مَا فِي نَسْخَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ إِذَا  
 حَقَّرْتَ عَنْظَوَاءَ فَكَأَنَّكَ قَدْ حَقَّرْتَ عَنْظَوَاءَ فَكَأَنَّكَ قَدْ حَقَّرْتَ عَنْظَوَةً فَتَشْبِيهِ صَحِيحٌ،  
 لِأَنَّ الهمزة تُثَبَّتُ بِمَحْرُكَتِهَا كَمَا تُثَبَّتُ الْهَاءُ بِمَحْرُكَتِهَا وَلِهَذَا مَثَلُهُ بِعَنْظَوَةٍ .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَعَاظٍ" . يَقُولُ : تَغْيِيرُ التَّكْسِيرِ أَشَدُّ مِنْ تَغْيِيرِ  
 التَّصْغِيرِ وَالْبَابُ الثَّانِي بَيْنَ<sup>(٤)</sup> ، وَلِهَذَا الْبَابُ مَزِيَّةٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَوَّلُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ  
 يَشْتَرَطْ قِيَاساً عَلَى الْجَمْعِ كَمَا صَغُرَ جَمْعُهُ قِيَاساً عَلَيْهِ فِي بَابِ مَا كُسِّرَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ  
 الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْكَلَامِ<sup>(٥)</sup> .

(١) ، (٢) التعليقة ونصه : كما أَنَّ النون متحركة عوض الهاء كما جاء في الشرح .

(٣) الكتاب (٤٢٥/٣) .

(٤) باب ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرتة للجمع على القياس (٤٢٥/٣) .

(٥) انظر الكتاب (٤٩٣/٣) .

### باب ما يحذف في التحقير<sup>(١)</sup>

لا يُحذف أصل في التصغير ما كان من الإسم زائداً للإلحاق أو لغيره، ولا يُحذف حرف الإلحاق ما دام في الإسم زائد لغير الإلحاق إلا أن يكون الزائد ميم الفاعل والمفعول فإنها قد تقدّم في البقاء على حرف الإلحاق، فإن كان في الإسم زيادتان مستويتان في المعنى حذفت أيهما شئت، وإن زاد الإسم على مثال التصغير حذفتها معاً نحو : احرنجام تقول حُرَيْجِيم فتحذف الهمزة والنون، وإن كانت إحدى الزيادتين الميم التي في الفاعل والمفعول لم تحذفها وحذفت غيرها من الزوائد لزيادة معناها على غيرها، فإن كانت الزيادة رابعة وهي حرف لين تركتها وأبدلت منها الياء نحو : مُنَيِّصِير تصغير مَنْصُورٍ، وقُنَيِّدِيل ودُنَيِّيرٍ، وإن كان هذا الحرف الزائد غير رابع ومعه غيره من الزوائد فإن أدّى حذف غيره إلى أن يصير رابعاً حذفت غيره وأبقيته لأنك إن حذفته أدّى إلى حذف حرف آخر، وحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين والباب بين إلا اليسير منه .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "مُقَيِّدٌ خطأ" . يعني تشديد الدال لما ذكر، وهو قول يونس على قوله سُفَيْرِجُل وسَفَارِجُل وإذا حذفت من الكلمة شيئاً فإن شئت عوضت الياء من المحذوف وإن شئت لم تعوّض، ومُزْدَان<sup>(٣)</sup> مُفْتَعَلٌ من الزَيْن كَمُخْتَارٍ مُفْتَعَل<sup>(٤)</sup> من الحَيْرَة، فلا بد

(١) ، (٢) الكتاب (٤٢٦/٣) .

(٣) الكتاب (٤٢٧/٣) .

(٤) بالأصل واو زائدة .

من حذف التاء، وِرَدَّ الألف إلى أصلها، وهي عين الكلمة، وأدغمت ياء التصغير فيها، ولو كانت للإلحاق أو لغيره لم تحذف شيئاً وقلبتها ياءً لأنها في موضع العوض، فلا يعامل الأصلي إذا وقع رابعاً بالزائد معاملة الزائد، فيقلب، لأن ذلك في الزائد خاصة، وقد قالوا في حمارة: حُمَيْرَةٌ<sup>(١)</sup>، وفي جُبْنُهُ جُبَيْنَةٌ<sup>(٢)</sup>، لأن الحرف المدغم فيهما ليس له أصل في الحركة ولذلك كُسِّرَتْ بالادغام، وهو فعَالٌ في اللفظ والأصل، وليس بفعَالٍ إلا في النية. وإذا كانوا قد قالوا: أَصِيْمٌ ودَوَابٌ ومرَاضٌ في جمع مَرَضَةٍ وهي مُفْعَلَةٌ وهي الحليب المخلوط بالحامض فهذا أخرى. وقال بعضهم: إن جعلت حَمَاراً جمع حمارة بينه واحده الهاء صرفت لأنه ليس بفعَالٍ، وإن جعلته تكسيراً لم تصرف لأنه جمع مُتَنَاهٍ وهو فعَالٌ.

وقول<sup>(٣)</sup>: "كَأَنَّكَ حَقَرْتَ مُغَوِّدُنَا". لا يقطع هذا بما ذكره في لُغَزَى<sup>(٤)</sup> لأن ذلك في زيادتين وهذا في زيادةٍ وأصليٌّ، ولا بُدَّ أن تحذف الأولى بالحذف. وقوله<sup>(٥)</sup>: "وليساً من حروف الزادات". هذا الكلام هنا نصٌّ يُعْتَمَدُ عليه فيما هو الأولى بالحذف.

أبو العباس<sup>(٦)</sup>: القَطَوَطَى<sup>(٧)</sup> أصوات القطا، ومعنى قَطَطِ القَطَاةُ صَوَّتَتْ، والقَطُوطُ: مشى القطا وهو مُتَقَارِبُ الخطو.

وقوله<sup>(٨)</sup>: "والنواؤ إذا كانت في هذه الصفة لم تحذف". يريد النواؤ الزائدة، وخالفه المبرد<sup>(٩)</sup> في مُقْعَنَسِسٍ فقال:

(١) الكتاب (٤٢٧/٣).

(٢)، (٣) الكتاب (٤٢٨/٣).

(٤) الكتاب (٤٣٩/٣).

(٥)، (٧)، (٨) الكتاب (٤٢٩/٣).

(٦) السيرافي على سيبويه (١٩٧/٤).

(٩) المقتضب (٢٥١/٢) وحاشيتها، الانتصار (ص ٢٥٣ - ٢٥٥).



الصواب حذف الميم والنون وإبقاء السين فنقول قُعَيْسٌ وقُعَيْسِيْسٌ، لأنَّ السَيْنَ للإلحاقِ والميمَ ليسَتْهُنَّ للإلحاقِ، وحروفُ الإلحاقِ تَجْرِي مَجْرَى الْأَصُولِ قال<sup>(١)</sup> : وكما حذفت الميم والنون من مُحَرَّنَجِمٍ ينبغي أن تُحذفَ الميم والنون هنا وتبقى السين، وهذا فاسد لأن العرب لم تُحَرِّصْ صرف الإلحاقِ في مثل هذا في التكسيرِ ولا في / التصغيرِ مُجْرَى الْأَصْلِي، والميمُ التي للفاعلِ والمفعولِ مُقَدِّمَةٌ، لأنَّ المحافظةَ على ١٤٢ معنى الميمِ أَكْثَرُ من المحافظة على حذف ألف الإلحاقِ، وإنَّما لَزِمَ حذف ميم مُحَرَّنَجِمٍ لأنه لا سبيل إلى حذف الأصل وإبقاء الزائدِ، وحرف الإلحاقِ زائدٌ، فجرى في الحذف مجرى الزائدِ، وقُدِّمَتِ الميم التي جاءت للفاعل والمفعول عليها .

وقد ناقضَ أبو العباس<sup>(٢)</sup> هذا الأصل في عَثُولٍ، فحذف الواو وهي للإلحاقِ وأبقى اللام وليست للإلحاقِ وإنَّما هي تَضْعِيفَةٌ، ورد<sup>(٣)</sup> على سيبويه حذفه إحدى اللامين وإبقاء الواو، ثم حذف الحرف المضعفَ في مُقَدِّمٍ وأبقى الميم، وقال<sup>(٤)</sup> : الميمُ أولى بالبقاء فرأى في مُقَعَّنَسِيْسٍ أن إبقاء الحرف الذي للإلحاقِ أولى من الميمِ، ورأى في عَثُولٍ أن حرف الإلحاقِ أولى بالبقاء من الحرفِ المكرَّرِ ثم رأى أن الميمِ أولى بالبقاء من الحرفِ المكرَّرِ في تصغير مُقَدِّمٍ، وإن كان يزعم أنه يحذفُ المُلْحَقَ ويُبْقِي المكرَّرَ فقد صار المُكْرَّرُ أَوْلَى بالبقاء، وصارت الواو أولى بالبقاء عنده من المكرَّرِ، وكذلك هي عند العربِ، وليس في الدنيا عَرَبِيٌّ يقول : قَعَّاسِيْسُ، وَلَا عَثَالِلُ، فلا يقال : عَثِيلِلُ

(١) المقتضب (٢/٢٥١، ٢٥٢) .

(٢) ، (٣) ، (٤) المقتضب (٢/٢٤٥)، الانتصار (ص ٢٥٣ - ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠)، السيرافي

(٤/١٩٧)، وانظر الكتاب (٣/٤٢٩ - ٤٣٠) .

ولا قُعَيْسِ، وكلّهم يقول مُقَيْلِمٌ<sup>(١)</sup> بالعِوضِ وغيره، وكذلك يقولون<sup>(٢)</sup> : مُقَيْعِسُ ومُقَيْعِيسُ، وعُثِيلٌ وعُثِيلٌ، ويحذفون الحرف المكرّر للإلحاق كان أو لغيره، ويثبت الميم كما ذكر سيوريه في كلام المبرد بعيد من الصواب لتناقضه وفساده، وخلاف كلام العرب.

واعلم أنّ الميم أولى من الملحق بالبقاء لأنّ فيها معنى ليس في الملحق، والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بملحق لأنه جرى مجرى الأصل وإن كان زائداً، والمضاعف زائد أيضاً لكنّه لم يجرِ مجرى الأصل، وقد يُحذف الأصل إذا كان زائداً على مثال التصغير والجمع نحو سَفَرَجَلٍ .

وأما عَطَوْدٌ<sup>(٣)</sup> فبمنزلة فَدَوَكْسٍ<sup>(٤)</sup> . الواو المتحرّكة الثانية أُلْحِقَتِ الثلاثة بالأربعة ثم ضُعِفَتْ فُلِحِقَ بالخمسة بِنَصِّهِ<sup>(٥)</sup>، فكما حُذِفَ في التّكسِيرِ والتصغيرِ الواو من فَدَوَكْسٍ حذفت التي بإزائها في عَطَوْدٍ وهي المُلْحَقَةُ بالخمسة، فصارت الواو التي كانت رابعةً ثالثةً فلزم عَطِيْدٌ وعُطِيْدٌ بالعِوضِ وليست كَوَاوٍ كَنَهْوٍ وَوَاوٍ مُسْرُوِلٍ لأنها رابعةٌ فيها .

فإن قيل : ولم حَذَفَتِ الأولى واللفظ قبل الحذف يَصِحُّ تحقيره من غير حذفٍ كما ذهب إليه المبرد حيث لم يحذف شيئاً وأدغم ياء التصغير في الأولى وقلب الثانية ياء فقال : عَطِيْدٌ .

فالجواب : أنّ هذه الزوائد فيما زاد على الأربعة إذا وقعت قبل حرف العِلَّةِ وهو أصلٌ أو للإلحاق نحو مختارٍ

(١) الكتاب (٤٢٦/٣) .

(٢) الكتاب (٤٣٠/٣) .

(٣) الكتاب (٤٢٩/٣، ٤٣٣)، وكان المبرد يصغرها : عطيد والواو الثانية لما كانت زائدة فهي عنده بمنزلة مسرول .

وانظر أيضاً النكت (٩٢٢/٢)، شرح الشافية (٢٥٣/١) .

(٤) الكتاب (٤٤٧/٣) .

(٥) الكتاب (٤٢٩/٣ - ٤٣٠) .

وَمُنْقَادٍ وَمُزْدَانٍ، فَلَا بَدْءَ مِنْ حَذْفِ الرَّائِدِ وَإِدْغَامِ بَاءِ التَّصْغِيرِ فِي حَرْفِ الْعِلَّةِ، فَتَقُولُ :  
 مُخَيَّرٌ وَمُقَيَّدٌ وَمُزَيَّنٌ، وَلَوْ أَبْقَيْتَ مَا حَذَفْتَ لَأَمَكْنَ فِيهَا التَّصْغِيرَ فَكُنْتَ تَقُولُ : مُخَيَّرٌ  
 وَمُنَيَّقِدٌ وَمُزَيِّدِينَ، فَكَذَلِكَ عَطَوْدٌ لَمَّا كَانَتْ الْوَائِ مِلْحَقَةً صَارَتْ كَالْأَلْفِ لَا كَحَرْفِ  
 الْمَدِّ وَاللَّيْنِ الَّذِي لَمْ يَأْتِ لِلإِلْحَاقِ، فَوَجِبَ حَذْفُ مَا قَبْلَهُ كَمُخْتَارٍ وَشَبِيهِهِ. فَأُدْغِمْتُ يَاءُ  
 التَّصْغِيرِ فِي الْوَائِ فَصَارَ عَطِيدًا، فَعَلَى هَذَا الْحُكْمِ جَرَى التَّكْسِيرُ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوَ مَخَايِرَ  
 وَمَقَايِدَ وَمَزَايِنَ وَعَطَاوِدَ وَجَمِيعِ مَا يُشَبِّهُهَا، وَكَذَلِكَ عَجَنَسٌ وَعَدَبَسٌ وَقَدَوَكَسٌ تُحذفُ  
 فِي التَّكْسِيرِ وَالتَّصْغِيرِ فَتَقُولُ : عَجَانِسُ وَعَدَابِسُ وَكُلُّهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ الْأَوَّلِيِّ مِنْ عَطَوْدٍ،  
 وَأَمَّا وَائِ مُسَرَّوْلٍ وَكَنْهَوْرٍ فَوَقَعَتْ رَابِعَةٌ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا مَا يُحذفُ فَقُلِبَتْ وَجَرَتْ  
 مَجْرَى الرَّائِدِ لَغَيْرِ الإِلْحَاقِ . فَقَوْلُ الْمِرْدِّ فَارَغٌ مِنَ التَّحْصِيلِ، وَرَدَّ الْمِرْدُّ أَيْضًا عَلَيْهِ فِي  
 عَثَوْلٍ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ<sup>(١)</sup>، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَالْعَفَنْجَجُ<sup>(٢)</sup> : الثَّقِيلُ الَّذِي لَا يَتَّحِرُ مِنْ مَكَانِهِ، وَهُوَ أَيْضًا الْأَخْرَقُ الْجَانِي  
 الْأَكُولُ، وَالنُّونُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ وَائِ قَدَوَكَسٍ، وَلَا يُحذفُ غَيْرُهَا .

وَأَمَّا تَصْغِيرُ مُنَوِّمٍ وَمُهَوِّمٍ فَالْحَذْفُ، وَالْعِوَضُ فِي قَوْلِ سَيَبَوِيهِ / وَالْقَلْبُ قَطُ  
 ١٤٣ فِي مَذْهَبِ الْمِرْدِّ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ، سَيَبَوِيهِ يَقُولُ : "مُنَوِّمٌ وَمَنْيَوِيْمٌ وَمُهَوِّمٌ وَمُهَيَوِيْمٌ،  
 وَالْمِرْدُّ<sup>(٣)</sup> يَقُولُ : مُنَيِّمٌ وَمُهَيِّمٌ لَا غَيْرَ، وَلَا يُحذفُ شَيْئًا وَحُكْمُهُ عِنْدَهُمْ حُكْمُ عَطَوْدٍ  
 وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لَمَّا ذَكَرْنَا .

وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> : "كَمَا ثَقُلْتُ بَاءَ عَدَبَسٍ" . وَذَكَرَ فِي بَابِ عِلْمِ مَوَاضِعِ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر ما سبق (ص ٤٨٦) .

(٢) الكتاب (٣/٤٣٠) .

(٣) انظر المقتضب (٢/٢٨٢، ٢٨٣) .

(٤) في الأصل "كما نقلت فاء عبلس" والثبت عن الكتاب (٣/٤٣٠) .

(٥) الكتاب (٤/٣٢٩) .

الزوائد : وسألت الخليل - رحمه الله - فقلت : سَلَّمَ أَيُّهُمَا الزائدة ؟ فقال : الأولى لأن الواو والياء والألف يقعن ثَوَانِي فِي فَاعِلٍ وَفِعْلٍ وَفَوْعَلٍ . وقال في فَعْلَلٍ<sup>(١)</sup> وَفَعَلٍ : الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثَوَالَتْ نَحْوَ جَدُولٍ وَعِشِيرٍ وَشَمَالٍ، وكذلك عَدَبَسٌ، جعل الأولى كواوٍ فَتَوَكَّسَ، وكذلك قَفَعَدُ جَعَلَ الأولى كواوٍ كَنَهَوْرٍ .

وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر .

يقول : واو عِشُولٍ ألحقت الثلاثة بالأربعة، والياء في قِرْشَبٍ<sup>(٢)</sup> ألحقت الأربعة بالخمسة، فإذا صغرت الاسم حكمت له بحكم نظيره من الأربعة الملحق لا حكم الثلاثة .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين" . لأنهما لم يزادا معا في النية، لأنها لبناء درهم .

وقول الطرماح<sup>(٤)</sup> :

خَصَمْتُ أَيْرً عَلَى الْخُصُومِ أَلْدَدُ

شاهده فيه : أَنَّ أَلْدَدَ بمنزلة أَلْدَّ أَي : شديد الخصومة .

يصرف حِرْبَاءُ شَبَّهه بالخصم في تحريك يديه عند استقباله الشمس،

وصدره :

يُضْحِي عَلَى جِذْمِ الْجُدُولِ كَأَنَّهُ

وإنما أَدْغَمَ أَلْدَدُ فِي التَّصْغِيرِ، وهو في التفسير ملحق لأنه قد خرج بحذف النون من مثال الملحق، ولكن لك أن تقول في أَلْدَدَ : إِنَّ النون ألحقت ببناء الأربعة ثم دخلت الهمزة من حيث لم يلحق الأربعة زيادة مبن أولها، وكذلك أَلْيَبُ<sup>(٥)</sup> لا تصرفه اسم

(١) في الأصل : فعلٌ والمثبت من الكتاب .

(٢)، (٣) الكتاب (٤٣٠/٣) .

(٤) ديوانه (ص ١٤١)، الكتاب (٤٣٠/٣)، السيرافي (١٩٧/٤)، النكت (٩٢٨/٢)، ابن

يعيش (١٢١/٦)، اللسان (لد) .

(٥) الكتاب (٤٣١/٣) .

رجل، ولا تقول في التصغير في الحالين : أَلْيَبُ فتدغم ولا تصرف ولا تنظر إلى الشاذ، وتشبيهه أَلْيَبَ بِحَيَوَةٍ<sup>(١)</sup> من حيث ظهرت الياء والباء على الشلوذ، فإذا صُغِرَ رُدُّ إلى الأصل فقل حَيَّةٌ وإن كان لا يمتنع حَيَوَةٌ، فَأَلْيَبُ كذلك وليست حَيَوَةٌ كَضَيُونٍ لَأَنَّ الواو لا ما أضعف منها عيناً .

وأبو الحسن يصرف أَلْيَبَ اسم رجلٍ ويقول : زال بالتصغير عن شَبِّه الفعل .

قال أبو العباس<sup>(٢)</sup> : أخطأ سيبويه في أَلْيَدٌ، والصواب أَلْيَدٌ لأنه صغره وهو يريد الملحق .

قال الفارسي : لا يقال أَلْيَدٌ كما قال أبو العباس، لأن الذي صار به غير مدغم هو النون وقد حُذفت في التصغير، ولا يجوز لك ألا تعتد بالتحقير، لأنه بناء على حذوه كما أنَّ التكسير كذلك، ألا ترى أنَّ استِضْرَابَ اسم رجلٍ ينصرف وتُضْيِرُ لا ينصرف وهو تصغيره .

وأما صرف أبي الحسن لأَلْيَبَ ففاسد، لأن الذي منع تصغير أفعل من الصرف كونه على بناء ما أَحْيِمَرُ زائداً، وأَيْطِرُ وَأَهْيَنِمُ وكذلك هذا . مثاله تصغير المَدْغَمِ في التَعَجُّبِ تصغير الفعل المضاعف . وتُدْغِمُ وتُبْقِي ياء التصغير على سكونها، لأنها لا أصل لها في الحركة كأَصَيِّمٍ ودَوَيَّةٍ وما أشبه ذلك .

وإِسْتَبْرَقَ<sup>(٣)</sup> عنده إِسْتَفْعَلَ قُطعت ألفه حين نُقل إلى الأسماء، وترك الألف أولاً لقَوَّتْها كما تركت ميمٌ مستفعل، وترك صرفه في التسمية بد ذلك على أنه منقولٌ من الفعل .

(١)، (٣) الكتاب (٤٣١/٣) .

(٢) السيرافي (١٩٧/٤)، النكت (٩٢٣/٢)، الشافية (٢٥٤/١) .

قال أبو العباس : هو أعجب شيء نقل إلى العربية على مثال الفعل، فإذا سُمِّيتَ به لم تصرفه لأماراتِ الفعل فيه، وهذا قول فاسد، لأنه لا يُدرى في العَجَمِيَّةِ فعل، والعَجَمِيُّ الذي لا ينصرف إلّا نقل علماء، وهذا جنسٌ في العربية، ولو جعل أعجمياً لم يُنظر فيه لشبه لفظ الفعل إلا أن يكون منقولاً علماً .

وقد ذكر الأرنذج<sup>(١)</sup> في الأعجمي، وذكر هنا حكم الأندد<sup>(٢)</sup> إذ زيد فيه الهمزة تارة، والياء أخرى، أعني أرندجاً ويرندجاً . ولم يذكر في أئنيّة الأسماء فعولاً وذكره صفة نحو سُبُوح، وذكره هنا اسماً، نحو ذُرُوح<sup>(٣)</sup>، وذُرُوحٌ لواحد الذراريح وهو ذُويبة مثل الزُّبُور ذات سَمِّ تلسع، ويقال له أيضاً : ذُرْخَرَحَة وذُرْيَحَة ولم يقولوا في جمع ذُرْخَرَح : ذَرَاخِرُ ولا ذَخَارِحُ / لأنهم لو فعلوا ذلك لبقى الأولى على مثال فعَالِعَ والثاني فَلَاعِلَ وليس لهما نظير، وإذا حذفوا الحاء الأولى فقالوا ذَرَارِحُ كان مثاله فعَاعِلٌ وهو بناء صحيح، فمتى أدى حذف أحد الحرفين إلى ما ليس في كلامهم كان حذف الحرف الذي إذا حذف بقي الاسم على مثال موجودٍ أوّلَى، ولم يُحذف الثاني، كما فعلوا في مَرَمَرِيس<sup>(٤)</sup>، حذفوا الميم الثانية فجاء الجمع على ماله مثال نحو مَرَارِيسَ كفعَالِيلَ، ولو حذفوا الراء فقالوا : مراميس<sup>(٥)</sup> لصار على مثال فعَافِلَ، ولا نظير له، والتصغير فيه على الجمع، يفعلون هذا مع الأولى والوصول إلى ذلك، فإن لم يصلوا إلى ذلك حذفوا وإن بقي الاسم على مثال ليس في الكلام، كما فعلوا في التصغير في فُتَيْقِير<sup>(٦)</sup> ونحوه

(١) الكتاب (٢٣٤/٣، ٤٣١) .

(٢)، (٤) الكتاب (٤٣١/٣) .

(٣) الكتاب (٤٣٢/٣) .

(٥) في الأصل مراسيس وهو خطأ

(٦) الكتاب (٤٣٤/٤) .

وفي أُنْتَقِي، وقد بين بعد ما لا نظير له .

والصَّنْمَحُ<sup>(١)</sup> : المجتمع في سنه القوي من ثلاثين إلى أربعين،  
والدَّمَكَمُ<sup>(٢)</sup> : الشديد، ولا يحذف من شيء من هذا الحرف المضاعف الأخير وتترك  
العين لأنه يصير إلى ما ليس في الكلام كما ذكرنا نحو فُعِيلِج، وهذا قول أبي الحسن،  
وهو فاسد لما ذكرنا، والجلْعَلَعَةُ<sup>(٣)</sup> : الخنفساء .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "ولو قلت مُرْمِيسٌ لصار كأنه من باب سُرْحُوبٍ"، يريد أنك  
لو حذفته لصار إلى ما ليس في الكلام، أو صار رباعياً، فعدلوا إلى حذف الميم، وتبين  
أنه من المَرَّاسَةِ وهي الشِدَّةُ، والمَرْمِيسُ : الأرض التي لا تنبت، وهو أيضاً الدَّاهِيَةُ وهو  
أيضاً الناقة الضخمة عن أبي علي .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "فكلُّ شيءٍ ضُوعِفَ الحرفانِ مِنْ أَوَّلِهِ" إلى قوله : "مُجَرَّى  
واحداً" . هذا الذي ذكر أصل هذا الباب وعقده، ولولا ذلك لم يكن، لأنها أصل في  
الثلاثية وما جاء من مثال القَرَقَلِ والقَرَقَرِ فهو أصل، وما جاء كالمرْمِيسِ والصَّنْمَحِ  
والعَثَوْتِ إذا فعل هذا بالأصلي كان أصلاً كقولك خُبْعِيلٌ ألا ترى أنه كبُلْعَيْسٍ<sup>(٦)</sup> في  
الخمسة فهذا حكم هذا، يريد الفاء والعين، أو العين واللام .

وقوله<sup>(٧)</sup> : "رابعه حرفٌ لينٌ" . يريد شِمْلَلاً وضَرَّاباً . وعمٌ بقوله<sup>(٨)</sup> :  
"مِمَّا عِدَّةُ حروفه خمسةٌ أحرفٌ" لأنه ذكر الأول والآخِرَ من حيث لم يُكرر وحده .  
وقوله<sup>(٩)</sup> : "فكذلك لا يحذف في التصغير" يريد تُسَكَّنُ الواو وتُصَيِّرُهَا لِلْمَدِّ أو تَحْدِفُ  
وتُعَوِّضُ .

(١) - (٤) الكتاب (٤/٤٣٢) .

(٥) ، (٧) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٣/٤٣٣) .

(٦) انظر الكتاب (٤/٣٠٣) .

باب ما يُحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة<sup>(١)</sup>

قوله<sup>(٢)</sup> : "أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ سِفْعَالٌ" . يقول : كُسِّرَ وَصُغِرَ على مثال ما في الكلام، ورُفِضَ ما ليس فيه، فحُذِفَت الزيادة التي أدَّت إلى ذلك، وتُرِكَت الأخرى، وقد يُحذف من الاسم ما يصير الاسم به على مثال ليس في الكلام، ولا يبالونه بذلك لأنه لا يخرج على مثال التصغير، وذلك نحو<sup>(٣)</sup> فُتَيْقِرٌ وَنُطْلِيْقٌ وما أشبه ذلك، ألا ترى أنه ليس في الكلام فِتْعَالٌ وَلَا نِفْعَالٌ فيصغر عليهما، ومن هنا ذهب المازنيُّ إلى حذف التاء في افتقر مع الهمزة والنون في انطلق مع الهمزة أيضاً فقال : فُتَيْقِرٌ وَنُطْلِيْقٌ، وبالعوض، فخالف العرب وقال ما لم يقله أحد، ودخل عليه ألا يجيز شيئاً من هذا النحو في الكلام، وهو أكثر من أن يحصى.

قال الفارسي : هذا الذي قالت العرب قد جاء على مثال التصغير على وزن فُعَيْلٍ أو فُعَيْعِلٍ أو فُعَيْعِلٍ فقولهم : فُتَيْقِرٌ وَنُطْلِيْقٌ على وزن فُعَيْعِلٍ . وتصحيح ما قالت العرب أن أبا عَثْمَانَ<sup>(٤)</sup> وغيره يجمعون على أن تصغير هَارٍ هُوَيْرٌ وَيَعْدُ اسم رجل يُعَيَّدُ وسنه : سُنْيَه<sup>(٥)</sup> . وليس في الكلام فُوَيْلٌ وَلَا يُعَيْل<sup>(٦)</sup> وَلَا فُعَيْنٌ، وقد جاء جميعها لأنها على أوزان أمثلة التصغير، فكذلك يكون ما تقدم، ولولا ذلك لا متنع كلام كثير من كلامهم من المقلوب المحذوف كَأَيْنُقٍ وليس في الكلام أَغْفُلٌ وكأشياء لأنها لَفْعَاءٌ عند سيويه، فإذا أمكن

(١) الكتاب (٤٣٣/٣) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٤٣٤/٣) .

(٤) انظر: النكت (٩٣٣/٢)، الانتصار (ص ٢٦٨)، الخصائص (٧١/٣، ٧٢)، شرح

المفصل (١٢١/٥)، شرح الشافية (٢٢٤/١) .

(٥) انظر تاج العروس و(ص ٥١٢، ٥٢٢) من التحقيق، وفي الأصل سنينه .

(٦) في الأصل : (يفيل) وهو خطأ .



في شيء أن يكون على مثال في الكلام اختير ذلك وإن لم يمكن لم يراعوه وراعوا مثال  
التصغير لمعرفةهم بما حذف، وهذا جائز / في التصغير وغيره إذا لم يمكن غيره، ١٤٥  
وثبتت

الياء في دَيَابِيج<sup>(١)</sup> من حيث لم تكن في دِيَا ج مبدلة من الياء<sup>(٢)</sup> للكسرة قبلها، ولا  
للمثلين على القياس.

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وتكسيره كتكسير ما هو من الكلام". يذهب إلى الكثرة، وإلا  
فيُقدَّر أن يصغر مثال فِرْناسٍ وعَرَقْدٍ، والصواب أن يحذفها، لأنها نون ارحنجام، وقد  
ذكر، وإذا جعلتها زائدة قلبتها<sup>(٤)</sup> لأنها تكون فرعاً عن الأربعة، وفي هذا الموضع نص  
بحذف الساكن<sup>(٥)</sup> مع ما يصلح قلبه من الأربعة لأنه لا يخل بيناء التصغير حملاً على  
الصحيح، فيشبهه عَطَوْدًا بَفَدَوْكَسَ وَاَعْلَوَّاطًا<sup>(٦)</sup> باحرنجَام، وتقول في كَنَّهُوَرٍ بالقلب،  
وقد تقدم<sup>(٧)</sup> أن مُعْلَوَّطًا لا يكون فيه إلا مُعْلِيْطٌ، لأنك إذا حقرت وحذفت بقيت واو  
رابعة . وقد ذكر بعد في تحقير الرباعي<sup>(٨)</sup> أنه يحذف إحدى راءي أَقْشَعَرٌ ولم يعين  
واحدة .

وقوله<sup>(٩)</sup> : "كما فُعل ذلك بواو جَدُولٍ ثُمَّ زِيدَ عَلَيْهِ كما يُزَادُ على بَنَاتِ  
الأربعة". يريد أن الملحق من الثلاثة نُفَعِلُ وَتُمْفَعِلُ وَافْعَنَلُ وَافْعُنَلِي، وكلامه تقوية  
لما ذكر في عُثِيلٍ وتوهين لقول أبي العباس : عُثِيلٌ يحذف واو اللاحق، وإثبات الحرف  
المضاعف وقد تقدم فساد<sup>(١٠)</sup> .

(١) ، (٤) الكتاب (٤٣٤/٣) .

(٢) في الأصل : الياء .

(٣) الكتاب (٤٣٥/٣) .

(٤) ، (٦) ، (٩) الكتاب (٤٣٥/٣) .

(٥) الكتاب (٤٢٩/٣) .

(٨) الكتاب (٤٤٧/٣) .

(١٠) انظر (ص ٤٨٦) و (ص ٤٨٨) مما سبق .

### باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان<sup>(١)</sup>

الزائدتان في هذا الباب على ثلاثة أقسام :

زائدتان أنت في حذف إحداهما بالخيار، لافضل لحذف إحداهما على الأخرى نحو حَبْنَطَى<sup>(٢)</sup> وهما فيه ملحقتان بِسَفَرٍ جَلٍ، وَقَلْنُسُوَّةٍ، وليستا للإلحاق، لأنه ليس في الكلام مثال فَعَّلٌ وجعلهما فيه بمنزلة واحدة لتساويهما في المعنى لا في الإلحاق.

والقسم الثاني : زائدتان حذف الواحدة منهما أولى من حذف الأخرى وهو أن تكون إحداهما كزائدة الإلحاق والثانية للمَدِّ كَعَلَانِيَّة<sup>(٣)</sup> وثمانية لأن الألف للمد كالألف في الجارية والياء متحركة طرفاً كياء جارية تجري عندهم [مجرى]<sup>(٤)</sup> الأصل، وليست للإلحاق الصناعي.

وقوله<sup>(٥)</sup> : "وهي وفيها الهاء بمنزلة جارية". يدل على أنه لم يرد الإلحاق في هذا النوع، إنما أراد أن الياء في هذا النوع تجرى مجرى ياء جارية في ألا تحذف وتبقى الألف.

وأما القسم الثالث الذي تحذف فيه إحدى الزائدتين ولا تحذف الأخرى فنحو أَلْفٍ عَرَضْنِي<sup>(٦)</sup> من حيث كانت النون للإلحاق، فيجب حذف الألف وإبقاء النون، وكذلك إن أدى حذف إحداهما إلى حذف الأخرى حذفت التي لا يؤدّي حذفها إلى حذف الأخرى وأبقيتها نحو<sup>(٧)</sup> لَغَيْرِي، إن حذفت الياء لزمك حذف الألف الآخرة لأنها تبقى خامسة، وإن حذفتها لم تحذف الياء لأنها في موضع العِوضِ رابعة، ونحو<sup>(٨)</sup> أَفْعِنْسَاسٍ يبقى بعد حذف الهمزة حرفان،

(١) ، (٢) الكتاب (٤٣٦/٣).

(٣) ، (٥) الكتاب (٤٣٧/٣).

(٤) زيادة يستقيم بها السياق.

(٦) ، (٧) الكتاب (٤٣٩/٣).

(٨) الكتاب (٤٤٠/٣).

فإن حذفت الألف لزمك حذف النون، وإن حذفت النون لم تحذف الألف لأنها بقيت رابعة في موضع الخوض وعلى ذلك فقيس. وهو بين في الباب.

ووقع لابن ولاد<sup>(١)</sup> عوض كُعِيلِيل وكُعِيلِيل، كُعِيلِيل وكُعِيلِيل وهو خطأ، لأنه مضاعف اللام.

والمُحْبَنطِي : الغليظُ اللاصِقُ بالأرض :

ومن حذف الواو من كَوَّالٍ قال : لأنها زائدة، ومن حذف الثانية قال : لأنها بمنزلة كَنَهْوَرٍ، فلما كان له مثالان حذف أيهما شاء، وليس كذلك عَفَنْجَجَ لأنه بمنزلة فَتَوَكَّسٍ لا غير فأجري مجراه. وقد ذكره<sup>(٢)</sup> بعد، وأحسن في قوله، لأنهما سواء حين تَنَزَّلَا منزلة ما هو من الأسماء، وليست كواو عِشُولٍ لأنه كخِرَوَعٍ، وليس في الكلام قَوَّغَلَلٍ.

والكَوَّالُ : القصيرُ، والصُّمَّادُجُ : الخالص من كل شيء، وقلنسوة<sup>(٣)</sup> : كَعَرَنْتَنٍ . وَحَبَنْطِي : يمكن أن يكون كَعَرَنْتَنٍ وإن يكون كَحَبْرُكِي، وكَوَّالٍ : يحتمل أن يكون كَالَلًا ألحق الواو، وليس له نظير من العربي كَقَفَقَلَدٍ وكَنَهْوَرٍ فهو محتمل، وشبه ألف "حَبَارِي"<sup>(٤)</sup> الأولى بواو عَجُوزٍ / من حيث كانت حرف مد واستوتتا حيث ١٤٦ لم يكونا أصليين ولا في مكانهما .

وقال ابن السراج : حذف الأولى أجود . وذلك دعوى، لأنه لا حجة له في ذلك إلا كونها للتأنيث، وهو قول المبرد<sup>(٥)</sup>، واستعمالهما في كلام العرب سواء . قال الفارسي<sup>(٦)</sup> : هذا لا يخالف قول سيويه، لأنه قد يستوي

(١) الكتاب (٤٣٦/٣)، وفيه كُعِيلِيل وكُعِيلِيل وهما تقدير كَوِيلِيل وكَوِيلِيل مصغر كَوَالِل .

(٢) الكتاب (٤٤٥/٣) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٤٣٦/٣) .

(٥) المقتضب (٢٦٠/٢) .

(٦) انظر التعليقة .

الشيئان في الاستعمال، فلا يكون أحدهما ألزَمَ منه للآخر، وإن كان أحدهما أجود من الآخر في القياس .

ودخلت التاء في حَبِيرَةٍ<sup>(١)</sup> وما كان على وزنها مما فيه ألف التأنيث تأكيداً للتأنيث، ولم تكن محذوفة من الاسم فتَرَدَّ في التصغير، وإنما هي عَوْضٌ من الألف كما عَوْضُوا التاء في زَنَادِقَةٍ من الياء في زَنَادِيقَ، وكما عوضوا التاء في التَرْخِيمِ من التاء التي كانت في غير التَرْخِيمِ نحو يا طَلْحَةَ .

وقال الفارسي : حَبِيرَةٌ ليست بتصغير حَبَارَى وإنما هي كلمة أخرى . وهذا - أيضاً - دَعْوَى، ويلزم ذلك في جميع نظائرها، وياء عِفْرِيَةٍ<sup>(٢)</sup> - ملحقة بَضْفِدَعَةٍ - وَعُقَارِيَةٍ<sup>(٣)</sup> كَعُدَافِرَةٍ، وكذلك قُرَاسِيَةٍ<sup>(٤)</sup>، وجرت ياء<sup>(٥)</sup> ثَمَانِيَةٍ وَعَلَانِيَةٍ وكراهية مجراها<sup>(٦)</sup>، وليست ياء ثمانية كياء علانية لأنها كالكراهية والرفاهية. وقد مر ذكرها في فعالية<sup>(٨)</sup> وياء ثمانية كياء يمانية وشامية إلا أن وزنها واحد، ومن الدليل على ذلك أن ياء المنسوب تحذف وتصرف، وهذه لازمة<sup>(٩)</sup> .

الصَّمَادِيحُ : الخالص من كل شيء، والقُرَاسِيَّةُ : جمل ضخم .  
وقوله<sup>(١٠)</sup> : "لَوْ حَذَفَتِ الْهَاءُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ"، التَّفَاتَةُ إلى ما ذكر، لأنه عم وهذا خارج من ذلك للزوم الهاء والصرف، ولو كان ملحقاً به لم تلزمه الهاء، ألا ترى أنه ليس من الآحاد وقد ذكر مثل ذلك في عِبْدَى .  
وقد ذكر يعقوب<sup>(١١)</sup> : رَجُلٌ حَزَابٍ، وَحَزَائِيَّةٌ، وَزَوَازٍ، وَزَوَازِيَّةٌ وهو شاذٌ.

(١) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٤٣٧/٣) .

(٢) الكتاب (٤٣٨/٣) .

(٣) يريد أن الياء في علانية وكراهية ياء المصدر، وليست ياء الإضافة .

(٤) ، (٨) ، (١٠) الكتاب (٤٣٧/٣)، ولعبدى انظر (ص ٤٤٠) .

(٥) انظر الكتاب (٢٢٧/٢، ٢٢٨) .

(٦) سبق تخريجه (ص ٢٥٢) .

وقوله (١) : "ولا تكون في آخر الاسم زائدة" . يريد إذا كانت فيما يلحق .  
 وقوله (٢) : "وصارت الألف كالف جوار" . يريد في الزيادة والأصل ، لا  
 في الصرف وغيره ، ولا يريد أن الألف هنا في حكم ألف الجمع ، لأنها كياء التصغير  
 وهي مثلها .

وقوله (٣) : "وقد قال بعضهم عُفَيْرَة" . ليس هذا بشيء ، لأنه يحذف المُلْحَق  
 ويترك الزائد ، وهو في ثمانية أشبه إلا أن تجعلها للإلحاق ، وتشبيهها بألف حُبَارَى شاذ .  
 وقوله (٤) : "كان صُحَيْرٌ ومُهَيْرٌ أحسن" . يريد من صُحَيْرٍ بعد التسمية ،  
 لأنها بقية ياءين كالتى في ثمانية ، والتى في حُبَارَى واحدة ، فاجتزؤوا عليها .

وقد ذكر في تحقير بنات الواو والياء في اللام (٥) : "وَإِذَا حَقَرْتَ رَجُلًا اسْمُهُ  
 شَهَاوَى قلت : شَهَى (٦) كأنك حقرت شَهْوَى كما أنك إذا حقرت صَحَارَى قلت :  
 صُحَيْرٌ ، ومن قال صُحَيْرٌ قال شَهَى أيضاً" ، ووقع في الكتاب (٧) لابن ولاد : كان صُحَيْرٌ  
 ومُهَيْرٌ أحسن ، ولابن النحاس : كان صُحَيْرَى ومُهَيْرَى أحسن . وليس بشيء .

أبو علي : فَعَالَى جمع كما أن فَعَالَى وفَعَالِلَ جمع ، ألا ترى أنه يستدل على  
 ذلك بأنك لا تجد فَعَالَى لشيء واحد . يريد أن فَعَالَى لا يكون مفرداً ليس يجمع  
 فقد ثبت أن صَحَارَى (٨) ومَهَارَى (٩) جمع صحراء ومَهْرِيَّةٌ وألفهما منقلبة عن  
 ياء ، وإنما لم يقل مُهَيْرَى وصُحَيْرَى لأن الألف فيهما منقلبان عن الياء والألف

(١) ، (٢) الكتاب (٤٣٧/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٤٣٨/٣) .

(٥) الكتاب (٤٧٤/٤) وفيه قلت : شهى كأنك ...

(٦) في الأصل : شهوي والمثبت من الكتاب .

(٧) الكتاب (٤٣٨/٣) وفيه رواية ابن ولاد والثانية ذكرها في الحاشية عن نسختين من

الأصول .

والتأنيث فيهما تأنيث الجمع في صَحَارَى وَمَهَارَى لا تأنيث الألف .

وقوله (١) : "لا تجد فعّالاً لشيء واحد في الكلام" . لو كان فعّالاً للواحد

لكان مُنَوَّنًا، استدل بذلك على أن الألف ليست للتأنيث، وقد جاء ذلك في فعال.

وقوله (٢) : "خامسة أو رابعة" . أبان مذهبه فيما تقدم، وقول الشاعر (٣) :

وَلَمْ أَجِدْ بِالْمِصْرِ مِنْ حَاجَاتِي      غَيْرَ عَفَارِيثَ عَفْرَنِيَّاتِ

شاهده فيه : وصف عفاريت بعفريّات فهي هي، وهما من العفر، ويقالان

للداهية والأمر المنكر الشديد ومردة الجن، وهو من صفة الأسد أيضاً، أي : لم أظفر

بحاجاتي فيه إلا بعد مشقة، وقال بعضهم (٤) : عَفْرِنٌ، لأن الألف آخرها وحذف

الآخر أجود .

والعِرْضَنِي (٥) : مشي المرح في اعتراض، وَجَحْجَحِي (٦) : قبيلة من الأنصار.

وقوله (٧) : "بمنزلة ماهو من نفس الحرف" . يريد أنه لا يجوز / هنا ما جاز ١٤٧

في عَفْرَنِي (٨)، قال أبو عثمان : قال : أخبرني أبو زيد : سمعت من يقول : العِرْضَنَةُ .

وقوله (٩) : "لأنها كلمة حيّة" . سمي الحرف من الهجاء كلمة .

وقوله (١٠) : "وفي المثال" . يريد بالمثال غير البناء، والعُذَافِر (١١) : الجمل

القوي.

وقوله (١٢) : "كما حذفوا ياء قراسية وياء عَفَارِيَّة" . قد تقدم أن حذف (١٣)

الألف أوجه .

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٤٣٨/٣) .

(٣) من الشواهد المجهولة القائل، وانظر الكتاب (٤٣٨/٣)، السيرافي (٢٠١/٤)،

المخصص (٦٣/٨) .

(٥) ، (٦) ، (٧) ، (٩) - (١٢) الكتاب (٤٣٩/٣)، وانظر اللسان (جحب) .

(٨) بالأصل : عَفْرِيَّة، وصوابه عفرني لأن عفرية ليس فيها إلا وجه واحد .

(١٣) الكتاب (٤٣٧/٣) .

قال أبو بكر بن السراج : قول الخليل أحسن، لأن الساكن وهو الألف أولى بالحذف من المتحرك وهو الهمزة، وإنما الهمزة أدلُّ على المصغر .  
واللُّغِزِيُّ<sup>(١)</sup> : موضع يَلْغَزُ فيه اليربوعُ فينعطف في سَرَبِهِ .  
والخُضَارَى<sup>(٢)</sup> : طائر أخضرٌ في حَنَكِهِ خُضْرَةٌ، ولا يحذف منهما في التصغير إلا ألف التانيث كما ذكر<sup>(٣)</sup>، لأن الياء رابعة في موضع العوض فلم يحذف غيرها، ولو حذفتها لأدى إلى حذف الألف لأنها خامسة . وألف التانيث الميتة لا تثبت خامسة .  
وقوله<sup>(٤)</sup> : "حذفت التي إذا حذفتها استغنيت" . لا يرد قوله في مُغْدَوْدِن<sup>(٥)</sup> لأن أحد الحرفين فيه أصل والآخر زائد، وكلاهما في لُغِزَى زائد فقارقه .  
وقوله<sup>(٦)</sup> : "لم يُجَاوِزُوا حَذْفَهَا" . هذا ردُّ لما تقدم من حذف الدال الأولى من مَغْدَوْدِنٍ لأنه لما حذف الدال لزم حذف الواو لأنها ليست في موضع العوض، فلو حذفت الدال الثانية لثبتت الواو، لأنها في موضع العوض فتقول : مُغِيدِنٌ، لكنه لما كانت المضاعفة الزائدة عنده الأولى حذفتها فلزم حذف الواو كَعُطَوْدٍ .  
والعِبْدِيُّ : جمع عبدٍ . يقول : كثرت العِبْدِيُّ أي : العَبِيدُ .  
وقوله<sup>(٧)</sup> : "وإنما ألحقت الثلاثة ببناء الأربعة" . يريد بعدد الأربعة، وهو كما ذكر قبل في ثمانية وعلائية، حين ذكر ياء الطَّرَفِ<sup>(٨)</sup> .  
والعَفَنَجَجُ : الأخرقُ الجافي الأكلول، وهو أيضاً الضَّخْمُ اللَّهَازِمُ .  
وَأَمَّا بَرُوكَاءُ<sup>(٩)</sup> وَجَلُولَاءُ<sup>(١٠)</sup> فسيبويه وأبو الحسن يحذفان

(١) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٤٣٩/٣) .

(٢) ، (٥) ، (٧) ، (٩) ، (١٠) الكتاب (٤٤٠/٣) .

(٣) الكتاب (٤٢٨/٣) .

(٨) الكتاب (٤٣٧/٣) .

الواو فيهما لما حذفتهما العرب في التكسير فقالت : بَرَاكِيٌّ وَجَلَالِيٌّ فكسروا على  
الهمزة، فوجب الحذف مما قبلها، وقالوا : قَوَاصِعُ . فلم يكسروا على الهمزة،  
وحذفوها، فوجب في التصغير بُرَيْكَاءَ وَجَلِيلَاءَ، كما وجب قَوَيْصَعَاءَ، لما أثبتوا الألف  
كسروا عليها وصغروا دونها، ثم أتوا بهمزة التانيث آخرها حيث كانت كتاء التانيث،  
وحذفوا في جَلُولَاءَ وَبُرُوكَاءَ، وصغروا على الهمزة كما كسروا عليها.

والمبرد<sup>(١)</sup> لا يحذف شيئاً من هذه الزوائد . ويقول : ليس الحذف بقياس.

وقوله فاسد لحذفهم في التكسير، ولا يكون التصغير إلا على التكسير كما تقدم.

قال أبو العباس<sup>(٢)</sup> : ومن حيث كانت الألف المملودة بمنزلة ما هو من  
الاسم وجب ألا تحذف، ومن حيث كانت بمنزلة تاء التانيث وجب أن يحقر ما قبلها  
كما يفعل بالهاء .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "بمنزلة الهاء وهي زائدة" . وقال فيما لا ينصرف في هاء  
التانيث<sup>(٤)</sup> : الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلوا  
اسماً واحداً . ألا ترى أن العرب تقول في حُبَارَى : حُبَيْرٌ، ولا يقولون في دجاجة إلا  
دُجَيْجَةٌ . فلا يبنى عليها كالألف . يقول : هي لازمة وليست الهاء لازمة فهي مثلها  
إذا كانت حية متحركة وفارقتها في اللزوم .

والبرُوكَاءَ : موضع النزول في الحرب، وقرقرى وجلُولَاءَ : موضعان .

(١) ، (٢) المقتضب (٣/٢٦٠، ٢٦١)، الانتصار (ص ٢٦٠، ٢٦٤)، شرح الشافية (١/٢٤٨) .

(٣) الكتاب (٣/٤٤٠) .

(٤) الكتاب (٣/٢٢٠) .



وقوله<sup>(١)</sup> : "لأنها كالهاء في ألا تُحذف خامسة". يقول : هي كالهاء  
خامسة فصاعداً في ترك الحذف .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "والألف التي تكون في موضع الواو والياء". يريد التي تكون  
للمد هي مثلها، يريد نحو جَلُولَاءَ وبروكَاءَ وقريشَاءَ، وإذا رأى ذلك في فعولَاءَ، وهي  
متحركة للإحق فيمن قال : أُسيودُ، فجعلها بمنزلة واو عجزوز للمد لا غير، فهذا  
أخرى . ولما كُسرت عليها أجريتها بحرى ما هو من نفس الحرف .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "ليست كالف مبارك وهي رابعة". لا يكسر عليها هنا .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "لا يلزمها الحذف". يريد : لا يحذف لأنها في موضع العوض،

ولا يجزئ حذفها . وكلامه على فعولَاءَ يرُدُ / قول ابن يزيد في بروكَاءَ . ١٤٨

وقوله<sup>(٥)</sup> : "إلا الألف وصارت الواو بمنزلة ما هو من نفس الحرف".

يقول : هي في نفس الحرف ما وجدت إلى ذلك سبيلاً . إذ هي كالألف، فيحذف منها  
ما يحذف مع ما هو من نفس الحرف حتى لا تجد سبيلاً إلى ذلك .

أبو علي<sup>(٦)</sup> : قوله : "فيمن قال : أُسيودُ"<sup>(٧)</sup> . يريد أن إثبات

الواو في تصغير فعولَاءَ يكون إذا صغرت على قياس أُسيود حين أجريتها  
بحرى واو الإحق فلم تقلبها، فإن قلبتها في التصغير على قياس أُسيود  
حذفتها كما حذفت واو بروكاء. والعلة فيهما واحدة، وإنما أثبت الواو في فعولاء  
إذا صغرت على قول من قال أُسيود لأن إثباتها إنما هو لشبهها بالأصلي، ولا تشبه

(١) ، (٢) الكتاب (٤٤٠/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٤٤١/٣) .

(٦) التعليقة .

ما يحذف إذا وقع <sup>ثالثاً</sup> لأنها متحركة ملحقة غير متغيرة فهي بمنزلة الأصل .  
 وقوله (١) : "قال في فعولاء" . قال : الأستاذ أبو بكر : الصواب في فعولاء  
 بفتح العين وسكون الواو لأنها لغير اللاحق، وهكذا وقع في بعض النسخ الشرقية (٢)،  
 وإن كان فعولاء بتحريك الواو فكلامه عليها ضعيف، لأنه يُجرى الملحق بحرى غيره  
 مما ليس بملحق، ويُجرى ما شبه بالأصل مُحَرى ما لم يشبه به، وحذف مثل هذا إنما  
 يكون عن علة أحكم من هذه التي ذكر، وهنا نصُّ بالتكسير على ألفي (٣) جلولاء .  
 وقول يونس (٤) في التصغير ثلاثين وما أشبهها ليس بقوي .

وقوله (٥) : "أن تَضَعَفَ الثلاث"، هذا تشبيه ولا يَقْوَى قوة جليلاء من  
 حيث كُسِّرَتْ عليها، ولم يُكسَّر لها، والمبرد يعرض في كل وليس كما زعم، بل ينبغي  
 أن يفرق بينها أعلاماً وفي مواضعها فيثبت فيها في الثنية والجمع وإن لم يكن جمعاً سالماً  
 ويحذف في حال التسمية بها، لأنها قد لزمّت وقربت من حال جلولاء وبروكاء  
 وبراكاء .

وقوله (٦) : "لم يُكسَّر الواحد عليهن" . يقول : لسن ثابته في الواحد  
 كألفي جلولاء وإنما يُلحَقن بعد علامة التصغير للجمع، وأجراهن إذا ثبتن بعد التسمية  
 مُحَرى ما يكسر عليه .

وقوله (٧) : بعدما تَكسَّر الاسم . يريد بتكسيه هنا تَغْيِره لا التكسير  
 الصناعي .

وقوله (٨) : "كما شبهوه بهاء التأنيث" . هذا تشبيه علامة

(١) الكتاب (٤٤١/٣) .

(٢) ما جاء في بعض النسخ من فتح العين وسكون الواو لم يرد في المطبوع .

(٣) - (٨) الكتاب (٤٤٢/٣) .

الجمع لهاء التانيث إذ لم يُكسر عليها الاسم جعل الثلاثين كحلّولاء وإن لم يكسر عليها الاسم حين منع التكسير وتنبى عليهما .

وقوله (١) : كدَرَابٍ جِرْدَيْنِ . هذا نص بتركيب المثني .

وفي الباب الثاني (٢) : الرُّعْشَنُ (٣) : الجمل سريع، وهو الرجل المرتعش، حَوْلَايَا (٤) وبرْدَرَايَا مثالان غيرُ مذكورين . قال بعضهم : هما موضعان، يريد أنه لا بد من حذف ألف التانيث منهما لأنك إن حذفت الأولى لم يكن بد من حذف ألف التانيث لأنها زائدة على الأربعة فحذفها أولى، فتحذف من بردرايا الألف والياء والألف، ومن حولايا ألف التانيث وحدها، لأن الألف الأولى في موضع العوض، والإصْلِيَّتْ (٦) : سيفٌ ماضٍ، والقرْنُوَّةُ (٧) : نبتٌ يُدبغُ به .

(١) الكتاب (٤٤٣/٣) .

(٢) باب تحقير ما ثبتت زيادته من بنات الثلاثة .

(٣) - (٦) الكتاب (٤٤٣/٣) .

### باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة<sup>(١)</sup>

الزيادة في هذا الباب تكون للحاق والتضعيف وغير ذلك ولا يحذف أصل ما كان في الكلمة زيادة لأي شيء كانت، وقد تحذف الزيادة ولا يبقى الاسم على مثال التحقير، فلا بد من حذف حرف من الأصل نحو قَبْعَرَى وَعَضْرُقُوطٍ وقد ذكره في باب الخماسي<sup>(٢)</sup>.  
والقَمْحْدُوَّة<sup>(٣)</sup> : مؤخر الرأس، والتَّخْرُبُوتُ<sup>(٤)</sup> : الناقة الفارهة .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "فيخلطوا" . يريد أن تكسير الخماسي قليل، ولا يكون إلا على استكراه، ولذلك لم يسوب عليه في الجموع، فإذا كسروه فمنهم من يحذف الآخر، ومنهم من يحذف الحرف الذي قبله إن كان من الحروف الزوائد، أو مُشَبِّها لها نحو النون من خَدَرْتَنِي، والذال من فَرَزْدَقٍ، فجعل ذلك تخطيطاً .

والعَيْطُمُوسُ<sup>(٦)</sup> : الناقة الموثقة الخلق، وقول غِيلَانَ : وهو ذو الرمة<sup>(٧)</sup> :

قد قَرَّبَتْ ساداتها الروائِساَ      والبكراتِ انْفَسَجَ العَطامِساَ

شاهده : جمع عظيموس / على عطاميس حذف الياء ضرورة<sup>١٤٩</sup>

والبكراتُ جمع بكرة، والروائِيسُ : جمع رابسة وهي السريعة الموثقة الخلق الحسنة، والفُسْجُ : جمع فاسِجٍ وفَاسِجَةٍ وهي التي ضربها الفحل في غير وقتها، يريد أنهم قربوا أمواهم للرَّحِيل، والعَيْضُمُوزُ<sup>(٨)</sup> : العجوز، الجَحَنَفَلُ<sup>(٩)</sup> : الجيش والعَجَنَسُ<sup>(١٠)</sup> : الجمل الضخم الشديد، والفَدْوَكْسُ<sup>(١١)</sup> : رجل، والعدْبَسُ<sup>(١٢)</sup> مثله، والكنْهُورُ<sup>(١٣)</sup> : قطع السحاب، والقِرْشَبُ<sup>(١٤)</sup> : الرغيب البطن، والعَتَرِيسُ<sup>(١٥)</sup> : الغضبان الجبار، والعَتْرَسَةُ : الغلبة، في الغريب المصنَّف<sup>(١٦)</sup> .

(١) ، (٣) - (٦) الكتاب (٤٤٤/٣) .

(٢) الكتاب (٤٤٨/٣ ، ٤٤٩) .

(٣) الكتاب (٤٤٤/٣ ، ٤٤٥) ، السيراقي (٢٠٤/٤) ، المحتسب (٩٤/١) ، الخصائص (٦٢/٢) ،

المخصص (٤٧/٤ ، ٦١/٧ ، ١٣٨) ، اللسان (فسج) وليس في ديوانه .

(٤) - (١٥) الكتاب (٤٤٥/٣) .

(١٦) الغريب (٥٤٦/٢) .

وقوله (١) : : وكذلك قُرْشَبٌ . أشبه بما ذكر هنا قولهم في الاسم والصفة  
فَعَلُولٌ نحو فِرْدَوْسٍ وِبَرْدُونٌ وما لحق به من الثلاثة عَذْيُوطٌ (٢)، قال : "وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ  
الْأَرْبَعَةِ عَلَى مِثَالِ فَعْلُولٍ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِجِرْدَحْلٍ" . فهذه واو تُصَغَّرُ عليها، والفرق بينها  
وبين واو عَطُودٍ أنه جعل المتحركة من تمام الأربعة ولا يقلب إلا ما زاد عليها، ويدلُّك  
على أن خَنْشَلِيلًا (٣) رباعي قول كراع (٤) : خَنْشَلُ الرَّجُلِ خَنْشَلَةٌ، إذا اضطرب من  
الكِبَرِ، وقولهم ناقةٌ : خَنْشَلِيلٌ ماضية، وضربة خَنْشَلِيلٌ ماضية، قال ابن الدمينه (٥) :

لَا تُشَدَّنْ مِنْهُمْ خَلِيلِي بِضَرْبَةٍ بِالسِّيفِ خَنْشَلِيلٍ

وقوله (٦) : "حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ" . قد تَبَيَّنَ في زيادة الياء .

والكَوَالِلُ (٧) : القصير من الناس .

وهذه الحروف المضاعفة اختلفوا في المحذوف منها، فمنهم من يجعل الأول  
هو الزائد ومنهم من يجعله الثاني، وقد بيَّن ذلك في باب "عِلْمُ مَوَاضِعِ حُرُوفِ الزَوَائِدِ"  
ثم قال (٨) : "وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ صَوَابٌ"، وعوِّل هنا على حذف الحرف الأول، وجعله  
الزائد، لأجل بقاء حرف اللين بعده، لأنه يصيرُ رابعاً بعد الحذف، وللخلاف الذي  
بينهم قال (٩) : "تَحْذِفُ إِحْدَى التَّوْنَيْنِ"، وقد تَبَيَّنَ أنه حذف الأولى بلزوم الياء المثال  
في التصغير، ولو حذف الثانية لَبَقِيَ الياء خامسةً فيجب حذفها، فكنت تقول (١٠) :  
خَنْشَلِيلٌ أَوْ خَنْشَلِيلٌ، ولزومُ خَنْشَلِيلٍ وَقَشِيعِيرٍ (١١) ومُنِيجِينَ (١٢) دليل على أن الأولى هي  
المحذوفة .

وأدخل قَنْدَأُ (١٣) في باب زيادة الرباعي، وهو ثلاثي، كأنه جعله

(١) ، (٣) ، (٦) ، (٧) ، (١٠) الكتاب (٤٤٥/٣) .

(٢) الكتاب (٢٩٢/٤) .

(٣) المجرد فصل نحن، نسخة دار الكتب المصرية .

(٤) ليس في ديوانه، تحقيق أحمد راتب النفاخ، ط / مكتبة دار العروبة ١٣٧٩ هـ .

(٥) الكتاب (٣٢٩/٢) .

(٦) ، (١٢) ، (١٣) الكتاب (٤٤٦/٣) .

(٧) الكتاب (٤٤٦/٣)، بالأصل قَشْعِيرٍ وصوابه قَشِيعِيرٍ لأنه أراد تصغير قَشْعِيرَةٍ .

بالزيادة الواحدة كحِنْزَقُر، وقد قال : إنه فَعْلُو هنا وفي باب علل ما يجعله زائداً<sup>(١)</sup> .  
 وقطع بزيادتها في باب زيادة النون في الثلاثي . وهو السوء الخلق، وسِنْدَأُو مثله .  
 وأما بُرْيَهُيمُ<sup>(٢)</sup> وسُمَيْعِيلُ<sup>(٣)</sup> فحسن، وإن كانت الهمزة أصلاً، ولم  
 يدخلهما في هذا الباب لأنهما منه مكبرين، لأنهما أعجميان لم تردهما العرب إلى  
 أوزانهما، ومثل هذا يجري كالأصوات، فإذا اضطر إلى تصغيره حذف منه ما تكثر  
 زيادته، ثم يصير بعد لكلام العرب، وهذا أول دليل على أنه لا يزُنُّ على وزن كِلامِ  
 العرب .

وقد مرَّ أرْنَدَج ومُوسَى وعيسى فيما لا ينصرف، ووَزَنَها لأنها على وزن  
 كلامها . ولو كان إبراهيم وإسماعيل عَرَبِيَّيْن لم يقل فيهما : بُرْيَهُ وسُمَيْع . وكان  
 سيبويه نظر - أيضاً - إلى حذفهم الهمزة في هذا، ولم يحذف سيبويه الهمزة منهما لأنها  
 عنده زائدة، بل رأى حذفها أحسن من حذف اللام والميم، لكونها زائدة أولى وأكثر،  
 والميم واللام تَقِلُّ زيادتهما آخرأ .

قال أبو علي : قولُ المبرد : أَبْيَرُهُ وأسَمِيع على كلِّ حال هو القياس،  
 ولا يجوز استعماله، لأنهم رفضوه وقالوا : بُرْيَهُ وسُمَيْع في تحقير الترخيم،  
 فدل حذفهم الهمزة أنها زائدة . قال : وإنما قلنا هذا في الهمزة ولم نقله في اللام  
 والميم لأنها كثرت زيادتها، ولم تكثر زيادة اللام والميم لأنهما يُزَادَان للإلحاق، والهمزة  
 لا تُزَاد للإلحاق، فوجب حذفها لذلك . وقياسها أن يكون من الثلاثة لقولهم : بُرْيَهُ  
 وسُمَيْع في تحقير الترخيم . وقد ذكر بعد عن الخليل<sup>(٤)</sup> أنه سمع بربه وسميع

(١) الكتاب (٤/٢٦٩، ٢٧٠) .

(٢)، (٣) الكتاب (٣/٤٤٦) .

(٤) الكتاب (٣/٤٧٦) .

تصغير الترخيم، وقال بعضهم: أبيره، فردّه إلى الثلاثة، لأن الهمزة أولى. وقول  
 سيبويه<sup>(١)</sup> أولى لأنّها لا يكون من الأربعة، وذكر مُجَرَّفَس<sup>(٢)</sup> ومُكَرَّدَس، وليس فيهما  
 إلا زيادة واحدة ليحذفها ويبقى الأصل مزبّة / للأصليّ على الزائد للالحاق، وإن كان  
 ١٥٠ قد جرى مجراه من حيث كان زائداً، ولذلك قال المبرد: قُعَيْسِيْس. وقد مضى القول  
 فيه، وإن جاءت لمعنى مع أنه لم يشترط في الترجمة زيادتين. وذكر بعد مُتَكَرَّدَساً  
 ولا بد من حذفهما.

والمُجَرَّفَسُ: الكثير اللحم، الشديد الموثق الخلق.  
 قال أبو عبيدة المجرنفس: المنقبض الوثوب. والمُكَرَّدَسُ: الكثير اللحم.  
 وقال<sup>(٣)</sup>: "إحدى النونين" من مطمئن، لأنه لم يُعَيَّن واحدة بعينها هنا.  
 وقوله<sup>(٤)</sup>: "على مثال فُعَيْعِل". ذكر هذا على جهة المثال لا البناء، كما  
 ذكر في أول باب من التحقير<sup>(٥)</sup>، والباب<sup>(٦)</sup> بعده بين.

(١) فيما يتعلق برأي المبرد انظر حاشية ٢ من صفحة الكتاب (٤٤٦/٣)، النكت

(٢) (٩٢٨/٢)، الانتصار (ص ٢٦٥)، شرح الشافية (٢٦٣/١).

(٣) الكتاب (٤٤٦/٣).

(٤)، (٣) الكتاب (٤٤٧/٣).

(٥) الكتاب (٤١٥/٣).

(٦) باب تحقير ما أوله ألف الوصل (٤٤٧/٣).

باب تحقير بنات الخمسة<sup>(١)</sup>

بوَّبَ على التصغير في بنات الخمسة، ولم يبوَّب على التكسير من حيث استغنى هنا بالجمع عن المكسّر نحو أسماء الجموع، والذي بينه وبين واحده التاء، والجمع المسلّم، ولم يكن مندوحة عن التحقير، وليس بمذهب كلّهم والنون في حَذَرَنْقٍ<sup>(٢)</sup> من حروف الزيادة، وإن لم تكن هنا زائدة، والـدال في فَرَزْدَقٍ<sup>(٣)</sup> تشبه<sup>(٤)</sup> التاء، وليست من حروف الزيادة، فأجرتهما العرب في الحذف بحرى الزائد، وحذف الحرف الآخر أولى لأنه به وقع الاستثقال، وهو الخامس، إذ الكلُّ أصولٌ، والـبَابانِ<sup>(٥)</sup> بعد في نهاية من البيان، والقُدْعَمِلِ<sup>(٦)</sup> الضخمُ الرأس .

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٤٤٨/٣) .

(٤) أي في المخرج . وجه الشبه أن الدال تبدل من التاء في بناء وزن افتعل من زان وذكر تقول : ازدان واذكر ثم تدغم اذكر، أصلها ازتان واذتكر .

(٥) باب تحقير بنات الحرفين وباب ماذهبت منه الفاء (٤٤٩/٣) .

(٦) الكتاب (٤٤٩/٣) .



باب ما ذهب عينه<sup>(١)</sup>

ذهاب العين قليل، ولا بد من ردها في التحقير، لأن المصغر لا يكون على حرفين، من الدليل على أن سِلْتُ<sup>(٢)</sup> تَسَالُ من الواو، ما حكى الفارسي عن ابن السراج عن الميرد قال : أخبرني أبو عثمان أن العرب تقول : "هم يَتَسَاوَلَانِ" . قال : الأستاذ أبو بكر : ولعل الذي يقلبها يعاملها معاملة الواو والياء، لأنه بدل مُطَرِّدٌ عنده، والذي يسهل الهمزة لا يقول، سِلْتُ أسال إنما يقول سَأَلْتُ بتخفيف الهمزة بين بين، وإن أبدلها ألفاً كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾، و  
سَأَلْتُ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشَةً<sup>(٤)</sup>

قال : إذا رُدَّ الفعل إلى نفسه "سَلْتُ" بحذف الألف المبدلة من الهمزة، ومن يقول : سِلْتُ تَسَالُ بكسر السين ليس من لغته التسهيل، وهم هُذَيْلٌ .  
وقد جعل في الباب الهمز ألف سال مبدلة من همزة في لغة الذين يسهِّلُون<sup>(٥)</sup>، وذكر فيه اللغة الثانية، وذكر في باب تحقير ما فيه قلبٌ : "ومِثْلُ الألفِ التي أبدلتُ مِنَ الهمزة قولُ الشاعر :"<sup>(٦)</sup>  
سَأَلْتُ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشَةً"

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٥٠) .

(٣) سورة المعارج : ١ . وبها قرأ نافع وابن عامر .

وانظر الإقناع في القراءات السبع (١/٣٩٩) .

(٤) صدر بيت لحسان بن ثابت عجزه :

ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب

ديوانه (ص ٣٧٣) تحقيق د . سيد حنفى وحسن كامل الصيرفى .

وانظر : الكتاب (٣/٤٦٨) ، النكت (٢/٩٣٨) ، الكامل (ص ٣٨٨) ، المحتسب

(١/٩٠) ، ابن يعيش (٤/١٢٢ ، ٩/١١١ ، ١١٤) .

(٥) الكتاب (٣/٥٤١ ، ٥٤٢) .

(٦) الكتاب (٣/٤٦٨) .

جعلها بدلا من الهمزة في لغة من يُسهّل، وهي في لغة من لا يُسهّل أجرى  
على القياس يجعلها ألفاً، وهي مفتوحة قبلها فتحة، وقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

إِنْ عُبِيداً هِيَ صَبَبَانُ السَّهْ

شاهده فيه حذف التاء من السَّهْ كما حذفوا الهاء من الاستِ، فالهاء

لام الكلمة، والتاء عينها، فإذا صغرتها قلت : سَتِيْهَة . وجاء عن النبي ﷺ :

"الْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ السَّهْ"<sup>(٢)</sup> . والوكاء ما تشدُّ به القِرْبَةُ، أي : من نام يجب عليه الوضوء،  
شبههم الشاعر في حساستهم بالصَّبَبَانِ جمع صَوَابَةٍ .

(١) الكتاب (٤٥١/٣)، تحصيل غين الذهب (١٢٢/٢)، المقتضب (٢٣/١، ٢٣٣)، المنصف

(١/٦٢)، اللسان (سته) بلا نسبة .

(٢) الحديث في سنن ابن ماجه (١/١٦١)، وسنن أبي داود (١/٤٦) (طهارة) .

باب ما ذهبَ لامه<sup>(١)</sup>

واللام - أيضاً - ترد لأن الاسم على حرفين، فلا بد من رد الأصل . وقد تبين فيما تقدم<sup>(٢)</sup>  
أن دما من الياء في قوله<sup>(٣)</sup> :

جَرَى الدَمَيَّانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

ودليل الياء في يد<sup>(٤)</sup> قوله<sup>(٥)</sup> :

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسٍ بْنِ وَهَبٍ

يريد: أنعمت عليه، وبعضهم يقول في تحقير سنة: سَنِينَةٌ<sup>(٦)</sup> جعل المحذوف نوناً،  
ومنه قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾، ولو سميت رجلاً، بمن وكم لصيرتُهُمَا من باب  
يد ودم في التصغير إذا بنيت منه ثلاثياً أو رباعياً، ولو أردت ذلك منهما  
قبل التسمية لضعفت لامها ولا يُصغران في بابهما، وفل<sup>(٨)</sup> الذي ذكر هنا هو الذي  
في الشعر وقياسه ما ذكر، لأنه محذوف من فلان، فإذا صغَّرته رَدَدْتَ إليه النون،  
ولو رَدَدْتَ الألف لكان تصغير فلان، وأما الذي في النَّدَاءِ<sup>(٩)</sup> فتصغيره فُلَّى لأنه  
ليس بمعنى فلان وجُعِلَ هناك كدم، ومما يحتمل الوجهين قوله / تعالى: ﴿عِصِينَ﴾<sup>(١٠)</sup> ١٥١

(١)، (٤) الكتاب (٤٥١/٣) .

(٢) أنظر (ص ٤٣١) .

(٣) هو بتمامه :

ولو أنا على حجر ذبحتنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وتخرجه تقدم (ص ٤٣١) .

(٥) عجزه : بأسفل ذي الجذاة يد الكريم

قائله معقل بن يسار كما في شرح الحماسة (ص ١٩٣)، والأمالى الشجرية (٢/٢٣٥)، ونتائج  
الفكر (ص ٢٩٣)، وشرح ابن يعيش (٥/٨٤)، والخزانة (٧/٤٧٨)، واللسان (يدي) .

(٦) راجع (ص ٤٩٣) .

(٧) سورة البقرة : ٢٥٩ .

(٨) الكتاب (٣/٤٥٢) .

(٩) الكتاب (٢/١٩٨) .

(١٠) من قوله سبحانه : ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصِينَ﴾ سورة الحجر : ٩١ .

اللام والواو وهاء، والبيت بين<sup>(١)</sup>. وقد تقدم . وقول العجاج<sup>(٢)</sup>:

فِي حَسْبٍ بَخٍ وَعِزٍّ أَقْعَسًا

شاهده تضعيف بَخٍ، وهو اسم فعل في الخبر، وفيه معنى التعجب والتعظيم، وكسره للساكنين، والتنوين للتذكير كصَهٍ، وهو وصف للحسب، فإذا صغر بعد التسمية به قيل بُخِيخٌ.

وقال الفارسي: هو معرب بالجر لأنه مفرد وصف به الحسب كما أنه لو سمي به الصوت لأعرب، فكذلك إذا وصف به الأسماء، لأن المفرد إذا وصف به الاسم لم يكن إلا وصفاً، فلا فرق بين كونه اسماً صفة واسماً غير صفة، قال: وإن جعلته حكاية. انتهى. وهو الوجه، لكونه في موضع الفعل لا يكون هنا إلا محكياً لأنه جملة إلا إن سميت به من غير فاعل.

والقَعَسُ: خروج الصدر ودخول الظهر. يريد أنه منتصب ثابت يقال: عِزٌّ أَقْعَسٌ وَعِزَّةٌ قَعَسَاءٌ.

المبرد: لا تضع ظهرها إلى الأرض. فهي على جهة المثل، وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:  
وَهِيَ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا

وبعده:

نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَا زُ الْفَلَا

(١) يقصد قول أبي النجم:

فِي لَجَّةٍ أَمْسَكَ فَلَانًا عَنْ فُلٍ

وانظر الكتاب (٣٣٣/١)، (١٢٢/٢) بولاق، الأمالي الشجرية (٢٣٨/٤)، المقرب (ص ٣٨)، الخزانة (٣٩١/٢)، اللسان (لجج).

(٢) ديوانه (ص ٣٢)، الكتاب (٤٥٢/٣)، السيرافي (٢٠٧/٤)، النكت (٩٣٠/٢)،

المقتضب (٢٣٤/١)، الأمالي الشجرية (٣٩٠/١)، ابن يعيش (٧٨/٤).

(٣) الكتاب (٤٥٣/٣)، السيرافي (٢٠٧/٤)، النكت (ص ٩٣٠)، ابن السيرافي (٢٤٧/٢)،

المنصف (١٢٤/١)، الأصول (١٤١/٢)، ابن يعيش (٧٣/٤)، الخزانة

(١٢٥/٤)، اللسان (نوش).

شاهده فيه : رد علّا إلى أصلها فحاء بالألف وهي منقلبة عن واو لأنها من علوت فتصغيرها بعد التسمية عُلّي، يريد : أن هذه الإبل عافت الماء، لما يطراً عليه من التغير في الفلاة لقلة الوارد فهي تتناول أعلاه، والنوش : التناول، وأجواز : أوساط .  
وقوله (١) : والقَطُّ : القطع، وكذلك قَطُّ التي للزمان معناها القطع وهي مثله .

وقوله (٢) : "حِينَ كَسَّرَتْهُ لِلْجَمْع" . التصغير، محمول على التكسير، ومعتبر به، والذي حسن حذف الميم، وهي بدل، أنها لم تثبت مع اللام في الجمع.  
وقوله (٣) : "كَمَا كَانَتْ الْمِيمُ فِي قَسَمٍ بَدَلًا مِنَ الرَّوْرِ" . قد تقدم هذا في النسب وإذا سمي بذه قال : ذَهْ وَلَا بُدُّ، ويرد في التحقير الياء التي هي بدل منها ويضعف، فيقول في اسم المذكر : ذُئِيٌّ، وفي المذكر ذُئِيَّةٌ لأن اللفظ مؤنثة، ولو صَغُرَتْهَا في بابها قلت : تَيَّا .

الفارسي (٤) : الهاء في ذه بدل من الياء، التي هي عين كالميم في فم، فإذا كَسَّرَتْ ذه بعد التسمية قلت : أذْيَاةٌ وإن سميت امرأة بذأ قلت : ذَاءٌ ولم تصرف لأنه مذكر كما تقدم، ورددت المحذوف، وإن صغرت قلت : ذُئِيَّةٌ لأنه صار لمؤنث .  
والشاهد في البيت : تخفيف أن، أراد أنه هالك فحذف الاسم لما خففها، وقد تقدم الكلام فيه (٥) .

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٤٥٣/٣)، وانظر (ص ٤٢٥) .

(٤) التعليقة .

(٥) في قول الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كل من يحفى ويتعل

وتخرجه فرغنا منه في (ص ١)، وانظر أيضاً الكتاب (٤٥٤/٣) .

وقوله (١) : "بمَنْزِلَةٍ عَنْ وَأَشْبَاهِهَا"، يريد أنها غير مخففة من شيء، فحكمها في التسمية بها والتصغير بعدها حكم عَنْ .

وقوله (٢) : "أَلَا تَرَى أَنَّ اسْمَ وَابْنٍ وَيَدٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، نُقْصَانُهُ لِلْيَاءِ"، وذكر في ابنِ واسمِ أَنَّ الناقصَ منهما الياء لكونها رابعةً فيهما، وإلا فهي واوٌ فيهما قبل دخول الهمزة، وقد تقدم (٣) أن يداً من الياء .

قال الفارسي : إنما أراد بقوله : "نُقْصَانُهُ لِلْيَاءِ" . أَنَّ نُقْصَانَهُ حَرْفَ الْعِلَّةِ فَعَبَّرَ عَنْهَا بِالْيَاءِ، لأنه قد يَبِينُ بعد في الباب المتصل بهذا أَنَّ النُقْصَانَ اللَّامُ وَأَنَّهَا واوٌ. قلت : وما ذكرنا أولاً أحسن وأملح صنعةً، والباب الثاني يَبِينُ (٤) .

(١) ، (٢) الكتاب ٤٥٤/٣ .

(٣) انظر (ص ٤٣١) .

(٤) باب ما ذهب لآمه وكان أوله ألفاً موصولة (٤٥٤/٣) .

### باب تحقير ما كانت فيه تاء التانيث<sup>(١)</sup>

يعني ببناء التانيث<sup>(٢)</sup> هنا التاء التي قبلها ساكن في الوصل نحو بنت، ويريد بقوله<sup>(٣)</sup> : "يبدل لازم كياء عيد". أن ياء عيد بدل من واو، لأنه من عادة يعود، ولزمت في الجمع، والأصل أغواذ، ولم يقله أحد لئلا يلتبس بأعواد جمع غود. قاله المبرد<sup>(٤)</sup>. وهذه التاء تحذف في الجمع كما ذكر<sup>(٥)</sup>، وجعل<sup>(٦)</sup> هنيهة وهيها بدلاً من الياء لما تصرف عليها كسَنَهاَت، وسمي التاء التي يوقف عليها بالهاء هاء، والتاء التي يُوقَفُ عليها بالتاء تاء كأنه جعل الوقف أصلاً للهاء، والمحذوف من هنت<sup>(٧)</sup> وهن واو لقولهم : هَنَوَات وصار في التحقير هنيي لمكان ياء التصغير واجتماعها معها، وقد تقدم أنك إذا سميت بضربت امرأة تغير التاء، وتردها هاء في الوقف<sup>(٨)</sup>. فإذا حقرت قلت ضريبة<sup>(٩)</sup> ولم يذكر حذفاً، فالصواب أن تغيرها في / ١٥٢ التفسير ولا تحذفها ولو أنها تجري مجرى ما يتصل ما حكي الاسم معها.

وقد تقدم فيما لا ينصرف<sup>(١٠)</sup> : تجعل التاء هاء، لأنها دخلت في الأسماء، والتسمية بضربت على وجهين : أحدهما الحكاية إذا اعتقدت إضمار الفاعل حكي، فإذا لم تعتقد فيه إضمراً أعربت وحذفت التاء وجئت بالهاء، وإلى هذا أشار<sup>(١١)</sup> هنا - رحمه الله - والحذف في التفسير لا في التصغير وعليه كلامه هنا، والتعبير الذي تقدم له أجود، إذا ليس بينهما أكثر من الوقوف بالهاء.

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٩) الكتاب (٤٥٥/٣) .

(٤) التعليقة .

(٨) ، (١٠) الكتاب (٢١٠/٣) .

(١١) الكتاب (٤٥٥/٣ ، ٤٥٦) .

### باب تحقير ما حُذِفَ منه ولا يُردُّ في التحقير<sup>(١)</sup>

كلامُ سيبويه على الحذف<sup>(٢)</sup> في هَارٍ<sup>(٣)</sup> لا على القلب، فهو يدخل فيه الإعراب في الرفع والنصب والجر، لما كانت لاماً فتقول: هَارٌ وهَاراً وهَارٍ، وليس عنده كشاكٍ.

وقوله<sup>(٤)</sup>: "وكلاهما بدل من العين". يقول: الياء الثانية في مَيْتٍ<sup>(٥)</sup> بدلاً من عين الكلمة لتي الواو، والهمزة من هَائِرٍ<sup>(٦)</sup> بدل من الواو التي هي عينٌ في هَائِرٍ، لأنك تقول هَارَ يَهْوَرُ، فلما أبدلتا منهما حذفنا، ولا تردان في التصغير، وهو نصه<sup>(٧)</sup>.

قال أبو عثمان<sup>(٨)</sup>: أنا أقول في هذا: إن الأجود، الردُّ نحو: هَوَيْرٍ لأنني أسقط العين في التحقير، وليس كما زعم أبو عثمان، لأنك لم تحذف في التصغير شيئاً كان ثابتاً في المكبر، إنما صغرت ما وُجِدَ محذوفاً قد جرى في كلامهم لذلك وكثر، ومثال التصغير مع ترك الرد أخف إذ لم تمس إلى ذلك حاجة، ولذلك جعل سيبويه هَوَيْراً تصغيراً هَائِرٍ ويلزمه الرد في ميت وأخواته وفي الباب كله، وهو<sup>(٩)</sup> لا يقول بذلك إلا في يضع<sup>(١٠)</sup> ولا حاجة إليه، وترك ما حذف أو قلب أو أبدل لغير علة في اللفظ هو الذي لا يجوز غيره كشاكٍ وأَيْتَقِ وعَيْدٍ، وهو الذي ذكر في الأبواب التي [تلى]<sup>(١١)</sup> هذا الباب، فمن ردَّ في هَارٍ ويضع يلزمه الرد إلى الأصل في جميع ذلك، وهو مخالف لكلام العرب، وأما تشبيهه هَوَيْراً<sup>(١٢)</sup>

(١) ، (٣) - (٦) ، (١٢) الكتاب (٤٥٦/٣) . وأصل هَائِر - هاور - ثم قدمت الراء على الواو

ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة فصار هارياً ثم أعل إعلال قاض .

(٢) أي : حذف العين، والمراد بالقلب القلب المكاني .

(٧) الكتاب (٤٥٧/٣) .

(٨) ، (١٠) انظر شرح الشافية للرضي (٢٢٤/١) .

(٩) أي المازني .

(١١) زيادة يستقيم بها الكلام .



بِرُوَيْجِلٍ وَأُنْسِيَّانَ، وَأُنْسِيَّانَ، فإنما أراد أنها صغرت على غير لفظ مكبرها المستعمل، ثم أراك أن قياس مكبرها راجل وإنسيان وأبني، فصغرت على توهم ذلك، كما أن هُوَيْثراً صغر على هَائِرٍ الذي هو الأصل مع ثقافته لا على هَارٍ وهو تشبيه حسن، ورد المبرد<sup>(١)</sup> فاسد بما ذكر، وأكثره تعسف وقد بين<sup>(٢)</sup>.

وأما أُيُنُون<sup>(٣)</sup> فمراده فيها أنهم بنوا من ابن اسماً مفرداً على أَفْعَلٍ، فلما حُقِرَ جمع بالواو والنون، ويريد بِأَعْمَى<sup>(٤)</sup> الاسم لا الصفة التي لها فَعْلَاءٌ لأنها لا تجمع بالواو والنون، لأن الفَعْلَاءَ ليست لكل أَفْعَلٍ، وأنت إذا جمعته بعد التصغير<sup>(٥)</sup> قلت فيه أُعَيَّمُونَ لا على القياس . وقال يحيى<sup>(٦)</sup> : هو تصغير أبٍ جمعاً على أَفْعَلٍ وألحق الواو والنون، ويلزمه على هذا أن يقول : أَفْعَالُونَ في جمع أَفْعَالٍ ولا سبيل إليه .

قال الفارسي<sup>(٧)</sup> : أَبْنَى المقصور هو مفرد في المعنى . بمعنى ابنٍ، ثم جمع، وليس بأَفْعَالٍ مقصورة، لم يأت ذلك، ولا هو أَفْعَلٌ كَزَمَنٍ وَأَزْمَنٍ، لأنَّ أَفْعَالاً وَأَفْعَالاً لا يُجْمَعَانِ بالواو والنون .

أبو عبيد في حديثه عليه السلام أنه كان يُلَطِّحُ<sup>(٨)</sup> أغيلمة بني عبد المطلب ليلة المزدلفة ويقول<sup>(٩)</sup> : "أَبْنِي لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلَّعَ الشمسُ"، وأنشد<sup>(١٠)</sup> :

إِنْ يَكُ لَا سَاءَ فَلَا سَاءَنِي      تَرَكُ أَبْنِيكَ إِلَى غَيْرِ رَاغٍ

ومنه :

(١) ، (٢) انظر (ص ٥١٧)، الانتصار (ص ٢٦٩ - ٢٧١) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٤٥٦/٣) .

(٥) في الأصل بعد التكسير

(٦) انظر اللسان : (بني) (٩١/١٤) .

(٧) انظر التعليقة .

(٨) في الأصل بالخاء المعجمة وصوابه بالخاء المهملة . واللطخ : الضرب بالكف، وليس بالشديد.

(٩) . انظر المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث للأصفهاني (١/٢١، ٢٢)، الفائق

(٣/٧٤)، النهاية (٤/٢٥١٠)،

(١٠) البيت للسفاح بن بكير البربوعي، وانظر : جمهرة اللغة لابن دريد (٣/٢٨٣، ٢٨٤)،

كتاب الشعر لأبي علي (١/١٣٦)، المفضليات (ص ٣٢٣، ٢٣٤)، الفائق (٣/٧٤) .

يَسُدُّ أَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي (١)

وقوله (٢) : "ومثل ذلك مُرَىٌ وَيُرَىٌ" . رجَعَ إلى الباب، وتصغير انسان (٣)  
على القياس أُنَيْسَانٌ، واستغنوا به (٤) عن تصغير القياس، وأناس (٤) فُعَالٌ الهمزة فيه فاء،  
يدل على ذلك قولهم : إِنْسٌ، وما لزم أبا عمرو (٥) لازم له، ويلزمه في يَضَعُ أن يقول :  
يُؤَيِّضِعُ فَيُرَدُّ فاختصاصه بالرد، البعض تحكُّم، والذي رُدَّ فيه أثقل من الذي لم يُرَدَّ فيه،  
وكل راجع إلى كلام العرب واستعمالها .

قال يحيى : وزعم الكسائي في ناسٍ أنها لغة مفردة، لأنه سُمِعَ . قال ذلك  
نُؤَيْسٌ . وقال : لو كان أصلها أناساً لرددت الهمزة فقلت : أُنَيْسٌ، قال : والأول أشبه .  
ولا حجة في أن لَمْ يَقُولُوا أُنَيْسٌ، لأنَّ / الباب تركُّ الرَدِّ، وإنما تكلم على مذهبه ١٥٣  
وأدخل خيراً وشرّاً (٦) في الباب من حيث كانا محذوفين، وإن كانت الهمزة فيهما  
زائدة، وقد تغيَّر البناء، لأنه قد يَذْكُرُ في أواخر الأبواب ما يَقْرُبُ مِنْهَا وإن لَمْ يَكُنْ  
منها .

(١) صدره :

زعمت تماضر أنني إما أمت

وهو لسلمان أو لسلمي بن ربيعة .

وانظر أيضاً : نوادر أبي زيد (ص ٣٧٤، ٣٧٥)، حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي

(٤٥٧/٢)، أمالي القالي (١/٨١، ٨٢)، الأصمعيات (ص ١٦١، ١٦٢)، الخزائنة

(٤٠٢/٣، ٤٠٨) .

(٢) الكتاب (٤٥٦/٣) .

(٣)، (٥)، (٦) الكتاب (٤٥٧/٣) .

(٤) أي : بأنيسان .

### باب تحقير كل حرف كان فيه بدل<sup>(١)</sup>

وهذا الباب يقوى مذهبه في الذي قبله، ومتى كان القلب غير لازم وكان لشيء عارض لم يثبت في التحقير، كما أنه إذا كان الحذف لشيء عارض لم يعول عليه وردّ المحذوف. كلامه في أول الباب<sup>(٢)</sup> دليل على أن الياء قلبت في عيْد<sup>(٣)</sup> لغير الكسرة، ولو كسروا دِيمَةً<sup>(٤)</sup> على أَفْعَلٍ لقالوا: أَذَوِّمٌ وعلى أَفْعَالٍ أَذَوِّمٌ، لأن القلب لم يكن إلا لعارض وهي الكسرة، ولو كَسَرَت الطي<sup>(٥)</sup> على أَفْعَلٍ لقلت: أَطَوِّرٌ وعلى أَفْعَالٍ أَطَوِّرٌ، لأن أصله طَوَّيٌّ، فَقَلِبْتَ الواو ياءً للإدغام، لأنه متى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قَلِبْتَ الواو ياءً وأدغمت في الياء بعدها، وكذلك عَلَّةٌ طَيَّانٌ<sup>(٦)</sup> وريَّانٌ وكذلك قَيٌّ<sup>(٧)</sup> أصله قَوَّيٌّ يقال: أرض قَوَّاءٌ، وقَيٌّ: فلساء مستوية، وأَلَاءَةٌ، وأشَاءَةٌ<sup>(٨)</sup> ومثلهما عَاءَةٌ، ولا تخرج إلى الياء أو الواو إلا بدليل، ولا دليل، فهي من<sup>(٩)</sup> الهمز من باب سَلَسٍ والفَيْفِ، اللام والفاء من حرف واحد، وهو قليل، وقد ذكر منسأته - أيضاً - في باب المعتل اللام من التحقير<sup>(١٠)</sup> عند ذكره التسمية بخطأيا، فزعم أنه يهمز لأنه بدل لا يثبت. قال: كَأَلِفٍ مِّنْسَأَتِهِ. وقد قرئ في السبع ﴿مِّنْسَأَتِهِ﴾<sup>(١١)</sup>، فلا يحتاج إلى دليل غيره. ويقال: نَسَأْتُ الإِبِلَ إِذَا سُقَّتْهَا، والْبَرِيَّةُ<sup>(١٢)</sup> من بَرَأَ اللهَ الخلق وليس البذل

(١)، (٢) الكتاب (٤٥٧/٣).

(٣) - (٦) الكتاب (٤٥٨/٣).

(٧)، (٨) الكتاب (٤٥٩/٣).

(٩) في الأصل: لمن.

(١٠) الكتاب (٤٧٣/٣).

(١١) سورة سبأ: ١٤، وانظر الإقناع (٧٣٩/٢) وبالألف ساكنة بدلاً من الهمزة قرأ نافع

وأبو عمرو وابن ذكوان بهمزة ساكنة والباقون بهمزة مفتوحة.

(١٢) الكتاب (٤٦٠/٣).

فيها بلازم وإن كان أكثر في الاستعمال من الهمز، ومن همز النَّبِيِّ<sup>(١)</sup> والأنبياء فإنه من النبي الذي هو الخبر، ومن سهّل على قياس التسهيل من أهل التسهيل قال: نَبِيٌّ، فقلب وأدغم لأن الياء زائدة، وقال: النَّبَأُ بتسهيل الهمزة بينَ يَيْنَ، فيردُّ في التحقير إلى الهمز، وقال بعضهم: ومن لم يهمز من أهل التحقيق فقال: النَّبِيَّاءُ، يَبَاءُ مفتوحة، ونُبِيٌّ سَوَاءٌ، فإنه عنده من نَبَأٍ يُنْبِئُ. ولذلك قال س<sup>(٢)</sup>: "ومن قال: أنبياء فإنه يقول: نُبِيٌّ سَوَاءٌ، كما قال في عِيدٍ"، وأهل التسهيل يقولون في تصغيره نُبِيٌّ سَوَاءٌ لأنها همزة مفتوحة قبلها كسرة فتبدل ياءً مثل<sup>(٣)</sup> مِيرَ، والبيت ظاهر المعنى<sup>(٤)</sup>، وشاهده فيه همز النبأ وأما النبوة فمهموزة كما ذكر<sup>(٥)</sup>، وإنما وقّعت الياء في الصفة وجمّعها وهو قوله<sup>(٦)</sup>: "لأنَّ هذا الباب". يريد أن ترك الهمز إنما وقع في الوصف وذكر في غير هذا الموضع في باب الهمز<sup>(٧)</sup> أنهم قالوا: نَبِيٌّ وبرية فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوها يُفَعَّلُ به ذا إنما يؤخذ بالسمع.

وضَعَفَ قول قوم من أهل الحجاز يُحَقِّقُونَ ثُمَّ قال بعد: "فالبديل هُنا كالبدل في منسأته وليس بدل تخفيف، وإن كان اللفظ واحداً". وقوله عليه السلام: "لا تَنْبِرُوا اسْمِي" إنما يتوجه - والله أعلم - على أنه نهى من أحققه من أهل التحقيق، وهم قليل وجماعة العرب من أهل التحقيق، والتخفيف على البدل وقد ذكره في الهمز<sup>(٨)</sup>، والقراءة بالتحقيق ضعيفة لم يقرأ بها في السبع غير المدني، وإجماع العرب

(١)، (٢)، (٥) الكتاب (٤٦٠/٣).

(٣) الكتاب (٥٤٣/٣).

(٤) هو قول العباس بن مرداس:

يسأحاتم النبأ انك مرسل

بالحق كل هدى السبيل هداكا

ديوانه (ص ٩٥) وانظر الكتاب (٤٦٠/٣)، السيرافي (٢١٠/٤)، المقتضب (١٦٢/١)،

(٢١٠/٢)، اللسان (نبا).

(٦) الكتاب (٤٦٠/٣).

(٧)، (٨) الكتاب (٥٥٤/٣).

على : تَبَيَّنَ مُسَيَّلَمَةٌ وَلَا يَتَّجُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ نَبَا يَنْبُورٍ، وَقَدْ قَالَ (١): "وَأِنَّمَا هُوَ مِنْ أَنْبَاتٌ".

وَأَنْهُمْ (٢) يَقُولُونَهُ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءَاتِ وَالْوَاوَاتِ الَّتِي تَكُونُ لَامَاتٍ . ثُمَّ فَسَّرَ بِقَوْلِهِ بَعْدُ (٣) : "كَمَا كَانَتْ شَاءٌ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءَاتِ الَّتِي هِيَ لَامَاتٌ" . فَهَذَا نَصٌّ مِنْهُ بِقَلْبِ هَمْزَةٍ شَاءٍ عَنْ يَاءٍ، وَقَدْ أَشَارَ فِي النَّسَبِ (٤) إِلَى حَمْلِهَا عَلَى هَاءٍ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو الْعَبَّاسِ (٥) .

شَاءٌ فِيهِ إِعْلَالَانِ قَلْبُ الْعَيْنِ أَلْفًا، وَاللَّامِ هَمْزَةً، وَلَيْسَتْ الْهَمْزَةُ أَصْلًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : شَوِيٌّ، وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ، وَشَوِيٌّ . وَإِجْمَاعُهُمْ فِي النَّسَبِ عَلَى شَاوِيٍّ، وَلَمْ يَهْمِزْ أَحَدٌ، لِيَذُلُّوا بِذَلِكَ عَلَى أَنْ أَصْلُهُ غَيْرُ الْهَمْزِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَبَرِيَّةً / ١٥٤ لِقِلَّتِهَا وَشَذُوزِهَا، وَالشَّاذُّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلِزُورِ شَاوِيٍّ يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَبَرِيَّةً . وَجَعَلَ شَاءٌ (٦) وَشَاءَةً أَصْلَيْنِ لَا اسْتَوَاهُمَا فِي التَّصَرُّفِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمَا كَهُنْيَةٍ وَهُنْيَةٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُنْيَةٌ مِنَ التَّصَرُّفِ مَا لَهُنْيَةٌ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : هُنَوَاتٌ وَلَمْ يَأْتِ فِي هُنْيَةٍ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلِهَذَا جَعَلَ هُنْيَةً أَصْلًا فَجَعَلَ الْهَاءَ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ، وَكَذَلِكَ سَنَّةٌ وَعِضَّةٌ تَقُولُ : شَوِيَّةٌ وَشَاءَةٌ (٧) وَشَاهِيٌّ وَشَاوِيٌّ وَشَوِيٌّ وَشَوِيٌّ، وَسَانَهْتُ وَسَانَيْتُ، وَمُسَانَاةٌ، وَسُنْيَةٌ وَسُنْيَةٌ، وَعِضَاةٌ، وَعِضَوَاتٌ، فَيَتَصَرَّفُ الطَّرْقَانِ .

وقوله (٨) : "لَأَنَّ الْيَاءَ، بَدَلٌ مِنَ الرَّاءِ (٩) وَالنُّونِ" . يُرِيدُ أَنَّ الْيَاءَ فِي قِيْرَاطٍ (١٠) بَدَلٌ مِنْ إِحْدَى الرَّاءَيْنِ، وَهِيَ فِي دِينَارٍ (١١) بَدَلٌ مِنْ

(١) ، (٣) ، (٦) ، (٨) ، (١٠) ، (١١) الكتاب (٤٦٠/٣) .

(٢) هذا كلام جديد عن الشاء، وبيان لامة ويبدو أن فيه سقطاً .

(٤) الكتاب (٣٦٧/٣) .

(٥) ، (٧) انظر : التعليقة، النكت (٩٣٥/٢)، شرح الشافية (٢١٤/١) .

(٩) في الأصل الياء .

احدى الثنتين، وفي دِيَّاج<sup>(١)</sup> بدل من إحدى الباءين، وفي دِمَّاس<sup>(٢)</sup> بَدَلٌ من إحدى اليمين، ووزن دِمَّاسٍ ودِيَّاجٍ، فيمن قال : دَيَّامِيسُ ودَيَّايِجُ : فِعَالٌ، ألحق بِسِرْدَاجٍ كما ذكر<sup>(٣)</sup>، فدَيَّامِيسُ ودَيَّايِجُ فَيَاعِيلُ، والأول فِعَالٌ لأنها مُضَعَّفَةٌ، فأُبدِلَ من إحدى الحرفين الياء، ورُدَّتْ في الجمع إلى الأصل، فقالوا : قَرَارِيطُ ودَنَائِيرُ ودَبَائِجُ ودَمَامِيسُ فالتصغيرُ على ذلك . وأما بَرِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> فأَجْرَوْهَا مُجْرَى كِبَسَاءٍ ورِدَاءٍ من حيث لم يثبت البدل في كلِّ حال، ألا ترى أنه لا يثبت في الجمع فصارت كَصَلَايَةٍ فَرَدَدَتْ إلى الهمز حين كَسَرَتْ، فلم يثبت البدل في كلِّ موضع وإن كان أكثرُ العرب فيها على تركِ الهمز، فصَارَ كأنه بدلٌ غيرُ مَقِيسٍ لكن الذي يُبدَلُ إذا كَسَرَ رَدٌّ إلى الأصل، والذي لا يَهْمِزُ النَّبِيُّ يلتزم ذلك في تصرفِ الكلمة من جمعٍ وغيره، وهو الذي يقول : النُّبَيَّاءُ ونُبَيٌّ سَوْءٌ .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "لقلت ذُوَيْبٌ" . تقديرها ذُعَيْبٌ، الياء هنا ليست كالألف لمخالفتها للحركة التي قبلها، فهي كسائر الحروف ومخرَجُ الألف متصلٌ بمخرَجِ الهمزة فكأنه اجتمع ثلاثُ هَمَزَاتٍ .

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٤٦٠/٣) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٤٦١/٣) .

### مَنَاب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه<sup>(١)</sup>

إذا أردت الذي حُذِف من السَّائِرِ كان في التصغيرِ بمنزلةِ هَارٍ، لأنَّه حَذِفَ  
 لَازِمٌ كَمَا تَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup>، وَأَمَّا خَافِ<sup>(٣)</sup> فَيَصْلُحُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَحْذُوفٍ، وَأَنْ يَكُونَ فِعْلاً  
 فَتَقُولُ : خَوِيفٌ فِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ مَحْذُوفاً مِنْ خَائِفٍ وَهُوَ أَحْسَنُ، لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ مُتَعَدٍّ،  
 وَفِعْلٌ لَمَّا لَا يَتَعَدَّى، وَتَحْقِيرُهُ - أَيْضاً - خَوِيفٌ كَشَاكٍ، وَهَائِرٍ الْمَحْذُوفِ وَالْمَقْلُوبُ مِنْهُمَا  
 سَوَاءٌ، وَأَمَّا مَالٌ<sup>(٤)</sup> فَفِعْلٌ لِقَوْلِهِمْ : مَالٌ يَمَالُ وَهُوَ فَعِلٌ يَفْعَلُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ، وَهُوَ مِنَ السَّوَاءِ،  
 يَقَالُ : مَالٌ الرَّجُلُ يَمَالُ وَتَمَوَّلَ : كَثُرَ مَالُهُ، وَرَجُلٌ مَالٌ وَقِيلَ : كَثِيرُ الْمَالِ عَنْ أَبِي  
 سَعِيدٍ<sup>(٥)</sup>، وَلَيْسَ مِنْ مَالٍ يَمِيلُ .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "لأنَّهم لم يَقُولُوا : مائلٌ" . يَزِيدُ لَمْ يَقُولُوا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى،  
 وَالْوَاوُ فِي الْعَيْنِ أَكْثَرُ، وَالْيَاءُ فِي اللَّامِ أَكْثَرُ، وَنُوبِتٌ شاذٌّ<sup>(٧)</sup>، وَلِذَلِكَ غَلَطَهُمْ فِيهِ، لَمَّا  
 جَرَى عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ .

(١) الكتاب (٤٦١/٣) .

(٢) انظر (ص ٥١٧) .

(٣) ، (٤) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٤٦٢/٣) .

(٥) السيرافي على سيبويه (٢١٢/٤) .

### باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها في كل موضع<sup>(١)</sup>

البدل في العين أقوى منه في اللام، ولذلك هُمِزَتْ مُتَوَسِّطَةٌ فهي أَلَزِمُ،  
وجملة ما في هذا أن البدل إذا ألزمه الكلمة في الأفراد والجمع وتصريف الكلمة ثبتت  
في التحقير كما ثبتت في الجمع، وقد تقدّم من كلامه : وليست يبدل لازم كياء عيد .  
أبو علي : يدلُّ على أنَّ الهمزة في أدور<sup>(٢)</sup> لازمة حكاية أبي الحسن فيه  
أنهم يقولون فيه : أدُر، ألا ترى أنه لو كانت الألف واواً لصحّت، فثبتها ألفاً دليل  
على أنها بدل من الهمزة التي قدّمت لاجتماع همزتين في كلمة، قال : وأيضاً فإنَّ  
الضمة لازمة لهذا المثال، وهو أفعل، وإذا كانت لازمة كان التقدير بالهمزة اللزوم .

قلت : ومن العرب من لا يهيمز الواو المضمومة، فلزوم ضمّها لا يُوجب  
الهمز عند الجميع، وتصرّف الفعل منها يدل على الواو، ووقع هنا<sup>(٣)</sup> لو كانت تُكسّر  
على أفاعِلَ لكان في التفسير . ووقع في رواية أخرى<sup>(٤)</sup> : لو كانت على أفاعِلَ لكان  
في التفسير . يريد لو لزم الهمز لكسّر عليه / وأدّد ليس بمعدول<sup>(٥)</sup> وهو مصروف، ١٥٥  
بنوا من الودّ فعلاً، وهمزوا الواو لضمّتها، كما همزوا ودّاً وهو أدُّ بن طابخة جدُّ  
تميم، وأدّد جدُّ معدّ بن عدنان . وودّ اسم صنم، قال النابغة<sup>(٦)</sup> :

(١) الكتاب (٤٦٢/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٤٦٣/٣) .

(٥) الكتاب (٤٦٤/٣) .

(٦) ديوانه (ص ١١٢)، وروايته : حيّاك ربي .



حَيَّاكَ وَدُّ فَإِنَّا لَا يَحِلُّ لَنَا

لَهُوَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمَا  
فصار عَلَمًا مُرْتَجَلًا كَعِمْرَانَ، وليس مَنقُولًا من جنسٍ، ولذلك صُرِفَ أَيُّ:  
لَمَّا لم يكن معدولاً ولزمت الهمزة فيه، وقد سَمَوَا بِحَبِيبٍ وَمَحْبُوبٍ، وَلَا يُعْلَمُ عَلَمٌ من  
الإِدِّ وَلَا فِي مَعْنَاهُ، لَأَنَّ الإِدَّ الأَمْرُ الْفَطْيِيعُ الشَّدِيدُ، وَيُلْزَمُ عَلَى إِثْبَاتِ تَاءِ مُتَعَدٍّ<sup>(١)</sup>  
وَمُتَّزِنٍ<sup>(٢)</sup> المبدلة من الواو أَنْ يُقَالَ فِي الْجَمْعِ: مَتَاعِدٌ وَمَتَازِنٌ كَمَا يُقَالُ مُتَّعِدٌ وَمُتَّزِنٌ،  
وَحُكْمُ التَّاءِ عِنْدَهُ مِنَ الْوَاوِ كَحُكْمِ هَمْزَةِ الْعَيْنِ .

ويريد بقوله<sup>(٣)</sup>: "لا تحذف التاء"، لَا تُقَلَّبُ إِلَى الْوَاوِ لِأَنَّ بَدَلَهَا لَمْ يَكُنْ لَمَّا  
قَبْلَهَا .

وقوله<sup>(٤)</sup>: "كَرَاهِيَّةُ الضَّمَّةِ وَالْوَاوِ الَّتِي قَبْلَهَا" . إِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ لِلضَّمَّةِ،  
وَقِيَاسَ هَذَا فِي الْيَاءِ مُتَّسِرٌ وَمُتَّسِرٌ لِأَنَّ الْيَاءَ هُنَا فِي الْإِفْتَعَالِ كَالْوَاوِ، فُعِلَ هَذَا لضعفهما  
هنا، وليس الإدغام بِمُطَرِّدٍ فِي غَيْرِهِمَا، وَرَبَّمَا صُغِّرَ عَلَى الْأَصْلِ .

(١) - (٤) الكتاب (٤٦٥/٣) .

### بابُ تحقيرِ ما كان فيه قلباً<sup>(١)</sup>

قوله (٢): "ولكن الاسم يُثبت على القلب في التحقير كما تثبت الهمزة في أدأر إذا حقرت". هذا كله مسموع من العرب، وليس فيه أكثر من التعليل. وقول العجاج<sup>(٣)</sup>:

لا ث به الأشاء والعُبري

شاهده فيه: قلب لا ث على لا ث، يقال: لا ث الشجر يُلوث: إذا كثر والتبس بعضه ببعض، فإذا صغرت قلت: لوث، تقديره فويلع. يَصِفُ مَوْضِعَ خَصْبٍ كَثِيرِ الشَّجَرِ، وما ينبث منه وهو الأشاء: جمع أشاءة، والعُبري: ما نبت من الضال على غير النهر وغيره، وهو شاطئه، وقول طريف بن تميم العُبري<sup>(٤)</sup>:

فَتَعْرِفُونِي أَنِّي أَنَا ذَاكُم شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلَمٌ

شاهده فيه: قلب شاك، يقال: فلان شائك السلاح وشاك السلاح أي: حديد، له شوكة، من شاك يشوك، والمعلم: الذي له علامة في الحرب تعلم بها شجاعته وفروسته، ولا يجعلها إلا من يشق من نفسه بذلك، وتحقيره شويلك، تقديره فويلع أيضاً، وأما أينق<sup>(٥)</sup> فمُعْتَلَّةُ الْعَيْنِ مِنَ الْوَاوِ، أصلها أنوق لقولهم: تنوق الجمل، ثم قلبوا العين قبل الفاء، وقلبوا الواو ياءً

(١) الكتاب (٤٦٥/٣).

(٢) الكتاب (٤٦٥/٣، ٤٦٦).

(٣) ديوانه (ص ٣١٤)، الكتاب (٤٦٦/٣)، السيرافي (٢١٣/٤)، النكت (٩٣٧/٢)، المقتضب (١١٥/١)، الخصائص (١٢٩/٢، ٤٧٧، ٤٩٣)، المحتسب (٢٥٣/٢)، اللسان (لوث).

(٤) الكتاب (٤٦٦/٣)، السيرافي (٢١٣/٤)، النكت (٩٣٨/٢)، المقتضب (١١٦/١)، المنصف (٥٣/٢، ٦٦/٣)، الأصمعيات (ص ١٢٨).

(٥) الكتاب (٤٦٦/٣).

إِرَادَةَ الْخِفَّةِ فَلَزِمَ ذَلِكَ الْكَلِمَةَ، وَقَالَ هُنَا<sup>(١)</sup> : فَأَبْدَلُوا الْيَاءَ مَكَانَ الْوَاوِ، وَقَالَ فِي بَابِ  
إِضَافَةِ النَّدَاءِ إِلَى الْيَاءِ<sup>(٢)</sup> : إِنَّ الْيَاءَ مِنْ أَتْنَقِ عِوَضٌ، وَأَمَّا مُطْمَئِنٌّ<sup>(٣)</sup> فَجَعَلَهُ هُنَا مَقْلُوبًا  
مِنْ طَأْمَنْتُ، فَقُدِّمَتِ الْمِيمُ عَلَى الْهَمْزَةِ، وَلَمْ يَغْرِضْ لِلْقَلْبِ عِنْدَ ذِكْرِهِ فِي الرَّبَاعِيِّ .

قال الأستاذ أبو بكر : وكأنه زعم أنه مقلوب إذ كان مثلاً يصحب  
الزائد<sup>(٤)</sup> ولا يُرَدُّ فِي غَيْرِهِ . وليست بعلة ظاهرة .

ابن خالويه : قَالَ الْفَرَّاءُ فِي نَوَادِرِهِ : طَأْمَنَ قَلْبُهُ وَطَمَأَنَ : سَكَنَ، قَالَ :  
وَحَكَى اللَّحْيَانِيُّ : طَأْمَنَ وَطَأْبَنَ وَطَمَأَنَ وَاطْمَأَنَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ . وَالْقَلْبُ فِيهِ بَعِيدٌ لِأَنَّ  
الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ الْأَصْلُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَالْفَرْعُ هُوَ الْمُتَصَرِّفُ قَالُوا، اِطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ  
وَمُطْمِئِنٌّ وَطَمَأْنِينَةٌ، وَلَمْ يَصْرِفُوا طَأْمَنَ فِي شَيْءٍ مِّنْ هَذَا، فَادَّعَاءُ الْعَكْسِ فِي الْقَلْبِ  
أَوَّلَى، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ<sup>(٥)</sup> :

وَإِذَا النُّفُوسُ جَشَّتْ طَأْمَنَ جَأَشَهَا

ثِقَةً لَهَا بِحِمَايَةِ الْأَدْبَارِ

وَقَدْ يَكُونُ ذَاتًا أُخْرَى كَطَأْبَنَ .

والهَمْزَةُ فِي قُؤُوسٍ<sup>(٦)</sup> لُضْمَةُ الْوَاوِ، ثُمَّ قَلَّبُوا الْعَيْنَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ، فَصَارَ  
قُسُورًا، فَأَعْلَوْا إِعْلَالَ عَتَى عَلَى الشُّلُوزِ، وَالْقِيَاسُ : قُسُوٌّ وَعُتُوٌّ . فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ يَاءً  
ثُمَّ قَلَّبُوا الْوَاوِ الْأُولَى يَاءً لِإِدْغَامِهَا فِي الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ، وَكَسَرُوا مَا قَبْلَهَا فَقَالُوا : قُسِيٌّ،  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ الْقَافَ إِتْبَاعًا لِكَسْرِ السَّيْنِ، فَلَزِمَ الْقَلْبُ، وَتَصْغِيرُهُ عَلَى ذَلِكَ .

(١) الكتاب (٤٦٦/٣) .

(٢) الكتاب (٣١٦/١)، ط / بولاق .

(٣)، (٦) الكتاب (٤٦٧/٣) .

(٤) أنظر اللسان : (طمأن) .

(٥) شرح ديوانه (٣٧٦/١) .

وجمع مَسَاءَةً<sup>(١)</sup> في الأصل مَسَارِيءُ، كَمَقَامٍ وَمَقَاوِمٍ، ثُمَّ قُلِبَتْ فَقِيلَ:  
مَسَائِيٌّ فَصَارَ مَسَائِيٌّ كَجَوَارٍ، ثُمَّ أَدْخَلَتِ النَّاءُ كَمَا أُدْخِلَتِ النَّاءُ فِي الْبَرَابِرَةِ، وَقِيلَ:  
مَسَائِيَّةٌ فَهِيَ مَقْلُوبَةٌ الْعَيْنِ مَكَانَ اللَّامِ، وَقَالُوا فِي أَوَائِلٍ: أَوَّالِي فَقَلَبُوا. قَالَ<sup>(٢)</sup>: /

١٥٦

تَكَادُ أَوَّالِيهَا تَفَرَّى جُلُودَهَا      وَتَكْتَحِلُ التَّالِي بِمَرُورٍ وَحَاصِبٍ  
وَقَوْلُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup>:

لَقَدْ لَقِيتُ قُرَيْظَةً مَسَاها      وَحَلَّ بِدَارِهِمْ ذُلٌّ ذَلِيلٌ

شاهده فيه: قلب سَاءَهَا إِلَى سَاهَا. وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنَ الْفَرْعِ إِلَّا الْمَاضِي  
قَطُّ، وَكَانَ يَلْزَمُ فِي مَضَارِعِ سَأَى لَوْ كَانَ أَصْلًا يَسْتَوِي كَغَزَا يَغْزُو، فَفِي مِثْلِ  
هَذَا يَصِحُّ ادِّعَاءُ الْقَلْبِ، وَذُلٌّ ذَلِيلٌ مُبَالِغٌ فِي الذَّلِّ. كَشِعْرٍ شَاعِرٍ وَمَوْتٍ مَائِتٍ، يَرِيدُ  
مَاحِلٌ بِقُرَيْظَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَوْلُ الْآخِرِ<sup>(٤)</sup>:

وَكَلُّ خَلِيلٍ رَاعِنِي فَهُوَ قَائِلٌ

مِنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ

شاهده فيه: قلبُ رَأَى إِلَى رَاءٍ، وَلَوْ كَانَ أَصْلًا لَكَانَ مَضَارِعُهُ يَرِيءُ كَبَاعٍ  
يَسِيعُ، يَقُولُ: مِنْ رَأْنِي يَقْطَعُ بِمَوْتِي فِي الْحَالِ لِمَا حَلَّ بِي مِنَ الْحُزَنِ وَإِفْرَاطِ الْمَشَقَّةِ مِنْ  
الشُّوقِ. يُقَالُ لِمَنْ صَارَ عَلَى شَفَا: هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ.  
وَتَزْعَمُ الْعَرَبُ أَنَّ الْهَامَةَ طَائِرٌ يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِ الْمَيِّتِ، وَهُوَ مِنْ تَكَادِيهِهَا.

(١) الكتاب (٤٦٧/٣).

(٢) لَدِي الرِّمَّةُ مَلْحَقٌ دِيْوَانُهُ (ص ٦٦١)، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْمُنْصَفِ (٥٧/٢)، وَاللِّسَانُ (وَأَل).

(٣) دِيْوَانُهُ (ص ٢٥٣)، وَانْظُرْ: الْكِتَابُ (٤٦٧/٣)، السِّيرَاقِي (٢١٣/٤)، النَّكْتُ

(٩٣٨/٢)، اللَّسَانُ (سَأَى)، وَفِي أَصْلِ الشَّرْحِ كَعْبُ بْنُ زَهْرٍ وَيَنْسَبُ لِحَسَنِ أَيْضًا وَهُوَ  
فِي دِيْوَانِهِ (ص ٣٣٢).

(٤) كَثِيرٌ عِزَّةٌ دِيْوَانُهُ (١١١/١)، الْكِتَابُ (٤٦٧/٣)، النَّكْتُ (٩٣٨/٢)، تَحْصِيلُ عَيْنِ

الذَّهَبِ (١٣٠/٢)، الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ (١٩/٢)، اللَّسَانُ (رَأَى).

وقوله (١) : "وإن شئت قلت : رأني ثم أبدلت همزتها ألفاً"، ووقع :  
 "رأني ثم أبدلت".

يريدُ بما أنَّ رأى يُمكنُ أن تبدل همزتها ألفاً وبعدها الياء التي هي لامُ  
 الكلمة فتقلبُ منها همزةٌ فيصيرَ راءً . واستشهدَ على قلبِ الياءِ همزةُ براءةٍ في رايةٍ،  
 وهذا وجهٌ بعيدٌ .

وقوله (٢) : حدثنا بذلك أبو الخطاب بقولهم : راءٌ في رايةٍ، وبيتُ حسان (٣)  
 بينَ، وشاهده فيه تسهيلُ الهمزة من سألتَ على غير قياسٍ لما لم يُمكنه بينَ يئنَ أبدلَ،  
 وحسانُ من أهلِ التسهيلِ، وليس ممن يقول : سِلْتَ تَسالُ، والفاحشةُ التي سألتها  
 هذيلٌ إباحةُ الزنا .

(١) الكتاب (٤٦٧/٣، ٤٦٨) وحاشية الثانية منهما .

(٢) الكتاب (٤٦٨/٣) .

(٣) هو قوله :

سالت هذيل رسول الله فاحشة

ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب

تقدم تخريجه (ص ٥١٠)، وانظر أيضاً الكتاب (٤٦٨/٣) .

### باب تحقير كل اسم كانت عينه واوا<sup>(١)</sup>

أصل ظهور الواو في التحقير جياتها في الواحد وصحتها .

وقوله<sup>(٢)</sup> : "أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ هَذَا النُّحُوَ لِلْجَمْعِ ثَبَتَ الْوَاوُ، كَمَا ثَبَتَ فِي أَسْوَدَ" . قد ثبت أيضاً في مَقَاوِمَ وَمَقَاوِلَ ولم تُغَيَّرْ وَقِيَّامَ وَقِيَّامَ فَيَعُولُ وَفَيَعَالُ، ولو كان فَعُولًا وَفَعَالًا لَكُنَا قَوُومًا وَقَوَامًا، لأن العينَ مِنْهُمَا واوٌ، وذكر في أوَّلِ الباب<sup>(٣)</sup> سَيِّدًا وَمَيِّتًا وَقِيَّومًا وَأَخَوَاتِهَا مثلاً لِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الْيَاءِ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، وَلَيْسَ مِنَ الْبَابِ .

قال أبو العباس<sup>(٤)</sup> : من جعل أَرَوَى أَفْعَلَ قال في أَرَوِيَّةٍ أَرِيَّةٌ عَلَى أَسَيِّدٍ وَأَرَوِيَّةٌ عَلَى أَسَيِّوَدَ، ومن كانت أَرَوَى عنده فَعَلَى لم يقل في أَرَوِيَّةٍ إِلَّا أَرِيَّةٌ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَإِلَيْهِ كَانَ يَذْهَبُ الْأَخْفَشُ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ سَيِّبِيهِ . قال الفارسي<sup>(٥)</sup> : وَإِذَا كَانَتْ الْوَاوُ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْقَلْبُ كَمَا لَا يَكُونُ فِي غَزْوٍ إِلَّا غُزًى فَأَرَوِيَّةٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ فُعْلِيَّةٌ، فَحُذِفَتْ مِنْهَا يَاءَانِ فِي التَّحْقِيرِ، لِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ .

قال أبو العباس وأبو بكر<sup>(٦)</sup> : أَرِيَّةٌ كَانَ أَصْلُهَا أَرِيَّةٌ فَحُذِفَتْ يَاءَانِ، كَمَا حُذِفَتْ فِي النَّسَبِ مِنْ بُحْتِيَّةٍ، وَذِكْرُ أَرِيَّةٍ فِي هَذَا الْفَصْلِ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ زَائِدَةٌ صَحِيحٌ، وَمُرِيَّةٌ<sup>(٧)</sup> مِثْلُ أَرَوِيَّةٍ كَانَ أَصْلُهَا مُرِيَّةٌ .

(١) ، (٣) الكتاب (٤٦٨/٣) .

(٢) الكتاب (٤٦٩/٣) .

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) التعليقة، وانظر : السيرافي (٢١٤/٤) ، المقنضب (٢٨٤/٢) ، شرح

الشافعية (٢٣٥/١) .

قال الفارسي<sup>(١)</sup> : من هنا يُعلمُ أنَّ أَرَوَى عنده أَفْعَلُ لأنه صحيحُ الواوِ، فأمَّا أَرِيَّةُ فإنه يُعلمُ أنَّ هَمْزَتَهَا عنده زائدةٌ بعَقْدِ البَابِ لا بِنَفْسِ اللَّفْظِ، كما عُلِمَ أنَّ الهمزة فيها عنده زائدةٌ بنفسِ اللفظِ في هذا الموضعِ، لأنَّ أَرِيَّةً تأتي عليه اللَّفْظَةُ والهمزةُ زائدةٌ، وأَرَوِيَّةٌ لا تأتي عليه اللَّفْظَةُ والهمزةُ أَصْلٌ، ومَرَوِيَّةٌ مفعولةٌ من رَوَيْتُ القَصِيْدَةَ فهي مَرَوِيَّةٌ .

وقولُ الفرزدق<sup>(٢)</sup> :

إِلَى هَادِرَاتِ صِعَابِ الرُّؤُوسِ قَسَاوِرَ لِلْقَسُورِ الْأَصِيدِ

شاهده فيه : إثباتُ الواوِ في قَسَاوِرَ وهو جَمْعُ قَسُورٍ، لكونها للإلحاق مُشَبَّهَةٌ بِالْأَصْلِيِّ، فلذلك ثَبَّتَ في التَّحْقِيقِ، يقال : قُسِيْرٌ وقُسِيْرٌ . والهادِرَاتُ : الفُحُولَةُ من الإِبِلِ شَبَّهَ بِهَا قَوْمًا أَعِزَّةً في فَخْرِهِمْ وَأَتْسَاعِهِمْ في الْقَوْلِ، وصِعَابُ الرُّؤُوسِ : أي لا يَنْقَادُونَ لِأَحَدٍ، والقَسُورُ : الشَّدِيدُ، والقَسْرُ : الْقَهْرُ وَالْغَلْبَةُ، وَالْأَصِيدُ : الرَّافِعُ رَأْسَهُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ / وهو داءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ في أَعْنَاقِهَا تَرْفَعُ لَهُ رُؤُوسَهَا، يقالُ مِنْهُ : صَيَدَ ١٥٧ الْبَعِيرُ .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وَأَعْلَمُ أَنَّ الْوَائِ إِذَا كَانَتْ لَامًا لَمْ يَجُزْ" ... كذا يريد أن القياسَ في العين واللام الإِدْغَامَ إِلَّا أَنَّهُ وَرَدَ ظُهُورُ الْعَيْنِ رَابِعَةً، وَلَمْ يَرِدْ ذَلِكَ فِي اللَّامِ، وَلَا تُفِيدُ الْعَلَامَةُ شَيْئًا لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي الْوَسْطِ الإِدْغَامُ، فَوَجِبَ لِلطَّرْفِ وَإِنْ دَخَلَتْهُ الْهَاءُ .

(١) التعليقة، وانظر : السيرافي (٢١٤/٤)، المقتضب (٢٨٤/٢)، شرح الشافعية (٢٣٥/١).

(٢) ديوانه (ص ٢٠٤)، الكتاب (٤٦٩/٣)، النكت (٩٤٠/٢)، المنصف (٣٤/٣).

(٣) الكتاب (٤٧٠/٣).

## باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات<sup>(١)</sup>

أَجْرَى مِمَّا ثَالَ<sup>(٢)</sup> قَفَا وَعَصَا وَرَحَى وَظَنِيًّا وَغَزَوًا فِي التَّحْقِيرِ مُجْرَى وَاحِدًا،  
لأنها ثَلَاثِيَّةٌ ثَالِثُهَا حَرْفُ لَيْنٍ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ مِنْ عَطَاءٍ<sup>(٣)</sup> وَبَابِهِ اسْتِقْلَالًا لِاجْتِمَاعِ  
الْيَاءَاتِ وَالْأَصْلُ أَنَّ يَقُولُوا عُطِّي ثُمَّ يَعْثَلُ اعْتِلَالٌ قَاضٍ فَتَقُولُ : عُطِّي<sup>(٤)</sup>، فَلَمْ يَفْعَلُوا  
ذَلِكَ لَكُنْهُمْ حَذَفُوا وَأَعْرَبُوا الْآخِرَ فَقَالُوا : عُطِّي وَعُطِيًّا وَعُطِيٌّ، وَمَنْ قَالَ<sup>(٥)</sup> : أُسَيُودُ  
قَالَ فِيمَا فِيهِ الْوَاوُ مِثْلَ شَاوِيَةٍ<sup>(٦)</sup> : شَوِيوِيَّةٌ لِمَا فَصَلَتْ الْوَاوُ بَيْنَ الْيَاءَاتِ أَثْبَتُوهَا، وَغَوِيوِي  
أَثْبَتُوا الْيَاءَ وَأَعْلَوْا إِعْلَالَ قَاضٍ .

وَأَمَّا أُخْوَى<sup>(٧)</sup> وَهُوَ أَفْعَلٌ مِنَ الْحُوَّةِ فِيهِ خِلَافٌ، فَقَوْلُهُ فِيهِ أُحَى غَيْرُ  
مَصْرُوفٍ كَأَصَيِّمٍ لثَبَاتِ حَرْفِ الزِّيَادَةِ فِي أَوَّلِهِ . وَأُحِيوِي فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ : أُسَيُودُ، أَثْبَتَ  
التَّنْوِينَ عَوَضًا مِنَ الْيَاءِ، وَقَوْلُ عَيْسَى<sup>(٨)</sup> مَرْدُودٌ لَصَرْفِهِ لَهُ مَعَ وَجُودِ الزِّيَادَةِ فِيهِ، وَلَا  
يُعَوِّضُ إِلَّا مِنْ مَحْذُوفٍ مَرْعِيٍّ، وَإِعْرَابُهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَاعَى الْمَحْذُوفُ .  
وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ<sup>(٩)</sup> : فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ فِي عَطَاءٍ : عُطِّي فَهُوَ  
قِيَاسٌ يُجْرِيهِ كَحَوَارٍ يَحْذِفُ وَيُعَوِّضُ .

وقول يونس<sup>(١٠)</sup> جَيْدٌ، وَهُوَ عَلَى مَنْ يَقُولُ : أُسَيُودُ، وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي  
يَحْذِفُ وَيُعَوِّضُ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَجْوَدُهَا، وَقَوْلُ يُونُسَ بَعْدَهُ<sup>(١١)</sup>، وَلَيْسَ عُطِّي وَأُحَى  
وَعُدَى وَبَابُهُ كَحَوَارٍ وَقَاضٍ - اسْمُ امْرَأَةٍ - وَلَا كَأَذَلٍ، وَلَا أَرْمٍ، وَلَا وَعٍ، وَلَا وَشٍ،  
تَرِيدُ التَّسْمِيَةَ بَارِئِهِ وَشَيْءَ وَعَةٍ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ أَعْيَمٍ وَلَا شَيْءٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ  
فِي هَذِهِ مُرَاعَى، وَالتَّنْوِينَ عَوَضًا مِنْهُ، وَإِنَّمَا حُذِفَ مِنَ اللَّفْظِ لِمَجِيئِهِ بَعْدَ الْكُسْرَةِ،

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) الكتاب (٤٧١/٣) .

(٤) أي : فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ، وَثَبَتَ الْيَاءُ فِي النَّصْبِ كَقَاضٍ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : شَاوُ .

(٧) ، (٨) ، (٩)

(١٠) الكتاب (٤٧٢/٤) .

(١١) انْظُرِ الْمَسَائِلَ الْبَصْرِيَّاتِ (٣١٠/١) .



وفي هذا الباب لاجتماع ثلاث ياءات والكسرة حذفوا ولم يُرَاعُوا . وإذا صَغُرَتْ مَطَايَا<sup>(١)</sup> جمع مَطِيَّةٍ رَدَدَتْ<sup>(٢)</sup> إلى مَطِيَّةٍ وَجَمَعَتْ بِالْألفِ والتاء فقلت: مَطِيَّاتٌ، وإذا جعلتها اسمَ رَجُلٍ فَلَمْ تَرُدَّ الْجَمْعَ كَقَبَائِلَ<sup>(٣)</sup> ونحوها وتَصْغِيرُهَا مُطًى كَعُطًى فَيَمْنُ حَذَفَ الياءَ أو الألفَ كَمَا ذَكَرَ . وَمَطَاءٌ بمنزلة عَطَاءٍ .

وقوله<sup>(٤)</sup> : "إِلَّا أَنْكَ تَهْمِزُ آخِرَ الْأَسْمِ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَتِهِ" . وَإِنَّمَا هُمْزُ مُصَغَّرِ خَطَايَا لَمَّا كَانَ بَدَلًا لَا يَثْبُتُ فِي الْإِفْرَادِ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَ فِي الْجَمْعِ فَمَنْزِلَتُهُ مَنْزِلَةُ مَا يَثْبُتُ فِي الْإِفْرَادِ وَلَا يَثْبُتُ فِي الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ فِي مَنْسَأَةٍ<sup>(٥)</sup>، وَأَمَّا مُطًى<sup>(٦)</sup> فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، لِأَنَّكَ هَمْزَتَ يَاءٍ فَعِيلَةٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى هَمْزِهَا، لِأَنَّهُ لَا تَهْمِزُ فِي الْجَمْعِ كَمَا ذَكَرَ .  
وقوله<sup>(٧)</sup> : "لَوْ كَسَرْتَهُ لِلْجَمْعِ لَقُلْتُ : مَطَايَا" جعلتها مثلها إِذْ كَانَتْ لِلْمَدِّ مثلها، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ<sup>(٨)</sup> : "كَأَنَّهُمْ مَدُّوا"<sup>(٩)</sup> فَعَالًا أَوْ فَعُولًا، وَكُلُّ هَمْزَةٍ تَعْتَرِضُ فِي الْجَمْعِ لَا بُدَّ لَهَا مِنَ الْقَلْبِ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

قال أبو علي<sup>(١٠)</sup> : الصوابُ خَطَاءٌ<sup>(١١)</sup>، وما في نسخة ابنِ السَّراجِ : وهو خَطَايَا يَجِبُ بَعْدَ وَجوبِ خَطَاءٍ وهو صَحِيحٌ، وقال : فُعَائِلٌ مثل خُطَائِطٍ، وَأَمَّا بُزَائِلٌ فَلَيْسَ فُعَائِلًا، وَلَكِنَّهُ فُعَالِلٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : خَرَجَ فُلَانٌ مُبْرئِلًا أَي : مُتَهَيِّئًا لِلْقِتَالِ مِنْ قَوْلِهِمْ : نَشَرَ الدِّيكُ بُرَائِلَهُ : إِذَا نَشَرَ رِيشَهُ .

وقال أبو عثمان<sup>(١٢)</sup> : تقول في تَكْسِيرِ فُعَائِلٍ نَحْوَ مُطَاءٍ : مَطَاءٍ : فَلَا يُغَيَّرُ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ هِيَ الَّتِي كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ . وهو القياسُ،

(١) ، (٣) - (٧) الكتاب (٤/٤٧٣) .

(٢) في الأصل : ورردت . وهو جواب إذا .

(٨) الكتاب (٤/٣٧٤) .

(٩) في الأصل : كأنه مدّ .

(١٠) التعليقة .

(١١) هذا عن رسم خطايا في الكتاب (٣/٤٧٣) .

(١٢) انظر : المنصف (٢/٨١) .

وقول جميع النحويين إلا يونس فإنه يقول فيه ما يقول في قبائل اسم رجل، لأنه إذا صغره يحذف الهمزة فيقول قَيْلٌ فكذلك إذا كسر مطاء حذفت الهمزة وبقي الألف<sup>(١)</sup>. وقوله<sup>(٢)</sup> : "كَأَنَّهُمْ مَدُّوا فَعَالًا" يقول: فَعَائِلٌ كأنه ممدود من هذه المثل، فهو كَرَسَائِلٌ، وأما عَدَوِيٌّ<sup>(٣)</sup> فتصغيره : عُدَيٌّْ كما ذكر، وتكسيره على عَدَاوِيٍّ لأنه لام، فياء النسب بعدها بمنزلة تاء التانيث، ولا تحذف واحدة منهما في التصغير، وتحذفهما في / غير هذا، وقول المبرد والمازني<sup>(٤)</sup> : عُدَيٌّْ كُعْطَى فاسيدٌ، لأنها ياء ١٥٨ نسب، وإذا ثبتت ياء أمية وعُدِيٌّ وعلى فيقال : أُمَيٌّْ وَعُدَيٌّْ وَعُلَيٌّْ وليس يياءى نسب فهذا أولى، ولا يجوز إلا الإثبات .

وقوله<sup>(٥)</sup> : "وَإِذَا حَقَرْتَ أَمْرِي" - إلى آخر المسألة - يقول : لما أردت مجرّد النسب أخرجته من بناء إلى بناء آخر، فإذا أردت التصغير لم تحذف مع أنك لو حذفت في التحقير ياء النسب من عَدَوِيٍّ وقد صار بهما صفة لزالتي الصفة لزوال موجبها .

وقوله<sup>(٦)</sup> : "بِمَنْزِلَةِ أَلِفٍ مِعْزَى" . يقول : إن العلامة التي للتانيث إذا انقلبت صارت بمنزلة ما هو للإلحاق، وعليه حُكِمَ دُنْيَاوِيٌّ وَدَهْنَاوِيٌّ، وإذا حَقَرْتُ حُبْلَى قلت : حُبْلَى فلم تُغَيَّرْ شيئاً ومَلْهُىٌّ مُلْهِىٌّ وأصله مُلْهِىٌّ فَاغْتَلَّ، وإذا حَقَرْتُ<sup>(٧)</sup> مَلْهُوِيٌّ وَحُبْلَوِيٌّ قلت : مُلْهِىٌّ وَحُبْلَى قُلْتُ الْوَائِيَّ فِيهِمَا لِكُسْرَةِ مَا قَبْلَهُمَا، وحذفت إحدى الياءين، ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في الياء الباقية، وقد نص عليه بقوله<sup>(٨)</sup> : "لَأَنَّكَ كَسَرْتَ اللَّامَ فَصَارَتْ يَاءٌ" .

(١) بين أبو الفتح في النصف مذهب يونس في جمع مطاء ونحوه، انظر (٨٣/٢) .

(٢)، (٣) الكتاب (٣٧٤/٤) .

(٤) السيرافي (٢١٥/٤) فما بعدها .

(٥) - (٨) الكتاب (٤٧٥/٣) .

وقوله في باب تحقيق المركب<sup>(١)</sup>: "لأنَّ حَرْفَ الإِعْرَابِ الأَلِفُ والْيَاءُ" فَرَّقَ فِيهِ يَشْنُ  
خَمْسَةَ عَشَرَ وَائْتِي عَشْرًا، لَأَنَّ خَمْسَةَ عَشَرَ مَرْكَبٌ وَائْتِي عَشْرًا مُعْرَبٌ، وَنَصَّ عَلَى  
إِعْرَابِهِ، وَأَنَّ عَشْرًا فِي مَوْضِعِ النُّونِ كَالْعَوَضِ مِنْهَا.

---

(١) الكتاب (٤٧٦/٣).

باب الترخيم في التصغير<sup>(١)</sup>

البابُ يَنْ، وأنَّسَ بما سَمِعَهُ<sup>(٢)</sup> في إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ أَنَّهُمَا ليسَ لهما وَزْنٌ،  
فجعل ما فيهما من حروفِ الزيادةِ زائداً، وقد يُرَدُّ الأعجميُّ إلى وَزْنِ العَرَبِيِّ، ثمَّ  
يُحَذَفُ ما يُجْعَلُ زائداً .

والبابُ بَعْدَهُ يَنْ<sup>(٣)</sup>، والسُّكَيْتُ<sup>(٤)</sup> : الحَفِيفُ، يجوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَخِّماً من  
سُكَيْتٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخَفِّفاً منه والكُعَيْتُ<sup>(٥)</sup> : بِنُقْطَتَيْنِ هو النُّغْرُ، والضَّفْنَدَةُ<sup>(٦)</sup> :  
الرَّخْوُ الضَّخْمُ، والحَفْيَدَةُ<sup>(٧)</sup> : الضَّخْمُ الطَّوِيلُ السَّاقِينِ مِنَ الظُّلَمَانِ .

---

(١) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٤٧٦/٣) .

(٢) الكلام على ما سمعه الخليل من تصغيرهما على بربه وسميع (٤٧٦/٣) .

(٣) باب ما جرى في الكلام مصغراً وترك تكبيره (٤٧٧/٣) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٤٧٧/٣) .

## باب ما يُحَقَّرُ لِدُنُوِّهِ مِنَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ مِثْلَهُ (١)

قوله (٢) : "وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ : هُوَ مُثِيلٌ هَذَا وَأَمِثَالُ هَذَا" . هَذَا نَصُّ بِتَصْغِيرِ مِثْلٍ وَأَمِثَالٍ وَهُوَ مَسْمُوعٌ ، وَمَا تَقْدِمُ (٣) مَقِيسٌ .  
وقوله (٤) : "أَنَّ الْمُشَبَّهَ حَقِيرٌ" هُوَ صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ . وَالْمِلْحُ وَالْمَلَاخَةُ سَوَاءٌ ، وَيُرِيدُ أَنَّهُمْ صَغُرُوا الْفِعْلَ (٥) . وَهُمْ يُرِيدُونَ صَاحِبَهُ وَهُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِالْمِلْحِ ، وَجَمِيعُ مَا أَجَازَ تَحْقِيرَهُ فِي الْبَابِ فِيهِ مَعْنَى التَّحْقِيرِ ، الَّذِي هُوَ دُنُوُّ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فِي وَجْهِ مَا . أَلَا تَرَى أَنَّ غَيْرَ (٦) وَسَوَى لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِمَا مَعْنَى التَّحْقِيرِ ، وَلَمَّا قَرُبَتْ مِثْلٌ مِنْهُمَا أَسْنَدَ تَحْقِيرَهَا لِلْعَرَبِ وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الدُّنُوِّ فِيهَا مَوْجُودًا ، وَالْمَضْمَرَاتُ كُلُّهَا لَا مَعْنَى لِلتَّحْقِيرِ فِيهَا ، وَمَعْنَى التَّحْقِيرِ مَوْجُودٌ فِي الْمُبْهَمَاتِ ، وَهُوَ الدُّنُوُّ وَالتَّقْرِيبُ ، فَلِذَلِكَ صَغُرَتْ .

وقوله (٧) : "كَمَا (٨) يَكُونُ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ الْحَقِيرِ حَقِيرًا" . أَخْرَجَهُ مِنْ قِيَاسِ مِثْلٍ ، وَهُوَ سَمَاعٌ ، لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ ، لَكِنْ مَعْنَى التَّحْقِيرِ مِنْهُ بَعِيدٌ ، وَسَوَى أَقْلٌ تَمَكَّنًا مِنْ "غَيْرِ" (٩) فَلِذَلِكَ قُبِحَ ، وَلَمَّا ذَكَرْنَا . وَجَعَلَ مَنَعَ التَّحْقِيرِ مِمَّا مَنَعَهُ لِقِلَّةِ تَمَكُّنِ الْاسْمِ ، وَالْمَانِعُ حَقِيقَةٌ عَدَمُ مَعْنَى التَّحْقِيرِ فِي الْاسْمِ الَّذِي لَا يُحَقَّرُ ، وَأَمْسِ (١٠) : اسْمٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ ، وَغَدًا (١١) : لِلْيَوْمِ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (١٢) :

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٤٧٧/٣) .

(٣) وذلك قولك : هو أصيغر منك ، وهو دوين ذلك ، وهو فوق ذلك ، وأن تقول أسيد أي :

قد قارب السواد . (٤٧٧/٣) .

(٥) في قولهم : ما أملحه ! .

(٦) ، (١٠) ، (١١) الكتاب (٤٧٩/٣) .

(٧) الكتاب (٤٧٩/٣) وفيه كما لا يكون ... و أثبتنا ما في الشرح لأنه أوفق .

(٨) عبارة مطبوعة الكتاب : "كما لا يكون" .

(٩) في الأصل : "من غيره" .

(١٢) لم أعرفه .

وإني لأبكي اليوم من حذري غداً

فراقك، والحيان مُجْتَمِعَانِ

فاليوم نلتقنا جنسٌ وغدٌ كذلك، وقد تدخله الألف واللام، ولا يكون أول من أموس كأول من أمس، وإن جُمِعَ فيه أيامٌ معلومة، وجمعه بعضهم فقال:

مررت بنا أول من أموس تَمِيسُ فِينَا مَيْسَةُ الْقُرُوسِ<sup>(١)</sup>

وقد تجعل العرب أمس على الزمان المتراخي، وعليه قولهم: لقيته أمس الأحدث، وقد أنشد سيبويه فيما مضى<sup>(٢)</sup>:

أَمِنْ عَمَلِ الْجَرَافِ أَمْسٍ [وظلمه]

وقال الأَفْوَةُ الأَوْدِي<sup>(٣)</sup>:

ذهب الذين عهدت أمس برأيهم

مَنْ كَانَ يَقْصُرُ رَأْيُهُ يَسْتَمْتِعُ

وعلى هذا يُصَغَّرُ، وأكثرها بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ

الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ﴾ وما ذكر هنا<sup>(٤)</sup> من اليوم والساعة والشهر

وما أشبهها أراد بها / الأجناس، وعلى هذا الحد يُشَارُ إِلَيْهَا وتُصَغَّرُ، وأما أسماء

الشهور وأسماء الأيام كالمحرّم وصفر والسبت والأحد وأخواتها وأمّس

وغد من يوم بعينه، وأول من أمس، والبارحة، فهي بمنزلة زيد وعمرو

إلا أنها لا تنتقل عن مُسَمِّيَاتِهَا، والأعلام تنتقل، ألا ترى أنها

لا تكون إلا لتلك الشهور بأعيانها، والأيام بأعيانها وليست

(١) الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ص ٣٣، اللسان (أمس).

(٢) عجزه:

وعدوانه اعتبتمونا براسم

انظر: الكتاب (٢٨٨/١) بولاق، الخزانة (٣١٤/١)، اللسان (جرف).

(٣) ديوانه (١٥٩).

(٤) الكتاب (٤٧٩/٣).

الأعلام موقوفة على شُخُوصٍ بأعيانِهِمْ، بل كُلُّ من سُمِّيَ بِزَيْدٍ يكون علماً له، ولا يسمَّى كُلُّ يَوْمٍ بِالثَّلاثِ وَلَا بِالْأَحَدِ، فَصَحَّ فِيهَا مَعْنَى التَّحْقِيرِ وَبَعْدَ عَنْ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ وَالْأَيَّامِ، وَلَا يَكُونُ الْعَمَلُ فِي بَعْضِهَا، فَلِذَلِكَ بَعْدَ عَنْهَا مَعْنَى التَّحْقِيرِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : لَقِيْتَهُ السَّبْتَ وَلَا الْمُحَرَّمَ وَتَقُولُ : لَقِيْتَهُ الْيَوْمَ وَالشَّهْرَ وَيَوْمَ كَذَا وَسَنَةَ كَذَا .

قال الأستاذ أبو بكر : وَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَرْمِيُّ<sup>(١)</sup> مِنْ جَوَازِ تَحْقِيرِهَا - قَالَ : وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ - وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمِرْدُ<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ أَسْنَدَ سَبِيوِيهِ تَرَكَ تَحْقِيرِهَا إِلَى الْعَرَبِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> : "فَكَرِهُوا أَنْ يُحَقَّرُوا" يَعْنِي أَمْسٍ وَغَدًا ثُمَّ قَالَ<sup>(٤)</sup> : "كَمَا كَرِهُوا تَحْقِيرَ آيْنٍ" ثُمَّ قَالَ<sup>(٥)</sup> : وَكَذَلِكَ أَوَّلُ مِنْ أَمْسٍ، وَالثَّلَاثَاءُ، وَالْأَرْبَعَاءُ، وَالْبَارِحَةُ، وَأَشْبَاهُهُنَّ .

ثم قال<sup>(٦)</sup> : "وَلَا تُحَقَّرُ أَسْمَاءُ شُهُورِ السَّنَةِ" ثُمَّ قَالَ<sup>(٧)</sup> : "فَعَلَامَاتُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّهْرِ لَا تُحَقَّرُ" إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ . فَهَذِهِ كُلُّهَا نَصُوصٌ بِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُحَقِّرُهَا، وَلَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ قِيَاسًا . فَيُوقَفُ عِنْدَمَا وَقَفُوا مَعَ أَنَّ مَعْنَى التَّحْقِيرِ مَعْدُومٌ فِيهَا، وَاسْتُغْنِيَ عَنْ تَحْقِيرِهَا بِتَحْقِيرِ مَا ذَكَرَ .

وَقَدْ حَكَى فِيمَا لَا يُشْنَى أَنَّ بَعْضَهُمْ<sup>(٨)</sup> يَقُولُ : الثَّنَى فِي الْاِثْنَيْنِ عَلَى

الشُّلُوذِ .

قال أبو عمر : لَا أَرَى بَأْسًا بِتَحْقِيرِ شُهُورِ السَّنَةِ وَأَيَّامِ الْجُمُعَةِ كُلِّهَا وَالْأَضْحَى وَالْفِطْرِ وَأَشْبَاهِهِمَا، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيَمْنُ

(١) انظر : النكت (٩٤٦/٢)، شرح المفصل (١٣٥/٩)، شرح الشافية (٢٩٣/١) .

(٢) المقتضب (٢٧٥/٢، ٢٧٦) .

(٣) - (٧) الكتاب (٤٨٠/٣) .

(٨) الكتاب (٣٩٣/٣) .

قال : اليوم الجمعة، فَرَفَعَ اليَوْمَ، وجعل الأول الثاني، ولا خلاف في النَّصْبِ أي : في  
نَصْبِ اليَوْمِ، فلا مُخْتَلَف في تصغير الجمعة حِينَئِذٍ، لِأَنَّهُ عَمِلَ فِيهِ، فدخل فيه معنى  
التحقير، وكذلك : اليوم الأضحى، بالنَّصْبِ .

ولو سمع سيبويه تحقير شيء من ذلك لحكاه كما حكى الثُّنَيُّ، فلا يُخَالَفُ  
بالرَّأْيِ، ونَصَّ هُنَا على أَنَّ ما ضارَعَ من الأسماء وعَمِلَ عَمَلَهُ لا يُحَقَّرُ<sup>(١)</sup> .

ويعني بقوله<sup>(٢)</sup> : "ولا يُحَقَّرُ عَنْ"، الاسم لا الحرف، وكذلك "على"،

والباب الثاني<sup>(٣)</sup> يَبَيِّنُ .

(١) الكتاب (٤٨٠/٣) .

(٢) الكتاب (٤٨١/٣) .

(٣) باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء ثبتت في التحقير (٤٨١/٣) .



باب تحقير المؤنث<sup>(١)</sup>

وقد جَاءَ من الثلاثيِّ بغير علامةٍ ما صُغِرَ بغير هاءٍ وهو قليل، وذكرها  
مُفترِّقَةً، منها دِرْعُ الحَلِيدِ، وَعَرَبٌ، وَعُرْسٌ، وَضَحَا، وَقَوْسٌ، وَحَرْبٌ، وَأَلْحَقَتِ التَّاءُ  
فيما زَادَ على الثلاثيِّ<sup>(٢)</sup> كلمتين ذكرهما في تصغير الظُّرُوفِ، وهما قُدَّامٌ وَوَرَاءُ،  
وَأَلْحَقَهَا بَعْضُهُمْ في جميع ما كانت فيه أَلِفُ التَّائِيثِ خَامِسَةً بِنَصِّهِ - رحمه الله - هنا  
كَحَبِيرَةٍ وَلُغَيْغِيزَةٍ<sup>(٣)</sup>، وما كَانَ مِثْلَهُمَا . وليس امرأةٌ رِضًا<sup>(٤)</sup> كَرِيزَةٍ مُنْطَلِقٍ، لأنَّ الأوَّلَ  
هو الثَّانِي، وَرِضًا مَصْدَرٌ مُذَكَّرٌ، وليس بالأوَّلِ إِلَّا على الاتِّسَاعِ، ألا ترى إلى قوله<sup>(٥)</sup> :

أَمْرِيضٌ لَمْ يُعَدِّ      أَمْ عَدُوٌّ خَتَلَكَ

كيف وصف مَرِيضاً من حيث كَانَ الأوَّلُ، ولا يجوز ذلك في رِضًا .  
وقوله<sup>(٦)</sup> : "أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ نَصَفٌ" . يقولُ : هو مُذَكَّرٌ  
وُصِفَ به مُذَكَّرٌ ومؤنثٌ، فَجَرَى في المؤنثِ على حَدِّهِ في المُذَكَّرِ في التَّكْبِيرِ، فَأُجْرِيَ  
على ذلك في التَّصْغِيرِ، وهو القِيَّاسُ، وَكَذَلِكَ الْفَرَسُ وَالنَّابُ<sup>(٧)</sup>، وقد ذكر بَعْدُ<sup>(٨)</sup> : كما  
أنتَ أردتَ أَن تُحَقِّقَ المُذَكَّرَ حين قلتَ : عُدَيْلٌ وَقُرَيْشٌ .

وقوله<sup>(٩)</sup> : "لأنَّهم جَعَلُوا النَّابَ الذَّكَرَ اسماً لَهَا" . يقولُ :  
على التَّسْمِيَةِ أو حَذْفِ المُضَافِ، ولو أرادوها لِأُنْثَوَا، وهو أيضاً  
نَصٌّ تَسْمِيَّةٌ الشَّيْءِ بِاسْمٍ غَيْرِهِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، أو بِجَاوِرَةٍ على جِهَةِ

(١) الكتاب (٤٨١/٣) .

(٢) في الأصل التائيت .

(٣) ، (٤) ، (٦) الكتاب (٤٨٢/٣) .

(٥) البيت في ديوان الحماسة منسوباً لأم السليك، ويقال : لأم تأبط شراً . وانظره في العيون

الغامزة على خبايا الرامزة للدمامي (١٥٠ - ١٥١) .

(٧) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٤٨٣/٣) .

الاشْتِرَاكِ لَا عَلَى جِهَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَيُرِيدُ أَنَّهَا مُذَكَّرَاتٌ وَقَعَتْ عَلَى الْمُؤَنَّثِ لِلاتِّسَاعِ .

وقوله (١) : "فَصَارَ اسْمًا غَالِبًا" . يقول : قد يصير غالباً على هذا الحدِّ

كقولهم : هَذَا عَيْنَانِ قَدْ جَاءَ . ويريد بقوله (٢) : "كَأَنَّهُ مَصْدَرٌ" الْعَيْنَ .

وقوله (٣) : "لَأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ وَصْفًا لِشَيْءٍ، وَالشَّيْءُ مُذَكَّرٌ" . قد تقدّم فيهما

قولانِ وليس المَصْدَرُ مما يُوصَفُ به إلا على المبالغة وقد / تقدّم ذلك (٤) في الأحوال، ١٦٠  
وهذا من باب : أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ .

وقوله (٥) : "فَإِنَّمَا حَقَّرَتِ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ" . هذا جُمْلَةٌ مَا يُحَقَّرُ عَلَى لَفْظِ

الِصِّفَةِ وَالِاسْمِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، لَأَنَّهُ كَالِصِّفَةِ فِي هَذَا .

وقوله (٦) : "وَلَوْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِفَرَسٍ"، ليس الْفَرَسُ كَالنَّفْسِ وَإِنْ كَانَ قَدْ

حَكِيَ فِي مُذَكَّرِهِ ثَلَاثَ أَفْرَاسٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ فَرَسٌ جَيِّدَةٌ كَمَا قَالُوا: نَفْسٌ  
وَاحِدَةٌ .

(١)، (٢)، (٣)، (٥)، (٦) الكتاب (٤٨٣/٣) .

(٤) ليس في القطعة التي بين أيدينا من الشرح .

باب ما يُحَقَّرُ على غير بناء مُكَبَّرِهِ الذي يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ<sup>(١)</sup>

عَدَلَ عَنْ أَنْ يَجْعَلَ أَصِيلًا تَصْغِيرَ أَصْلَانِ جَمَعَ أَصِيلٌ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْجَمْعِ لَا يُصَغَّرُ، فَجَعَلَهُ تَصْغِيرًا مَا لَمْ يُنْطَقْ لَهُ بِوَاحِدٍ وَلَا يَكُونُ وَاحِدَهُ إِلَّا فُعْلَانًا أَوْ فِعْلَانًا، وَلَمْ يَأْتِ فِي هَذَا الْوَاحِدِ .

وذكر - رحمه الله - فيما جاء بناءً جمعه على غير ما يكون في واحده<sup>(٢)</sup>، "ومِثْلُ أَرَاهِطَ أَهْلٍ وَأَهَالٍ، وَلَيْلَةٍ وَلَيَالٍ، جَمْعُ أَهْلٍ وَلَيْلٍ، وَقَالُوا: لَيْلِيَّةٌ فَجَاءَتْ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ كَمَا جَاءَتْ فِي الْجَمْعِ كَذَلِكَ"، وقول جرير<sup>(٣)</sup> :

قَالَ الْعَوَازِلُ: مَا لِجَهْلِكَ بَعْدَمَا شَابَ الْمَفَارِقُ وَاکْتَسَيْنَ قَتِيرًا  
شاهده فيه: جمع مَفْرُقِ الرَّأْسِ على ما ذكر، والقَتِيرُ الغُبَارُ شَبَّهَ الشَّيْبَ بِغُبَارٍ عَلَا الرَّأْسَ .

وذكر غُدُوَّة<sup>(٤)</sup> وما بعدها لِلذِّكْرِ عَشِيَّة<sup>(٥)</sup> . فَأَعْلَمَ أَنَّ غُدُوَّةً وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا صُغِّرَتْ عَلَى الْقِيَاسِ، وَضَحِيًّا<sup>(٦)</sup> فِي قَوْلِهِ: "تَقُولُ<sup>(٧)</sup> ضَحِيًّا"<sup>(٨)</sup> مَنْصُوبٌ مَحْكِيٌّ مِنَ الظَّرْفِ، وَلَوْ رَفَعَ فَقَالَ: ضَحِيٌّ، لَكَانَ حَسَنًا لِأَنَّهُ بَعْدَ الْقَوْلِ. وَقَوْلُ النَّابِغَةِ الْجَعْدِي<sup>(٩)</sup>:  
كَأَنَّ الْغُبَارَ الَّذِي غَادَرَتْ ضَحِيًّا دَوَاحِجُنْ مِنْ تَنْضُبٍ  
شاهده فيه: تصغيرُ ضُحَاً على ضَحِيٍّ، وَلَمْ تُذَكَّرْ فِيهَا الْهَاءُ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ  
قال<sup>(١٠)</sup> :

(١) ، (٥) الكتاب (٤٨٤/٣) .

(٢) الكتاب (٦١٦/٣) .

(٣) ديوانه (ص ٢٧٩)، الكتاب (٤٨٤/٣)، السيرافي (٢٢٥/٤)، النكت (٩٤٩/٢) .

(٤) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٤٨٥/٣) .

(٨) نص مطبوعة الكتاب: "تقول: أتانا ضحيا". وهو فيه منصوب على الظرفية لا محكي.

(٩) شعره (ص ١٦)، الكتاب (٤٨٥/٣)، السيرافي (٢٢٥/٤)، النكت (٩٤٨/٢) .

(١٠) من بيت عجزه: هـج الثفال بحمله المتشاكل

انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري (ص ٤٦٧)

مَرِحُ الْيَدَيْنِ إِذَا تَرَفَعَتِ الضُّحَا

وقال الآخر<sup>(١)</sup> :

... .. بعدما اشتدَّت الضُّحَا      ثُمُّ تَقَبَّ عَلَى النَّشَارِ رَفِيعُ

وَأَمَّا الضُّحَاءُ فَمُذَكَّرٌ، وَصَغُرَ الضُّحَا بِغَيْرِ هَاءٍ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ضُخْوَةٍ<sup>(٢)</sup>.  
شَبَّهَ غُبَارَ حَوَافِرِ فَرَسِهِ فِي سَيْرِهَا لِكَثْرَتِهِ بِدُخَانٍ كَثِيرٍ، وَلِذَلِكَ جَمَعَهُ، وَجَمَعَهُ عَلَى غَيْرِ  
وَاحِدِهِ، وَكَأَنَّ وَاحِدَ دَوَاحِجٍ دَاخِنَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ، وَخَصَّ التَّنْضُبَ مِنَ الشَّجَرِ لِكَثْرَةِ  
دُخَانِهِ، وَغَادَرَتْ : تَرَكَتْ وَرَاءَهَا .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وَأَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تُحَقِّرُ" ... إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ مَا ذَكَرَهُ حَسَنٌ،  
لَأَنَّ الْأَحْيَانَ لَا تَتَزَيَّدُ .

قال الأستاذ أبو بكر - رحمه الله - : وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الْقِيَاسِ أَنْ تُصَغَّرَهَا عَلَى  
أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ أَكْبَرَ مِنْ شَيْءٍ عَلَى حَدِّهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ .  
وقوله<sup>(٤)</sup> : "وَكَاثَتْ لَا تُحَقِّرُ" . نَصٌّ بِأَنَّ الْعَرَبَ مَنَعَتْ تَحْقِيرَ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ  
لَا يُحَقَّرُ فَيُوقَفَ عِنْدَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ<sup>(٥)</sup> الْكَلَامُ فِي أُيُونٍ وَأَنَّهُ مُصَغَّرٌ، وَأَنَّهُ بِمَجْمُوعٍ جَمَعَ  
السَّلَامَةَ فِي بَابِ تَحْقِيرٍ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَلَا يُرَدُّ .  
وَأَفْعَلَةٌ وَفَعْلَةٌ يُحَقَّرَانِ، لِأَنَّهُمَا جَمَعَ قَلِيلٌ .

وَإِذَا سَمِيتَ بِصَبِيئَةٍ<sup>(٦)</sup> قُلْتَ : صَبِيَّةٌ، وَبِأَصْبِيئَةٍ أَصْبِيئَةٌ، صَغُرَتْ كَلًّا عَلَى  
لَفْظِهِ وَقَوْلِ رُوْبَةٍ<sup>(٧)</sup> :

صَبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكًا      مَا إِنْ عَدَا أَصْغَرُهُمْ أَنْ زَكَا

(١) البيت في المذكر والمؤنث للفراء (٨٤)، ولابن الأنباري (٤٢٣)؛ وأوله : رفعت خليقا.

(٢) انظر المذكر والمؤنث للفراء (٨٤) .

(٣)، (٤) الكتاب (٤٨٥/٣) .

(٥) انظر ما سبق (ص ٥١٨) فما بعدها .

(٦) الكتاب (٤٨٦/٣) .

(٧) ديوانه (ص ١٢٠)، الكتاب (٤٨٦/٣)، السيرافي (٢٢٦/٤)، النكت (٩٤٩/٢)،

المقتضب (٢١٢/٢)، المخصص (٣٩/١، ١١٤/١٤)، العيني (٥٣٦/٤)، اللسان (علم).

شاهدنا فيه : تصغير صبيّة على لفظه، وهو القياس، يصفُ صبيانا قد شعثوا  
 من شدّة الزّمانِ وضعفِ الحالِ وأغبرُوا، والرّمك جمع أرمك، والرّمكة لونٌ كلونِ  
 الرّماد، ويقالُ : مرّ يزكُّ زكيكاً، إذا مرّ يُقاربُ الخطو، وهو مشيُّ الصّغير، قالَ  
 المبرد<sup>(١)</sup> : هكذا وقع أصغرهم، والصوابُ أكبرهم .

قال الأستاذ أبو بكر : الرواية التي في الكتابِ صحيحةٌ وإنما أرادَ أن يُعظّم  
 تدليلهم<sup>(٢)</sup> لصغرهم .

(١) النكت (٩٤٩/٢)، وانظر : تحصيل عين الذهب (١٣٩/٢)، حاشية رقم ٤ من صفحة

الكتاب (٤٨٦) .

(٢) الدليف : المشي الرّويد .

### باب تحقير الأسماء المبهمة<sup>(١)</sup>

خالفَت الأسماءُ المبهمةُ والموصولاتُ في التحقير كما خالفت في غيره، ففُتِحَ الأولُ، وَزِيدَتِ الألفُ في الآخر قبلُ وبعدُ، وقد ذكر ما زيد فيه بعد الآخر، وهو ذِيًّا<sup>(٢)</sup>، وقبل الآخر وهو أَلِيًّا<sup>(٣)</sup>.

وقول سيويه: "ولمَّا ألحقوا هذه الألفات في أواخرها"<sup>(٤)</sup>. تَمَامٌ للطرفِ وما قبل الطرف، فالألف في هَذَا في الطرف وفي أَلِيًّا قبل الطرف، وهو آخر الكلمة أيضاً. واتكل على التمثيل الذي مثل به، وتَعَقَّبُ / الميرد<sup>(٥)</sup> عليه فاسدٌ وقلةٌ إنصاف. ١٦١  
وَذِيًّا مما حُذِفَتْ عينُه لاجتماع الياءات.

قال الأستاذ أبو بكر: وقد لا يُحذفُ منه من حيث أُجْرِيَ في التسمية به كـ"لا" فَمُدَّ. قال: وإن شاء لم يَحْذِفْهَا لأنها غيرُ مُتَمَكِّنَةٍ اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ الحَرْفِ، وعليه قياسُ قوله في التسمية بها إذا قال: ذاءً، ولو كانت متمكِّنة لم تحذف كَحَيٍّ وَعَيٍّْ في حَيٍّ وَعَيٍّْ.

قلت: ويلزم على هذا أن تكون ياءُ التصغيرِ ثانية، ولا سبيلَ إلى ذلك فلا بُدَّ من الحذفِ لإرادتهم تَغْيِيرَ المبهمات، وهم إذا صَغُرُوا لاءُ اسمِ رجلٍ قالوا: لَوِيٌّ، وإذا صَغُرُوا غيرَ المُتَمَكِّنِ لم يَمْنَعُهُمْ قِلَّةُ تَمَكُّنِهِ من أن يَجْرِيَ على حُكْمِ التَّصْغِيرِ في التَّمَكُّنِ، فِقِلَّةُ التَّمَكُّنِ فيما<sup>(٦)</sup> جاز تحقيره لا حُكْمَ له، وقولُ

(١) - (٤) الكتاب (٤٨٧/٤).

(٥) المقتضب (٢٨٢/٢) وحاشيتها رقم ١، ٢، السيرافي (٢٢٦/٤)، التعليقة، والانتصار

(ص ٢٧٦ - ٢٧٩).

(٦) في الأصل: (في جاز).

الشاعر (١):

وَحَبْرُ تَمَانِي أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى      فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلْبُ  
شاهدنا فيه : "استعمال" تا" كهذه، فإذا صَغُرُوا صَغُرُوا "تا" ولم يصغروا  
"هذه" للْبَسِ بالذَّكَرِ .

خَبَرٌ أَنَّ الْمَوْتَ يَكُونُ بِالْأَمْصَارِ وَالْبُلْدَانِ فَحُذِّرُ مَنْ سُكَّنَاهَا فَقَالَ : وَهَذِهِ  
الْقُبُورُ فِي الْجِبَالِ وَالْبَوَادِي، وَإِذَا لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ أَحَدٌ، وَالْهَضَابُ : جَمْعُ هَضْبَةٍ وَهِيَ  
الْمُنْبَسِطَةُ، وَالْقَلْبُ : الْقَبْرُ، وَأَصْلُهَا الْبَثْرُ غَيْرُ الْمَطْوِيَّةِ، وَأَرَادَ : فَكَيْفَ ذَلِكَ . وَحَذَفَ،  
وَقَوْلُ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ (٢) :

وَلَيْسَ لَعِيشِنَا هَذَا مِهَاءٌ      وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بَدَارٍ  
شاهده فيه : استعمال "تا" للمؤنث، ويروى : وَلَيْسَتْ دَارُنَا الدُّنْيَا، وَالْمِهَاءُ :  
الصفاء والرقّة، والهاء أصلية، وكان الأصمعي (٣) ينشده "مهاة"، بالتاء منقوطة. قالوا:  
ومِهَاءُ الْبِلُورَةِ، وَهِيَ هُنَا الْمَاءُ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ صَفَاءَ الْمَاءِ . وَهَاتَا : نَعْتَ لِدَارِنَا .  
وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ (٤) : أُلْحِقْتَ الْأَلْفُ فِي أَوَاخِرِهَا لَتَدُلَّ عَلَى مَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ  
الضَّمَّةُ فِي الْمَحَقَّرِ غَيْرِ الْمُبْهَمِ .

وقوله (٥) : "كما فعلوا ذلك في آخرِ ذا وأوّلِهِ" . أي : خالفوا به فزادوا  
الألف في آخره، وفتحوا أوله، وقد مثل هنا بأولاء (٦) والألف لا شك أنها قبل الهمزة،  
وقلبوا الألف التي كانت في أولاء (٧)، وأدغموا فيها ياء التصغير، وكذلك زادوها في  
أولى المقصور، وحذفوا (٨) الأولى للساكين . ومن قول أبي ذؤيب (٩) :

(١) الكتاب (٤٨٧/٣)، المقتضب (٢٨٨/٢)، (٢٧٧/٤) ابن يعيش (١٣٦/٣) الأصمعيات (ص ٩٧) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٤٨٨/٣)، المقتضب (٢٨٧/٢، ٢٧٧/٤)، ابن يعيش (١٣٦/٣)، اللسان (مهه) .

(٤) المقتضب (٢٨٦/٢) .

(٥) ، (٦) الكتاب (٤٨٨/٣) .

(٧) في الأصل : الاماء .

(٨) كذا ولعله : وفتحوا .

(٩) في اللسان : ببطط . يقال : جاء بأمر بطيط، أي : عجيب . والبيت في شعر الكميت

بن زيد الأسدي القسم الثاني (ص ٦٧) . .

أَلَمَّا تَعَجَّي وَتَرَي بَطِيْطًا      من اللَّائِيْنِ فِي الْحَقَبِ الْخَوَالِي  
فَجَمَعَ اللَّائِي بِالْيَاءِ وَالنُّونَ، وَالبَطِيْطُ : الْعَجِيْبُ، وَقَدْ مَرَّ يَتُ الْعَجَّاجُ  
بِتَفْسِيْرِهِ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ كَال : الَّذِيْنَ قَالَ : اللَّذِيْنَ، وَمِنْ قَالَ فِي الرِّفْعِ : اللَّذُنْ - وَهُمْ  
كِنَانَةٌ - قَالَ : اللَّذِيُونُ<sup>(٢)</sup> وَفِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ : اللَّذِيْنَ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ<sup>(٣)</sup> : اللَّذِيُونُ وَاللَّذِيْنَ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ .  
وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> : اللَّذِيَّا إِذَا قُلْتَ : اللَّذِيُونُ نَصْ بِيْنَاءِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ،  
وَقَدْ تَثَبَّتْ فِيهِ الْأَلْفُ فَيَنْجِبُ إِذَا حُذِفَتِ الْأَلْفُ مِنَ اللَّذِيَّا لِلْوَاوِ وَالنُّونِ وَالْيَاءِ وَالنُّونِ أَنْ  
تَقُولَ : اللَّذِيُونُ وَاللَّذِيْنَ كَمَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ مِثْلُ : مُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنِ، وَالَّتِي<sup>(٥)</sup> مِنْ  
الْأَسْمَاءِ الْمُوصُولَةِ، وَتُجْمَعُ عَلَى اللَّائِي وَاللَّوَاتِي، وَاسْتَغْنَوْا عَنْ تَصْغِيرِهَا  
بِاللَّيَّاتِ.

وَقَدْ نَصَّ سَيَبَوِيْه<sup>(٦)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى مَنْعِ تَصْغِيرِ مَا جُمِعَ لِلْإِسْتِغْنَاءِ  
بِاللَّيَّاتِ . ثُمَّ قَاسَ أَبُو الْحَسَنِ<sup>(٧)</sup> فَقَالَ فِي اللَّائِي : اللَّوِيَّا . قَالَ : وَإِنْ شَاءَ ضَمُّ .  
ثُمَّ حَكَى فِي الْبَابِ كُلِّهِ الضَّمَّ قَالَ : وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ اللَّائِي : اللَّوِيَّا وَاللَّوِيَّا  
وَاللَّوِيَّاتِ، وَهَذَا مِنْهُ قِيَاسٌ لِأَنَّ "س" قَالَ<sup>(٨)</sup> : اسْتَغْنَوْا عَنْ ذَلِكَ بِتَحْقِيرِ الَّتِي وَجَمَعَهَا

(١) هُوَ بَعْدَ اللَّيَّاتِ وَاللَّيَّاتِ وَالَّتِي وَسَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بَعْدَ قَلِيلٍ .

(٢) ، (٤) ، (٥) الْكِتَابُ (٤٨٨/٣) .

(٣) الْمُقْتَضَبُ (٢٨٩/٢) .

(٦) ، (٨) الْكِتَابُ (٤٨٩/٣) .

(٧) فِي الْمُقْتَضَبِ : كَانَ الْأَخْفَشُ يَقُولُ : اللَّوِيَّا، لِأَنَّهُ لَيْسَ جَمْعُ (الَّتِي) عَلَى لَفْظِهَا، فَإِنَّمَا هُوَ  
اسْمٌ لِلْجَمْعِ كَقَوْلِكَ : قَوْمٌ وَنَفَرٌ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ (٢٨٩/٢) .

وَقَالَ السِّرَافِيُّ : وَقَدْ صَغَّرَ الْأَخْفَشُ اللَّائِي وَاللَّائِي فَقَالَ فِي تَصْغِيرِ اللَّائِي / اللَّوِيَّا،  
وَاللَّائِي : اللَّوِيَّا . شَرَحَهُ عَلَى الْكِتَابِ (٢٢٧/٤) . وَخَصَّهُ ابْنُ يَعِيْشٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى

الْمُقْصَلِ (١٤١/٥) .



بالألف والتاء، وقول العجاج<sup>(١)</sup> :

بعد اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي

شاهده : حذف صلة اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا، وذكر صلة الَّتِي في البيت الذي

بعده وهو :

إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

وأكد بتكريرها .

---

(١) الكتاب (٤٨٨/٣)، المقتضب (٢٨٨/٢)، الأمل الشجرية (٢٤/١)، الخزانة (٥٦٠/٢)،  
الأرجوزة في ديوان العجاج (ص ٥٠٧) .

### باب تحقير ما كسر عليه الواحد للجمع<sup>(١)</sup>

تباعد بناءً الجمع الكثير من التحقير، فزادوا على تحقير الواحد الألف والتاء، واكتفوا بذلك، ولم يعد من النسب فترك على حاله، وكلُّ بابٍ تغييرٍ. وإنما خصَّ الألف والأرجل بالذكر لما لم يستعمل لهما بناءً للكثير، فوقعت على القليل والكثير، فحقرت مراعاة للفظ كالأرسان.

وأشار بقوله<sup>(٣)</sup> : ولو حقرت / الجفّنات [التي في]<sup>(٣)</sup> بيت حسان، لأنها ١٦٢ فيه للكثير، ولما لم ينفرد هذا الجمع بالقليل، ووقع لهما صغرٌ على لفظه، أريد به القليل أو الكثير، واختار سيبويه أن يكون أصله للقليل، وحمله على التثنية لما ذكر ولم يقطع به، لقوله<sup>(٤)</sup> : "فهذا يُقربُ أن التاء والواو والنون لأدنى العدد"، وهو رأيٌ منه وليس بالقوي، لأن دليله ضعيفٌ، وإنما هو لفظ مشتركٌ لهما، ووقعه في كلام العرب، وفي كتاب الله تعالى على الكثير أكثر.

وأما الفتيان<sup>(٥)</sup> فيرد تحقيره إلى جمعهم على فعلة، أو إلى واحدٍهم، ويجمعُ بالواو والنون كما ذكر، والشُّعْر<sup>(٦)</sup> يرد تحقيرها إلى الواحد، وتزاد الألف والتاء، لأن اللفظ للكثير وإن أريد به القليل، والأدلاء<sup>(٧)</sup> : جمعٌ دليل يقال فيه دليلٌ وأدلاءٌ وأدلةٌ، فإن صغرت أدلاءً رجعت إلى جمعٍ القليل

(١) الكتاب (٤٨٩/٣).

(٢)، (٥)، (٦) الكتاب (٤٩١/٣) وبيت حسان قوله :

لنا الجفّنات الغر يلمعن بالضحي

وأسيافنا يقطرن من نحلة دما

ديوانه (ص ١٣١). وهو في الكتاب (٥٧٨/٣) وقال : "وقد يجمعون بالتاء، وهم

يريدون الكثير" ثم ذكر البيت.

(٣) مكانه في الأصل : (إلى)

(٤)، (٧) الكتاب (٤٩٢/٣) وفيه أدلاء بالذال المعجمة.

وهو أدلة، أو إلى الواحد، وزدت الواو والنون، وقول الأنصاري<sup>(١)</sup> :

إِنْ تَرَفَّحْنَا قُلَيْلِينَ كَمَا دِيدَ عَنْ الْمُجَرَّبِينَ ذَوْدَ صِحَاحٍ

شاهده فيه : تحقير قليل، وجمعه بالياء والنون، يقول : نحن وإن كنا قُلَيْلِينَ فكلُّنا صَمِيمٌ ليس فينا لئيمٌ كالابل الصِّحَاح لا يدخلها ذو حرب، والمُجَرَّبُ : الذي حَرَبَتْ إِبِلُهُ، وذِيدٌ أُزِيلَ وطُرِدَ، والدُّودُ : ما بين الثلاث إلى العشر من النوق، وهو الأكثر، ومنهم من لا يَخْصُصُ به الإناث، وسيأتي في باب<sup>(٢)</sup> الموث الذي يقع على الموث والمذكر .

وقوله<sup>(٣)</sup> : "وإن أردت أن تجمع الكليب" : يريد : إن أردت تكسير المَصَغَّر لم يَجُزْ لأنه يذهبُ بناء التحقير ويأؤه فلا سبيل إلى تكسيه .  
وقوله<sup>(٤)</sup> : "فهذا يُقَرَّبُ" ، جَعَلَهَا لِأَقَلِّ الْعِدَدِ أَصْلًا لما ذكر، ثم اسْتَعْمَلَتْ في تكسيه إذ لم يكن له كثيرٌ من لفظها فصارت كأرْسَانٍ، وجمعُ الخُمَاسِي بها دُونَ التَّكْسِيرِ يُؤَنَسُ بكونها للقليل والكثير سواء ولما وَرَدَ منها للكثير .

(١) نسب إلى قيس بن الخطيم، وانظر الكتاب (٤٩٢/٣) وحاشيتها رقم ١، وملحقات

ديوانه (ص ١٩٤) .

(٢) الكتاب (٥٦٤/٣) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٤٩٢/٣) .

## بابٌ تحقير ما كُسِّرَ على غير واحدٍ المستعمل في الكلام<sup>(١)</sup>

عُومِلَ الواحدُ في هذا الباب من حيث كان الأول إذا أردت تصغيره أو تصغير الجمع في القياس إلا أن تقول العرب شيئاً فتتبعها كما تقدّم .  
وظُروف<sup>(٢)</sup> : جمع ظريف، والعبّاديد<sup>(٣)</sup> : يكون من العبدى من النذل كأنهم حين تفرّقوا ذلّوا في تفريقهم مثل : أيادى سبأ<sup>(٤)</sup> . والأيدى : القوة كأنهم تفرّقوا تفرّقاً لا اجتماع له كما تفرّق أهل سبأ تفرّقاً أو هن قواهم فضعفوا لذلك، وقد تقدّم أن الأيدى جمع أيدي من يد النعمة .  
وقوله<sup>(٥)</sup> : "فليس لها واحدٌ في الكلام كُبرّت عليه" . قد جاء واحداً في قوله أنشده أبو العباس<sup>(٦)</sup> :

عليه من اللوم سراولة      فليس يرق لمُستعطف  
فهذا واحداً، وقد ذكر<sup>(٧)</sup> - رحمه الله - فيما لا ينصرف أنها واحدة، ومن هذا الباب ملامح<sup>(٨)</sup> ومذاكير لأنك تقول : لَمَحَة وذكر .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) الكتاب (٤٩٣/٣) .

(٤) الكتاب (٣٠٤/٣ ، ٣٠٦ ، ٣٧٤) ، السيرافي (١٢١/١ ، ٣٩١/٢) ، المقتضب (٢٥/٤) ،  
الصحاح (٣٥/١ ، ٢٣٧١/٦) .

(٦) المقتضب (٣٤٦/٣) وحاشيتها رقم ١ ، وانظر : العيني (٣٥٤/٤ ، ٣٥٥) ، اللسان  
(سرل) ، الخزانة (٢٣٣/١) ، قال البغدادي : قيل البيت مصنوع وقيل : قائله مجهول .

(٧) الكتاب (٢٢٩/٣) .

(٨) في الأصل : ملاميح . وانظر الكتاب (٢٥٦/٣) .

باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع  
ولكنه شيء يقع على الجميع<sup>(١)</sup>

وقع في هذا الباب الرُّجْلَةُ<sup>(٢)</sup> - بفتح الراء وكسرها - وكلاهما صحيح،  
وهي اسمٌ لجماعة الرجال، وأنشدوا لأحيحة بن الجلاح<sup>(٣)</sup> :

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا      أَخْشَى رُكْبِيَا أَوْ رُجْلِيَا عَادِيَا

يُرِيدُ رَجُلًا وَرُكْبًا جَمَعَ رَاجِلٍ وَرَاكِبٍ، وقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

قَدْ شَرِبْتُ إِلَّا دُهَيْدِي هِنَا      قُلَيْصَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَ

شاهده فيه : قد يَنْه، ولما أراد تصغير دَهَادَةٍ رَدَّ إلى الواحد فصغره، وكان

من حقه أن يقول : دُهَيْدِيَهَاتٍ لكنه حذف الألف من دَهْدَاه، وزاد الياء والنون

كَأَرْضِيَيْنَ<sup>(٥)</sup> ضرورةً، وكذلك أَدْخَلَ الياء والنونَ في أُبَيْكِرِينَ تشبيهاً بِدُهَيْدِيَهِنَا،

وهو أشد منه، لأنه تصغير أبكر، وهو جمع، ولم يُحذف منه شيء

كما حُذِفَ من دَهْدَاهِ، فَدُهَيْدِيَهِنَا أقرب إلى أَرْضِيَيْنَ من أُبَيْكِرِينَ، ولما كان جمعاً

شبهها بالطرقات من حيث جمع بالياء والنون، كما جمع الثاني بالتاء، / وردوا ١٦٣

السنين إلى واحدٍها، وردوا المَحْنُوفَ وجمعوا بالألف والتاء فقالوا : سُنِّيَّاتٍ

على سُنِّيَّةٍ، ويجوز سُنِّيَهَاتٍ على سُنِّيَّةٍ. ولما رَدَدْتُ لم يصحَّ دخول الواو والنون،

(١)، (٢) الكتاب (٤٩٤/٣) .

(٣) ديوانه (ص ٨٣) جمع ودراسة الدكتور حسن باجودة .

(٤) الكتاب (٤٩٤/٣) وحاشيتها رقم ١، تحصيل عين الذهب (١٤٢/٢)، النكت

(٩٥٢/٢)، المخصص (٦١/٧، ١٣٧)، الرضى على الكافية (١٨٣/٢)، الخزانة

(٥١/٨)، اللسان (بكر).

والشاهد في دهيدينا حيث صغر الدهاده فردها إلى الدهداه المفرد فقال : دهيده ثم

جمعه جمع السلامة لتلا يتغير بناء التصغير، ومثله أيبكرينا حقر فيه أبكر على أيبكر ثم

جمعه جمع السلامة .

(٥) الكتاب (٤٩٥/٣) .

وكذلك أَرْضُون لما رَدَدْتَ إلى الواحد جمعت بالالف والتاء، فإن كانت اسماً لرجل أو امرأة صغرتها على لفظها. ولم تدخل التاء في اسم المؤنث، لأنها صارت بالزيادة أكثر من ثلاثة أحرف فتقول : أَرْضُون ومثلها سُنُون<sup>(١)</sup> وتقول سُنَيُون فيمن أعرب بالياء والواو، ولم يُرِدِ الجمع فترُدُّ إلى الواحد، وإنما صغرت اسماً لشيء، ولا بُدُّ من رَدِّ اللام ليكمل مثال التصغير، ولم تدخل التاء أيضاً في اسم المؤنث لما ذكرنا في أَرْضَيْن، كما أنك لو صغرت جَرَيَيْن<sup>(٢)</sup> اسماً لشيء لخففت فقلت : جَرَيَان في الرفع وجَرَيَيْن في النصب والخفض، وإن صغرته في حال وقوعه على الاثنين ثقلت فقلت : جَرَيَان وجَرَيَيْن لأن الزائدين في الأول كأنهما من نفس الحرف فعوملتا معاملة ما هو من الحرف، فحذفت الياء لهما .

يقول : تَرُدُّ في سُنَيُون ما يتم به المثال في التحقير قبل حروف الإعراب، ولا ترد في سُنَيْن إذا أعربت النون، لأن مثال التصغير قد تم بالزيادة الواحدة، وأما في قول من قال : سَيْنَيْن، فأعرب النون، فإنه لا يرد شيئاً في قول من قال<sup>(٣)</sup> : يُضَيِّع ولم يرد المحذوف، وبه قال الجرمي، لأن الاسم على أربعة أحرف وآخره معرب، ومن عَوَّض من المحذوف قال : سُنَيْن كما يقول : سَفِيرِيح. ولا يصرف اسم امرأة ويصرفه اسم رجل، ومن قال يُؤَيِّض فرَدَّ - وهو قول يونس - قال : سَنَيْن<sup>(٤)</sup> فرد اللام .

وقوله<sup>(٥)</sup> : ومن قال : سنون قال سُنَيُون . يريد من أعرب بالواو والنون في اسم الرجل تركه على لفظه وليس بعوض .

(١) الكتاب (٤٩٥/٣) .

(٢) الكتاب (٤٩٦/٣) .

(٣) انظر التعليقة .

(٤) في الأصل : (سنين) .

(٥) الكتاب (٤٩٦/٣) .

ورد اللام، ولم يقل سَنَيَات كما فعل في حال الجمع، وقد قدّمه<sup>(١)</sup>.  
 وقوله<sup>(٢)</sup>: "إذا حقرت "أفعال" اسم رجل". نص بتحقيق أفعال اسم رجل.  
 وقوله<sup>(٣)</sup>: "لأن ذا ليس بقياس"، يقول: تصغيره ليس بقياس، أي تغيير  
 ليلة في التحقير ليس بقياس، فلذلك رد تحقيرها في التسمية بها إلى القياس.  
 وأفعال<sup>(٤)</sup> قياسه في التحقير "أفعال"، فيحقّر في التسمية به على ذلك.  
 وقوله<sup>(٥)</sup>: "لِيُفَرَّقَ بين الواحد والجمع"، كان الاتساع في الجمع أكثر  
 لكثرة دوره، وليس شيء منه يجوز فيه هذا، وهو على حَدِّه أي: وهو جَمْعٌ على بابه.  
 أبو العباس<sup>(٦)</sup>: من سَمِيَ بالْمُثَنَّى فجعل الإعراب في النون فقد أزال حكم  
 التثنية. ولم يفعل ذلك بأفعلة في الجمع<sup>(٧)</sup>، بل هما سواء في ذلك.  
 أبو الحسن: وإذا صَغُرَتْ جمعاً ليس بينه وبين واحدِهِ في الهجاء إلا الهاء  
 صَغُرَتْ على لفظه نحو تَمْرَةٍ وَثَرٍ وَجُوزَةٍ وَجُوزٌ تقولُ تُمَيْرٌ وَجُوزٌ، وكذلك الجمع الذي  
 فيه حروف الواحد والذي ليس له واحد لم يطرد نحو قوم وَرَجُلَةٍ، وقال: وإذا صغرت  
 جماعة رددتها إلى واحدها فصغرت الواحد ثم جمعته نحو مَسَاجِدَ فتقول مُسَيِّجِدَاتٍ  
 وكذلك مُسَيِّلِمَاتٍ وفي مسلمون مُسَيِّلِمُونَ لأنك صغرت الواحد فقلت: مسيلم ثم  
 جمعت فقلت مُسَيِّلِمُونَ فهذا تصغير الجمع.

(١) الكتاب (٤٩٥/٣).

(٢) الكتاب (٤٩٦/٣).

(٣)، (٤)، (٥) الكتاب (٤٩٦/٣).

(٦) انظر المقتضب (٣٦/٤).

(٧) كذا.

# الفهارس



## فهرس القمارس

الصفحة	الفهرس
٥٥٩	(١) فهرس الآيات القرآنية
٥٧٢	(٢) فهرس الحديث
٥٧٣	(٣) فهرس الأمثال والنماذج والتراكيب النحوية
٥٧٦	(٤) فهرس الأشعار
٥٩٤	(٥) فهرس الأرجاز
٦٠١	(٦) فهرس أنصاف الآيات
٦٠٢	(٧) فهرس الأعلام
٦١٤	(٨) فهرس القبائل والجماعات
٦١٥	(٩) فهرس البلدان والمواضع
٦١٦	(١٠) فهرس الكتب الواردة في النص
٦١٧	(١١) فهرس اصطلاحات الشارح
٦١٨	(١٢) فهرس أبواب الكتاب
٦٢٣	(١٣) فهرس المصادر والمراجع

## فهرس الآيات القرآنية

## سورة الفاتحة

الآية الكريمة	رقم الآية	رقم الصفحة
الحمد لله	١	٢٨٤

## سورة البقرة

٣٥٥	٣	الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ
١٥٨	٦	سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ
١١ - ٩	٣٨	فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ
١٤٩	٤٦	الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبُّهُمْ
٢٦٨	٦١	اهْبِطُوا مِصْرَ
٥٧	٨٣	لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ
١١٣	٨٣	وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا
١٣٠	٩٠	بِغُسْمٍ أَشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
٤٧	٩١	قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ
٦٤	١٠٢	وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ
١٠	١٠٣	وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّو كَانُوا يَعْلَمُونَ
٧٦	١٤٥	وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ
- ٧٤	١٥١	كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ ...
١٠٩		
٤٩	١٦٥	وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ
٤٥٨	٢٢١	وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ
٣١١	٢٣٦	لَمْ تَمَاسُوهُمْ
٣٩٢	٢٤٥	مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا
٣٥٥	٢٤٩	فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ
٥١٢	٢٥٩	لَمْ يَتَسَنَّهْ

## آل عمران

٢٤٣	٧	وَأَخْرَجَ مُتَشَابِهَاتٍ
١١٩	١٨	شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
١٤٤	٧٥	إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا
٥٩، ٥٦	٨١	وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ
٨٦		جَاءَكُمْ
٢١	١٠٦	فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ
٦٨	١٥٩	فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
٩٤	١٧٨	لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا عَلَيَّ لَهْمٌ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ
٩٤	١٨٧	وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ
		وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا
٩٧	١٨٨	فَلَا تَحْسِبَنَّاهُمْ عَافَاةً مِنَ الْعَذَابِ

## سورة النساء

١٥٠	٣٤	وَاللَّاتِي يَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ
٢٦٣	٦٠	يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّلَاقِ وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ...
٤٥٥	٩٨	إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ

## سورة المائدة

١٦٠، ٧٠	٢	لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاؤُكُمْ
٣١	٢٩	تَبَوُّءُ يَأْتِي
١٤٩، ١٤٢	٧١	وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً
١٨١	١١٦	وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ
١٤٤، ١٢٦	١١٧	مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ
٧٧	١١٩	هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ صِدْقُهُمْ

## سورة الأنعام

١٤٥	١٤	إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ
٤٩	٢٧	وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ
١٢٢	٤٧	قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ
١٢٢		قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ
١٥٣	٤٦	مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ
٣٥	٩١	ذُرُّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ
١٠٩	٩٤	لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ
٨٧، ٧٤	١٠٩	وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ
٣٥	١١٠	وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ
١٧٩	١٤٦	إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ
١٤٥	١٥١	أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا

## سورة الأعراف

٢٨٥	١	الْمَصَّ
٦٠، ٥٨	١٨	لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ
١٢٩	٢١	إِنِّي لَكَمَا لَمَنِ النَّاصِحِينَ
٦٠	٤٢	وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا
٤٥٢	١٤٢	وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً
١٥١	١٨٥	وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ
٣٥	١٨٦	مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ
١٥٦	١٩٣	أَدْعَوْتَهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَالِحُونَ

## سورة الأنفال

٩٦	٧	وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ
٨٨	١٤	ذُلُّكُمْ فَذَوَّقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابُ النَّارِ
٨٨	١٨	ذُلُّكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ

## سورة التوبة

٦٩	٦	وإن أحد من المشركين استجارك فأجره
١١٧	٥٤	وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله
٩٨	٦٣	ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم
١٣٥	٩٧	الأعراب أشد كفرة ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله
١٤٠، ١٣٨	١١٧	على رسوله من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم

## سورة يونس

٢٨٥	١	الر
١٤٧	١٠	وعاخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين
٩٩	٢٧	والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
١٨٩	٥١	أثم إذا ما وقع عامتهم به
١٢٦	٦٨	إن عندكم من سلطان بهذا

## سورة هود

٢٨٥	١	الر
١٥٩	١٠٨	ففي الجنة خللدين فيها
٦٣، ٥٣	١١١	وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم
١٥٢، ١٢٦		
٦٥	١١٩	ونمت كلمة ربك لأملأن جهنم

## سورة يوسف

١٢٢	٢٠	وكانوا فيه من الزاهدين
٦٥، ٦٤	٣٥	ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيت ليسبحنّه
٣٨٣		
١٠٨، ١٠٧	٨٠	ومن قبل ما فرطتم
٥٤، ١٩	٨٥	تفتؤا تذكر يوسف
٢٦٨	٩٩	ادخلوا مصر إن شاء الله آمين

## سورة الرعد

٢٨٥	١	الر
١٧	٥	أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً أَتَنَعَلْفِي خَلَقَ جَدِيدَ
٦٦	٢٤	سَلَامٍ عَلَيْكُمْ
٥٠	٣١	وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا

## سورة إبراهيم

٢٨٥	١	الر
٣٦	٣١	قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ
٦٥	٤٥	وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ

## سورة الحجر

٢٨٥	١	الر
٣٩٢	٦	يَأَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ
٣٩	٥٤	قَالَ أَبَشِّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمِ تَبَشِّرُونَ
٥١٢	٩١	الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عَضِينَ

## سورة النحل

٢٥١	٦٦	مَّمَّا فِي بَطُونِهِ
-----	----	-----------------------

## سورة الإسراء

٨٥، ٨٤	١٠٠	قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ
--------	-----	---

## سورة الكهف

٦٠	٣٠	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا
٣٣٥	٦١	نَسِيتَا حَوْتَهُمَا
١٢٢	٦٣	أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ
١٥٠	٨٠	فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا
٩٩	٨٦	قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّمَا أَنْ تَعَذِّبَ وَإِنَّمَا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا

سورة طه

## سورة الأنبياء

## سورة الحج

## سورة المؤمنون

٩٧،٩٥	٣٥	أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ
٣٤٨	٣٦	هِيَاهُ هِيَاهُ لَمَّا تَوَعَّدُونَ
٩١	٥١	عَمَّا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ

## سورة النور

١٤٥	٩	والخامسة أن غضب الله عليها
١٤٣		
٣٣٥	٤٥	والله خلق كل دابة من ماء
٣٣	٥٢	ومن يطع الله ورسوله ويخشى الله ويتقه
١٢٣	٥٥	وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض

## سورة الفرقان

١٥٥	٢١	وقال الذين لا يرجون لقاءنا
٢٠	٤٣	أرأيت من اتخذ إلهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلاً
١٥٣	٤٥	ألم تر إلى ربك كيف مد الظل
٦٨	٥٩	فستل به خبيراً

## سورة الشعراء

٢٨٦	١	طسم
٢١٢	١٩	وفعلت فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ
٢١٢	٢٠	فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ
١٧١	٧٢	هَلْ يَسْمَعُونَكَ
٢٩	١٠٢	فلو أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
١٥٨	١٣٦	سواءً علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين

## سورة النمل

٢٨٥	١	طس~
١٦٣	٦٠	أَمْ نَخْلُقُ السَّمَوَاتِ
١٤١	٧٢	رَدِيفَ لَكُمْ

## سورة القصص

٢٨٦	١	طسم~
٢٦١	٤٤	جانب الغربي
٥٣٩، ٣٢٢	٨٢	وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس



## سورة العنكبوت

١٢٢	٤٢	إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ
-----	----	---

## سورة الروم

٦٢	٥١	وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رِجَالًا فَأَرَاهُ مَصْفُورًا لَظَلُّوا
----	----	--

## سورة السجدة

١٦٤	٣	أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ
٦٥	٢٦	أَوْ لَمْ يَهْدِهِمْ كَمْ أَهْلَكْنَا

## سورة الأحزاب

٣٣٣	١٠	وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ
٦٧	٢٠	يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ

## سورة سبأ

١٢١	٧	يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ
٥٢٠	١٤	مِنْ سَاءَاتِهِ
١٤٤	٣٨	وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ

## سورة فاطر

٧٦، ٦٣	٤١	وَلَقَدْ زَالَتَا إِِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ
--------	----	---

## سورة يس

٢٨٨، ٢٨٥	٢٠١	يَسَّ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ
١٦٦	١٠	ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ
١٧	١٩	قَالُوا طَاعُوا لَكُمْ مَعَكُمْ أَتَنْ ذَكَّرْتُمْ
٩٦	٣١	أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ

## سورة الصافات

١٤٥	١٠٤	أَنْ يَلَا إِبْرَاهِيمَ
-----	-----	-------------------------

## سورة ص

٢٨٨	١	ص ~ والقرءان
١٤٤	٦	وانطلق الملائمة منهم أن امشوا واصبروا
١٣٣	٣٣	فطفق مسحاً بالسوق والأعناق

## سورة الزمر

١٨٧	٦	ثم جعل منها زوجها
١٤٠	١٢	وأمرت لأن أكون أول المسلمين
٩٧	١٩	أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار
٣٩، ٣٨	٦٤	قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون
٦٤	٦٥	ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك
٤٩	٧٣	حتى إذا جاعوها وفتحت أبوابها

## سورة غافر

٢٨٥	١	حم ~
١٥٣	٢٩	ما أرينكم إلا ما أرى
٨٩	٧٥	ذلكم بما كنتم

## سورة فصلت

٢٨٥	١	حم ~
-----	---	------

## سورة الشورى

٢٨٥	٢٠١	حم ~ عسق ~
٣٠٩	٢٢	ترى الظالمين مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم
٣٠٩	٢٣	ومن يقترب حسنة تزد له فيها حسناً

## سورة الزخرف

١١٩، ٥٣	٣، ٢٠١	حم * والكتاب المبين * إنا جعلناه قرآنا عربيا
٢٨٥		
١٦٦	١٦	أم اتخذ مما يخلق بنات
١٦٥	٥١	أليس لي ملك مصر وهذه الأنهر تجري من تحتي أفلا تبصرون

١٦٥	٥٢	أم أنا خير
-----	----	------------

## سورة الدخان

١١٩٠٥٣	٣٠٢٤١	حم * والكتاب المبين * إنا أنزلناه في ليلة مباركة
٢٨٥		
٥٩	٤٩	ذق إنك أنت العزيز الكريم

## سورة الجاثية

٢٨٥	١	حم
٢٠	٣١	وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم

## سورة الأحقاف

٢٨٥	١	حم
١٢٦	٢٦	ولقد مكملهم فيما إن مكملكم فيه

## سورة محمد

١٤٠	٢٢	فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض
-----	----	--

## سورة الذاريات

١٠٩	٢٣	إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون
-----	----	----------------------------

## سورة النجم

١٥١	٣٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
-----	----	----------------------------

## سورة القمر

٢٨٤	١	اقتربت الساعة
١١٣٠٩١	١٠	أني مغلوب فانتصر

## سورة الرحمن

٣٣٥	٢٢	يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
٢٩٢	٤٨	ذواتا أفنان

## سورة الواقعة

٩	٩١٠٩٠	وأما إن كان من أصحاب اليمين * فسلام
---	-------	-------------------------------------

## سورة الصف

تؤمنون بالله ورسوله	١١	٣٠
---------------------	----	----

## سورة الجمعة

قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ	٨	٤٨، ٤٧
--	---	--------

## سورة المنافقون

فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ	١٠	٤٠
--	----	----

## سورة الملك

قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ	٢٨	١٢٢
قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا	٣٠	١٢٢، ١٢١
		١٥٣

## سورة القلم

ن وَالْقَلَمِ	١	٢٨٨
أَسْطِيرَ الْأَوَّلِينَ	١٥	١٣٠

## سورة المعارج

سَأَلَ سَائِلٌ	١	٥١٠
إِنَّهَا لَظَنَى * نَزَاعَةَ لِلشَّوَى	١٦، ١٥	٢٠٤

## سورة الجن

وَأَنْ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا	١٨	٩١
إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تَوَعْدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لِي رَبِّي أَمَدًا	٢٥	١٢٧

## سورة المزمل

يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ	١	٢٨٤
--------------------------	---	-----

## سورة المدثر

إِذَا دَّعَبَرِ	٣٣	٣٠٩
-----------------	----	-----

## سورة القيامة

لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ	١	٥٣
----------------------------------	---	----

## سورة الإنسان

١٩٠، ١٦٩	١	هل آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ
٢٨٤		إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ
١١٣	٩	وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ عَائِماً أَوْ كَفُوراً
١٨٩	٢٤	

## سورة المرسلات

٧٧	٣٥	هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ
----	----	------------------------------

## سورة البروج

٥٢	٤	قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ
٤٧	١٠	إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

## سورة البلد

١٣٩	٦	أَهْلَكَ مَا لَأَ لَبِداً
-----	---	---------------------------

## سورة الشمس

٥٢	٩	قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا
----	---	------------------------------

## سورة الضحى

٩	٩	أَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ
---	---	----------------------------------

## سورة العلق

	١٤	أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى * أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى * أَرَأَيْتَ إِنْ
٩	١١	كَذَّبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى

## سورة العاديات

	١١	أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ * وَخُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ * إِنَّ
١٢٢	١٤	رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ

## سورة قريش

٩١	١	لَا إِلَهَ إِلَّا قَرِشٌ
----	---	--------------------------

## سورة الماعون

١٥٣	١	أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ
-----	---	--

## سورة الناس

٢٦٦	٣٤١	قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ
٢٦٦	٦٤٥	فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ

## فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٥٤	أتاني آت من ربي
١٣٥	قصر الخطبة وطول الصلاة مئة من فقه الرجل
١٤٠	الراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه
١٥٠	أمرت بالسواك حتى خفت لأدردن
١٨٤	كل مولود يولد على الفطرة
٢٠٧	(خضراوات)
٢٤٢	دخل بوجه كافر وخرج بقفا غادر
٤١٩	هات من هناتك
٥١١	العينان وكاء السه
٥١٨	أبيني لا ترموا حمرة العقبة حتى تطلع الشمس
٢٦٢	المرء كثير بأخيه
١١٤	أفضل ما قلته أنا والنبئون من قبلي لا إله إلا الله
٣٢٢	حتى إذا كان من الغد

## فهرس الأمثال والنماذج والتراكيب النحوية

٤٢	آتي الثمير لا يقطع اللص
٣٣٠	أبدأ بهذا أول
٢٣٢	أرض رمنة
٢٢١	أكلوني البراغيث
٣٩٠	ألا إنه ظريف
٤٤	أما أنت منطلقاً أنطلق معك
١٥٢	أما إن جزاك الله خيراً
٣٩٠	أما إنه ظريف
٣٥٣	أما بادئ بدء فإني أحمد الله
١٠٣	أما ترى أي برق ها هنا
٤٤	أما زيد قائماً تقم
٨٦	أما والله إنك لمنطلق
١٢١	أما يوم الجمعة فإنك ذاهب
١٢١	إن زيدا لإليك لحسن
٤٣	أوثقت العبد لا يفر
٨٤	إن الله أمكنني من فلان
٥٥	إن كان لصالحاً
١٦٤	إنها لا بل أم شاء
١٢١ ، ٥٨	إني بحمد الله لصالح
٣٢٧	أبدأ بهذا قبلاً
٤٠	اتقي الله امرؤ فعل خيراً يُتب عليه
٢٤٥	ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثاً ثلاثاً
٧٤	انتظرنني كما آتيك
٣١٦	باءت عرار بكحل



٨٠	بالله إلا فعلت
٥٥	يرب هذه البنية ما أردت
٢٨٨	تركته من حيث يث
٢٨٨	تركته خازِ باز وخازِ باز
٣٧	تسمع بالمعيدي لا أن تراه
٢٦٤	ثلاث من الشاء ذكور
٣٢٨	حسبك درهان
٣٢٨	حسبك ينم الناس
١٠٢ ، ٨٦	حقاً أنك ذاهب
١٠٣	حقاً لا تينك
١٨١ ، ١٨٠	خذه بما عز وهان
١٦	دعنا من تمرتان
٣٥٦	ذهب الشرارُ أخولَ أخولَ
٢٦٢	الذود إلى الذود إبل
٤٣	ربطت الفرس لا يتفلت
٣١٦	رماه الله بينت طمار
٣٧٩	زيدني ... في الدار
٢٦٢	زيد مع عمرو منطلقان
١٥٧	سواء عليك القيام والقعود
٤٤٥	شِعْرٌ شاعر
٤٤٥	شُغْلٌ شاعِلٌ
١٣٤	عسى الغوير أيوسا
١٣٧	عسى زيد يفعل
١٠٢	غداً الرحيلُ
٣٤٨	فداءً لك أبي
٣٤٨	فداءً لك خالتي

٣٤٨	فِدَاءُ لَكَ نَفْسِي
٣٤٨	فِدَاءُ مَا تُقِيلُ النُّعْلُ
٢٤٤	قَدْ أَمْرًا بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ
١٥٣	كَمْ تُرَى الْحُرُورِيَّةُ رَجُلًا
٧٥	كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ
٧٥	كُنْ كَمَا أَنْتَ
٧٤	كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ
٢٨٨	لَأَجْعَلَنَّكَ فِي حَيْصٍ يَيْصُ
٧٦	لَقِنْ زَرْتَهُ مَا يَقْبَلُ مِنْكَ
١٠٥	لَا جَرَمَ لَأَتِيَنَّكَ
٥٣٩	لَقِيَّتَهُ أَمْسَ الْأَحْدَثُ
١٢٣	لَهْنُكَ لِرَجُلٍ صَدَقَ
٨٤	لَوْ ذَاتَ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي
٣٨٦ ، ١٦	لَيْسَ بَقَرُشِيًّا
١٩٨	مَا أَمِيلُحُ زَيْدًا
٣٤٣	مَا فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشْرِي
٣٠٠	مَذْ شُبَّ إِلَى دُبٍّ
٣٦	مَرَهُ يَجْفَرُهَا
٣٧٨	مَنْ بَّ لَكَ
٦٦	مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ
٨٠	نَشَدْتُكَ اللَّهَ إِلَّا فَعَلْتُ
٢٤٥	هَوَّلَاءُ نَسْوَةٌ أَرْبَعٌ
٥٣٨	هُوَ مِثْلُ هَذَا وَأَمِثَالُ هَذَا
٣١٦	وَقَعَ فِي بَنَاتِ طَبَارِ
٣٤٩ ، ٣٤١	وَقَعُوا فِي حَيْصٍ يَيْصُ
٤٥٢	الْيَوْمُ الْاِثْنَانُ

## فهرس الأشعار

( أ )

الصفحة	الشاعر	البحر	م
١٨١	حسان	الوافر	سواء
٣٤٩	الفرزدق	"	جزاء
٦٨	مسلم بن معن الوالي	"	دواء
٢٠	حسان بن ثابت	"	اللقاء
١٣	-	المنسرح	وتنكؤها
٢٩١	أبو زيد	الخفيف	عناء
٤٦	-	"	ظباء
٧٢	-	"	نجلاء

( ب )

٢٨٦	الكميت	الطويل	معرب
٣١٩	-	"	تغرب
١٣٧	هدبة بن خشرم	"	سكوب
١٦٣	-	"	حيب
٦٥	بشر	"	أصوب
٤٢٣	بشر بن المهلب	"	مشاربه
٤٣٨	الفرزدق	"	أقاربه
٥٤٨	-	"	وقليب
١٤٠ ، ١٣٥	-	الوافر	مرتعا قريب
١٣٧	هدبة بن الخشرم	"	فرج قريب
١٠٦	عطية بن عفيف	الكامل	أن يغضبوا
"	"	"	وجبوا
٥٠	-	"	الخب
٣٦٧	ثابت قطنة	المنسرح	مطلب

٦٧	الأسود بن يعفر	الطويل	تصوِّبا
٢٧	الأعشى	"	مغضبا
"	"	"	مسحبا
"	"	"	ككببا
٦٩	شاعر من أهل هراة	البسيط	طربا
٤٤٤ ، ١٧٧	جرير	الوافر	الخيشابا
٤٥٦	معوذ الحكماء	"	كعبا
١٨٦	الحارث بن ظالم	"	أصابا
"	"	"	الصعابا
٤١	عمرو بن معدي كرب	مجزوء الكامل	جانبا
٢٨١	-	الطويل	تؤنِّب
٤٤٣	النابغة	"	الكواكب
٥٢٩	ذو الرمة	"	وحاصب
١٢٠	سواد بن قارب	"	غائب
١٥٠	-	"	عائبي
٥١٠	حسان	البسيط	لم تُصِب
٤٥١	-	الوافر	السَّحاب
٦٨	-	"	العراب
٣٢٧	-	"	عتاب
١٦٥	-	الكامل	الخالب
٤٧	رجل من بني نصر	"	شهاب
١٤١	-	"	شهاب
٢٦٦	جرير	المنسرح	العلب
٤٦	الأشئ	الخفيف	الخطوب
٥٤٤	النابغة الجعدي	المقارب	تنضُّب

## ( ت )

١٨٢	-	الطويل	أقلَّتْ
٥٣	السموعل	الخفيف	دعيتُ
٥١٩	سلمان	الكامل	خلَّتِي

## ( ج )

٢٧٩	الجعدي	البسيط	دحاريجُ
٤٦٠٢٣	عبيد الله بن الحر	الطويل	تأجَّحَا
٥٠	الشماخ	"	البرندج
٥١	"	"	المتوهَّج
٢٥٢	ابن ميادة	الكامل	الإرتاج

## ( ح )

١٥٦	-	الطويل	ذابحُ
١٠٠	ابن مقبل	"	طلائحُ
"	"	"	جامحُ
١٠١	"	"	وأسامحُ
٧٣	-	الكامل	صحاحُ
٥٥٢	قيس بن الخطيم	الخفيف	صحاحُ
٢٧	المغيرة بن حبناء	الوافر	فأستريحا
١٥١	-	مجزوء الكامل	الطَّلَاح

## ( د )

٣٩٩	عمارة	الطويل	نَقْدُ
٢٤٥	ساعدة بن جؤية	"	ممدَّدُ
"	"	"	موحدُ
٢٢٥	-	"	قاعدُ
٥٣	زيد الفوارس	"	مفائدُ

٢٨٠	-	اليسيط	أحد
"	-	"	ولد
٣٣٣	أمية بن أبي الصلت	"	والجُمُد
٤٥٧	جرير	الوافر	الهُنُودُ
٢٧٥	الأخطل	"	البعيد
٤٨٩	الطرمّاح	"	أَلَنَدَدُ
٤٨	زائدة بن صعصعة	الطويل	بُدَا
٤١٦	-	الكامل	تُضَهْدَا
٢٨٠	حسان	"	محمدا
٢٧٦	عدي بن الرقاع	"	وَسَادَهَا
٢٤٤	-	الطويل	موحد
"	-	"	معبد
١٦٠	زهير	"	بأسعد
٦٢	الطرمّاح	"	غدي
٥٢٩	كثير	"	أوغدي
٨	طرفة	"	أرفدي
٢٠	العديل بن فرخ	"	سعد
"	"	"	أُدّ
٢٣	الحطيئة	"	موقد
"	"	"	المهند
٣٨	طرفة	"	مخلدي
١٣٩	العديل بن الفرخ	"	البعدي
١٣٩	-	"	ندي
١٨١	النابة	البسيط	فقد
٣٢٨	"	"	فقد
٣٦٩	قيس بن زهير	الوافر	زياد

١٩٨	النابعة	الوافر	زياد
٣١١	المتلمس	"	حماد
٢٧٦	-	الكامل	عطار
٥٤	حسان	"	محمد
٣١٠	النابعة الجعدي	"	بداد
١٦٩	امرؤ القيس	المتقارب	السود
٥٣٢	الفرزدق	"	الأصيد

## ( ر )

٢٥١	ذو الرمة	الطويل	الخطر
٢١٥	العجير السلوي	"	حسور
٦	لييد	"	تدابير
١٨	-	"	سامر
١٠٣	عمر بن أبي ربيعة	"	طائر
١٢١	حاتم الطائي	"	وفر
١٣٤	تأبط شراً	"	تصغير
٣٠٦	النابعة الجعدي	"	ناصره
٤١٢	إبراهيم بن هرمة	البسيط	فأنظور
٢٤٢	أبو قحافة أعشى باهلة	"	الزفر
٢٤٥	النابعة	"	مأشير
٣٣	الأخطل	"	لمقدار
٣٥	"	"	البقر
٣١٤	الأعشى	مخلع بسيط	وبار
٣١٥	"	"	والنهار
٣٨٤	-	الوافر	المعار
٣٨٢	بشر بن أبي خازم	"	المعار
٤٥٦	الفرزدق	"	العمور

٤٦٣	العباس بن مرداس	الوافر	الصدور
٣٣٧	المخبل السعدي	الكامل	والفخر
٣٥٦	امرؤ القيس	الطويل	أكبراً
٢١٦	كثير	"	الغمر
١٦٧	"	"	أزهر
١٨٢	زياد بن زيد العذري	"	فأقصرا
١٣٢	-	"	ذكر
٣١٩	-	"	أشعراً
٣٣٧	المخبل السعدي	"	وأقهر
٢٦٩	الفرزدق	البسيط	هجرا
٢٨٠	امرؤ القيس	الوافر	استعار
٢٧٠	جرير	"	نارا
"	"	"	الديار
١٨	ذو الرمة	"	الحوار
٥٤٤	جرير	الكامل	قتيراً
١٣١	-	"	كسيراً
٣٦٩	الكميت	المتقارب	الإزار
٢٦١	الأعشى	"	دبوراً
٤٥٥	زيد الخيل	الطويل	جابر
١٥٧	-	"	بن عامر
١٦٨	الأسود بن يعفر	"	منقر
١٧٠	زفر بن الحارث	"	سليمي و عامر
١٧٠	الجحاف بن حكيم	"	الخواطير
٤٧٢	امرؤ القيس	المديد	على وتره
٤٦١، ٤٦٠	القتال الكلابي	البسيط	بالعار
٨٨	الأحوص	"	وإيساري



٨٨	الأحوص	البسيط	ناري
"	"	"	الجار
٣٩٠	دريد بن الصمة	الوافر	صبر
٤٣٨	-	"	كبير
"	-	"	بصير
٥٤٨	عمران بن حطان	"	بدار
٣٠	مهلل بن ربيعة	"	زير
١٥١	زهير	الكامل	الخمر
٢٠٠	منبه بن سعد	"	الأعصر
٥٢٨	الفرزدق	"	الأدبار
١١٣	المنخل	مجزوء الكامل	حرور
"	"	"	سري
٣٠٤	زهير	الكامل	الذعر
٣٠٨	النابعة	"	فجار
٨٤ ، ٧٣	عدي بن زيد	الرميل	اعتصاري
٣٣٤	الأعشى	السريع	الفاخر
١٢٤	امرؤ القيس	الطويل	بقر
٢٤٣	البيث	"	عقر
٤٤١	الحطيئة	مجزوء الكامل	تامر
٢٥٥	الهذلي	المتقارب	جدر

## ( ز )

٣٤٤	-	الكامل	الخزبان
-----	---	--------	---------

## ( س )

٦٧ ، ٦٠ ، ٤٣ ، ٣٠	-	البسيط	الفرس
٣٢٢	عمرو بن معدي كرب	الطويل	بالأمس
١٣٢ ، ١١٦	المرار الأسدي	"	المخلص

١٠٣	الأسود بن يعفر	الطويل	المجالس
١٢٩	-	البسيط	الكاسي
٤١١ ، ٣٦٨	جرير	"	تعريسي

## ( ص )

١٩٦	أبو بكر بن طاهر	الطويل	تخرص
"	"	"	مخصص
"	"	"	ملخص
١	عدي بن زيد	الوافر	حريص
٤٥٧ ، ٢٠٤	الأعشى	الطويل	الأحوصا
٣٤٢ ، ٢٨٨	أمية بن أبي عائذ	الكامل	لخاص
٣٤٣	"	"	عقاص

## ( ط )

٣٦٦	المنخل	الوافر	العباط
"	"	"	الرياط
"	"	"	الشطاط

## ( ع )

٤١٥ ، ٣٢٠	لييد	الطويل	بلا قع
٤١٩	-	"	متابع
٤١٨	-	"	متايغ
٧	مزاحم	"	يسطع
٨	العجير السلوي	"	أنفع
١٣	زيد بن رزين	"	تدفع
٧٣	مجنون ليلي	"	شفيها
١٠٩	النايعة	"	رائع
"	"	"	المسامع

٤٤	العباس بن مرداس	البسيط	الضبعُ
٤٧٣	أبو ذؤيب	الكامل	مصرعُ
٥٣٩	الأفوه الأودي	"	يستمتعُ
٧٩	أبو ذؤيب	"	ينفعُ
١٤٩	"	"	مستتبُعُ
١٢٩	عبد الرحمن بن حسان	"	وتشبعُوا
٢٧٧	الراعي	الطويل	جنادعا
٢٧٦	زهير	"	تبعا
٧١	هشام المري	"	مروعا
١	الراعي	"	فتسرعا
١٠٣	-	"	وتبعا
١٢١	-	"	مصرعا
١٣٩	متمم بن نويرة	"	أجدعا
٣٩٧	أوس بن حجر	المنسرح	قد سمعا
٥٤٥	-	الطويل	رفيع
١٤٢	مرداس بن حصين	الوافر	المضاع
١٩٧	العباس بن مرداس	المتقارب	مجمع
٥١٨	التفاح بن بكير	السريع	غير راعُ

## ( ف )

٥٦	-	الطويل	عارفُ
٢٧٣	حميدة بنت النعمان	"	المطارفُ
٢٧٤	"	"	قطائف
٣٤٥	النايفة الجعدي	"	المتقاذِفُ
٢٠٠	الأفوه	البسيط	جَنِفُ

السرف	المنسرح	عمرو بن امرئ القيس	٣٤
مختلف	"	وقيل غيره	"
ويعترف	"	"	"
فقفوا	"	"	"
تكف	"	"	"
تحنف	الطويل	الأخضر الحماني	٤٦٩ ، ٢٨٢
لمستعطف	المتقارب	-	٥٥٣ ، ٢٤٩

## ( ق )

الطوارق	الطويل	-	٤٢٧
لا أذوقها	"	أبو محجن الثقفي	١٥٠
السويق	الوافر	زياد الأعجم	٢٦٢
فريق	"	المفضل النكري	١٠٣
يوافقها	المنسرح	أمية بن أبي الصلت	١٤٠
أخلقا	الطويل	عقيل بن علفة	١٨١
خلقا	البسيط	زهير	٤٦
تزلق	الطويل	"	٢٥
فتزلق	"	عمرو بن عمار	٤٢
العتيق	الوافر	-	١٢٦
حلاق	الخفيف	مهلهل	٣٠٨
الساقى	"	عدي بن زيد	٧٠
يصدق	المتقارب	بعض العباديين	٤٥
تبرق	"	طرفة	٤٥

## ( ك )

هداكا	الكامل	العباس بن مرداس	٥٢١
مالك	الطويل	طرفة	٤٥٦

ختلك مجزوء المديد أم السليك ٥٤٢

## ( ل )

٣٥٢	ذو الرمة	الطويل	احتياؤها
٢٩١	-	"	أوائله
٢٧٦	الأعشى	"	ذليلها
٣٦٧	جرير	"	تغول
٤٤١	زهير	"	رواحله
"	"	"	نزاوله
١٩	الفرزدق	"	ضلالها
٧٥	-	"	غليل
١٠٩ ، ٧٥	كثير	"	قائله
"	"	"	منازله
٧٩	معن بن أوس	"	نتحول
١١٧	كثير	"	لا أقبلها
١٤٨	"	"	غافل
٣٠٥	جرير	"	حجولها
٤٤٨	تأبط شراً	المديد	حلوا
"	"	"	ما يُطل
٣٤٥	-	البسيط	حيهله
١٤٦ ، ١	الأعشى	"	ويبتعل
١٣٠	"	"	خبل
"	"	"	تصل
٢٧٤	الأخطل	الوافر	قبول
٢٧٥	-	"	غول
٥٢٩	كعب بن مالك	"	ذليل
٣٠٧	الأعلم الهذلي	"	حجول

٢٣	-	مجزوء الكامل	لا يَحْفَلُوا
٢٣	-	مجزوء الكامل	لم يفعلوا
٢٦٢	الحسن بن هاني	السريع	ذابل
٣٥٦	النابعة الجعدي	الطويل	أُخْوَلَا
١١٠	"	"	فَيُقْتَلَا
١١١	"	"	أَسْفَلَا
٣٠٩	حميد الأرقط	"	وقابلة
"	"	"	حائِلَة
"	"	"	نَائِلَة
٣٧٩	زهير بن مسعود	الوافر	يالَا
٣٧٩	"	"	الحِجَالَا
٣٨٢	ذو الرمة	"	بلالا
١٣٣	-	"	عَقِيلَا
٣٤٠	جرير	"	لا قَتَالَا
٣٥٦	الحجاج بن علاط	الكامل	أُخْوَلَا
٢٧٧	-	"	فَحُولَا
١٦١	الأخطل	"	فَبَلَا
"	"	"	نَحِيَالَا
٣٤٨	الراعي النميري	الطويل	السَّلَاسِلِ
٣٥٣	-	"	دَبِيلِ
٣٥٤	-	"	بَدَلِيلِ
٤٤٣	امرؤ القيس	"	بِنْبَالِ
٢٥٦	"	"	عَالِي
٥٦	"	"	وَصَالِ
٤٩	"	"	عَقْنَقِلِ
٥٥	الفرزدق	الطويل	مَثَلِي

٤١	امرؤ القيس	الطويل	معجّل
٤٢	"	"	وتجمل
٩٥	كثير	"	بَحِيل
١٣١	البعيث	"	والمطل
"	"	"	البعث
٣٠٥	الكميت	"	والأصل
٣٠٥	الفرزدق	"	الأنامل
٣٢٩	امرؤ القيس	"	من عل
١٢	ابن همام	البسيط	يمل
١٨٥	ابن ميادة	الوافر	بالي
٥٤٩	أبو ذؤيب	"	الخوالي
٥٢	النابعة	"	مالي
"	"	"	إلال
١١٣	ربيعة بن مكرم	الكامل	أنزل
١١٨	-	"	الباطل
٥٤٤	-	"	المتاقل
٢٩٩	ابن مقبل	الرمل	وقال
٢٩١	ربيع بن أبي الحقيق	السريع	للجاهل
١٩٨	حسان	"	قاتل
٢١٦	كعب بن مالك	المنسرح	الدّئل
٩١	جميل بثينة	الخفيف	جَلَلَة
٢١٢	النابعة	الطويل	فعل
١١٠	-	الرمل	الجبل
٧٠	كعب بن جعيل	"	تمل

١٥٧	-	الطويل	أصارم
١٨٩ ، ١٧٠	زفر بن الحارث	"	لائم
٦١	المسبب بن علسي	"	مظلم
٤٢	-	"	حميم
"	-	"	تميم
٧٣	المرار الفقعسي	"	يلوم
٨٧	ساعدة بن جوية	"	وتميم
١٢٣	-	"	كريم
٤٠٠	علقمة	البسيط	خوم
١٦٧	زهير	"	الديم
١٩١ ، ١٧٢	علقمة	"	مصريوم
"	"	"	مشكوم
٧٨	الخطيئة	"	قسم
١٠٤	-	الوافر	نيام
١٣٨	-	"	لقيم
٦٤	لييد	الكامل	سهاهما
٢٥٧	طريف بن تميم	"	معلم
٣٠٧	الأخزم بن قارب أو	"	المغنم
	المقعد بن عمرو		
١٧٤ ، ١٥٦	حسان	الخفيف	لقيم
٧٢	-	"	الأيام
٤٣١	الحصين بن الحمام	الطويل	الدما
٥٢	نهيك بن أسافة الأنصاري	"	المواسما
"	"	"	لائما
٥٥١	حسان	"	دما
١٢٣	-	"	سناهاما



٩٠	حاتم الطائي	الطويل	تكرّمَا
١٣٩	نافع بن سعد	"	أتقدّمَا
٣٨٢	حميد بن ثور	"	إِنْ وَإِنَّمَا
٥٢٦	النابعة	البسيط	عزّمَا
٢٥٥	الأعشى	الوافر	فعامَا
٧٩	"	"	مُدَامَا
٨٠	عمرو بن الصعق	"	الطعامَا
٣٢٩	الراعي	"	لَمَامَا
٢٧٨	النابعة	المنسرح	العزّمَا
٣٩٦	-	الطويل	التَكْرُمِ
٤٢٦	الفرزدق	"	زَمَامِ
"	"	"	كِلَامِ
"	"	"	ضِرَامِ
"	"	"	غَلَامِ
٤٢٥	"	"	رَجَامِ
٤٢٧	يزيد بن عبد الحكم	"	أَسْنَهَمِ
٤٢٨	"	"	الْمَنْظَمِ
١٩٠	عمر بن أبي ربيعة	"	جَهَنَمِ
٢٥٥	-	"	الْمَكْتَمِ
٤٧	زهير	"	بَسْلَمِ
٥٣٩	-	"	بِرَاسِمِ
٧	ابن مقبل	"	يَتَدَسِمِ
٢٢	زهير	"	يَسَامِ
٢٤	"	"	يَعْلَمِ
٣١	جابر بن حني	"	بِاللَّمِ
١٤١	الفرزدق	"	ابن حازم

١٣٠ ، ٩١	الفرزدق	"	المواسم
١١٥	-	"	واللهازم
٢٨٢	النمر بن تولب	البيسط	صوام
"	"	"	سام
٤١٣	-	"	بالوذم
١٩٠	-	"	الأكم
٣٩٧	النايعة	الوافر	الشام
٥١٢	معقل بن يسار	"	الكريم
٣٨٠	ابن هرمة	الكامل	تفهم
٣٨٠ ، ١٠	"	"	وإن لم
١١٧	كثير	المنسرح	كرمي
١٤٦	ابن صريم	الطويل	السلم

## ( ن )

١٢٤	-	الطويل	المواهن
٣٧٨	قيس بن الخطيم	"	قمين
٢٩٠	أبو طالب	الخفيف	الحزون
"	"	"	يكون
٣٤	معروف الديري	الطويل	كلانا
٣٤٦	ابن أحمر	الوافر	جنونا
٤٦٠	الكميت	"	الطيبنا
٤٦٣	غيلان بن سلمة	"	والأيينا
٥٥	الكميت	"	متجاهلينا
٩٤	-	"	تحينا
١٢٨	فروة بن مسيك	"	آخرينا
٣١٩	الكميت	"	الذويننا
٣٣٢	النايعة الجعدي	الوافر	ودونا

٣٣٢	النابعة الجعدي	الوافر	ودونا
٣٥٠	-	مجزوء الكامل	بين يينا
١٢٥	عبد الله بن قيس الرقيات	"	والومهنه
"	"	"	فقلتُ إنه
٢٣٣	-	الهزج	سوادنا
٤٦٢	زياد بن واصل	المتقارب	بالأينا
٢٦٢	الفرزدق	الطويل	مرتحلان
"	"	"	فأتاني
١٦٣	وداك بن ثمير	"	مكان
١٦٨	ابن أبي ربيعة	"	بشمان
٥٣٩	-	"	مجمعان
٣٣	زجل من أزد السراة	"	أبروان
١٥٧	صالح بن عبد القدوس	البسيط	يداجيني
٧١	حسان	"	مثلان
٥١٢، ٤٣١، ٤١٦	المتقرب العبدى	الوافر	اليقين
١٩٨	عمرو بن عدي	"	فاعرفيني
٢٢٠	معن بن أوس	"	رمانى
٢١٤	سحيم بن وثيل	"	تعرفوني
٢١٥	"	"	الشؤون
٣٩	عمرو بن معدي كرب	"	فليني
١٠٤	النابعة الجعدي	"	هجاني
٧٨	-	"	دان
٢٦١	-	الكامل	الريمان
"	-	"	التهتان
١٦١	الفرزدق	"	البحران
"	الفرزدق	الكامل	النعمان

المجانين المنسرح أبو ذؤيب ١٢٧

## ( هـ )

٣٥٤	الخطيئة	البسيط	فواديها
١٠٤	الأحفش الظريف	"	تجيئوها
٢٦٠	-	الوافر	ابتناها
١٩٩	القطامي	الكامل	عواها

## ( و )

٣٨٤	يزيد بن الحكم	الطويل	مرتوى
"	"	"	لي دوي

## ( ي )

٣٦٨	أمية بن الصلت	الطويل	سمائيا
"	"	"	باقيا
١٨٠	ابن أحمر	"	غيايا
٢٣٢	-	"	أعاديا
١٥٩	ذو الرمة	"	ماليا
١٧١	مالك بن الريب المازني	"	كماهيا
١٨	امراة عقيلية	"	باديا
"	"	"	شماليا
٤٠	زهير	"	جائيا
٣٦٦	الفرزدق	"	موايا
٣٩٢	أبو النجم العجلي	الكامل	عيايا
٤٥	عمرو بن ملقط	السريع	وسربالية
٩٣	عمرو بن الإطنابة	الخفيف	عليا
"	"	"	كميا
٨٠	مزاحم بن عمرو	البسيط	تثنيها

## فهرس الأرجاز

الصفحة	الشاعر	
٧٥ ، ٧٤	أبو النجم	لقائه
"	"	شوائه
٣٨٣	الطهوي	إرْزَبَا
"	"	حَبَا
٣٨٢	-	صاحبه
"	-	
١٤٧ ، ١٤٦	رؤبه	حُلْبِ
١٥٧	-	التَفَّتِ
"	-	أُتِمَّتِ
٥٥٠	العجاج	والتي
"	"	تردَّتِ
٤٩٩	-	حاجاتي
"	-	عَفَرُ نِيَاتِ
٣٤٤	-	شِقْوَتُهُ
"	-	حِجَّتُهُ
١٣٨ ، ١٣٣	رؤبه	يَمْضَحَا
١١١	أبو النجم	فيحَا
١١١	المغيرة ابن حبناء	فأستريحَا
٤٣	-	مستعِدْ
"	-	لا تردْ
"	-	تبتردْ
"	-	تجدْ
"	-	ومدْ

٣٦٩	-	جَارَا
٢٢٤	-	الزَّاجِرِ
"	-	كَاسِرِ
٣٠٤	أبو النجم	حَذَارِ
٣٠٤	رؤبة	نَظَارِ
٣١٢	أبو النجم	مُطَارِ
"	"	الْثَّرَارِ
"	"	قِرْقَارِ
"	"	بِالْإِنْكَارِ
٢٢٣	العجاج	مُكُورِ
٣١٢	-	بِدَارِهَا
"	-	صَغَارِهَا
٣٢٤ ، ٣٢١	-	أَمْسَا
"	-	خَمْسَا
"	-	تَعْسَا
"	-	فَلْسَا
"	-	نَهْسَا
٥١٣	العجاج	أَفْعَسَا
٥٠٥	ذو الرمة	الرَّوَابِسَا
"	"	الْعَطَامِسَا
٣٦٩	-	بِعَنْسِ
"	-	الْقَلَنْسِي
٥٣٩	-	أُمُوسِ
"	-	العُروسِ
١٦٤	-	رَقَصَا
"	-	تَوَقُّصَا

٢١٥	-	الْفَزَعُ
"	-	الصَّلَعُ
٣٧٤	لقيم بن أوس	فَدَعَا
"	"	فَأَسْمَعَا
"	"	شَرًّا فَا
"	"	أَنْ تَشَا
٣٧٣	-	قِطْعَا
"	-	مَوْضِعَا
"	-	إِلَّا رُبْعَا
"	-	أَجْمَعَا
٣٠٣	الأعشى	مَنَاعِيهَا
"	"	أَرْبَاعِيهَا
٤٦١	لقيط بن زرارة	النَّطِفُ
"	-	جُنْفُ
"	-	الرُّعْفُ
٢٩٧	أبو النجم	كَالْخَرْفِ
"	"	مُخْتَلِفُ
"	"	لَامِ الْفِ
٢٩٤	العجاج	وَفَا
"	"	قَرَقَفَا
٢٠١	القلاخ بن خَزَن	تَلَقُ
٣٥٤	رؤبة	الْحُقُقُ
"	"	الطُّرُقُ
٣٢	العذافر الكندي	سَوِيقًا
"	"	لِيَيْقَا
٢٦٩	-	دَابِقُ

٥٤٥	رؤية	رُمُكَا
"	"	أَن زَكَ
٣٠٣	طفيل بن يزيد	تَرَائِكهَا
"	"	أَوْرَائِكهَا
١٣	-	يَعْتَمَلُ
"	-	يَتَكَلُّ
٣٨٠	غيلان	بَذَلُ
"	"	بَحَلُ
"	-	وَهَلُ
٣٣١	-	إِبْلَا
"	-	أَوَّلَا
٥١٣	-	مِنْ عَلَا
"	-	الْفَلَا
٢٦٠	العجاج	الْمُرْمِلِ
٣٣١	أبو النجم	مِنْ عَلِ
٣٣٢	"	أَشْمَلِ
٥١٣	"	عَنْ فُلِ
٥٠٦	ابن الدِّمِينَة	خَلِيلِي
"	"	خَنْشَلِيلِ
٢٤٢	الحطيم القيسي	زَيْمُ
"	"	حُطَمُ
"	"	غَنَمُ
"	"	وَضَمُ
٣٩٧	-	التَّهَمُ
"	-	الرَّتَمُ
"	-	مِنْ إِضَمُ



١٤٥	-	الأعبدا
١٤٥	-	أحدًا
١٢٩	العجاج	تَمَعَّدَا
"	"	أَجْرَدَا
"	"	أَجَلَّدَا
١٥٠	-	الذائدا
"	-	واحدًا
٣٤٥	-	عُودًا
"	-	اليَعْضِيدَا
"	-	المُجُودَا
"	-	مسعودًا
٤٢٤	-	وَاحِدَةً
٤٢٤	-	بِزَائِدِهِ
٣٨٣	زيد الخيل	يزيدُ
"	"	فديدُ
٣٥٣	أبو نخيله	بادي بدي
"	"	تَشَدُّدِي
٢٧٧	-	عَادٍ
"	-	الجلادِ
٤٤٥	-	نَهْرُ
"	-	أَبْتَكِرُ
١٧٥	صفية بنت عبد المطلب	زَبْرًا
"	"	تَمْرًا
"	"	هَزَبْرًا
٤٦٩	-	أَنْصَارًا
"	-	الْإِزَارًا

٣٩٧	-	بالتَّهَمَ
"	-	لم يَنْمُ
٤٢٥	-	الْفَمَا
"	-	قَدْ نَمَا
٩٤	-	أُنَمَا
"	-	الْأَرَمَا
١٣٤	رؤية	دائما
"	"	صائما
٤١٨	أبو مَهْدِيَّة الأعرابي	المآزما
"	"	اللَّهَازِمَا
٢٨٩	-	طاسِمَا
٢٨٧	الحَمَانِي	حامِيَمَا
"	"	إِبْرَاهِيَمَا
٧٤	رؤية	تَشْتُمُ
٣٣١	-	الْمَلْبُونُ
"	-	دُونُ
٤١٩	عامر بن الأكوع	ما اهتدينا
٤٥٥	رؤية	السَّعْدِينَا
٥٥٤	-	دهيدِهينا
"	-	أَيُّكِرِينَا
١٢٥	-	الْجَنَّةُ
"	-	وَأَمَّهَنَّهُ
"	-	إِنَّهُ
"	-	لَتَفْعَلَنَّهُ
٤١٤	العجاج	وصَّنِي
٢٧٠	"	مُنْحَنٍ

٧٨	-	دان
٥١١	-	السَّهْ
٣٦٢	-	غَدَوَا
"	-	دَلُّوَا
٥٢٧	العجاج	العُبْرِيُّ
٣٢	-	الكَرِي
"	-	المَطِي
٣٦٣	-	الدُّلِي
٣٦٧	الفرزدق	يُعَيْلِيَا
"	"	مُقْلَوِيَا
٥٥٤	أصيححة بن الجلاح	مَالِيَا
"	"	عَادِيَا
٣٧٤	حكيم بن معية	أَنْ تَا
"	"	تَفْلِيْنِي وَآ

## فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة	الشاعر	البحر	
١٢٠	-	الطويل	شهدت بأن التمر بالزبد طيبٌ
٣٠٠	-	البيط	ولم أسمع به قالاً ولا قياً
٤٤٢	ذو الرمة	الطويل	إلى عطن رَحْبِ المباءة أهلى
٢٥٥	"	"	بُعِيدَاتُ من بَثِّ الحديثِ المُكْتَمِ

## فهرس الأعلام

- إبراهيم بن السري (٢١٨)، (٢٩٠)، (٣٦٢)، (٤١٦) .  
 إبراهيم بن هرمة (١٠)، (١٥٠)، (٣٨٠) .  
 أبي بن أخطب (٢٦٤) .  
 أبي بن كعب الأنصاري (٥٨)، (١٥٠)، (٥٩٢) .  
 أحمد بن عبد الغفار (٢٨)، (٣٠)، (٣٨)، (٤٤)، (٥٤)، (٥٦)، (٧٥)، (٨٥)، (١١٤)،  
 (١١٨)، (١٦٠)، (١٧٦)، (١٩٣)، (٢٠١)، (٢٠٦)، (٢١٧)،  
 (٢٢٠)، (٢٤٢)، (٢٤٦)، (٢٥٠)، (٢٥٦)، (٢٦٩)، (٣٠٠)،  
 (٣١٨)، (٣١٨)، (٣٢٨)، (٣٣٤)، (٣٤٢)، (٣٤٨)، (٣٥٨)،  
 (٣٥٩)، (٣٦٤)، (٣٦٦)، (٣٨٦)، (٣٩٧)، (٤٢٠)، (٤٢٦)،  
 (٤٢٨)، (٤٤١) .  
 أحمد بن يحيى (٣٣)، (٢١٥) .  
 الأحنف بن قيس (٧) .  
 الأحوص بن محمد الأنصاري (٨٨) .  
 الأخطل = غياث بن غوث .  
 الأخفش الأوسط = سعيد بن مسعده .  
 الأخفش الصغير = علي بن سليمان .  
 الأخفش الأكبر = عبد الحميد بن عبد المجيد .  
 إسحاق بن مرار (٣٤٧) .  
 أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو .  
 الأسود بن يعفر (١٦٨) .  
 ابن الأشعث = عبد الرحمن بن محمد .  
 الأصمعي = عبد الملك بن قريب .  
 ابن الأعرابي = محمد بن زياد .  
 أعشى باهلة = عامر بن الحارث .

- أعشى قيس = ميمون بن قيس  
الأغلم الشنتمري = يوسف بن سليمان  
الأفوه الأودي = صلاءة بن عمرو  
امرئ القيس بن حجر (٥٦)، (٢٥٦)، (٢٨٠)، (٣٥٦)، (٤٤١)، (٤٤٣).  
أمية بن أبي الصلت (١٤٠)، (٣٦٨).  
أمية بن أبي عائد (٣٤٢).  
ابن الأنباري (٢٦٠).  
بشر بن أبي خازم الأسدي (٦٥).  
البعيث الجاشعي = خلدش بن بشر.  
بغيفض بن شماس السعدي (٢٣).  
ابو بكر بن السراج (٢٥٣)، (٣٢٦)، (٣٥٠)، (٣٦٨).  
بكر بن محمد بن بقية (٣٨)، (٢١٦)، (٢٢٨)، (٢٣١)، (٢٥٦)، (٣١٠)، (٣٣٤)،  
(٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٧٥)، (٣٨١).  
تأبط شراً = ثابن بن جابر  
تبع = أبو كرب بن حسان.  
تميم بن أبي بن مقبل (٧)، (١٠٠)، (٢٩٩).  
ثابت بن جابر (١٣٤).  
ثابت بن قاسم (٥٤).  
ثعلب = أحمد بن يحيى.  
جابر بن حني (٣١).  
الجحاف بن حكيم السلمي (١٧٠).  
جرول بن أوس (٢٣)، (٢٣)، (٤٤١).  
جرير بن عبد المسيح (٣١١).  
جرير بن عطية بن الخطفي (٣٢)، (٢٦٦)، (٢٧٠)، (٣٠٥)، (٣٤٠)، (٣٦٧).  
الحارث بن ظالم (٩٣).  
الحجاج بن علاط السلمي (٣٥٦).

- حسان بن ثابت الأنصاري (٥٤)، (١٧٤)، (١٨١) .  
أبو الحسن بن سراج (١١٠) .  
الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٢)، (٣٠)، (٥١)، (٩١)، (١٢٧)، (١٣٩)، (١٩٣)،  
(٢٤٣)، (٢٥٥)، (٣٤٠)، (٣٨٨)، (٤٢٤) .  
الحسن بن علي بن أبي طالب (١٧٥) .  
الحسن بن هانئ (٢٦٢) .  
الحسن بن يسار البصري (٢٨٨) .  
الحسين بن علي بن أبي طالب (١٧٥) .  
حصين = الزبرقان بن بدر .  
حصين بن معاوية = عبيد بن حصين .  
الخطيفة = جرول بن أوس .  
الحكمي = الحسن بن هانئ .  
الحماني (٢٨٧) .  
حمزة بن حبيب (القارئ) (٥٨)، (٦١)، (٩٤)، (٩٧) .  
حميد الأرقط (٣٠٩) .  
حميد بن ثور الهلالي (٣٨٢) .  
حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري (٢٧٣) .  
ابن الحنفية (١٧٥) .  
أبو حية النميري (١٣٢) .  
خالد بن جعفر بن كلاب (٩٣) .  
خداش بن بشر (١٣١)، (٢٤٣) .  
ابن الخرع (٣١٠) .  
خزاعة (١٦٨) .  
الخزرج (٣٤) .  
الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٤)، (١٥)، (٥٠)، (٥١)، (٩٠)، (٩٩)، (٩٣)، (١٢٠)،  
(١٤٢)، (١٨٣)، (١٩١)، (٢٣٢)، (٢٣٧)، (٢٤٤)، (٢٨١)

(٢٩٢)، (٢٩٥)، (٣٥٠)، (٣٦٧)، (٣٧٠)، (٣٧٢)، (٣٧٥)،

(٣٩٩)، (٤٠٦)، (٤٣١)، (٤٤٠) .

خويلد بن خالد (٧٩)، (٢٥٥) .

ابن دريد = محمد بن الحسن .

ابن الدمينه (٨٠) .

أبو ذؤيب = خويلد بن خالد

ذو الرمة = غيلان بن عقبة .

الراعي النميري = عبيد بن حصين ، أو حصين بن معاوية

رؤبة بن العجاج (٧٥)، (١٣٨)، (١٧٠)، (٢٧٠)، (٣٠٤)، (٣٥٤) .

الرباحي (١٧٠)، (٢١٣)، (٢٤٣)، (٢٦٧)، (٢٧٠)، (٣٦٦) .

الربيعي = علي بن عيسى .

ربيع بن أبي الحقيق (٢٩١) .

ربيع بن ربيعة (٣٣٧)، (٣٦٦) .

ابن الرماك = عبد الرحمن بن محمد .

روح بن زنباع (٢٧٤)، (٢٧٩) .

الزبرقان بن بدر (٣٣٧)، (٤٤٢) .

أبو زيد = المنذر بن حرمة

الزبير بن العوام (١٧٥) .

الزجاج = إبراهيم بن السريّ

الزجاجي = عبد الرحمن بن إسحاق

زفر بن الحارث (١٧٠) .

الزخشري = محمود بن عمر .

زهير بن أبي سلمى (٢٢)، (٢٥)، (٤٠)، (٤٢)، (١٥١)، (١٦٧)، (١٧١)، (٣٠٤) .

زياد بن زيد العذري (١٨٢) .

زياد بن معاوية (٥٢)، (١٨٠)، (١٩٣)، (٢٤٢)، (٣٠٨)، (٤٤٣) .



أبو زيد = سعيد بن أوس

زيد بن ثابت (٣٥٣) .

ساعدة بن جؤية (٨٧)، (٢٤٥) .

سحيم بن وثيل الرياحي (٢١٤) .

ابن السراج (٤٤)، (٢١٨)، (٣٢٦) .

السرقي = ثابت بن قاسم

سعيد بن أوس (١٢٤)، (١٦٤)، (١٩٩)، (٢٠١)، (٢٠٣)، (٣٤٤)، (٣٧٤)،

(٤٢٥)، (٤٣١)، (٤٣٨)، (٤٢٥)، (٤٤١) .

سعيد بن جبير (٥٩) .

سعيد بن مسعدة (٣)، (١٠)، (٥١)، (٧٤)، (٨٢)، (٨٦)، (٨٦)، (٩١)، (٩٩)، (١١٢)،

(١٣١)، (١٦٥)، (١٦٨)، (٢٠٣)، (٢٠٥)، (٢٠٧)، (٢٠٨)،

(٢١٥)، (٢١٦)، (٢٣٠)، (٢٣٢)، (٢٣٧)، (٢٤٠)، (٢٤٧)،

(٢٥٥)، (٢٨٢)، (٢٩٤)، (٣٢٥)، (٣٢٦)، (٣٣٩)، (٣٤١)،

(٣٤٧)، (٣٦٢)، (٣٧١)، (٣٧٥)، (٣٧٩)، (٣٨١)، (٤١٠)،

(٤٢٠)، (٤٢٤)، (٤٢٦)، (٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٤١) .

ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق .

سويد الدوسي (٢٧٤) .

سينويه = عمرو بن عثمان .

السيرافي = الحسن بن عبد الله بن المرزبان .

ابن السيرافي (٣٧٤) .

شعيب بن منقر (١٦٨) .

الشماخ بن ضرار الغطفاني (٥٠) .

صالح بن إسحاق (٥)، (٣٦)، (٤٦)، (٩٨)، (٣١١)، (٣٨٣)، (٤١٧)، (٤٢١)،

(٤٢٧)، (٤٣٤) .

صفية بنت عبد المطلب (١٧٥) .

صلاة بن عمرو (٢٠٠) .

أبو طالب (عبد مناف - أو عمران - أو شيبه) بن عبد المطلب (٢٩٠)، (٢٩١) .

ابن طاهر = محمد بن أحمد

طرفة بن العبد (٨)، (٣٨) .

طلحة بن أبي طلحة (٣٥٦) .

الطهوي الشاعر (٣٨٣) .

ظالم بن عمرو (٢١٥) .

عامر بن الحارث (٢٤٢) .

عامر بن الطفيل (١٩٨) .

عباس بن مرداس (٢٨١) .

عبد الحميد بن عبد المجيد (٥٣٠) .

عبد الرحمن بن إسحاق (٣٦٩) .

عبد الرحمن بن حسان (١٢٩) .

عبد الرحمن بن محمد (١٦٥) .

عبد الرحمن بن محمد (٢٦٩) .

عبد الله بن أبي إسحاق (٣٦٧) .

عبد الله بن حازم البلمي (١٤٣) .

عبد الله بن روبة (٢٢٣)، (٢٧٠)، (٤١٤) .

عبد الله بن سعيد الأموي (٢٢٥) .

عبد الله بن مسعود (٥٨)، (٥٩) .

عبد الله بن مسلم (٢٣) .

عبد الله بن همام السلوي (١٢) .

عبد الملك بن قريب (٢٤)، (٣٤٢)، (٣٥٤) .

عبد الملك بن مروان (١١٧)، (١٧٠)، (٢٦٩) .

أبو عبيد (٤٢٩) .

عبيد بن حصين (٢٩٠)، (٣٢٩) .

أبو عبيدة = معمر بن المثنى

- أبو عبيدة = معمر بن المثنى  
 عبيد الله بن قيس الرقيات (٣٦٧) .  
 عتيبة بن الحارث بن شهاب (١٤٢) .  
 عثمان بن جنى (١٩٣)، (٣٠٨)، (٣٤٧) .  
 العجاج = عبد الله بن روبة  
 العدیل بن الفرخ (٢٠)، (٢٣٩) .  
 عدي بن الرقاع (٢٧٦) .  
 عدي بن زيد (٧٠) .  
 عزة (صاحبة كثير) (٣٣٨) .  
 عطاء بن يسار (٣٢٢) .  
 عقيل بن علقمة المري (١٨١) .  
 العكلي (٣٤٤) .  
 علقمة بن عبدة الفحل (١٧٢)، (٣١٩) .  
 علي بن الحسن (٢٠٠)، (٢٠١)، (٢١٦)، (٣١٠)، (٣٢٧)، (٣٨٤)، (٤٠٠) .  
 علي بن حمزة (٧٨)، (٩٠)، (٩٤)، (١٢٣)، (١٢٧)، (١٥٧)، (٢٠٣)، (٢٠٥)،  
 (٢٠٤)، (٢٣١)، (٢٩٧)، (٣٢١)، (٣٢١)، (٣٥٨)، (٤٢٩) .  
 علي بن حمزة البصري (١٢٣) .  
 علي بن سليمان (٢٧٠)، (٣٢٦) .  
 علي بن أبي طالب (٤١)، (٣٥٦)، (٣٨٠) .  
 علي بن عيسى (٣٧٤)، (٣٨١) .  
 أبو علي الفارسي = أحمد بن عبد الغفار  
 أبو عمر الجرمي = صالح بن اسحاق  
 عمر بن الخطاب (٢٣)، (٤٨)، (٥٥) .  
 عمر بن أبي ربيعة (١٦٨)، (١٩٠) .  
 عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي (٢٦٩) .  
 عمرو بن أحم (١٨٠)، (٣٤٦) .

عمرو بن الإطنابة الأنصاري (٩٣) .

عمرو بن امرئ القيس (٣٤) .

أبو عمرو الشيباني = إسحاق بن مرار

عمرو بن الصعق (٨٠) .

عمرو بن عثمان (٢)، (٤)، (١٠)، (١٤)، (١٤)، (١٥)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٨)، (٣٠)،  
 (٣٤)، (٣٩)، (٤٢)، (٤٣)، (٤٩)، (٥١)، (٦٤)، (٦٤)، (٦٥)،  
 (٧٥)، (٨١)، (٨٦)، (٨٩)، (٩٠)، (٩٣)، (٩٤)، (٩٦)، (٩٧)،  
 (٩٨)، (٩٩)، (١١٢)، (١١٤)، (١٢٣)، (١٢٧)، (١٣٤)، (١٣٥)،  
 (١٣٧)، (١٤٢)، (١٤٣)، (١٤٤)، (١٤٩)، (١٥٢)، (١٥٦)،  
 (١٥٨)، (١٦٣)، (١٦٤)، (١٦٥)، (١٦٩)، (١٨٠)، (١٨١)،  
 (١٩٠)، (١٩٢)، (٢٠١)، (٢٠٢)، (٢٠٣)، (٢٠٤)، (٢١٠)،  
 (٢١٢)، (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٧)، (٢١٨)، (٢١٩)، (٢٢٥)،  
 (٢٢٦)، (٢٣١)، (٢٣٢)، (٢٤٠)، (٢٤١)، (٢٤٤)، (٢٤٦)،  
 (٢٥٠)، (٢٥٤)، (٢٥٥)، (٢٥٦)، (٢٦١)، (٢٦٣)، (٢٦٦)،  
 (٢٦٨)، (٢٧٩)، (٢٨١)، (٢٩٢)، (٢٩٨)، (٢٩٩)، (٣٠٠)،  
 (٣٠٢)، (٣١١)، (٣١٢)، (٣١٤)، (٣١٨)، (٣٢١)، (٣٢٤)،  
 (٣٢٥)، (٣٤٠)، (٣٢٧)، (٣٣١)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٥١)،  
 (٣٥٥)، (٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٦٠)، (٣٦٤)، (٣٦٩)، (٣٧١)،  
 (٣٧٤)، (٣٧٥)، (٣٨١)، (٣٨٧)، (٣٩٦)، (٤٠٠)، (٤٠٤)،  
 (٤٠٥)، (٤٠٦)، (٤١٣)، (٤١٦)، (٤١٩)، (٤٢٠)، (٤٢٧)،  
 (٤٢٨)، (٤٣١)، (٤٣٣)، (٤٣٩)، (٤٤٠)، (٤٤٢) .

عمرو بن عدي ابن أخت جذية (١٩٨) .

أبو عمرو بن العلاء (٢٤٥)، (٣٦٠)، (٣٧٩) .

عمرو بن عمار الطائي (٤١) .

عمرو بن معدي كرب (٤١)، (٣٢٢) .

عمير بن شميم (١٩٩) .

- عيسى بن عمر (٢١٤)، (٢٦٦)، (٤٠٣) .
- الغضبان بن القبعثري الشيباني (٢٧٤) .
- غياث بن غوث (٣٣)، (٣٥)، (١٦٦)، (١٧٠)، (١٨٣)، (٢٧٤)، (٢٧٥) .
- غيلان بن حريث (٢٦٩) .
- غيلان بن عقبة (١٥٩)، (٣٥٢)، (٤٤٢) .
- الفراء = يحيى بن زياد .
- الفرزدق = همام بن غالب .
- فروة بن مسيك (١٤٧) .
- الفضل بن قدامة (٧٥)، (٣٠٤)، (٣١٢)، (٣٣١)، (٣٣٢) .
- أبو فقفس (٣٤٣) .
- ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم .
- قتيبة بن مسلم (١٣٤) .
- القطامي = عمير بن شييم .
- ابن قطرب (٣٨) .
- قنبل (٥٣) .
- قيس بن زهير (٣٦٩) .
- قيس بن عبد الله (٢٧٩)، (٣٠٦)، (٣١٠)، (٣٣٢)، (٣٤٥)، (٣٥٦) .
- كثير عزة = كثير بن عبد الرحمن .
- كراع النمل = علي بن الحسن .
- أبو كرب بن حسان (٢٧٦) .
- الكسائي = علي بن حمزة .
- الكميت بن زيد الأسدي (٥٥)، (٢٨٦)، (٣١٩)، (٣٠٥)، (٣١٩)، (٣٦٩) .
- لييد بن ربيعة (٦)، (٦)، (٦٤) .
- لقيط بن زرارة (٣١٠) .
- المازني = بكر بن محمد بن بقية .
- مالك بن الريب المازني (١٧١) .

مالك بن العجلان الخزرجي (٣٤) .

مالك بن مسمع (٢٧٥) .

المبرد = محمد بن يزيد

المتلمس = جرير بن عبد المسيح

متمم بن نوية (١٣٩) .

محمد بن أحمد (٧)، (٧)، (١٦)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٩)، (٤٤)، (٤٦)، (٤٩)، (٥٦)،

(٦٥)، (٦٦)، (٧٢)، (٧٨)، (٨٠)، (٨٥)، (١١٢)، (١١٣)،

(١١٤)، (١٥٢)، (١٦١)، (١٦٣)، (١٦٤)، (١٦٥)، (١٦٦)،

(١٦٧)، (١٨٤)، (١٨٦)، (١٨٨)، (١٩٦)، (٢٠٣)، (٢١١)،

(٢١٢)، (٢١٨)، (٢٥٤)، (٢٨٨)، (٢٩٢)، (٢٩٩)، (٣٠٦)،

(٣١٦)، (٣١٧)، (٣٢٠)، (٣٢١)، (٣٢٣)، (٣٥٠)، (٣٦٤)،

(٣٧٧)، (٣٨١)، (٤١٣)، (٤٢٩)، (٤٢٤)، (٤٣١) .

محمد بن حبيب (٢٧٢)، (٢٧٣) .

محمد بن الحسن (١٢٧) .

محمد بن زياد (٣٤٦) .

محمد بن السري (٣٤٢)، (٤٢٥)، (٥٣١) .

محمد بن الوليد (١٤)، (١٤٢)، (٩٨)، (٣٢٤)، (٣٢٥) .

محمد بن عطار (٢٧٦) .

محمد بن يزيد (٤)، (١٤)، (٣٦)، (٣٩)، (٤٤)، (٤٧)، (٤٨)، (٥٠)، (٥١)، (٦٤)،

(٦٥)، (٦٦)، (٨٤)، (٩٨)، (٩٩)، (١١٧)، (١٣٢)، (١٤٢)،

(١٥٦)، (١٦٤)، (١٧٦)، (١٩٠)، (٢١٠)، (٢١٩)، (٢٢٨)،

(٢٣١)، (٢٣٦)، (٢٤٠)، (٢٤١)، (٢٤٢)، (٢٤٩)، (٢٥٥)،

(٢٥٦)، (٢٦٣)، (٢٦٨)، (٢٧٠)، (٢٧٢)، (٢٧٩)، (٢٨١)،

(٢٩٨)، (٣٠٠)، (٣٠١)، (٣١٨)، (٣٢١)، (٣٢٣)، (٣٢٤)،

(٣٢٦)، (٣٣١)، (٣٤٠)، (٣٤٩)، (٣٥١)، (٣٥٦)، (٣٦٢)

(٣٧٣)، (٣٧٥)، (٣٧٧)، (٣٩٣)، (٣٩٦)، (٤٠٤)، (٤٢٧)،  
(٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٣٩)، (٤٤٢)، (٤٨٥)، (٥٠١)، (٥٠٢)

- محمود بن عمرو (٣١٦) .
- المخبل السعدي = ربيع بن ربيعة .
- مزاحم العقيلي (٧) .
- مزاحم بن عمر السلولي (٨٠) .
- مسافر بن أبي عمرو (٢٩١) .
- مسلم بن الحجاج (١٩٧) .
- معاوية بن أبي سفيان (١٣٧) .
- معبد بن زرارة (٣١٠) .
- معمر بن المثنى (١٣)، (٣٤)، (١٥١)، (٣٩٨)، (٤٢٦) .
- معن بن أوس (٧٨) .
- المنتشر بن وهب الباهلي (٢٤٢) .
- المنذر بن حرمة (٢٩١) .
- مهلهل (٣٠٧) .
- موسى - عليه السلام - (٢٣) .
- ميمون بن قيس (١)، (٢٦)، (٢٧)، (١٤٦)، (٢٦١)، (٣٠٣)، (٣١٤) .
- النابغة الجعدي = قيس بن عبد الله .
- النابغة الذبياني = زياد بن معاوية .
- أبو النجم العجلي = الفضل بن قدامة
- أبو نصر (٨)، (٣٩٦) .
- النضر بن كنانة (١٦٨) .
- النضير (٢٨١) .
- النمر بن تolib (٢٨٢) .
- نهيك بن أسافة الأنصاري (٥٢) .
- هرم بن سنان (٣٠٤) .

همام بن غالب (١٩)، (٥٥)، (٩١)، (١٤١)، (١٤٢)، (١٤٣)، (١٦١)، (١٨٣)،  
 (٢٦٩)، (٣٤٩)، (٣٦٦)، (٣٩٩)، (٤٢٥) .

أبو الهيثم العقيلي (٣٤٣) .

وكيع بن أبي هود (١٤٣) .

ابن ولاد = محمد بن الوليد

الوليد بن عبد الملك (٢٧٦) .

يحيى بن زياد (٨)، (١٣)، (١٤)، (١٨)، (٢٤)، (٣٠)، (٣٠)، (٤١)، (٤٣)، (٤٤)، (٤٩)، (٤٩)،

(٥٨)، (٦١)، (٦٣)، (٦٤)، (٦٥)، (٧٣)، (٧٤)، (٧٨)، (٧٨)، (٨٧)

(٩٠)، (٩١)، (٩٦)، (٩٧)، (٩٨)، (٩٩)، (١٢١)، (١٣٥)، (١٣٩)

(١٤٢)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٥٧)، (١٦٩)، (١٨١)

(١٨٢)، (١٨٣)، (١٨٥)، (١٨٩)، (١٩٠)، (٢٢٣)، (٢٢٥)، (٢٢٧)

(٢٤٣)، (٢٤٤)، (٢٤٥)، (٢٥١)، (٢٦٠)، (٢٦١)، (٢٦٦)، (٢٦٩)

(٢٨٠)، (٢٩٢)، (٣٠٢)، (٣١١)، (٣١٨)، (٣١٨)، (٣١٩)، (٣١٩)

(٣٢٧)، (٣٣٥)، (٣٣٦)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٥٠)، (٣٥١)، (٣٥٥)

(٣٨٠)، (٤١٩)، (٤٢٤) .

يزيد بن رويم الشيباني (٢٧٥) .

يعقوب بن اسحاق (٨١)، (١٣٥)، (٢٠٢)، (٢٢٤)، (٢٢٥)، (٢٢٧)، (٢٥٢)

(٢٦٧)، (٣٢٨)، (٣٤٣)، (٣٤٤) .

يعمر، أبو نخيلة (شاعر بني هاشم) (٣٥٣) .

أبو يوسف (٢٢٥) .

يوسف بن سليمان (٢٠)، (٣١)، (٣٢)، (٨٩)، (١٠٠)، (١٠١)، (١١٥)، (١١٣)، (١٣٧)

(١٤٣)، (١٦٧)، (٢٧٨)، (٢٧٣)، (٢٨١)، (٣٢١)، (٣١٤)، (٣٢١)، (٣٨٤)، (٤٢٥) .

يونس ابن حبيب (١٧)، (٧٢)، (٢٣٠)، (٢٣٧)، (٢٣٨)، (٢٤٩)، (٣٢٨)، (٣٦٥)، (٣٦٦)

(٣٦٧)، (٣٧٩)، (٣٩٥)، (٤٠١)، (٤٠٦)، (٤٠٧)، (٤١٤)، (٤١٧)

(٤٢٠)، (٤٢١) .



## فهرس القبائل والجماعات

- أسد : ٣٠٨ .
- الأوس : ٣٤ .
- باهلة ١٤٣ .
- تغلب ١٧٠ ، ٣٤٠ ، ٢٧٥ .
- تميم ٨٠ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ٢٣٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ .
- جذام ٢٧٣ .
- خزاعة ٢٧٣ .
- دئل ٢١٥ .
- سدوس ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ .
- سلول ٢٧٢ ، ٢٧٣ .
- سليم ١٤٣ .
- سهم ١٦٧ .
- عامر ١٤ .
- عبد شمس بن عبد مناف ٢٩١ .
- قريش ١٦٧ ، ٢٧٦ .
- قريظة ٢٨١ .
- قضاة ٢٧٣ .
- قيس ١٤٣ ، ١٦٨ ، ٢٧٣ .
- هاشم ٢٧٦ .

**فهرس البلدان والمواضع**

- أراب ٢٧٠ .
- البصرة ٢٧٣ ، ٢٧٥ .
- حراء ٢٧٠ ، ٢٧١ .
- خراسان ١٧٢ .
- الفرات ٢٧٥ .
- فلج ١٧٢ .
- الكوفة ٢٧٤ .
- مأرب ٢٧٩ .
- المدينة ٢٤٢ .
- مكة ٢٧٠ .
- منى ٢٦٩ .

## فهرس الكتب الواردة في النص

الكتاب	الصفحة
الألفاظ	٤٠٠
إصلاح المنطق	٨١
الإيضاح للفارسي	٨٥
تعليق أبي بكر بن طاهر الأخير	١٦
الدلائل	٥٤
شرح المبرد	٣٧٣
طرر أبي بكر بن طاهر الأخير	١٢٢
العين	٤١٩ ، ٣٥١ ، ٣٢٨ ، ٣١٠
فرخ الجرمي	٣٦
القواني للربيعي	٣٧٤
كتاب أبي الحسن الأخفش (الأوسط) ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٣٠ ، ٢٤٧	
كتاب المعزى لأبي زيد	٤٣٨
اللغات لأبي زيد	٤٢٥ ، ٢٠٣
مجالس ثعلب	٢١٥
مختلف القبائل لمحمد بن حبيب	٢٧٢
معاني الفراء	٥٣
المنجد لكراع	٣٨٤
نوادر أبي زيد	٤٤١ ، ٣٧٤
نوادر الشيباني	٦

### فهرس اصطلاحات الشارح

- س (سيبويه) ص ٣١٤، ٣٤٣، ٤٠٤ .  
ح (يحيى بن زياد الفراء) ص ٤٧، ٦٥، ٩٦، ٣١٩، ٤١٩ .  
ع (كراع، أبو الحسن الهنائي) ص ٢٠١ .

## فهرس أبواب الكتاب

الصفحة	الموضوع
١	باب الجزاء
٣	باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء
١٢	باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تُجَازَى بها حروف الجر لم تغيّرْها عن الجزاء
١٦	باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام
١٨	باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله
٢٢	باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما
٢٨	باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل
٤٠	باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي
٥٢	باب الأفعال في القسم
٦٧	باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل
٧٢	باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل
٧٤	باب الحروف التي يجوز أن يليها الفعل
٧٧	باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء
٨٢	باب إنّ وإنّ وأنّ
٨٤	باب من أبواب أنّ
٨٨	باب آخر من أبواب أنّ
٩٠	باب آخر " " "
٩٣	باب إنّما وأنّما
٩٦	باب تكون فيه "أنّ" بدلاً من شيء ليس بالآخر
١٠٢	باب من أبواب أنّ تكون فيه "إنّ" مبنية على ما قبلها
١١٢	باب من أبواب "إنّ"
١١٥	باب آخر من أبواب "إنّ"
١١٧	باب آخر من أبواب "إنّ"

١١٩	باب آخر من أبواب "إن"
١٢٦	باب أن وإن
١٢٩	باب من أبواب "أن"
١٤٤	باب تكون فيه "أن" بمنزلة "أي"
١٤٩	باب آخر "أن" فيه مخففة
١٥٥	باب أم و أو
١٥٦	باب أم إذا صار الكلام بها بمنزلة "أيهما" و "أيهم"
١٦٣	باب أم منقطعة
١٦٩	باب أو
١٧٣	باب آخر من أبواب "أو"
١٧٩	باب "أو" في غير الاستفهام
١٨٧	باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام
١٩٠	باب تبيان "أم" لم أدخلت على حروف الاستفهام
١٩٢	هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف
١٩٧	هذا باب أفعل
١٩٩	هذا باب "أفعل" إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء
٢٠٧	باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات
٢٠٨	باب أفعل منك
٢٠٩	باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف
٢١٤	باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً
٢٢٢	باب ما لحقته الألف في آخره
٢٢٦	باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف
٢٢٨	باب ما لحقته نون بعد ألف
٢٣٠	باب ما لا ينصرف في المعرفة الترجمة
٢٣٤	باب هاءات التانيث
٢٣٧	باب ما ينصرف في المذكر البتة
٢٣٩	باب فُعل
٢٤٧	باب ما كان على مثال "مفاعيل" و "مفاعيل"

٢٥٤	باب تسمية المذكر بجمع الاثنين والجميع
٢٥٨	باب الأسماء الأعجمية
٢٥٩	باب تسمية المذكر بالموث
٢٦٥	باب تسمية الموث الترجمة
٢٦٧	باب أسماء الأرضين
٢٧٢	باب أسماء القبائل
٢٨٠	باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة
٢٨٤	باب أسماء السور
٢٨٩	باب تسمية الحروف والكلم
٢٩٨	باب تسميتك الحروف بالظروف
٣٠٣	باب ما جاء معدولاً عن حذّه
٣١٧	باب تغيير الأسماء المبهمة
٣٢٦	باب الأسماء المبهمة غير المتمكنة
٣٣٥	باب الأحيان
٣٣٧	باب الألقاب
٣٣٩	باب الشيعين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر
٣٥٨	باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو
٣٧٢	باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد
٣٨٢	باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام
٣٩٥	باب الإضافة وهو باب النسبة
٣٩٩	باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف
٤٠٢	باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو
٤٠٤	باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعِيل
٤٠٦	باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء
٤١٠	باب الإضافة إلى كل شيء لانه ياء أو واو
٤١٢	باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف
٤١٥	باب الإضافة إلى بنات الحرفين
٤١٨	باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرّد

٤٢٢	باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين
٤٣٠	باب الإضافة إل ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين
٤٣٢	باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءان
٤٣٣	باب ما لحقته الزيادتان للجمع
٤٣٤	باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع
٤٣٥	باب الاسمين اللذين ضمَّ أحدهما إلى الآخر
٤٣٦	باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء
٤٣٨	باب الإضافة إلى الحكاية
٤٣٩	باب الإضافة إلى الجمع
٤٤١	باب من الإضافة تحذف فيه ياء ي الإضافة
٤٤٤	باب ما كان مذكراً يوصف به المؤنث
٤٤٨	باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف
٤٥٠	باب تثنية الممدود
٤٥٢	باب ما لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون
٤٥٣	باب جمع الاسم الذي في آخره تاء التأنيث
٤٥٥	باب جمع النساء والرجال
٤٦٥	باب ما يكسر مما كان للجمع
٤٦٧	باب جمع الأسماء المضافة
٤٦٨	باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم
٤٦٨	باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم
٤٧٠	باب تثنية الأسماء المبهمة
٤٧١	باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم
٤٧٣	باب إضافة المنقوص
٤٧٥	باب التصغير
٤٧٧	باب تصغير ما كان على خمسة أحرف
٤٧٩	باب تصغير ما كان على ثلاث أحرف
٤٨٢	باب تحقير ما كان على أربعة أحرف
٤٨٤	باب ما يحذف في التحقير



٤٩٣	باب ما يحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة
٤٩٥	باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان
٥٠٥	باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة
٥٠٩	باب تحقير بنات الخمسة
٥١٠	باب ما ذهبت عينه
٥١٢	باب ما ذهبت لامه
٥١٦	باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث
٥١٧	باب تحقير ما حذف منه ولا يُردّ في التحقير
٥٢٠	باب تحقير كل حرف كان فيه بدل
٥٢٤	باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه
٥٢٥	باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها في كل موضع
٥٢٧	باب تحقير ما كان فيه قلب
٥٣١	باب تحقير كل اسم كانت عينه واواً
٥٣٣	باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات
٥٣٧	باب الترخيم في التصغير
٥٣٨	باب ما يُحقّر لدنوّه من الشيء وليس مثله
٥٤٢	باب تحقير المؤنث
٥٤٤	باب ما يُحقّر على غير بناء مكبّره الذي يستعمل في الكلام
٥٤٧	باب تحقير الأسماء المبهمة
٥٥١	باب تحقير ما كبّر عليه الواحد للجمع
٥٥٣	باب تحقير ما كسر على غير واحده المستعمل في الكلام
٥٥٤	باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع ولكنه شيء يقع على الجميع

## فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- الانتصار لأبي العباس بن ولاد
- مصورة الدكتور/ عبد الرحمن سليمان العثيمين عن نسخة التيمورية .
- تحصيل الأمل في شرح الجمل لمؤلف اندلسي مجهول
- مصورة الدكتور عياد الشبيبي .
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى من رقم ٧٣ إلى رقم ٨٤ .
- التعليقة على سيبويه لأبي علي أحمد بن عبد الغفار الفارسي .
- مصورة الدكتور / عبد الرحمن سليمان العثيمين .
- الدلائل على معاني الحديث (الغريب) . لثابت بن حزم ابن عبد الرحمن السرقسطي .
- مصورة مركز البحث العلمي رقم ٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .
- شرح الشاطبي على ألفية بن مالك لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي .
- مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح كتاب سيبويه للرماني .
- مصورة مجمع اللغة العربية بالقاهرة نحو ١٨٣ .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي .
- مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى من رقم ٧٣٤ - ٧٤٠ .
- شرح كتاب سيبويه للقاسم بن علي بن محمد سليمان المشهور بالصفار .
- مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٢٠٣ .
- شرح ابن الضائع على جمل الزجاجي .
- مصورة مركز البحث العلمي . رقم ١٦٣ ، ٥٨٨ ، ١٦٤ .
- المجرد . مصورة الدكتور محمد أحمد العمري عن دار الكتب المصرية .
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي .
- مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن مكتبة راغب باشا باستانبول .

## ثانياً : المطبوعات .

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات ، لأحمد بن محمد البنا، تحقيق الدكتور محمد إسماعيل، عالم الكتاب - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء) للدكتور عبد الصبور شاهين، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الأزمنة وتلبية الجاهلية ، لقطرب، تحقيق حاتم الضامن مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الأزهية في علم الحروف ، لعلی بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . دار المعارف - دمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي ، تحقيق الدكتور طه محسن، وزارة الأوقاف العراقية بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى بدمشق ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب الطباعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الأشباه والنظائر النحوية . حيدرآباد الهند ١٣٦١هـ وطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م تحقيق عبد الإله نبهان وغازي مختار طليمات وإبراهيم محمد عبد الله ، وأحمد مختار الشريف .
- الاشتقاق . لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون - الناشر مكتبة الخانجي بمصر .

- إصلاح المنطق لأبي السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة الثالثة . ١٩٧٠ م .
- الأصمعيات ، لأبي سعيد الأصمعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م .
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .
- الأعلام لخير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة دار العلم للملايين بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الأغاني تأليف أبي الفرج الأصبهاني علي بن الحسين . مصور عن طبعة دار الكتب . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البظليوسي تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م .
- الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- الألفاظ = كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ .
- الأمالي، لأبي عبد الله الزبيدي ، تصحيح الحبيب عبد الله بن أحمد العلوي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة .
- الأمالي، لأبي علي القالي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م .
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ .
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وعلق عليه وقدم له الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق . من مطبوعات مركز البحث العلمي

- وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم السمعاني، حقق نصوصه وعلّق عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، نشره محمد أمين دمج ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بدون تاريخ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجليل . بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية .
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس . الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- الأيام والليالي والشهور، للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- البحر المحيط لأبي حيان طبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت الأولى ١٤١٠هـ
- برنامج شيوخ الرعييني (أبو الحسن علي بن محمد الرعييني الاشيلي) تحقيق إبراهيم شيوخ ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨١هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد عيد الشبيبي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٣م .

- بهجة المجالس وأنس المجالس ، لابن عبد البر، تحقيق الدكتور محمد مرسى الخولي ،  
الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٢ م .
- البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن عمر الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت  
(بدون تاريخ) وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي  
بالقاهرة الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر،  
الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ .
- تاريخ قضاة الأندلس لعلي بن عبد الله النباهي الملقب بالطبعة الأولى القاهرة ١٩٤٨ م .
- تحصيل عين الذهب للشتمري بحاشية الكتاب لسيويه ، مصر، الطبعة الأميرية  
بيولاقي، الطبعة الأولى، ١٣١٦ هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - دار الفكر .
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ -  
١٩٨٣ م .
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، مديرية دار الكتب -  
جامعة الموصل . ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار عنى بنشره وتصحيحه ووقف على طبعه السيد  
عزت العطار الحسيني، طبع بمطبعة السعادة - مصر .
- تهذيب إصلاح المنطق صنعه الخطيب التبريزي تحقيق فخر الدين قباوه دار الآفاق  
بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- تهذيب اللغة للأزهري القاهرة ١٩٦٤ م .
- الجامع لأحكام القرآن الكريم لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي  
ط/الثانية دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس . لأحمد بن القاضي  
المكناسي . دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ١٩٧٤ م .

- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والدكتور عبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- الجمهرة في اللغة لابن دريد، حيدرآباد، الهند ١٣٥١هـ .  
الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل تأليف الشيخ محمد الدمياطي الشهير بالخضري. الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر .  
- حاشية محمد علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بدون تاريخ .

- حجة القراءات ، لابن زنجلة، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- الحماسة البصرية لصدر الدين بن أبي الفرج بن حسين البصري، تعليق : د. مختار الدين أحمد، الطبعة الأولى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدرآباد الدكن، الهند ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- الحماسة المغربية لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي . تحقيق الدكتور محمد رضوان الدايدة . دار الفكر . دمشق . سوريا . الطبعة الأولى . ١٤١١هـ .

- الحيوان لأبي عثمان الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون طبع مطبعة البابي الحلبي الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، النهضة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٩م .

- الخصائص: ابن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

- الدرر اللوامع لأحمد بن أمين الشنقيطي دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان -  
الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبي تحقيق : الدكتور أحمد الخراط  
دار القلم دمشق ١٩٨٦م .
- ديوان إبراهيم بن هرمة . طبعة العراق مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ  
تحقيق محمد جبار المعبيد . د طبعة دمشق باسم (شعر ابراهيم بن هرمة)  
١٣٨٩هـ تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان .
- ديوان الأحوص تحقيق وجمع عادل سليمان جمال الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر  
١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ديوان أحيحة بن الجلاح ، جمع ودراسة الدكتور حسن باجوده مطبوعات نادي  
الطوائف الأدبي عام ١٣٩٩هـ .
- ديوان الأسود بن يعفر صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي بغداد ١٣٨٨هـ -  
١٩٦٨م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق : محمد حسن آل ياسين ط/الطبعة الثانية مطبعة المعارف  
بغداد ١٣٨٤هـ .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس تحقيق جابر فيينا ١٩٢٧م = وديوانه شرح  
وتعليق الدكتور محمد محمد حسين المطبعة النموذجية بمصر .
- ديوان الأفوه الأودي (ضمن الطرائف الأدبية)، صححه وخرّجه وعارضه على النسخ  
المختلفة وذّيله عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميّة - بيروت .
- ديوان امرئ القيس، تحقيق أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر .
- ديوان أمية بن أبي الصّلت (جمع وتحقيق ودراسة) صنعة الدكتور عبد الحفيظ  
السّطلي، المطبعة التعاونية بدمشق الطبعة الثانية ١٩٧٧م .
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، دار  
بيروت ، ١٣٨٠هـ .
- ديوان بشر بن أبي خازم عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن مطبوعات وزارة الثقافة  
بسورية دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .



- ديوان تأبط شراً ، جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاکر دار الغرب الإسلامي،  
الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

- ديوان جرير شرح محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، دار الأندلس للطباعة بيروت  
بالتاريخ وتحقيق الدكتور/ نعمان أمين طه، الطبعة الثالثة دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

- ديوان جميل جمع وتحقيق وشرح د . حسين نصار ط / الثانية ١٩٦٧م دار مصر  
للطباعة الفجالة .

- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي صنعه يحيى بن مدرك الطائي رواية هشام بن محمد  
الكلبي دراسة وتحقيق الدكتور/ عادل سليمان جمال مطبعة المدني القاهرة .

- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين، راجعه حسن كامل  
الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م .

- ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه،  
مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار  
الكتب، سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥١م ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر،  
القاهرة .

- ديوان ابن الدمينه، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، ١٣٧٩هـ .

- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية الإمام ثعلب، تحقيق  
الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ١٤٠٢هـ -  
١٩٨٢م .

- ديوان رؤية بن العجاج عني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد مصورة نشر دار الآفاق  
الجديدة - بيروت بلا تاريخ .

- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه دارينهرت قايرت، من اصدارات المعهد الألماني  
للأبحاث الشرقية في بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .

- ديوان السموأل بن عاديء دار صابر بيروت بلا تاريخ ومعه ديوان غروة بن الورد =  
وديوانه نشر لويس شيخو بمجلة المشرق سنة ١٩٠٩م .

- ديوان الشمّاخ بن ضرار الديباني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف -  
القاهرة ١٩٧٧م .

- ديوان الشماخ بن ضرار الديباني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧ م .

- ديوان أبي طالب (غاية المطالب) لجامعه وشارحه محمد خليل الخطيب سنة ١٩٥٠ م .  
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلام الشنتمري تحقيق دريّه الخطيب ولطفي الصقال مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- ديوان الطرماح حققه الدكتور عزة حسن دمشق سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .  
- ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . بيروت ١٣٨٣ هـ . دار صادر ودار بيروت للطباعة ١٩٦٣ م .  
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الجمهورية - بغداد، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار بيروت، (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

- ديوان العجاج رواية الأصمعي تحقيق الدكتور عزة حسن مكتبة دار الشرق بيروت بدون تاريخ .

- ديوان عدي بن الرقاع جمع وتحقيق ودراسة الدكتور الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

- ديوان عدي بن زيد العبادي حققه وجمعه محمد جبار المعيد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م وزارة الثقافة بغداد .

- ديوان علقمة بشرح الأعلام الشنتمري تحقيق لطفي الصقال ودريّه الخطيب وراجعه الدكتور فخر الدين قباوه دار الكتاب العربي بحلب . ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .  
- ديوان عمر بن أبي ربيعة شرحه محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية عام ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

- ديوان الفرزدق شرح علي فاعور . دار الكتب العلمية ١٤٠٧ هـ - بيروت ، الطبعة الأولى .

- ديوان القتال الكلابي حققه وقدم له : إحسان عباس دار الثقافة بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

- ديوان القطامي تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب دار الثقافة بيروت .
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت،  
الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ديوان كثير عزة جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس دار الثقافة بيروت لبنان .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف  
بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ .
- ديوان ليث بن ربيعة العامري حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس الكويت ١٩٦٢م
- ديوان مالك بن الربيع تحقيق الدكتور/ نوري حمودي القيسي عن مجلة معهد  
المخطوطات المجلد ١٥ سنة ١٩٦٩م الجزء الأول .
- ديوان المتلمس الضبّعي رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي عنى بتحقيقه وشرحه  
والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي ط/ معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠هـ -  
١٩٧٠م .
- ديوان المثقب العبدى تحقيق وتعليق حسن كامل الصيرفي مجلة معهد المخطوطات المجلد  
السادس عشر سنة ١٣٩٠هـ .
- ديوان مجنون ليلي جمع وترتيب وشرح عبد الستار أحمد فراج الناشر / مكتبة مصر  
(الفجالة) .
- ديوان أبي محجن الثقفي، صنعة أبي هلال العسكري، نشر الدكتور صلاح الدين  
المنجد ، دار الكتاب الجديد - بيروت .
- ديوان المزار الفقعي ضمن شعراء أمويون القسم الثاني دراسة وتحقيق نوري حمودي  
القيسي ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ديوان مسكين الدارمي جمعه وحققه عبد الله الجبوري و خليل إبراهيم العطيه مطبعة  
دار البصري - بغداد ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .
- ديوان معن بن أوس، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن،  
مطبعة دار الجاحظ، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٧م .
- ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، مطبوعات إحياء التراث القديم، دمشق،  
مطبعة الترقى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

- ديوان النابغة الذبياني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر .
- ديوان أبي النجم العجلي صنعه وشرحه علاء الدين أغا طبعة النادي الأدبي / الرياض  
سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ حققه وضبطه وشرحه أحمد عبد المجيد الغزالي مطبعة  
مصر ١٩٥٣م .
- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك  
الأنصاري الأوس المراكشي . تحقيق الدكتور محمد بن شريفة . مطبعة  
المعارف الجديدة ١٩٨٤م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المسالقي، تحقيق الدكتور  
أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- روح المعاني للآلوسي . دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الروض الأنف . للسهلي، مطبعة الجمالية بمصر ١٣٣٢هـ .
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح  
الضامن، طباعة دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) ، الطبعة الثانية  
١٩٨٧م .
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم -  
دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- سمط اللآلئ في شرح أمالي القاضي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار  
الحديث - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- سنن أبي داود . ط/ مصطفى الحلي ١٣٧١هـ .
- سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية .
- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين . مؤسسة الرسالة .  
بيروت الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- السيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأياري وعبد الحفيظ شلي،  
الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ .

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف تصوير بالأوفست عن الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ ، دار الكتاب العربي .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي الطبعة الثانية دار المسيرة بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- شرح أبيات سيويه لابن الدهان ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . دار العلوم الرياض ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- شرح أبيات سيويه للنحاس تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م وتحقيق الدكتور وهبة متولي عمر الطبعة الأولى مكتبة الشباب ، القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح أبيات مغني اللبيب صنعة عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث دمشق ط/الأولى ١٣٩٣هـ .
- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد السكرّي تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - القاهرة ، مطبعة المدني - القاهرة .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ .
- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله ابن عبد الله الطائي الجباني الأندلسي. تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ هجر للطباعة والنشر .
- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى، دار الفكر بدون تاريخ .
- شرح الحماسة للمرزوقي تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- شرح ديوان زهير صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- شرح الرضي على الكافية للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ . دار الكتب العلمية . بيروت .
- شرح الرضي على الكافية ، تعليق الشيخ يوسف حسن عمر ، الجزء الأول من منشورات جامعة بنغازي - ليبيا ١٣٩٣هـ ، والأجزاء الثاني والثالث والرابع من منشورات جامعة قاريونس ليبيا ١٣٩٨هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر بيروت بدون تاريخ، وطبعة دار الأنصار بالقاهرة ، الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف عبد الله بن برّي تقديم وتحقيق الدكتور/ عبيد مصطفى درويش مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح شواهد شرواح شافية ابن الحاجب، للبغدادي ، تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢هـ ، ونشرة أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد الخطاب، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الحكومة - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني . تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي .  
الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ دار المأمون للتراث .
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون تاريخ.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- شرح هاشميات الكميت لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي ، تحقيق الدكتور داود سلوم، والدكتور نوري القيسي ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٥ م .
- الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب ، لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح الدكتور محمود الطناحي، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- شعر الأخطل صنعة السكري، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- شعر أبي زيد الطائي، جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف - بغداد ، ١٩٦٧ م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر، ١٩٨٢ م .
- شعر صالح بن عبد القدوس ضمن مجلة المشرق ، السنة ١٩٢٤/٢٢ م .
- شعر العجير السلولي ، صنعة محمد نايف الديلمي ، مجلة المورد ، العدد الأول من المجلد الثامن سنة ١٣٩٩ هـ .
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه مطاع الطرايشي، مطبوعات المجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتحقيق الدكتور داود سلوم، بغداد ١٩٦٩ م .

- شعر المخبل السعدي ، صنعة الدكتور حاتم الضامن ، (ضمن كتاب "شعراء مقلون") ، عالم الكتب - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- شعر النابغة الجعدي تحقيق عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي ، دمشق ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- شعر النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري القيسي ، بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الصاحبي ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .
- الصحاح تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .
- صحيح البخاري تحقيق مصطفى البغا الطبعة الرابعة .
- صحيح مسلم - الطبعة التجارية وبشرح النووي تحقيق / عبد الله أحمد أبو شريفة ط/دار الشعب .
- صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن الزبير ، أصدره السيد محمد عبد الحي بن عبد الكريم ، تعليق : أ. لافي برفانصال ، المطبعة الاقتصادية ، الرباط .
- صلة الصلة - القسم الثالث تأليف أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي تحقيق الدكتور/عبد السلام الهراس والشيخ سعيد إعراب ١٤١٣ هـ مطبعة فضالة/المغرب .
- ضرائر الشعر لابن عصفور - تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس تأليف محمد عبد الله عنان ، دار لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٣٨٤ هـ .



- العقد الفريد لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبياري ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- الغريب المصنف لأبي عبيد بن سلام ، تحقيق محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة ، قرطاج ١٩٨٩م .
- الغصون اليانعة لابن سعيد تحقيق إبراهيم الأبياري دار المعارف .مصر .
- الفائق في غريب الحديث للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البحايي الطبعة الثانية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الفتوحات الإلهية تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجميل، دار إحياء التراث العربي بيروت ، سنة ١٣٩٦هـ .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- فهارس كتاب سيبويه ، صنع محمد عبد الخالق عظيمه، مطبعة السعادة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الفهرست ، لابن نديم، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- فوات الوفيات تأليف محمد شاكر الكتيبي، تحقيق : د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٩٧٣م .
- القاموس المحيط تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي مؤسسة الحلبي . القاهرة .
- الكافية في النحو للرضي مصورة عن ط/١٢٧٥هـ .

- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، الناشر مكتبة المعارف، بيروت (بدون تاريخ) وتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٧م = الطبعة الأميرية بولاق .

- الكشف لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري طبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤م

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعالم الفاضل الأديب، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، عنى بتصحيحه محمد شرف الدين ورفعت بيلكه ، منشورات مكتبة المتنبي ، بيروت .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لأبي السكيت ، هذبه أبو زكريا التبريزي، وقف على طبعه وضبطه وجمع رواياته الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٥م .

- الكواكب الدرية تأليف الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل دار الفكر للطباعة ١٤٠٤هـ .

- لسان العرب لابن منظور، دار المصادر ، دار بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية في حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ .

- ما ينته العرب على فعالٍ للصاغاني، تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق هدى محمود قراعه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن مهران الأصبهاني تحقيق سبيع حمزة ط٢

- مجاز القرآن لأبي عبيدة ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بالقاهرة ، الجزء الأول الطبعة الخامسة ، والجزء الثاني الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- مجالس العلماء، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

- المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها لأبي الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

- مجمع الأمثال للميداني تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٩هـ .

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، مؤسسة المعارف، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث لأبي موسى المديني، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى . مكة المكرمة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- مختلف القبائل ومؤلفها لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي . طبعة النادي الأدبي بالرياض الأولى ١٤٠٠هـ تحقيق الشيخ حمد الجاسر .

- المخصص لابن سيده، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ .

المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ط/ دار المعارف ١٩٦٨م الطبعة الثانية .

- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمه الجزء الأول لجنة إحياء التراث مطابع الأهرام التجارية .

- المذكر والمؤنث للفراء ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، نشره مكتبة التراث - القاهرة ١٩٧٥م .

- المذكر والمؤنث، للمبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي،  
مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠ م.

- مرآة الجنان وغيره اليقظان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٣٩٠ هـ -  
١٩٧٠ م.

- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر  
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد  
البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بدون تاريخ.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد،  
مطبعة المدني بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- المسائل الحلييات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم -  
دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور، محمد الشاطر أحمد محمد  
أحمد، مطبعة المدني بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.

- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور / علي جابر المنصوري عالم  
الكتب بيروت ط/ الأولى ١٤٠٦ هـ.

- المسائل المشككة - المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي دراسة وتحقيق صلاح  
الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني بغداد، ١٩٨٣ م.

- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي مطبوعات مجمع اللغة بدمشق تحقيق مصطفى  
الحلبي.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لأبي عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات،  
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة،

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- مسند أحمد ط/ المكتب الإسلامي.

- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري للدكتور عوض  
حمد القوزي، جامعة الرياض - عمادة شئون المكتبات الرياض، ١٤٠١هـ -  
١٩٨١م .

- المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى ،  
الكويت ١٩٦٠م ، والثانية مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .  
- مظاهر النهضة الحديثة في عهد يعقوب النصور الموحد تآليف عبد الهادي أحمد  
الحسين / مطابع الشويخ تطوان / المغرب . ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب -  
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثانية ، الكويت  
١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- معاني القرآن للفراء، الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار،  
مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .  
والجزء الثاني تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية  
للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ . والجزء الثالث تحقيق الدكتور عبد الفتاح  
إسماعيل شلبي، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ١٩٧٢م .

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم  
الكتب، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- المعاني الكبير لابن قتيبة ، تحقيق كرنكو، وعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب  
العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

- المعجب في تلخيص اخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي، تحقيق الأستاذ محمد سعيد  
الغريان . لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .

- معجم الأدباء لياقوت الحموي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت دار المأمون .  
القاهرة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م .

- معجم البلدان - ياقوت الحموي ط/ در صادر بيروت .

- معجم المؤلفين ، رضا كحاله دار صادر ، بيروت - لبنان .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري . تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م .
- المغرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب بمصر الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- مغازي الواقدي تحقيق مارسدن جونز، مطبوعات جامعة أكسفورد ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .
- المغرب في حلى المغرب تحقيق شوقي صيف ١٩٥٣م ، دار المعارف بمصر .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- المفصل في علوم العربية ، شرح السيد الحلبي ط/دار الجليل للنشر - بيروت .
- المفضليات ، للمفضل الضبي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دارالمعارف بمصر، الطبعة السابعة، ١٩٨٣م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، لبدر الدين العيني .
- المقتضب، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب ، بيروت، مصورة عن طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٥هـ .
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة المعاني - بغداد ١٩٨٦م .
- المقصور والممدود لابن ولاد ، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م .
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري، من مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩م - ١٩٨٩م .

- المنجد في اللغة، لكراع النمل، تحقيق الدكتور أحمد المختار عمر وضاحي عبد الباقي،

عالم الكتب - القاهرة . ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- المنصف لابن جني (وهو شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) ، تحقيق إبراهيم

مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الأولى

١٣٨٣هـ - ١٩٥٤م .

- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، لعبد الأمير الورد، منشورات مؤسسة

الأعلمي، بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- الموشح - مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر - لأبي عبد الله

المرزباني - تحقيق علي محمد البحايي ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

- موطأ مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة الشعب .

- التبرغ المغربي في الأدب العربي تأليف عبد الله كنون الحسيني المطبعة المهدية بتطوان

- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار

الإعتصام - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار

الفكر، بدون تاريخ .

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري

التلمساني تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان،

منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ -

١٩٨٧م .

- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي،

مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .

- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد،

دار الشروق - بيروت والقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- هدية العارفين أسماء المصنفين - تأليف إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة المثنى بيروت،

مصورة عن طبعة استانبول ١٩٥٥م .

- همع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ،  
دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٩ هـ .
- الوافي بالوفيات للصفدي نشر جمعية المستشرقين الألمانية .
- وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر بيروت .



# المحتويات

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧ - ١
القسم الأول : دراسة النص المحقق	١٣٠ - ٨
الفصل الأول : حياته وعصره	٣٨ - ١٠
اسمه ونسبه	١٠
أسرته	١٣
علمه وخلقه	١٥
شيوخه	١٥
تلاميذه	٢٣
مؤلفاته	٢٩
التميز بينه وبين الشاعر	٣١
مكانته بين نحاة عصره وموقفه منهم	٣٤
ذوقه الأدبي	٣٨
الفصل الثاني	٦٨ - ٤٠
تمهيد	٤١
أ - زمن تأليف التنقيح	٤١
ب - ثناء العلماء على التنقيح وتمجيدهم له	٢٢
المنهج	٤٤
أ - بيانه مراد نسيويه	٤٤
ب - إعرابه بعض عبارة نسيويه	٤٦
ج - مصطلحاته	٤٨
د - شواهد	٤٨
هـ - مصادره	٥٠
و - جهده في تقويم النص	٥١

٦٤ ١٣٠ - ٦٩	أثر تنقيح الألباب في الخالفين الفصل الثالث : آراء أبي الحسن ابن خروف في :
٧٠	١ - الأبنية
٨٤	٢ - العلة
٩٧	٣ - الإعراب
١١٥	٤ - التراكيب
١٢٨	٥ - معالم نحوه
٥٥٦ - ١	القسم الثاني : النص المحقق
أ - ب	وصف نسختي الشرح
ج	منهج التحقيق
٥٥٨	فهرس الفهارس